

فكر
٢٠١٥

تاريخ السودان الحديث

تأليف : روبرت أو . كولينز

ترجمة: مصطفى مجدى الجمّال
مراجعة: حلمى شعراوى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

فكر

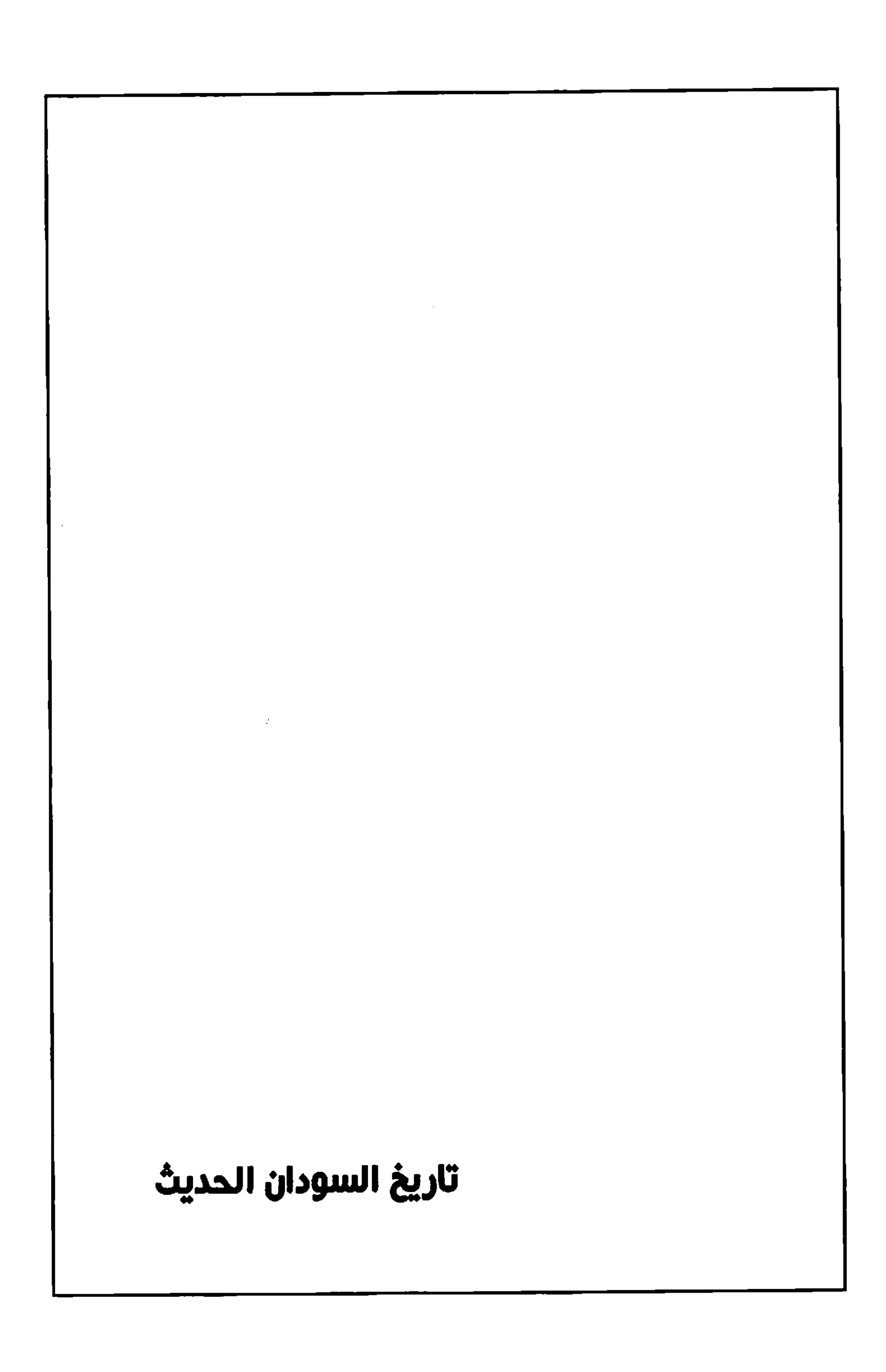
الفكر هو الأرضية الصلبة التى يقف عليها الإنسان المعاصر؛ ليتسلح به فى مواجهة الأسئلة، التى تدور بخلده، وقد كان الفكر الفلسفى بتياراته المتباينة على مدار التاريخ، هو الكون الأساسى لوجدان الإنسان وعقله، وهذه السلسلة تقدم للقارئ المعاصر وجبة متكاملة للرؤى الفكرية المختلفة لأشهر وأبرز المفكرين و، الفلاسفة الغربيين والعرب، حتى يتسنى للمتلقى أن يقف على أهم التيارات الفكرية القديمة والجديدة، ويلم بأصول وأسس المعارف من ينابيعها الحقيقية.

ISBN# 9789779202242



مكتبة الأسرة
٢٠١٥

تاريخ السودان الحديث





تنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

تاريخ السودان الحديث

تأليف

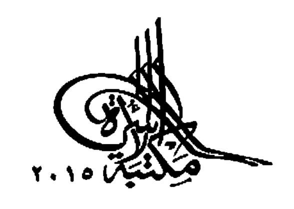
روبرت أو . كولينز

ترجمة

مصطفى مجدى الجمّال

مراجعة

حلمى شعراوى



٢٠١٥

كولينز، روبرت أو.
تاريخ السودان الحديث/ تأليف: روبرت أو. كولينز:
ترجمة: مصطفى مجدى الجمّال؛ مراجعة: حلمى شعراوى
.ـ القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٥.
٣٧٢ ص، ٢٤سم .ـ (المركز القومى للترجمة).
تدمك ٢ ـ ٢٢٤ ـ ٩٢٠ـ ٩٧٧ـ ٩٧٨
١ـ السودان ـ تاريخ ـ العصر الحديث.
أـ الجمال، مصطفى مجدى (مترجم)
بـ شعراوى، حلمى (مراجع)
جـ العنوان
رقم الإيداع بدار الكتب ٨٢٤٦/ ٢٠١٥
I.S.B.N 978- 977- 920-224-2
ديوى ٩٦٢,٤

توطئة

الحقيقة المؤكدة التى تنطلق منها «مكتبة الأسرة»، هى أن تجليات الارتقاء فى الممارسات المجتمعية، تتحقق عندما ينشط النسق المعرفى والفكرى والثقافى للمجتمع ويتسع، بوصفه أهم الدوائر المؤثرة فى استمرار المجتمعات وتطورها واستقرارها، حتى لا يصبح المجتمع أسير أجوبة متخشبة جاهزة متوارثة فى مواجهة ضغوط احتياجاته، باجترار ثوابت معرفية تجاوزتها فتوحات الزمن المعرفى الراهن، بتنوعات إنجازاته المتجددة، فى حين أن رهانات المجتمع لتحقيق تجدده تتطلب ليس فقط أن يعرف المجتمع نفسه؛ بل أن يصنع نفسه، ويؤسس ذاته فى سياق إدراك دائم أن المجتمع لا يمكن أن يكون إلا بتحرير العقل العام، ليقرأ، ويتمعن، ويستوعب، ويدرك، ويعرف وتتحول مقروءاته، ومعارفه المستجدة إلى شبكة ممارسات يومية تسود كل مظاهر وآليات البنيات الاجتماعية والفردية وعلاقاتها، التى تواجه الصدوع اللامعقولة، وحالات التسلط المغلق التى تغلف وعى الناس بشطحات الارتداد والعزلة.

كما تستند «مكتبة الأسرة» إلى يقين أن إمكانات الإنسان أكثر ثراءً من الواقع، وأيضًا أن لا شىء يتأبد فى الحياة الاجتماعية، ليمنع العقل من بناء المعرفة الجديدة؛ إذ شحذ العقل باستخدامه الحر العام - بوصفه أداة الانتصار الإنسانى - يشكل إدراكًا معرفيًا عماده القراءة، يحرر المجتمع من عطالته، ويفتح نوافذ التأمل التى تدفع المجتمع إلى رؤية أشد تحولاً، وتؤسس لتفعيل إرادته وتحرير مصيره، وتضعه إيجابيًا فى مواجهة صورة الوجود الحقيقى أمام الممكنات المفتوحة التى ينتجها التواصل، والحوار مع الآخر، واستيعاب الاكتشافات الجديدة؛ إذ غياب القراءة يمنع المجتمعات من تحولها المتواصل، وينفيها من التأسيس الفعلى لزمن اجتماعى، فالقراءة هى البداية الكبرى التى إن ظلت مغلقة يصاب المجتمع بالخرس والصمت، حيث فى غياب القراءة تتجلى

علامات العجز عن إحداث شيء، استنادًا إلى أن الصمت عن القراءة يبقى صاحبه خارج موضوع المعرفة، محجوبًا عن التكوين الذاتى، والفعل الاجتماعى، إذ المعارف المستجدة تجعل الفرد يتمكن من أن يكون ، وأن يفعل، وتؤسس مسيرة إدراك المجتمع لمصيره الآمن، بأن تثرى امتلاكه قدرة إيقاظ ينابيع تخيل صورة وجوده، وإمكانية تحقيقها تصويبًا للواقع.

إن «مكتبة الأسرة» تسعى إلى فك احتكار فعل القراءة بالانتشار المتشعب للكتاب، وتقريبه للناس حتى تتحقق جدارة اكتساب الجميع مشروعية المعرفة، ومشروعية الفهم وتداولها، وذلك ما يشكل صميم جهد «مكتبة الأسرة» وتطلعه، تحقيقًا لحيوية مجتمعية تعقلن قبول التغيير باستباق الفهم، وتمارس التحرر من فكرة المعرفة المطلقة، التى تخلق حالات من حصر التفكير وانحصاره، نتيجة هيمنة أفكار مطلقة متسيدة، تؤدى إلى الانغلاق، وعدم الانفتاح على المستقبل.

لا شك أن ثمة تناقضًا بين الدعوة إلى القراءة، وغياب الكتاب عن متناول شرائح اجتماعية لا تسمح ظروفها الاقتصادية باقتنائه، وذلك ما شكل معضلة أصبحت المحك الموضوعي فى تحقيق الدعوة إلى القراءة على المستوى المجتمعى، وقد نجحت وزارة الثقافة عام ٢٠١٤ بتفعيل التكاتف المؤسسى، وذلك بتجاوز الأطر التقليدية، فى دعم «مكتبة الأسرة»، لتبدد التمايز فى ممارسة حق القراءة بالنشر المدعوم، الذى يحرر الكتاب من استحالة وصوله إلى شرائح المجتمع، وقد استجابت لهذا التكاتف المؤسسى فى دعم «مكتبة الأسرة»، كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التخطيط، ووزارة السياحة، انطلاقًا من أن دعم حق اكتساب المعارف يخلق تغييرًا يلبى طموحات الأجيال الشابة الصاعدة والمجتمع بأسره، وهو ما ينعكس فكريًا وثقافيًا فى ممارسات المجتمع الحياتية.

رئيس اللجنة

فوزى فهمى

هذه ترجمة لكتاب
A History of Modern Sudan
By : Robert O. Collins
Cambridge University Press، 2008
ISBN 978 –0 –521 –85820– 5 (hard back)
ISBN 978 –0 –521 –67495 –9 (pbk)

مقدمة الطبعة العربية

يجمع كتاب "تاريخ السودان الحديث" للأستاذ "روبرت أو. كولينز" بين المدرسة التاريخية والمدرسة الأدبية في فن تقديم الوقائع الموضوعية التي قد تتسم بالازدحام أو التضارب، وتحتاج في تدقيق النظر إليها إلى أسلوب متميز مثل ذلك الذي حرص عليه مؤرخنا.
وقد استفاد الأستاذ "كولينز" كثيرًا من ألفته بالحياة السودانية، وليس فقط بالوثائق التي باتت متوفرة، أو المراجع الميسرة. ذلك أن اقترابه من "الونسات" السودانية لسنوات عديدة قد أتاح له قدرًا كبيرًا من هذه الألفة، واطلاعًا على الحجج المتداولة بين أطراف الموقف؛ الإمبراطوري، والاستعماري، والوطني والشقيق، وبكل ما يتضمنه ذلك من تنوع في الحياة السودانية قلما تعرفه مجتمعات أخرى كثيرة، خاصةً وأن المؤلف من دولة أوربية عرفت الاستقرار طويل الأمد، وإن كانت تخصصت في تصدير عدم الاستقرار لمساحات واسعة من العالم!

ولأنه من بريطانيا تحديدًا، وهي القوة الاستعمارية التي وجهت كثيرًا من الأحداث والقوى السياسية في السودان، فقد حاول ببراعة أن يبتعد عن مزالق الشطط، مثلما فعل عندما تعرض لفترة الحكم المشترك، حيث تركنا نقرأ الأحداث فيها بل ونعبرها بسرعة نسبية، مقارنةً بعرض تفصيلي- يصل أحيانًا إلى حد الإدهاش- للوقائع التالية في مرحلة الاستقلال.

لكن هذه المقدرة نفسها لم تسعفه كثيرًا عندما جاء دور التطورات الداخلية في السودان، من "الديمقراطية الأولى" إلى الثانية حتى فترة حكم "الإنقاذ"، واتفاق "نيفاشا" وأزمة دارفور.

قد يحتدّ القارئ العربي لكتاب "تاريخ السودان الحديث" حينما يشهد المؤلف، الجامع الشامل، المدقق، وقد تعذر عليه الاحتفاظ بدقة الموقف وموضوعيته في أنحاء متعددة من الكتاب، وقد أصبح مترجم الكتاب ومراجعه في مأزق الرد على كل كبيرة وصغيرة عندما يعرض المؤلف لقوى اجتماعية وسياسية على أن هذا عربي وذاك أفريقي، أو هذا إسلامي وآخر مسيحي..إلخ.

وقد قررنا أن المؤلف "بريطاني الجنسية" لا يستطيع أن ينسلخ عن ثقافته بسهولة، ويبقى له دائمًا أن ذلك لم يكن محور تناوله للمادة أو للتطورات التي يتعرض لها، في جنوب السودان، أو غربه في دارفور. بل إنه يمكن أن يُشهد له بأنه كان دائمًا ذلك المثقف الغربي المستنير، الذي يجيد الاقتراب من واقع هو غريب عنه بالضرورة، ومع ذلك يعرف كيف يشهد للصادق المهدي أو جعفر نميري حينما سلكا مسلكًا سياسيًا معقولاً، بقدر ما يعرض لألوان الفشل والتردي التي أوقعا فيها المجتمع السوداني، السياسي والاجتماعي على السواء، في فترات حكمهما. وكذلك كانت الحال مع الترابي والجبهة الإسلامية القومية وحكم الرئيس عمر البشير.

وقد يدرك القارئ معنا حجم الفارق في منظور التناول عندما يعرض المؤلف لحالة الجنوب– وهي قريبة من الاستقرار على اتفاق مشترك– وبين الموقف المضطرب في دارفور، حيث ما زال الحديث عن "الجنجويد" وجرائم الحرب يشنف آذان الغربيين، بينما الرجل يعرض إلى جانب ذلك لتطورات جديرة بالاعتبار، مثل قدم حالة التوتر في غرب السودان عمومًا، ودارفور خصوصًا، منذ سبعينيات القرن العشرين، أي منذ عصر الصادق سابقًا حتى عصر البشير لاحقًا، وكيف كانت ذات طابع اقتصادي واجتماعي، قبل أن تصطرع حولها القوى كشأن من شئون "العنصرية" و"الإبادة" و"جرائم الجرب".. الخ.

هكذا نتصور كيف نقرأ نص هذا الكتاب للإفادة العلمية أولاً، قبل الانشغال بأحكام تقييمية (أو تقويمية!) قد تفسد على القارئ استفادته من جهد المؤلف، بل وتمتعه بسلاسة الترجمة، لأننا لو تتبعنا فقط مناطق الخلاف فقد نفرغ إلى ضرورة التعمق أو التوثيق من قبل المؤلف أو القارئ على السواء لكثير من الوقائع والاتجاهات، كمسائل الرق التي يجب أن توضع في سياقها التاريخي الخاص، وأثر نظام الحكم غير المباشر الذي اصطنعه البريطانيون في إعاقة التطور الديمقراطي بالسودان وتهديد وحدته، والمحاولات الدءوب لفصل السودان

عن الإطار العربي عمومًا ومصر خصوصًا، والدور الغربي وحتى الإسرائيلي في هذا الشأن مع الاستعانة بوكلاء إقليميين مثل إثيوبيا وتشاد، والمكان الذي يحتله النفط في التدخل الغربي في الشأن الداخلي بالسودان، ودور بعض المنظمات غير الحكومية الغربية في التمهيد لهذا التدخل عن طريق التقارير المبالغ فيها والمثيرة للنعرات الطائفية والعرقية، ونخص بالذكر الأرقام المعلنة عن الضحايا دون تقديم توثيق كافٍ..إلخ.

أترك القارئ ليحكم بنفسه على هذا الكتاب المهم، والمفيد من زوايا عديدة.

حلمي شعراوي

القاهرة يناير 2010

تصدير

بدأ السودان يستقطب اهتمامي في العام الأكاديمي(1953،1954) في "دارتموث كوليدج" عندما كنت أكتب أطروحة الدراسات العليا في التاريخ عن "أمين باشا" (إدوارد شنيتزر Eduard Schnizter) وإدارته لإقليم الاستوائية في أعالي وادي النيل إبّان الحكم التركي- المصري (1878-1889)[1] . و لم أذهب إلى السودان لاستكمال بحثي إلا بعد مرور عدة شهور من استقلال السودان أول يناير 1956.

وعلى مدى خمس عشرة سنة متصلة كنت أعود إلى السودان بانتظام لأعيش وأتجول في كل جزء من أجزاء هذا البلد الواسع، وبالطبع لأجري بحوثي التاريخية في الأرشيفات وفي الميدان. وخلال العقود الأولى من انشغالي بالسودان كان بإمكاني التنقل دون أي عائق، وأن أنقب في المجلدات الضخمة بالأرشيفات بمكتب محفوظات السودان "بيت أبو سليم"[2]، مع القيام بنشاط بحثي واسع في سجلات أقاليم ومراكز جنوب السودان.

وخلال هذه السنوات عاينت بنفسي الكثير من الأحداث المرويّة في هذا الكتاب، أما الأحداث التي جرت في غيابي فقد كانت تشكل مضمون ساعات النقاش الطويلة في جو الأمسيات اللطيف مع العشرات من أصدقائي السودانيين. ولقد عرفت معرفة شخصية بعض اللاعبين البارزين في الحياة السياسية السودانية، أما الذين لم أعرفهم معرفة شخصية فقد كانوا

(1) بولندي الأصل، له دور مهم في الاكتشافات الجغرافية. عمل طبيًا في ألبانيا التي كانت جزءًا من تركيا، وهناك أطلقوا عليه هذا الاسم (أمين)، ثم ذهب إلى السودان، لينضم إلى جماعة تشارلز جوردون القيّم على جنوب السودان، ثم عين حاكما للاستوائية حتى طردته الثورة المهدية إلى أوغندا، ثم انضم لحملة الألمانية في شرق أفريقيا التي حكمت ما يعرف بتنزانيا الآن. لقي مصرعه في الكونغو عام 1892، أثناء رحلة كشفية- المترجم.

(2) نسبة إلى الدكتور "محمد إبراهيم أبو سليم" الذي تولى مسئولية المكتب عام ١٩٥٥ في إطار برنامج سو. نة الوظائف، وظل في موقعه هذا لأربعة عقود كاملة، وقد أصبح اسم المكتب "دار الوثائق القومية" عام ١٩٦٢- المترجم.

بالطبع محل القيل والقال والآراء الصريحة إبّان زياراتي. والآن، وأنا أمر بمرحلة الغروب في حياتي، أسعى لأن أُتمّ ثمرة بحثي في ماضي السودان بتأريخ شامل وميَسَّر لقراءة العامّة، مضمنًا فيه آرائي وتفسيراتي ورواياتي، كتتويج للعديد من الكتب والمقالات والدراسات المدعَمة باستخلاصات وافية لذكريات تراكمت على مدار نصف قرن من الخبرة والتحري ومجابهة التحديات الفكرية.

ولا شك أن هجاء أسماء الأعلام وما أشبه، هو بمثابة لعنة تفضي غالبًا إلى التشوش، وخاصة حينما يكون التوثيق المستخدم لكتاب كهذا بلغات عديدة. فالأفارقة والعرب والأوربيون على السواء– بدافع الألفة أو الممارسة أو الفخر العرقي– ينطقون اسم الشخص أو المكان أو الحدث بترجمة تعكس الأفق المحدود والنزعة الوطنية والمهارة. وغالبًا ما تأتي النتيجة أقرب إلى الغموض منها إلى الوضوح. ولكن يظل المبدأ الشرعي الوحيد هو اتساق استخدام الاسم نفسه في كامل النص.

بيد أن الاتساق وحده لا يمثل فضيلة تامة، كما لا يعد ضمانة دائمة للوضوح الذي قمت من أجل الوصول إليه بـ"نجلزة" أو إعطاء مكافئ بالنطق الانجليزي للناس وأسماء الأماكن وللأحداث المسجلة في لغات مختلفة. فذكرت أسماء الأماكن بحروف تساعد على الفهم أكثر من أن تكون مطابقة للعاميّة المحلية. وقد حافظت بدقة أكبر على أسماء الأشخاص كما هي لأنها معقدة، ولأن كل فرد يتهجى اسمه حسبما يروق له وليس وفق قواعد معيارية للترجمة. وإذا كان التهجي لعنةً فإن المختصرات تعد شرًّا ضروريًا. وفي حالات قليلة حينما كان الاسم المختصر يظهر ثانية في فصل تالٍ قمت بإنعاش ذاكرة القارئ بإعادة ذكر الاسم الكامل للمنظمة [1].

أود أن أزجي شكرًا خاصًا إلى "آلان جولتي Alan Goulty" الذي قام كالعادة بقراءة الكثير من مخطوطة الكتاب، للتشجيع والتصحيح وإبداء التعليقات الثاقبة.

روبرت أو. كولينز
سنتا باربارا، كاليفورنيا

---

(1) بإمكان القارئ العربي إدراك مشقة الرحلة العكسية التي قام بها المترجم بحثًا عن أسماء الأشخاص والأماكن والأحزاب والشركات ونصوص القوانين، فضلاً عن كتابتها بالطريقة التي يفضلها الأشقاء السودانيون– المترجم.

مقدمة

يُعَدُّ التأريخ للسودان عملاً في موضوع حافل ومعقد، فهو يمتد من مملكة "كوش" (760 قبل الميلاد– 350 بعد الميلاد) إلى يومنا الحالي، إلا أن تاريخ السودان المستقل يبدأ مع انسحاب الحكام البريطانيين والمصريين في أول يناير 1956. ومن المؤكد أن تاريخ ممالكه القديمة (كوش، الدول المسيحية، وسلطنتا الفونج والفور) بماضيها الخاص المتفرد، قد حاز على اهتمام الأثريين والمؤرخين أيضًا، بيد أن أية محاولة لفهم سودان اليوم يجب أن تقوم على البحث في وقائع المائتي عام الأخيرة. ذلك أن مجيء الأتراك والبريطانيين إلى السودان قبل وبعد الثورة المهدية (1881 – 1898) لم يؤدِ فحسب إلى إضافة المزيد إلى التنوع المدهش أصلاً لشعوب السودان، وإنما أفضى أيضًا إلى خلق دولة تتحكم فيها أشكال حكم جديدة مصطنعة. فقد جلب الأتراك والمصريون معهم حضارة وثقافات من الإمبراطورية العثمانية والعالم العربي في القرن التاسع عشر، بينما أدخل البريطانيون إمبريالية وتعليم وديانة وتكنولوجيا الغرب في ذات القرن. وقد ترك كل طرف من أولئك الغزاة وراءه، وعلى طريقته الخاصة، طبقات إضافية من المؤسسات الغريبة فوق عناصر أصلية عميقة الجذور في نسيج الماضي السوداني.

ومن أكثر هذه العناصر صمودًا وقوةً، ذلك الحجم والتنوع الكبيران في بلد مترامي الأطراف كالسودان، واللذان ظلا ولا يزالان– أي الحجم والتنوع– يمثلان مكوِّنين رئيسيين في تاريخه. فالسودان هو أكبر بلدان القارة الأفريقية من حيث المساحة التي تبلغ مليون ميل مربع تقريبًا، وتشغل 18 درجة من خطوط العرض، أي ما يعادل حجم الولايات المتحدة شرقي نهر المسيسيبي، وحوالي 2% من مساحة اليابسة فوق الكرة الأرضية. غير أن حجم

جمهورية السودان الديمقراطية المستقلة لا يمثل سوى الجزء الشرقي فقط من السهل السوداني الأكبر، أو ما أسماه الجغرافيون العرب في العصور الوسطى "بلاد السودان" التي تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلنطي. وتعترض هذا السهلَ جبال وهضاب، وتحده مرتفعات مختلفة تحيط به، مثل منبع النيل في الكونغو جنوبًا، والمنحدرات الإثيوبية وتلال البحر الأحمر شرقًا، والصحراء الكبرى شمالاً.

ولما كان هذا السهل المترامي يتمدد في كل اتجاه في الأفق، فإنه يبدو ككتلة واحدة متجانسة، إلا أن هذا المظهر يخفي وراءه تنوعًا هائلاً. ففي الشمال الأقصى يصبح هذا السهل السوداني صحراءً في السودان، وإن يوجد عدد قليل من الواحات الغنية بالملح ولكن مع القليل من الماء، ومناطق منعزلة من الصخور البركانية التي تشكل ينابيعها وكهوفها مصدرًا للبقاء والمأوى منذ العصور الحجرية، فضلاً عن "الجيزُّو" (حيث تُرعي الإبل شتاءً بالاعتماد على أمطار متقطعة).

أما إذا اتجهنا نحو الجنوب فإن الكثبان الرملية "الكيزان" بشجيراتها البرية القليلة تتحول إلى سهول طينية تدعم حزامًا من مراعي السافانا التي تنتعش في فصل الأمطار، وتهيمن عليها من الشرق جبال النوبة الواقعة غرب النيل الأبيض والتي تشمخ فجأة أمام السهل السوداني الغربي الذي يبدو وكأنه بلا نهاية. أما بين النيلين الأبيض والأزرق فتوجد سهول "الجزيرة" الطينية الخصيبة التي مكّن انحدارها الطبيعي من الجنوب باتجاه الشمال من القيام بالكثير من مشروعات الري في القرن العشرين. وفي شرق النيل الأبيض، تحت المنحدرات الإثيوبية، تمتد مراعي "بوتانا" المموَّجة من المنحدرات الإثيوبية شمالاً إلى "الساحل" على حدود النوبة. وفيما وراء هذا توجد تلال البحر الأحمر الجافة المتناثرة التي تبدأ من إثيوبيا وتنتهي في مصر، وتطل هذه الأراضي الوعرة على سهل ساحلي قاحل وضيق قوامه الرمال والحجر والشواطئ البللورية وشريط من الصخور المرجانية الكثيفة. وترتفع هذه السهول تدريجيًا، شرقًا وغربًا، وتطوق منخفض "السُدّ" الضحل (اسم مشتق من الكلمة العربية"السَدّ) الذي يُعد المستنقع الأكبر في العالم.

ومن ثم فإن "السُدّ" هو أعظم مانع طبيعي في عالمنا، حيث يتكون من 11.700 ميل مربع من البحيرات والبرك والقنوات المتعرجة. ويرتفع سطح المياه في تلك البرك والمستنقعات حسب كميات الماء الواردة من البحيرات الاستوائية وكميات الأمطار الموسمية، مما يؤدي

إلى تغطية الجزر بنباتات مائية طافية (نباتات السُّد) التي تتراكم وتندمج فيما يشبه السدود النباتية التي تجبر النهر على الصعود وشق قناة جديدة حول العائق الذي يقف في طريقه. وبتكرار هذه العملية تتشكل حواجز جديدة في دورات لا نهائية. وبفعل هذه المصيدة من البرك والمستنقعات شاسعة المساحة تضيع كميات هائلة من المياه جراء البخر والرشح. وبصرف النظر عن حجم المياه المتدفقة من البحيرات الاستوائية أو كمية الأمطار الساقطة، فإن كمية المياه المتبددة في "السُدّ" تظل ثابتة تقريبًا من عام لآخر، مما يشكل خسارة لكل من مصر والسودان. وترتفع الأرض بداية من "السُدّ" باتجاه الجنوب الغربي حيث هضبة الصخور الحديدية المسماة "جبل الحديد"، ومنبع النيل في الكونغو حيث تتدفق أنهار كثيرة باتجاه الشمال الشرقي عبر وديان ضيقة منحدرة في وسط الصخور الحديدية صوب غابات الكونغو الاستوائية المطيرة. أما في الاتجاه الجنوبي الشرقي من "السُد" فإن الأرض تأخذ في الارتفاع وصولاً إلى سلسلة من الجبال: "إماتونج"، "ديدنجا"، "دونجوتونا".. (ويصل ارتفاعها جميعًا إلى عشرة آلاف قدم) ثم إلى أعلى قمة جبلية في السودان وهي جبل "كينيتي" على الحدود السودانية الأوغندية والذي يبلغ ارتفاعه 10.456 قدم.

ويتدفق نهر النيل (الذي يمثل– مع مجموع روافده– أطول أنهار العالم) من الجنوب إلى الشمال في مجراه المتعرج بطول السودان، وهو الذي حدد طريقة عيش أولئك السودانيين الذين استقروا على ضفافه، ومن ثم كان تميزهم عن الفلاحين والرعاة القاطنين في السهول السودانية بعيدًا جدًا عن النهر. وبدءًا من بحيرة الهضبة يمتد النيل، المسمى هناك "بحر الجبل"، 80 ميلاً إلى أسفل، عبر مجاري "بيدن" الضيقة وشديدة الانحدار، والتي تتعرج خلال "السُدّ" إلى بحيرة "نو" التي ينبع منها النيل الأبيض ("البحر الأبيض") مع مياه الروافد الأخرى التي لم تتبدد في "السُدّ"، فضلاً عن المساهمة الإثيوبية الكبيرة من نهر "السوباط" والتي تبلغ 14 % من إجمالي المياه المتدفقة في نهر النيل، وهو ما يساعد في تدفق النيل الأبيض بعنفوان في اتجاه الشمال حتى نقطة الالتقاء المهيبة مع النيل الأزرق "البحر الأزرق" في الخرطوم. وينبع النيل الأزرق من المرتفعات الإثيوبية، وهو يسهم بحصة تبلغ 86 % من مياه النيل للسودان ومصر.

والآن بعد أن يصبح النهر مجرًى واحدًا عند الخرطوم فإنه يأخذ في التدفق القوي باتجاه الشمال ليحصل على آخر مساهمة مائية من نهر عطبرة على بعد 1800 ميل من البحر

المتوسط قبل أن يشق طريقه بمنحنى بشكل حرف "إس" (S) ليصل إلى الحدود الجنوبية التاريخية لمصر عند أسوان والشلال الأول.

ولا يوجد أي بلد آخر في العالم له مثل هذا المناخ المتنوع والقاسي للسودان، فهو بلد حار حيث تتراوح درجة الحرارة بالخرطوم في شهري مايو ويونيو بين 106 و120 فهرنهايت وربما أكثر أثناء قيظ الصيف. وحينما تهب رياح الشتاء من الشمال فإن متوسط درجة الحرارة في الخرطوم يكون 60 فهرنهايت، وربما تهبط إلى 43 فهرنهايت. ويتحقق هذا التفاوت السنوي بفعل تيارين هوائيين عالميين. ففي الشتاء تهب على السودان رياح شمالية شرقية، لطيفة وجافة، آتية من آسيا الجافة فتدفع الفاصل المداري (ITCZ) بعيدًا إلى الجنوب حتى تصل إلى مدار الجدي. وفي شهر أبريل يبدأ الفاصل المداري في التحرك شمالاً مدفوعًا بكتلة هائلة من الهواء الرطب تجعل من الصعب استمرار سيادة الرياح الشمالية الشرقية التي استنفدت قوتها. وبالنسبة لتباين مستويات تساقط الأمطار في السودان فإنه يتراوح بين لا شئ تقريبًا على الحدود مع مصر وأكثر من 47 بوصة عند منابع النيل في الكونغو. وفي شهر أبريل أيضًا تتناقص قوة السحب المطيرة القادمة من جنوب الأطلنطي إلي السودان الجنوبي عندما تتحرك في اتجاه الشمال، لتصل إلى الخرطوم في شهر يوليو، حيث تخلق في الغالب عواصف ترابية عنيفة ("الهَبوب") ثم تهدأ قبل أن تتجمع مرة أخرى كتلة الهواء الآسيوية الشمالية شرقية.

وينجم عن هذا التباين الكبير في مستويات تساقط الأمطار تنوع كبير آخر في النباتات والحيوانات التي تقوم عليها سبل عيش السودانيين، فيما يمكن تقسيمه إلى خمسة أحزمة للحياة النباتية من الشمال إلى الجنوب. فمستوى 3 بوصات سنويًا من الأمطار المتقطعة لا يساعد الحياة النباتية الدائمة في الصحراء إلا في الوديان (المجاري المائية الجافة المتناثرة)، بينما المنطقة فيما وراء الساحل تستقبل سنويًا ما بين 3 و11 بوصة من الأمطار، وهو ما يعني إمكانية بقاء خليط من الأعشاب وأشجار الأكاسيا التي يُنْتَج من أحد أنواعها (الأكاسيا السنغالية أو "هشب") الصمغ العربي الذي يُعد من الصادرات الرئيسية في السودان.

أما بالنسبة لحزام السافانا العريض الذي يمتد من شرق السودان إلى غربه، وحيث يبلغ مستوى الأمطار السنوية 30 بوصة، فإنه يكتسي بغطاء من الأعشاب الخضراء تتخلله غابات مورقة وموارد مائية يعتمد عليها، ويمتد هذا المظهر ليصل إلى هضبة الصخور الحديدية ومنابع النيل في الكونغو والجبال القائمة شرق بحر الجبل.

وإذا كانت الجغرافيا من بين العناصر الحاضرة دومًا في تاريخ السودان الحديث على مدى المائتي عام الماضية، فإن أراضيه المختلفة بمستويات أمطارها المتباينة قد أوت ما يقدر بحوالي 600 جماعة عرقية ولغوية، وإن تكوّن العديد منها من أفراد قليلين. وقد درج العلماء تاريخيًا على مجرد تصنيف هذه الجماعات المختلفة وعلاقة كل جماعة بغيرها. وهناك أسلوب آخر يمكن تفهمه يقوم بتقسيم السودانيين إلى فئتين كبيرتين: المسلمين وغير المسلمين. وإن كان من الممكن تقسيم المسلمين في السودان بدورهم إلى من يدعون الهوية العربية وأولئك الذين لا يرون في أنفسهم عربًا.

وعلى الرغم من اشتراك عرب السودان في اللغة والديانة الواحدة فإنهم لا يشكلون جماعة متماسكة حيث يُقسمون بشكل متعسف إلى حد ما إلى مجموعتين: النوبيين المُعَرَّبين و"الجعليين"، ويقصد بالأخيرين أولئك الذين يدعون التحدُّر من "إبراهيم جعل"، وهو من نسل "العباس" عم النبي، وقد عاش وسط جماعات استوطنت النيل بطوله، والمجموعة الأخرى تضم بدو وأشباه بدو جهينة ويعيشون في السهول.

ويعيش النوبة المعربون الآن على ضفاف النيل في المنطقة الواقعة بين الشلالين الأول والثالث، المعروفة بالنوبة السفلى، وهم يحتفظون باعتداد قوي بمعمارهم وثقافتهم ولغتهم السابقة على مجيء العرب. وفي المنطقة الواقعة فوق الشلال الثالث يستوطن "الدناقلة" (المفرد: "دنقلاوي") الذين يزعمون بأنهم "جعليون" ولكنهم يعتزون كثيرًا بأصولهم النوبية، ولا يزال الكثيرون منهم يتحدثون بلهجة نوبية. وهم ينفصلون عن بقية "الجعليين" بعصبة "الشايقية" ويعيشون بطول النيل من "الدبّه" إلى الشلال الرابع، وهم لا يدعون التحدر من "إبراهيم جعل"، ولا يزالون حتى اليوم على وعي كبير بخصوصيتهم المميزة. ويُعَد النيل من الشلال الرابع إلى نقطة الالتقاء مع عطبرة موطن الجعليين من الرباطاب والمناصير، وأولئك الذين يقطنون فيما بعد عطبرة حتى حجر "السبلوقة"، والذين حصلوا بشكل خاص على تسمية الجعليين. وهناك أيضًا جماعات أصغر حجمًا تتناثر في سائر أنحاء السودان ولكنهم استؤصلوا من مجتمعاتهم التقليدية– لسبب أو آخر– وبحثوا عن الأمن وحماية الهوية عن طريق التجمع وراء زعيم جعلي أو رجل دين، ومن ثم كان الشك في ادعائهم بأنهم "جعليون".

أما الجماعات المتبقية التي تنسب نفسها لأصل عربي غير جعلي فيُعرفون جملةً– باستثناء "الرفاعة"– باسم الـ "جهينة". وينحدر "الجهينة" من عرب جنوب شبه الجزيرة العربية والذين جاءوا إلى صعيد مصر، ومن هناك انتقلوا جنوبًا إلى النوبة في القرن الرابع عشر ثم انتشروا بعد هذا باتجاهي الجنوب والغرب، ثم استوعبوا بعد ذلك جماعات من السكان الأصليين غير العرب، ليكونوا ثلاث جماعات رئيسية هي "الشكرية" و"الكبابيش" و"البقارة". وبالنسبة للشكرية فهم من الرُحّل رعاة الإبل الذين استقر بهم المقام منذ القرن الثامن عشر، تحت قيادة أسرة "أبو سِن"، في مناطق الرعي الكائنة بين النيل وعطبرة والتلال السفحية الإثيوبية، وتعرف بـ"بوتانا" الجنوبية.

وفي غرب النيل يتنقل الكبابيش على نطاق واسع بإبلهم وأغنامهم وماعزهم عبر "الساحل" في كردفان الشمالية. وقد كانوا بمثابة تحالف قبلي فضفاض تكوّن في القرن الثامن عشر لسلالات عربية مختلفة ذات طريقة حياة مشتركة، ثم اتحدت معًا في القرن التاسع عشر تحت قيادة الشيخ "علي التُوم" (1874 – 1937) ذي الشهرة العريضة. أما البقارة فقد جاءوا بماشيتهم من "باجيرمي" و"وادي" في تشاد في القرن الثامن عشر قاصدين مراعي السافانا في كردفان ودارفور. ورغم مرور أجيال كثيرة حفلت بالاسترقاق والتسري والمصاهرة مع الأفارقة غير المسلمين في منطقة بحر الغزال المجاورة، وهو ما أدى إلى تغيير مظهرهم البدني، فإنهم لم يبتعدوا عن اللغة والثقافة العربية، وهم يشكلون في واقع الأمر مجموعة من الجماعات الفرعية المتمايزة، نذكر من بينها: الرزيقات، المِسيرية، الحمر، الحبانية، والتعايشة.

تطل جبال النوبة على سهول كردفان الجنوبية، ويبلغ عرضها 90 ميلاً من التلال والمنحدرات الصخرية والجبال التي يتراوح ارتفاعها بين 4–3 آلاف قدم، وجميعها مروية جيدًا بمياه الأمطار. وقد عاش النوبيون منعزلين في هذه المنطقة منذ أن وعت ذاكرتهم. وهم يمثلون أكثر من خمسين جماعة عرقية تتحدث ما يزيد عن سبعين لغة مختلفة، ويمارسون دياناتهم الأفريقية التقليدية، وقد أطلق عليهم جميعًا مسمى "النوبة" في القرن العشرين[1]، ولا يجوز الخلط بينهم وبين النوبيين القاطنين على النيل شمال السودان، وذلك على الرغم من حقيقة أن الجماعتين تتحدثان لغات من عائلة اللغات النيلو– صحراوية. وقد بدأت

(1) هكذا بالأصل، ويعتقد المترجم أن الكاتب يقصد القرن الثامن عشر، وهو الأصح.

عزلتهم تتداعى في القرن الثامن عشر تحت ضغط العرب البقارة القادمين من السهول. فأصبحت العربية لغة للتفاهم المشترك، ولكن الإنجليزية كانت مألوفة الاستخدام وسط النوبة المتعلمين، بينما واصلت هذه الجماعات ذات التنوع اللغوي والعرقي بالغ التعقيد تزرع الذرة والدُّخن والسُّرْغوم في سفوح الجبال والوديان والسهول.

وهناك كثير من المسلمين في السودان لا يدَّعون الأصل العربي، وخاصة "البجا" الذين يقطنون تلال البحر الأحمر ويتحدثون "الكوشية". ومن بينهم "الهدندوة"، وهم بالأصل من رعاة الإبل الذين أصبح الكثير منهم خلال القرن العشرين فلاحين يزرعون الدلتات الخصبة لأنهار "جاش" و"طوكر". وبالنسبة "للعبابدة" الذين يمثلون الفرع الشمالي من البجا، فقد تحكموا لقرون طويلة في الطريق الحيوي عبر الصحراء النوبية من "كورسكو" إلى "أبو حامد". هناك أيضًا مسلمون آخرون غير عرب، وهم أفارقة جاءوا منذ عهود سحيقة من الجنوب الشرقي، وتحديدًا من على أطراف الغابات الأفريقية الاستوائية المطيرة، ليستقروا حول جبل "مَرّة" الضخم وسط دارفور (أرض "الفور"). وقد كان معظمهم فلاحين يتحدثون لغات نيلو- صحراوية تربطهم لغويًا بالنوبيين وبـ"الماساي" في تنزانيا. وقد زرع "الفور" وديان جبل مَرَّة الخصيبة والمروية جيدًا، مثلما فعل "الداجو" و"البرتي" في شرق السهول و"المساليت" في غربها، بوديانها التي مهدتها الأمطار الغزيرة. أما في "الساحل" شمال جبل مَرَّة فإن الزراعة تصبح هامشية، ومن ثم فقد كان "الزغاوة" (ذوو الأصول الأفريقية) رعاة إبل مثل "الكبابيش" جيرانهم العرب إلى الشرق.

وإذا كان المسلمون قد هيمنوا على شمال السودان، فإن السودانيين غير المسلمين قد هيمنوا بدورهم على جنوب السودان. وهم يمثلون الآن ثلث سكان السودان ويتكونون من حوالى ستين جماعة مختلفة من الأصول النيلية الغربية والشرقية، وهو مصطلح جامع ومصطنع إلى حد ما، حيث يشير إلى كل أولئك الذين يتكلمون اللغات النيلية، والتي تدخل ضمن الأسرة الأكبر للغات النيو- صحراوية. ويتكوّن النيليون الغربيون من: "اللو"، "الشيلوك"، "الأنواك"، "الأتشولي"، "الجور"، إلى جانب الجماعتين العرقيتين الأقوى في جنوب السودان وهما "الدينكا" و"النوير".

وقد سيطر أولئك النيليون الغربيون على مناطق الكلأ المحيطة بـ"السُّدّ"، حيث ربطت ثقافة تربية الماشية بين الدينكا والنوير، بينما يُعَد "اللو" و"الشيلوك" و"الأنواك" فلاحين

بالدرجة الأولى، وإن امتلكوا ماشية أيضًا. أما النيليون الشرقيون، والذين يتكلمون أيضًا لغات سودانية شرقية، فيتكونون من جماعات عرقية صغيرة الحجم يقدر عدد الواحدة منها بالآلاف وليس بمئات الألوف، ومن بينها: "الباري"، "الفاجولو"، و"الكاكوا" وهم معًا من الفلاحين المستقرين؛ أما "المانداري"، "التابوسا"، و"التوركانا" فهم رعاة ماشية.

وقد كان موطن هذه الجماعات السودانية النيلية الأفريقية ذات يوم في وسط السودان، وخاصةً منطقة الجزيرة. وحسبما تقول تقاليدهم الشفاهية عن الهجرة فإن "الدينكا" (أو "جيانج" أو "موينجيانج" في لغتهم الخاصة) كانوا آخر من غادر الجزيرة في وقت ما من القرن التاسع عشر، ومن ثم أزاحوا "اللو"– الذين هاجروا قبلهم– إلى الوراء أكثر باتجاه جنوب السودان. وقد أصبحت هجرتهم إلى الجنوب ممكنة بعد حصولهم على ماشية الجاموس ذي السنام المنخفض من منطقة الحدود الإثيوبية قبل حوالى ألف عام، ومن المعروف أن هذا النوع من الماشية أكثر قدرة على احتمال الجفاف وقطع مسافات طويلة أثناء التنقل وراء الكلأ.

وفي القرن السابع عشر دخل أولئك "الدينكا" في صراع مع "الشيلوك"، وهم الوحيدون بين النيليين الذين أقاموا دولة مركزية بقيادة ملك مقدس "ريث" وقاوموا بشراسة كل محاولات "الدينكا" لتحويل أراضيهم الزراعية إلى مراعٍ للماشية. وقد اتسمت المائتا عام التالية من العلاقات بين "الدينكا" و"الشيلوك" بالحروبً التي لا تنتهي حول الحدود بينهما مع فترات من السلام الهش، وهو الوضع الذي استمر حتى عهد "ريث أكوت" (1825 – 1835) الذي استطاع القضاء على تهديدات الدينكا لأرض مملكته.

وعندما هاجر "الدينكا" الذين يعيشون شرق بحر الجبل عبر النهر باتجاه بحر الغزال خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، اكتشفوا الأراضي الخصبة التي يعيش عليها "اللو" و"اللويل". وكان "اللو" قد احتلوا مساحات شاسعة في جنوب السودان خلال القرن الثاني عشر، إلى أن وقعت المجاعة بفعل دورات الجفاف الشديد في أواسط القرن الخامس عشر وأوائل القرن السابع عشر، الأمر الذي تسبب في تشتتهم. فذهب بعض "اللو" شمالاً ليؤسسوا مملكة "شيلوك"، واستوطن البعض مثل "الأنواك" في أعالي نهري السوباط والبيبور. ولكن لم يشترك كل "اللو" في هذه الهجرات حيث بقي القلة في مستوطنات حول هضبة الصخور الحديدية، وهناك اتسمت العلاقات بين الفلاحين "اللو" ورعاة "الدينكا"

الوافدين بالوئام إلى حد بعيد، ووطدتها الزيجات بين الجماعتين، ذلك أن المكانة الاجتماعية التي مثلها امتلاك "الدينكا" لقطعان الماشية كان لها جاذبية كبيرة عند "اللو" الذين سعدوا بالاندماج في مجتمع "الدينكا".

أما "اللويل" فقد كانوا القاطنين الأصليين الذين استقروا في جنوب السودان في وقت ما من القرن الثامن، وحيث كانوا يُذكرون ببناء التحصينات القوية، كما اشتهروا بالمهارات الحربية، وقد تمكنوا لبعض الوقت في القرن السابع عشر من تعطيل تقدم "الدينكا" عبر بحر الغزال. ولكن "الدينكا" استطاعوا في نهاية الأمر إجبار "اللويل" على التقهقر بعيدًا حتى بحر العرب "الكير" عند "الدينكا"، حيث اندمجوا في كثير من مجتمعات غير "دينكية" تعيش غرب بحر الغزال. أما من بقوا و لم يفروا، فإما أن يكونوا قد استُوعِبوا في "الدينكا" أو عاشوا في تجمعات صغيرة منعزلة. وظل هذا حالهم حتى القرن العشرين. هذا وبعد أن أكمل "الدينكا" هجراتهم بالاستقرار في جنوب السودان انتظموا في إطار ثلاثة اتحادات قبلية: "دينكا بادانج "، " دينكا بور"، و"دينكا بحر الغزال". وتحت هذه الاتحادات توجد ست وعشرون جماعة فرعية.

وبالنسبة "للنوير" أو "ناث" في لغتهم، فهم الجماعة النيلية الأخرى التي سيطرت على سهول "التويك" الواقعة شرق وغرب "السُدّ". وبالرغم من أن الكثير من "النوير" المحدَثين يصرون على تحدرهم من "الدينكا"، فإن الدلائل الأكثر إقناعًا تؤكد أنهم كانوا في الأصل جزءًا من شتات "اللو" الذين شقوا طريقهم إلى جنوب كردفان قبل مجيء "الدينكا" بزمن طويل. وتقول التقاليد الشفاهية إنهم قد تركوا وراءهم أراضي جنوب كردفان التي ضربها الجفاف في بداية القرن الثامن عشر ليستقروا في مناطقهم الحالية الغنية بالعشب والمروية جيدًا "كوير- كونج" شرق وغرب "السُدّ"، وحيث دخلوا مع "الدينكا" المحيطين بهم في حروب على الماشية والكلأ والنساء طوال الثلاثة قرون. وعندما وصل البقارة إلى جنوبي دارفور وكردفان في أوائل القرن الثامن عشر، أدت غاراتهم إلى طرد "البول نوير" الذين كانوا يقطنون على حدود البقارة باتجاه الشرق حوالى عام 1750، وعجّل هذا- فيما يشبه تساقط قطع "الدومينو"- بإزاحة جماعات أخرى من "النوير". ومع أواسط القرن الثامن عشر اقتطع "النوير" لأنفسهم مساحة بعرض مائة ميل تمتد من "السُدّ" إلى المنحدرات الإثيوبية، حيث أخضعوا "الدينكا" للاستيعاب والقتل، واستولوا على ماشيتهم ونسائهم، ومن ثم وسّعوا

أرضهم أربعة أضعاف، تاركين "الدينكا" مقسمين بين الشمال والجنوب ويجترّون ذكريات أليمة لا تزال حاضرة عندهم حتى اليوم.

وكان "الأزاندي" (المفرد: "زاندي" ويُطلَق عليهم أيضًا "نيام- نيام") هم أحدث موجات الأفارقة الذين جاءوا للاستيطان في جنوب السودان. وهم يتكلمون لغة "أداماوا"، وهي فرع من عائلة اللغات "النيجر- كونغولية" التي تنتمي إليها أيضًا لغات "البانتو". وتحت قيادة أرستقراطية "أفونجارا" نجح محاربو "الأزاندي" المهابون في عبور منابع النيل بالكونغو إلى السودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر فقط، قادمين من وادي نهر "مبومو" ليقع الصراع بينهم وبين تجار الرقيق من العرب، حتى أسس "جبودوي"، "يامبيو" مملكته التي أخذت في التوسع، ومن ثم دخلت في حرب مع "الدينكا"، ولم يستطع أي من الطرفين حسمها. وعندما قُتِل عام 1905، على أيدي حملة تأديبية حكومية تم تقسيم المملكة بين أولاده تحت الإشراف البريطاني.

إن ذلك التنوع -العرقي واللغوي- الهائل في السودان قد أسهم مباشرةً في بلورة العنصر الثالث في تاريخ السودان الحديث، ألا وهو العنصرية الثقافية. ومن المعروف أن "العنصرية" موضوع معقد ومحل خلاف، ولكن لا يزال مضمون تعريفها الأساسي هو الاعتقاد بأن بعض العرقيات متفوقة والبعض الآخر متدنية. وقد بنيت العنصرية عميقة الجذور في السودان على الأساسين -التاريخي والثقافي- أكثر من بنائها على أساس اللون، وهي أيضًا عنصرية فردية ومؤسسية أكثر من كونها أيديولوجية. فقد كان الاسترقاق مؤسسة تاريخية ومقبولة في السودان لآلاف السنين، وكان التمييز العنصري هو المبرر الأول له، وهو ما استمر في السودان المعاصر من خلال استخدام التعبير التحقيري "عَبْد" لوصف أولئك الذيم يملكون خصائص ثقافية مختلفة، أو ذوي الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة سواء أكانت ظاهرة أم ضمنية.

وتُعَد العنصرية الثقافية أقل حدةً نظرًا لكونها نتاج التفاخر الناجم عن حالة من التنوع الثقافي تتحدد فيها مكانة الجماعة على حساب الجماعات الأخرى ذات الخصائص الثقافية واللغوية المختلفة. وهكذا فإن سكان السودان النهري "أولاد البحر" قد أظهروا منذ زمن ازدراءهم للعرقيات الأخرى في الغرب "أولاد الغرب" حيث اعتبروهم أجلافًا غير متحضرين. وهو ما أفضى إلى عنصرية سياسية بيّنة استطاعت بمقتضاها جماعات عرقية ثلاث

("الجعليين" و"الشايقية" و"الدناقلة" الذين يشكلون معًا "أولاد البحر") الاحتكار الفعلي لجميع المناصب الحكومية، بدءًا بمنصب الوزير وانتهاءً بالوظائف الحكومية الصغيرة، وذلك على مدى الخمسين عامًا التالية على استقلال السودان، الأمر الذي بات يشكل أحد العراقيل الرئيسية في طريق البحث عن هوية وطنية واحدة.

إن تحديد ما يشكل الهوية هو من الأمور المحيّرة وصعبة المنال، بالضبط مثل محاولة تفسير العنصرية، ولكن تحديد من هو "السوداني" لا يزال يمثل مقوّمًا آخر للعنصرية الثقافية. ففي زمن الفتح التركي- المصري، تم تبني الهوية الإسلامية العربية من جانب سكان السودان الشمالي، وتمثلت مقوّمات هذا في التحدث بالعربية والادعاء بالأصل العربي واعتناق الديانة الإسلامية. أما في سنوات الحكم الثنائي البريطاني- المصري (1898 - 1956) فقد أدخل المسئولون البريطانيون اللغة الإنجليزية والفكرة الغربية عن القومية وسط من علموهم من أبناء العائلات العربية المرموقة، ولكن هؤلاء بدورهم بدأوا في البحث عن الهوية السودانية. ورغم الإيحاءات بالدونية التي ينطوي عليها مصطلح "السوداني" فإن النخبة الناشئة التي تلقت تعليمًا غربيًا قد أعطت لهذا المصطلح معنى جديدًا، ليدل على هوية وطنية تحددت بكونها عربية وإسلامية، وهو ما جعلها ضيقة واستبعادية ولا تستجيب إلا في القليل، أو لا تستجيب على الإطلاق، لمشاعر ثلث سكان السودان وهم من الأفارقة غير المسلمين وغير العرب. ويضاف إلى هذا أن بقية العالم العربي لم يشاركوا النخبة السودانية اعتقادها بأن السودانيين عرب أصلاء، بينما تصارعت النخبة نفسها مع الالتباس الناجم عن أن الكينونة السودانية تتضمن أفارقة سودًا لم ترغب هذه النخبة في أن يتم الخلط بينها وبين هؤلاء، خاصة عندما يُعتبرون سودًا في أوربا وأمريكا الشمالية.

وبينما يعترف معظم السودانيين الشماليين في قرارة أنفسهم بأصولهم الأفريقية، فإن هذه الحقيقة نفسها قد شجعت- بالمفارقة- الكثير منهم على التمسك بحماسة أكبر بجذورهم العربية المُدّعاة. ورغم أن أزمة الهوية هذه قد نشأت أولاً قبل الحرب العالمية الثانية، فإن سؤال "من هو السوداني؟" قد أصبح بعد الاستقلال موضع جدل وطني وسط النخبة الثقافية، الأمر الذي كان دافعًا رئيسيًا وراء قيام انقلاب 30 يونيو 1983، الإسلامي بإنشاء لجنة حكومية لجعل كل السودانيين عربًا وأصوليين "سلفيين" تمامًا من خلال برنامج قوي للتعريب والأسلمة.

الفصل الأول
تَشَكُّل السودان الحديث
القرن التاسع عشر

الحكم التركي: (1821-1885)

مع قدوم العام 1820، كان محمد علي نائب السلطان العثماني (في اسطنبول) قد أرسى في مصر سيطرته الشخصية المستقلة وغير المتنازع عليها، ومن ثم أصبح قادرًا على فتح السودان للحصول على الجنود الأرقاء لجيشه، وعلى الذهب لخزينته. وتقدم الجيش الغازي بقيادة ابنه الثالث، إسماعيل كامل باشا، وقوامه أربعة آلاف جندي هم خليط من الألبان والأتراك والمغاربة من شمال أفريقيا والبدو المصريين، بالإضافة إلى مفرزة مدفعية تحت قيادة أمريكي من مساشوسيتس. وقد مثل الغزاة ذات التباسات الحكم الأجنبي الذي فرضوه على السودان. فقد جاء الغزو مِن مصر وبقرار من حاكمها، ولكن هذا هو كل "صلة مصر" بالغزو. فمنذ العصور الوسطى أُخْضِعت مصر لحكم نخبة متعددة الأجناس تتحدث التركية. وقد دانت هذه النخبة بولاء نظري فقط للسلطان العثماني (بالضبط مثل موقف السودانيين على مدى أربعة وستين عامًا من الحكم "التركي" في السودان)، وكان يطلق على أعضائها ببساطة "التُّرك" بغض النظر عن أصولهم العرقية. وقد لعب العرب المصريون دورًا صغيرًا في الشئون السياسية والعسكرية، بينما تمثل حضورهم أكثر في رجال الدين والحرفيين والمجندين بالجيش. فاحتلوا الدرجات الدنيا في الأعمال الكتابية والإدارة المالية، وقليلاً ما كانوا يُرَقُّون إلى مسئوليات ثانوية. ومن ثم فإن لغة الحكم كانت التركية المحمّلة بكثير من الكلمات الفارسية والعربية، ولكن بعد وفاة محمد علي حلت اللغة العربية محل التركية تدريجيًا في المكاتبات الرسمية. ومع مجيء منتصف القرن التاسع عشر كانت كل المكاتبات مع السودان تتم باللغة العربية. أما خلال حكم الخديوي إسماعيل (1863 – 79) فقد أصبحت العربية

هي اللغة الرسمية للحكم، بينما انحصرت الكتابة بالتركية في المراسلات مع اسطنبول، ومع ذلك ظلت الرتب العليا في الجيش تتحدث التركية، بل إن إسماعيل نفسه لم يكن يتحدث العربية. ومن ثم لا يمكن وصف فترة الحكم هذه على نحو كافٍ بكلمة "عثماني" أو "مصري" فقط، فكانت التسمية الأفضل هي تلك التي صكها المؤرخون المحدثون، أي الحكم "التركي- المصري"، على الرغم من كونها تسمية ملتبسة وقلقة.

واجه الجيش العثماني الغازي مقاومة ضعيفة، باستثناء مقاومة اتحاد قبائل "الشايقية"، ومع هذا فإن سيوفهم وحرابهم الطويلة لم تُجدِ نفعًا أمام قوة النيران التركية. إلا أن إسماعيل باشا قد أُعجِب كثيرًا بشجاعتهم فأدرج الكثيرين منهم في جيشه كفرسان غير نظاميين. وهكذا فإن خدمات الولاء التي قدمها "الشايقية" للأتراك قد مكنت الأولين من أن ينتشروا في سائر أنحاء السودان، الأمر الذي ساعدهم في لعب دور متنفذ في تاريخ السودان بأكمله وحتى اليوم. وقد استسلم دون مقاومة كل "مَكات" (شيوخ قبليون في السودان) [1] "الجعليين" من "برْبر" حتى ملتقى النيلين الأبيض والأزرق، وأقسموا بالولاء للنظام الجديد. وفي يوم 12 يونيو 1821 استسلم "بادي الرابع" آخر سلاطين "الفونج" وأصبحت هذه السلطنة في ذمة التاريخ. وبعدما أتم إسماعيل باشا احتلال السودان النهري فرض على السودانيين ضرائب باهظة قُدِّرت على أساس إحصاء عدد الرقيق والحيوانات.

وبينما لم يكن نظام الضرائب التقليدي في مملكة "الفونج" مرهقًا، حيث اتخذ صورة العُشُور على المحاصيل المروية بمياه النهر أو المطر، وضريبة مبيعات على الرقيق والذهب، فقد حلّ محله الآن نظام جديد انتزع أعدادًا كبيرة من الرقيق ورؤوس الماشية والذرة، بالإضافة إلى الضريبة على الأكواخ. وهكذا اتسم النظام الضريبي الجديد بالافتقار إلى العدالة، والاستغلال، وأقرب إلى أن يكون تعبيرًا ملطّفًا عن مصادرة الممتلكات. وعندما طالب إسماعيل "الجعليين" في "شندي" بهذا الخَراج الثقيل نقدًا ورقيقًا، تم ذات الليلة حرقه هو وحاشيته حتى الموت في مقارهم، لينفجر التمرد في وادي النيل.

(1) يعد "الملك نمر" من أشهر شيوخ القبائل هؤلاء- المترجم.

ورغم أن الوضع بدا ميئوسًا منه، فقد امتلك النظام التركي- المصري ميزتين هما: التفوق النيراني الساحق، وانعدام الوحدة بين المتمردين السودانيين. فظلت "الشايقية" على ولائها للحكم وساعد فرسانها غير النظاميين في الدفاع عن الحاميات المحاصَرة. وقد أصيب محمد علي باللوعة والغضب لموت ابنه فأصدر أوامره للجيش بنشر حكم "النار والسيف" في جميع أنحاء السودان النهري، تاركًا وراءه الدمار. وقد احتاج الأمر ستين عامًا أخرى قبل أن يتعافى السودان ويتصدى زعيم سوداني لمهمة تعبئة الشعب في حركة واحدة تتحدى الأتراك. وقد أنشأ الحكمدار (الحاكم العام) الجديد "عثمان بك"- وهو مملوك شركسي طاعن في السن- مدينة الخرطوم (تشبيهًا بخرطوم الفيل) عام 1825على اللسان البريّ عند ملتقي النيلين الأبيض والأزرق، كما واصل التحرش بالفلاحين السودانيين مستخدمًا جيش "النظام الجديد" والمكوّن من العبيد الذين تم أسرهم في جبال النوبة وأعالي النيل الأزرق، والذين أُخْضِعوا للتدريب في اسوان على أيدي خبراء أوربيين، ومن ثم تحويلهم لقوات نظامية "الجهادية" تحت قيادة ضباط تعلموا ويتحدثون التركية، لغة القيادة. وهكذا فإنه منذ العام 1825 وحتى نهاية فترة الحكم التركي، اضطلعت "الجهادية" مع فرسان "الشايقية" غير النظاميين بمعظم المجهود الحربي للنظام التركي- المصري.

وخلف "محيو بك" الكردي "عثمان بك"، فقام بخفض الضرائب وحَدَّ من القمع المفرط الذي كانت تمارسه قوات "الجهادية". وفي إيماءة ذات مغزى قام بجمع من تبقى من الوجهاء السودانيين في الجزيرة للتشاور بشأن أفضل الطرق لاستعادة النظام وإقناع الزراع بالعودة إلى مزارعهم، كما عين أحد الشيوخ المحليين مستشارًا له للشئون المحلية، وهو "عبد القادر وَد الزين"، الذي خدم الحكام العامين بحكمته وحصافته حتى توفي عام 1857. ولكن على الرغم من بدايات الإصلاح هذه فقد أدرك محمد علي أنه بحاجة إلى حاكم ذي قدرات استثنائية للتراجع عن الأساليب القاسية التي سبق اللجوء إليها في حكم السودان. وبالفعل وصل "علي خورشيد أغا باشا" إلى الخرطوم في يونيو 1826 ليبدأ عهدًا جديدًا في حكم السودان والتعامل مع السودانيين. وبمساعدة الشيخ "عبد القادر" استطاع "خورشيد" إقناع السودانيين الفارّين بالعودة إلى أراضيهم التي هجروها لزراعتها، نظرًا لأن رفاهية النظام تعتمد على استمرار النشاط الزراعي. كما أدخل نظامًا ضريبيًا معقولاً، وأعفى الفقهاء والشيوخ من الضريبة، وكان من نتائج هذا أن اقتنعت طبقة كبيرة وذات نفوذ بضرورة تأييد

الإدارة التركية- المصرية. ولكن أيًا من كل هذه التطورات والتحسينات لم يكن بإمكانه الحد من النهم الذي لا يشبع لامتلاك المزيد من الرقيق. وقد نظم خورشيد "رَزِيّة"[1] سنوية لضمان الإمداد المنظم بالرقيق، والذي كان حتى ذلك الوقت يسير بشكل عشوائي وعفوي. وقد قام هو شخصيًا خلال الفترة من 1827 – 1833، بقيادة حملات سنوية لأسر الرقيق في أعالي النيلين الأزرق والأبيض وبطول الحدود الإثيوبية، وقد حقق بعض النجاح في هذا إلى أن تم استدعاؤه عام 1838، حيث أغدق عليه محمد علي الممتن له بالنياشين والعطايا. وكان من آخر أعمال خورشيد التجهيز لحملة عسكرية لفتح منطقة النيل الأبيض وأفريقيا ما بعد "السُّدّ"، فيما يعد نقطة التحول الأكثر درامية في تاريخ السودان.

كان محمد علي مولعًا بالجغرافيا، مثله في هذا مثل معظم بناة الإمبراطوريات، وهو ما تطابق مع الاهتمام المتزايد بمنابع النيل الأبيض لدى "الجمعية الأفريقية في بريطانيا العظمى" والجمعيات المماثلة في فرنسا. وكان محمد علي قد بدأ مبكرًا، منذ العام 1836، التشاور مع قنصلي بريطانيا وفرنسا حول هذا الموضوع، مع توقع أن يؤدي اكتشاف منابع النيل إلى إشباع نهمه للذهب. وقد كتب القنصل الفرنسي مرارًا كيف أنه دخل على محمد علي كثيرًا ليجده جالسًا في ديوانه محاطًا بخرائط للنيل الأبيض حتى "العيس" على بعد 150 ميلا جنوب الخرطوم. وقد أصدر محمد علي تعليماته لخورشيد باشا بالاستمرار في "التوغل نحو منابع النيل... حتى لو فشلتَ في اكتشاف مناجم الذهب". ولكن حدث فيما بعد أن أسند قيادة حملته لاكتشاف منابع النيل لقائد فرقاطة تركي هو "الكابتن سليم" الذي عرفته العامة بلقب "قبودان".

أبحر "سليم" في نوفمبر 1839، بصحبة المهندس الفرنسي "جوزيف- بون دارنو" Joseph–Pons d'Arnaud، وتاجر يدعى "جورج تيبو" Georges Thibaut. والتقوا مع "ريث" (زعيم) "الشيلوك" قبل الانطلاق إلى ما وراء نقطة التقاء نهر السوباط مع بحيرة "نو" ومصب بحر الجبل ومدخل "السُّدّ". بيد أن جحافل البعوض هاجمتهم وهم يخوضون في متاهة من القنوات وسط مشهد مخيف لمستنقع لا تبدو له نهاية، وهواء خامل ومياه راكدة. واضطر "سليم" لإنهاء مهمته في 26 يناير 1840، أمام "السُّدّ" بالقرب من

---

(1) أي غزوة- المترجم.

بلدة "بور" الحالية. عادت الحملة أدراجها إلى الخرطوم، وهو ما أغضب محمد علي أيّما غضب، فأصدر أمره الحازم لسليم بالعودة إلى النيل الأبيض مستغلاً رياح الشتاء الشمالية. وبالفعل أقلع "سليم" مرة ثانية في نوفمبر 1840، وبصحبته هذه المرة الرحالة الفرنسي "لوي سابتييه Louis Sabatier"، والمغامر الألماني "فرديناند فيرنه Ferdinand "Werne، بالإضافة إلى "دارنو" مرة ثانية. ونجح "سليم" في اختراق "السُّدّ" في يناير 1841، ليكتشف الغابات الجميلة الغنية بأشجارها والتي تسكنها قطعان هائلة من الماشية، وتزدهر فيها الحياة النباتية، فضلاً عن أعداد غير محدودة من الفيلة ذات العاج الثمين، غير أنه ورفاقه اضطروا إلى إنهاء رحلتهم في أغسطس 1841، عند منحدر "بيدّن" حيث التيارات المائية العنيفة وشديدة الانحدار. وبمجرد نشر "فيرنه" عام 1848، الوصف المفصل لرحلته مع "سليم" إلى أعالي النيل الأبيض، وعبر "السُّدّ"، كان هناك من هم على أتم الاستعداد لاستغلال العاج المتوافر في هذه المناطق مستفيدين من لا مبالاة الحكومة في الخرطوم.

وعندما حلّ "أحمد باشا أبو ودان" محل "خورشيد" حاكمًا عامًا للسودان في العام 1838، فإنه لم يتمكن من السيطرة سوى على الأراضي في منطقة الأنهار شمال وجنوب الخرطوم، وعلى "جُزُرٍ للسُّلطة" في كردفان كانت قوات "الجهادية" تنطلق منها للقيام بدوريات أو حملات تستهدف "رفع العلم" أو أسر الرقيق أو تأديب "شيخ" متمرد، ومن ثم لم يتمكن من إثبات ظهور قوي للإدارة. وفي الحقيقة أن الحضور التركي – المصري في المناطق الداخلية الشاسعة كان قليلاً في أحسن الأحوال، إن لم يكن معدومًا تمامًا. فقد ظل الرعاة على حالهم العصيّة على أي حكم أجنبي، كما كان "أبو ودان" مهتمًا بتقوية الإدارة الداخلية لمقاومة الفساد أكثر من اهتمامه بتوسيع الإمبراطورية. وجدير بالذكر أنه كان عسكريًا شركسيًا خشنًا لا يخفي امتعاضه من المتطوعين الأتراك والمصريين في الجيش، وربما كان نجاحه كحاكم عام قوي وفعال، هو ما تسبب في هلاكه، فقد مات ميتة غامضة في 6 أكتوبر 1843، حيث سرت شائعات قوية بأن زوجه – وهي إحدى بنات محمد علي – قد سممته.

وبوفاة "أبو ودان" بدأت حقبة جديدة استمرت عشرين عامًا (من 1843 إلى 1863) افتقد فيها السودان القيادة القوية التي مثلها كل من "خورشيد" و"أبو ودان"، وانزلق إلى حالة من الجمود مكنّت من وصول الأوربيين المسيحيين ليعززوا نفوذهم وثرواتهم على حساب الحكم التركي – المصري الإسلامي. ومن المفارقة أن محمد علي نفسه كان أحد أسباب

تهاوي ما بناه بفعل تشوشه وسقوطه في خرف الشيخوخة وجنون العظمة إلى أن توفي عام 1849. وقد خلفه عباس الأول (1849–1854)[1] الذي كان محافظًا إلى أبعد الحدود كما عُرف بالتكتم والتقتير. وعلى النقيض من سياسة جده سعى عباس الأول إلى إبعاد الأوربيين والثقافة الغربية عن وادي النيل، وأنفق أقل ما يمكن من الأموال للاحتفاظ بحكم السودان، حيث أصبح هذا البلد محل تردٍ اقتصادي ومكانًا يُبعَد إليه الموظفون المزعجون، ويرسَل إليه حكام لا بصمة لهم ولا يمكث الواحد منهم في منصبه سوى عام أو اثنين.

وبعد وفاة عباس الأول في العام 1854، خلفه الخديو محمد سعيد باشا الذي كان النقيض على طول الخط لسلفه. فقد نشأ سعيد على أيدي معلمين فرنسيين، وتأثر بالثقافة الغربية تأثرًا عميقًا، فمنح الامتيازات للأوربيين لشق قناة السويس، وإنشاء شركة التلغراف الشرقية والبنك الأهلي. وحتى يضمن سعيد استمرار الحصول على النقود اللازمة لبذخه في الإنفاق، فقد بدأ في الاقتراض غير المحسوب من البنوك الأجنبية. وعندما وصل سعيد في زيارة للخرطوم شتاء (1856، 1857) جزع من أحوال السودان إلى الحد الذي جعله ينظر بجدية في التخلي عن هذا البلد. ولكنه لم يفعل، وإنما قسم السودان إلى أربعة أقاليم يرفع كل منها تقاريره إلى القاهرة مباشرة. وهكذا مع عدم وجود حاكم عام قوي أو إدارة مركزية استمر التدهور الاقتصادي منذرًا بمشاكل أسهمت على نحو درامي في تشكيل تاريخ السودان الحديث.

وفي ديسمبر 1854، أصدر سعيد أمرًا لحاكمه العام الضعيف بإيقاف تجارة الرقيق. وأنشئ لهذا الغرض نقطة تفتيش عند "فاشودة"، وهي الحد الفعلي للإدارة التركية– المصرية، كانت مهمتها تفتيش كل المراكب الآتية من أعالي النيل الأبيض والاستيلاء على أي رقيق مهرَّب، ولكن هذه المحاولة الضعيفة كانت في الحقيقة تحديًا لمؤسسة الرق ذاتها، ومن ثم ستكون لها نتائج كارثية في عهد الخديوي إسماعيل.

(1) بعد فترة حكم وجيزة لإبراهيم باشا– المترجم.

"إذ إن السكان المحليين "في السودان" يعتبرون التعامل في الرقيق مصدرًا مشروعًا وشريفًا لتحقيق الربح، ومن ثم يُنظر إلى كل الجهود لمكافحة هذه التجارة على أنها تدخل غير عادل وغير مقبول في عادة مُجازة، وامتياز تكرس عبر الزمن"[1].

أما العمل المشئوم الثاني الذي قام به الخديو، فقد كان تعيين "أراكيل بك الأرمني" (وهو مسيحي أرمني) عام 1856، حاكمًا للخرطوم و"سنار"، الأمر الذي أثار المشاعر الدينية عند المسلمين السودانيين. و لم تُحَل هذه المشكلة القابلة للانفجار إلا بوفاة "أراكيل بك" نفسه عام 1858، غير أن هذا التعيين مثّل سابقة قام الخديو إسماعيل بعدها بتعيين مسيحيين أوربيين في مناصب عليا بالسودان. وهو ما كانت له تبعاته المنذرة بالسوء.

وهناك تطور آخر لم يكن للخديو سيطرة تُذكر عليه، ألا وهو تشكّل جالية تجارية أوربية كبيرة الحجم والنفوذ في الخرطوم، استطاعت تحت حماية القناصل الأجانب، وبالتحالف مع الفاتيكان، أن تُدخل المسيحية وسط الأفارقة غير المسلمين في جنوب السودان. وكان محمد علي قد أجبر عام 1838، على إنهاء الاحتكار الحكومي للتجارة مع السودان. وقد قبلت القاهرة في العلن شروط اتفاقية التجارة الحرة، ولكنها في الحقيقة ظلت محل تجاهل فعلي من جانب الحاكم العام في الخرطوم، والذي رأى أن من واجبه الحفاظ على هذا الاحتكار التجاري، وخاصة فيما يتعلق بسيطرة الحكومة على تجارة العاج. وفي ذات الوقت سعى كبير التجار الأوربيين في الخرطوم "أنطوان برون روليت Antoine Brun Rollet" إلى حشد الحلفاء الأوربيين في الصراع مع الحاكم العام، وقد وجد هؤلاء الحلفاء بالفعل في رجال الدين، وفي مقدمتهم السلوفيني اليسوعي "إجناز كنوبليتشر Ignaz Knoblecher"

---

[1] H. H. Calvert، HBM Acting Consul، Jidda، to Consul-General، Egypt، 29 March 1865 (PRO،FO 141\54)، quoted in Richard Hill، Egypt in the Sudan، London: Oxford University Press، 1959، p. 102.

يلاحظ المترجم أن الكاتب يكاد يلصق الرق تعسفًا بالعرب وحدهم، وهو للأسف لا يفارق نفس الأسلوب الاستعماري الذي استهدف الوقيعة بين السودانيين العرب وغير العرب، وكذلك بين العرب ككل والأفارقة ككل، رغم أن الرق كان ممارسة تاريخية شهدتها كل المجتمعات، بل إن الاسترقاق كان عملاً متبادلاً بين الجماعات المحلية الأفريقية ذاتها. كما أن الغرب نفسه كان من أكثر المستغلين للرقيق الأفريقي وارتكب في هذا جرائم لا يمكن محوها، ولا يمكن أيضًا أن نغض النظر عن إبادة السكان الأصليين في الأمريكتين وأستراليا، فضلاً عن القهر الواقع على شعوب المستعمرات.. ولا يهدف هذا التعليق إلى تبرير ممارسة الاسترقاق من أي طرف أو من أية زاوية، إنما ندعو إلى وضعها في سياقها التاريخي ومستويات التطور الاجتماعي المتحققة في كل زمان ومكان، ناهيك عن ضرورة تطبيق معيار واحد على الجميع حتى لا يفقد التناول الأكاديمي موضوعيته ومغزاه– المترجم.

الذي وصل إلى الخرطوم عام 1846، وعقد صداقة قوية مع "روليت" حيث عملا معًا على بناء تحالف بين التجار الأوربيين والكنيسة الكاثوليكية. فقد احتاجت الإرساليات إلى عون التجار الأوربيين بالخرطوم في المسائل المتعلقة بالنقل والإمدادات، مقابل أن يحصل أولئك التجار على مباركة الكنيسة وأن يتدخل القنصل النمساوي "كونستنتين ريتز Konstantin Reitz" (بناءً على أوامر "فرانز جوزيف" إمبراطور هابسبورج) لدى الخديوي عباس كي يسمح للتجار والمبشرين بالحرية المطلقة في الإبحار بالنيل الأبيض.

جدير بالذكر أن هوس بريطانيا الفيكتورية بالعاج قد بلغ مداه في أواسط القرن التاسع عشر. وقد تضاعف سعر وكميات العاج المطروح في سوق لندن خلال الفترة من (1840 إلى 1870). ففي عام 1851، مثلاً أقلعت من "جوندكورو" اثنتا عشرة "ذهبية" للاتجار في العاج. ولكن الرقم ارتفع إلى ثمانين بعد ذلك بعشر سنوات، ثم بلغ أكثر من مائة وعشرين عند بداية حكم إسماعيل باشا عام 1863. وفي أول الأمر كان هناك توازن في القوة تقريبًا بين التجار والأفارقة. فكان التجار يمتلكون التفوق التكنولوجي فوق سطح المركب، ولكنهم يعتمدون على الأفارقة حين يهبطون إلى البر بسبب امتلاك الأخيرين لكميات ضخمة من العاج. ولكن حينما تم استنفاد الكميات المتراكمة المخزونة، كان على التجار الأوربيين أن يقتلوا الأفيال بأنفسهم ليحصلوا على العاج الذي يريدونه، وهو ما احتاج منهم إلى استخدام أعداد كبيرة من العرب المسلحين وبناء حصون تجارية مسوَّرة "زرايب" يكمن بداخلها الصيادون لإطلاق الرصاص على الفيلة ونزع أنيابها، وكذا الانطلاق منها في غارات لاصطياد الرقيق وحملهم عبر النهر أو تشغيلهم في زراعة الحدائق التي تزود "الزرايب" باحتياجاتها. وبالنسبة للعرب الذين استوطنوا بجوار هذه الحصون فقد حصلوا على زوجات وعبيد أفارقة، ليتحولوا إلى طبقة حاكمة بفعل قوة بنادقهم، وهو التطور الذي سرعان ما أنتج "دورات العنف" ما بين الغارات والغارات المضادة بين السودانيين الشماليين المسلمين والمتحدثين بالعربية، وسكان جنوب السودان غير المسلمين والمتحدثين بلغات أفريقية. وهو ما وَسَم التاريخ الحديث لأعالي حوض النيل منذ ذلك الوقت.

فمع قدوم العام 1860، كان ما بين 12 و13 ألف عبد يرسلون إلى الشمال في كل عام، وهو ما خلق الجدل الخاص به؛ أي الطلب النهم على رأس المال الذي يتطلب بدوره المزيد من الرقيق، ومن ثم المزيد من الغارات والعنف. وهكذا ففي العام 1868، كان هناك

أكثر من ثمانين "زريبة" متناثرة في مختلف أنحاء منطقة بحر الغزال، ويوجد في كل واحدة منها حوالى مائتين وخمسين رجلاً وامرأة مصحوبين بالكثير من الأطفال. واختزل وضع الأفارقة الذين يعيشون بجوار "الزريبة" إلى مجرد توابع يشتركون مع العبيد المأسورين في زراعة الأراضي المحيطة لتغذية المقيمين بالمحطة. وسرعان ما أدى النجاح المالي الذي حققه التجار القادمون من الخرطوم إلى اجتذاب المئات من "الجَلاّبة" الذين تدفقوا جنوبًا من دارفور وكردفان للاستيطان في المناطق الآمنة حول "الزرايب" ومع الواحد منهم حمار والقليل الذي يبيعه من البنادق أو السلع الرخيصة مقابل الحصول على عبيد لأنفسهم، وقد حققوا بالفعل أرباحًا تكفي لتكرار عملية الاسترقاق في دورة لا تبدو لها نهاية. وقد كان التجار الآتون من الخرطوم ناقمين على "الجلابة" الذين حصلوا على الرقيق الخاص بهم عن طريق إمداد التجار بالمواد اللازمة للقيام بعملياتهم في أسر الرقيق، ولكن لم يكن بوسع الخرطوميين فعل شيء لمنع "الجلابة" من شراء الرقيق في المناطق الآمنة "للزرايب".

وعندما اعتلى إسماعيل باشا منصب خديو مصر خلفًا لسعيد عام 1863، عقد العزم على إنهاء الفوضى الضاربة في السودان واستعادة صورة الحكم القوي لجده محمد علي. ولقد كان إسماعيل شخصية مليئة بالحيوية واللباقة نال إعجاب الأجانب واستطاع أن يحظى بولاء من يعملون في خدمته من أوربيين وأتراك وعرب. وكان الاستبداد هو طريقة الحكم الوحيدة التي يفهمها، فأوقف على الفور اللامركزية التي أدخلها سعيد واستعاد للحاكم العام في الخرطوم سلطاته بشكل كبير. وكحاكم شرقي متَغَرِّب نجح إسماعيل بعض الشيء في دفع مصر والسودان إلى العالم الحديث عن طريق إدخال التكنولوجيا الغربية، من سكك حديدية وبواخر نيلية وشبكات تلغراف وجيش حديث ومدارس حكومية وخدمة بريدية، بالإضافة إلى عملين من أهم رموز الإمبريالية الغربية وهما تصفية تجارة الرقيق وتوسيع الإمبراطورية.

وبالنسبة لشركة السودان التي أنشئت عام 1863، لإنشاء السكك الحديدية فقد انهارت عام 1868. أما البواخر ذات الدواليب الجانبية والتي تسير بحرق الأخشاب، وكان يتم تصنيعها في ترسانة الخرطوم، فقد أثبتت فائدة كبيرة بالنسبة لنقل المعدات والرجال عبر النيل الأبيض، بهدف توسيع الإمبراطورية المصرية في أعالي حوض النيل. وكان إسماعيل أكثر شغفًا بضرورة ربط السودان بشبكة التلغراف المصرية، وقد وصل الخط بالفعل إلى وادي حلفا عام 1866، والخرطوم 1874، ثم سواكن على البحر الأحمر 1875. وسرعان

ما تكاملت الخدمة البريدية مع التلغراف، ففي العام 1880، أصبحت هناك بالفعل مكاتب بريدية في مناطق بعيدة جدًا مثل فاشودة في الجنوب والفاشر بدارفور في الغرب، حيث بات البريد يصل من هناك إلى الخرطوم في غضون أحد عشر يومًا. غير أن مشروع إسماعيل المفضَّل كان إعادة بناء جيش لا غنى عنه كي يحقق في الواقع أحلامه بإقامة إمبراطورية شاسعة في أفريقيا الاستوائية. وبالفعل أعاد تسليح الجيش في عام 1866، بمدافع "كروب" وكذا بنادق "ريمنجتون" من الولايات المتحدة لتحل محل البنادق التي تُذَخَّر من الفوهة، كما ضم إلى الجيش ضباطًا أمريكيين سابقين للعمل كمستشارين عسكريين، وكان على رأسهم البريجادير جنرال "سي بي ستون C. P. Stone" الذي عُيِّن رئيسًا لأركان الجيش المصري.

وعن الإسلام في السودان، فقد هيمنت عليه تقليديًا طقوس الصوفية الشعبية التي لا تعترف بها البنية الشرعية للإسلام الرسمي في مصر. ولذا فإنه بعد الفتح التركي– المصري حاول كل حكام مصر إصلاح "الإسلام السوداني" عن طريق تعيين رجال دين من مصر ليحتلوا أعلى المناصب المتعلقة بالشريعة الإسلامية، وقد عمل هؤلاء على استبعاد كل الصوفيين الذين ازدروهم باعتبارهم جهلاءً ومروجي خرافات. غير أن صوفية الأولياء الشعبيين هذه هي نفسها التي أصبحت المحرك الحيوي للمهدية التي ستقضي فيما بعد على الحكم التركي– المصري في السودان، كما لا تزال الصوفية عميقة الجذور حتى اليوم في الحياة الدينية للريفيين في السودان على العكس من الإسلام "السلفي" الذي يعتمده الإسلاميون. وقد جرى تدريجيًا خلال فترة الحكم التركي التحويل الديني للسودانيين كي يقبلوا بالإسلام الرسمي، و لم يحدث حتى عهد إسماعيل أن تم تعيين سوداني رئيسًا للمعلمين الإسلاميين في السودان، كما بدأ السودانيون يخرجون من عزلتهم الدينية من خلال القبول بالعربية– وليس التركية– لغة للإدارة، وانتشار تعلم اللغة العربية والقراءة بها بفعل العدد المتزايد من "العلماء".

في عام 1866، عين الخديو إسماعيل "جعفر باشا مظهر" حاكمًا عامًا، الذي أعاد الانضباط للجيش وأنشأ سلاح البوليس من أفراد "الشايقية" غير النظاميين، ولكنه لم يصنع سوى القليل لمكافحة تجارة الرقيق، حيث برع التجار في التهرب من البوليس النهري على النيل الأبيض، أو حتى رشوة الشرطة من أجل السماح لهم بالمرور إلى أسواق الرقيق. ومع

سبعينيات القرن التاسع عشر كانت قد تبلورت طبقة من أمراء تجارة العبيد الأقوياء الذين حولوا هذه التجارة عن طريق استيعاب التجار المنافسين ذوي الموارد المحدودة "بزرابيهم"، كما أعادوا تنظيم عملياتهم لتصبح بمثابة مشاريع كبيرة أقرب إلى الشركات وذات شبكات لوجستية معقدة لاقتناء ونقل الرقيق. وكان من أبرز وأنجح هؤلاء التجار الأقوياء "محمد أحمد العقاد" في منطقة شرق بحر الجبل بالمديرية الاستوائية، و"الزبير رحمة منصور" في بحر الغزال. وقد حصل "العقاد" من الخديوي على حق احتكار تجارة الرقيق جنوب "جوندكورو" حتى وفاته عام 1870، ليقوم بعده زوج ابنته "محمد أبو سعود بك العقاد" بتوسيع عمليات الشركة جنوبًا لتصل إلى منبع النيل عند بحيرة فكتوريا. أما "الزبير رحمة منصور" فقد كان "جعليًا" تمكن عام 1873، من بناء "إمبراطورية" واسعة غرب بحر الغزال كان فيها السيد الأوحد. ونظرًا لعجز الخديو إسماعيل عن تحدي سيطرة "الزبير" فقد قرر إلحاق بحر الغزال بسلطته بشكل رمزي عام 1873، عن طريق تعيينه حاكمًا له ليفعل ما يحلو له.

وبسبب تفشي الفساد وسيطرة المصالح الشخصية لضباطه الأتراك والمصريين اقتنع إسماعيل بضرورة تجنيد أوربيين غير فاسدين وملتزمين بالقضاء على تجارة الرقيق، والذين ليس لديهم اعتراضات على التوسع الإمبراطوري رغم كونهم مسيحيين في بلد مسلم. وبعد أن حصل إسماعيل على لقب "خديو" الوراثي من السلطان العثماني المغلوب على أمره عند افتتاح قناة السويس عام 1869، قام بتكليف السير "صمويل بيكر Sir Samuel Baker" (المستكشف البريطاني الذي اكتشف بحيرة "ألبرت نيانزا" عام 1864) بتوسيع إمبراطوريته إلى جنوب "جوندكورو"، وإخماد تجارة الرقيق، وفتح الممالك الأفريقية على بحيرة الهضبة أمام التجارة المنتظمة. وجهّز الخديوي حملة كبيرة غادرت الخرطوم في الثامن من فبراير 1870، ولكنها لم تتمكن من اختراق "السُّدّ" إلا بعد ثلاثة عشر شهرًا في مارس 1871. وبالرغم من طاقة "بيكر" غير المحدودة وقوته البدنية والمعنوية الخارقة فإن مزاجه الاستبدادي قد أسهم في إضعاف وضعه كقائد، فضلاً عن عدم حساسيته لموقفه كإنجليزي ومسيحي يقود مسلمين، أتراكًا ومصريين وسودانيين، في مهمة للقضاء على تجارة الرقيق، وهي مؤسسة مقبولة وراسخة ومربحة بالطبع. وقد نجحت الحملة في توسيع الحد الجنوبي للإمبراطورية الاستوائية الخديوية حتى "فاتيكو" شمال بحيرة فيكتوريا. وبعد انتهاء مدة عقده في مايو 1873، غادر "بيكر" السودان و لم يعد له قط.

وجاء خَلَفه في حكم الاستوائية إنجليزي آخر هو "تشارلز جورج جوردون Charles George Gordon" الذي كان قد أصبح أسطورة عسكرية رغم أنه لم يتخط عامه الحادي والأربعين، وقد اشتهر بقيادته للجيش الظافر دومًا في الصين والذي قضى على تمرد "تاييينج" عام 1864. وخلال عامين ونصف العام استطاع مع أركانه الأوربيين استعادة الانضباط في الحاميات النهرية أعالي النيل، ووضع البواخر والأعلام المصرية في بحيرة "ألبرت" فيما يعد حركة "كماشة" غربية تكمل "الكماشة" الشرقية للجيش المصري الذي كان يتقدم بطول البحر الأحمر باتجاه إثيوبيا في محاولة يائسة لتحقيق مشروع "إسماعيل" الطموح والخيالي لضم شرق أفريقيا إلى نطاق إمبراطوريته. ففي عام 1875، وحده أرسل إسماعيل ثلاث حملات عسكرية إلى إثيوبيا أجبرت جميعًا على الانسحاب بعدما لقيت هزيمتين ساحقتين على أيدي الإثيوبيين. وسرعان ما انهار هذا المشروع الغريب- الهزلي من الناحيتين الجغرافية والسياسية- عندما احتجت الحكومة البريطانية، فأقلع إسماعيل عن أحلامه ببناء إمبراطورية شمال وشرق أفريقيا، وأصدر أوامره لقواته بالعودة. إلا أن جهود إسماعيل في إكمال خطة محمد علي بفتح دارفور كانت أسعد حظًا بعض الشيء من جهوده المحبطة في إثيوبيا وشرق أفريقيا. ففي عام 1873، قام "الزبير رحمة منصور" (الذي أصبح حاكم بحر الغزال) بغزو دارفور وهزم جيش "الفور" في يناير 1874، ودخل العاصمة: الفاشر. وقد كوفئ على عمله هذا بأن منحه الخديو لقب "باشا"، ولكن الخديو في وضعه الحرج لم يستطع ممارسة سلطته الفعلية في دارفور إلا بعد أن وضع "الزبير" رهن الإقامة الجبرية بمنزله في القاهرة، و لم يطلق سراحه إلا عام 1899، بعد الفتح الإنجليزي- المصري للسودان.

ومن المفارقة أن سنين الإحباط للتوسع الإمبراطوري المصري قد تزامنت مع حدوث تراجع كبير في الموارد المصرية المتاحة لإسماعيل، وبحيث لم يعد ممكنًا تحمل العبء المالي للإمبراطورية. وهكذا فإن الخديو المواجَه بالفشل على الحدود الإثيوبية، والتمرد في دارفور، والفوضى في بحر الغزال، قد اضطر في فبراير 1877، إلى الرضوخ لطلب "غوردون" بتعيينه حاكمً عامًا لكل السودان كي يقضي على تجارة الرقيق، وفي أغسطس من العام نفسه وقع إسماعيل الاتفاقية البريطانية- المصرية بشأن هذه التجارة، والتي تقضي بحظر بيع وشراء الرقيق بدءًا من العام 1880. وأمَّل إسماعيل في أن تسهم هذه البادرة الإنسانية من جانبه في تهدئة القوى الأوربية والمؤسسات المالية الدائنة التي كانت تشعر بقلق عميق إزاء

قدرته على سداد حتى الفوائد على الدَيْن المصري الآخذ في التضخم. ولكن لسوء الحظ فإن "غوردون" قد احتاج لكي ينجح في الخرطوم لما هو أكثر من تفانيه في أداء الواجب وطاقته العملية الكبيرة. ذلك أن حدسه المرهف، الذي توجهه في الغالب قناعات دينية صوفية، قد أخفق في فهم تعقيدات الإدارة الخديوية، كما كان موضع كراهية موظفيها الذين كان يعينهم ويفصلهم بشكلٍ متهور. كما لم يكن "غوردون" قادرًا على القراءة باللغة العربية، وإن كان يتحدث بها قليلاً. وهكذا فإن هذا الجندي غير التقليدي اللامع، قائد الحملات، لم يستطع أن يكون إداريًا كاملاً. بيد أنه تمكن من فرض الاستقرار على الحدود الإثيوبية، وأخمد التمرد في دارفور، وكرّس كل طاقاته للقضاء على تجارة الرقيق، وإن لم يدرك أن حملته قد وضعت الأسس للكارثة التي ستأتي في قابل الأيام. لقد كان "جوردون" صريحًا وبسيطًا ومملوءًا بالحيوية إلا أنه كان جاهلاً تمامًا بالتحديدات الإسلامية لمسألة الرقيق، ومن ثم اعتقد أن السبيل الوحيد للقضاء على تجارة الرقيق هو قمع الأوربيين المسيحيين للخرطوميين، مع نظرة دونية تمامًا لموظفيه المسلمين من مصريين وأتراك، وهو ما أضعف قيادته أيضًا.

وحدث في 1879، أن تحدى الخديو إسماعيل الحكومات الأوربية فيما يتعلق بالسلطات المخولة للمراقبين الماليين البريطانيين والفرنسيين، وكان من نتائج هذا التحدي أن استخدمت الحكومات الأوربية نفوذها في اسطنبول لإقناع السلطان العثماني بخلع الخديو، الذي شرع في إفراغ قصر عابدين من كل الأموال، وأبحر إلى منفاه الرغيد في البوسفور. وعندما علم "جوردون" بخلع إسماعيل، الذي كان محل إعجابه وثقته، تقدم باستقالته على الفور. هكذا انتهى عهد إسماعيل، وبالرغم من الاستمرار المتعثر للنظام التركي- المصري في السودان لستة أعوام أخرى، فإن الحقبة التركية فيه كانت على وشك الانتهاء، وهو ما تحقق فعليًا بالتمرد الذي قاده "محمد أحمد المهدي".

هكذا أطيح بالإرث التركي- المصري في السودان (وإن لم يُقض عليه تمامًا) لصالح الهوس بالثيوقراطية المهديّة التي حلت محله، ولصالح عملية التغريب التي صاحبت خمسين عامًا من الحكم الثنائي البريطاني- المصري. وكان من شأن التنوع الجغرافي وبعد المسافات في السودان، إلى جانب ضعف الموارد ومحدودية القدرات عند الموظفين الأتراك والمصريين، أن أدت إلى حصر سلطتهم في وسط السودان النهري والقليل من جيوب السلطة في الأراضي الشاسعة بالأطراف حيث كانت صورة السلطة المركزية تتمثل أساسًا في "الرزيّة"

أكثر من الحكم الصالح. وعلى الرغم من دخول الإسلام الرسمي من مصر بهدف اجتثاث "الصوفية" السودانية، فإنه لم يتمكن من شق طريقه إلى الأفارقة غير المسلمين القاطنين لتخومه الجنوبية.

كذلك بالرغم من فرض إدارة مركزية- والتي كانت مفتتة غالبًا- فإن هذه الإدارة الأكثر توحيدًا لم تنجز إلا القليل في التعامل مع التنوع العرقي واللغوي في السودان، حتى مع استخدام اللغة التركية أول الأمر ثم العربية كلغة رسمية للحكومة. وبالنسبة للذكريات السودانية المريرة عن الفترة التركية التي استمرت ستين عامًا، والتي ظلت حية في الفولكلور السوداني لزمن طويل، فقد خفتت، إلا أن الموضوعات التي بدأت تُثار مع سعي محمد علي لجذب السودانيين إلى العالم الإسلامي الأوسع من أجل البدء في عملية التحديث، هذه الموضوعات نفسها لا تزال تتحدى السودانيين في بداية القرن الحادي والعشرين.

الثورة المهدية: (1885-1898)

في مارس 1881، وعلى أرض جزيرة "أبا" (150 ميلاً جنوب الخرطوم) جاءت "محمد أحمد بن عبد الله" الرؤيا لمرات عديدة والتي اختاره فيها النبي (ص) ليكون المهدي المنتظر. وفي أول الأمر أسرّ بأمر هذه الرؤيا لصفيه "عبد الله بن محمد طُرشان"، ثم لحلقة صغيرة من تلاميذه، قبل أن ينطلق إلى "الأبيّض" العاصمة التركية- المصرية لكردفان. وهناك أعلن على الملأ أنه المهدي المنتظر، ودعا الأعيان و"الناس" في عاطفة جياشة إلى نبذ هذا العالم من أجل عهد جديد سيأتي للتقوى والعدل. وقد اجتذبت دعوته هذه وشخصيته الكاريزمية أنصارًا كثيرين أدوا له يمين البيعة سرًا. وبعد عودته إلى "أبا" بعث برسائل إلى الزعماء السودانيين في الشمال يزُفّ فيها إليهم نبأ أنه حقًا المهدي المنتظر.

كان "محمد أحمد عبد الله" دنقلاويًا في الأربعين من عمره، وقد عُرف منذ طفولته بالتدين العميق والعلم الغزير في نطاق الطريقة الصوفية السمانيّة التي رأى أنها قد أصبحت دنيوية للغاية؛ فتركها إلى جزيرة "أبا" حيث عاش حياة الزهد والتعبد. ومن ثم فهو من الإصلاحيين- "المجددين"- الذي منح لنفسه ثلاثة ألقاب إسلامية؛ فهو "الإمام" أي رأس جماعة المسلمين، و"خليفة رسول الله" لإعادة هذه الجماعة إلى ما كانت عليه أيام النبي

(ص)، و"المهدي المنتظر" الذي أنذر بنهاية العالم الفاسد والظالم في زمن تواكب مع قرب نهاية القرن الهجري الثالث عشر. وفي الحقيقة أن شرعيته كالمهدي قد تأكدت فيما يبدو عند الكثيرين بعدما تمكن أنصاره في جزيرة "أبا" من إلحاق هزيمة ساحقة بقوة حكومية كبيرة أُرسلت لاعتقاله، ولاذت فلولها الناجية بالبواخر التي أتت بهم وإلى الخرطوم.

وقد تعزز هذا النجاح الأوليّ بنصرين آخرين مذهلين في ديسمبر 1881، ومايو 1882، لأتباعه المتزايدين عددًا، المسمّين بـ"الأنصار" والمسلحين بالحراب والسيوف، على قوات الأتراك "الجهادية" المكروهة المزودة بالبنادق والمدافع؛ الأمر الذي أقنع أعدادًا كبيرة من السودانيين بالانضمام لصفوف الأنصار المحاصَرين "للأبيّض". وتَشَكَّل أولئك الذين هرعوا لتقديم "البيعة" أساسًا من الرجال المتدينين وتجار الرقيق والعرب "البقارة". وبالنسبة لرجال الدين و"الفقهاء"[1] الذين حازوا على نفوذ كبير في الريف السوداني، وأعضاء الإخوانيات الصوفية، فقد كانوا منذ زمن طويل يستهجنون الحالة التي بلغها الإسلام، وخصّوا بذلك الإسلام التقليدي الذي جاء به الأتراك واعتبروه نوعًا من الزندقة. وقد وجد هؤلاء الآن الفرصة موانية لتنقية الإسلام في السودان؛ ذلك لأن المهدي حينما تكلم عن الحكم الفاسد فقد كان يعني الفساد الفقهي لا السياسي. وهناك جماعة ثانية أيدت المهدي وضمت بعض المنخرطين بشكل أو آخر في تجارة الرقيق. وكان معظمهم من "الجعليين" أو- مثل المهدي نفسه- من "الدناقلة" الذين فقدوا أرباحهم، إن لم تكن سبل العيش نفسها، نتيجة لتدابير محاربة هذه التجارة التي اتخذها الموظفون المسيحيون الأوربيون العاملون في إدارة الخديو إسماعيل. والآن أصبح من الممكن لهم إخفاء بواعثهم الاقتصادية والسياسية وراء إصلاح إسلامي يتغاضى عن الرق. كما تمثلت جماعة ثالثة في البدو "البقارة" بكردفان ودارفور، وقد كانوا أقوى أنصار المهدي. يُذكَر أن واحدًا من أصفياء المهدي يُدْعَى "عبد الله" هو ابن أحد عرّافة "البقارة" الذي تنبأ بقرب ظهور المهدي قبل وقت طويل من رؤيا "محمد أحمد". ولا يمكن القول بأن أبناء عشيرته قد شاركوا "عبد الله" بالضرورة في حماسته الدينية، ولكنهم أدركوا بسرعة أن وقوع ثورة دينية يمكن أن يُبعد عنهم الجباة الأتراك. وسرعان ما ساعدتهم

(1) جمع "فقي" أو "فكي" حسب النطق الدارج في كثير من أنحاء السودان والمجتمعات الإسلامية بأفريقيا- المترجم.

تقاليدهم الحربية في أن يصبحوا بمثابة قوات النخبة– "الأنصار"– لجيوش المهدي طوال فترة ثورته. وقد حدث بعد أربعة شهور من الحصار أن استسلم أفراد حامية "الأبيّض"، وتحديدًا في يناير 1883، ثم انتقل التمرد شرقًا عبر "الجزيرة" إلى تلال البحر الأحمر.

وفي محاولة يائسة من جانب البريطانيين– الذين كانوا قد احتلوا مصر نفسها عام 1882– لقمع التمرد في السودان، وافقوا بعد تردد على فكرة أن يقوم الخديو بتعبئة حملة مصرية من عشرة آلاف جندي تحت قيادة ضابط بريطاني في الجيش الهندي هو الكولونيل "وليام هيكس William Hicks". ولكن الخلاف دبّ بينه وبين معاونيه المصريين، وتمكن الأنصار من إرهاق قواته، وطمروا آبار المياه، كما أطلقوا الدعاية في معسكرات الحملة وسط الجنود المصريين المسلمين القانطين بأن الأنصار هم "جند الله" حقًا. وتمكن الأنصار في يوم الخامس من نوفمبر 1883، من تطويق قوات الحملة عند "سَواكِن" جنوب "الأبيض" وأبادوها تمامًا فيما عدا قلة من الناجين. وكانت كارثة "سواكن" هذه بمثابة ضربة مذهلة في كل من السودان ومصر. فمن ناحية رفض البريطانيون رفضًا صارمًا أن يتدخلوا في السودان باسم الأتراك والمصريين، ولكنهم أصروا من ناحية أخرى على ضرورة إجلاء المصريين المقيمين هناك، بمن فيهم المدنيون وتابعوهم. أما رئيس الوزراء البريطاني "وليام إيوارت جلادستون William Ewart Gladstone" الذي لم يكن يعرف ماذا يتوجب فعله بالضبط، فقد وافق على إرسال "جوردون" إلى السودان، تلك الشخصية الأسطورية والحاكم العام السابق الذي كافح تجارة الرقيق فيه والذي "يساوي اسمه جيشًا بأكمله". وبالفعل وصل "جوردون" المعاد تعيينه حاكمًا عامًا إلى الخرطوم يوم 18 فبراير 1884، ليكتشف سريعًا أن كلاً من السلام مع المهدي وإجلاء المصريين من الأمور المستحيلة تمامًا، وأن الخيار الوحيد الذي تبقى له هو الدفاع عن المدينة حتى تسقط أو أن تأتي حملة إنقاذ لنجدتها. وعندما وصل المهدي نفسه في 23 أكتوبر ليقيم مقر قيادته على ضفة النيل الغربية المواجهة للخرطوم (والتي أصبحت تعرف باسم "أم درمان") كان عزل وحصار الخرطوم قد اكتملا. وشهدت الشهور التالية ربما أعلى مستويات أداء "جوردون" حيث نجح في حشد السكان المنهارين معنويًا للدفاع عن المدينة إلى أن تصل حملة الإنقاذ البريطانية التي تشق طريقها وئيدًا إلى السودان، والتي مثلت معضلة أمام المهدي حول كيف ينبغي له التعامل مع هذا التهديد. فتجاهل نصيحة مجلسه بالتراجع إلى كردفان، وأصدر أوامره للأنصار باقتحام أسوار الخرطوم في الساعات الأولى

من صباح 26 يناير 1885، وهو وقت من العام تنخفض فيه مياه النهر لتظهر مساحات من اليابسة يمكن للأنصار من خلالها الوصول إلى الدفاعات الضعيفة. وبالفعل أبيدت الحامية المصرية، وقتل "جوردون"، وتحولت المدينة إلى أنقاض. وبعد هذا بيومين وصلت حملة الإنقاذ إلى ملتقى النيلين الأبيض والأزرق. وفي الحقيقة أنها جاءت "متأخرة جدًا" فنكصت على أعقابها بصورة مخزية خارج السودان ليواجه قادتها غضب الرأي العام البريطاني.

وبعد هذا بستة أشهر، وتحديدًا يوم 22 يونيو، توفي المهدي بعد مرض قصير، تاركًا وراءه إدارة هيكلية يتحكم فيها ثلاثة من تلاميذه الذين خلع على كل واحد منهم لقبًا لأحد صحابة النبي (ص). هم "عبد الله بن محمد" (خليفة الصدِّيق)، "علي بن إبراهيم حلو" (خليفة الفاروق)، و"محمد شريف" (خليفة الكرّار، أي علي بن أبي طالب). ولما كانت التسمية التي مُنحت لعبد الله قد اقترنت باسم أبي بكر أقرب الصحابة إلى الرسول (ص) فإنه كان المرشح الأوفر حظًا. جدير بالذكر أن المهدي قد عين أيضًا مسئولَيْن آخرَيْن قويَيْن، أولهما هو "أحمد سليمان" صديقه النوبي المقرب، والذي أوكل إليه الإشراف على "بيت المال" بما في هذا جمع الضرائب التي تفرضها الشريعة، ومع ذلك فإن المصدر الرئيسي للإيرادات خلال السنوات الأولى من الفترة المهدية كان الغنائم التي يُستولى عليها في المعارك. أما الرجل الثاني فهو "أحمد علي" الذي عينه المهدي ككبير القضاة أو "قاضي الإسلام"، وقد سبق له أن عمل قاضيًا في النظام التركي– المصري، وكلف بتطبيق الشريعة، وإن دَرَج المهدي نفسه– وكذلك خلفاؤه– على النظر في القضايا ويصدرون الأحكام.

وبالرغم من أن "الخليفة عبد الله" امتلك أقوى مسوغات خلافة المهدي، وأن فرق البقارة الموالية له "الراية السوداء" كانت متحصنة في أم درمان، فإن الاستخلاف لم يمر دون تحد. ذلك أن وفاة المهدي قد كشفت إلى العلن التنافس الكامن بين سودانيي الوسط النهري ("الجَعليين" و"الدناقلة"، أو "أولاد البحر" ومنهم عشيرة المهدي "الأشراف") وبين "أولاد الغرب" أي أولئك "البقارة" الخشنين. وقد رأى كل من "الأشراف" و"أولاد البحر" أن الحاكم الجديد يجب أن يكون "الخليفة محمد الشريف"– زوج ابنة المهدي– ولكن "البقارة" مؤيدي "عبد الله" دانت لهم السيادة في أم درمان، ومن ثم قام الوجهاء– بمن فيهم "محمد شريف"– بأداء البيعة له، وبعدها منح "عبد الله" لنفسه اللقب الرفيع الجديد: "خليفة المهدي".

وبالرغم من يمين الولاء الذي أقسمه كل من "الأشراف" و"أولاد البحر" فإنهم لم يكونوا مستعدين بالمرة للقبول بحكم "الخليفة عبد الله"، وبادروا على الفور بالتآمر للإطاحة به، باستدعاء جيش المهدي الكبير في الغرب بقيادة "محمد خالد"، وهو "دنقلاوي" من "أبناء البحر" وابن عم المهدي. ومن ناحية الخليفة فقد تصرف بحزم حيث عزل "خالد" وأمّن "الجزيرة" بإمداداتها من الحبوب لأم درمان، وفي أبريل 1886، أمر "الخليفتين" الآخرين بحل الحاشيات الشخصية المسلحة ووضع أفرادها تحت إمرة قائد فرقة "الراية السوداء"، أخيه غير الشقيق وأقرب مستشاريه "يعقوب محمد طرشان".

وبعد أن تمكن من احتواء أعدائه الداخليين لبعض الوقت، حوّل اهتمامه إلى التحديات الخارجية لسلطته، حيث سعى إلى اقتفاء هدف المهدي بنشر إسلام المهدية التطهري في العالم بواسطة "الجهاد". ففي الغرب واجه العرب "البقارة" في دارفور تمرد "الفور" و"المساليت" الأفارقة عام 1888، والذي قاده "فقي" وسط رعاة "المَحريّة" يدعى "أبو جميزة". وكان أقرب إلى شخصية المخلّص الذي حشد الأفارقة الآخرين في دارفور ("الداجو"، "القمر" و"التاما") كي يهزم مجموعتين من قوات العرب "البقارة" أرسلتا ضدهم، ثم زحف باتجاه الشرق نحو "الفاشر" حيث واتته المنيّة فجأة بعد إصابته بالجدري. وقد أدى هذا إلى انهيار الروح المعنوية لأتباعه الذين بدأت صفوفهم في التفكك، ومن ثم هُزِموا بسهولة على أيدى "البقارة" بجوار "الفاشر" في فبراير 1889. وهكذا نجح الخليفة في الاحتفاظ بدارفور، ولكن ابن أخيه "محمد أحمد" الذي تولى القيادة في دارفور استغرق السنوات الخمس التالية في قمع تمردات متقطعة وفرض الهدوء في دارفور. ومع ذلك فإن النزعة الانفصالية عند "الفور" لم تمت قط.

كذلك واجه الخليفة مشكلات على حدوده الشرقية مع إثيوبيا، تماثل تلك التي واجهها في دارفور. وفي أول الأمر ألحق الإثيوبيون هزيمة مريرة بالأنصار عام 1887، سقطت فيها أعداد كبيرة من القتلى. فأرسل الخليفة تعزيزات إلى هناك وعلى رأسها "حمدان أبو عنجة" أكثر قواده قدرةً، والذي كان عليه أولاً أن يقمع تمردًا داخل جيش المهديين بقيادة شخصية أخرى لا تختلف كثيرًا عن "أبو جميزة" في دارفور، وذلك قبل أن يشن غارته الناجحة على العاصمة الإثيوبية القديمة "جوندار" والاستيلاء على كميات كبيرة من الغنائم. وبعد وفاة "أبو عنجة" في يناير 1889، أعاد "زكي تمال" تنظيم الجيش لمواجهة تقدم جيش إثيوبي

ضخم تحت القيادة الشخصية للإمبراطور "يوحنا الرابع"، والذي بدأ هجومه يوم 9 مارس 1889. ولكن قبل وقت قليل من سحق المهديين أصابت الإمبراطور رصاصة طائشة فقتل على الفور، الأمر الذي أوقع الاضطراب في الجيش الإثيوبي فاضطر إلى التراجع. وأرسلت رأس الإمبراطور وتاجه إلى الخليفة في أم درمان، بينما غرقت إثيوبيا في الفوضى. وإذا كان "جهاد" الخليفة في الغرب والشرق قُصِد به أساسًا فرض الهدوء والنظام، فإن الحرب المقدسة في الشمال كانت جزءًا من إرث رؤية المهدي الداعية إلى فتح وتطهير الأراضي الإسلامية. وبالفعل، وبعد التأجيل لعدة مرات، بدأ جيش للمهديين بقيادة "عبد الرحمن النجومي" الزحف إلى مصر في قيظ الصيف. ولكن جيش الأنصار أبيد كليًا وقتل "النجومي" عند قرية توشكي يوم 3 أغسطس 1889، على أيدي الجنرال (السردار) "فرانسيس جرينفيل Francis Grenfell" والجيش المصري، وكان من نتائج هذه المعركة انتهاء خطر الدولة المهدية على مصر.

إن فشل المركز في السيطرة على الأطراف لم يكن أوضح في أي مكان آخر من الفشل في السودان. فخلال عامي، 84،1883، احتل "كرم الله قرقصاوي" معظم منطقة بحر الغزال إلى أن استدعاه الخليفة بعد وفاة المهدي لقمع تمرد خطير قام به "بقارة الرزيقات" جنوب غربي دارفور. و لم يعد المهديون قط إلى بحر الغزال، ولكن الخليفة أرسل شيخ عشيرة آخر من "بقارة التعايشة" يدعى "عمر صالح"، إلى أعالي النيل للقضاء على فلول الإدارة التركية وحاكمها "أمين باشا" في المنطقة الاستوائية. وبالفعل وصل إلى "لادو" في أكتوبر 1888، واستولى على "رِجاف"، ولكنه تعرض للهزيمة في 28 من شهر نوفمبر التالي على أيدي قوات "أمين باشا" قبالة "دوفيل"، ثم بعد ذلك بثلاث سنوات تعرض لهزائم أكثر قسوة وخاصة في ديسمبر 1891، عند "وادي لاي". فاضطر "عمر صالح" للتقهقر إلى "رِجاف" حيث انحصرت أنشطته في الإغارة على الريف للحصول على الإمدادات، إلى أن قام "عربي دفع الله" بإزاحة "عمر" عام 1893 وحل محله في القيادة لمواجهة تقدم قوات دولة الكونغو الحرة التابعة لـ"ليوبولد" ملك بلجيكا. ولكنه قاسى هزيمة كبيرة في مارس 1894، على أيدي القوات المشتركة لدولة الكونغو الحرة و"الأزانديي" بقيادة ملكهم المحارب "زيميو". وفي فبراير عام 1897، لقي هزيمة حاسمة أمام قوات دولة الكونغو الحرة تحت قيادة الكابتن "شالتين L. N. Chaltin " في معركتي "بيدن" و"رجاف"، ففر غربًا باتجاه حدود تشاد الحالية، لينتهي كل أثر للدولة المهدية في جنوب السودان.

وإلى جانب عجز الخليفة عن توطيد أركان حكمه، واستنفاد موارده في أغراض التوسع، وموت افضل قادته، فإنه قد واجه أيضًا غضب الطبيعة الذي لم يكن بإمكانه التحكم فيه. فمع استهلاك الجيوش الثلاثة الكبيرة والشرهة الرابضة على الحدود لمخزون المواد الغذائية المحدود، بلغ الأمر حد الأزمة عامي 1889 و1890، عندما تعرض شمال السودان لموجات جفاف متتالية أنتجت محصولاً هزيلاً، ومن ثم وقوع المجاعة وتفشي الأوبئة، وفقدان عدد كبير من الأنفس من جراء كليهما. وازدادت مصائر شمال السودان سوءًا عندما أمر الخليفة "البقارة"، وخاصة عشيرته "التعايشة"، بترك مراعيهم الخضراء في دارفور للاستقرار في أم درمان وحولها ليحول هؤلاء الرعاة الرُّحَل إلى جيش نظامي موالٍ يدافع عن النظام ضد مؤامرات "أولاد البحر". وقد تردد "البقارة" كثيرًا في ترك موطنهم، ولكنهم شقوا طريقهم في النهاية إلى أم درمان عام 1889، حيث طلبوا بصلافة أن يتم تسكينهم وتغذيتهم من الموارد المتناقصة في العاصمة. وهكذا تحول التوتر القائم أصلاً بين "اولاد البحر" و"أولاد الغرب" إلى عداء مستحكم تفاقم من جراء الوضع المميز لعشيرة الخليفة، والتي تقلد أفرادها معظم الوظائف الكبيرة في الدولة والجيش. ومن ناحيتهم فإن "البقارة" قد مقتوا المدينة وتاقوا إلى فضاءات دارفور المفتوحة، بل وبدأوا في العودة إليها إذا ضمنوا الإفلات من عقاب الخليفة، أما من اضطر منهم إلى البقاء بأمر الخليفة فقد شكلوا نخبة غير منتجة وتمثل عبئًا ثقيلاً على الدولة، ولا تطيق الانضباط اللازم لتحولهم إلى أدوات تساعد الدولة المهدية في الحكم.

في الوقت نفسه لم يتوقف "الأشراف" و"أولاد البحر" عن كيد الدسائس ضد الخليفة، وقد دفعهم جهاز الحكم القائم على "البقارة" فقط إلى مزيد من التآمر. ففي يوم 23 نوفمبر 1891، احتشد "الأشراف" المدججون بالسلاح، تحت قيادة "محمد شريف" زوج ابنة المهدي، وأحاطوا بمقبرة المهدي التي تبعد أمتارًا قليلة عن بيت الخليفة، وكانوا على أتم الاستعداد للمواجهة. وخشي الخليفة من أن تقوم قواته من "التعايشة" بإخلاء العاصمة والهرب بالغنائم إلى دارفور إذا نشب القتال، فتفاوض من أجل التوصل إلى حل وسط مع "الأشراف"، ووعدهم بإصدار عفو عام، والاعتراف بحقوق "محمد شريف"، وصرف معاش شهري لأبناء وأرامل المهدي. ومقابل هذا وافق "الأشراف" على إلقاء السلاح. ولكن انتقام الخليفة لم ينتظر طويلاً، فخلال شهر ألقي القبض على سبعة من وجهاء "الأشراف" وأرسلوا إلى "فاشودة" حيث ضُربوا حتى الموت. وفي "الجزيرة" تعرض "الدناقلة" للاعتقالات في

يناير 1892، وصودر ثُلث ممتلكاتهم، وفي شهر مارس أُلقِي القبض على "محمد شريف" نفسه وحوكم محاكمة سريعة وسُجِن طوال ما تبقى من الفترة المهدية. وهكذا تم أخيرًا تحطيم "الأشراف" و"أولاد البحر"، وأصبح استبداد "التعايشة" بالحكم مؤمَّنًا.

لم تعد سلطة الخليفة الآن محل تنازع، بعد سبع سنوات من الاضطرابات والوهن، وكذلك بالنسبة للسودانيين الشماليين، الذين قاسوا الكثير خلال تلك السنوات، فقد رضوا باتخاذ موقف سلبي ليتفرغوا لجهودهم من أجل التعافي من الكوارث الإنسانية والطبيعية التي ألمَّت بهم. وقد عاد السودانيون خلال السنوات (1892–1898) عودة متواضعة إلى الرفاهية، كما سمح الخليفة "للبقارة" بالعودة إلى موطنهم من أجل راحة الجميع، وأحل محلهم قوات من المرتزقة "المُلازمية" قوامها تسعة آلاف رجل موالون للخليفة وحده الذي انسحب في هذا الوقت من المشهد العام، ولم يكن يظهر إلا في مهرجانات خاصة ومحاطًا بحرسه الشخصي. وأقام الخليفة سورًا كبيرًا حول مقر إقامته، وعاش وراءه حياة منزوية وغامضة كتقاليد عاهل شرقي. وعلى الجبهة الداخلية سعى الخليفة لتحويل دولة المهدي الثيوقراطية إلى مَلَكية إسلامية تنتقل الخلافة فيها إلى ابنه الأكبر "عثمان شيخ الدين".

ورغم أن التدافع الأوربي من أجل غزو أفريقيا كان يتقدم بلا هوادة في كل أركان القارة، فإن السودان بدا وقتها محصنًا. فلم يكن "اللورد كرومر Lord Cromer" متحمسًا لتبديد الأموال– اللازمة لإعادة بناء مصر– على التوسع بغزو السودان، ما لم يكن هناك تهديد لمياه النيل. ومع مجيء العام 1896، كان الخليفة قد وطَّد التأييد له في شمال السودان، إلا أن هذا الرضا تعرض لهزة في ذلك العام حينما سمحت الحكومة البريطانية للجيش المصري بعبور الحدود واحتلال مقاطعة "دنقلة" في السودان النوبي. ولم يمثل هذا الغزو حلقة أخرى في الفتح الأوربي لأفريقيا، كما لم يكن له تأثير على الدولة المهدية. وكانت الهزيمة الكارثية للجيش الإيطالي الغازي يوم أول مارس 1896، في معركة "عَدوا" على أيدي جيش الإمبراطور الإثيوبي "مينليك الثاني"، قد دفعت الحكومة الإيطالية لأن تطلب تحركًا بريطانيًا على النيل لتثبيط عزيمة المهديين عن مهاجمة الحامية الإيطالية المنهكة في "كسلا". وعلى الفور اقتنص رئيس الوزراء البريطاني "لورد سالسبوري Lord Salisbory" هذه الفرصة الرائعة للاستيلاء على "دنقلة" بتكلفة قليلة كتوطئة لفتح السودان بأكمله إذا سعت أي قوة أوربية بحماقة إلى التحكم في مياه أعالي النيل.

ترجع جذور فتح السودان فعليًا إلى سنة 1889، وهي ذات السنة الحرجة التي تحدى فيها "أولاد البحر" سلطة الخليفة للمرة الأولى. ففي يونيو 1889، قرر "لورد ساليسبوري" أن من واجب بريطانيا العظمى التصدي لأي محاولة من جانب دولة أوربية ما للتدخل في تدفق مياه النيل، لما في هذا من تهديد للسلطة البريطانية في مصر، ومن ثم تحكمها في قناة السويس. وبعد هذا عملت دبلوماسية النيل التي نسقها على تحييد المخططات الإيطالية والألمانية بشأن مياه النيل، لكنه وُوجِه بعد هذا بعدة سنوات بتهديد أشد خطورة حينما صدرت الأوامر للكابتن "جان بابتيست مارشان Jean– Baptist Marchand" بقيادة حملة فرنسية من "لوانجو" على المحيط الأطلنطي إلى "فاشودة" في أعالي النيل لضمان تحكم فرنسا في مياهه. وخلال العامين التاليين انهارت كل الخطط التي وضعها "ساليسبوري" لمواجهة الخطر الفرنسي، فلم يعد أمامه بديل سوى أن أصدر الأمر لسردار الجيش المصري الجنرال "هوراشيو هربرت كتشنر Horatio Herbert Kitchener" بالتوجه إلى الخرطوم وأعالي النيل لمنع فقدان مياهه. وبالفعل بدأ "كتشنر" غزوه في يناير 1897، ببناء سكك حديدية حربية لضمان انتظام الاتصالات ونقل أعداد كبيرة من القوات وكميات هائلة من السلاح والعتاد، بل وحتى زوارق حربية مفككة يتم تجميعها خلف الشلال الخامس. وقد أخذ الخليفة تمامًا بهذه المفاجأة فأمر "محمود أحمد" بإحضار جيشه الكبير من الغرب، وهو الأمر الذي استغرق تنفيذه شهورًا للوصول إلى "متيمة" عاصمة "الجعليين" على الضفة الغربية للنيل شمال أم درمان.

ورفض "الجعليون" أوامر الخليفة بالانتقال إلى الضفة الشرقية للنهر وأعدوا العدة لمقاومة أي محاولة من جانب "محمود" وجيشه للاستيلاء على مدينتهم الحبيبة. وفي الأول من يوليو 1897، شن الأنصار هجومًا استباقيًا على "الجعليين" الذين أعلنوا التحدي دفاعًا عن المدينة، وأوقعوا بهم مذبحة وحشية ختمت بختم الدم كراهية "أولاد البحر" لاستبداد "التعايشة"، وانشغل جيش الشمال بنهب "الجعليين". وفي يناير 1898، عبر "محمود" النيل بجيشه، ثم أنشأ في مارس "زريبة" على الضفة الشمالية لنهر عطبرة. وفي هذا المكان، وفي يوم الثامن من أبريل (الموافق يوم "الجمعة العظيمة") قاد "كتشنر" قواته البريطانية والمصرية والسودانية في هجوم ساحق على الأنصار أوقع بينهم عدة آلاف من القتلى والمصابين، بينما لم تتجاوز الخسائر البريطانية والمصرية بضع مئات، وتم أسر "محمود". وبعد هذا ذهب الجيش البريطاني–

المصري ليعسكر انتظارًا لانتهاء حرارة الصيف في السودان. بينما ظل الخليفة في الخرطوم محتفظًا بهدوئه في انتظار تحقق نبوءة الحريق الهائل الذي سيحقق النصر على الكفار والذي سيقع في سهل "كراري" شمال المدينة.

وفي الأول من سبتمبر أقام "كتشنر" معسكره على الضفة الغربية من النيل أسفل سهل "كَرَاَري". وفي فجر اليوم التالي اقتحم حوالي ستين ألفًا من الأنصار الأسلاك الشائكة في بسالة نادرة، في مواجهة قصفات مدافع "مكسيم" الفتاكة، فضلاً عن وابل الطلقات من الزوارق المسلحة. وحينما بدا الضعف يلوح على الأنصار أصدر "كتشنر" أوامره بالتحرك، فتقدمت الفرق البريطانية– المصرية دون توقف، ومع الصباح المتأخر كانت المعركة قد اكتملت، حيث قُتل من الأنصار ما يزيد على أحد عشر ألف مقاتل، بالإضافة إلى ستة عشر ألفًا آخرين لحقت بهم إصابات خطيرة. وهكذا ثبت دور التفوق التكنولوجي في تحقيق النصر للفرق البريطانية والمصرية والسودانية التي بلغت خسائرها مجتمعة أقل من 50 قتيلاً وبضع مئات من الجرحى. وعندما أدرك الخليفة أن هذا ليس يومه توارى عن الأنظار في غرب السودان الشاسع. وعبر كتشنر وحملته النيل باتجاه القصر المدمَّر في الخرطوم لإقامة قدّاس تذكاري للشهيد "تشارلز جورج جوردون". وهكذا انتهت الدولة المهدية في السودان.

لقد حول الخليفة ثيوقراطية المهدي إلى دولة إسلامية ذات إدارة مركزية تحت حكمه الشخصي مدعومًا بالبيروقراطية. وقد نجحت جهوده الشخصية في منع انزلاق السودان إلى الفوضى بعد وفاة المهدي، ولكنه لم يستطع قط أن يتغلب على موضوعات كبرى حددت تاريخ السودان خلال المائتي عام المنصرمة. فهو لم يمتلك السبل التقنية للحد من سطوة الجغرافيا في بلد مترامي الأطراف كالسودان، وهو السبب الرئيسي في فقدانه للجنوب. وبالرغم من أن سيطرته القوية في أم درمان قد وطدت الوسط فإنه لم يتمكن قط من ممارسة سلطته بشكل نظامي في الأطراف، شرقًا أو غربًا أو شمالاً أو جنوبًا، حيث أربكته التمردات المتواصلة. والأمر الأكثر تأكيدًا أنه قد زرع الكراهية العميقة بين "أولاد البحر" و"أولاد الغرب"، ولكن الخليفة لم يستطع قط سحق السودانيين النهريين، كما أظهرت المقاومة الفاشلة للجعليين في متيمة عام 1897. وأخيرًا فإن الخليفة لم يشغل نفسه بغير المسلمين، ذلك لأن الدولة المهدية لم تكن دولة إسلامية متشددة فحسب، وإنما كان كل رعاياها أيضًا سودانيين مسلمين شماليين. وبعد هذا النصر في سهول كراري بثلاثة أيام وصلت من الجنوب

ثلاث بواخر مصابة بطلقات فرنسية. وفي 12 يوليو 1898 وصل "مارشان" إلى "فاشودة" ورفع العلم الفرنسي وأعلن أن أعالي النيل فرنسية. وبعد هذا بثلاثة أسابيع وصل "كتشنر" إلى هناك مصحوبًا بأسطول صغير قوي التسليح يحمل أفضل القوات البريطانية المنتشية بالنصر في "كراري". وبعد لقاء متحضر تناول فيه "كتشنر" و"مارشان" البراندي والسيجار اتفق القائدان على الرجوع إلى حكومتيهما لتحديد لمن تكون السيادة على مياه النيل. وحينما بلغت الأنباء لندن وباريس اندفعت الحشود إلى الشوارع تطالب بـ"فاشودة أو الحرب". وكان البريطانيون مستعدين للحرب بينما لم يكن الفرنسيون كذلك. فتم استدعاء "مارشان" وانتهت أزمة فاشودة. وهكذا دانت السيطرة لبريطانيا على مياه النيل من منابعه في المنطقة الاستوائية إلى مصبه في البحر المتوسط، كما أصبحت مصر وقناة السويس مؤَمَّنتين الآن في حوزة بريطانيا، حتى إن الإمبراطور "مينلك" وعد بحكمة في عام 1902 بعدم التدخل في تدفق النيل الأزرق ورافد عطبرة.

وهناك مشهدان مؤسفان مثّلا أوضح رمز على انتهاء الدولة المهدية، وكذلك نهاية الطموحات الفرنسية. أولهما في 24 نوفمبر 1899، عندما حاصر الكولونيل "سير ريجنالد وينجت Sir Reginald Wingate" مدير المخابرات الحربية الخليفة وخمسة آلاف من أنصاره عند "أم دويكرات" بالقرب من بلدة "كوستي" الحالية. وقد وُجِد الخليفة ميتًا وهو ساجد على سجادة صلاته المصنوعة من جلد الأغنام، وعلى يمينه "الخليفة علي وَد حلو"، وعلي يساره "أحمد فاضل" قريبه التعايشي المخلص. واليوم يمكنك أن ترى في "فاشودة"، وتحت الشمس الأفريقية الساطعة، الصلبان الحديدية لمقابر الضباط الفرنسيين الذين زحفوا عبر أفريقيا ليموتوا هناك بهدوء بفعل المرض، وقد مات معهم الحلم الإمبراطوري النابليوني بالسيطرة على النيل الجبار.

الفصل الثاني

الحكم الثنائي البريطاني– المصري

التوطيد والاستجابة: (1899-1936)

شكل انهيار الدولة المهدية معضلة أمام الحكومة البريطانية لتحديد من يجب أن يحكم السودان. فالغزو البريطاني– المصري قد تم ليس فقط دفاعًا عن المصالح الإمبراطورية البريطانية في القاهرة والسويس عن طريق ضمان تدفق المياه من أعالي النيل، وإنما أيضًا لاسترداد الأقاليم السودانية الواقعة تحت ولاية خديو مصر. وقد تحقق الهدف الأول بالمواجهة الناجحة التي قام بها "كتشنر" مع "مارشان" في "فاشودة". أما الهدف الثاني، أي استعادة سلطة الخديو، فإنه لم يكن مقبولاً من رأي عام بريطاني مقتنع بأن الثورة المهدية قد قامت نتيجة للحكم الاستبدادي التركي– المصري. وفوق هذا لم يكن بوسع الحكومة البريطانية أن تقوم ببساطة بضم السودان كمجرد مستعمرة أخرى، لأن "إعادة فتحه" قد تم تبريرها بالعمل على استعادة المناطق التي كانت تحت ولاية الخديو سابقًا من المهديين. واقترح "اللورد كرومر" اقتراحًا "هجينًا" حاذقًا، تجسد في اتفاقية الحكم "الثنائي" البريطاني– المصري عام 1899، وبمقتضاها يشترك الجانبان في السيادة على السودان، والذي سيُدار من قبل حاكم عام يعينه ويقيله الخديو، ولكن فقط بمشورة وموافقة الحكومة البريطانية. ومن الناحية العملية بنى "كرومر" سيادة جديدة ومنفصلة في السودان يتحكم في إدارتها حاكم عام بريطاني وموظفون بريطانيون يختارهم الحاكم ليتم تعيينهم. وهكذا فإن كل الحكام العامين في السودان البريطاني– المصري كانوا بريطانيين، ويرفعون تقاريرهم من خلال المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى الخارجية البريطانية بدلاً من مكتب المستعمرات في لندن. هكذا لم يكن السودان مستعمرة، وإنما دولة ذات سيادة يتمتع حاكمها العام باستقلال أكبر بكثير من أي حاكم مستعمرة آخر، أما الخارجية البريطانية فلم تكترث بالفرق إلا إذا تعلق الأمر بالمصالح العليا للإمبراطورية البريطانية.

إن انقضاء الدولة المهدية لم يعنِ نهاية المهدية أو فرض السِلْم في أصقاع السودان خارج المركز، والتي كان سكانها ناقمين على إحلال الحكومة "التركية الثانية"- حسب نظرة السودانيين للحكم الثنائي- محل السلطة الاسمية للخلافة. هذا وكانت المهدية تعود للبروز من فترة لأخرى في صورة ادعاءات متكررة من أشخاص بأنهم "النبي عيسى" المنتظر مجيئه ثانية حسبما يقول العلم اللَدُنِّي عند المهدية. وقد تم احتواء هذه الادعاءات بسهولة، ولكنها خلقت موروثًا من عدم الثقة لدى البريطانيين طوال فترة الحكم الثنائي تجاه الإسلام الشعبي في السودان. وبالرغم من أن الحكومة لم تجد صعوبات كبيرة في قمع حركات التعصب الديني في وسط السودان، فإن الأطراف ظلت خارج سيطرتها لسنوات طويلة. وعند سقوط دولة الخليفة استعاد "على دينار" سلطنة "الفور" المستقلة القديمة التي اعترفت بها حكومة السودان رسميًا في عام 1900، ثم ظل يحكم بطريقة بدائية إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى حينما انحاز بحماقة إلى الأتراك العثمانيين في "جهادهم" ضد الكفار البريطانيين والفرنسيين، وسحب ولاءه للخرطوم. وهنا أصبح عند الحكومة السودانية مبرر لشن حملة تأديبية تمكنت من هزيمة جيش "الفور" عند "الفاشر" في مايو 1916، ثم باغتت "علي دينار" نفسه في شهر أكتوبر وقتلته، ومن ثم أعيد إدماج دارفور في السودان.

أما بالنسبة لجنوب السودان بعرقياته الأفريقية الكثيرة غير العربية وغير المسلمة التي تُرِكت وشأنها خلال الفترة المهدية، فلم يكن من الممكن احتلاله قبل جعل "السُد" قابلاً للملاحة عام 1904، بإجراء حملات للتطهير. ورغم أن النهر الآن بات يسمح للحملات العسكرية بالوصول إلى الجنوب، فإن فتح جنوب السودان استغرق ثلاثين عامًا أخرى كانت الإدارة خلالها بأيدي ضباط بريطانيين من الجيش المصري إلى أن تشكلت إدارة مدنية على أسس ثابتة في ثلاثينيات القرن العشرين. وفي محاولة من "اللورد كرومر" في مصر و"سير ريجنالد ونجيت" الحاكم العام في السودان لبناء حاجز في طريق انتشار الإسلام، شجع الاثنان الإرساليات المسيحية للعمل على تحويل الجنوبيين من أديانهم التقليدية إلى المسيحية، وتعليمهم الإنجليزية، والحد من استخدام اللغة العربية، بل وحتى حظر ارتداء الملابس العربية. وبشكل عاجل تمت إعادة صغار التجار العرب ("الجلابة") إلى الشمال، وفي عام 1910، بدأ "ونجيت" في سحب الضباط والجنود المصريين والسودانيين الشماليين من الجنوب، وأحل محلهم "قوة استوائية" (إكواتس) تتكون من جنود جنوبيين مجندين محليًا وتحت قيادة

ضباط بريطانيين يستخدمون اللغة الإنجليزية في أوامر القيادة، كما شُجّع أولئك الجنود بقوة لاعتناق المسيحية وارتداء الملابس الغربية.

وقد حدث بعد نهاية الدولة المهدية مباشرة أن أُسندت إدارة السودان لضباط بريطانيين من الجيش المصري، ولكن "اللورد كرومر" بدأ في عام 1905، بناء إدارة سياسية سودانية مدنية Sudan Political Service (SPS)، من خريجي الجامعات ذوي الكفاءة المتمتعين بسلامة البدن وقوة الشخصية، وكان معظمهم من خريجي جامعتي أكسفورد وكمبردج، ومنحهم رواتب وإجازة سنوية ومعاشات تقاعد. وكان هناك أربعمائة فقط من أعضاء "الإدارة السياسية السودانية" على مدى الخمسين عامًا من الحكم الثنائي البريطاني- المصري، مكوِّنين لنخبة حاكمة ويجيد معظمهم اللغة العربية. وكانت سياسة إرخاء العنان لهم ليتصرفوا كما يشاءون في المناطق النائية شمال السودان قد عززت التصرف المستقل ونزعة أبوية في الحكم أقرب إلى الامتياز المحَصَّن ضد النقد. أما نظراؤهم في جنوب السودان فهم من نوعية أخرى تمامًا، فقد كانوا ضباطًا متعاقدين بدون معاشات تقاعد وعرفوا باسم "بارونات المستنقع" الذين حكموا مناطقهم بقوة الشخصية والإغراءات والمكانة المهابة. وقد رفضوا تعلم العربية، مفضلين اللغات الأفريقية المحلية لرعاياهم. وعلى سبيل التأمل الآن في مجمل هذه الاختلافات يبدو كما لو كانت هناك "سياسة جنوبية" متعمدة ترمي إلى تشجيع انفصال الجنوب عن شمال السودان، ولكن البريطانيين في واقع الأمر لم يكونوا يعرفون ماذا يفعلون بجنوب السودان؛ ومن ثم فإن المبادرات الفردية والعزلة والقرارات الإدارية العشوائية قد مثلت سياسة متخبطة أكثر من كونها سياسة منسقة ومتماسكة.

وكان الحاكم العام هو المتحكم في الحكومة المركزية، وجاءت المراجعة الوحيدة على سلطته المستقلة من القنصل العام البريطاني في القاهرة أو وزارة الخارجية في لندن، وهو الأمر الذي ندر حدوثه. أما الميزانية السنوية للسودان فكان لا بد من اعتماد مجلس الوزراء المصري لها، ولكن الإعانات التي كانت تدفعها الخزانة المصرية، وأعطت المبرر للتدخل في الشئون السودانية، قد انتهت في عام 1913، عندما نجح "ونجيت" في وضع ميزانية متوازنة. وعلى سبيل الرقابة على المصالح الإدارية في السودان أنشأ "ونجيت" ثلاث وظائف جديدة يشغلها بريطانيون: سكرتير قانوني، سكرتير مالي، سكرتير مدني. وكانت الوظيفة الأخيرة هي الأقوى، حيث عمل شاغلها كرئيس لهيئة موظفي الحاكم العام، وتصله التقارير من كل

"المديرين" البريطانيين في المديريات، بينما قام الأخيرون بدورهم بالإشراف على المفتشين البريطانيين الذين أطلق عليهم بعد العام 1922، مفوضو المراكز DCs ويساعدهم عادةً مأمورون مصريون حل محلهم سودانيون بشكل تدريجي منذ العام 1915. كما تم تشجيع التعليم بافتتاح كلية غوردون التذكارية عام 1902، والتي أنشئت بأموال حملة تبرعات عامة أجريت في بريطانيا، لتعليم أبناء النخبة (وكانوا في الغالب من "أولاد البحر") لتوفير الكتبة والمحاسبين اللازمين للأعمال الحكومية.

وكما كانت الحال بالنسبة للحاكم العام التركي- المصري، دعّم "ونجيت" الإسلام التقليدي بقوة لأسباب تتعلق بالأمن واحتواء الإسلام الشعبي. فأنشأ هيئة للعلماء عام 1910 مع تراتبية رسمية اضطلعت بتمويل بناء المساجد وشجعت "الخلوات" التي كانت تعلم تلاوة القرآن الكريم وليس الأوراد الصوفية. وبهدف توطيد أقدام القيادات الدينية التقليدية أُدخل في القضاء نظامٌ موازٍ لقانون العقوبات السوداني، يمكن للمسلمين من خلاله تسوية المنازعات الشخصية والمحلية في محاكم شرعية تخضع لرقابة كبير القضاة في الخرطوم. وقد مثلت الزراعة أساس الاقتصاد السوداني والمصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، ولكن تطور هذا القطاع كان يعوقه النقص الحاد في الأيدي العاملة. فخلال الثورة المهدية تقلص تعداد سكان السودان الشمالي إلى مليوني نسمة فقط. وكان هذا النقص أحد العوامل التي أثرت بوضوح في سياسة الحكومة السودانية تجاه مسألة الرق. فقد كانت تجارة الرقيق محظورة بالفعل ويشرف على ذلك إدارة حكومية مختصة بمكافحتها، هي إدارة حظر تجارة الرقيق، ولكن البريطانيين لم يرغبوا في إشعال اضطرابات اجتماعية كبيرة يمكن أن تنجم عن الإسراع بإصدار مراسيم بتحرير العبيد. وقد حصل على العتق كل عبد تقدم بطلب ذلك، و لم يمنع هذا من استمرار تجاهل أو التسامح مع الرق بصور متنوعة.

ومن نتائج الثورة المصرية عام 1919، أن أصاب المسئولين البريطانيين في السودان قلق عميق من التأثير المصري على الطبقة الوليدة من السودانيين الذين تلقوا تعليمًا غربيًا، وكانت لديهم طموحات قومية أولية للسودان، من بينها: وحدة وادي النيل. وعندما أُرسِل "اللورد ميلنر" إلى القاهرة عام 1919 على رأس اللجنة التي عرفت باسمه لتقديم توصياتها بشأن مستقبل العلاقة الدستورية بين بريطانيا ومصر، دعا بحزم إلى عدم تشجيع الاعتراف أو التوسع في هذه الطبقة الجديدة من المتعلمين في السودان والتي يفترض أن ترث مستقبلاً

المهام الإدارية والقضائية التي يضطلع بها موظفون بريطانيون. واقترح بدلاً من ذلك إقامة "نظام للحكم غير المباشر"، بمقتضاه لا يتم تسليم وظائف الحكم إلى النخبة السودانية المتعلمة، وإنما تترك للسلطات القبلية التقليدية على أن يوجد إلى جوارها مستشارون بريطانيون مقيمون. وقد كان الحكم غير المباشر الأسلوب الأكثر جاذبية لكثير من الموظفين البريطانيين في السودان، والذين كانوا قد أقاموا علاقات وثيقة بالفعل مع الرؤساء القبليين والتقليديين المتحكمين من شيوخ ونُظّار وعُمَد، واحترموا أحكامهم التي كانت موضع تفضيل الريفيين أكثر من التدخل الرسمي للغرباء من الموظفين السودانيين المتعلمين (الأفندية)، أي أولئك الذين وصفهم بعض المسئولين البريطانيين في ازدراء بـ"الأفندية أنصاف المتعلمين".

إن الحكم غير المباشر، باعتباره السياسة الاستعمارية الرسمية التي اعتمدتها بريطانيا في أفريقيا، وفي السودان على وجه الخصوص، "قد مرت بثلاث مراحل، الأولى كوسيلة إدارية مفيدة، ثم كمذهب سياسي، وأخيرًا كمبدأ ديني"(1). وبالنسبة لمفتشي المراكز الذين يُفترض تمتعهم بالقدرة على التحدث باللغات المحلية الدارجة، فقد اقتصر دورهم على العمل كمستشارين لا يتدخلون في مسار الشئون القبلية إلا في أضيق الحدود، ويكتفون بإدخال الأفكار والعادات والتكنولوجيا الحديثة تدريجيًا، بما لا يخل بتوازنات المجتمع القبلي، ولكن في الوقت نفسه مع الحفاظ على القانون والنظام، وتأمين السيطرة البريطانية. فوق هذا كان للحكم غير المباشر ميزة التكلفة المنخفضة، لأنه لا يتطلب تعيين موظفين إداريين سودانيين (أفندية) ذوي تكلفة عالية، كما يقلل إلى أدنى حد عدد المستشارين البريطانيين باهظي التكلفة إلى نخبة محدودة ومتاحة، أصبحت تمثل الإدارة السياسية المدنية. بل إن بعض المسئولين البريطانيين تغنّوا بجاذبية هذه السياسة الرجعية، انطلاقًا من أنها تمثل المشاعر الوطنية "الواقعية" للريفيين السودانيين على النقيض من رطانة قومية ما بعد الحرب، ووجدت رؤيتهم هذه الدعم من خلال استمرار الهدوء السياسي في السودان إبان ثورة 1919 في مصر.

فعلى الرغم من تأسيس "جمعية الاتحاد السوداني" عام 1920، على أيدي أبناء لعائلات عريقة ومتخرجين في كلية جوردون التذكارية، فقد اقتصرت أنشطة هذه الجمعية على الجانب الثقافي. وفيما بعد أصدرت الجمعية منشورات متفرقة بدون توقيع ضد بريطانيا،

(1) Lord Haily، "Some Problems dealt with in An African Survey". International Affairs، March–April، 1939، p. 202.

ولكنها لم تشكل تحديًا جادًا للسلطة البريطانية. ومن المفارقة أنه في أثناء الحرب وبعد تحقق السلم ظهرت في الشمال طبقة من السودانيين الجنوبيين المسلمين الذين عانوا أزمة مريرة فيما يتعلق بهويتهم العرقية، حيث تلقوا درجة من التعليم و لم يتقيدوا في الوقت نفسه بأي ولاءات شمالية، ولكنهم أصبحوا شديدي العداء للحكم البريطاني في السودان. ومن بين أولئك المسلمين كان الدينكاوي "علي عبد اللطيف"، وكان ضابطًا سابقًا في الجيش صُرِف من الخدمة بسبب عصيان الأوامر، فقد كتب في عام 1922، مقالاً لمجلة "الحضارة"[1]، طالب فيه بحق تقرير المصير للسودان ولكنه لم يصل إلى حد الدعوة إلى الوحدة مع مصر. فسُجن بتهمة "إثارة السخط"، وهو ما جلب له الكثير من الشهرة لدى خروجه من السجن بعد عام. وفي العام 1923، قام "علي عبد اللطيف" بإنشاء "جمعية اللواء الأبيض" بدعم مالي ومعنوي من مصر والمصريين المقيمين بالسودان، وتخلى بسهولة عن شعار تقرير المصير ليتبنى الشعار السياسي لـ"وحدة وادي النيل"، الأمر الذي دعا الحكومة إلى الحط من مصداقيته ووصفه بـ"نصف المتعلم" الذي خدعه السياسيون المصريون[2].

وقد أخفقت الجمعية في اجتذاب قاعدة من المؤيدين، لأنها افترضت حدوث عملية إعادة تنظيم سريعة للمجتمع السوداني، ولكن أنشطتها أقنعت في النهاية طبقة المتعلمين النامية من التجار والموظفين وضباط الجيش بفكرة انتماء اجتماعي خالصة لا تقوم على الولاء للمصريين بل ترفض تدريجيًا أي استمرار للحكم الثنائي. وكانت طبقة "الأفندية" هذه قد تعرضت لاضطراب كبير بشكل خاص عام 1922، حينما أصدرت الحكومة- في إطار سياسة الحكم غير المباشر- "مرسوم سلطات المشايخ الرُّحل" وفي العام التالي تم إقرار وتعزيز وإعادة تنظيم السلطات القضائية لأكثر من ثلاثمائة شيخ قبلي. وقد تجاهل هذا المرسوم

---

(1) يقول الأستاذ "محمد عمر بشير" المؤرخ السوداني الأشهر في كتابه "تاريخ الحركةالوطنية في السودان" (الدار السودانية للكتب، د. ت.) إن المقالة لم تنشر أصلا (ص 97 وما بعدها)- المترجم.

(2) ينقل المصدر السابق عن تقرير لمكتب المخابرات البريطانية أن 60 ضابطًا سودانيًا كانوا أعضاءً نشيطين بالجمعية، وأن بعض المصريين بالسودان قبلوا أعضاءً فيها بصورة سرية، ويتحدث "بشير" عن تقريرآخر للمخابرات أورد 104 أسماء معظمهم من الموظفين والضباط السابقين والتجار والعمال والكتبة.. (ص 100). وتصاعد نشاط الجمعية والمتعلمون عمومًا بشكل أزعج البريطانيين، بل أصاب الزعامات التقليدية بـ"الهلع"، خاصة بعد مذكرة احتجاج أرسلتها الجمعية إلى الحاكم العام في مايو 1924 ضد ما أسمته "الطرق الخفية لفصل مصر عن السودان". ومن ثم اجتمع أربعون من زعماء الطوائف والقبائل بمنزل "السيد عبد الرحمن المهدي" في يونيو 1924 وأرسلوا رسالة ولاء تقول بأن اختيارهم يقع على إنجلترا لا مصر، وأن مطلبهم الوحيد للإصلاح هو إنشاء مجلس من السودانيين ليقدم النصح للحاكم العام (ص 104)- المترجم.

بشكل واضح تطلعات السودانيين المتعلمين بالمصالح الحكومية الذين بدأوا يدركون وهم تصورهم السابق بأنهم الورثة الحقيقيون للحكام البريطانيين في السودان.

بدا إدخال الحكم غير المباشر في أوائل العشرينيات كالقناة السليمة للتعامل مع الوطنية السودانية، حيث أحال إلى الوجهاء المتنفذين من الصوفية والأنصار سلطات أكبر تسمح بالحفاظ على الوضع القائم في مواجهة المعارضة العلمانية الجديدة. ومن جانبه استخف "السيد علي الميرغني" زعيم الطائفة الختمية، بشأن جمعية اللواء الأبيض، وكذلك فعل "السيد عبد الرحمن" بن المهدي الذي ولد بعد وفاته والزعيم الروحي للأنصار. فقد مقت كلا السيدين "علي عبد اللطيف" مقتًا شخصيًا، ومع ذلك استغلا بمهارة دعوته لوحدة وادي النيل كي يوطدا في أذهان البريطانيين أنهما في الحقيقة الممثلان الحقيقيان للسودانيين واللذان يستحقان الاعتراف بالجميل من جانب الحكومة، خاصةً بسبب إقناعهما لأتباعهما بتأييد البريطانيين أثناء الحرب العالمية الأولى. وحتى في العام 1924، ظلا على تفضيلهما لنفس الموظفين البريطانيين عن الوطنيين الجدد، ووظفا كل نفوذهما الكبير للحيلولة دون كسب المصريين لأي كتلة جماهيرية موالية في السودان.

جدير بالذكر أن التظاهرات المعادية لبريطانيا أصبحت أكثر وقوعًا وحدة أثناء ربيع وصيف 1924. ففي 3 يوليو 1924، سُجن "علي عبد اللطيف". وفي التاسع من نفس الشهر تمردت أورطة السكة الحديد التابعة للجيش المصري فاضطرت القوات البريطانية إلى استخدام القمع لإخماد التمرد. غير أن الأمر الأكثر خطورة تمثل في إضراب طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم في شهر أغسطس من ذات العام. وقد استسلم الطلاب دون قتال، وسُجن زعماء الإضراب، وأغلقت المدرسة الحربية على الفور. وقد أيدت كل هذه الحوادث مطالب الحاكم العام "السير لي ستاك Sir Lee Stack" باتخاذ "تدابير صارمة"، وهو ما أصبح مبررًا آخر لاغتياله في 19 نوفمبر 1924، على يد أحد الوطنيين المصريين، الأمر الذي ساعد البريطانيين على تطبيق "الخطة E" التي تقضي بإجلاء الجيش المصري عن السودان. وتحت فوهات المدافع البريطانية صعد الجنود المصريون إلى قطاراتهم عائدين إلى الوطن دون حوادث تذكر. ولكن الضباط السودانيين بالجيش المصري لم يبدوا مثل هذا الانصياع. فقد كانوا ممزقين بين قسَم الولاء لملك مصر وبين الولاء للرتب العليا من البريطانيين. وفي يوم 27 نوفمبر قامت وحدات من الفرقة السودانية الحادية عشرة بمسيرة اخترقت شوارع الخرطوم، وحينما رفض المتظاهرون

الانصياع للأوامر فتحت القوات البريطانية النار عليهم. وتحصن الجنود السودانيون على عجل في المستشفى العسكري وأوقعوا خسائر كبيرة بالقوات البريطانية التي تحاصرهم، ولكنهم أبيدوا عن آخرهم في نهاية الأمر بواسطة نيران المدفعية البريطانية.

وخلال السنوات العشر التالية لأزمة 1924، عاش السودان عقدًا كئيبًا اتسم بفرض الحكم غير المباشر في الداخل، والآثار الوخيمة للكساد العالمي الكبير في الخارج. ودخل السودان في فترة من السُّبات العميق تحت القبضة البريطانية الصارمة. فالفلاحون والرعاة الذين كانوا يصارعون من أجل البقاء ظلوا في حالة من الخمول السياسي. كما اختفت فعليًا الجماعات الراديكالية الصغيرة من ذلك الجيل من الوطنيين. أما أعضاء النخبة الأكثر حداثة والذين تلقوا تعليمًا غربيًا فقد اجتهدوا لإبعاد أنفسهم عن الراديكاليين، وظلوا على صمتهم العاجز بعد أن روّعهم لجوء البريطانيين إلى هذا المستوى من الجبروت. وأذعنوا بهدوء لاستمرار إدخال ذلك النوع من الحكم المعروف بالحكم غير المباشر الذي يخول سلطات الحكم إلى السلطات القبلية التقليدية التي كانت تمثل المنافس- إن لم يكن الخصم- للسودانيين المتعلمين على النمط الغربي فيما يتعلق بالسلطة السياسية في السودان. وعندما تم تعيين "سير جون مافي Sir John Maffey" حاكما عامًا على السودان عام 1926، أصبح النصير الأكبر لسياسة الحكم غير المباشر حيث كان متأثرًا بقوة بنصح "السير هارولد مكمايكل Sir Harold MacMichael" الذي سيطر على السكرتارية المدنية القوية طوال الفترة من 1919 إلى 1934 حاملاً فكرة أن إقرار ودعم السلطات المحلية التقليدية سوف يضمن استمرار السلطة العليا لبريطانيا، ومن ثم يؤمل أن يُحيّد النفوذ المتصاعد "للسيد عبد الرحمن". وفي إطار الاتباع الثابت لمنهج الحكم غير المباشر، صدر مرسوم سلطات المشايخ[1] عام 1927 ليمنح ذات السلطات التي حصل عليها شيوخ البدو- بمقتضى قانون -1922 للشيوخ في المجتمعات الزراعية المستقرة، فيما يعد تحولاً دراميًا للإدارة في السودان من أقاليم محددة جغرافيًا إلى حكام لجماعات عرقية منفصلة بغض النظر عن الحدود الإدارية.

وعلى العكس من تطبيق "الحكم غير المباشر" في الشمال كان لتطبيقه في الجنوب أهداف أبعد مدى، ذلك لأن البريطانيين كانوا قد وطدوا العزم على مساعدة الإرساليات المسيحية

(1) بعد حذف كلمة "الرُّحل" من القانون سابق الذكر - المترجم.

في التصدي للتغلغل الإسلامي بالجنوب. ففي عام 1922، أصدرت الحكومة مرسومًا لجوازات السفر والتصاريح، بمقتضاه أعلن معظم الجنوب مناطق مغلقة، ومن ثم إبعاد أكثر دعاة الإسلام تأثيرًا، ونقصد بهم التجار "الجلاّبة". وفي العام نفسه أنشأ البريطانيون المحاكم العشائرية ("اللوكيكو")[1] ، تحت الأعين الفاحصة لمفتشي المراكز البريطانيين، في محاولة لإضفاء الطابع المؤسسي على سلطة الرؤساء القبليين الجنوبيين. وتدريجيًا أصبح من المعالم المعروفة للسياسة البريطانية في الجنوب أن الجمع بين كل هذه المراسيم والمؤسسات الأولية يرمي إلى إقصاء المسلمين والإسلام من الجنوب، بينما يتم عزل الجنوبيين فيما أسماه بعض النقاد "حديقة حيوان أنثروبولوجية". ولسوء الحظ فإن كثيرًا من المجتمعات بالجنوب لم يوجد بها قادة مؤثرون كشيوخ، وهو شرط بدونه لا يمكن قيام الحكم غير المباشر بوظيفته، وخاصة وسط الدينكا النيليين والنوير، ذوي الأعداد التي تزيد كثيرًا على الزراع غير النيليين ذوي الرئاسات القبلية الصغيرة في المديرية الاستوائية. لم يكن هناك حكام تقليديون أو رؤساء قبليون للنيليّين ذوي قطعان الماشية الهائلة، وإنما فقط متخصصون في إجراء الطقوس (الشيوخ مرتدو جلد النمر عند الدينكا، والمتنبئون عند النوير). وقد نُظمت مجتمعاتهم على أساس "الأنساب المتقطعة"، حيث تتم تسوية المنازعات دون الحاجة أو الرغبة في وجود سلطة أحادية، أي الشيخ أو الرئيس القبلي. ومع عدم وجود هذه السلطة التي يمكن من خلالها إرساء السيطرة البريطانية- ناهيك عن الحكم غير المباشر- فلم تتصور الحكومة السودانية وجود خيار آخر غير استخدام القوة لتحويل النيليين إلى رعايا، وهي العملية التي استغرقت أكثر من ثلاثين عامًا من الحملات التأديبية. ومع نهاية العشرينيات كانت القوات الاستوائية قد تمكنت من إخضاع دينكا بحر الغزال، أما بالنسبة لنوير أعالي النيل فقد كان الأمر مختلفًا تمامًا.

لم يكن النوير أكثر مراوغة من الدينكا فحسب، بالاختفاء في مستنقعات "السُّد" الشاسعة، أو بالهرب إلى ما وراء الحدود الإثيوبية حينما يتهددهم خطر كبير، وإنما لم يكن لهم أيضًا مشايخ قبليون، بل متنبئون يجتذبون أعدادًا كبيرة للإغارة على الدينكا- الذين أصبحوا رعايا يدفعون الضرائب- للاستيلاء على رؤوس الماشية والنساء فيما يشكل تحديًا لسلطة الحكومة

(1) النظام التقليدي بين الباغندة- المترجم.

السودانية. ومن ثم شرع الضباط البريطانيون في فتح أرض النوير للقضاء على أولئك المتنبئين وإنهاء الغارات التي تُشن على الدينكا وفرض ما أصبح يعرف بـ"توطين النوير"، ومعنى هذا "إقامة إدارة أهلية على أساس العادات القبلية إلى حد اختراع تنظيم حينما لا يكون لديهم نوع من التنظيم"– أي الحكم غير المباشر[1]. وبدأ المسئولون المدنيون البريطانيون المتحفزون– سواء في الشمال أم الجنوب– في البحث عن الحكام القبليين التقليديين (وهي العملية التي جعلتهم في أغلب الأحوال كما لو كانوا يبحثون عن قبائل مفقودة ومشايخ مختفين) من أجل جعل السودان مؤمنًا للحكم المطلق مع الحد من نمو النخبة ذات التعليم الغربي، الذين يمكن أن يشكلوا– حسب اعتقاد الكثير من الموظفين البريطانيين– طبقة من المثقفين الساخطين الذين أفسدتهم الأفكار التقدمية (مثلما كانت حال راديكاليي العشرينيات) ويمكن أن يهددوا الوضع القائم الذي أرساه البريطانيون.

وفيما يتعلق بالشمال، بدأت الحكومة تتوسع في عدد المدارس الأولية للتعليم الديني (الخلوات) لتحفيظ القرآن الكريم، وذلك على حساب المدارس الحكومية (الكتاتيب) التي تعلم مناهج علمانية. أما في جنوب السودان فقد كان التعليم يتم بواسطة الإرساليات المسيحية التي أصرت على عنصر حاسم في سياسة الحكومة بالجنوب، وهو أن تكون اللغة الإنجليزية اللغة الأساسية. وأصبحت إجادة اللغة الإنجليزية شرطًا ضروريًا للتعيين والترقي في الوظائف الحكومية، أما اللغة العربية وحتى لهجاتها العامية فلم تكن محل تشجيع. ومع مقدم الثلاثينيات كان مسار السياسة الحكومية تجاه الجنوب قد استقر بثبات على عناصر الحكم غير المباشر والمراكز المغلقة واعتماد الإنجليزية لغة للتعليم والحكومة، وهو ما أدى إلى تمايز متواصل ومتزايد بين شمال السودان وجنوبه، ومن ثم لم يكن غريبًا أن يفسر الشماليون المتعلمون والواعون سياسيًا هذه السياسة على أنها مخطط بريطاني عميق ومظلم لفصل الجنوب عن الشمال. وفي واقع الأمر أنه لم يكن هناك تآمر كهذا، لأن البريطانيين ببساطة لم يكونوا يعرفون ماذا يفعلون بجنوب السودان، واتسمت السياسة البريطانية بالتشوش والقرارات

(1) C. A. Willis to H. MacMichael، February 18، 1929، CIVSEC I / 3/ 7A. Robert O. Collins، Shadows in the Grass: Britain in the Southern Sudan، 19181956–، New Haven: Yale University Press، pp. (141 –47).

الاعتباطية والفشل في إرساء الحكم غير المباشر، أكثر من أن تكون سياسة واعية ومتفقًا عليها ويجري تطبيقها بحزم[1].

وإذا كانت سنوات ما بعد 1924، قد اتسمت بتأكيد السيطرة البريطانية الكاملة مع التراجع السياسي للسودانيين، فقد كانت أيضًا سنوات رخاء غير مسبوق يمكن إرجاع الكثير منه إلى مشروع الجزيرة الذي دُشِّن عام 1913، ولكنه ظل يراوح مكانه إلى أن انتهت الحرب العالمية الأولى حيث ضُخَّت فيه قروض إضافية ضمنتها لندن لشق شبكة كبيرة من قنوات الري في الجزيرة وكذلك لبناء سد "سنّار" لمنع تسرب مياه النيل الأزرق بفعل الجاذبية الأرضية. وعندما اكتمل بناء السد ومنشآت المشروع عام 1926، تطلب الأمر عقد اتفاقية جديدة لمياه النيل بين مصر والسودان، وهي ما عرفت بالاتفاقية الانجليزية- المصرية لمياه النيل عام 1929، وخاصة تلك المادة الحاسمة التي تسمح بالتوسع الفعلي في مشروع الجزيرة- الذي كانت تديره شركة خاصة هي "رابطة السودان الزراعية"- لتنظيم المستأجرين وتسويق محصول القطن. وكانت مياه الري تُقدم بدون رسوم، ويذهب 20% من الأرباح (من بيع القطن) إلى الرابطة، بينما يحصل كل من الحكومة والمستأجرين على 40%، الأمر الذي يعني حصول المستأجرين على نوع من الرخاء لم يعرفه فلاحو السودان من قبل، وكذلك حصول الحكومة على دخل ثابت من المشروع. وسرعان ما أصبح النجاح الهائل للمشروع نموذجًا للتنمية الزراعية في أفريقيا ولغيره من مشاريع النمو في أماكن كثيرة.

ولكن سنوات الرفاهية هذه لم تدم للأسف. ذلك أن اندلاع أزمة الكساد العالمي الكبير عام -1929 والذي ازداد حدةً في الثلاثينيات- قد كانت له تداعيات وخيمة في السودان الذي اعتمد اقتصاده بشكل أساسي على محصول نقدي واحد (القطن) تعرض الطلب عليه لانخفاض هائل. كما انهارت الإيرادات الحكومية انهيارًا كبيرًا بلغ أكثر من 40%، الأمر الذي استدعى إجراء تقشف كبير وتخفيض الإنفاق في كل المصالح الحكومية، ومن ثم فقد وقع العبء الأكبر على المتعلمين السودانيين. وحينما تم في عام 1931، تخفيض الراتب الأولي لخريجي كلية غوردون- الذين كانت الحكومة صاحب العمل الأساسي بالنسبة

(1) هذا جزم غير مبرر من الكاتب، رغم أن الشواهد الحالية على الأقل تؤكد وجود هذا التوجه الغربي عمومًا في السودان أو غيره، أما الشواهد التاريخية فقد أورد المؤلف نفسه بعضها، ومنها الإصرار على إبعاد الإسلام واللغة العربية عن الجنوب، الذي لا يمكن اعتباره عشوائية أو تخبطًا على الإطلاق- المترجم.

إليهم- بنسبة 30% عام 1931، لجأ الطلاب إلى الإضراب. ورغم أن الحكومة توصلت إلى حل وسط من أجل إنهاء الإضراب وأعادت بعض هذه التخفيضات، فقد عززت تلك التسوية الشكوك البريطانية إزاء طبقة المتعلمين الصاعدة من ناحية، ومن ناحية أخرى بينت مدى هشاشة وحدة الطلاب المضربين الذين سرعان ما انقسموا إلى معسكرين متنافسين مواليين لكل من "السيد عبد الرحمن" و"السيد علي الميرغني"، وهو الصراع الذي أوقع السودان في حبائله لفترة طويلة حتى بعد رحيل البريطانيين عام 1956.

وباستثناء الإضراب الطلابي عام 1931، ظل العدد المتزايد من السودانيين النشطين سياسيًا محافظين على هدوئهم على الرغم من المصاعب الاقتصادية المرتبطة بالكساد العالمي الكبير، وإدخال نظام الحكم غير المباشر الذي لم يترك لهم حيزًا سياسيًا في إدارة السودان، سوى العمل كمحاسبين وكتبة. وبدلاً من النشاط السياسي والشعارات الراديكالية والتظاهرات والإضرابات، شهدت تلك السنوات الخاملة ظهور الحلقات الدراسية والجمعيات الأدبية التي شددت على أهمية التعليم وتطوير الفكر السياسي عبر نقاش ومجادلات لا تنتهي. ورغم أن هذه المنتديات كانت مراقبة بعناية من جانب البريطانيين، فقد لاح أنها لا تنطوي على أي خطورة، بل كانت في حقيقة الأمر منفذًا إيجابيًا لتنفيث طاقات الخريجين عوضًا عن التظاهر في الشوارع. وازدهرت صحف مثل "النهضة السودانية" و"مرآة السودان" و"السودان"، ولكنها اتسمت عادةً بقصر العمر، كما انصب محتواها على الشعر والقصة القصيرة والنقد الأدبي أكثر من السياسة. وكانت "الفجر" أكثر تلك الصحف شعبيةً وتأثيرًا؛ حيث اتسمت بمستوى رفيع من الفن الصحفي والتحليل الأدبي الذي تخفت وراءه افتتاحيات منتقدة للتطورات السياسية. ولكن للأسف لم تنجح "الفجر" في تحقيق إيرادات تكفي للانتظام في الصدور فاضطرت إلى التوقف عام 1937.

وحدث خلال تلك السنوات أن أيد بعض البريطانيين في الخدمة المدنية (وكثير منهم نال احترام وثقة رعاياهم السودانيين) تأييدًا صادقًا فكرة "السودان للسودانيين"، وهو الشعار الذي تبناه بحماسة "السيد عبد الرحمن" رغم أن الكثير من أتباعه نظروا إليه كخدعة ترمي إلى استمرار الهيمنة البريطانية، وهي رؤية من ظلوا يعتبرون مصر الطرف الممكن الوحيد المؤيد للوطنية السودانية. وكانت النتيجة هي التباس موقف السودانيين من المصريين والذي تأرجح بين الشك العميق في مصر وبين الاعتقاد بأن مصر هي مناط الأمل لتخليص السودان من حكامه البريطانيين. وقد تعرض هذا التناقض لأول اختبار حقيقي له عام 1935.

ففي هذا العام أصدر "بنيتو موسوليني" ديكتاتور إيطاليا الفاشي (المعروف باسم "إل دوتشي") أوامره للجيش الإيطالي والقوات الجوية بغزو إثيوبيا انتقامًا من الهزيمة المريرة في "عَدوا" عام 1896، وأيضًا تطبيقًا لمخطط موسوليني الكبير لبناء "روما جديدة" تمتد من طرابلس عاصمة المستعمرة الإيطالية في ليبيا إلى أديس أبابا التي يجب أن تصبح عاصمة الإقليم الإثيوبي في الإمبراطورية الإيطالية الجديدة. وكانت العقبة الوحيدة أمام إتمام "روما الجديدة" هي الوجود البريطاني في السودان مع المزاعم المصرية (التي لم تُدحض أبدًا) بالسيادة عليه. وفي تقارب غير عادي في المصالح اتفق البريطانيون والمصريون على التعاون في صد العدوان الإيطالي في شمال شرقي أفريقيا. وهو ما تكرّس في المعاهدة الإنجليزية– المصرية عام 1936، والتي بمقتضاها أمّنت بريطانيا مصالحها الاستراتيجية في السويس وفي وادي النيل، واحتُرِمت المزاعم المصرية بالسيادة على السودان مع عودة القوات المصرية للدفاع عنه ورفع القيود عن هجرة المصريين إليه. و لم يُستشر أي سوداني في بنود هذه المعاهدة، سواء من جانب بريطانيا أم مصر. وبعدما تم التصديق على المعاهدة رسميًا اعتبر المثقفون السودانيون المعتدلون أن المادة 11 من المعاهدة، والقائلة بأن الهدف الأساسي للإدارة في السودان هو تحقيق رفاهة السودانيين، هي مجرد مثال جديد على غطرسة البريطانيين. أما أولئك السودانيون الذين ظلوا ينظرون إلى مصر كالحليف الممكن الوحيد لقضيتهم الوطنية فقد شعروا بالمرارة من خذلان المصريين لهم بالاصطفاف مع المصالح البريطانية.

وكان تعيين السير "جورج ستيوارت سايمز Sir George Stewart Symes" حاكمًا عامًا للسودان الانجليزي– المصري عام 1934، بمثابة نقطة تحول في السياسة والإدارة البريطانية بالسودان. فقد كان رجلاً معتدًا بذاته ومتشبثًا بالرأي وممتلئًا بالخيلاء، ونظر إليه كثيرون من البريطانيين في الخدمة المدنية على أنه ليس أكثر من انتهازي يقدم نفسه كنصير للإصلاح ولكنه يزدري أي نقد يوجه إليه، الأمر الذي أفقده الشعبية وسط البريطانيين المناصرين للحكم غير المباشر اقتناعًا منهم بالدور الذي يؤديه الرؤساء القبليون وشيوخ العشائر. وكان "سايمز" مستعدًا تمامًا لنسج شراكة مع طبقة المثقفين السودانيين، بما في ذلك التزام أكبر بتشجيع التعليم وإصلاح السياسات الإدارية. وكل هذا تطلّب موارد مالية كبيرة، ولكن مع مصاعب الكساد الكبير بدأ الكثير من أعضاء الخدمة السياسية المدنية يدركون– مع قدر من التردد والهواجس– ضرورة التفاهم مع قوى الوطنية السودانية.

الوطنية والاستقلال: (1936-1956)

وصل الحاكم العام "سايميز" إلى الخرطوم عام 1934، محملاً بخطط طموحة للإصلاح تتضمن: تشجيع التعليم، إعادة بناء الإدارة، التصالح مع المعتدلين من السودانيين المتعلمين، وأخيرًا إنهاء الحكم غير المباشر، ولكن عند رحيله عام 1940، لم يكن قد تحقق سوى جزء من كل هذه الأهداف، وحيث ترك وراءه في الأقاليم النائية بجنوب السودان ودارفور ميراثًا ثقيلاً من الإهمال.

وفي الرأي الراسخ لأنصار الحكم غير المباشر داخل الإدارة السياسية المدنية، أن الفلاحين والرعاة لا يحتاجون إلى التعليم، وإنما هناك حاجة إلى طبقة صغيرة وخاضعة من الموظفين السودانيين، وأن هذا يمكن أن يتحقق بتعليمهم مبادئ اللغة الإنجليزية، بهدف التواصل أكثر منه للتعليم، ومبادئ الحساب الضرورية لإمساك الدفاتر. بيد أنه كانت هناك أيضًا مجموعة أساسية من الموظفين البريطانيين بالخرطوم الذين أدركوا أن إدخال مناهج التعليم العلماني الغربي هو حق للسودانيين لا يمكن إنكاره، وقد منح "سايميز" أولئك الموظفين سلطة إصلاح عميق للتعليم. وفي العام 1934، افتتحت في "بخت الرُضا" بالقرب من "دويم" كلية جديدة لإعداد معلمي الابتدائي. ثم في 1936، ووفق على إنشاء مدارس للحقوق والهندسة والزراعة والعلوم البيطرية، فتحت أبوابها أمام الطلاب في "كلية جوردون التذكارية" بعد إصلاحها. ثم تبعتها مدرسة للعلوم عام 1939، وأخرى للآداب في يناير 1940.

وقد بالغ "سايميز" في التباهي بهذه الإصلاحات رغم أنها في الحقيقة كانت محدودة جدًا. فحتى العام 1936، لم يتجاوز الإنفاق على التعليم 2،1% من ميزانية الحكومة السودانية، وهو مستوى أقل بكثير من الإنفاق على التعليم في المستعمرات البريطانية الأخرى بالقارة الأفريقية، الأمر الذي جعل وزارة الخارجية عام 1937، تطلب من مفوضية "دي لا وارّ De La Warr" للتعليم بشرق أفريقيا زيارة السودان وإعداد تقرير عن حالة التعليم فيه. وأوصت المفوضية بإجراء إصلاح شامل للتعليم يتجاوز بكثير ما خطط له "سايمز"، يتضمن: إنشاء كليات للمعلمين على نمط كلية "بخت الرضا" في كل المديريات، وكذلك مدرسة ثانوية جديدة حتى يتسنى تحويل "كلية جوردون التذكارية" من مدرسة ثانوية فعليًا إلى كلية للتعليم العالي. وتنفيذًا لتوصيات تقرير "دي لا وارّ" تم تعيين "كريستوفر كوكس Christopher

Cox" من "نيو كوليدج" بأكسفورد مديرًا للتعليم. فصاغ مشروعًا شاملاً لزيادة عدد وكفاءة معلمي المدارس الابتدائية، وافتتح مدرسة متوسطة، وشجع تعليم البنات بإنشاء مراكز تدريب لتعليمهن المهارات الحديثة للتدبير المنزلي. أما "الخلوات" التي فشلت فشلاً ذريعًا فقد تركت للضمور، بينما تم تحويل "الكتاتيب" إلى مدارس متوسطة. وهكذا شكل العام 1937، نقطة تحول حقيقية بالنسبة للتعليم في السودان، وإن كانت السنوات العشرون التالية التي سبقت الاستقلال قد شهدت تطبيقًا بطيئًا وصعبًا في بعض الأحيان. فلم يتم إدماج المدارس الفنية في "كلية جوردون التذكارية" الجديدة حتى العام 1945، وكذلك مدرسة كتشنر للطب حتى عام 1951، وهو العام نفسه الذي أعيد فيه تسمية كلية جوردون التذكارية بكلية جامعة الخرطوم، ترضية للمشاعر المتصاعدة لمناهضة الاستعمار.

وقد مر التعليم بالجنوب- مثلما الإدارة ككل- بمشاكل ذات خصوصية داومت الحكومة على تجاهلها طوال الثلاثينيات، متخفية عادةً وراء "الستارة العشبية" لتعليم الإرساليات غير الكافي. وعلى العكس من الشمال لم تكن لدى "سايمز" النية لإنفاق أي أموال على تعليم السودانيين في الجنوب الذين كان يزدريهم، كما لم ترَ لندن أي حاجة إلى التدخل في سياسة الإهمال البائسة هذه حتى العام 1936، حينما اكتشفت وزارة الخارجية فجأة عدم وجود مدرسة حكومية واحدة في الجنوب، إلى جانب وجود مفتشي تعليم اثنين فقط للإشراف على معلمي الإرساليات، وكان الكثير منهم معنيون فقط بتعليم المسيحية أكثر من القراءة والكتابة والحساب. كما شهد الجنوب فترة طويلة من التوتر بين الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية، ومن أجل إرساء الهدوء بين الجانبين فرضت الحكومة السودانية بشكل اعتباطي "نظام توزيع المناطق" الذي يكفل للكاثوليك والبروتستانت التبشير دون خوف من المنافسة. وتم إرسال "كريستوفر كوكس" إلى الجنوب ليعود بتقرير أوصى فيه بقوة بأن الوقت قد حان كي تدعم الحكومة التعليم العلماني في الجنوب، وبالفعل في العام 1939، قُدمت منح غير كافية لمساعدة "جمعية التبشير الكنسي" CMS و"آباء فيرونا" التي كانت قد اتفقت بالفعل على فتح مراكز لتدريب المعلمين يديرها تربويون محترفون وليس رجال التبشير.

وإذ لم يكن بوسع البريطانيين في السودان تفادي المزج بين السياسة والتعليم، فإن "سايمز" وسكرتيره المدني "سير أنجوس جيليان Sir Angus Gillian" كان لديهما تصور واضح بأن إنهاء الحكم غير المباشر- المعروف أيضًا بـ"الإدارة الأهلية"- يمثل الأساس لإدارة

السودان. وفيما عدا استثناءات قليلة لجماعات البدو الرُّحَل في الأطراف النائية، تم بهدوء إحلال وحدات إقليمية محل السلطات القبلية التى لم تعرف من قبل حدودًا إدارية. وفي العام 1937، صدرت ثلاثة مراسيم للحكم المحلي اضطلعت بإعادة تنظيم إدارة الشئون العامة ليس في المدن والبلديات فحسب وإنما في المناطق الريفية أيضًا. و لم يكن من الممكن تخفيض سلطات شيوخ القبائل والعشائر والسلاطين بغير التوسع في البيروقراطية وأعداد المتعلمين، أولئك الذين كان الكثير منهم محل تجاهل أو شكوك الإدارة السياسية.

وفي فبراير 1938، اشترك 1180 من الحاصلين على تعليم بعد الابتدائي في اجتماع بأم درمان نظمه "إسماعيل الأزهري"، معلم الرياضيات بكلية جوردون التذكارية ورئيس نادي الخريجين في أم درمان. وتحت رئاسة الأزهري أطلق المجتمعون "مؤتمر الخريجين" لتمثيل ورعاية مصالح المتعلمين في السودان. وانتخبوا مجلسًا من ستين عضوًا كي يضطلع بوضع سياسة المؤتمر، وقد قام المجلس بدوره بانتخاب لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضوًا لإدارة العمل اليومي للمؤتمر. ولكنها للأسف مثلت المصالح الطائفية للأعضاء من أتباع السيدين "عبد الرحمن" و"علي الميرغني"، الأمر الذي حقن المناقشات بطابع الانقسام الطائفي العميق، ما حكم على المنظمة بالفشل في نهاية الأمر. وبناءً على نُصح الموظفين البريطانيين الذين حبذوا إنشاء منظمة كهذه لتمثيل مصالح المتعلمين بالسودان، وجه "إسماعيل الأزهري"- أول سكرتير عام للمؤتمر"- خطابًا رسميًا للحكومة بيّن فيه أن شواغل المؤتمر خيرية واجتماعية، بما فيها المسائل موضع الاهتمام العام بما فيه الحكومة، ووعد بالتزام روح التعاون الودي والانصياع لأحكام القانون، وأكد أنه ليست لدى المؤتمر أية نية لإحراج الحكومة، وسيمتنع عن أي أنشطة يمكن أن تفسر على أنها لا تتفق والسياسة الحكومية، ولكنه أضاف "إننا نشعر بأن الحكومة على وعي بوضعنا الخاص كالعنصر الوحيد المتعلم في هذا البلد، وبالواجبات التي نشعر أنها من صميم التزاماتنا". وأقر على نحو خاص أن المؤتمر لا يدعي أنه يمثل السودانيين "على أكمل معنى"[1].

---

(1) Isma'il Al-Azhari to CS (Civil Secretary)، 2 May 1938، in J. M. Bakheit (Bakhit)، "BritishAdministration and Sudanese Nationalism، 19191939-"، Cambridge PhD Dissertation، 1964.

وانظر أيضًا:

M. W. Daly، The Anglo-Egyptian Condominium، (1934 -1956)، Cambridge: Cambridge University Press، 1991، pp. (82 -83).

إن هذا الالتزام الخجول- إن لم يكن المذعن- بأن أعضاء المؤتمر سوف يمثلون أنفسهم فقط سياسيًا كان الثمن الذي تصوروه ضروريًا لنيل مباركة الحكومة، وحيث أصبح التعليم مشروعًا آمنًا ومؤهلاً لتوجيه النقد للحكومة. وبالفعل في يوليو k1939 سلم مؤتمر الخريجين تقريرًا عميقًا ينتقد الحكومة بسبب حالة التعليم البائسة في السودان مقارنة ببلدان الجوار العربي والأفريقي، وطالب التقرير بالقضاء على الأمية والتوسع في التعليم بجميع مستوياته وإنهاء التعليم "المتخلف" الذي تضطلع به إرساليات التبشير. وكان هناك إجماع كامل تقريبًا وسط أعضاء المؤتمر على أن التعليم يمثل حجر الزاوية لتطوير العملية السياسية، وهي القناعة التي حازت على انتشار واسع بين السودانيين المتعلمين في الحضر، والذين انخرط الكثيرون منهم في أنشطة الارتقاء بتعليمهم أثناء أوقات الفراغ كقراء نهمين، بل أنتج بعضهم كتابات أدبية رفيعة. وكان الموظفون البريطانيون، سواء الليبراليون منهم أم الرجعيون، على وعي كبير بقوة التعليم، ولكن أعوزتهم الحيلة للنأي بالتعليم عن السياسة، ذلك أن الفصول الدراسية قد أصبحت مسيّسة بالفعل.

كان المؤتمر الوليد بحاجة ماسة إلى اعتراف الحكومة والسكرتير المدني "سير أنجوس جيليان Sir Angus Gillian" الذي أدرك مدى حاجة المتعلمين السودانيين إلى منبر يعبرون من خلاله عن آرائهم، ومن ثم بالمقابل تأكيد التزامهم "بالتعاون الصادق والانصياع لمقتضيات القانون"، فرد بتأكيد أن الحكومة ستولي أقصي درجات الاعتبار للآراء الصادرة عن المؤتمر. وخلال العامين التاليين حرصت اللجنة التنفيذية المكونة من 15 عضوًا وذات التوجه المعتدل، والمتشككة في نوايا المصريين، حرصت على الإقصاء المتصاعد لأعضاء المؤتمر من الشباب التقدمي، وهو الأمر الذي وصل إلى ذروته في فبراير،1940 حينما قدم رئيس الوزراء المصري "علي ماهر" لزيارة الخرطوم. وأقام "ماهر" حفل شاي حضره أكثر من مائة خريج، مما منح الفرصة لرئيس المؤتمر كي يعلن استقلاله عن الحكام البريطانيين، ويعبر عن الأمل في إقامة علاقات وثيقة مع مصر والدعم المالي لمشروعات المؤتمر للرعاية الاجتماعية. كان المؤتمر، الذي تحكم فيه وقتذاك أتباع "السيد عبد الرحمن"، قد بدأ في التفكك، حيث انقسمت صفوف "الأنصار" أنفسهم بين الأكبر سنًا وهم من المعتدلين الذين حافظوا على ولائهم "للسيد"، وبين الشباب الذين كانوا أكثر راديكالية واستياءً من هيمنته وتطلعاته الشخصية. وسعت الجماعة الأخيرة التي عرفت بـ"الأشقاء" تحت قيادة "إسماعيل الأزهري"

إلى إظهار معارضتها "للسيد"، وتحدي الحكم الثنائي الإنجليزي- المصري، وعزل الأعضاء المعتدلين داخل المؤتمر. ففي 3 أبريل 1942، أرسلت جماعة "الأشقاء" مذكرة إلى الحكومة مليئة بالتحدي وإن صيغت وفق قواعد الاحترام، وتضمنت المذكرة اثني عشر مطلبًا دار معظمها حول الإصلاحات القضائية والتعليمية، ولكنها أصرت أيضًا على أنه في أول فرصة بعد انتهاء الحرب يجب "على الحكومتين البريطانية والمصرية [إصدار] إعلان مشترك بمنح السودان الحق في تقرير المصير، مع ضمانات تكفل للسودانيين حقهم في تقرير حقوقهم الطبيعية مع مصر باتفاقية خاصة بين الأمتين المصرية والسودانية"[1].

فرد السكرتير المدني "سير دوجلاس نيوبولد Sir Douglas Newbold" بخطاب صادم بتاريخ 29 يوليو 1942، لم يكتف فيه برفض مطالب المؤتمر وإنما أبلغهم بفظاظة أنه من الوقاحة صياغة والتقدم بمطالب كهذه، ما يعني "القضاء على ثقة الحكومة"، وهي الثقة التي يمكن استعادتها إذا "قصر المؤتمر اهتمامه على الشئون الداخلية والمحلية للسودان، وامتنع عن أي ادعاء- فعلي أو ضمني- بأنه المتحدث باسم البلد بأكمله"[2]. وقد أدى رفض "نيوبولد" القاطع هذا إلى إتاحة الفرصة أمام "الأزهري" و"الأشقاء" للاستيلاء على مقاليد السلطة داخل المؤتمر بعد تعديل لائحته الداخلية للسماح بانضمام خريجي المدارس الابتدائية الذين أيد معظمهم "الأشقاء" الراديكاليين ضد أتباع "السيد عبد الرحمن" المعتدلين خاصة بعد التوسع الكبير في عضوية المؤتمر. وفي العام 1943، أقدم "الأزهري" على تحويل "الأشقاء" إلى أول حزب سياسي سوداني أصيل برنامجه الاتحاد مع مصر، وقد لقي شعار الحزب "وحدة وادي النيل" استجابة كبيرة من "السيد علي الميرغني" الزعيم المتحفظ للطائفة "الختمية" التي كانت التيار الرئيسي المؤيد تاريخيًا لمصر في السودان.

كانت مخاوف "السيد علي" تتزايد من اتساع قوة خصمه الرئيسي الطائفي والديني "السيد عبد الرحمن" وطائفته "الأنصار". وكان المسئولون البريطانيون المغرمون بإطلاق أسماء الكنية يستعملون مختصر SAR "للسيد عبد الرحمن" (المهدي) و SAM"للسيد علي الميرغني". وبالرغم من شخصية "السيد علي" المتحفظة فقد أصبح مستعدًا الآن كي يمنح

(1) Quoted in Daly، Imperial Sudan، pp. (157- 58).
(2) "Note on the Graduates' General Congress"، quoted in Daly، Imperial Sudan، pp. 158- 59.

نفوذه الكبير لصالح دعم "الأشقاء" الأكثر راديكالية وفي تحالف مع مصر من أجل التصدي لتطلعات "السيد عبد الرحمن" لأن يصبح ملك "سودان المهدية" المستقل بتواطؤ (افترضه) من جانب البريطانيين. أما "الأزهري" فقد كان من ناحيته في أمَسّ الحاجة إلى "الختمية"، ذلك لأن "الأشقاء" كانوا قليلي العدد نسبيًا، كما لم تكن راديكاليتهم جذابة لكثير من السودانيين، بينما امتازت "الختمية" بوفرة الأعداد وكانت ذات صوت مسموع ونفوذ مهيمن على "أولاد البحر" والرعاة في شمال شرقي السودان، كما كانت قوية بشكل خاص في المراكز الحضرية، بينما تقلص نفوذ خصومها من طائفة "الأنصار" في الأقاليم الريفية الشاسعة وراء وادي النيل. وهكذا لحق التمزق بالمؤتمر، كاشفًا عن الصَدْع في المصالح الطائفية بين الخصمين التاريخيين العلماني والديني، "الختمية" و"الأنصار"، وسرعان ما أدى طموح "السيدين" إلى إنشاء أحزاب سياسية جديدة لملء الفراغ وحماية المصالح الطائفية.

ومن أجل تحويل الاهتمام بعيدًا عن مؤتمر الخريجين وتهدئة القلق المتزايد لدى سكان الحضر السودانيين فيما يتعلق بتمثيلهم في الحكم، صدر قانون إنشاء "المجلس الاستشاري لشمال السودان" عام 1943، والذي أنشأ قاعدة أوسع من العضوية الضيقة التي شكلت مؤتمر الخريجين، وتشكل من ثمانية وعشرين عضوًا عاديًا، اختير ثمانية عشر منهم من المجالس الإقليمية المنشأة حديثًا، بينما العشرة الآخرون عيّنهم الحاكم العام لتمثيل جماعات المصالح المحلية المتنوعة. وفي واقع الحال كان المجلس الاستشاري رمزيًا أكثر منه تمثيليًا، وهو ما يتسق مع تسميته نفسها كمجلس استشاري، أما جدول أعماله وإدارة مناقشاته فكان يحددها السكرتير المدني. وبالنسبة للأعضاء المختارين من المجالس الإقليمية فقد كان كلهم تقريبًا من الزعماء القبليين، أما العشرة الذين عينهم الحاكم العام فكانوا جميعًا من موظفي الحكومة. وسخر السودانيون المسيَّسون من كون الأعضاء القبليين ريفيين جهلاء ليست لديهم القدرة على التمييز. واستهان عدد متزايد من السودانيين بالمجلس على اعتبار أنه لا يشكل جمعية للنقاش الحقيقي، كما رأوا في تشكيله مؤامرة من جانب الحكومة لتقسيم السودان، حيث لم يضم أي عضو من الجنوب. ورفض مؤتمر الخريجين بحزم الاشتراك في هذه المهزلة فقاطع المجلس الاستشاري الذي استمر لأقل من أربع سنوات (1944-1948) قبل أن تقتلعه رياح التغيير السياسي.

ولم يكن باستطاعة "السيد عبد الرحمن" أن يقبع ساكنًا في وجه التحدي الذي يمثله زواج المصلحة بين "الأشقاء" و"الختمية". فبادر أنصاره عام 1945، بتأسيس حزب "الأمة" (تحمل هذه الكلمة في اللغة العربية معنى "جماعة الإسلام" أيضًا) تحت رعاية "السيد" وببرنامج لاستقلال السودان الكامل. وعلى الرغم من مطالبة حزب الأمة باستقلال السودان كان على أن يواجه نقيصتين رئيسيتين. فالحزب لم يخفِ رغبته في التعاون مع الحكومة للعمل معًا من أجل الاستقلال الأمر الذي وصم أعضاءه كأدوات للاستعمار البريطاني، كما أن التطلعات الشخصية "للسيد عبد الرحمن" قد أثارت حفيظة عدد كبير من مؤيديه المعتدلين الذين لم يكونوا من بين "الأنصار". ومع مجيء عام 1945، كانت الخصومة الطائفية بين السيدين "علي" و"عبد الرحمن" قد وصلت إلى نقطة اللاعودة واستحالة المصالحة مع تفاقم العداء بين الطائفتين. وأصبح هذا الشقاق الطائفي أكثر بروزًا ومرارة في المجادلات داخل مؤتمر الخريجين بين الاتحاديين من الأشقاء/ الختمية والانفصاليين من الأمة/ الأنصار، والذى وصل إلى الذروة في أبريل 1945. فعندما أرسلت اللجنة التنفيذية بمطالبها إلى القائم بأعمال الحاكم العام للحكومتين البريطانية والمصرية– دولتي الحكم الثنائي حسب اتفاقية الحكم الثنائي عام –1899 للموافقة على حكومة سودانية بالاتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا، رأى رئيسها "إسماعيل الأزهري" أن من صلاحيته تعريف هذا "الاتحاد" في تقديمه لرسالته على أنه "الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري"(1) . وهو ما أثار سخط حزب الأمة فشجب "الأزهري" و"أشقاءه" علنًا، وقاطع أعضاؤه انتخابات المؤتمر التالي، وبالفعل تحلل مؤتمر الخريجين. إن المؤتمر لم يمثل السودانيين قط، ولم يتحقق شيء من خططه لتطوير التعليم والتنمية الاقتصادية، كما لم يترك للأحزاب السياسية الناشئة برنامجًا للإصلاح أو التنمية، اللهم سوى شعاري "الاتحاد" أو "الاستقلال".

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية دخلت مصر وبريطانيا في مفاوضات صعبة لمراجعة معاهدة 1936، بين البلدين، وتعثرت المفاوضات بشأن الوضع المستقبلي للسودان، أو ما أطلق عليه تلطفًا مسألة السودان. فرفعت مصر الموضوع إلى الأمم المتحدة في يوليو

(1) Abu Hassan and Afaf Abdel Majid، Factual Conflict in the Sudanese Nationalist Movement، 1918 –1948، Khartoum: Khartoum Uviversity Press، 1985. Also quoted in Daly، Imperial Sudan، p. 167.

1947، ولكن السكرتير العام للمنظمة الدولية سحب الموضوع في النهاية لتترك المسألة دون حل. وقد أدت المناقشات المريرة والطويلة والمجهدة إلى إقناع البريطانيين في السودان بضرورة توسيع والإسراع في تنفيذ مقترحاتهم بإشراك السودانيين في إدارة بلدهم من أجل بناء قاعدة سودانية مناوئة للادعاءات المصرية. وكان الحاكم العام للسودان "سير هيوبرت هدلستون Sir Hubert Huddleston" قد أكد للمجلس الاستشاري في 17 أبريل 1946 "أن السودانيين سيتمكنون عاجلاً من حكم بلدهم". وبعد هذا التصريح بخمسة أيام أعلنت الحكومة تشكيل لجنة إدارية طُلب منها تقديم توصيات بشأن "الخطوات التي تمكن السودانيين من المشاركة بصورة أكثر فعالية في الإدارة المركزية". وبعد حوالي عام من المناقشات أصدرت اللجنة أول تقاريرها المهمة في 31 مارس 1947، والذي أوصى بتكوين جمعية تشريعية تمثل السودان بأكمله، بما فيه الجنوب، وتحل محل المجلس الاستشاري، مع إنشاء مجلس تنفيذي يشكل السودانيون نصف أعضائه. وقد أثار هذا التقرير معضلة صعبة أمام حكومة السودان التي لم تعرف قط طوال الخمسين عامًا الأولى من عمرها ماذا تفعل بالضبط مع جنوب السودان. إن شيئًا لم يتغير في العام 1946، ولكن لم يعد بوسع الحكومة المزيد من التسويف بشأن تحديد العلاقة بين شمال السودان وجنوبه.

فمنذ العام 1935، تشكلت إدارة جنوب السودان على ما عرف بشكل غير مفهوم وغير رسمي بالسياسة الجنوبية الرامية لحماية الجنوبيين من النفوذ الخارجي والغريب للعربية والإسلام اللذين يمكن أن يقوضا الثقافات التقليدية، وكذلك الحيلولة دون تمدد الإسلام وللمساعدة في إنجاح الحكم غير المباشر. ولكن سنوات تطبيق هذه السياسة الجنوبية شهدت الفشل الذريع للتعليم. وكان الكثيرون من أعضاء الإدارة السياسية السودانية في الجنوب ينتابهم الشك العميق- مثل نظرائهم الشماليين- في أولئك السودانيين "أنصاف المتعلمين" كخصوم محتملين للزعماء التقليديين الذين تعهدت الإدارة بدعمهم حتى يستطيع الحكم غير المباشر القيام بمهامه. كما أدى إدخال الحكومة لسياسة "توزيع المجال" للفصل بين الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية ومنع الاحتكاكات الدينية بينهما.. أدى إلى نقل الصراعات الطائفية الأوربية القديمة إلى المدارس الجنوبية، وكثيرًا ما تسبب في إشعال خصومات دينية مزعجة بين الطلاب.

ولقد سعى "سايمز" قبل مرور عام على وصوله للخرطوم إلى تحديد سياسته تجاه الجنوب بأن أشار في مذكرة بتاريخ 9 يونيو 1935، للسياسة الجنوبية على أنها سرعان ما ثبت كونها مجرد حزمة من المتناقضات. وكجزء من عمله التقدمي لتفكيك الحكم غير المباشر شن "سايمز" هجومه على السياسة الجنوبية السرية التي صُممت حصرًا لعزل الجنوب عن التأثيرين -العربي والإسلامي- بـ"حائط صيني" ينبغي إزالته، وأن تحل محله حرية الجميع في الوصول إلى الأراضي الواقعة وراء أنهار جنوب السودان، الأمر الذي سيمكن من تطوير المؤسسات القبلية تدريجيًا بفعل التنمية الاقتصادية. غير أنه بدلاً من تطبيق هذه الأفكار الجديدة تسبب ازدراؤه المكشوف لما أسماه "سير هارولد ماكمايكل Sir Harold MacMichael" (السكرتير المدني القوي) "مستنقع سربونيان"[1] في استحالة تطبيق أفكاره.

لقد كان "سايمز" متشككًا في قدرة التنمية الاقتصادية وحدها على قهر التخلف المزمن لجنوب السودان، ولكنه من أجل تقليص العجز الدائم لموازنة الجنوب السنوية أقدم على خفض النفقات الإدارية بأن قام بدمج بعض المديريات وتصفية "الخدمات غير الضرورية"، وأدخل سياسة أسميت "الرعاية والمحافظة" والتي كانت بمثابة نكوص عن إعلاناته اللافتة عن الابتعاد عن "السياسة الجنوبية" وفتح الجنوب أمام الآخرين ومنحهم حرية التجارة فيه ومعه.

وباسم الاقتصاد والكفاءة بدأ "سايمز" أولاً بتفكيك الإدارة الصغيرة- ولكن الكفوءة- في الجنوب عن طريق الدمج- الذي كانت له نتائج كارثية- بين المديريتين الكبيرتين، الاستوائية وبحر الغزال، في وحدة إدارية شاسعة تبلغ مساحتها 160 ألف ميل مربع، ويسكنها مليون نسمة موزعين على قبائل ولغات لا حصر لها، وبنسبة مفتش مركز واحد لكل 50 ألف نسمة.

وفي واقع الأمر أن "بارونات المستنقعات" المهمَلين من جانب الخرطوم والمعزولين جغرافيًا قد اضطلعوا بتجديدات مبتكرة واجتهادية من أجل تلبية احتياجات السكان التي لم تلق سوى اهتمام قليل من الحكم غير المباشر. لقد اعتبر إدخال محاكم الشيوخ التقليدية

(1) نسبة إلى منطقة في شمال انجلترا القديمة يقال في الأساطير إنها ابتلعت جيوشًا بأكملها- المترجم.

في الجنوب بمثابة حجر رئيسي للحكم غير المباشر، ولكن مفتش المركز البريطاني كان هو الرئيس في بعض المحاكم، بينما في محاكم أخرى قمع المفتشون رغبتهم في التدخل في الشأن القضائي ليصبحوا مجرد مراقبين خجولين لمؤسسة قضائية فاشلة. وفوق هذا ثبت أن البحث عن رئيس تقليدي- خاصة وسط الدينكا والنوير- هو عمل محبط للغاية، ذلك أن أي رئيس قبلي تعينه "الحكومة" كان يصبح في الغالب موضع نبذ نظرائه الذين يعتبرون أنفسهم في منزلة مساوية له. ومع نهاية العقد كان الحكم غير المباشر بالجنوب قد اختفى غالبًا كأداة للإدارة الأهلية، ليس بمرسوم صدر في الخرطوم وإنما بقوة الواقع على الأرض والذي تكفل بتقويضه دون هوادة.

في العام 1940، حل "سير هيوبرت هدلستون" محل "سير ستيوارت سايمز"، وخلال سنوات الحرب العالمية انزلق جنوب السودان إلى فترة من الخمود لم يعد من الممكن تجاهلها بعد تسليم اللجنة الإدارية سابقة الذكر لتقريرها الأول في مارس 1947، والذي أوصى بتكوين جمعية تشريعية منتخبة واحدة لكل السودان، ما أجبر الحكومة أخيرًا على إعلان نواياها بشأن الجنوب المنسي. وكان السكرتير المدني "سير جيمس (ويلي) روبرتسون" Sir James "Willie" Robertson قد استخلص في مذكرة رسمية سرية بتاريخ 16 ديسمبر 1946، أن الوقت قد حان لاتباع سياسة جنوبية " تكون مقبولة وقابلة للعمل فعليًا بواسطة السودانيين الوطنيين والعقلاء، الشماليين منهم والجنوبيين". وأضاف أن السودان يجب أن يظل واحدًا، وأن "مستقبل تنمية الجنوب مرتبط ارتباطًا لا تنفصم عراه بالسودان الشمالي الشرق أوسطي والمعرَّب، ومن ثم تتأكد الحاجة إلى تطوير التعليم والتنمية الاقتصادية حتى يصبح الجنوبيون قادرين على تولي شئونهم في المستقبل، اجتماعيًا واقتصاديًا، وكشركاء متساوين مع نظرائهم في شمال السودان وسودان المستقبل"[1] .

تم توزيع مذكرة "روبرتسون" على نطاق واسع ولقيت الترحيب أول الأمر من جانب الموظفين البريطانيين في جنوب السودان، إلى أن علموا بأن اجتماع اللجنة الإدارية المذكورة سابقًا في يناير 1947، قد اقترح جمعية تشريعية واحدة تمثل السودان بأكمله، وهو الاقتراح

(1) Robertson to B. V. Marwood، Governor Equatoria، December 16، 1946، BaG I /1/ 2. Collins، Sudan in the Grass، pp. (285 -86).

الذي صدق عليه "روبرتسون" تمامًا. فاحتجوا بقوة بأن الجنوبيين لم تتم استشارتهم في هذا، وطالبوا بتوفير ضمانات خاصة للجنوب في أي مرسوم بإقامة جمعية تشريعية. وهو التطور الذي فاجأ "روبرتسون" فحاول تهدئة رجاله في "المستنقع" بالموافقة على الدعوة لمؤتمر في "جوبا" لاستطلاع رأي الجنوبيين. وانعقد المؤتمر يومي 12 و13 يونيو 1947، بدار سينما جوبا. وكانت هناك مسألتان رئيسيتان على جدول الأعمال: مشاركة الجنوبيين في الجمعية التشريعية المقترحة، وصياغة الضمانات اللازمة لعدم صدور أي تشريع من الجمعية التشريعية السودانية يكون من شأنه إعاقة "التقدم الاجتماعي والسياسي للجنوب". وقد اختير لحضور المؤتمر سبعة عشر جنوبيًا مع ثلاثة من الشماليين منهم القاضي الوطني الغيور "محمد صالح شنقيطي".

وفي اليوم الأول من المؤتمر، قال جميع ممثلي الجنوب تقريبًا؛ إن الجنوب ليس مستعدًا بعد للمشاركة في أي جمعية تشريعية، لأن "الأطفال يجب أن يشربوا الحليب قبل أن يأكلوا كسرة الخبز". ولكن القاضي "شنقيطي" ظل طوال المساء يستخدم قدراته الشخصية الإقناعية والترهيبية من أجل إقناع الممثلين الجنوبيين المتعلمين بتغيير تفكيرهم، محذرًا إياهم من أنهم بإصرارهم على رأيهم هذا "لن تكون لهم كلمة في حكومة المستقبل بالسودان"[1]. وبالفعل في اليوم التالي كان الجميع متحمسين لفكرة أن الجنوب يجب أن يرسل ممثليه إلى الجمعية التشريعية لسودان موحد، وعندئذ انتهى المؤتمر. ويعتبر مؤتمر جوبا في الروايات الشعبية السودانية بمثابة الحادث الأهم الذي صاغ وحدة السودان بقرار واع من ممثلي الجنوب، ولكنه في حقيقة الأمر أضفى طلاء الشرعية على القرارات التي أصدرها "روبرتسون" في ديسمبر 1946، من أجل سودان موحد وأعيد تأكيدها في فبراير 1947. هذا وقد أوجز "كين" M. F. A. Keen، راحة الموظفين البريطانيين في الخرطوم بقوله: "لو قال الجنوبيون إنهم لا يريدون السير مع الشمال لأصبحنا في وضع لا نعرف فيه فعليًا ماذا سنفعل بالجنوب"[2].

وكان واضحًا أن المتعلمين الجنوبيين في طريقهم إلى جني فوائد شخصية من تأييدهم سياسة "روبرتسون" القائلة بالسودان الموحد، ولكن الشيطان كان في التفاصيل، وكانت

(1) "Proceedings of the Juba Conference on the Political Development of the Southern Sudan"، June 1947، BaG I/1/1. Collins، Shadows in the Grass، p. 290.
(2) Interview with M. E. Keen، 10 December 1962. Collins، Shadows in the Grass، p. 291.

النقطة الأكثر إثارة للجدل تتعلق بالضمانات "الضرورية لضمان تطور صحي وثابت للشعوب الجنوبية". فبدون هذه الضمانات سيتعرض الجنوبيون للطغيان ويظلون مجرد مصادر للأخشاب والمياه لما تعتبر أرستقراطية شمالية أعلى مرتبة. ورأي السودانيون الشماليون والمصريون أنه لا يجوز تحت أي ظرف أن يلقى الجنوبيون أي معاملة استثنائية من قبيل الحديث عن الضمانات. كما اقتنع "روبرتسون" بأن إدراج ضمانات خاصة في مرسوم الجمعية التشريعية سيعني الحكم عليه بالفشل، ومن ثم فإن سلطة نقض القرارات لدى الحاكم العام تعد كافية تمامًا لحماية مصالح الجنوبيين. بيد أن مسألة الضمانات هذه قد أضحت في حكم الميتة مع قدوم مايو 1948. فالسودانيون الشماليون كانوا متماهين تمامًا في الدفاع عن وحدة أو استقلال وادي النيل بشكل جعلهم لا يعيرون انتباهًا يذكر لجعل بناء سودان موحد حقيقة واقعة. بينما واصل السودانيون الجنوبيون التمتع بعزلتهم، وتناسى معظمهم التزامات مؤتمر جوبا.

وبالنسبة لـ"روبرتسون" المتشبث بالرغبة في إدماج الجنوبيين في الجمعية التشريعية الجديدة، فقد سلم الحكومتين البريطانية والمصرية مسودة للتشريع المطلوب. وبعد شهور طويلة من التأخير بسبب تصلب المصريين وقلقهم من وزارة الخارجية البريطانية، وافق المجلس الاستشاري بالإجماع في 3 مارس 1948، على إنشاء المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية. وهكذا التأمت أول جمعية تشريعية في السودان في 15 ديسمبر 1948، تكونت من خمسة وسبعين عضوًا، عشرة منهم بالتعيين، بينما انقسم الباقي إلى: اثنين وخمسين عضوًا شماليًا، منهم عشرة بالانتخاب المباشر واثنان وأربعون اختارتهم مجمعات انتخابية محلية، وخُصص ثلاثون مقعدًا للجنوبيين. ونظرًا لمقاطعة الاتحاديين (مؤيدي الوحدة مع مصر) للانتخابات، وكذلك ضآلة عدد المصوتين في الانتخابات (خاصة في المناطق الريفية) فقد طغت المصالح الطائفية بقوة على السطح. ومن ثم فقد فاز حزب الأمة المنظم جيدًا بأكبر عدد من المقاعد، 26 مقعدًا، كما كان بإمكانه الاعتماد على دعم أربعة آخرين من الجبهة الاستقلالية، الأمر الذي مكن من انتخاب القائد الحزبي "عبد الله خليل" رئيسًا للجمعية التشريعية. أما الأربعة وأربعون مقعدًا المتبقية من إجمالي المقاعد الخمسة والسبعين، فقد ذهبت إلى أفراد تم انتخابهم أساسًا بقوة نفوذ المسئولين السودانيين والمشايخ القبليين وليس بنفوذ حزبي. وفي الحقيقة أنه كان من الصعب الادعاء بكون الجمعية ممثلة لكل

المجتمع السوداني، حيث كان جميع أعضائها مرتبطين بروابط قوية مع الوجهاء الدينيين أو القبليين، أو التجار، أو المسئولين الحكوميين الذين كانوا يتزعمون جماعات نخبوية صغيرة تتخذ سَمْت أحزاب سياسية وتعتمد أساسًا على رعاية "السيد عبد الرحمن" أو "السيد علي الميرغني"، وحيث كمنت مصالحهما الطائفية وراء مظاهر الديمقراطية البرلمانية.

وسرعان ما تسببت التركيبة غير التمثيلية للجمعية التشريعية، وسيطرة حزب الأمة عليها، وغياب الطائفة الختمية بمتعلميها الاتحاديين الحضريين، وحقيقة أنها قد استنفدت وقتًا طويلاً في المناقشات الإجرائية الثانوية. تسبب كل هذا في تصاعد المطالبات بإعادة تشكيل الجمعية. ونتيجة للوضع القوي لحزب الأمة في الجمعية التشريعية تزايد إصرار ممثليه على مطالبات "السيد عبد الرحمن" بالحكم الذاتي فورًا، وهو ما ردت عليه الحكومة في دهاء بأن الجمعية غير تمثيلية إلى حد بعيد وبشكل لا يسمح باتخاذ قرار أساسي كهذا. وفي مارس 1950 نشرت صحيفة "صوت السودان" الناطقة باسم الطائفة الختمية سلسلة من المقالات الداعية إلى إصلاح الجمعية عن طريق إجراء انتخابات مباشرة وإنهاء نفوذ المشايخ القبليين، وأن تنتخب الجمعية مجلسًا تنفيذيًا لا وجود فيه لأعضاء بريطانيين. وفي هذه الأثناء تغلب النشطاء النقابيون من "الأشقاء الأحرار" و"الاتحاديين الأحرار" على خلافاتهم الشخصية والصغيرة وشكلوا "جبهة وطنية" دعت إلى الحكم الذاتي تحت التاج المصري كبديل عن التوحيد الكامل، وهو الوضع الذي كان يمكن "للسيد على الميرغني" بمواقفه الغامضة أن يؤيده تأييدًا سلبيًا.

في 16 نوفمبر 1950، ألقى الملك فاروق خطاب العرش في افتتاح البرلمان المصري حيث ألمح إلى إمكانية أن تقدم مصر على أن تلغي من جانب واحد اتفاقية عام 1899، للحكم الثنائي في السودان، بل وحتى معاهدة 1936، بين مصر وبريطانيا. وفي هذه الأثناء زاد "السيد عبد الرحمن" وحزب الأمة من حدة المطالبة بالاستقلال الذاتي الفوري، وبالفعل تمكنت أغلبية حزب الأمة في الجمعية التشريعية من تمرير قرار بفارق صوت واحد (39 مقابل 38 صوتًا) يدعو حكومتي بريطانيا ومصر إلى منح السودان الحكم الذاتي عام 1951. وهو ما أصاب المصريين بالغضب، أما البريطانيون فقد أسعدهم هذا القرار لأنه يؤدي عمليًا إلى عزل الاتحاديين، كما يمنح البريطانيين فرصة لدعم اقتراح سابق بتشكيل لجنة لتعديل مرسوم الجمعية التشريعية وإعادة تشكيلها. وبالفعل فإن لجنة لتعديل الدستور مكونة من ثلاثين

عضوًا سودانيًا تحت رئاسة الخبير الدستوري البريطاني القاضي "ستانلي بيكر" Stanley-Baker بدأت مداولاتها في 22 أبريل 1951، وبعد هذا بستة أشهر ردت الحكومة المصرية بإلغاء اتفاقية 1899، ومعاهدة 1936، وأعلنت وحدة مصر والسودان تحت ملك واحد، كما أعلنت من جانب واحد دستورًا للسودان لم يُستشر السودانيون فيه.

ولكن هذا الدستور قوبل برفض قاطع من جانب الحكومة السودانية وكل الأحزاب السياسية في السودان باستثناء "الأشقاء"، كما قامت الجمعية التشريعية في 22 أبريل 1952 بإعلان الحكم الذاتي. وتطلَّب تشكيل حكومة جديدة في السودان تشكيل مجلس للوزراء من السودانيين فقط بينهم وزير لشئون الجنوب، ويكون المجلس مسئولاً أمام مجلس للنواب يتكون من واحد وثمانين عضوًا يُختار أغلبهم بالانتخاب غير المباشر، ومجلس للشيوخ من خمسين عضوًا يعين الحاكم العام عشرين منهم أما الثلاثون الآخرون فتختارهم مجمعات انتخابية في المديريات. وأصبح الحاكم العام هو السلطة الدستورية العليا، ولكن سلطة حق النقض تم تحديدها في القرارات التي تؤثر في الشئون الخارجية أو الخدمات العامة أو الجنوب. وبعد ثلاثة شهور من الإحباط بذلت خلالها الحكومة البريطانية الجهد، تحت الضغوط الأمريكية المتزايدة، من أجل التوصل إلى صيغة مرضية للمصريين في ما يتعلق بالسيادة على السودان، تصاعد الجدل بشأن المسألة السودانية على نحو مفاجئ بعد 23 يوليو 1952، حينما أطيح بالملك فاروق على أيدي مجلس قيادة الثورة الذي شكله ضباط شبان تحت قيادة اللواء "محمد نجيب" الذي كان نصف سوداني وتعلم في السودان وتمتع بشعبية عريضة فيه.

ورغم أن سودانيي الحضر والبريطانيين والمصريين كانوا منشغلين بعد الحرب بمسألة التغيير السياسي والمسيرة المتسارعة صوب الحكم الذاتي والاستقلال في نهاية الأمر، كانت هناك تحولات دينامية- وإن كانت أقل إثارة- في الاقتصاد السوداني أدت إلى خلق مشكلات جديدة لم يكن الموظفون البريطانيون الجامدون في السودان مؤهلين شخصيًا ونفسيًا للتعامل معها. ذلك أن الطلب الهائل على القطن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أشعل أسعار القطن ومن ثم الزيادة الكبيرة في الإيرادات الحكومية، الأمر الذي أنتج فائضًا كبيرًا في الموازنة، وهو وضع لم تعرفه من قبل حكومات السودان المفلسة. وكانت خطة خمسية متواضعة للتنمية قد بوشرت منذ 1946، على أن تتبعها خطة أكثر طموحًا للفترة (1951-1956)، بالاستفادة من إيرادات القطن الوفيرة. فتم توسيع شبكة السكك الحديدية لتصل

إلى "دمازين" و"نيالا"، وصدرت أوامر شراء لبواخر جديدة، كما أنشئت الخطوط الجوية السودانية. وحصل التعليم والخدمات الصحية على تمويل غير مسبوق، بما فيها كلية جوردون التذكارية وإنشاء مستشفى جديد بالخرطوم. وأنفقت مبالغ كبيرة علي الكهربة وشبكات المياه بالريف ومشروعات الجزيرة إلى جانب الجنوب الذي أهمل طويلاً.

وفي العام 1949، انتهى امتياز شركة السودان الزراعية، ليُعَيّن محلها مجلس إدارة الجزيرة ويضاف إلى المشروع مليون فدان آخر من الأراضي المزروعة قطنًا عام 1953، خطة امتداد المناقل العملاقة، وسودنة إدارتها وعدم الاقتصار على زراعة القطن. وقد ألهم النجاح الفائق لمشروع الجزيرة فيما بعد الحرب الحكومة بتنفيذ مشروع مماثل لتنمية الجنوب يمكن أن يرد على الانتقادات الموجهة للشماليين بإهمال الحكومة للجنوب. وكانت ما أطلق عليها "تجربة في التنشئة الاجتماعية للسلالات الأصلية في المناطق النائية" مشروعًا شاملاً لتطوير جنوب غربي المنطقة الاستوائية عرف باسم "مشروع زاندي" واستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للأزاندي عن طريق زراعة القطن وتصدير الملابس المصنعة منه، على أن يصحبه تحسين الطرق وافتتاح مدارس جديدة ومجموعة من الخدمات الاجتماعية الأخرى.

ولا يزال من غير الواضح حتى اليوم ما إذا كان نجاح المشروع ممكنًا لو لم تختزل الحكومة جزءًا كبيرًا من المقترح الأصلي الشامل مفضلة تحقيق الأرباح المخططة أكثر من تحقيق الاكتفاء الذاتي للأزاندي. فمن أجل الإنتاج الاقتصادي للقطن تم إجلاء 50 ألفًا من الأزاندي من أراضيهم المحبوبة في "توكلس" وتوطينهم في قرى كبيرة على الطرق حيث خصصت لهم قطع أراضٍ وأجبروا على زراعة القطن أو العمل في شق وإصلاح الطرق. وكان من الممكن أن يتسامح الأزاندي مع هذا التحول الدرامي في طريقة حياتهم لو دُفعت لهم الأجور المناسبة، ولكن أجورهم ظلت منخفضة إلى حد يصعب معه التمييز بين العمل الحر والعمل القسري. وعم الغليان والغضب أرض الأزاندي عام 1955، وفي 25 يوليو منه اندلعت أعمال الشغب في بلدة "نزارا" التي يوجد بها مصنع للنسيج. وبعد أقل من شهر أدى العصيان في شركة المحاصيل الجنوبية في "توريت" إلى إشعال التمرد في سائر أنحاء الجنوب، وهو ما لم يتعاف الجنوب منه حتى اليوم، وليضيف المزيد من مرارة الشعور بالظلم إلى القائمة الطويلة من مظالم الجنوبيين عشية الاستقلال.

كذلك يمكن القول؛ إن الإيرادات الكبيرة الناجمة عن الطلب المتزايد على المواد الغذائية إبان الحرب العالمية الثانية، قد أنتجت حالة تضخم موجع لم يكن الريفيون محصنين ضده، كما أدى إلى تآكل متواصل في مستوى معيشة فئة عمال الحضر الصغيرة نسبيًا ولكن لا يمكن التغاضي عنها، حيث لم تعد الأجور كافية لموازنة التكاليف المتزايدة للعيش. إذ تضاعف سعر حبوب مثل الذرة، وواصل الارتفاع جراء الأثر التضخمي لكميات الأموال الكبيرة التي حصلت عليها الحكومة من إيرادات القطن وقامت بضخها في القنوات الاقتصادية. وهكذا أدى انخفاض الأجور وارتفاع مستوى التضخم إلى مولد الحركة العمالية السودانية المنظمة وكان مركزها "عطبرة"، خاصة في دواوين وورش وعنابر السكك الحديدية والتي كان يعمل بها حوالي 20 ألف عامل. وفي يونيو 1946، نظم العمال المهرة أنفسهم في "هيئة شئون العمال" WAA، التي لم تحصل على اعتراف الحكومة إلا بعد إضراب 13 يوليو 1946، والذي نال تأييد أكثر من نصف قوة العمل بالسكك الحديدية واستلزم إنهاؤه مرور عشرة أيام من التفاوض. ثم وقع إضراب ثانٍ استمر ثلاثة أيام في يناير 1948، أعقبه إضراب ثالث في 16 مارس تسبب في شلل السكك الحديدية وخدمات البواخر النيلية حتى 18 أبريل، حينما وافقت الحكومة على مضض على زيادات بسيطة في الأجور، الأمر الذي خلّف رواسب العداء والشك بين العمال والحكومة، وهو المناخ الذي صبغ علاقات العمل السودانية في المستقبل.

وفي محاولة من الحكومة للتخلي عن تجاهلها وتباطؤها في الاعتراف بالحركة العمالية كقوة اقتصادية وسياسية، أصدرت فيضًا من التشريعات العمالية خلال الفترة (1948–1952) كان أهمها قانون النقابات العمالية عام 1948، الذي منح الاعتراف الرسمي للنقابات التي تسجل نفسها. وفي غضون أربع سنوات تم تسجيل أكثر من مائة نقابة، ولكن معظم هذا العدد كان من نقابات صغيرة سرعان ما اختفت. أما النقابات التي صمدت فقد اتحدت فيما بينها تحت مظلة مؤتمر العمال الذي تحول عام 1950، إلى الاتحاد العام لنقابات عمال السودان SWTUF، الذي هيمنت عليه نقابة عمال السكك الحديدية. بلغت عضوية الاتحاد 17 ألف عامل عام 1951، ثم 100 ألف عامل عام 1953، وهوما شجع الاتحاد على رفع مطالب سياسية من قبيل: إنهاء الاستعمار البريطاني وحق تقرير المصير للسودان، ربما بدرجة أكبر من المسائل المتعلقة بالعمل والتي نال شرعيته أساسًا منها. وفي أبريل 1952،

دعا اتحاد العمال إلى إضراب عام، لكنه فشل فشلاً ذريعًا، الأمر الذي أعطى المبرر كي تقوم الحكومة في أكتوبر بقطع جميع اتصالاتها مع الاتحاد. ومن ثم أخذت الحكومة تتفاوض في مسائل العمل مع النقابات منفردة– وليس الاتحاد العام– وهو التطور الذي أدى إلى تقويض خطير لطبيعة الاتحاد كهيئة ممثلة لقوة العمل المنظمة في السودان. وعندما أقدم الاتحاد العام لنقابات عمال السودان على شجب الاتفاقية الانجليزية– المصرية في فبراير 1953 والتي منحت السودانيين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، فإنه بهذه الخطوة قد عزل نفسه عن جمهرة العمال السودانيين الذين امتنعوا عن تلبية نداء الاتحاد بتنظيم إضراب عام احتجاجًا على الاتفاقية. واضطر الاتحاد إلى الإقرار بالهزيمة المذلة، وتخلى عن الإضراب ولكنه لم يتعاف قط من هذه الصدمة. ولما كان معظم قادة الاتحاد العام قد انغمسوا بشكل متزايد في أنشطة "الحركة السودانية للتحرر الوطني"، فإن أهدافهم الأصلية التي دارت حول أوضاع العمالة المنظمة قد توارت على نحو خطير لمصلحة التطلعات السياسية، الأمر الذي جرهم إلى الخصومة مع "السيديْن" ففقدوا بذلك الإحساس المرهف بمصالح جمهرة العمال، ومن ثم فقدوا مشروعيتهم ومصداقيتهم لقيادة العمال المنظمين.

أما في مصر، فبعد أن أصبح اللواء "محمد نجيب" رئيسًا للوزراء في 7 سبتمبر 1952، تبنى هو ورفاقه من ضباط الثورة نهجًا جديدًا تمامًا بالنسبة للعلاقات المصرية السودانية. فتراجعوا عن شعار "وحدة وادي النيل" وتقاربوا مع الأحزاب السياسية السودانية، وخاصة "السيد عبد الرحمن" وحزب الأمة، وذلك على سبيل تضليل بريطانيا بكسب تأييدهم لاستقلال السودان التام. وفي 10 يناير 1953، وقع الصاغ صلاح سالم اتفاقية الأحزاب السياسية مع كل الأحزاب السياسية في السودان، والتي وافقت مصر بمقتضاها على حق تقرير المصير للسودانيين والسودنة في غضون ثلاثة أعوام، وتشكيل لجنة دولية بجوار الحاكم العام سُمّيت لجنة الحاكم العام، ولجنة للإشراف على الانتخابات البرلمانية. وتوجب على كل القوات الأجنبية أن تنسحب من السودان قبل الاستفتاء على تقرير المصير. ومما أنذر بشرٍّ مستطير أن تم عمدًا إهمال الضمانات الخاصة بالجنوب. فقد اكتملت اللعبة وأجهضت بواسطة الحكومة الثورية في مصر حيث لم تعد بحوزة البريطانيين أو حكومة السودان أي أوراق لتطرح على طاولة المفاوضات.

وفي 12 فبراير 1953، تم توقيع اتفاقية إنجليزية- مصرية احتفظت بمعظم المقترحات المصرية. وساد الابتهاج الأحزاب السودانية بينما شعر الموظفون البريطانيين بالسودان بالعزلة. بيد أن هذا لم يعنِ تسوية كل الأمور، لأن اتفاقية فبراير لم تحل أهم مسائل السودان، مسألة السيادة النهائية في السودان، أي الوحدة مع مصر أم الاستقلال عنها.

تشكلت لجنة الانتخابات الدولية من بريطاني وأمريكي ومصري وثلاثة مفوضين سودانيين للإشراف على الانتخابات المرتقبة للجمعية التشريعية ومجلس الشيوخ الجديدين، وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها في 9 أبريل 1953، وبعد هذا عملت بشكل منهجي على تنظيم الانتخابات البرلمانية. وإذا كانت اتفاقية فبراير قد هزت أسس الحكم البريطاني في السودان، فإن انتخابات نوفمبر جاءت كارثة حقيقية. وبينما كفل "السيد علي الميرغني" تأييد أتباع الطائفة الختمية للحزب الوطني الاتحادي بزعامة "إسماعيل الأزهري"، فإن "السيد عبد الرحمن" وولده "السيد صديق" غير الكفء سياسيًا، كانا يقودان الحملة الفاشلة لحزب الأمة. وقد أخفقا دون تبصر في صياغة تحالف من أجل الاستقلال مع ذوي التفكير المشابه مثل الحزب الجمهوري الاشتراكي، وهو ما أدى إلى عزل حزب الأمة وحول الانتخاب الديمقراطي إلى معركة طائفية بين "السيدين". و لم يخطر ببال أحد- بريطانيًا كان أم سودانيًا- قبل إعلان النتائج صبيحة يوم الثلاثين من نوفمبر أن الحزب الوطني الاتحادي يمكن أن يحقق هذا النجاح المدوي. فقد فاز الحزب بـ 51 مقعدًا، وبذلك حقق أغلبية واضحة في مجلس النواب الذي قوامه 97 مقعدًا، بينما لم يفز حزب الأمة سوى بـ 22 مقعدًا، وذهبت ثلاثة مقاعد للحزب الجمهوري الاشتراكي، إلى جانب عشرة مقاعد للحزب الجنوبي الجديد. وجاء انتصار الاتحاديين أكثر وضوحًا في انتخابات مجلس الشيوخ حيث حصدوا 22 مقعدًا من إجمالي 33 مقعدًا تُشغل بالانتخاب، أما حزب الأمة فقد حصل على حصة متواضعة قوامها سبعة مقاعد فقط، بينما ذهب 11 مقعدًا إلى الأحزاب الأخرى. واتسم نمط التصويت في الانتخابات بالالتزام التام بالطائفية، باستثناء الجنوب. و لم يترشح من المتعلمين الجنوبيين غير عدد قليل. وقد استغل الاتحاديون هذه الثغرة لمصلحتهم استغلالاً تامًّا بالتقدم بمرشحيهم وتوزيع الأموال، ففازوا بثلاثة مقاعد جنوبية وبولاء مستقلين جنوبيين آخرين مستخدمين الرشا والوعود المعسولة.

جاء انتصار الاتحاديين الساحق بمثابة الصاعقة للإدارة البريطانية في السودان التي لم تكن قد أفاقت بعد من صدمة الاتفاقية الانجليزية– المصرية في فبراير السابق. و لم يستطع البريطانيون بالسودان تفسير الدوافع الحقيقية التي حكمت تصويت السودانيين، أولئك الذين كرسوا عملهم من أجلهم، والذين اعتقد البريطانيون باعتزاز كبير أنهم يعرفونهم عن ظهر قلب. وفي واقع الأمر أنهم لم يكونوا يعرفون الكثير عن رعاياهم. فالتصويت الساحق للسودانيين لصالح الحزب الوطني الاتحادي لم يكن تصديقًا على الوحدة مع مصر كما أخطأ البريطانيون القراءة، وإنما كان تنصلاً من الهيمنة عليهم. و لم يكن بوسع الاتحاديين قط التصريح بالشكل الذي يجب أن يتخذه الاتحاد مع مصر، وهو الغموض الذي ساعد في تشوش الناخبين، وعندما ألقى "السيد علي الميرغني" بكل ثقله وراء الحزب الاتحادي فإنه لم يكن يعني بهذا تأييد الاتحاد مع مصر، وإنما استهدف فحسب تخليص السودان من البريطانيين. ففي العام 1953، كان السودانيون قد فقدوا أي حماس لوحدة وادي النيل، كما أن الأغلبية الساحقة التي صوتت لصالح الاتحاديين كانت ترمي إلى تحقيق هدفين: إنهاء السلطة الإنجليزية في السودان والقضاء على أي حليف محلي محتمل لها، أي "السيد عبد الرحمن" والمهدية.

قام "إسماعيل الأزهري" بتشكيل حكومته على وجه السرعة في يناير 1954، ولكن الاحتفال الكبير بافتتاح البرلمان تأجل إلى أول مارس من أجل السماح للحكومة بتنظيم نفسها والإعداد لاحتفال لائق بهذه المناسبة خاصة مع حضور "اللواء محمد نجيب" في زيارة رسمية للمشاركة في الحدث، وهو ما أتاح الفرصة "للسيد عبد الرحمن" كي ينفث غضبه وإحباطه من الهزيمة الانتخابية المذلة، وليعبر عن معاداته للاتحاد مع مصر وحقده على الحزب الاتحادي وراعيه. فأرسل كلمته لأنصاره في الريف بالزحف على الخرطوم، وهكذا كان في استقبال "محمد نجيب" حوالي خمسين ألفًا من الأنصار المعبئين، وسرعان ما اندلع الشغب حينما حاولوا اقتحام قصر الحاكم العام، فقتل عشرة من الشرطة بينهم قائدهم البريطاني الذي ضُرب حتى الموت. واندفعت القوات إلى الساحة وأطلقت النار لتفريق الجموع مما أدى إلى مقتل حوالي عشرين مدنيًا. وبعد ضغوط شديدة من الموظفين البريطانيين الموجودين بالقصر اضطر "السيد عبد الرحمن" إلى إصدار الأوامر لأنصاره بالعودة إلى مواطنهم، وألغيت الاحتفالات، وعاد "اللواء نجيب" إلى القاهرة على عجل، وأخيرًا استعيد الهدوء والنظام.

وسرعان ما ساعدت أعمال الشغب في الخرطوم على إقناع السودانيين بكل اتجاهاتهم السياسية أن الخيار الوحيد القابل للنفاذ هو الاستقلال فقط. وعندما أطيح باللواء "محمد

نجيب" على يد "جمال عبد الناصر"، الذي كان الشباب السوداني ينظرون إليه بعين الشك، تعمق الشعور بالغضب على مصر، والذي طبع العملية المتعجلة لسودنة الوظائف التي تلت انتخاب حكومة "الأزهري". وكانت الاتفاقية الانجليزية- المصرية قد استحدثت لجنة للسودنة، وبالفعل تم تشكيلها سريعًا في فبراير 1954، بأغلبية أعضائها من الاتحاديين. ومضت اللجنة في عملية الإحلال الكامل للسودانيين محل الموظفين البريطانيين مع منح الأخيرين تعويضًا ومعاشات تقاعد سخية، وهو ما كان في رأي السودانيين أرخص كثيرًا من القيام بتمرد مسلح ومكلف لنيل حريتهم من الاستعمار البريطاني. وفي يوم السابع عشر من ديسمبر 1954، استقل آخر أعضاء الإدارة البريطانية (السكرتير المدني "سير جوين بيل Sir Gwain Bell") باخرة إلى بورسودان ليبحر من هناك باتجاه شمس الإمبراطورية الغاربة.

تسببت عملية السودنة التي باشرها الحزب الاتحادي في إثارة اعتراضات كثيرة ليس في بريطانيا وحدها، وإنما في السودان نفسه، حيث اعتبرت عملية متهورة وانتقامية. وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة والدافئة للغاية بين الموظفين البريطانيين والسودانيين الأفراد فإنهم لم يعد مرحبًا بوجودهم كحكام، ولما كان من المحتم عليهم أن يرحلوا فإن هذا يجب أن يتم بأسرع ما يمكن لمصلحة الجانبين، ولكن الجنوبيين كانوا استثناءً من هذا. وإذا كان قد تمت سودنة 800 وظيفة تقريبًا، فإن من حل محلهم من الجنوبيين بلغ ستة فقط عينوا في وظائف إدارية دنيا بالجنوب، بينما ذهبت كل الوظائف الأخرى إلى الشماليين.بما فيها وظائف ضباط القوة الاستوائية. وقد برر الأعضاء الاتحاديون في لجنة السودنة تجاهلهم لمطالبات الأعضاء الجنوبيين باستخدام ذات الحجة التي تذرع بها البريطانيون لعقود من السنين، ألا وهي أنه لا يوجد جنوبيون أكفاء، وهو ما كان بمثابة طريق ممهد للكارثة. وقد أوجز "جريجوريا دينك كير" التاجر الجنوبي في "جوجريال" مشاعر المرارة التي عمّت الجنوب بقوله: "حسنًا، واضح أن إخواننا الشماليين يريدون استعمارنا لمدة مائة سنة أخرى"[1] .

وظلت مأساة هذه السياسة تتأكد أكثر بمرور الوقت، فعلى الرغم من كل الاختلافات التاريخية والثقافية والعرقية والجنسية والدينية بين السودانيين الشماليين والجنوبيين أو الإرث الخاص بتجارة الرقيق فقد كان من الممكن تفادي مثل تلك القرارات التمييزية الحمقاء. فلم

(1) "Upper Nile Province Monthly Diaries"، August 1954، Equat. 57/C/3. Collins، Shadows in the Grass، pp. (453 –56).

يكن بإمكان أحد عام 1954، أن يوقف دخول المسيحية واللغة الإنجليزية إلى الجنوب. كما لم يكن بإمكان أحد أن يلوح بالعصا السحرية للتنمية الاقتصادية لتحويل الجنوب إلى واحة للإنتاجية الكبيرة. و لم يكن بوسع أحد عام 1954، أن يحقق نهضة تعليمية سريعة، لأن هذا ببساطة لم يكن متاحًا. ولكن كان من الممكن في العام 1954، عبر التحذيرات الكثيرة من أعضاء الحزب الاتحادي في البرلمان، ومراعاة التطلعات- ليس فقط في امتحانات التوظيف- بإظهار وحدة الأمة والوفاء بالوعود الانتخابية الكبيرة، وإدماج جميع القوى التي اشتركت فيها- جنوبية كانت أم شمالية- كان من الممكن لحكومة "الأزهري" أن تتخذ خطوة حازمة لا يعوقها ثقل التاريخ وتنطلق من التفاؤل المحيط ببداية جديدة للسودان، وفي حدود قدرات رجال غير مقيدين بعوامل شكلية خارجة عن سيطرتهم، لإدماج السودانيين الجنوبيين في إدارة أمتهم الجديدة. ولكن الحكومة فشلت في كل هذا، وفي غضون عام واحد كانت تجني الثمر المر لبذور التمرد التي زرعتها بنفسها.

ففي 18 أغسطس 1955، قام أفراد المجموعة الثانية من القوات الجنوبية المعروفة رسميًا بالاستوائية بالاعتصام في مقار القيادة بـ"توريت" واقتحموا مخازن السلاح واستولوا على البنادق والذخيرة وانطلقوا ليعيثوا فسادًا ويقتلوا في طريقهم كل الشماليين، ضباطًا وتجارًا ونساءً وأطفالاً. وكانت مشاعر السخط لدى الجنوبيين قد تفاقمت سريعًا بعد إعلان نتائج السودنة في أكتوبر 1954، ومما زاد المشاعر مرارة؛ أن مناصب إدارية مهمة في الجنوب قد ذهبت إلى سودانيين شماليين غرباء عن الإقليم ولا يعلمون شيئًا بمعنى الكلمة عن السودانيين الجنوبيين، أعراقًا وثقافات ولغات. وسعى حزب الأحرار- الحزب الجنوبي- سابقًا إلى عقد مؤتمر في جوبا لتعبئة السخط واسع الانتشار إزاء السودنة والمطالبة بنظام فيدرالي للسودان المستقل، وهو المؤتمر الذي نجح الأزهري ببراعة في إجهاضه عن طريق زيادة الرواتب بأثر رجعي. ولكن تذمر الجنوبيين بدأ يأخذ شكلاً عنيفًا مع مقدم صيف 1955، حينما صدر الحكم المتعسف في 25 يوليو 1955، بالسجن عشرين عامًا على عضو البرلمان عن "يامبيو" في زاندي لاند، فاندلعت تظاهرة ضخمة لم يُتمكن من تفريقها إلا بعد استخدام الغاز المسيل للدموع. وفي اليوم التالي تفجرت أعمال الشغب في "نزاره" مركز مشروع الزاندي ومصنع النسيج به، و لم تتوقف إلا بعد إطلاق الشرطة للرصاص الحي على المحتجين، مما أدى إلى مقتل ثمانية منهم.

وعمت الشائعات جنوب السودان عن أعمال قمع شمالية أخرى، ولكن بشكل خاص وسط أفراد حامية "توريت" التي كانت على وشك المغادرة إلى الخرطوم، وحيث أصبحت القوات الجنوبية على اقتناع بأنها بمجرد الوصول إلى العاصمة ستتعرض للاسترقاق أو الذبح، وهي الشائعة التي يبدو أنها قد تأكدت بعد القيام بإجلاء زوجات وأسر زملائهم الضباط الشماليين من الجنوب على عجل. واتسع تمرد القوات الجنوبية في توريت يوم 18 أغسطس، مثلما تأكل النار الهشيم. فتم وبدون تمييز قتل كل الموظفين والمدنيين الشماليين في البلدات الرئيسية بالمديرية الاستوائية.

كما فر جميع الموظفين الشماليين من "واو" تاركين السلطة في أيدي الشرطة الجنوبية، أما في "ملكال" فقد خلفت الاضطرابات ستة قتلى. وعندما رفضت القوات البريطانية التدخل فلم ينتظر الأمر حتى 31 أغسطس، عندما تدفقت القوات الشمالية على وجه السرعة إلى الجنوب حيث استطاعت استعادة النظام. وبلغ إجمالي خسائر المواجهات 336 قتيلاً، بينهم 261 شماليًا. وفر معظم المتمردين إلى الأحراش، بينما استسلم عدد آخر تمت محاكمته وأعدم. وعندما دخلت القوات الشمالية توريت بحذر وجدتها فارغة تمامًا، ولكن الصمت المخيف الذي ران في الأجواء، كان بمثابة نذير شؤم بحرب أهلية دموية لن تتوقف على مدى نصف قرن بين الشماليين والجنوبيين في أعالي وادي النيل.

أزال جلاء القوات البريطانية كل الشكوك من أذهان الكثير من أعضاء الحزب الاتحادي، بمن فيهم "السيد علي الميرغني" وربما "إسماعيل الأزهري" نفسه، في أن هناك أية حاجة للإبقاء على صلة مع مصر. وبمجيء صيف 1955، كانت قلة من السودانيين هي التي تؤيد الاتحاد مع مصر، خاصةً بعد أن حث "صلاح سالم" على تدخل الجيش المصري أثناء "اضطرابات جنوب السودان" - وهو التعبير الملطف الذي أطلق على أزمة توريت- مما جعل "الأزهري" يشرع في بحث كيفية التغلب على الإجراءات المعقدة التي تطلبتها الاتفاقية الانجليزية- المصرية عام 1953، لإنجاز الاستفتاء على تقرير المصير. ومع نهاية نوفمبر 1955 كان "الأزهري" قد أخرج جميع منافسيه من حيز المناورة وانتظر المساندة من ضربات الحظ. ففي 3 ديسمبر 1955، اجتمع "السيدان" الكبيران وظهرا في العلن معًا للمرة الأولى منذ عقد من السنوات، ليعلنا تنحية خلافاتهما جانبًا من أجل إنجاز الاستقلال الفوري ثم تشكيل حكومة ائتلافية. لم يكن أمام "الأزهري" أي خيار آخر سوى القبول، وبالفعل صوَّت مجلس النواب بالإجماع على إعلان استقلال السودان يوم 19 ديسمبر 1955، وتلاه- بنفس

الدافع أيضًا– مجلس الشيوخ يوم 22 ديسمبر. وفي احتفال بسيط أقيم أول يناير 1956، قام "إسماعيل الأزهري"– "أبو السودان الجديد"– يملؤه الفخر بإنزال علمي مصر والمملكة المتحدة ثم رفع برشاقة علم جمهورية السودان الجديدة بألوانه الأحمر والأبيض والأسود. وعندئذٍ انتهى الحكم الثنائي.

الفصل الثالث

تجارب الحكم البرلماني والعسكري (1969-1956)

الحكومات البرلمانية والعسكرية الأولى

جاء رد الفعل السوداني على رفع "الأزهري" للعلم السوداني الجديد في الأول من يناير 1956، متحفظًا وباهتًا، فيما يعد بداية الهبوط لسياسة فترة الحكم الذاتي بطبيعتها الطائفية المحتدمة. ومن المفارقة أن إعلان "إسماعيل الأزهري" للاستقلال كان بمثابة الإعلان عن انتهاء دوره. فلم يعد "السيد علي الميرغني" بحاجة إلى زواج المصلحة بين الختمية والأشقاء. وبمباركة من "السيد علي" الذي لم يعد مرتاحًا لعلمانية "الأزهري" السياسية قام 21 عضوًا في حكومة الائتلاف في يونيو 1956، بالانشقاق وتكوين "حزب الشعب الديمقراطي"، وعقدوا زواج مصلحة آخر مع حزب الأمة ليتمكنوا في نهاية الأمر من هزيمة "الأزهري" في تصويت حاسم بحجب الثقة أجري في 5 يوليو 1956، بأغلبية 60 مقابل 32 صوتًا، وانتخب "عبد الله خليل"- السكرتير العام لحزب الأمة- رئيسًا للوزراء. ولسوء الحظ فإن المصالحة المؤقتة بين "السيدين" لم يكتب لها الاستمرار، بفعل التطلعات الشخصية "للسيد عبد الرحمن" المدعوم بشكل راسخ من حزب الأمة من جهة، وتوجه حزب الشعب الديمقراطي الموالي "للسيد علي" صوب مصر الثورة من ناحية أخرى، وهو ما تدهور سريعًا إلى تفاقم الخلافات العنيفة التي تمليها مصالح شخصية صغيرة، وانعدام متبادل للثقة، واحتداد الخصومة الطائفية التي طبعت الحكم القصير لائتلاف حزبي الأمة والشعب الديمقراطي والذي لم يدم سوى عامين من 1956، إلى 1958.

وإلى جانب حالة التفكك التي أصابت السياسة البرلمانية، حدث هبوط درامي في الاقتصاد بعد حالة الانتعاش والوفرة التي عرفتها السنوات الأخيرة في فترة الحكم الثنائي. وكان معظم أعضاء حكومة الائتلاف من ذوي الاتجاهات المحافظة اقتصاديًا، وراضين تمامًا عن الاستمرار في اتباع سياسات التنمية ذاتها للحكومات السابقة، والمبنية على زراعة المحصول الواحد (القطن) على الرغم من كونه عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. وفي العام 1956، كان شقُّ القنوات لتوسيع "المناقل" في إطار مشروع الجزيرة، يتم حسب الجدول الموضوع والذي يُتوقع إتمامه في (1962،1961)، وذلك بناءً على الافتراض الساذج بأن الطلب العالمي على القطن لن يتم إشباعه أبدًا. بيد أن عامي (1958،1957) شهدا ركودًا مفاجئًا في الأسواق العالمية للسلع الأولية، وصاحب ذلك إصرار الحكومة على سياستها العنيدة والجامدة بتثبيت الحد الأدنى للأجور عند مستوى مرتفع، الأمر الذي أضعف القدرة التنافسية للقطن السوداني، فتراكمت كميات مهولة منه لا تجد من يشتريها، كما حدث استنزاف مأسوي لاحتياطي العملة الوطنية في غضون عامين لتصل من 62 مليون جنيه سوداني عام 1956، إلى 8 ملايين فقط، وبهذا دخل السودان في دورة ركود اقتصادي. كما هوت احتياطيات السودان من العملات الأجنبية.

ومن المفارقة أن الإحصاء السكاني الذي أجري عام 1956، قد أنقذ حياة حكومة الائتلاف الممزقة، حيث وفر لها الأساس اللازم لإعادة رسم الدوائر الانتخابية لمصلحة التصويت الطائفي في الريف على حساب الناخبين العلمانيين في الحضر. وهكذا ففي أول انتخابات أجريت في عهد السودان المستقل (1958) فاز حزب الأمة بـ 63 مقعدًا، بينما ذهب 26 مقعدًا لحزب الشعب. وعلى الرغم من حصول الحزب الوطني الاتحادي على أكبر نسبة من التصويت الشعبي فإنه لم يحصل إلا على 44 مقعدًا في العاصمة والبلدات الواقعة على النيل.

وعلى وجه السرعة قام تحالف زواج المصلحة بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي بتشكيل حكومة جديدة، ولكنها سرعان ما وقعت في أسر العجز بسبب المشاحنات الصغيرة والتنافس الطائفي. وتأكدت لدى حزب الأمة الموالي للغرب رغبة قوية في أن أي دستور جديد يجب أن ينص على أن يصبح "السيد عبد الرحمن" معتل الصحة رأسًا للدولة ورئيسًا مدى الحياة. و لم تكن هذه بفكرة جديدة، ففي الماضي قدم نفسه ضمنيًا كـ"ملك"

للسودان المستقل، وهو ما أثار بغض "السيد علي" والختمية الموالين لمصر وأعضائها في حزب الشعب الديمقراطي، ولكن طلبه الأثير ذلك أصبح الآن معلقًا في حبائل شبكة معقدة من العلاقات الثنائية مع مصر بشأن مياه النيل وبسبب عرض المعونة المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

فمشروع "المناقل" الضخم بزراعة 800 ألف فدان مروية، يتطلب الحصول على المزيد من مياه النيل، وكذلك لا يمكن بناء سد مصر العالي بأسوان دون تقديم تعويض مناسب للنوبيين المتوطنين في وادي حلفا الذين سيتعرضون لارتفاع منسوب المياه في خزانه الطبيعي. وهو ما يتطلب إجراء مراجعة لاتفاقية مياه النيل لعام 1929 (انظر الصفحات التالية). أما عرض المعونة الأمريكية فكان أكثر إثارة للجدل من تعديل الاتفاقية. ففي العام 1957، قدمت الولايات المتحدة حزمة مغرية من العون الأجنبي للتخفيف من التدهور السريع الذي لحق بالاقتصاد السوداني، وتوفير المساعدة المالية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الطموحه. وكان "عبد الله خليل" وحزب الأمة يتحرقان لقبول المساعدة المالية الأمريكية، ولكن حزب الشعب الديمقراطي رفضها بازدراء معتبرًا إياها مجرد حيلة مكشوفة لعزل السودان عن مصر، التي كانت منغمسة وقتذاك في مفاوضات جادة مع الاتحاد السوفيتي لشراء السلاح وتمويل بناء السد العالي.

وقد أدت المسألتان السابقتان إلى مزيد من الانغماس في الخلافات الصغيرة– الشخصية وبحثًا عن الذات– وتفاقم الانتهازية المزرية التي نالت من سمعة الحكومة. وبالنسبة لحزب الأحرار الجنوبي، فطوال العامين التاليين للاستقلال تم إبعاد أعضائه في البرلمان عن الصراع السياسي الداخلي بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي. غير أنه بعد انتخابات العام 1958، سرعان ما أدت العداوات الشخصية والعرقية إلى انشقاق حزب الأحرار إلى جناحين متنافسين، حيث اضطلع السياسيون الشماليون بعمليات إغواء قوي لنواب الحزب مقابل الحصول على أصواتهم في مجلس تشريعي يتسم بالمنافسة الحامية. وكان الجنوبيون قد طالبوا في الماضي بدستور فيدرالي، ولكن الأحزاب الشمالية قابلت هذا المطلب بوعد ماكر "بالنظر" في الفيدرالية مقابل الحصول على تأييد الجنوبيين للاستقلال، وفي نيتهم التلاعب بالجنوبيين وخيانة الوعد بعد إتمام الاستقلال. ومن ثم فإنه بعد انتخابات 1958، كان النواب الجنوبيون مستعدين لتغيير ولاءاتهم من أجل المكاسب الشخصية، وهو ما جعل حكومة

الائتلاف لا تستطيع الاعتماد على تأييدهم في مواجهة الحزب الاتحادي المعارض، واضطر "عبد الله خليل" إلى تأجيل انعقاد البرلمان لتفادي التصويت بعدم الثقة على حكومته. وسرت كالنار في الهشيم شائعات غريبة في الخرطوم والمدن الشمالية عن ائتلاف متوقع بين حزب الأمة والحزب الاتحادي بزعامة "الأزهري"، وأخرى عن تحالف الأخير مع حزب الشعب الديمقراطي، وامتلأت الصحف بالتخمينات عن قرب وقوع انقلاب عسكري.

وبالفعل في صبيحة 17 نوفمبر 1958، وقبيل انعقاد البرلمان بساعات قليلة أصدر القائد العام الفريق "إبراهيم عبود" أوامره للجيش بتأمين المدن الثلاث عند الملتقى الإستراتيجي للنيلين الأزرق والأبيض (الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان) وأعلن حالة الطوارئ وحل الأحزاب السياسية واعتقل الوزراء وصفي النقابات العمالية. نصب "عبود" نفسه رئيسًا للوزراء (ثم رئيسًا للدولة بعد ذلك بوقت قصير) ووزيرًا للدفاع، وقد كان شخصية كبيرة وعُرف باسم "بابا عبود" الذي لا صلة له بالمكر والأطماع السياسية، وأصبح "عبود" حاكمًا للسودان على رأس مجلس أعلى من كبار الضباط. وقد كان مثله مثل المئات من سودانيين آخرين محبَطين للغاية ويقعون بسهولة تحت إغراء فكرة أن الوقت قد حان لكي يقوم الجيش باستعادة المصداقية والاستقرار السياسي لهذه الأمة الجديدة. وجاء رد الفعل السوداني تجاه هذا الانقلاب غير الدموي بالشعور بالراحة والتخلص من الاستنزاف السياسي الذي أنتجته ثلاث سنوات من الشقاق والسياسة الحزبية المعيبة وغير المنتجة. ويضاف إلى كل هذا أن الشرق قد شهد ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة في مصر والعراق وباكستان. وبالنسبة "للسيد علي" فقد منح الانقلاب تأييده التام، خاصةً وأن معظم قادته كانوا من الطائفة الختمية. أما "السيد عبد الرحمن" فكان أكثر حذرًا، وأنذرت شكوكه بمعارضة متوقعة من حزب الأمة للحكم العسكري فيما بعد.

كان نظام "عبود" معنيًا بالدرجة الأولى بالقدرة على حكم البلد أكثر من اهتمامه بإجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية، ولكن الضباط المندفعين نحو إحكام السيطرة لم يعطوا اهتمامًا يذكر، بل لم يعطوا اهتمامًا على الإطلاق، لكيفية قيام الجيش بحكم البلاد. ورغم أن أبناء الطائفة الختمية كانوا يهيمنون على تركيبة الضباط في الجيش– بل كانوا جميعًا من "أولاد البحر" حيث جاء معظمهم من "الشايقية" والباقي من "الدناقلة" و"الجعليين"– فإن كل الجنود جاءوا تقريبًا من سودانيي الأقاليم النائية المهمشة، "النوبة" و"الدينكا" و"الفور"

و"البقارة". ومثلما حدث للوحدة المرحلية بين السياسيين بعد الاستقلال، بدأ التضامن بين الضباط المحترفين يتفكك عندما قام اثنان من كبار الضباط- استبعدا من المجلس الأعلى- بتحدي النظام الجديد. فمن أجل مصلحتهما الشخصية، زحفت على الخرطوم قوات تحت قيادة العميد "محيي الدين عبد الله" قائد المنطقة الشرقية ومعه العميد "عبد الرحيم شنن" في يوم 2 مارس 1959. أحاطت القوات المتفوقة عددًا وعدة بمقر "عبود" وحاصرت العاصمة. وفي محاولة من عبود لتهدئة المتمردين قام بتعيين مجلس جديد من عشرة أعضاء ضم الرجلين. غير أن الضابطين المنشقين ظلا غير راضيين على الرغم من ضمهما إلى المجلس الأعلى، وسرعان ما تم إخراجهما بقوة العميد "حسن بشير نصر" المهندس الرئيسي لانقلاب نوفمبر. غير أن مؤيدي "شنن" عاودوا الزحف على الخرطوم مرة ثانية يوم 22 مارس، إلا أن العميد "نصر" تحرك سريعًا واعتقل قادتهم وأمر القوات بالعودة إلى ثكناتها. ووضع "محيي الدين" و"شنن" رهن الاعتقال لفترة قصيرة في يونيو ليقدما إلى محاكمة عسكرية عاجلة قضت بإعدامهما بتهمة التحريض على العصيان. وعاد الاستقرار القلق إلى نظام كان لا يزال غير متأكد من تأييده داخل الجيش، وبالفعل فقد نظم العقيد "علي حامد" في نوفمبر 1959، تمردًا للضباط الشباب الأكثر راديكالية مدعومًا بكتيبة من مدرسة المشاة في أم درمان، ولكن هذا التمرد تم قمعه بفظاعة حيث حوكم الضباط وتم شنقهم علنًا، الأمر الذي أصاب السودانيين بصدمة عميقة حيث لم يعتادوا من قبل على صور للعقاب بهذه البشاعة.

تابع الجمهور السوداني هذه الصراعات التناحرية داخل القوات المسلحة بقلق عميق، إن لم يكن باندهاش، إلى الحد الذي صرف انتباههم عن حادثين رئيسيين وقعا عام 1959، وفاة "السيد عبد الرحمن" يوم 22 مارس، وتوقيع اتفاقية مياه النيل مع مصر في 8 نوفمبر. شكلت وفاة "السيد عبد الرحمن" نهاية لعصر بأكمله لأن هذا الزعيم الطائفي والوطني الكبير قد هيمن على مسرح السياسة السودانية منذ الحرب العالمية الأولى، وأنقذ "الأنصار" من مستقبل غامض حينما سعى البريطانيون إلى احتوائهم بعد انهيار الدولة المهدية عام 1898. وقد أكسبته حياته المديدة (توفي عن حوالي 74 عامًا) خبرة في الأعمال التجارية ومهارات سياسية جعلته ثريًا وقويًا، وربما حكيمًا. وقد صنع بنفسه طائفة الأنصار الجديدة وحزب الأمة، ولكن ذروة حياته الحقيقية وموضع فخره الأعظم كان استقلال السودان. وقد خلفه ابنه "السيد صدّيق" الذي كان مجرد ظل لأبيه، وسرعان ما توفي بعده بعامين ونعاه نفر قليل من الناس.

عندما أعلن مجلس قيادة الثورة في القاهرة في ديسمبر 1952، عن نيته لبناء السد العالي في أسوان، أدرك المصريون أنه لا يمكن الشروع في المفاوضات اللازمة للحصول على التمويل الأجنبي والخبرة الهندسية قبل الاتفاق مجددًا مع السودان بشأن حصة مصر في مياه النيل. كما لا يمكن للمصريين البدء في بناء جسم السد بدون رضا السودان، لأن السد العالي سوف يغرق الكثير من أراضي النوبة السودانية، ومن ثم نزوح آلاف النوبة عن أراضيهم ونخيلهم العزيز المحيط بوادي حلفا.

أما السودان فقد احتاج من جانبه إلى موافقة المصريين على حصول السودان على حصة أكبر من مياه النيل لإتمام مشروع "امتداد المناقل" وإقامة سد عند "الروصيرص" لتخزين المياه اللازمة للمناقل وتوليد الكهرباء للخرطوم. وبالفعل فقد تواصلت المفاوضات الشاقة على مدى السنوات الأربعة التالية حتى وصلت العلاقات المصرية السودانية إلى أسوأ حالاتها في صيف عام 1958. ولكن انقلاب نوفمبر 1958، ساعد في حل عقدة المفوضات حول المياه. ففي مارس 1959، طلب "الفريق عبود" رسميًا إعادة فتح المفاوضات الخاصة بحل النزاع بشأن مياه النيل. وبالنسبة لمصر فقد تأكدت الآن من حصولها على الدعم المالي والفني السوفيتي وأصبح بإمكانها الاستغناء عن المساعدة المعروضة من الولايات المتحدة وبريطانيا بشروطها المذلة، كما أن الرئيس "جمال عبد الناصر" (الذي تمكن أخيرًا من إزاحة خصمه محمد نجيب ذي الشعبية الكبيرة من المنافسة على الرئاسة في نوفمبر 1954، بذريعة الشك في تعاونه مع الإخوان المسلمين) قد أنفق سنوات يعدد مزايا السد العالي، ولا يستطيع الآن أن يجازف بما يمكن أن يشكل ضربة قاصمة لمكانته الشخصية نتيجة الفشل في توقيع قصاصة من الورق مع "عبود". وكان السودان قد أكمل المرحة الثانية من مشروع امتداد المناقل وبدأ فعليًا في شق القنوات للمرحلة الثالثة، والتي لن تكون قابلة للعمل ما لم تأتها المياه من "سد الروصيرص"، وكان "يوجين بلاك Eugene Black" رئيس البنك الدولي قد أوضح للسودانيين بجلاء في مايو 1959، أن المساعدة المالية اللازمة لبناء هذا السد تتوقف على التوصل إلى تسوية بشأن مياه النيل.

وبالفعل وقع كل من "زكريا محيي الدين" عن الجانب المصري، والفريق "طلعت فريد" عن الجانب السوداني يوم 8 نوفمبر 1959، اتفاقية "للانتفاع الكامل بمياه النيل" وسط جو عارم من المصافحات والعناق والقبلات. و لم تفتح هذه الاتفاقية الطريق فحسب أمام بناء

سدي أسوان والروصيرص، وإنما أرست أيضًا مبدأ المحاصصة المتساوية (50% لكلٍ) بين الجانبين لأي كميات مياه إضافية تتحقق من مشروعات التخزين. وهكذا استطاع كلٌ من السودان ومصر إدخال زيادة كبيرة على حقوقه المقررة، فحصلت مصر على حصة إجمالية 55.5 مليار متر مكعب، بزيادة 7.5 مليار متر مكعب، بينما ازدادت حصة السودان زيادة درامية كبيرة قوامها 14.5 مليار متر مكعب لتبلغ 18.5 مليار متر مكعب، وهي حصة أكبر بكثير من العروض المصرية السابقة. غير أن الاتفاقية نفسها احتوت على تناقضات عدة كان لا بد أن تثير مشكلات فيما بعد للطرفين الموقعين. فعلى الرغم من إشارة ديباجة الاتفاقية إلى "الانتفاع الكامل" و"الضبط الكامل" لمياه النهر من قِبل مصر والسودان، فقد تجاهلت الاتفاقية مصالح الدول الأفريقية الأخرى في أعالي حوض النيل الأفريقية، والتي كانت على وشك الحصول على الاستقلال. وكان الصمت الكامل هو الرد على الشكاوي الإثيوبية المريرة، سواء كانت رسمية أم في الصحافة. وبدا هذا موقفًا عمليًا ومنطقيًا للغاية نظرًا للشعور العام وسط المتفاوضين بأنه كان من الواجب التوصل إلى تسوية للنزاع قبل هذا بوقت طويل، إلا أن المحادثات كادت أن تنهار تمامًا عند مناقشة آخر البنود، وهو البند الخاص بالتعويضات اللازمة لإعادة توطين الألوف من النوبة في "خشم القربة" ببيئتها الغريبة عليهم، و لم يحل الخلاف إلا بعد التدخل الشخصي من جانب الرئيس "عبد الناصر" الذي استطاع بمهارة إذابة المقاومة السودانية من خلال الحديث الفطري بين جنديين، حيث قبل "عبود" ما بدا كحل وسط معقول لمسألة التعويض النقدي للسودان عن غمر وادي حلفا بالمياه وتهجير سكانه. وقد ثبت أن هذا كان خطأً كارثيًا، فقبل السودانيون بأقل من نصف ما سبق أن طالبوا به، ومن ثم كان عليهم أن يضغطوا بقوة على خزينتهم الضعيفة أصلاً بحثًا عن الأموال المتبقية اللازمة لإتمام توطين خمسين ألف نوبي في "خشم القربة"، وهو لم ينتج بعد خمسين عامًا سوى المزيد من إفقار السكان النوبيين مع بناء سد نصف ممتلئ بالمياه الغنية بالرواسب الإثيوبية وأصبح الآن بلا فائدة على الإطلاق. وبعد عام من توقيع الاتفاقية أعلن "عبود" عن بناء سدي الروصيرص وخشم القربة والبدء في إعادة توطين النوبيين، وهو ما أدى إلى اندلاع المظاهرات العنيفة في النوبة.

كان النوبيون قد سبق وأن أعلنوا بالإجماع رفضهم لأي إعادة توطين، ولكن بعد أن صار الأمر واقعًا لا محالة اضطروا إلى التزام الهدوء، وإن في غضب ومرارة. لكنهم اندفعوا

في تظاهرات عنيفة على الطرقات في جميع البلدات المطلة على النيل، ثم سرعان ما عم الغضب بلدات أخرى غير مطلة على النيل ولكن توجد بها جماعات نوبية كبيرة. وكانت هذه التظاهرات بمثابة "المغناطيس" الذي تكفل بتجميع القوى المعارضة لنظام الحكم العسكري، من تلاميذ مدارس وطلاب جامعات وأعضاء نقابات محظورة تجمعوا تحت قيادة الحزب الشيوعي السوداني، والذين لم تكن لمطالبهم علاقة بإعادة توطين النوبة. و لم يكن الحزب الشيوعي السوداني بقيادة "عبد الخالق محجوب" الحزب الوحيد المعارض للحكم العسكري، ولكنه كان الحزب الذي يمتلك خبرة فريدة في العمل السري استقاها من رعاته في أوربا الشرقية، الأمر الذي مكنه من الاستمرار على الرغم من قيام "عبود" بحملات اعتقال متواصلة للشيوعيين. بل فوق هذا استطاع الحزب استغلال تظاهرات النوبة للقبض على قيادة المعارضة المتصاعدة وتنظيم إضراب غير قانوني استمر أسبوعًا لعمال السكك الحديدية عام 1961، وكذا تنظيم مظاهرات طلابية منتظمة معادية للحكومة، وتعبئة السخط المتنامي في جمعية مزارعي الجزيرة، ودعم "جبهة الأحزاب المعارضة" التي تكونت في نوفمبر 1960، وضمت جميع قادة الأحزاب السياسية فيما عدا الختمية. وعندما أرسلت الجبهة عام 1963، مذكرة احتجاج قوية تطلب محاسبة "عبود" وضباطه عن نشر الرعب في البلاد تم إلقاء القبض على اثني عشر من قادة جميع الأحزاب السياسية من ضمنها الحزب الشيوعي السوداني، وهو ما أعاد المشروعية للشيوعيين الذين طال احتياجهم إليها وأكسبهم العداء الحاقد لخصومهم الأيديولوجيين، تحديدًا الإخوان المسلمين.

تأسست جماعة الإخوان المسلمين ("الإخوان" اختصارًا) عام 1928، على يدي "حسن البنا" الذي عاش في دلتا مصر. وقد كرس "البنا" نفسه لتنقية الإسلام من البدع الغربية وإقامة حكومة مبنية على المبادئ الإسلامية عن طريق الجمع بين استخدام العنف وتقديم العون الإنساني لفقراء مصر المهمشين. وعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت جماعة الإخوان قد اجتذبت أعدادًا كبيرة من الأتباع والمؤيدين. وقد وجد السودانيون المقيمون في مصر والدارسون بها (والذين كانوا أنفسهم موضع تهميش وتمييز من جانب المصريين) [1] وجدوا

(1) عبارة مرسلة من الكاتب لم يقدم أي أسانيد عليها أو أمثلة لها. ويكفي القول إن هذا لم يكن وضع السودانيين في مصر بالمرة حتى بعد أن انفصل بلدهم عن مصر– المترجم.

في الجماعة مصدرًا للسلوان والدعم. ولدى عودتهم إلى السودان سعوا إلى جمع الإخوان المصريين والسودانيين لإنشاء "حركة التحرير الإسلامية" عام 1949. استطاع الإخوان السودانيون بناء قاعدة صغيرة ولكن قوية الولاء وسط طلاب المدارس الثانوية والجامعة، وقد جاء معظم هؤلاء من "أولاد الغرب" أي من ريف غرب السودان المبتلى بالفقر، والذين هالهم انحطاط الحياة السياسية السودانية والذي لن يتسنى استئصال شأفته إلا بالعودة إلى قيم الإسلام الأصيلة وإقامة حكومة ذات سمت إسلامي. كما مقتوا كل نظم الحكم العسكرية، وخاصة نظام الفريق "إبراهيم عبود".

ومن المفارقة أن السودانيين قد شهدوا انتعاشًا اقتصاديًا وماليًا في ظل الحكم العسكري، على نفس قدر غضبهم المتنامي على حكم العسكر. ربما كان الجنرالات أميين اقتصاديًا إلا أنهم كانوا رجالاً عمليين لديهم حس جيد جعلهم يتخلون عن الإصرار الأحمق لحكومة الائتلاف على الاحتفاظ بأسعار غير واقعية للقطن، وبالفعل تمكن العسكر في غضون شهرين من بيع المخزون الهائل من القطن الراكد ومن ثم ملء خزينة الدولة المستنزفة، وإنعاش الرفاهية لفترة وجيزة وسط النخبة الحضرية، وأخيرًا تحقيق الاستقرار المحلي لعدة سنوات. وقد ساعد انتظام فوائض الموازنة العامة على إنشاء البنك المركزي في فبراير 1960، إلى جانب مساعدات مالية كبيرة تم الحصول عليها من مؤسسات الإقراض الدولية، وكذلك ترتيبات التجارة الثنائية مع الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية من ناحية، وبريطانيا والولايات المتحدة من ناحية أخرى. ففي يونيو 1960، قدم البنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD (البنك الدولي) قرضًا للسودان بقيمة 15.5 مليون دولار لإتمام مشروع امتداد المناقل، وفي العام التالي وافق البنك وألمانيا الغربية على تمويل بناء خزان "خشم القربة" من أجل إعادة توطين النوبة، وكذلك سد "الروصيرص" لتزويد الخرطوم بالكهرباء.

وفي مارس 1962، قصَّ "عبود" والسعادة تملؤه شريط افتتاح خط السكك الحديدية من "بابانوسا" جنوب كردفان إلى "واو" العاصمة الإقليمية لبحر الغزال، ليمثل الرابط البري الوحيد والذي يعتمد عليه بين شمال وجنوب السودان. غير أن خطة التنمية العشرية الطموحة التي أطلقت في أكتوبر 1962، قد ثبت أن تنفيذها أبعد من القدرات المحدودة لأصحابها. كما اجتمع مع هذا عوامل أخرى سلبية مثل ارتكاب أخطاء فادحة والفساد الجشع ونقص المساءلة المالية وهدر الإنفاق على مشروعات لخدمة الجيش سرعان ما استنفدت فائض الإيرادات. وأدى تراجع مصداقية الحكومة إلى رواج الشائعات عن انهيار

اقتصادي وشيك، مصحوبة بسخط متنامٍ على مواقف النظام تجاه العملية المؤسسية لمشاركة السودانيين في الحكم.

حاول الحكم العسكري دون جدوى الحصول على تأييد شعبي عبر إنشاء هرم من المجالس المحلية والحضرية والإقليمية الريفية يقف على قمتها مجلس مركزي من اثنين وسبعين عضوًا، وذلك من تصميم القاضي "أبو رنات"، كما أكد الشرعية بإصدار قانون إدارة المديريات عام 1960، وقانون الحكم المحلي والمجلس المركزي عام 1962. ولكن لسوء الحظ تم بناء هذا الهرم من أعلى لأسفل، وليس من أسفل لأعلى، وهيمن عليه ضباط الجيش المعينون من الحكومة. لم يملك المجلس المركزي أي سلطات مستقلة، وكان مجرد مظهر ضعيف للمشاركة لم ينطلِ على أحد حيث استهدف أن يستمر حكم السودان بواسطة زمرة صغيرة كانت آخذةً في العزلة المتزايدة عن المجرى الرئيسي لحياة السودانيين، وتمثلت تلك الزمرة في عسكريين منشغلين بمصالحهم الشخصية والسياسية الخاصة، مما جعلهم رموزًا واضحة لأخطاء الحكومة والفساد المتفشي في أركانها، وهي الخلطة الحارقة التي صبت الزيت على نار المشكلة الجنوبية التي أتت على النظام.

ففي العام 1959، لم تكن "مشكلة الجنوب" قد وُجدت بالشكل الذي عُرفت به فيما بعد. ولكن من المؤكد أن كل عناصر هذه المشكلة كانت موجودة فعليًا: هيمنة الشماليين على عملية سودنة الوظائف الإدارية بالجنوب، التمرد والاضطرابات التي لحقته، الحنث بوعد إقامة الفيدرالية في السودان، والخلافات العرقية والثقافية والدينية غائرة الجذور والتي عبرت عن نفسها في السخط على التمييز الذي يمارسه الشماليون ضد السودانيين الجنوبيين. وكان القمع العنيف "للاضطرابات في جنوب السودان" بعد تمرد 1955، قد فاجأ الجنوبيين ودفعهم إلى السلبية مؤقتًا، ولكنه كان من نوع الصمت المرير الذي ينتظر شرارة ليشعل الحريق الذي أصبح يُعرف بمشكلة الجنوب. وقد تكفل "عبود" المتسلط وضباطه بإطلاق الشرارة. ولما كان الجيش يمثل المؤسسة الوحيدة ذات الطابع الوطني في السودان، ذلك البلد متعدد الأعراق وتهيمن عليه الطائفية، فلم يكن غريبًا أن يتصور الفريق "عبود" وضباطه بسذاجة أنهم يستطيعون تحقيق الاندماج والوحدة الوطنية عن طريق الانضباط العسكري الصارم لفرض سياسة "تعريب" جامدة وغير حساسة تضمنت فرض الهوية واللغة العربيتين– مصحوبتين بأسلمة جميع غير المسلمين– على الجنوبيين الأفارقة غير العرب.

ففي فبراير 1957، صرحت حكومة "عبد الله خليل" لوزارة التعليم بتولي مسئولية مدارس الإرساليات المسيحية وإدماجها في منظومة التعليم الوطنية من خلال برنامج للتعريب العاجل بمقتضاه تصبح اللغة العربية، بدلاً من الإنجليزية، لغة الدرس في المدارس الجنوبية. وبالطبع صاحبت الأسلمة التعريب، وبالأحرى كانت النتيجة المنطقية له، وقد حازت العمليتان على تأييد "عبود" الحماسي. وتم افتتاح ستة معاهد (مدارس) إسلامية متوسطة، وبوشر بناء المساجد، وتغيرت العطلة الأسبوعية من الأحد إلى الجمعة. وبعد هذا فُرضت على الجنوب سياسة إدارية عسكرية صارمة اتسمت بالجهل الفادح وانعدام الحساسية والاستفزاز الصارخ فيما يتعلق بالأجناس، حيث لم يُبذل أي جهد لاستخدام التنمية الاقتصادية لتخفيف المرارة من عمليتي التعريب والأسلمة. بل كان هناك تخطيط لإقامة مشروع لزراعة وتكرير السكر في "منجالا" ولكن تم تحويل المشروع لأسباب غيرِ مفهومة إلى موقع أقل أهمية عند "خشم القربة" في إطار عملية إعادة توطين النوبيين. كما أُغفل مشروع لإقامة مصنع للورق في "ملكال"، وبالنسبة لمقترح إقامة مصنع لتعليب الأسماك هناك أيضًا تم تحريكه شمالاً إلى منطقة "جبل الأولياء". وتم فرض سياسة "عبود" التعليمية دون تبصر خاصةً في مدارس "جوبا" و"رومبك" الثانوية التي تخرج فيها الغالبية الساحقة من المتعلمين من صفوة الجنوبيين. ونظر الطلاب إلى هذه السياسة الحكومية كمواصلة سافرة لسيطرة "عرب" الشمال، ومن ثم بدأوا في الإضراب. وهو ما تسبب في قيام السلطات بإغلاق المدارس، الأمر الذي أكد بدوره شكوك الطلاب.

وتم منع جميع الإرساليات المسيحية من إنشاء مدارس جديدة أو القيام بممارسات دينية خارج الكنائس. كما لم يتم تجديد تأشيرات الدخول لأعضاء الإرساليات الذين غادروا إلى الخارج في عطلة، وهو ما اعتبره طلابهم السابقون انتهاكًا سياسيًا ودينيًا في آن. فبعدما رحل الحكام البريطانيون أضحت الإرساليات المسيحية هي الاستثناء الوحيد المُتبقي من النظام القديم والذي يمكن أن تشير إليه الحكومة بإصبع الاتهام وراء عداء الجنوبيين المتزايد. لذا كان صدور قانون الجمعيات التبشيرية في العام 1962، لتنظيم أنشطة هذه الجمعيات، توطئةً لطرد جميع الإرساليات الأجنبية من السودان بعد هذا بعامين. وكان الفرض القسري للغة العربية والإسلام، والتحرش بالإرساليات (وكثير منها كان لها معلموها)، وعدم حساسية المسئولين من الشمال الذين حازوا على صلاحيات غير محدودة. كل هذا تسبب

في إقناع أعداد متزايدة من السياسيين الجنوبيين (ومعهم آخرون مثل "الأب ساتورنينو لاهوري Father Saturnino Lohure" وهو كاهن كاثوليكي طموح من "اللاتوكا"، و"جوزيف أودوهو أوورو Joseph Oduho Aworu" وهو معلم في "بخت الرُضا"، وكذلك استوائيون ممن تعلموا في مدارس الإرساليات التبشيرية) بالفرار من السودان إلى أوغندا. وهناك أسسوا "الجمعية المسيحية السودانية" SCA عام 1961. ولكن "ساتورنينو" و"أودوهو" سرعان ما رحلا إلى كينشاسا عاصمة زائير حيث المناخ أكثر حرية، وهناك انضم إليهما "وليام دنق نهيال William Deng Nhial" الذي كان إداريًا دينكاويًا شابًا من مديرية بحر الغزال.

وفي كينشاسا أسس الثلاثة "الاتحاد الوطني الأفريقي للمناطق المغلقة بالسودان" SACDNU، غير أنهم عادوا إلى كمبالا عام 1963، تحت مسمى "الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني– سانو" SANU. وفي كمبالا سعوا للحصول على تأييد حوالي 60 ألف لاجئ فروا من جنوب السودان إلى معسكرات أقامتها على عجل إدارة الأمم المتحدة للغوث والتأهيل UNRA عام 1964. وسرعان ما تم استيعاب "الجمعية المسيحية السودانية" في "الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني"، وأصدر الأخير "صوت جنوب السودان" من لندن، ولكنه ابتلي بالخلافات العرقية والسياسية والشخصية حول السياسة الواجب اتباعها.

غير أن الفشل الأوضح للاتحاد تجلى في عجزه عن إنشاء تنظيم قوي له داخل السودان. ليس هذا فحسب بل إن خلايا جنوبية سرية بدأت تنشأ بدون مشاركة "سانو"، ومنها واحدة أصبحت تنظيمًا سياسيًا جنوبيًا منافسًا في الخرطوم نفسها واتخذ مسمى "الجبهة الجنوبية". غير أن عداء الجنوبيين اتخذ مظهرًا أخطر من "سانو" الضعيف وتمثل في النشوء التدريجي لمقاومة مسلحة منظمة على أرض جنوب السودان. ففي أوائل 1963، شكل حوالي أربعمائة متطوع– معظمهم من "اللاتوكا"– نواة لحرب العصابات في معسكر "آجو" شرق المنطقة الاستوائية تحت القيادة الرسمية للملازم "إميديو تافينق أودونجي Emedio Tafeng Odongi" من "اللاتوكا"، والضابط السابق في القوة الاستوائية.

وبعد ذلك بعدة أشهر، وتحديدًا في 19 أغسطس 1963، عقد "جوزيف أودوهو" اجتماعًا بمنزله في كمبالا حضره ستة من الجنوبيين، من بينهم "الأب ساتورنينو" والملازم "جوزيف لاقو يعقوبو Joseph Lagu Yakobo" (وهو من "المادي" وقد خاطبه "أوديوهو"

شخصيًا وحثه على الانشقاق والانضمام للحركة). ناقش المجتمعون تنظيم حركة حرب العصابات المتعثرة في الإقليم الاستوائي. واقترح "الأب ساتورنينو" تسمية الحركة باسم "مقاتلو الوحدة الأفريقية من أجل الحرية في السودان" SPAFF على أمل كسب تأييد زعماء من أنصار الوحدة الأفريقية مثل الرئيس الغاني "كوامي نكروما Kwame Nkruma"، ولكن آخرين فضلوا تسمية تعطي مشروعية أهلية أكثر ويمكن أن تعبئ الجنوبيين الأفارقة بشكل أفضل مثلما فعل اسم عصابات "ماو ماو" في كينيا. واتفق المجتمعون في النهاية على اسم "أنيا- نيا Anya–Nya" الذي يجمع بين كلمة "مادية" هي "إنيانيا" inyanya (سم مميت يستخلص من ثعبان نهري يثير الفزع عند سكان الاستوائية الشرقية) وبين "مانيانيا" manyanya" وهي كلمة تعني جيوش النمل في "المورو". أغارت "أنيانيا أول الأمر على مراكز الشرطة المعزولة في الاستوائية، بينما ظل متمردو بحر الغزال- تحت قيادة "وليام دنق"- ساكنين حتى يناير 1964، عندما قامت قوة لـ"أنيانيا" مسلحة تسليحًا جيدًا وتحت قيادة "برناردينو مو مو Bernardino Mou Mou". بمهاجمة "واو" عاصمة بحر الغزال وقتلت أكثر من اثني عشر جنديًا، كما أحدثت دمارًا كبيرًا واستولت على كمية من السلاح الآلي قبل أن تضطر للانسحاب بعد إصابة وأسر "برناردينو". وكان هذا أول هجوم تشنه "أنيانيا" على عاصمة إقليمية حصينة وشكل بداية لسلسلة من الهجمات المتفرقة وغير المنسقة جيدًا في مختلف أنحاء الجنوب. ربما بلغ تعداد قوات "أنيانيا" حوالي خمسة آلاف مقاتل عام 1964، توزعوا على وحدات متفرقة وبدون قيادة واحدة. وقد حرص المتمردون على تجاهل السياسيين في "سانو" والذين كانوا قد عقدوا أول "مؤتمر وطني" لهم بفندق "سلفر سبرنج" في كمبالا في الفترة من 7 إلى 14 أكتوبر 1964، وانتخب المؤتمرون "أقري جادن Aggrey Jaden" رئيسًا و"فيليب بيداك ليث Phillip Pedak Leith " نائبًا للرئيس، الأمر الذي أصاب "جوزيف أودوهو" بصدمة شديدة بعد أن خسر الانتخاب بفارق صوت واحد، فخرج من الفندق غاضبًا ليعلن على الفور تشكيل منظمته الخاصة تحت اسم "جبهة تحرير الأزاندي" ALF. من جانبه قام "أقري جادن" بتعيين "لاقو" قائدًا عاما لقوات "أنيانيا" برتبة كولونيل.

رغم أن "أنيانيا" لم تكن تشكل تمردًا خطيرًا في العام 1964، فإن أنشطتها سرعان ما جعلت مشكلة الجنوب واضحة للعيان تمامًا في حضر شمال السودان. ونظرًا لعجز الجيش

عن سحق المتمردين– أولئك "العبيد"!– فإن حكومة "عبود" الراغبة في ترضية منتقديها وتحسين صورتها قد اضطرت في منتصف أكتوبر إلى إعلان السماح بمناقشة عامة لمشكلة الجنوب بين طلاب جامعة الخرطوم، وهي المناقشة التي أخرجت إلى العلن الغضب المكبوت على النظام. ففي مساء 21 أكتوبر 1964، عقد اتحاد طلاب الجامعة– وهو مركز تقليدي للمعارضة في كل العهود– اجتماعًا لمناقشة مشكلة الجنوب توصل الحاضرون فيه بصراحة إلى أن هذه المشكلة لن تحل أبدًا طالما بقي الجيش في السلطة. وقد فوجئ النظام بالحدة المتزايدة للانتقادات الطلابية فتدبر أمره بسرعة وحظر عقد أي اجتماعات مماثلة مستقبلاً. غير أنه في اليوم التالي (22 أكتوبر) وفي تجاهل سافر للحظر عقد الطلاب اجتماعًا آخر في الحرم الجامعي، وهو التحدي الذي لم يكن بوسع النظام التغاضي عنه مما أدى إلى مواجهة حتمية بين الطلاب والشرطة. وخلال المصادمات التي استخدم فيه الشرطة الهراوات والغاز المسيل للدموع أصيب العديد من الطلاب، كان من بينهم الطالب "أحمد قرشي" الذي توفي بالمستشفى في نفس الليلة. وتوافد مئات الطلاب طوال الليل للتجمهر أمام المستشفى، وفي اليوم التالي بلغ عدد المشيعين في الجنازة أكثر من ثلاثين ألفًا يتقدمهم أعضاء هيئة التدريس بردائهم الرسمي ويهتفون بالشعارات المعادية للحكومة. واندلعت التظاهرات وأعمال الشغب وحرق السيارات في سائر أنحاء الخرطوم، و لم يعد بوسع الشرطة ولا الجيش استعادة النظام.

وفي يوم السبت الخامس والعشرين من أكتوبر استخدمت المحكمة العليا صلاحياتها وأذنت بتسيير تظاهرة كبيرة بقيادة جماعة نظمت تلقائيًا من المعلمين والمهندسين والمحامين وحتى الأطباء أطلقت على نفسها اسم "الجبهة القومية للمهنيين" والتي سرعان ما التحق بها العمال النقابيون والأعضاء الراديكاليون في جمعية مزارعي الجزيرة.

ودعا المجلس التنفيذي للجبهة– تحت قيادة نشطة من الحزب الشيوعي– إلى إضراب عام اشترك فيه حتى موظفي الحكومة، ما أدى إلى إصابة الخرطوم والمدن الإقليمية الأخرى بالشلل. وفي هذه الأثناء اجتمع على عجل قادة الأحزاب المجمدة، ولكنهم جلسوا عاجزين عن فعل شيء للثورة الشعبية في وقت كان عشرون متظاهرًا آخرون قد قتلوا على أيدي القوات التي كانت تحاول إيقاف تدفق الاحتجاجات. وانقسم الضباط انقسامًا عميقًا بين صغار الضباط المتعاطفين مع المتظاهرين وكبار الضباط الذين طالبوا بممارسة قمع لا يعرف

الحدود إن لزم الأمر. ولكن "بابا عبود" الذي كان يراقب المتظاهرين من شرفة القصر وهم يرددون الشعارات المناهضة للحكومة، لم يكن يريد أن يلطخ يديه بدماء المتظاهرين العزل.

وبالفعل في يوم 26 أكتوبر، أي بعد أسبوع من وفاة الطالب "أحمد قرشي"، أعلن الفريق "عبود" حل المجلس الأعلى، فتدفق السودانيون– المتحفظون عادةً– إلى الشوارع ليرقص الرجال وتزغرد النساء، ولتتجمع حشود هائلة تغمرها الفرحة. وعمت العاصمة موجة من الاحتفالات، وسرعان ما دخل إلى الفلكلور السوداني أسطورة الثورة غير الدموية. فقد أصبحت "ذكرى ثورة أكتوبر" بمثابة صيحة الحشد فيما بعد أثناء السقوط غير الدموي لنظام "نميري" العسكري عام 1985، ومنذ ذلك الوقت ظلت "ذكرى أكتوبر" تلعب هذا الدور في كل تظاهرة سودانية معادية للحكومة. وبعد أربعة أيام من مفاوضات صعبة– ولكن وقورة– بين الجيش والجبهة المتحدة، تم الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية يتولى رئاستها "سر الختم خليفة" وهو مدير المعهد الفني بالخرطوم والذي كان موضع احترام لا تشوبه شائبة، كما تمتع بالشعبية في الجنوب إبان عمله نائبًا لمدير التعليم. وضم مجلس الوزراء الجديد أعضاء من جبهة المهنيين وثلاثة شيوعيين واثنين من الجنوبيين وممثلاً واحدًا عن كل حزب من الأحزاب السياسية الخمسة– الأمة والاتحادي والشعب الديمقراطي والشيوعي والإخوان المسلمين. وفي يوم الرابع عشر من نوفمبر 1964، رحل الفريق "عبود" بهدوء، وفي اليوم التالي لمغادرته القصر قابله الباعة في السوق بالهتاف له بينما كان يشتري البرتقال.

الحياة القصيرة والتعيسة للحكومتين الانتقالية والبرلمانية الثانية

عندما حظر "إبراهيم عبود" الأحزاب السياسية تفككت فعليًا أحزاب الأمة والاتحادي والشعب الديمقراطي، تاركة الساحة أمام الحزب الشيوعي الذي استطاع ببنيته السرية الاضطلاع بقيادة يسارية للجبهة المتحدة و"انتهاز الفرصة السانحة" لتنفيذ أجندة يسارية قبل أن تتمكن الأحزاب التقليدية المحافظة من التعافي وإعادة تنظيم نفسها. وكانت هذه الأحزاب تشعر بالحرج البالغ من فشلها في القيام بأي دور مهم في إسقاط النظام العسكري. ونظرًا لأن وزرائها كانوا يمثلون أقلية في الحكومة الانتقالية فقد باشرت الأحزاب التقليدية التحريض من أجل "إنقاذ البلد من الشيوعية" والمطالبة بإجراء انتخابات فورية ستكون لتلك الأحزاب ميزة تكتيكية فيها لأنها كانت لا تزال تتمتع بدعم ساحق من الشعب السوداني.

وفي فبراير 1965، أطلق "السيد صادق المهدي" نجل وخليفة "السيد صدِّيق المهدي" حملة من عشرات الآلاف من الأنصار الذين تدفقوا على شوارع الخرطوم ليلاً مرددين أهازيج الحرب، وذلك في تظاهرة لقوة المحافظين ملأت المواطنين بالرعب. وتحت ضغط الخوف من حشد الأنصار هذا انهارت الجبهة المتحدة التي كانت قواعدها من المهنيين- وخاصة المهندسين والأطباء- تشعر بالاغتراب الفعلي جراء الرطانة الراديكالية التي لا تتوقف من جانب أعضاء لجنتها التنفيذية الذين كانوا مهتمين بمصالح الحزب الشيوعي السوداني أكثر من تنفيذ الأجندة التقدمية. واستقالت حكومة الجبهة في 18 فبراير 1965، وفي يوم 25 فبراير شكل رئيس الوزراء "سر الختم خليفة" حكومة جديدة يهيمن عليها حزبا الأمة والاتحادي مع "جبهة الميثاق الإسلامي" المتكونة حديثًا كحزب سياسي لحركة الإخوان المسلمين.

ورغم أن الحراك السياسي المحتدم بعد اندلاع ثورة أكتوبر قد استحوذ على اهتمام السودانيين الشماليين، فإنه لم يعد من الممكن تجاهل الوضع المتدهور في الجنوب بعد أحداث "الأحد الأسود". ففي يوم الأحد 6 ديسمبر 1964، تجمع أبناء الجنوب في الخرطوم للترحيب بـ"كليمنت مبورو Clement Mboro" وزير الداخلية وأول جنوبي يتولى منصبًا وزاريًا مهمًا، وذلك إثر عودته من جولة في الجنوب. وحينما تأخر وصول الطائرة التي تقله سرت بسرعة شائعة خبيثة بأن "العم كليمنت" قد اغتيل، وعلى الفور اجتاح الجنوبيون في غضبهم العارم شوارع الخرطوم وهاجموا كل "مودوكرو" (كلمة بلغة "الباري" منذ القرن التاسع عشر تشير إلى ذلك الشخص الذي يستيقظ في الصباح مبكرًا قبل أن ينقشع الضباب كي يأسر الرقيق، وقد شاع هذا التعبير وسط الجنوبيين بعد الاستقلال في الوصف المزدري لكل عربي من شمال السودان) وانقلبت الأحداث إلى "شغب عنصري" خلّف قرابة المائة قتيل.

وعندما تمكن الجيش من استعادة النظام في المساء كان سكان الخرطوم قد تحصّلوا بالفعل على صورة مرئية وعميقة الدلالات للمشكلة الجنوبية. فقد أقنع "الأحد الأسود" الكثير من مثقفي الحضر بأن الخلاف بين شمال السودان وجنوبه لا يمكن تسويته، وأنه من الأفضل للشمال أن يعيش بدون الجنوب، بينما تكون اقتناع تام عند آخرين بأن الوقت قد حان للتوصل إلى تسوية سياسية عاجلة. وبالفعل لم تمر أربعة أيام على أحداث "الأحد الأسود" حتى استجاب "سر الختم خليفة" لطلب تقدم به قادة "سانو" (الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني) وأصدر عفوًا عامًا عن كل السودانيين الذين غادروا البلد بعد يناير 1955، كما وافق على تنظيم مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب.

أعقب هذا ثلاثة أشهر من المفاوضات المتقطعة والصعبة، والتي اتسمت بالشكوك العميقة والنزاعات الفصائلية والاختلافات الشخصية بين الجنوبيين، كما قابلها من الجانب الآخر لجوء الأحزاب الشمالية للمناورات والخداع. وفي النهاية انعقد مؤتمر المائدة المستديرة بالفعل في 16 مارس 1965. وتم تمثيل "سانو" بوفدين متنافسين، أحدهما من داخل السودان والآخر مثّل المنفيين بالخارج. فترأس "وليام دنق" وفد "سانو- الداخل" وهو من الدينكا وأحد مؤيدي الحل الفيدرالي والوحدة، بينما رأس وفد "سانو- الخارج" زعيم من الكاكوا هو "إليا لوبي Elia Lupe"، وتشكل الوفد من قادة جبهة تحرير الأزاندي و"الأب ساتورنينو" و"جوزيف أودوهو" و"أقري جادين" الذين انشقوا على "سانو" وكونوا فصيلاً منافسًا تحت اسم "جبهة تحرير السودان الأفريقي" SALF التي دعت إلى الاستقلال التام للجنوب. كما تمثلت "جبهة الجنوب" التي تعبر عن الجنوبيين المتعلمين بالخرطوم تحت قيادة "داريوس بشير Darius Bashir" و"كليمنت مبورو". وكانت هناك أيضًا مجموعة رابعة من جنوبيين متفرقين عرفت باسم "ظلال الرأي الأخرى" OSO قادها "سانتينو دنق" وهو وزير من الدينكا كان من الرموز الجنوبية المطيعة والتي يعتمد عليها في كل حكومات الفترة من 1954 إلى 1964. وقد ابتهج الشماليون لهذه الكثرة من المندوبين الجنوبيين المتنافسين، والتي قضت فعليًا على أي مظهر محتمل للتضامن الجنوبي، وعملوا بحماس على استغلال هذا الموقف من أجل السيطرة على أعمال المائدة المستديرة.

أعدت سكرتارية المؤتمر- تحت إشراف القدير "محمد عمر بشير"- أوراقًا مُحكمة تتناول الخلافات الرئيسية بين الشمال والجنوب. وتولى رئاسة المؤتمر "دفع الله النذير" رئيس جامعة الخرطوم. وتمثلت في المؤتمر كل أحزاب السودان الرئيسية، كما اشترك مراقبون من أوغندا وكينيا ونيجيريا وتنزانيا والجزائر ومصر وغانا. وعندما رفض ممثلو الأحزاب الشمالية انفصال واستقلال السودان رفضًا قاطعًا غادر "أقري جادين" المؤتمر إلى كمبالا بعد إلقاء كلمته بالجلسة الافتتاحية مباشرة، في ما شكل فعليًا تخلي "سانو- الخارج" عن دور الممثل الرئيسي للمصالح الجنوبية وتركه للنفوذ المتزايد لجبهة الجنوب.

وبعد عشرة أيام من المناقشات العقيمة لم يستطع المتفاوضون المجهَدون الوصول إلى حل متفق عليه لوضع الجنوب دستوريًا فأوقفت أعمال المؤتمر فجأة يوم 25 ما1965. وعلى أمل التخفيف من هذا الفشل تكونت لجنة من اثني عشر عضوًا- ستة من الشمال وستة

من الجنوب- كمجموعة عمل لصياغة مسودة بمقترحات للإصلاح الدستوري والإداري. اجتمعت اللجنة بانتظام على مدى ستة أشهر تعرضت المناقشات خلالها للتخريب المنهجي من جانب "حسن الترابي" ممثل جبهة الميثاق الإسلامي الذي لم يستطع أي ممثل للجنوب مجاراته في الفصاحة والمهارات القانونية، كما أن صوت "الترابي" الوحيد كان كفيلاً بإعاقة التوصل لأي قرار ذلك لأن الإجماع كان شرطًا مقررًا.

برزت سبع نقاط خلاف رئيسية، منها ثلاث حاسمة. فقد صمم الجنوبيون على معاملة الجنوب كإقليم واحد متماسك، وهو ما نبذه الممثلون الشماليون تمامًا، حيث اعتبروا الاعتراف بجنوب موحد بمثابة الخطوة الأولى نحو انفصاله، وأن أفضل طريقة لإحباط هذه الوحدة هي "بلقنة" الجنوب إلى وحدات إدارية عديدة. وفي سورة غضب من "الترابي" أعلن أنه يفضل انفصال الجنوب عن أن يبقى إقليمًا واحدًا. كما كانت مسألة الأمن موضع خلاف لا يقل حدة. فقد أصر ممثلو الجنوب على وجود قوة أمن جنوبية- ميلشيا محلية- يُناط بها الدفاع عن الجنوب وتكون مسئولة أمام حكومة الجنوب. وهو ما رفضه الأعضاء الشماليون بعناد. أما المسألة الثالثة غير المحلولة فتعلقت بصلاحية المجلس التشريعي الوطني في إلغاء أي تشريع إقليمي بأغلبية بسيطة أم ثلثي أعضائه. ولما كان الحصول على الأغلبية البسيطة أمرًا يسيرًا دون الحاجة إلى أصوات الجنوبيين يكون بإمكان الحكومة المركزية تعطيل الاستقلال الذاتي للجنوب وفرض دستور وقوانين إسلامية على الجنوب، وهي النبوءة التي تحققت بالفعل بعد سبع سنوات. وبمجيء ديسمبر 1968 كان إحباط ممثلي الجنوب- بقيادة "أبل ألير "Abel Alier- قد بلغ الذروة فغادروا اللجنة ولم يعودوا إليها. وكان تقرير اللجنة الذي صدر عام 1966 قد لقي التجاهل المهذب من الجميع. لقد كان فشل مؤتمر المائدة المستديرة مخيبًا للآمال، ثم ثبت فيما بعد أنه كان كارثة. ذلك أن إخفاقه في حل مشكلة الجنوب قد قوى الاقتناع لدى عدد متزايد من الجنوبيين بأن مطالبهم لن تُلبى دون اللجوء للسلاح. كما تعمقت فجوة عدم ثقة عند الجنوبيين تجاه جميع الشماليين، وأصبحت المائدة المستديرة- مثلما كان مؤتمر جوبا -1947 مجرد أسطورة تاريخية أخرى في تطور ملحمة القومية الجنوبية.

بوصول مؤتمر المائدة المستديرة لنهايته البائسة تحول اهتمام الحكومة نحو الإصلاح الانتخابي توطئة لإجراء الانتخابات البرلمانية الحاسمة في ربيع 1965. فتم إلغاء مجلس

الشيوخ غير الفعال والذي جاء معظم أعضائه من المشايخ وزعماء العشائر التقليديين، وحصلت المرأة على حق الانتخاب وتم تخفيض سن الانتخاب إلى 18 عامًا، أما المجلس الأعلى برجاله الخمسة الذي كان يمثل أعلى السلطات فقد قضى بأن استمرار حالة الطوارئ في الجنوب يمنع إجراء الانتخابات في الدوائر الجنوبية. وقد صوت مع هذا الرأي العضو الجنوبي الوحيد وممثل جبهة الجنوب "لويجي أدوك بونج Luigi Adwok Bong"(وهو شيلوك تخرج في بخت الرُضا) وقد تم طرده من جبهة الجنوب لهذا السبب، ولكنه كوفئ بسخاء من زملائه الشماليين. ورغم تنافس حوالي خمسة عشر حزبًا في انتخابات 1965، فإن معظمها كان يضم عددًا قليلاً من الأعضاء المتحمسين لتأييد تطلعات مرشح محلي.

أما الريف الذي كان الأنصار يتحكمون فيه فقد أيد حزب الأمة بقوة، وعلى عكس الحال في انتخابات 1958، أصبح الحزب يملك آليات انتخابية كفوءة وفعالة، وسرت الشائعات بأنه مموّل من جانب مؤيدين له في الغرب، ومن ثم استطاع انتزاع 76 مقعدًا. كذلك لم يعد حال الحزب الاتحادي مثلما كان في انتخابات 1958، فهو يعاني الآن من نقص الانضباط والوحدة، وإن غُطي هذا بستار من الثقة المفرطة في النفس، ومع ذلك فقد استمرت سيطرة الحزب في المدن الواقعة على النهر وحصد 54 مقعدًا. ولكن معظم الدوائر الانتخابية المحسومة تقليديًا للختمية في شرق السودان أصبحت خارج سيطرة الحزب الاتحادي، فقد فاز بها هذه المرة عشرة من أعضاء "مؤتمر البجا". تشكل المؤتمر الأخير عام 1957، على أيدي عدد من مثقفي البجا بهدف تعبئة المتعلمين من البجا في شرق السودان، وقد طالب المؤتمر– كحزب ذي ميول انفصالية– بنظام فيدرالي في السودان، وهو ما أمّن له في انتخابات 1965، الفوز بمقاعد كانت محسومة للحزب الاتحادي. ووقعت الظاهرة نفسها في إقليم جبال النوبة، حيث فاز مستقلون مدعومون من الاتحاد العام لجبال النوبة بسبع دوائر انتخابية. وقد شكا هؤلاء– مثل نظرائهم البجا– شكوى مريرة من الإهمال، وهو ما طبع هذا التعبير العام الأول عن السخط المتنامي وسط سكان الأطراف المهمشة من سياسة اللامبالاة القديمة التي اتبعها السياسيون في الحكومة المركزية بالخرطوم. وكان فوز المحافظين قد تأكد عندما قرر حزب الشعب الديمقراطي– في خطوة حمقاء– مقاطعة الانتخابات، فدفع في النهاية ثمنًا فادحًا حيث حصل على ثلاثة مقاعد فقط فاز بها أعضاء في الحزب تحدوا قرار المقاطعة وشاركوا في الانتخابات. أما جبهة الميثاق الإسلامي– التي يهيمن عليها الإخوان المسلمون– فقد تمكنت من الفوز بخمسة مقاعد، في حين فاز الشيوعيون بثمانية مقاعد، وقد جاءت كل

مقاعد هذين الاتجاهين من الدوائر الانتخابية الخمس عشرة المخصصة للخريجين. ولكن أغرب النتائج وقعت في الجنوب، حيث ذهبت مقاعد عشرين دائرة انتخابية جنوبية إلى تجار شماليين استكملوا متطلبات الإقامة ورشحوا أنفسهم حيث لم يجدوا أمامهم معارضة، ومن ثم انتخبهم بالطبع عدد محدود من "الجلاّبة" في البلدات الجنوبية.

بعد حصول حزبي الأمة والاتحادي على هذه الأغلبية الساحقة زاد الإغراء بزواج المصلحة بينهما وتشكيل حكومة ائتلافية اختير رئيسًا لها "محمد أحمد محجوب" بعد مساومات فجة. وقد كان معروفًا للجميع بقدراته الفكرية التي وقفت وراء النجاح والمكاسب التي حققها في عمله القانوني، وكذلك وراء دبلوماسيته الماهرة عندما أصبح وزيرً للخارجية فيما بعد. ولكن لسوء الحظ اختلطت مواهبه الفكرية والقانونية بالطموح النزق والبلاغة الطنانة والغرور، مما جعله عرضة للمداهنة السافرة. وقد أظهر تعامل "محجوب" مع المشكلة الجنوبية– وبشكل مأسوي– أن السياسيين الشماليين لم يتعلموا شيئًا من الإخفاقات التي وقع فيها النظام العسكري في الجنوب. فقد أيد اتباع سياسة صارمة مع الجنوبيين، وتوسع في سياسة "عبود" للتعريب والأسلمة. حيث أصدر أوامره للجيش في يونيو 1965، بقمع وإخضاع الجنوبيين المتعلمين بصفة خاصة، وهي السياسة التي بلغت ذروتها في حادثتين بالغتي التحريض والإثارة. فقد حدث في 8 يوليو 1965، أن قُتل جندي على يد جنوبي إثر مشاجرة بسبب إحدى العاهرات، فخرج جنود حامية "جوبا" دون مقاومة من الضباط واجتاحوا شوارعها مما أسفر عن قتل 1400 جنوبي وتحول معظم البلدة إلى أطلال. وبعد تلك الأحداث بأربعة أيام– أي في يوم 12 يوليو– أحاطت قوات حامية "واو" بحفل زفاف جنوبي وفتحت النار على المحتفلين حاصدة أرواح ستة وسبعين رجلاً من نخبة الجنوبيين.

وإثر هذين الحدثين فر الجنوبيون بالآلاف باتجاه معسكرات اللاجئين في أوغندا والكونغو، ولكن عشرات الجنوبيين من رجال الشرطة المسلحين وحراس السجون والمحميات الطبيعية بل وحتى بعض الجنوبيين المنشقين على الجيش، رفضوا الالتحاق بموجة النزوح وراء الحدود، ليختفوا في الأحراش ويلتحقوا بأقرب وحدة "أنيانيا" تقابلهم. في هذا الوقت كانت صفوف "أنيانيا" قد اتسعت لتشمل عشرات من المعسكرات المستقلة المتناثرة، ولكن المفارقة أن أولئك المجندين الجدد قد تسلحوا بسلاح مقاتلي "السيمبا" الكونغوليين المهزومين الذين جاءوا عام 1965، بحثًا عن الطعام والمأوى مقابل ستة آلاف سلاح آلي بذخائرها.

ومع استمرار تدهور الوضع الأمني في سائر أنحاء الجنوب بالتوازي مع زيادة نشاط "أنيانيا" انتهجت الحكومة سياسة "التجميع"، وبمقتضاها سيق السكان الريفيون في المنطقة الاستوائية إلى ثلاث وثلاثين قرية سُميت "قرى السلام" مع إحاطتها بالقوات، بهدف حرمان مقاتلي "أنيانيا" من الطعام والمأوى وتأييد عشائرهم. ورغم أن كل أسرة معيشية في هذه القرى قد حصلت على أربعة جنيهات سودانية لبناء بيت مع قطعة أرض وبذور غير أن أولئك المهجَّرين داخليًا كانوا بمثابة رهائن بمعنى الكلمة مقابل معلومات عن أماكن وجود "الأنيانيا". وقد تفشت الأمراض في هذه المعسكرات المغلقة فمات المئات بفعل سوء التغذية والكوليرا وأوبئة أخرى دأبت الحكومة على الإنكار المطلق لوجودها.

وفي منطقتي بحر الغزال وأعالي النيل المجاورتين لإقليمي كردفان والنيل الأزرق الشماليين بدأت الحكومة في تنظيم ميلشيات محلية لاستثمار العداوات العرقية التاريخية في إضعاف "أنيانيا"، وهي الإستراتيجية التي أصبحت أحد أقوى الأسلحة التي ظلت الحكومة تستخدمها على مدى نصف قرن مقبل من الحرب الأهلية.

وإلى جانب عدم قدرة قوات "أنيانيا" على العمل التعاوني تمثل ضعفها الأكبر في الفشل في تطوير الوعي السياسي عند السودانيين الجنوبيين، فضلاً عن أن مقاتلي "أنيانيا" كثيرًا ما أثاروا حفيظة الجنوبيين بسبب عمليات النهب والاستيلاء على الماشية والمحاصيل. وتكون لدى قادة "أنيانيا" العسكريين شعور قوي بازدراء السياسيين الجنوبيين المتعلمين الذين لا يفعلون شيئًا سوى الكلام بينما هم يحاربون ويموتون، بل إن قادة "أنيانيا" قد منعوا في بعض الحالات استخدام اللغة الإنجليزية مستهدفين إظهار امتعاضهم من المثقفين الذين سيكونون أول المستفيدين من أي حكم ذاتي أو استقلال يمكن أن يحققوه هم بالحرب. وللأسف فإن السياسيين الجنوبيين لا يمكن أن يلوموا سوى أنفسهم على تشكك وعدم ثقة قادة "أنيانيا" فيهم بعد أن فشلوا في بناء منظمات قابلة للصمود في الجنوب. كما كان السياسيون الجنوبيون المتنافسون فيما بينهم رجالاً محدودي القدرات وشخصيات متكبرة وذوي رؤية ضيقة، ومن ثم عاجزين عن تحديد، ناهيك عن التعبير عن، مستقبل يستطيع توحيد الجنوب في مواجهة الشمال، فقد انغمسوا في الشقاق الداخلي والولاءات القبلية فضلاً عن التشوش الأيديولوجي. ففي كمبالا اتفق "جوزيف أودوهو" و"أقري جادين" على تنحية الخلاف جانبًا وإعادة تشكيل جبهة التحرير الأزاندية، ولكن انعدام الثقة بينهما حال دون صياغة

سياسة متسقة، وهو ما أضاف المزيد إلى عدم ثقة "أنيانيا" في السياسيين. وفي شهر مارس تم إجبار "أقري جادين" على ترك منصبه كنائب لرئيس الجبهة، فباشر العمل على إنشاء حزب سياسي منافس أسماه "الجبهة الوطنية" وأعاد تسمية حكومة جنوب السودان المؤقتة SSPG، لدى انعقاد مؤتمرها في أغسطس 1967، في "أنجورديري". والمدهش أن هذا الاجتماع قد اجتذب عددًا كبيرًا من الجنوبيين ومقاتلي "أنيانيا" وضباط سياسيين، و لم يكن لقاءً لمجرد حفنة من السياسيين المتساومين. وكان هذا هو الاجتماع الأول من نوعه الذي يعقد داخل الجنوب، ويتفق المشاركون فيه على إدانة النزاعات الشخصية والصغيرة بين السياسيين، وإعلان العزم على بناء جبهة متحدة.

في أول الأمر كانت الحكومة المؤقتة نشطة للغاية، وبدت في أنظار الجنوبيين كأول حزب سياسي فعال بعد سنين من التفكك. واختيرت "أنجورديري" لتكون "عاصمة" للحكومة، وهي التي ترمز لموقع بونجو الشهير لديهم على بعد ثلاثين ميلاً جنوب غربي "جوبا" وعلى الطريق إلى "يي" وحدود الكونغو، كما ظهرت جريدة جنوب السودان (Southern Sudan Gazette) لنشر أخبار الحكومة المؤقتة وسياساتها. كذلك بدأت في الصدور بشكل غير منتظم نشرة بالاستنسل تحت اسم (National Field Day) لمناقشة أنشطة الحكومة وتحديد أهدافها وصياغة سياساتها. بيد أنه مع مجيء العام 1968، لم يكن بوسع حكومة الجنوب المؤقتة ادعاء السيطرة على أكثر من وسط إقليم الاستوائية، بل إن الحكومة نفسها قد انهارت عندما أقدم رئيسها "أقري جادين" على الرحيل فجأة إلى نيروبي ودون إبداء الأسباب. كما أسهم في انهيار هذه الحكومة العداوات العرقية القديمة والأوضاع المحيطة بحرب العصابات، إلا أن السبب الأساسي في انهيار الحكومة كان قيادتها.

وبالنسبة للجنوبيين الذين بقوا في الخرطوم بعد مؤتمر المائدة المستديرة فقد مروا بتجارب محبطة بفعل المشاحنات السياسية العقيمة بين السياسيين الجنوبيين في كمبالا وفي جنوب السودان. وعلى الرغم من استمرار قادة الحزب الليبرالي القديم وحزب وحدة السودان في الوجود بالخرطوم بعد المائدة المستديرة، فإن جبهة الجنوب و"سانو- الداخل" بقيادة "وليام دنق" ظلتا المنظمتين السياسيتين الجنوبيتين الوحيدتين اللتين يعتد بهما في الخرطوم. كانت جبهة الجنوب قد سُجلت كحزب سياسي في يونيو 1965، تحت رئاسة "كليمنت مبورو"، وأصدرت نشرتها (The Vigilant) (الحارس اليقظ) ذات المستوى الجيد على مستوى

المعلومات والتحرير، والتي أصبحت صوتًا مؤثرًا للحركة الجنوبية بشكل عام وكمنبر لجبهة الجنوب بشكل خاص، وذلك على الرغم من حظر صدورها لمدة ستة أشهر بعد نشرها تقارير عن مذابح "جوبا" و"واو". أما "سانو- الداخل" بزعامة "وليام دِنق" فقد أعلنت قبل الجبهة بعدة أشهر، وذلك في اجتماع حاشد عقد بأم درمان في 11 أبريل 1965، حضره حوالي ألفي جنوبي، وظلت "سانو- الداخل" تنشط كإقطاعية خاصة لـ"وليام دِنق" حتى العام 1967 بفعل انشقاق داخلي. غير أن جنوبيي الداخل قد تزايد اقتناعهم خلال السنوات التالية بأن حق تقرير المصير أو الحكم الفيدرالي مرفوضان تمامًا من جانب جميع الأحزاب السياسية الشمالية، ومن ثم قد يجب على كل من جبهة الجنوب و"سانو- الداخل" القبول بحل وسط ما، وهو ما تم لاحقًا بالفعل (في أديس أبابا عام 1972).

وإذا كان "محجوب" متبلد الحس تجاه الجنوب، فإنه كان بالمثل غير كفء فيما يتعلق بالشمال نفسه، وخاصة تعامله الفظ مع حزب الشعب الديمقراطي وسلوكه الانتقامي تجاه الحزب الشيوعي. ولكن هذا النهج لم يؤدِ على الأقل إلى تهديد الاستقرار السياسي للدولة، وإنما جاء التهديد الفعلي بالتأكيد من عدائه الشخصي تجاه "صادق المهدي". فقد كان الأخير يملك مؤهلات يصعب تحديها، فهو الحفيد الأكبر للمهدي، الأمر الذي يجعله لصيقًا بتقليد ديني تاريخي، فضلاً عن حصوله على تعليم علماني في "كامبوني كوليدج" وجامعتي الخرطوم وأكسفورد. وبعدما عاد من أكسفورد تجسد فيه نموذج السوداني الحديث.

كان عمر "صادق المهدي" اثنين وعشرين عامًا عندما عمل لمدة عام في وزارة المالية، وقد كان من أقوى منتقدي نظام "عبود"، كما أن دوره الفعال في ثورة أكتوبر قد أكسبه شعبية هائلة وسط النخبة المثقفة الشابة في الحضر. وعندما أصبح رئيسًا لحزب الأمة عام 1964، لم يظهر أيًا من نقص الحزم والرؤية اللذين طبعا سنواته الأخيرة. وفي 25 ديسمبر 1965، بلغ الثلاثين من عمره، أي سن الترشح للبرلمان. وقد تحقق هذا بالفعل حيث فاز على الفور في انتخابات تكميلية أجريت في مديرية النيل الأزرق ليتولى زعامة كتلة حزب الأمة في البرلمان. ومنذ هذه اللحظة تزايد انتقاد "صادق المهدي" من مقعده البرلماني لممارسات "محجوب"، الأمر الذي أشعل حنق وحساسية "محجوب" الذي عاش في ظل وهم أنه لا يمكن الاستغناء عنه، على الرغم من حقيقة أنه كان رئيس وزراء لا يترأس حزب الأغلبية. حزب الأمة. وعندما أبى "محجوب" بعناد أن يتنحى عن منصبه طوعًا أجريَ تصويت رسمي بالبرلمان

على الثقة فيه يوم 25 يوليو 1966، فخسره بـ 126 صوتًا مقابل 30 صوتًا وامتناع 15 عن التصويت. وبعد هذا بيومين صار "صادق المهدي" رئيسًا للوزراء وشكل حكومة جديدة.

وعلى الرغم من قصر فترة توليه رئاسة الحكومة (عشرة أشهر من يوليو 1966، إلى مايو 1967) فقد كان أول سياسي سوداني ينجح في بناء جهاز سياسي كفء، حيث وضع في المناصب الوزارية شبابًا مؤهلين. كما كان أول سياسي يملك أجندة وطنية تتجاوز التقاليد الطائفية، وكذلك أول سياسي يتجنب المصالح الشخصية والعرقية الضيقة التي طبعت السياسيين السودانيين، ومن ثم فقد نال الاحترام وحتى الإعجاب من الجماعات خارج حزب الأمة فضلاً عن بعض السياسيين الجنوبيين. يُضاف إلى هذا سعيه لإحلال دستور دائم محل الدستور المؤقت حيث عيّن لجنة لصياغة هذا الدستور، ولكنها بعد مناقشات مطولة رفضت كلاً من الدستور الإسلامي والدستور العلماني مفضلة دستورًا هجينًا بين الاثنين، وبالتحديد دستورًا ذا "توجه إسلامي" حسب اقتراح الحزب الاتحادي الذي وجد فيه أعضاء اللجنة حلاً وسطًا مريحًا وغير مثير للخلاف، ومن ثم أرسلوه على الفور إلى الجمعية التأسيسية في 15 يناير 1968، وأدرج بالفعل على جدول المناقشات ولكن سرعان ما تجاوزته الأحداث.

ففي مايو 1967، سحب "إسماعيل الأزهري" دعم الحزب الاتحادي عن حكومة الائتلاف برئاسة "صادق المهدي"، وأجري تصويت على الثقة بالحكومة في 15 مايو 1967. وحل محله في رئاسة الوزارة "محجوب" الذي كان يترأس وقتئذ ائتلافًا فضفاضًا يضم الحزب الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي وثلاثة أحزاب جنوبيةً وجناح "الإمام" في حزب الأمة. وبتشكيل حكومة برلمانية ضعيفة أخرى أصبح قادتها موضع سخرية وازدراء الصحافة والجمهور، وذلك وسط مناقشات كثيرة حول أنه ربما قد حان الوقت كي يعود الجيش مرةً ثانيةً للتخلص من السياسيين غير الصالحين. ولأن الخوف أصاب الأزهري من أن يتمكن الولاء الطائفي من إعادة توحيد حزب الأمة، فقد أعلن– وهو المناور البارع أبدًا– عن تأسيس "الحزب الاتحادي الديمقراطي" في 12 ديسمبر 1967، والذي تشكل من أعضاء منشقين في كل من الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، ودعا فورًا إلى انتخابات في ربيع 1968، على أمل أن يحقق حزبه نصرًا عريضًا في مواجهة حزب الأمة المنقسم.

بدأت الانتخابات في 18 أبريل 1968، وأعلنت النتائج في أوائل مايو. وقد عادت مقامرة "الأزهري" عليه بمكسب كبير حيث فاز الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ 101 مقعد. وثبت أن الانشقاق الداخلي في حزب الأمة قد تسبب في إلحاق هزيمة ضخمة به، فلم يحصل جناح "صادق" سوى على 36 مقعدًا، بل إنه هو نفسه لقي هزيمة مذلة أمام أحد مؤيدي "الإمام" الأقوياء يدعى "محمد داؤود خليفة" وهو قريب بعيد "للخليفة عبد الله" الذي خلف المهدي. أما جناح "الإمام الهادي" الذي شق حزب الأمة فقد نال 30 مقعدًا. كما لم تكن حصيلة الأحزاب الجنوبية جيدة، ذلك أن انعدام الأمن في ريف الجنوب قد جاء لمصلحة الأحزاب الشمالية التي كان مؤيدوها يعيشون في المدن الجنوبية المحمية بالجيش. أما الخاسر الأكبر فقد كانت "سانو- الداخل" بقيادة "وليام دنق" حيث حصلت على 15 مقعدًا فقط وجبهة الجنوب على 10 مقاعد، وهو ما بدا مكذبًا لادعاءات الجبهتين بالاعتماد على أصوات الجنوبيين. ونظرًا لأن مقاعد الخريجين قد ألغيت في هذه الانتخابات فقد جاءت نتائج جبهة الميثاق الإسلامي باهتة جدًا هذه المرة، حيث فازت بثلاثة مقاعد فقط كلها في الخرطوم.

وبالرغم من الأغلبية الساحقة التي حققها الائتلاف القلق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وجناح "الإمام الهادي" في حزب الأمة، والذي لم تكن أطرافه تثق ببعضها، فقد قاده ثانية "محمد أحمد محجوب" غير الكفء والذي كان يعتبر نفسه فوق السياسة البرلمانية الصغيرة- التي لم يكن له عليها سوى نفوذ قليل- وفضل النأي بنفسه بعيدًا عنها إلى الشئون الخارجية، وخاصةً تجاه الدول العربية، التي سبق وأن أظهر فيها مهارة كبيرة عندما كان وزيرًا للخارجية في أول حكومة برلمانية. غير أنه لم يستطع مقاومة إغراء التورط في قضايا أفريقية من بينها المنازعات الحدودية مع تشاد وإثيوبيا، والتي تفاقمت بعد إقدام "منجستو هايلي ماريام" وحكومته الشيوعية- "الدرج"- في أديس أبابا على تزويد "أنيانيا" بالإمدادات وشحنات كبيرة من الأسلحة. كما قام "محجوب" بدعم وتوفير الملاذ لحركات راديكالية انفصالية مثل الانفصاليين المسلمين في إريتريا[1]، والحركة المعادية لـ"بوكاسا" رئيس أفريقيا الوسطى، ومقاتلي "سيمبا"[2] في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين حصلوا على شحنات أسلحة كبيرة من السودان. وقد تدهورت وتآكلت مصداقية السودان وسط دول أفريقيا الاستوائية

---

(1) يقصد الكاتب الإشارة إلى "جبهات التحرير الاريترية"، بوجهة نظر غربية! - المترجم.

(2) تسمية إعلامية غربية معروفة يقصد بها تشويه مناضلي الكونغو، وخاصة بعد اغتيال "لومومبا"- المترجم.

جراء ذلك التناقض الكبير بين الحكم المحافظ في السودان، المهتم بدعم أجندة راديكالية للوحدة الأفريقية من ناحية، وبين قتل السودانيين الأفارقة في الجنوب من ناحية أخرى، وهو التناقض الذي لا يمكن حتى لحذق "محجوب" الدبلوماسي أن يتعايش معه.

ومثلما الشئون الخارجية عانى الاقتصاد السوداني من إهمال كبير من جانب الحكومات السودانية، الأمر الذي مكّن الأعيان المحليين والتجار وساسة الخرطوم من بسط أيديهم على أراضٍ بلغت 1.2 مليون فدان عام 1968، في الإقليم الشرقي حول القضارف (بالنيل الأزرق) وفي كردفان، بغرض زراعتها بالميكنة. وقد ولّدت هذه المزارع ثروات كبيرة أدت إلى خلق طبقة جديدة من "الملاك الغائبين" الموسرين الذي يقطنون المدن الكبرى، و لم يكن نشاطهم في عملية الزراعة يتعدى القيام بزيارات سريعة للاطمئنان على أن إدارة النظار المأجورين ستولّد أرباحًا كبيرة. كما كان من الإضافات الأخرى للطبقة المتوسطة؛ أولئك الملاك الجدد الذين استفادوا من التوسع السريع في مشروعات المضخات كي يشتروا قطع أراضٍ كبيرة على ضفاف النيلين الأبيض والأزرق لزراعتها بالقطن. وتختلف مشاريع المضخات عن الزراعة الآلية في أن الأراضي قد بيعت بسعر السوق، الأمر الذي حصر المشترين في المسئولين الحكوميين والتجار المحليين الذين كان لديهم رؤوس أموال كافية للاستثمار، وجنوا من وراء هذا أرباحًا كبيرة على حساب المستأجرين الذين كانوا يقومون بالعمل الفعلي من زراعة وعناية وجمع لمحصول القطن. كما كان هناك مشترون آخرون من الفلاحين الذين استثمروا مدخراتهم الصغيرة التي تراكمت لديهم عبر التجارة والنقل لشراء مزارع صغيرة من مائة فدان كان بعضها يُروَى بمشروعات المضخات وإن كانت الغالبية تروى بمياه الأمطار. وشكل هؤلاء الطبقة المتوسطة الفلاحية التي مثلت ثلث سكان الريف، بينما ظل أكثر من نصف الريفيين على حالهم المستمرة منذ قرون كفلاحين فقراء يحوزون أراضي في حدود خمسة أفدنة، وربما عشرة أفدنة في بعض الحالات.

ومع التحول التدريجي المتزايد للمجتمع الريفي في السودان نحو الاقتصاد النقدي السوقي نشأت نخبة تجارية في المدن والبلدات، والتي لعبت الدور الرئيسي في التجارة السودانية. وكان في مقدمتهم "الجلاّبة" وهم جماعة تجار تاريخية تكونت من "دناقلة" و"جعليين" في السودان النهري. وبعد الاستقلال استقر "الجلاّبة" بشكل إستراتيجي في البلدات الرئيسية والعاصمة حيث مكّنتهم شبكاتهم التجارية التاريخية من استغلال الصلات العرقية في

وزارتي المالية والتجارة التي جاء معظم موظفيها من "الدناقلة" و"الجعليين"، للحصول على التصاريح المربحة التي ساعدتهم على توسيع شبكاتهم التجارية إلى مشاريع تجارية كبيرة تستطيع تمويل الوسطاء الإقليميين الذين قاموا بدورهم بتقديم التمويل الممثل في مبالغ صغيرة لافتتاح محال في القرى.

هذا وقد اتسمت كل المشاريع التجارية الجديدة تقريبًا بطابع العائلية والعرقية والمصاهرة. واستخدمت الزيجات بين بنات الزعماء المحليين المهمين ورجال الأعمال الجدد لتوسيع الروابط العرقية التي باتت السمة المميزة للرأسمالية السودانية. وبدلاً من نشأة طبقة تجارية قابلة للتحديد أصبح مجال الأعمال في السودان مجموعة من الشركات العائلية الخاصة المنخرطة جميعًا في توسيع نصيبها من كعكة السوق. وبوجه عام كانت الشركات العائلية شديدة السرية وذات قدرة تنافسية ومستعدة تمامًا لاستغلال الفساد من أجل التغلب على المنافسين، وهو الذي انضم فيما بعد إلى جانب عدم الاستقرار السياسي لإعاقة تدفق الاستثمارات السودانية نحو المشاريع الكبيرة المكلفة وطويلة الأمد.

سعت الحكومة بنشاط من أجل دفع التنمية الاقتصادية على الرغم من الوضع السياسي المتأزم. فأنشئت مؤسسة للتنمية الصناعية عام 1965، لإدارة الاستثمارات الحكومية، وأعقب ذلك صدور قانون لتشجيع الاستثمار الصناعي عام 1967، والذي استهدف تشجيع الصناعات المحلية، وفي العام 1968، أنشئت مؤسسة الإصلاح الزراعي التي كانت بمثابة الخطوة الأولى نحو تأميم مشاريع القطن الخاصة. ولقد كان كل هذا النشاط الاقتصادي للحكومة ذا طابع رمزي أكثر من كونه ملموسًا، لأنه أعمل نظامًا ضريبيًا عتيقًا اعتمد بشكل كلي تقريبًا على الضرائب غير المباشرة مثل الضرائب الجمركية التي كانت خاضعة لتقلبات السوق العالمية وشكلت 4.4% فقط من الإيرادات العامة. وذلك بدلاً من الاعتماد على نظام للضرائب المباشرة على الدخول الشخصية والتجارية يكون أكثر استقرارًا. وكان يتم سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة بالإقبال غير المتروي على الاستدانة من مؤسسات الإقراض الدولية، مما أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي في غضون أربع سنوات من 3.9 مليون جنيه سوداني عام 1965، إلى 46 مليون جنيه عام 1969. وقد أصبح نمط الاستدانة هذا لصيقًا بالمالية العامة السودانية منذ ذلك الوقت.

عندما عقدت الجمعية التأسيسية اجتماعها الأول في 27 مايو 1968، تم تعيين "إسماعيل الأزهري" رئيسًا لها مكافأة له على قيادة الحزب الاتحادي الديمقراطي للنصر الانتخابي الكبير. كما تم انتخاب زملاء موالين له شخصيًا في مواقع مهمة بالجمعية، ما أكمل تحول موقع رئاسة هذه الهيئة التشريعية من مؤسسة غير سياسية ذات تمثيل واسع إلى أداة حزبية للائتلاف الحاكم. وبعد هذا الانتخاب تحول كل عمل الجمعية إلى مستنقع للمؤامرات والمؤامرات المضادة ليكتمل بتلاعبات رديئة من وراء المسرح ومصحوبًا بشائعات وتخمينات خطيرة في الصحافة ووسط الرأي العام، خاصة وأن كل أعضاء الجمعية لم يظهروا أي اهتمام بالمشكلات الضاغطة في السودان. وفي 7 مايو 1969، أعلن حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي اتفاقهما على سياسات ومبادئ الدستور المؤجل منذ وقت طويل. وبعد هذا بثمانية عشر يومًا، في 25 مايو 1969، قام العقيد "جعفر نميري" على رأس تنظيم الضباط الأحرار باحتلال المداخل الرئيسية للعاصمة المثلثة، ثم استولى على الحكم بشكل سلمي.

وقد حاكى تنظيم الضباط الأحرار سلفه الذي شكله في مصر بذات الاسم البكباشي جمال عبد الناصر وأطاح بالنظام الملكي بعد الانقلاب في 23 يوليو 1952، وارتبط الحكم الجديد بالعلمانية والاشتراكية العربية. وفي الحقيقة أن قليلين هم الذين حزنوا على رحيل الحكومة البرلمانية الثانية. ولكن القليلين أيضًا هم الذين أدركوا أن اثني عشر عامًا من الحكم العسكري والبرلماني الفاشل قد ولدت المشكلتين الرئيسيتين اللتين سوف تهيمنان على السودان عند نهاية القرن: مشكلتا الجنوب وتهميش الأطراف.

ومن المحزن أن السودان لم يعرف منذ الاستقلال نشأة زعيم وطني كفء وفعال، يستطيع التغلب على انتماءاته الطائفية أو العرقية أو الجهوية، ومن ثم يتسنى له إقناع السودانيين على كافة أطيافهم بتأييد أجندته الوطنية. فأكثر السودانيين ثقافة وكوزمبوليتانية وتطورًا سياسيًا لم يخرجوا من بينهم سوى زعماء محدودي القدرات ويتصفون بعجرفة لا تعرف الحدود وجشع لا يعرف الخجل.

إن أولئك الصغار المتباهين بعزتهم وسلطتهم الشخصية كانوا أسرى لمصالحهم العرقية والجهوية الضيقة، وانحط مفهومهم للقيادة إلى مستوى التلاعب الحزبي المعيب المتدثر بالمحسوبية والامتيازات، وكثيرًا ما كانت العملة الصعبة موضع السخرية من الحكم البرلماني. إن السودانيين يتباهون بشكل عام بالطيبة والدفء والضيافة وغيرها من الفضائل الإنسانية، ومع ذلك فإن ارتكاب الفظائع المروعة كان يستحق منهم اهتمامًا أكبر.

الفصل الرابع

حكم "جعفر نميري" سنوات العنفوان (1976 - 1969)

ثورة مايو

بعد منتصف ليل الخامس والعشرين من مايو 1969، مباشرةً انضم حوالي مائتي طالب بمدرسة المدرعات لجماعتين من المظليين المتمركزين في عزلة نسبية في "خور عمر" أسفل تلال كراري شمال أم درمان لإجراء تدريبات عسكرية تحت إشراف قادتهم من "الضباط الأحرار". وفي جُنح الظلام تسللوا بهدوء إلى الخرطوم في وحدات صغيرة وبفوارق زمنية حُددت بدقة على مدى ساعات الصباح المبكر. وعند الساعة الرابعة صباحًا قامت الجماعة الأولى بقطع شبكة الهاتف ثم استولت على مقر الإذاعة والتلفزيون، وقامت بتأمين الجسور على النيلين الأزرق والأبيض. وتولت مجموعة ثانية احتلال مقر الجيش واعتقلت كبار القادة ووضعت 64 من السياسيين البارزين تحت الحراسة، وكان من بينهم "إسماعيل الأزهري" و"محمد أحمد محجوب". وعند انبلاج الفجر، وتحديدًا في السادسة والنصف صباحًا، أذاع راديو أم درمان خطابين للعقيد "جعفر محمد نميري" ورئيس القضاء "بابكر عوض الله" أعلنا فيه وقوع الانقلاب وتأسيس جمهورية ديمقراطية في السودان، وتبع هذا، في الساعة الحادية عشرة صباحًا، إذاعة أسماء أعضاء مجلس الوزراء الجديد برئاسة "بابكر عوض الله". ومن المدهش أن هذه القوة الصغيرة المؤلفة من أقل من 500 جندي وستة ضباط قد تمكنت من تنفيذ انقلاب أبيض، وهو النجاح الذي اعتمد على التأييد الفوري واسع النطاق وسط الجيش والشعب السوداني.

كان الشيوعيون عندما سيطروا على قيادة جبهة المهنيين التي أطاحت بنظام "عبود" عام 1964، قد اكتشفوا وجود حلفاء طبيعيين لهم وسط الضباط الشبان الناقمين على كبار القادة الذين عقدوا العزم في نوفمبر من ذلك العام على سحق الإرادة الشعبية. بعد هذا سعى الحزب الشيوعي السوداني إلى إرساء وجود شيوعي داخل الجيش، فقام سكرتيره العام "عبد الخالق محجوب" بتجنيد مجموعة من الضباط الشيوعيين الملتزمين أو المتعاطفين مع الحزب، كما شاركهم في الرأي عدد كبير من الضباط "التقدميين" بأن السودان يحتاج إلى إعادة بناء نظمه الاجتماعية والاقتصادية ليصبح علمانيًا غير طائفي واشتراكيًا. وكانت النشرة السرية للضباط الأحرار قد أفصحت مبكرًا في العام 1961، عن نيتهم للعمل مع الحركات الشعبية من أجل الإطاحة بنظام "عبود". ومن بين الأربعة عشر عضوًا الذين شكلوا الدائرة الداخلية للضباط الأحرار والذين اجتمعوا أواخر خريف 1968، للتخطيط للانقلاب وإقامة حكومة ثورية، كان نصفهم مرتبطين بشكل أو آخر بالحزب الشيوعي السوداني. واتفق المخططون على أن السلطة يجب أن تنقل إلى "مجلس لقيادة الثورة" برئاسة العقيد "جعفر نميري" اقتداءً بالنموذج المصري في ثورة 1952، كما أن إضافة مدني بارز مثل رئيس القضاء السابق الذي يتمتع بالاحترام "بابكر عوض الله" إلى المجلس سوف تجلب التأييد الشعبي للانقلاب.

وفي مارس 1969، كانت الخطط التفصيلية للانقلاب قد وضعت، ولكن سبعة من الثلاثة عشر عضوًا الذين حضروا اجتماعًا في منتصف أبريل صوتوا لصالح تأجيل الانقلاب لحين التأكد من تأييد القوى الشعبية. ولكن مجموعة الأقلية التي عُرفت باسم "عصابة الستة"- وكانوا يتولون مواقع قيادية رئيسية في مدرسة المدرعات والقوات المظلية- امتعضوا من تردد الأغلبية وتآمروا سرًا فيما بينهم للقيام بالانقلاب بعد ستة أسابيع تحت قيادة العقيد "جعفر نميري". كان نميري البالغ 39 عامًا، قد ولد لأبيه رجل البريد في الأول من يناير 1930، بحي "واد نوباوي" بأم درمان. وقد تخرج في مدرسة "حنتوب" الثانوية ذات السمعة الجيدة، حيث كانت موهبته في كرة القدم أوضح بكثيرٍ من أدائه الدراسي، وهو ما كان كافيًا لدخوله الكلية الحربية. وبينما كان يتعلم ليكون ضابطًا بالجيش أصبح من المهتمين بالسياسة أيضًا، فقد كان من أشد المعجبين بـ"جمال عبد الناصر" وثورته الاشتراكية العربية. وبمجرد تخرجه عام 1952، كان يدور بالفعل في فلك حركة الضباط الأحرار الناشئة. وفي العام 1957، اشترك في مؤامرة فاشلة لقلب نظام الحكم، وتم تسريحه من الجيش لفترة قصيرة

حيث أعيد إلى الخدمة في ربيع 1959، لأسباب لا تزال مبهمة حتى الآن. بعد هذا كرّس وقتًا ومجهودًا كبيرين لتجنيد طلبة الكلية الحربية في حركة الضباط الأحرار، وإلى جانب هذه فإن ترقّيه في سلك الضباط قد جعله القائد للحركة. وبعد إتمامه بنجاح للدراسة في كلية قيادة الجيش الأمريكي في كنساس، عُيّن قائدًا لمدرسة "جبيت" لتدريب ضباط الصف لمدة عامين (1967–69) التي كانت الموقع الأمثل لتجنيد العسكريين الشبان لحركة الضباط الأحرار، ومن ثم التخطيط لانقلاب ناجح.

ظل أعضاء مجلس قيادة الثورة في اجتماع مستمر طوال يوم 25 مايو، حيث تلقوا بيانات التأييد من الوحدات الرئيسية في الجيش والهيئات الأمنية، بينما قرر "جعفر نميري" شخصيًا منح مقاعد في مجلس القيادة للمقدم "بابكر سوار الذهب" المرتبط بالحزب الشيوعي، و"فاروق عثمان حمد الله" المتعاطف بقوة مع الحزب، وشيوعي آخر في الضباط الأحرار هو "هاشم محمد العطا"، مما أدى إلى وقف تردد الحزب الشيوعي في تأييد الأعضاء غير الشيوعيين في مجلس قيادة الثورة، وتعبئة القوى الشعبية دفاعًا عن النظام الجديد. نظر الحزب الشيوعي إلى الانقلاب باعتباره برجوازيًا صغيرًا، ولكن القيادة الحزبية كانت مقتنعة بقدرتها على توجيه مجلس قيادة الثورة نحو طريق ثوري حقيقي والدفاع عن الشيوعيين في مواجهة عدوهم الرئيسي: الأنصار. وبعد الانقلاب بأسبوع نظم الحزب الشيوعي تظاهرات ضخمة مؤيدة لمجلس قيادة الثورة، بلغت ذروتها في 2 يونيو بتجمع حاشد عقده الاتحاد العام للعمال في "ميدان عبد المنعم". وتنافس كبار الفنانين السودانيين، مثل "محمد الأمين" و"محمد وردي" و"عبد الكريم الكابلي" في وضع الأغاني التي تمتدح النظام الجديد، في وقت لم يعد النظام يخشى الأحزاب السياسية فاقدة الشعبية. فتم اعتقال "صادق المهدي" يوم 6 يونيو، الأمر الذي مكّن "الإمام الهادي" من قيادة المعارضة المحافظة للأنصار وحزب الأمة. و لم يحاول "الإمام" إخفاء امتعاضه من "نميري" ومجلس قيادة الثورة، فأدار ظهره هو ومساعدوه للخرطوم وأم درمان ليستقروا في جزيرة "أبا" معقل المهدية الحصين. وبعد هذا بشهر أصيب "محمد أحمد محجوب" بأزمة قلبية جديدة أقعدته عن العمل السياسي.

أما الزعيم السياسي المخضرم "إسماعيل الأزهري" فقد توفي في 25 أغسطس 1969، عن عمر يناهز التاسعة والستين، وهو ما قضى على أي تهديد مباشر من الحزب الاتحادي هو الآخر على النظام الجديد.

ورغم ما بدا على أنه تأييد كامل من الحزب الشيوعي السوداني للنظام الجديد، سرعان ما ظهر أول خدش في هذا المظهر. فمثله كمثل جميع الأحزاب السودانية، كان الحزب الشيوعي منقسمًا على أسس شخصية وأيديولوجية. وقد ضاق الجناح المتشدد المحبذ للعمل المباشر بتمسك "عبد الخالق محجوب" بفكرة الحصول على الدعم الشعبي عبر الدعاية السياسية الصبورة. كما كان الحزب منقسمًا حول دور الجيش، حيث اعتقدت أقلية معارِضة بقيادة "معاوية إبراهيم" أن النجاح يعتمد على التحالف مع شباب الضباط التقدميين، بينما رأت الأغلبية أن العمل مع الجماهير هو وحده الذي يمكن أن يطيح بالبرجوازية الصغيرة، وهو الانقسام الذي تفاقم عندما اعترض "عبد الخالق محجوب" أول الأمر على ثورة مايو ثم أيدها بتردد كبير.

عمد "جعفر نميري" إلى استغلال خلافات الحزب الشيوعي الداخلية، فقام بتعيين من رأى فيهم القوميين الأقرب له في مناصب وزارية دون استشارة قيادة الحزب الشيوعي. وتجاوز الأمر قدرة "محجوب" على الاحتمال حينما سعى "نميري" للحصول على موافقة جناح "معاوية إبراهيم" المناوئ على اقتراحاته المختلفة. وازدادت العلاقات سوءًا في أكتوبر 1969، عندما أطلق "بابكر عوض الله" تصريحًا أثار ضجة في الخرطوم، بأن الثورة السودانية لا يمكنها أن تتقدم بدون الدعم القوي من الشيوعيين السودانيين. فاندلعت بالخرطوم مظاهرات معادية للشيوعية خرج على إثرها الوزراء الشيوعيون من الحكومة. وتقلد "نميري" منصب رئيس الوزراء ولكنه احتفظ بـ"بابكر عوض الله" كنائب له ووزيرًا للعدل، وأسندت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى عضو قيادي في جناح "معاوية". ومن أجل توطيد موقع الجيش في الحكم تم تعيين الرائد "خالد حسن عباس"– غير الشيوعي والمعادي للمهدية– وزيرًا للدفاع. ومن بين الوزراء الخمسة الذين خرجوا في التعديل الوزاري كان هناك أربعة شيوعيين. وبعد أن استطاع "نميري" التغلب على التهديد الشيوعي مؤقتًا كان لا بد له من دخول مواجهة أعنف ومتوقعة مع الأنصار. ففي شتاء 1969، كان "الإمام الهادي" يحرض الأنصار على القيام بأعمال عنف ضد الحكومة، غير أنه في مارس 1970، تحدى "جعفر نميري" ومجلس الثورة علنًا بإطلاق زحف الأنصار على أم درمان للقيام باحتجاجات جماهيرية لم يتمكن الجيش من إخمادها إلا بعد وقوع خسائر كبيرة في الممتلكات والأرواح. وجاء رد فعل "نميري" سريعًا مدفوعًا بتحريض "بابكر عوض الله"

العدو الشرس للمهدية ووزير الدفاع "خالد حسن عباس". جهز "نميري" حملة عسكرية كبيرة على البواخر التي أبحرت على النيل الأبيض باتجاه جزيرة أبا.

وفي يوم 27 مارس وجه نخبة قواته للهجوم على الأنصار الذين قاوموا بضراوة وراء تحصيناتهم حتى خارت قواهم أمام قوة نيران لا قبل لهم بها. وألقي القبض على "الإمام الهادي" يوم 30 مارس قرب الحدود الإثيوبية أثناء محاولته الهرب وقتل تاركًا وراءه جثث اثني عشر ألف قتيل من الأنصار فوق أرض جزيرة أبا. كما صودرت الأراضي الشاسعة المملوكة لأسرة المهدي، وفي يوم 3 أبريل خرج "صادق المهدي" من السودان إلى المنفى.

إن هناك الكثير جدًا الذي يمكن أن يقال عن ثورة مايو غير المؤامرات الشخصية والسياسية أو القمع العنيف لأعدائها على جانبي اليسار واليمين. فقد كان لدى الضباط الأحرار التزام حقيقي بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في السودان، وهو ما ساعد في اعتماد مجلس الثورة على الشيوعيين والاشتراكيين الذين هيمنوا على مجلس الوزراء. ففي مايو 1969، أعلن "بابكر عوض الله" عن خطوات ضرورية للاستغناء عن الاستثمار الأجنبي بفرض احتكارات الدولة على كل السلع المستوردة والمصدرة، وتقييد أنشطة القطاع الخاص، وإقامة روابط اقتصادية وثيقة مع البلدان الاشتراكية والعربية. وبالفعل بدأت أولى هذه الاحتكارات بمجال الواردات في 16 أكتوبر 1969، ثم صدر قانون الحراسة العامة في 9 مايو 1970 والذي بموجبه تمت مصادرة 17 شركة من أكثر الشركات ربحية في السودان. وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس "نميري" بمناسبة الذكرى الأولى للثورة أعلن التأميم الفوري لجميع البنوك وشركات التأمين بما فيها البنك التجاري وبنك النيلين المملوكين لسودانيين.

وفي أواخر يونيو 1970، قامت الدولة أيضًا بالتأميم الفعلي لجميع الشركات كبيرة كانت أم صغيرة مقابل تعويضات وصفتها "التايمز" اللندنية بأنها " لم تكن عادلة وسريعة ولا فعالة". وفي شهر أغسطس تم الاستيلاء على ما تبقى من أراضٍ وأصول الأسرتين المهدية والميرغنية.

اتخذت إجراءات الحراسة والتأميم الكاسحة هذه في ظل موجة هائلة من الحماس الأيديولوجي، ولكن مع قليل من الفهم لكيفية إدارة الشركات الخاصة والدولية. فالذين تم تعيينهم لإدارة الشركات المؤممة لم تكن تشوبهم شائبة سياسية، ولكن لم تكن لديهم الكفاءة للإلمام بالتفاصيل المعقدة لعمل تلك الشركات، ومن ثم فإن المشروعات التي كانت ناجحة

ومربحة ذات يوم أصبحت الآن بحاجة إلى دعم كبير من الدولة، وهو ما ألقى عبئًا ماليًا إضافيًا على الموازنة العامة. وقد صاحب فرض سيطرة الدولة على الاقتصاد السوداني خطة خمسية طموحة للتنمية الصناعية صيغت بشكل سيئ ونفذت على نحو بائس ومن ثم أخفقت في تحقيق أهدافها. ويمكن قول الشيء نفسه عن التغييرات الدرامية في السياسات الاجتماعية السودانية التي صاحبت استيلاء الدولة على الاقتصاد، فصدر تشريع سريع في نوفمبر 1970، أعطى سلطات أكبر للعمال وقروضًا ميسرة وإعفاءً من الإيجارات لمزارعي الجزيرة، كما حدثت زيادة كبيرة في أعداد الطلاب بالمدارس الإعدادية والثانوية.

كذلك هيمنت نزعة الراديكالية الاشتراكية على السياسة الخارجية لمجلس الثورة. فأقام السودان علاقات دبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، وتوالى ذهاب الوفود السودانية إلى معظم عواصم أوربا الشرقية في زيارات كانت تلقى مكافآت فورية في صورة قروض ميسرة (6 ملايين جنيه إسترليني من بلغاريا، 10 ملايين دولار من تشيكوسلوفاكيا، 4 ملايين جنيه إسترليني من ألمانيا الديمقراطية، 4 ملايين جنيه إسترليني من السوفيت، 10 ملايين دولار من المجر). وفي 29 سبتمبر 1969، أعلن مجلس الثورة أن جميع السلع المستوردة من الآن فصاعدا يجب أن تأتي من هذه البلدان التي دخل السودان معها في مفاوضات لعقد اتفاقيات تجارية، وقد شملت معظم البلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية، وهو ما أحدث تحولاً دراميًا في التجارة الخارجية السودانية من الغرب إلى الشرق. كذلك قام الرئيس "نميري" نفسه بزيارات إلى شرق أوربا والصين وكوريا الشمالية عام 1970، كما بدأ في الانخراط النشيط في الشئون العربية كنتيجة مباشرة لالتزامه المعروف بالاشتراكية العربية. واستمر التدهور في علاقاته مع الغرب بالتوازي مباشرة مع الدعم الأمريكي لإسرائيل.

وبعدما نجح "نميري" في سحق الأنصار استدار إلى الشيوعيين الذين تحولت خلافاتهم معه إلى عداء متزايد في شتاء وربيع (1969–1970). فقد وجه جناح "محجوب" في الحزب الشيوعي نقدًا لاذعًا لانضمام "نميري" إلى اتحاد الجمهوريات العربية المعروف بميثاق طرابلس الذي وقع في 27 ديسمبر 1969، وذلك انطلاقًا من القمع العنيف للشيوعيين الذي يمارسه كل من "عبد الناصر" و"القذافي". وعندما جاء مارس 1970، أدرك "عبد الخالق محجوب" أخيرًا أن "نميري" عاقد العزم على سحق الأنصار، فمنحه التأييد على مضض، ولكن التباعد بين الجانبين كان قد بلغ مرحلة غير قابلة للإصلاح. وبالفعل قام "نميري" فجأة بإخراج

ثلاثة من الموالين للشيوعية من مجلس الثورة، وهم المقدم "بابكر النور سوار الذهب" والرائد "هاشم محمد العطا" و"فاروق عثمان حمد الله"، متهمًا إياهم بأنهم موجَهون بواسطة "عبد الخالق محجوب" للعمل بشكل مستقل كعملاء أنانيين وغير وطنيين لمصالح غريبة عن البلد. وأصبحت تظاهرات الشيوعيين مظهرًا عامًا في جامعة الخرطوم، ونشرت صحيفة "الكفاح" الشيوعية في بيروت حملة هجوم لاذعة على "نميري" الذي جاء رده سريعًا. ففي خطاب أذيع عبر راديو أم درمان في 12 فبراير 1971، شن هجومًا حادًا أثار فيه عداء السودانيين الفطري للشيوعية وأقسم على تدمير الحزب الشيوعي السوداني، ليغرق السودان في حرب باردة بين "نميري" والشيوعيين استغرقت ربيع 1971. كان "نميري" مستعدًا تمامًا للمضي وحده في صراعه مع الشيوعيين، ودون تأييد من أي من التنظيمات السياسية في السودان: الإخوان المسلمين، الحزب الاتحادي، حزب الأمة، "سانو". فتدهورت شعبيته وبات في نظر السودانيين حاكمًا مطلقًا، معزولاً، يصدر سيلاً من المراسيم دون استشارة مجلس وزرائه. ويمكن قياس فقدانه للشعبية على أفضل وجه باكتشاف أجهزته الأمنية لتسعة مخططات منفصلة للإطاحة به منذ استيلائه على السلطة عام 1969، وعندما جاء يوليو 1971، بدا مستقبله قاتمًا للغاية، لكن جاءه الإنقاذ– للمفارقة– من أشد أعدائه: الشيوعيين أنفسهم.

فعندما أعلن "جعفر نميري" الحرب على الحزب الشيوعي السوداني في فبراير 1971، كان الحزب منخرطًا بنشاط في التآمر عليه. وفي 29 يونيو فرّ "عبد الخالق محجوب" من سجنه بأحد المعسكرات ولجأ إلى السفارة البلغارية، مما أثار فيضًا من الشائعات في العاصمة بأن "العناصر التقدمية" في الجيش تخطط الآن لقلب النظام. ومع ذلك فقد تباهى "نميري" علنًا في 18 يوليو 1971، بأنه قد أمَّن السودان فعليًا من الخطر الشيوعي، غير أنه في اليوم التالي مباشرة (19 يوليو) كان "هاشم العطا"– الذي تلقى تحذيرات بأنه على وشك الاعتقال– قد بادر سريعًا وبشكل انفرادي بالانقلاب في وضح النهار (الساعة الثالثة والنصف عصرًا) انطلاقًا من ثكنات العاصمة. وألقي القبض على "نميري" الذي كان يستريح القيلولة ببيت الضيافة في "كافوري" بالخرطوم بحري، وحُبس في قبو بقصر الشعب الذي كان المتمردون قد استولوا عليه. لقد تصرف "عطا" لوحده بدون موافقة زميليه في المؤامرة "بابكر النور سوار الذهب" و"فاروق عثمان حمد الله" (وكانا في لندن وقت الانقلاب) وبدون موافقة المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني الذي أخذته المفاجأة تمامًا. وقد ارتكب "عطا"

العديد من الأخطاء القاتلة. فبحماقة منه سمح بخروج المظاهرات المؤيدة للانقلاب، والتي ضمت الكثير من الشيوعيين الذين تم تحريرهم من السجن، وعلى الفور جابوا شوارع الخرطوم صبيحة 22 يوليو ملوحين بالأعلام الحمراء ويهتفون بشعارات الحزب الشيوعي الأمر، الذي أثار العداء الكامن للشيوعيين عند مواطني العاصمة المثلثة. وعندما أعلن "عطا" عبر راديو أم درمان في اليوم نفسه عن ثورة زراعية وصناعية لتحل محل التنمية الرأسمالية، تراوح رد الفعل في الريف السوداني بين الاستغراب المستهجن والعداء السافر. وظلت حامية الخرطوم على ولائها لـ"عطا"، ولكنه لم يفعل شيئًا للحصول على تأييد قوات الدفاع الشمالية في "شندي" التي أبقت على ولائها لـ"جعفر نميري" وكانت تستعد للزحف على العاصمة. بل استطاع "نميري" نفسه الفرار من محبسه يوم 21 يوليو بعد قصف شرس من قوات موالية له بقيادة قائد مدرعات "الشجرة" التي اقتحمت قصر الشعب.

وفوق هذا، أخطأ الانقلابيون خطأً كبيرًا في تقدير رد الفعل المحتمل على الانقلاب من جانب الرئيس "محمد أنور السادات" في القاهرة (الذي كان قد خلف "جمال عبد الناصر" في أكتوبر 1970) و"معمر القذافي" في طرابلس. بادر السادات بحكمة بإرسال ممثلين للتفاوض مع "عطا"، لكنه في الوقت نفسه أمر قواته التي تحرس سد جبل الأولياء في السودان بالتحرك صوب الخرطوم، كما قام سلاح الجو المصري بتحميل القوات الخاصة السودانية من قناة السويس إلى قاعدة "وادي سيدنا" الجوية شمال العاصمة. وفي مساء 21 يوليو المتأخر أعلن "نميري" عبر الإذاعة والتلفزيون أنه قد عاد إلى السلطة بعون الله والشعب. كما أمر الرئيس القذافي المقاتلات الليبية باعتراض طائرة "بي أو إيه سي" التي تقل "بابكر النور" و"فاروق حمد الله" وإجبارها على الهبوط بمطار طرابلس، حيث تم اعتقالهما على الفور وتسليمهما لـ"نميري" الذي أسرع بإعدامهما. وعند ظهيرة 22 يوليو وجد "هاشم العطا" نفسه معزولاً تمامًا حيث وصل الانقلاب الذي استمر 72 ساعة إلى نهاية سوداوية. وألقي القبض على ثلاثة من قادة الحزب الشيوعي هم "عبد الخالق محجوب" و"الشفيع أحمد الشيخ" و"جوزيف قرنق" الذين واجهوا محاكمة سرية عاجلة وشنقوا على الفور. كما اعتُقل شيوعيون آخرون معروفون، وأطلق الرصاص على بعضهم في الشوارع. وقامت قوى الأمن بحملة اعتقال واستجواب واسعة شملت ثلاثة آلاف يساري.

صُعق السودانيون بالمحاكمات السرية العاجلة وعمليات الإعدام الفوري، ليس بسبب من التعاطف مع القادة الشيوعيين، وإنما لأنهم- أي السودانيين- كانوا يتباهون دائمًا بالانقلابات غير الدموية في الماضي، ولأن العنف السياسي كان مستهجَنًا بشكل عام في الحياة السياسية السودانية بعد المذبحة التي نصبها "نميري" للأنصار. وقد أُخذ سودانيون كثيرون بالقوة التي بدت عليها الحركة الشيوعية التي كانوا يستصغرون شأنها. كما عمل الشيوعيون دومًا على تغطية مسعاهم للحصول على السلطة بعقد التحالفات مع اليساريين الآخرين من غير الشيوعيين، ولكنهم خدعوا أنفسهم بالتقدير المبالغ فيه لقوتهم، وأساءوا تفسير عداء حلفائهم للطائفية وفساد السياسة البرلمانية فظنوا أنهم يمكن أن يتحمسوا لقضية الماركسية. وحينما جاءت لحظة المواجهة اختفى الكثير من رفاق الدرب تاركين وراءهم نواة صلبة قليلة العدد ومنهكة القوى. وكانت استعادة "نميري" الدرامية لشعبيته ناجمة عن عزمه لسحق الشيوعيين وكذلك عملية هروبه المدهشة من محبسه، والتي كانت لها صدى كبير للسودانيين المولعين بالحذق والمهارة. ورغم كل هذا فقد تمكن الحزب الشيوعي السوداني من البقاء بعد الانقلاب المضاد. إذ بعد أسبوعين فقط من إعدام "عبد الخالق محجوب" تم انتخاب "محمد إبراهيم نُقُد" سكرتيرًا عامًا للحزب، ولكن قيادته لم تكن فعالة. و لم يتمكن الحزب الشيوعي السوداني قط من استعادة قوته السابقة، حيث هجره الكثير من أعضائه ومثقفيه باتجاه الاتحاد الاشتراكي السوداني ومتخلين عن الانتقادات الشديدة لـ"نميري" وسياساته.

هزت أحداث 19-22 يوليو 1971 "جعفر نميري" بقوة، وكانت وراء تحوله البراجماتي الانتهازي نحو اليمين، وأن يحاول أن يضع نفسه بشكل أكثر وضوحًا في مركز المجتمع السوداني بحثًا عن قاعدة أوسع لحكمه التسلطي. وقد أيقن على نحو صحيح أن استعادته السريعة لشعبيته لم تكن بسبب ما اتبع من سياسات أصابت جمهرة السودانيين بالنفور، وإنما لأنه البديل الوحيد المتاح للشيوعيين. فقام بإحلال "تكنوقراطيين محايدين" محل الشيوعيين والمتحالفين معهم في كل من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء، مثل المثقف البارز "د. جعفر محمد علي بخيت" وزيرًا للحكم المحلي، المحامي الدولي "د. منصور خالد" وزيرًا للخارجية، و"إبراهيم منعم" البراجماتي المؤمن بآليات السوق وزيرًا للمالية.. وقد تمتع هؤلاء بثقة ودعم "نميري". وسعيًا منه للاستفادة من إقصاء اليساريين حاول "نميري" تأمين موافقة شعبية أكبر عن طريق استفتاء شعبي. وبالفعل في 14 أغسطس 1971، وقبل أضخم مظاهرة

جماهيرية شهدتها الخرطوم في تاريخها، أعلن "نميري" أن مجلس قيادة الثورة قد رشحه لرئاسة السودان، وأن هذا سيتحدد في استفتاء شعبي سيُجرى في 10 أكتوبر يصوت فيه الشعب بنعم أو لا لبقاء "نميري" ست سنوات قادمة في السلطة. وأعلنت إذاعة أم درمان نتيجة الاستفتاء بعد عقده بيومين حيث حصل "نميري" على 98.6% من أصوات الناخبين، والذي أتبع هذه الموافقة العرجاء من جانب الناخبين بإعلان ضرورة سيطرة الاتحاد الاشتراكي السوداني من الآن فصاعدا على الصحافة السودانية، وطرد خمسة من القيادات النقابية المناوئة، وتم تشكيل مكتب سياسي من خمسة عشر عضوًا لإدارة الاتحاد الاشتراكي السوداني (التنظيم السياسي الوحيد المسموح به الآن في السودان) من أجل تعبئة المشاركة الشعبية في الحكم، وقد كان في حقيقته مجرد أداة وليس مؤسسة قادرة على التعامل مع مشكلة الجنوب.

السياسيون الجنوبيون، "أنيانيا"، أديس أبابا والحكم الذاتي

في خطابيهما إلى الأمة يوم 25 مايو 1969، لم يتطرق أي من "جعفر نميري" أو "بابكر عوض الله" لمشكلة الجنوب، ولكن لم يكن بالإمكان تجاهلها. فكل أعضاء مجلس الثورة- فيما عدا اثنين- قد خدموا كضباط للجيش في الجنوب، ومن ثم كانت مقاربتهم للمشكلة مبسطة للغاية وهي ضرورة توفير تسليح أفضل للجيش كي يتمكن من سحق "التمرد"، بينما كان الشيوعيون يدعون من زمن طويل إلى منح الحكم الذاتي للجنوب. وفي 28 مايو 1969، أعلن "أبل ألير" برنامجًا للجنوب أقرته اللجنة القيادية لجبهة الجنوب و"سانو- الداخل"، فحواه أن مشكلة الجنوب مشكلة سياسية وليست عسكرية، وأن التفاوض أفضل سبيل لحلها، مع إنشاء منصب وزاري لشئون الجنوب. وبالفعل تم تعيين الشيوعي "جوزيف قرنق" وزيرًا لشئون الجنوب، ولكن سلطته سرعان ما أصيبت بالشلل بسبب النفور الظاهر للموظفين الشماليين في الجنوب منه ومن وزارته. وعندما أعد "أبل ألير"- الذي أصبح الآن وزيرًا للتموين والتجارة- مذكرة في أكتوبر 1970، دعا فيها إلى الحوار مع "أنيانيا" تعرض لاستهجان مجلس الوزراء والتجاهل من قبل "نميري".

وفي هذه الأثناء بالجنوب كان "أقري جادين" رئيس الحكومة المؤقتة في جنوب السودان يسعى إلى زيادة الطابع المركزي لقيادة "أنيانيا"، فعين قائدًا عامًا لها اللواء "إميديو تافنق أودونجي Emedio Tafing Odongi" وهو أميٌّ من اللاتوكا وذو خبرة عسكرية

محدودة، وأصبح يُطلق على قوات "أنيانيا" على سبيل التفخيم "القوات المسلحة الوطنية لأنيانيا" ANAF، كما عين "جوزيف لاقو" رئيسًا للأركان. وسخط "لاقو" في أعماقه لتنزيله إلى مرتبة رئيس أركان لـ"تافنق" الذي اعتبره غير كفؤ بالمرة ورفض تلقي الأوامر منه. وقد تسبب هذا التخفيض في ازدراء "لاقو" للساسة الجنوبيين. ولما كان مقتنعًا بأن العسكريين– وليس السياسيين– هم الذين يجب أن يتولوا مقاليد الأمور في الحركة، بدأ "لاقو" في يونيو 1967، (بعد الهزيمة القاسية للعرب أمام إسرائيل في حرب الأيام الستة) في دعم محاولته للانفراد بقيادة "أنيانيا" عن طريق الحصول على السلاح من إسرائيل. كان الجنوبيون قد عقدوا بالفعل اتصالات سرية قليلة مع إسرائيل عامي 1965 و1966، ولكن بعدما أصبح "لاقو" رئيسًا للأركان، كتب إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي "ليفي إشكول Levi Eshkol" عارضًا خدماته هو و"أنيانيا" لفتح جبهة ثانية ضد العرب في جنوب السودان مقابل الحصول على السلاح. وقد استقبلت مبادرته تلك استقبالاً حسنًا في إسرائيل، ورتب له الإسرائيليون زيارة لتل أبيب في ديسمبر 1967، حيث تلقى تدريبًا عسكريًا مكثفًا، بما فيها خطط الإنزال الإسرائيلي من الجو. وعاد "لاقو" إلى كمبالا ومعه أموال للسياسيين كي يتنقلوا ويوسعوا الحركة ويشتروا سيارات. وخلال شتاء وربيع (1967– 1968) لم يعد أمر الصدع بين "لاقو" وقيادة حكومة جنوب السودان المؤقتة خافيًا على الإسرائيليين، وخاصة بعدما أقام "لاقو" مقرًا منفصلاً للقيادة عند "أويني كيبول" (وتعني بالأتشولي: استمع إلى صوت الطبول) حيث أبلغ الإسرائيليين من هناك أنه قد انفصل بشكل نهائي عن الحكومة المؤقتة. وعندما تخلى "أقري جادين" فجأة عن الحكومة المؤقتة لجنوب السودان في أغسطس تجاهل الإسرائيليون المحبطون السياسيين الجنوبيين وتعاملوا مع "لاقو" فقط.

ولد "جوزيف لاقو" في قرية "مونوكوي" الصغيرة في منطقة "مولي" بأرض "المادي"، والتي تبعد 80 ميلاً جنوب جوبا. ولما كان أبوه رئيسًا لمكتب الجمارك والميناء النهري لمدينة "نمولي" الاستراتيجية على الحدود السودانية الأوغندية فقد تعرض في طفولته لتدفق متواصل لبشر كثيرين، ومن ثم كانت إجادته للغات حيث كان يتحدث الأتشولي والدينكا وعربية جوبا (الجنوبية) بطلاقة إلى جانب المادي طبعًا. وبفضل إصرار والده بدأ تعليمه في مدرسة "أكوت الابتدائية" التابعة لجمعية التبشير الكنسي حيث تم تعميده وفق العقيدة الإنجيلية، ثم دخل مدرسة "لوكا" الثانوية الصغرى التابعة لذات الجمعية، وأخيرًا تخرج في مدرسة

"رومبك" الثانوية. وبعد أن اجتاز امتحان دخول الجامعة كان "لاقو" واحدًا من جنوبيين اثنين سمح لهما بدخول الكلية الحربية عام 1958، وسط دفعة قوامها سبعون طالبًا. وبعد حصوله على رتبة ملازم عام 1960 ألحق بالكتيبة العاشرة التابعة للقيادة الشمالية. ولكن شعوره بالاشمئزاز من المعاملة التي يلقاها الجنوبيون، إلى جانب هروب المثقفين الجنوبيين إلى أوغندا والكونغو أثناء حكم "عبود" إنقاذًا لأرواحهم، جعلاه يترك الجيش عام 1963، ليلتحق بسياسيي "سانو" في كمبالا حيث حضر تأسيس "أنيانيا" في 19 أغسطس 1963. ولكن ضيقه أخذ في التفاقم جراء الصراعات الشخصية التي لا تتوقف بين السياسيين الجنوبيين، وسرعان ما أبعد نفسه عن هذا الجو السياسي المشحون بالدسائس، ليحصر نشاطه في قيادة وتجنيد وتدريب "أنيانيا" في شرق الاستوائية، ونجح في عزل نفسه عن مشاحنات السياسيين وتوالي تشكيل حكومات جنوبية فاشلة، كما ابتعد عن الصدامات العرقية المسلحة بين الدينكا والباري وسط الاستوائية. والآن بعد أن أصبح المتحكم في شحنات السلاح الإسرائيلي استطاع "لاقو" بسهولة توطيد قيادته المنفردة في "أنيانيا".

ظل الإسرائيليون على حذرهم عام 1968، بعد أن شاهدوا انهيار الحكومة المؤقتة لجنوب السودان، ثم العزلة المتزايدة لحكومة النيل المؤقتة التي خلفتها. وقام "لاقو" بزيارة ثانية لإسرائيل في يناير 1969، لتلقي تدريب مكثف ولترتيب زيارة إلى جنوب السودان لفريق تقييم عسكري إسرائيلي، وهو الذي أوصى فيما بعد بعمليات إسقاط من الجو للأسلحة والذخائر في الاستوائية الشرقية على مدى شهرين. كما نجح الإسرائيليون في يونيو 1969، في الحصول على إذن من إمبراطور إثيوبيا "هايلي سيلاسي" Haile Selassie (الذي كان متعاطفًا بشكل معلن مع حركة تحرير جنوب السودان ردًا على الدعم السوداني والعربي للتمرد الإريتري) بفتح معسكر تدريب في إثيوبيا ولتهريب السلاح وأفراد "أنيانيا" إلى أعالي النيل. وفي أواخر صيف 1969، كان الإسرائيليون قادرين أيضًا على الحصول على تصريح من الرئيس الأوغندي المتردد للغاية "ميلتون أوبوتي Milton Obote" بفتح المجال الجوي الأوغندي أمام عمليات نقل السلاح إلى "لاقو" مقابل تدريب الطيارين الأوغنديين على مقاتلات "فوجا" النفاثة الإسرائيلية، ولكن بعدما انهار زواج المنفعة هذا تحت ضغط "نميري" والمعارضة الأوغندية فإن "عيدي أمين Idi Amin" قائد الجيش الأوغندي (وهو نوبي من أصل سوداني عاشت عشيرته من "الكاكوا" في شمال غربي أوغندا وجنوب السودان) سمح

لتواصل تدفق شحنات السلاح سرًا إلى مقر قيادة "لاقو" في "أويني كيبول"، حيث كان يوجد به طاقم من المستشارين العسكريين الإسرائيليين قوامه أربعة أو خمسة أفراد يتم تغييرهم كل ستة أسابيع. وفي يناير 1971، وصلت إلى إسرائيل الدفعة الأولى من دفعات كثيرة تالية من ضباط "أنيانيا" للحصول على تدريب مكثف على السلاح والمتفجرات والاتصالات اللاسلكية والإدارة العسكرية والرعاية الطبية الأولية.

ومن أجل ملء الفراغ الذي خلفه رحيل "أقري جادن" في أغسطس 1968، قام "كاميلو دهول Kamilo Dhol" نائب الرئيس (وهو دينكاوي من "أويل") بتنظيم المؤتمر الوطني الثاني لبحث مصير حكومة جنوب السودان المؤقتة، وعقد اللقاء يوم 19 مارس 1969، في "بالجو- بيندي" داخل حدود الكونغو (زائير). وبعد أيام عديدة من المناقشات المضنية غير المؤتمر اسم الحكومة إلى حكومة النيل الانتقالية NPG مع دستور ورئيس منتخب هو "جوردون مورتات ماين Gordon Muortat Mayen" من الدينكا، والذي أسند المناصب في حكومته لشباب أفضل تعليمًا من ذلك الجيل المسنّ من السياسيين الجنوبيين، ولكن الدينكا سيطروا على هذه الحكومة رافضين لكثيرين من ذوي العرقيات الاستوائية. وعلى الفور اندلع القتال الداخلي في صيف 1969، بين الدينكا من "بالجو بيندي" والباري الأنيانيا من نواحي أنجونديري (بونجو). ورفض "جوزيف لاقو" بإصرار التدخل في هذه الفتنة مفضلاً تكريس كل جهده لإقامة قيادته في "أويني كيبول"، ولتوطيد سلطته بتدريب كوادر "أنيانيا" الموالية له شخصيًا، وتنظيم توزيع الأسلحة والتجهيزات العسكرية الإسرائيلية التي تصل بطريق الجو عبر أوغندا وإثيوبيا. ولكن "لاقو" واجه تحديًا مؤقتًا في نوفمبر 1969، حينما انشق "تافنق" عن حكومة النيل المؤقتة وأسس حكومة "الأنيدي" المؤقتة APG ولكنه بالرغم من دعم المرتزق الألماني"رولف شتينر Rolf Steiner" القادم من "بيافرا"[1] ، لم يستطع "تافنق" منافسة "لاقو" فاضطر للانضمام إليه وحل حكومة الأنيدي، ولكنه أصبح رجلاً مسنًا الآن و لم يعد قادرًا على لعب المزيد من الأدوار في حركة تحرير الجنوب. ذهب "شتينر" مع "تافنق" إلى "أويني كيبول"، غير أن الإسرائيليين هناك لم يرحبوا به ونظروا إليه كـ"نازي"، ولكنه استطاع إقناع "تافنق" بعبور الحدود إلى أوغندا، غير أن

(1) إقليم في نيجيريا دخل في صراع دموي مع الدولة الاتحادية من أجل الانفصال- المترجم.

السلطات الأوغندية اعتقلته على الفور وسلمته إلى الخرطوم حيث حُكِم عليه بالسجن مدى الحياة، ولكن أطلق سراحه في ما بعد إثر توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972.

كان فشل "جوردون مورتات ماين" في استئناف شحنات الأسلحة إلى حكومة النيل المؤقتة بمثابة النهاية له. فبعد مرور ثمانية عشر شهرًا على أول شحنة سلاح من الإسرائيليين والتي تحولت إلى "لاقو" في ما بعد، قام كبار ضباطه من الدينكا بمحاصرة مقر إقامته في "بالقو بندي" وأقنعوه بحل حكومة النيل وإعلان الولاء ل"جوزيف لاقو". وكان الانهيار المخزي لهذه الحكومة بمثابة إزاحة آخر العقبات السياسية في طريق تأكيد سلطة "لاقو" المطلقة، والذي قام في لفتة رمزية بإعادة تسمية "القوات المسلحة الوطنية لأنيانيا" ANAF في يناير 1971، باسم "حركة تحرير جنوب السودان" SSLM. ولما كان هو وحده المتحكم في تدفق الأسلحة فقد شق كل قادة "أنيانيا" من كل أنحاء السودان طريقهم إلى "أويني كيبول" لأداء قسم الولاء لقائدهم العام مقابل الحصول على البنادق. كذلك تخلى "لاقو" عن مفهوم "أقري جادين" ببناء جيش مندمج عرقيًا وأقر بدلاً من هذا إعادة تنظيم "أنيانيا" إلى وحدات منفصلة على أساس عرقي. فمقاتلو "أنيانيا" من الباري يجب أن يبقوا في المنطقة الاستوائية الوسطى، والمقاتلون من الدينكا في بحر الغزال، والمقاتلون من النوير في أعالي النيل. وكان بإمكان الاستوائيين الحصول على السلاح بسهولة من "أويني كيبول"، كما ظل بإمكان مقاتلي "أنيانيا" في بحر الغزال الحصول على السلاح والذخائر من مستودع السلاح في "أنجونديري" (بونجو) الذي كان تابعًا في الماضي لـ"جادين" وأصبح الآن تحت سيطرة "لاقو". أما بالنسبة لأعالي النيل فكما كان الحال دائمًا بقيت قوات "أنيانيا" على استقلالها وعزلتها بسبب الصعوبات اللوجستية للوصول إليها، ومن ثم فقد كانت سلطة "لاقو" هناك رمزية أكثر من كونها واقعية. ولكن الأخير في محاولة منه لتوطيد السيطرة على القوات في أعالي النيل أنشأ في أواخر 1970 مجلسًا للقيادة وعين العميد "جوزيف أو أكيون Joseph O. Akuon" (من النوير وقائد إقليمي لـ"أنيانيا" في أعالي النيل) في منصب نائب القائد العام ويضطلع بتنظيم شحنات السلاح الإسرائيلي من إثيوبيا.

تزايدت بشكل متسارع حدة حرب العصابات جراء كل من التوحيد الرمزي لبنية القيادة في "أنيانيا" واستمرار تدفق السلاح من إسرائيل. ولكن الفوضى السياسية الناجمة عن عدم كفاءة السياسيين الجنوبيين وصعود وسقوط الحكومات الجنوبية خلال عامي (1966

و1967) قد تسببت في تقليص أنشطة "أنيانيا" إلى هجمات متفرقة على مواقع منعزلة، كالقيام بغارات ليلية على أطراف البلدات المحصنة جيدًا، ونصب الكمائن لقوافل الجيش على الطرق المنعزلة. ولكن في عامي (1968 و1969) أصبحت هذه الهجمات العابرة أكثر تنسيقًا مع إدخال شبكة الاتصال اللاسلكي التي مكنت "لاقو" من تلقي التقارير الميدانية والتوجيه المباشر للعمليات في كثير من أنحاء الجنوب.

وفي العام 1970، دخلت الحرب الأهلية مرحلة جديدة بفضل الأسلحة والتدريبات وأجهزة الإشارة الإسرائيلية، فقد تمكنت قوات "أنيانيا" من شن هجمات شرسة، وقامت بتلغيم كثيف لكل الطرق الرئيسية في الاستوائية، وقصفت جوبا بالمدفعية، وأعدت العدة لمعركة الاستيلاء على بلدة "مورتا" الاستراتيجية. وجاء رد "نميري" على زيادة أنشطة "أنيانيا" في الجنوب بإرسال المستشارين السوفيت والسلاح وطائرات ميج 17، والطائرات العمودية لدعم الجيش هناك. وامتدت معركة "مورتا" لشهري سبتمبر وأكتوبر 1970، حيث تبادل الجانبان السيطرة على البلدة في غمار قتال شرس تكبد فيه الجانبان خسائر كبيرة، بما في ذلك سقوط العديد من الطائرات العمودية السوفيتية، إلى أن جاء 20 أكتوبر حينما تمكنت تعزيزات لقوات "أنيانيا" من إعادة الاستيلاء على البلدة مُوقعةً خسائر فادحة.

وفي العام التالي أمر "نميري" بهجوم كبير في سائر أنحاء الاستوائية، ولكنه لم يحقق نجاحًا كاملاً على الرغم من اجتياح القوات السودانية (مدعومة بكتيبتي مظلات مصريتين) لمقر قيادة "لاقو" في "أويني كيبول". وردت "أنيانيا" على هذا في شهر مايو بتدمير قاعدة رئيسية للجيش في "نابو" بالاستوائية الغربية، حيث استخدم مقاتلو "أنيانيا" المدافع الإسرائيلية المضادة للدبابات بكفاءة كبيرة ضد المدرعات السوفيتية. ومع نهاية العام كان قتال "أنيانيا" مع الجيش السوداني قد وصل إلى نقطة جمود بدون نصر حاسم لأي طرف.

تقع المديرية الاستوائية شرق بحر الجبل وهي عبارة عن جبال ووديان كثيفة الغابات. وفي غرب النيل على طول المجمعات المائية لنيل الكونغو تطل الغابات السامقة، كثيفة الأشجار، على مئات من المجاري المائية الفرعية واثني عشر نهرًا تتدفق جميعًا من خلال الأحراش ذات الحشائش الطويلة إلى منطقة "السُد"، فيما يُعد البيئة المثالية لشن حرب العصابات. غير أن منطقتي أعالي النيل وبحر الغزال تشكلان القطاع الشرقي من سهل السافانا الكبير والأحراش و"الساحل" الذي يمتد عبر أفريقيا من السنغال إلى المرتفعات الإثيوبية والبحر الأحمر. وأثناء

موسم الأمطار يفيض "السد" ليغمر الأراضي العشبية في أعالي النيل وشرق بحر الغزال، مما يجعل العمليات العسكرية مستحيلة. أما في فصل الجفاف (من أكتوبر لأبريل) فتنحسر المياه إلى "السد" تاركة وراءها مساحات هائلة من الأعشاب حينما تحترق تصبح سطحًا أسود مستويًا ذا تربة شديدة اللزوجة تنغرز فيها عجلات الشاحنات وجنازير الدبابات. ومن ثم أصبح التمرد مسألة غارات متفرقة تتم في جنح الظلام، أما القوات الحكومية فتقتصر بدرجة كبيرة على القيام بحملات تنطلق من مواقع حصينة فوق مياه الأنهار القابلة للملاحة، والهجمات الجوية الأشد فتكًا على طوابير قوات "أنيانيا" حينما تسير في سهول مكشوفة لا يتوفر فيها مكان للاختباء.

ظلت وحدات "أنيانيا" من النوير ضعيفة التسليح حتى 1969، وقد ركزت عملياتها العسكرية على العاصمة الإقليمية "ملكال"، ونصب الكمائن للملاحة النهرية، إلى جانب القيام بهجمات عرضية على "بوتشالا" عام 1963 و"ناصر" 1964، ولكنها عانت هزيمة قاسية عند "أبوكو" عام 1965. وعلى الرغم من الهجمات المنظمة بالغارات الجوية وقصف القرى دون تمييز من ملكال إلى الحدود الإثيوبية، فقد قام النوير من مقاتلي "أنيانيا" (الذين تزودوا الآن بالسلاح الإسرائيلي القادم عبر إثيوبيا) بشن هجوم منسق على نحو أفضل في عام 1970، شمل نصب الكمائن للقوافل العسكرية، وإغراق البواخر في نهر السوباط. وبعد شهر من القتال العنيف سجلوا نصرهم الأكبر في ديسمبر 1970، ويناير 1971، بالاستيلاء على "بوتشالا" حيث قتلوا أكثر من 150 عسكريًا واستولوا على كميات كبيرة من السلاح والذخائر وحتى على مدافع 82 ملليمتر. وخلال الشتاء نفسه حيث فصل الجفاف في بحر الغزال قامت قوات "أنيانيا"– تحت قيادة ضباط تدربوا في إسرائيل– بزرع الألغام بشكل مستمر على الطرق الرئيسية المؤدية إلى "واو"، ونصب الكمائن لطوابير المدرعات عند "تيد– أدهول"، وتدمير قضبان خط السكك الحديدية الإستراتيجي المتجه إلى "واو". ومع ذلك فإن هذه العودة المزعجة لقوات "أنيانيا"، التي بلغ تعدادها وقتذاك حوالي 13 ألف مقاتل في مختلف أنحاء جنوب السودان، لم تكن كافية لطرد الجيش السوداني الشمالي من مواقعه الحصينة ببلدات الجنوب. إلا أنهم على أي حال قد برهنوا بوضوح في العام 1971، على عدم قدرة الجيش السوداني على قهر جنوب السودان، و لم يعد لدى الرئيس "نميري" أي خيار آخر سوى البحث عن حل سياسي لمشكلة الجنوب.

كان من شروط "أبل ألير" لتولي منصب وزير شئون الجنوب محل "جوزيف قرنق" الذي تم إعدامه، أن يوافق "نميري" على قيامه بفتح حوار مع "حركة تحرير جنوب السودان". كما عينه "نميري" كممثل لحكومة السودان للقيام بجولة في أوربا الغربية لجمع الأموال لرعاية نصف مليون لاجئ جنوبي. وخلال هذه الجولة كون "أبل ألير" علاقات وثيقة مع اعضاء مجلس الكنائس العالمي WCC، والاتحاد اللوثري العالمي وهيئة المعونة الكنسية النرويجية ومنظمة "أوكسفام" بلندن، وكانت جميعها تعمل مع اللاجئين الجنوبيين. وبعد عودته إلى الخرطوم التقى في يونيو وأغسطس بوفد من مجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس عموم أفريقيا AACC، ومجلس الكنائس السوداني SCC، وأبلغه الوفد بأن حركة تحرير جنوب السودان راغبة حقًا في التفاوض على أساس السودان الموحد. وبالفعل في التاسع من يناير 1971، اجتمع في فندق "جيون" بأديس أبابا "أبل ألير" واللواء "محمد الباقر أحمد" (وهو من ضباط الجيش البراجماتيين وسبق له أن تولى قيادة قوى الأمن في كل من مديريات الجنوب الثلاث) مع وفد حركة تحرير جنوب السودان المكون من الدكتور "لورنس وول وول Lawrence Wol Wol" و"مادنق دي قرنق Madeng de Garang" و"إليسبانا كيه موللا Elasapana K. Mulla" و"جوب أدير Job Adier" والقس "بول بوث Rev. Paul Puoth". وترأس الاجتماع القس "بورجيس كار Rev. Burgess Carr" السكرتير العام لمجلس كنائس عموم أفريقيا الذي سبق أن كان على رأس الوفد الكنسي الأول في يونيو، كما اشترك في التفاوض "سير دنجل فوت Sir. Dingle Foot" المحامي البريطاني الذي كان يقدم المشورة القانونية لحركات الاستقلال في شرق أفريقيا، واستعانت به حركة تحرير جنوب السودان وإن كان لم يحضر الاجتماع بشخصه. وفي اليوم الثاني من اللقاء هدأت أجواء التوتر وعدم الثقة التي شابت أعمال اليوم الأول، وقبل المغادرة اتفق الطرفان على أخذ مهلة لدراسة الوثائق المتبادلة والعودة إلى الاجتماع ثانيةً في يناير 1972.

في أول الأمر شعر "نميري" بخيبة الأمل لأن "أبل ألير" لم يعد إليه باتفاقية، إلا أنه أمر بوقف إطلاق النار من جانب واحد. وفي الوقت نفسه بذلت حركة تحرير جنوب السودان جهدًا كبيرًا لإقناع قادة "أنيانيا" بأن وقت التفاوض مع الحكومة قد حان. ومع مجيء يناير التالي بدا أن هناك رغبة مشتركة في فتح باب التفاوض، وهو التطور الذي ساعد عليه وقوع حادثين جانبيين. ففي أغسطس 1971، تم إعادة الرمح المقدس ("ليربيو"– وهو رمز ديني

كبير عند "أنيانيا") من متحف السودان القومي للإثنوغرافيا إلى "قوالا" مما جلب ابتهاجًا كبيرًا عند بور الدينكا. ولم تكن هذه لفتة كبيرة في حد ذاتها، ولكن صحبها تعيين ثلاثة من الجنوبيين موضع الاحترام محافظين للمديريات الجنوبية الثلاث، وهو ما كان له أثر كبير في تخفيف أجواء العداء الشديد وسط الجنوبيين. وحدث بعد هذا في 6 ديسمبر 1971، أن طائرة من طراز "فوكر" تابعة للخطوط الجوية السودانية قد غادرت مطار الخرطوم في رحلة روتينية إلى ملكال، ولكنها اختفت في ظروف غامضة. وبعد هذا بسبعة عشر يومًا، أي في 23 ديسمبر تمكنت إحدى وحدات "أنيانيا" بقيادة النقيب "صنداي قيديون Sunday Gideon" من إنقاذ الناجين وقدمت لهم الإسعافات والطعام، ثم أقلتهم إلى أقرب موقع حكومي. وامتلأ الإعلام بتقارير أذيعت على نطاق واسع عن عملية الإنقاذ الدرامية هذه، بما في ذلك شهادات الناجين بأنهم تلقوا معاملة إنسانية، وهو ما يتناقض مع الصورة المشوهة التي سبق أن تبناها الإعلام الشمالي عن مقاتلي "أنيانيا" كـ"قطاع طريق" و"إرهابيين".

افتتحت المفاوضات التاريخية يوم 16 فبراير 1972، في فندق هيلتون بأديس أبابا بمباركة الإمبراطور "هايلا سيلاسي" على أساس التفاهم بأن الهدف من المفاوضات هو التوصل إلى خطة للحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد، وليس إقامة دولة مستقلة حسب المطلب الأصلي لحركة تحرير جنوب السودان. وبعد هذا بسنوات طويلة كان المفاوضون الجنوبيون محل إدانة من جانب منتقدي اتفاقية أديس أبابا بسبب عدم إصرارهم على مطلب الانفصال، ولكن أولئك المنتقدين تناسوا الرفض الصريح للحكومات الأفريقية في السبعينيات لكل الحركات الانفصالية. فقد تم قمع تلك الحركات في الكونغو ونيجيريا بموافقة ساحقة من منظمة الوحدة الأفريقية OAU، التي حافظت على موقفها الحازم ضد الانفصاليين. وفي الحقيقة أنه كان هناك تعاطف كبير في أفريقيا مع "الشعوب السوداء في جنوب السودان"، ولكن قلة هي التي كانت متحمسة للاستقلال، بمن فيهم "هايلا سيلاسي" الذي كان يحارب الحركة الانفصالية في إريتريا. وبدا أن قادة حركة تحرير جنوب السودان بلندن يتجاهلون إجماع الحكومات الأفريقية هذا، وكذلك "أنيانيا" عام 1972، التي كانت تؤمن بالكفاح من أجل الاستقلال، ولكن القائد العام "جوزيف لاقو" كان له رأي آخر. فبموافقة كبار القادة في حركة تحرير السودان (و"أنيانيا") اختار وفد الحركة بعناية لمواصلة المفاوضات "حتى يتم إيجاد حل" يمنع أي مناقشة للانفصال.

تشكل وفد الحركة برئاسة "إزبون مونديري Ezbon Mundiri" وهو مفاوض فظ وعنيد وصارم، وقد سبق له أن تولى وزارة المواصلات في الحكومة الانتقالية بعد ثورة أكتوبر. ولم يكن من الممكن استبعاد الدكتور "لورنس وول وول" و"مادينق دي قرنق" اللذين كانا قد انخرطا في مفاوضات منذ نوفمبر رغم معارضة الانفصاليين المتشددين. وبالنسبة لبقية الثمانية الذين شكلوا الوفد الجنوبي، وهم: "ألبينو بتالي Albino Batali"، رئيس أركان "أنيانيا" العقيد "فردريك بريان ماغوت Fredrick Brian Maggot"، "أنجليو فوقا مورقان Angelio Voga Morgan" معاون "جوزيف لاقو"، "جوب أدير" ممثل حركة تحرير جنوب السودان في أديس أبابا، والقس "بول بوث"، فقد اتسموا جميعًا بالمرونة فيما يتعلق بالانفصال. كذلك تم اختيار الوفد الحكومي بعناية. وقد كان "أبل ألير" هو الجنوبي الوحيد فيه، ولكن "نميري" عينه رئيسًا للوفد. و لم يكن اختيار بقية أعضاء الوفد أمرًا سهلاً. فمعظم السودانيين الشماليين من جميع الأطياف كانوا يتجاهلون بشكل مروع الجنوب النائي وسكانه. وفوق هذا كان الكثير من السياسيين الرئيسيين في الشمال يعارضون تمامًا الشروع في هذه المحادثات مصرين على الحل العسكري. واختار "نميري" لعضوية الوفد اللواء "محمد أحمد الباقر" الذي اشترك مع "أبل" في اجتماع نوفمبر مع حركة تحرير جنوب السودان. والدكتور "جعفر بخيت" الذي كان مستعدًا لمنح الجنوب سلطات كبيرة، ومن مؤيدي الإبقاء على الجنوب كإقليم واحد، ولكنه لم يكن يعر "أنيانيا" اهتمامًا كبيرًا. أما الدكتور "عبد الرحمن عبد الله" الذي ترأس لجنة الاثني عشر بشأن الجنوب بعد فشل مؤتمر المائدة المستديرة عام 1965، فقد كان مديرًا لأكاديمية السودان للعلوم الإدارية التي اضطلعت بتدريب الإداريين الشماليين الذين يرسلون لتولي مناصب حكومية بالجنوب. وأكمل "نميري" الوفد بكل من: الدكتور "منصور خالد" الذي عُيّن وزيرًا للخارجية في أكتوبر 1971، وهو محام مرموق ولبق وشديد التعاطف مع الجنوبيين، إلى جانب ضابطين كبيرين من الجيش السوداني هما العميد "ميرغني سليمان خليل" والعقيد "كمال أبشر ياسين" اللذان كانا قليلي التعاطف مع الجنوب، ولكنهما كانا زميلين في الكلية الحربية أوائل الخمسينيات مع كل من العقيد "فردريك ماجوت" و"جوزيف لاقو" على التوالي، على أمل أن تساعد الزمالة القديمة على تدعيم روح التعاون.

اتفق الجانبان على أن تبدأ المحادثات بمناقشة مسائل معينة يمكن حلها بشكل أسرع من المسائل الدستورية المثيرة للخلاف. فاتفق على أن تظل اللغة الإنجليزية هي اللغة الرئيسية في الجنوب، والعربية هي اللغة الرسمية للسودان ككل، مع السماح بتطور اللغات الإقليمية الأخرى في الجنوب. وبشكل سريع نسبيًا تم التوصل إلى حل ست مسائل رئيسية بعد مناقشات مستفيضة اتسمت غالبًا بطابع انفعالي، إلا أنها انتهت عادة إلى حلول وسط. اتفق على أن يظل الجنوب إقليمًا واحدًا في إطار الحدود التي تم رسمها عند الاستقلال في الأول من يناير 1956، وأن المناطق ذات الكثافة العالية من الجنوبيين وتقع خارج حدود الجنوب– مثل "أبيي" يجب أن تقرر عبر استفتاء عام ما إذا كانت ستبقى خارج إقليم الجنوب أم ستلتحق به. كما اتفق على أن يُحكم الجنوب بواسطة مجلس شعبي إقليمي ومجلس تنفيذي عالٍ HEC يضم وزراء لديهم سلطات على الإدارة المحلية والتعليم والصحة العامة والموارد الطبيعية والشرطة في الإقليم. أما الحكومة المركزية فسوف تواصل السيطرة على الدفاع والشئون الخارجية والعُملة والاتصالات بين الأقاليم والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي على المستوى القومي. وسيقوم رئيس الدولة بتعيين رئيس المجلس التنفيذي العالي بالتشاور مع بقية أعضاء المجلس. واختيرت جوبا عاصمةً إقليمية للجنوب.

وفي الحقيقة أن المباحثات قد تقدمت بسلاسة أكثر مما كان يظن أي من حركة تحرير جنوب السودان أو الحكومة، حتى وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود في 19 فبراير حينما شُرِع في مناقشة مسألة الأمن، والتي كشفت على نحو صاعق مدى انعدام الثقة بين الشماليين والجنوبيين. فقد أصرت حركة تحرير الجنوب على أن يكون للإقليم جيش منفصل بقيادة ضباط جنوبيين، أما الوفد الحكومي فقد رفض بشكل قاطع وجود أي قوات من هذا النوع اقتناعًا بأن هذه ستكون الخطوة الأولى باتجاه الانفصال. وأحيلت هذه العقدة الكأداء إلى إمبراطور إثيوبيا الذي أكد على إيمان منظمة الوحدة الأفريقية بأن وحدة السيادة في الدول الأفريقية لا يمكن أن تتحقق بدون جيش واحد تحت قيادة واحدة، ولكنه اقترح أن يكون عدد الجيش السوداني مناصفةً بين الشماليين والجنوبيين. وبعد أربعة أيام أخرى من المفاوضات المكثفة تم التوصل إلى حل وسط على أساس من الصيغة التي طرحها الإمبراطور. ويقضي هذا الحل بأن يكون تشكيل الجيش الوطني متناسبًا مع التركيب السكاني، مع إنشاء قيادة جنوبية باثني عشر ألف ضابط وجندي نصفهم من الجنوبيين. وبعد حل هذه المشكلة

الحساسة أصبح من اليسير التوصل إلى المسائل المتبقية، وهذا ما حدث بالفعل، ففي 27 فبراير 1972، وقع الوفدان بالأحرف الأولى اتفاقية أديس أبابا واتفاق وقف إطلاق النار وخمسة بروتوكولات خاصة بالترتيبات الإدارية الانتقالية، وشملت العفو العام والتعويضات والإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة التوطين وعودة اللاجئين، فضلاً عن التشكيل المؤقت لوحدات القوات المسلحة في الجنوب.

استقبل "نميري" اتفاقية أديس أبابا استقبالاً طيبًا وصدّق عليها يوم 3 مارس 1972، أمام لقاء جماهيري ضخم في "واد نوباوي" بأم درمان، وأمر بوقف إطلاق النار، ووقع على اتفاقية الحكم الذاتي لمديريات الجنوب، وأعلن أن يوم الثالث من مارس كل عام سيصبح عيدًا للوحدة الوطنية. وبعد هذا بثلاثة أيام بدأ جولة المنتصر في أنحاء الجنوب حيث استقبلته جحافل كبيرة من الجنوبيين الذين احتفوا به كرئيس جلب السلام لموطنهم الذي مزقته الحرب. ولكن حركة تحرير السودان طلبت التأجيل بشكل مفاجئ. فقد وجد "جوزيف لاقو" نفسه محصورًا بين الجنوبيين الانفصاليين وبين احتفالات شعوب الجنوب المبتهجة ومطالبات الزعماء السياسيين الجنوبيين النافذين في الخرطوم ولندن بأن يوقع الاتفاقية، وظل على تردده حتى تيقن من أن الجنوبيين الذين سيتم دمجهم في الجيش السوداني سيكونون من "أنيانيا"، وعندئذ لم يكن لديه خيار سوى التوقيع. وبالفعل في تمام الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر السابع والعشرين من مارس 1972، وقع كل من اللواء "جوزيف لاقو" والدكتور "منصور خالد" اتفاقية أديس أبابا في احتفال بالقصر الإمبراطوري الذي غص بالسودانيين وترأس الحفل صاحب الجلالة الإمبراطور. ولقد كانت اتفاقية تاريخية ولكن منقوصة، لأن الكثير من بنودها كان يعتمد على الثقة المتبادلة في وقت لم تكن موجودة.

برز الرئيس "جعفر نميري" لعدد قليل من السنوات كزعيم وطني حقًا، يحتضن جميع السودانيين بغض النظر عن اختلاف الأعراق والثقافات والانتماءات السلالية والدين. وناله حظ كبير من المديح الدولي كصانع للسلام في بلد مزقته الحرب في وقت (1972) لم يكن في أفريقيا سوى قلة قليلة من الزعماء من هذا النوع. ولكم أسعده التملق والشائعات القائلة بترشيحه لجائزة نوبل للسلام. وعندما وصل "لاقو" إلى الخرطوم مع مجموعة من رفاقه في حركة تحرير جنوب السودان، بعد فترة من التردد، منحه "نميري" رتبة لواء في قوات الشعب المسلحة وعضوية المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني، مع سلطة إدماج "أنيانيا"

في الجيش، ولكن لم يمنحه منصب نائب الرئيس الذي كان ينتظره، أما الانفصاليون في الأحراش فقد نظروا إليه بازدراء على أنه قد تم شراؤه. وبالنسبة للمهمة الشاقة الخاصة بتنظيم الحكومة الإقليمية في الجنوب فقد خضعت لنصوص اتفاقية أديس أبابا وتطبيق نائب الرئيس "أبل ألير" الذي عينه "نميري" رئيسًا للمجلس التنفيذي العالي المؤقت دون أن يستشير أحدًا في هذا.

وفي غضون أيام قليلة كان "أبل" قد اختار أحد عشر وزيرًا إقليميًا، سبعة منهم من سياسيي المنفى وأربعة من النشطاء السياسيين في الداخل، وكان في هذا التقسيم بين هويتي "الداخل" و"الخارج" ما يرمز إلى عداء كامن. وفي 24 أبريل 1972، طار أعضاء المجلس إلى جوبا ليمارسوا الحكم. ولكن الأمر الذي صعّد النعرات العرقية التاريخية في الإقليم تمثل في أن التعيينات في الجهاز الحكومي هناك قد مالت لصالح الاستوائيين، ذلك لأن عدد الاستوائيين المتخرجين في مدارس الإرساليات المسيحية كان أكبر بكثير من نظرائهم النيليين في بحر الغزال وأعالي النيل، رغم أن النيليين كانوا الأكثر تعدادًا في السكان. أما شيوخ القبائل الذين كانوا المتحكمين في السلطة التقليدية فقد كان تغييبهم من حكومة الإقليم موضع الاستغراب، وكذلك شكا من الإبعاد بمرارة ذلك العدد القليل من اللاجئين المتعلمين الذين عادوا إلى الجنوب.

أما المسألة العاجلة التي واجهت الحكومة الهشة فقد تمثلت في إعادة توطين نصف مليون جنوبي يوجدون بمخيمات للاجئين في الدول المجاورة، بالإضافة إلى نصف مليون آخر من النازحين داخل السودان. وأنشئت مفوضية للتوطين والإغاثة مهمتها استقبال اللاجئين العائدين من خارج الحدود ونقلهم إلى موطنهم بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR، وبمساعدة طائفة من المنظمات الإنسانية غير الحكومية مثل اللجنة الأفريقية لإغاثة جنوب السودان ACROSS، المعونة الكنسية النرويجية، "أوكسفام"، "ورلد سيرفس"، هيئة الإغاثة الكاثوليكية، "كاريتاس" الكاثوليكية الخيرية، الصليب الأحمر.. والتي لم يكن يخطر ببالها جميعًا أنها قد جاءت إلى السودان لتبقى في الجنوب لأكثر من ربع قرن. وأخذ النازحون الجنوبيون يخرجون ببطء من مخابئهم في الأحراش أو من "قرى السلام" التي أنشئت عام 1965.

كانت أكثر بنود اتفاقية أديس أبابا حساسية تلك المتعلقة بإدماج الجنوبيين في الشرطة وإدارة السجون والجيش. فعلى الرغم من الادعاء بأن الجيش كان المؤسسة "القومية" الوحيدة في السودان، فإن تركيبة الجيش نفسها كانت أبعد من أن تؤكد هذا الزعم. فقد شكل أبناء الغرب الغالبية الساحقة من الجنود وصف الضباط، أما سلك الضباط فقد ساد فيه أبناء القبائل النهرية، وبخاصة: الشايقية. وقد تطلب إدماج الجنوبيين في الجيش القيام بعملية إعادة تنظيم شاملة للقوات المسلحة من أجل جعل الجيش "قوميًا" بحق، ولكن عملية كهذه هددت بالطبع المصالح المستقرة للضباط والجنود الشماليين. فرغم كثرة الشماليين الراغبين في قبول الحكم الذاتي للجنوب، كان هناك القليلون ممن تقبلوا فكرة إدماج الجنوبيين بالجيش. وقد وجد المعترضون ضالتهم في نص الاتفاقية على الإدماج كـ"ترتيب مؤقت" ينجز على مدى خمس سنوات. وفسر البعض في الجيش وبعض الدوائر المدنية على أن هذا يعني أن الاتفاقية سوف ينتهي العمل بها بعد خمس سنوات. بينما مال آخرون إلى التفسير القائل بأن إدماج الجنوبيين تحت قيادة الجنوب التابعة للجيش سوف ينتهي بعد خمس سنوات، ومن ثم يتم بعدها نشر هذه الوحدات في مختلف أنحاء القطر، بمعنى أن وجودها سوف يختفي من خلال التسريح من الخدمة والتقاعد والاستقالات. وقد سخطوا بشكل خاص على منح الجنوب معاملة مميزة كما شعر كثير من الضباط بالحنق والمرارة من فكرة القبول بوجود "إرهابيين" داخل جيشهم المفدّى.

وبالفعل وقعت موجة كبيرة من الاستقالات من الجيش على سبيل الاحتجاج. أما المعارضة السياسية الشمالية فقد أدركت- عن حق- أن هذه الاتفاقية قد عززت وضع "نميري" بدرجة كبيرة، ومن ثم فإن الفشل في تطبيق الاتفاقية سيكون خطوة كبيرة باتجاه الإطاحة بالنظام، وأن "كعب أخيل" للنظام يتمثل في إدماج الجنوبيين في القوات المسلحة. ورأى كثيرون في "أنيانيا" ومن العائدين من الخارج أن المقاتلين المدمجين في الجيش سيكونون أقل عددًا بكثير من الشماليين وأنهم سيكونون عرضة للتسريح من الخدمة في أي وقت. وأخيرًا كان هناك أولئك الجنوبيون الذين نظروا بتفاؤل للإدماج في القوات المسلحة باعتباره الخطوة الأولى نحو الاندماج القومي لسودان متنوع الثقافات والأديان والأجناس. غير أنهم كانوا أيضًا أول من أصر على أن الجنوبيين يجب أن يسودوا في القيادة الجنوبية الجديدة، والذين إن تركوا الجيش يجب أن يحل محلهم جنوبيون آخرون مجندون محليًا.

وعلى الفور قامت لجنة الشرطة والسجون باختيار مقاتلي "أنيانيا" الذين حلوا سريعًا محل ثلاثة آلاف شمالي من الشرطة وحراس السجون. وذلك على العكس من اللجنة العسكرية المشتركة (وكان أمامها خمسة أعوام لإتمام الاندماج) فقد تحركت ببطء وبحذر أكبر. ففي يوليو 1973 كان قد تم تجنيد وتدريب 6203 من مقاتلي "أنيانيا" (2067 من كل مديرية) وقبلوا بالجيش فعليًا في 31 يوليو. أما بقية عناصر "أنيانيا" البالغ عددهم 7600 مقاتل، فقد تم استيعابهم في هيئات حكومية معنية بالطرق والغابات والزراعة٬ غير أن معظمهم تم تسريحه عام 1974، بعد إفلاس الصندوق الخاص بعملية الانتقال. وكان تدريب الجنوبيين المدمَجين على السلاح والإمداد والتكتيك ضروريًا لسد الفجوة بين مقاتلي "أنيانيا" البسطاء والجنود النظاميين بالجيش، وشمل التدريب اللواء "لاقو" نفسه، وكذلك النقيب الشاب "جون قرنق دي مابيور John Garang de Mabior" القائد المستقبلي للجيش الشعبي لتحرير السودان SPLA، والذي أرسل إلى الولايات المتحدة وللتدريب المتقدم في "فورت بيننج" بجورجيا، بناء على توصية خاصة من "لاقو". كما تم توزيع ضباط آخرون "مستوعبون" من "أنيانيا" في مقر قيادة الجنوب التي أعيد توزيعها إلى ست كتائب مشاة تكونت من مقاتلي "أنيانيا" السابقين، وخمس كتائب من الجيش القديم. وبمجيء نوفمبر 1975، أصبحت الكتائب مشكلة من قوات مختلطة، وفي العام 1976، اكتملت عملية إعادة تنظيم قيادة الجنوب في وحدة مندمجة ومكتفية ذاتيًا. ولقد كان هذا إنجازًا مدهشًا، آخذين بالاعتبار انعدام الحماس للاندماج عند الدوائر العسكرية والمدنية في الشمال، والشكوك لدى "أنيانيا" في الجنوب. غير أن هذا الجهد قد اعترضه عدد من الأعمال الخرقاء لمقاتلي "أنيانيا" الذين تم استيعابهم، مثل التمردين اللذين وقعا في ديسمبر 1974، في "جوبا"، ومارس 1975، في "أكوبو"، وفرار سرية بكامل سلاحها من الخدمة في "واو" في محاولة فاشلة لاستئناف التمرد انطلاقًا من الأحراش. وكان من الممكن لتلك الحوادث العنيفة وغيرها أن تتكفل بتدمير التسوية السياسية التي عُقدت في أديس أبابا، ولكن تم حلها بالتدخل الشخصي لرئيس الإقليم "أبل ألير"، غير أن الأهم كان تدخل "جوزيف لاقو"، فقد تدخل الأول من خلال اللغة الدبلوماسية لقانوني ضليع، والثاني بفضل وضعيته السابقة كالقائد العام لقوات "أنيانيا"، المتعقل وصاحب السلطات الواسعة الآن كضابط حديث برتبة لواء.

خلال الشهور الثمانية عشر الأولى من عمر الحكومة الانتقالية بالجنوب عملت الأخيرة بهدوء وبنجاح مدهش على تنظيم هيئات الحكم الإقليمي واضطلعت بالمهام الصعبة للتوطين والإغاثة وإعادة التأهيل للعائدين الذين بلغ عددهم المليون. وكان من نتائج صدور الدستور الوطني الجديد في مايو 1973، متضمنًا قانون الحكم الذاتي في جنوب السودان التمكين من إجراء الانتخابات في أكتوبر 1973، لمجلس الشعب الإقليمي الذي سيتولى حكم الجنوب ويكون المجلس التنفيذي العالي مسئولاً أمامه. وقد اتسمت مناقشات مجلس الشعب الإقليمي في السنوات الأربع لدورته الأولى بالحيوية، ولكن مع فهم ضعيف للإجراءات البرلمانية، كما أن الكثير من الاقتراحات بتوجيه اللوم للمجلس التنفيذي العالي لم تكن تتم لسبب أكثر من الثارات الشخصية. ومع ذلك فقد أصدر المجلس التشريعات التي ما كان لحكومة الإقليم أن تمارس عملها بدونها. كما اضطلع مجلس الشعب الإقليمي بحل الكثير من القضايا الخطيرة وربما المتفجرة مثل تلك المتعلقة بسلامة الجنوبيين المرسلين للتدريب بالشمال، واتهامات الفساد في عمليات كبيرة لشراء مواد تعليمية، والتي أثارت اتهامات مضادة بالكراهية كان من الممكن أن تودي بالحكومة قبل أن يتم حلها سلميًا. وفيما يتعلق بمسألة لغة التعليم في المدارس والمثيرة للخلاف، فقد تمت تسويتها على نحو مُرضٍ بالاتفاق على التدريس باللغات المحلية ثم الإنجليزية فالعربية حسب التدرج التصاعدي لمستويات التعليم.

منذ اليوم الأول لبدء أعمال مجلس الشعب الإقليمي، اضطلع بمنتهى الجدية بسلطاته الدستورية الأعلى تجاه المجلس التنفيذي العالي والهيئات الحكومية المختلفة في الإقليم. ولكن الجنوبيين كانوا يشعرون بغصة مريرة من حقيقة أن الرئيس "نميري" قد عين "أبل ألير" ("عميل الشمال") كمرشح وحيد لرئاسة المجلس التنفيذي العالي، الأمر الذي ضمن انتخابه على الرغم من نص اتفاقية أديس أبابا على أن مجلس الشعب الإقليمي هو الذي ينتخب رئيس الحكومة الإقليمية وأن الرئيس هو الذي يعينه. وفوق هذا كان بعض أعضاء مجلس الشعب الإقليمي يحقدون للغاية على أعضاء المجلس التنفيذي العالي (الوزراء) الذين تمتعوا بمزايا سخية تضمنت الرواتب الأفضل والسكن المجاني والسيارات الحكومية والحصول على مكافآت كبيرة عند الاستقالة، الأمر الذي جعل الطامحين والمتآمرين من أجل هذا المنصب لا يترددون في اللجوء إلى الاتهامات الجزافية والثارات الشخصية والعداء العرقي ضد متقلدي منصب الوزير. و لم تكن الحكومة الإقليمية الجنوبية الوليدة هي أول أو آخر من يعاني نقص

الخبرة والكفاءة في جهودها الهشة الأولى لممارسة الحكم. وقد كان هناك اعتقاد جازم لدى الكثيرين، في الشمال وخارج السودان بأن الجنوبيين غير القادرين بالمرة على الاضطلاع بحكم فعال، ولكن عندما انتهت الدورة الأولى لمجلس الشعب الإقليمي في 19 ديسمبر 1977، كان من حق أعضائه أن يفخروا بأنهم استطاعوا ممارسة الحكم حقًا، فقد كانت الديمقراطية حية وبعافية في جنوب السودان.

الاتحاد الاشتراكي السوداني، الدستور، والازدهار

في عام 1969، تصور "نميري" عن حق أن السودانيين سيرحبون بحكم براجماتي ومتجاوز للطائفية، طالما أن ثورة مايو لم تكن مجرد انقلاب عسكري آخر أو عودة للحكم العسكري كما في عهد "عبود". ومن ثم أعلن مبكرًا في يناير 1970، عن نيته لبناء تنظيم سياسي عريض، وليس مجرد حزب سياسي. وكان على الاتحاد الاشتراكي السوداني أن يحل محل كل الأحزاب السياسية القديمة وأن يتجاوز الانقسامات القبلية والطائفية والإقليمية والأيديولوجية. وقد اعترض الحزب الشيوعي السوداني أيديولوجيًا على إقامة الاتحاد الاشتراكي السوداني، وتمكن من تأجيل مولده حتى وقع الحزب في خطيئة انقلاب 19 يوليو 1971. وكان على الاتحاد الاشتراكي السوداني المتكون حديثًا أن يحل محل نظام التعددية الحزبية الذي تلاعبت أحزابه الطائفية بالحكم البرلماني، كمنظمة سياسية جماهيرية تصوغ السياسات وتعبئ الإرادة الشعبية وراء برامج محددة توصي بها لجان "تكنوقراطية" متخصصة تتكفل بتقديم الحلول "العلمية". وتشكل الاتحاد الاشتراكي من هرم تنظيمي كبير توجد في قاعدته 6381 لجنة وحدة أساسية، لكل منها لجنتها المنتخبة وتوجد فوقها أربع مستويات: 1892 مؤتمر فرع، 325 مؤتمر مركز، 34 مؤتمر إقليمي فرعي، و10 مؤتمرات إقليمية، ثم يأتي المؤتمر القومي في قمة هذا الهرم. وأي نقص في عدد الممثلين بكل مستوى كان يتم تعويضه بالانتخاب في مؤتمر المستوى الأدنى. وينتخب المؤتمر القومي رئيسه الذي يعيّن السكرتير العام ونصف أعضاء اللجنة المركزية، أما النصف الآخر فينتخبه المؤتمر. وكانت العلة الأساسية التي أصابت الاتحاد الاشتراكي السوداني ذلك الخلط البائس في أذهان السودانيين بين الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي وبين هيئات الحكم المحلي. فقد رأوا في الاتحاد الاشتراكي ازدواجية تتسبب في التنافس على الموارد ومشاريع الجهود الذاتية للرعاية الصحية ومدارس السلطات الحكومية المحلية. ويتضاعف هذا الخلط عندما يكون

الأفراد العاملون في مجالس الحكم المحلي في مجال ما، هم من يشتركون في لجان الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي في مجال آخر.

كان من نتائج هذا فشل الاتحاد الاشتراكي على المستوى المحلي في أن يتطور كأداة للتغيير المنشود، أو أن يصبح منبرًا للتمثيل الشعبي كما كان مفترضًا فيه. وقد كان الالتباس أكثر وضوحًا على المستوى القومي، حيث طُمست على نحو ميئوس منه الحدود الفاصلة بين الاتحاد الاشتراكي كمنبر للحوار الديمقراطي، مستقل ومنفصل عن الفاعليات الحكومية، مما جعل الاتحاد الاشتراكي يمثل ببساطة بالنسبة للسودانيين مجرد هيئة حكومية أخرى وليس تنظيمًا سياسيًا يتسم بالاستقلال والحيوية. وكانت المحصلة هي تولد مناخ من التنافس بين الاتحاد الاشتراكي- التنظيم السياسي الوحيد- والحكومة، الأمر الذي مكن "نميري"- اللاعب الحاذق- من التلاعب بأحدهما ضد الآخر، وهي الإستراتيجية التي قضت على فعالية الاثنين في النهاية.

إن الحل المؤقت لمشكلة جنوب السودان بتوقيع اتفاقية أديس أبابا قد مكّن "نميري" من التقدم نحو حل المسألة التي تأخر إنجازها طويلاً باعتماد دستور دائم ليحل محل دستور 1956، المؤقت والذي أدخلت عليه تعديلات كثيرة. فشكل لجنة من ثلاثة برئاسة "جعفر بخيت" قامت بوضع مسودة للدستور مبنية على الدستور المؤقت المعدَّل في ربيع 1968، وأيضًا على دساتير فرنسا والهند والجزائر وتونس ومصر. وقد أخضعت هذه المسودة- مع مسودات مضادة أخرى- لمناقشات حيوية في مجلس الشعب والإعلام، والتي سرعان ما أوصلت إلى الاستقطاب بشأن مسألتين رئيسيتين سبق وأن أحبطتا كل الجهود السابقة، ألا وهما مسألتا الهوية والدين. وبدا كم لو أن الدستور العلماني الذي أصدره المجلس وتم التصديق عليه في 8 مايو 1973 (وهو وثيقة معقدة من حوالي 225 مادة) قد حل بالفعل هاتين المسألتين الخلافيتين عندما وصف السودان بأنه "جمهورية ديمقراطية اشتراكية موحدة ذات سيادة وهي جزء من الكيانين العربي والأفريقي". وفي ما يتعلق بالهوية الأفريقية فقد تم تعريفها بإدخال قانون الحكم الذاتي لجنوب السودان في صلب الدستور[1] . أما مسألة الدين الأكثر حساسيةً فيفترض أن تسويتها تحققت في المادة 16 التي كفلت حرية المعتقد[2]، ولكنها أثارت غضب أولئك الذين قادهم "جعفر بخيت" في المطالبة بأن يُتمسك في الدستور بقيم

الإسلام والشريعة كالمصادر الرئيسية للتشريع. وقد تشكك كثير من السودانيين في ذلك الوقت في أن الدستور قد تمكن من إنهاء معضلتي الهوية والدين بشكل دائم.

ولقد أثبتت الأيام أن حياة هذا الدستور قصيرة للغاية، فقد أدخل عليه تعديل عام 1975 قلص حقوق الإنسان بشكل حاد، وبمجيء 1977، كان "نميري" يفتئت على سلطات المجلس التشريعي بالاستغلال المتكرر للمادة 106 التي تتيح للرئيس في غير وقت انعقاد المجلس إصدار "أوامر جمهورية مؤقتة" تكون لها قوة القانون على أن تعرض على المجلس التشريعي في أولى دورات انعقاده. ورغم أن المواد 106، 107، 111، 118 تفرض قيودًا عديدة على سلطات الرئيس، بما في ذلك حل المجلس التشريعي وإعلان حالة الطوارئ، فإن "نميري" تجاهل هذا بشكل متكرر في غضون سنوات قليلة. ولما كان السودان لا يملك تاريخًا من التقاليد الدستورية، فقد كان بإمكان الرئيس أن يفسر الدستور بما يرضيه عن طريق لِّي عنق نصوصه. وفي ظل غياب قيادة حزبية قوية ومستقلة، ومجلس تشريعي يقظ، وقضاء مستقل. يمكن بسهولة لرئيس مثل "نميري" أن يعدل الدستور بما يفرغه من محتواه، وبالفعل فإن السودانيين قد شهدوا بتوجس متزايد على مدى العقد التالي لصدور ذلك الدستور تردي النظام الرئاسي الدستوري إلى حكم مطلق للرئيس "جعفر نميري".

إن الانقلاب الشيوعي الفاشل في 19 يوليو 1971، وتوقيع اتفاقية أديس أبابا في 27 مارس 1972، لم يؤديا فحسب إلى تغيير مسار السياسات المحلية، وإنما تسببا أيضًا في تغيير درامي للتوجه الاقتصادي. حيث تم الابتعاد عن تدخل الدولة في الاقتصاد لصالح مقاربة أكثر تعاونًا بين مختلف الهيئات التجارية والمالية الحكومية والتابعة لحكومات أجنبية والشركات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي IMF. ففي العام 1973، تم إعادة ثلاثين

(1) نص المادة 8: "يقوم نظام للحكم الذاتي الإقليمي في الإقليم الجنوبي على أساس السودان الموحد وفقا لقانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية لسنة 1972، والذي يعتبر قانونا أساسيا لا يجوز تعديله إلا وفقًا للنصوص الواردة فيه."- المترجم.

(2) نص المادة 16: أ- في جمهورية السودان الديمقراطية الدين الإسلام، ويهتدي المجتمع بهدي الإسلام دين الغالبية وتسعى الدولة للتعبير عن قيمه. ب- والدين المسيحية في جمهورية السودان الديمقراطية لعدد كبير من المواطنين ويهتدون بهديها وتسعى الدولة للتعبير عن قيمها. ج- الأديان السماوية وكريم المعتقدات الروحية، للمواطنين لا يجوز الإساءة إليها أو تحقيرها. د- تعامل الدولة معتنقي الديانات وأصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز بينهم فيما يخص حقوقهم وحرياتهم المكفولة لهم في هذا الدستور كمواطنين، ولا يحق للدولة فرض أية موانع على المواطنين أو مجموعات منهم على أساس العقيدة الدينية. هـ- يحرم الاستخدام المسيء للأديان وكريم المعتقدات الروحية بقصد الاستغلال السياسي، وكل فعل يقصد به أو يحتمل أن يؤدي إلي تنمية مشاعر الكراهية أو العداوة أو الشقاق بين المجموعات الدينية يعتبر مخالفا لهذا الدستور ويعاقب قانونا"- المترجم.

شركة ومصرفًا سبق مصادرتها إلى أصحابها، وأدخلت جملة من التشريعات الجديدة الهادفة إلى حماية رأس المال الخاص: قانونان للتنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي عامي 1972 و1974، قانون تشجيع الاستثمار الزراعي عام 1976، ثم قانون تشجيع الاستثمار عام 1980. وهكذا أعيد توجيه السياسات الاقتصادية بما يلبي بشكل كامل مطالب صندوق النقد الدولي.

وقد تزامنت عملية إعادة توجيه الاقتصاد السوداني مع التراكم المفاجئ لكميات هائلة من عوائد النفط في بلدان الخليج العربي والناجمة عن الزيادة المتصاعدة في أسعار النفط بعد قيام منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" OPEC، بمقاطعة زبائنها المعتمدين على نفطها في الغرب بسبب تأييدهم لإسرائيل في الحرب العربية- الإسرائيلية عام 1973 (والتي عرفت بحرب "يوم الغفران" أو "حرب رمضان"). وبعد أن أصبح لدى الدول المنتجة للنفط أموال طائلة للاستثمار فقد سعت إلى التقليل من اعتمادها على واردات الغذاء من المصادر الغربية، عن طريق الاستثمار في الإنتاج الزراعي بالسودان. ففي هذا البلد 63 مليون فدان من الأراضي غير المنزرعة بالإضافة إلى 200 مليون فدان أخرى متاحة للرعي، وهو ما جعل العرب ينظرون إلى السودان باعتباره "سلة خبز" الشرق الأوسط بأراضيه الشاسعة وقوة عمله الرخيصة ووفرة موارده المائية من النيل والأمطار، وأن تنميته تحتاج إلى التمويل العربي والتكنولوجيا الزراعية الغربية اللازمة لزيادة الإنتاج. وبالفعل اعتمد الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية AFESD عام 1973 مبلغ 6 مليارات دولار للاستثمار في السودان على مدى السنوات العشر الأولى من خطة استثمار طموحة لأكثر من 25 عامًا في إطار البرنامج الرئيسي للتنمية الزراعية بالسودان والذي يشمل حوالي أربعة ملايين فدان. كما تم تنقيح الخطة الخمسية للتنمية الصناعية ببرنامجين مؤقتين (1973 -1974، 1976- 1977) وبمقتضاهما زيدت الاستثمارات في الزراعة بقيمة 15% بهدف إنجاز الاكتفاء الذاتي ثم تحقيق فائض للتصدير. وعلى العكس من الخطة الخمسية الأصلية التي اعتمدت على تدخل الدولة، فقد انطوى هذان البرنامجان على الجمع بين المشروعات المملوكة للدولة والمنشآت التعاونية والاستثمار الخاص، كما اعتمدت مشروعات أخرى على القطاع الخاص بالكامل.

ومع منتصف السبعينيات كانت كل هذه الحوافز قد أنتجت زيادة درامية في الموارد المالية المتاحة للتنمية من 278 مليون جنيه سوداني في (1973/72) إلى 433 مليون جنيه سوداني في (1974/73) ثم 666 مليون جنيه سوداني في (74/ 1975). وفي العام 1976، حين انتهت فترة "سنوات العنفوان" في رئاسة "نميري"، كانت الموارد المالية المتاحة للتنمية تزيد عن مليار جنيه سوداني. فمثلاً استثمر 180 مليون جنيه سوداني في "مشروع الرهد" لزراعة 300 ألف فدان بالقطن والفول السوداني بشق قناة ري بطول خمسين ميلاً تربط النيل الأزرق بنهر الرهد، بتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحكومات الكويت والسعودية والولايات المتحدة. كذلك فإن رجل الأعمال البريطاني "رولند (تيني) رولند" Roland "Tiny" Rowland، شركة "لونرو" المحدودة المملوكة له وقعا في فبراير 1975عقد إقامة مشروع مشترك مع الحكومة السودانية لاستثمار 25 مليون دولار في شركة سكر كنانة لتطوير أكبر مزرعة في العالم لقصب السكر بالقرب من "كوستي" على النيل الأبيض لتلبية الطلب السوداني الكبير على السكر وتحقيق الاكتفاء الذاتي بواسطة معمل التكرير الذي ينتج 300 ألف طن من السكر المكرر سنويًا. وأصبحت شركة "لونرو" نفسها وكيل الشراء الوحيد للحكومة السودانية في المملكة المتحدة، محققة أرباحًا كبيرة من وراء ذلك. بدأ معمل التكرير الإنتاج في العام 1981، ولكن التكلفة كانت قد بلغت مستوى فلكيًا (750 مليون دولار حسب التقديرات الرسمية، ومليار دولار في التقديرات غير الرسمية). وإلى جانب زيادة التكلفة واجه المشروع أزمة الركود في سوق السكر العالمية عام 1984، الأمر الذي لم يكن من الممكن معه الاستمرار في التشغيل بدون دعم الحكومة السودانية، ذلك لأن تكلفة إنتاج سكر كنانة كانت أعلى من سعر استيراده.

وفي عام 1976، كان العرب، وخاصةً السعوديون بدولاراتهم البترولية غير المحدودة، قد مولوا مشروعين آخرين للسكر أحدهما في غرب النيل والآخر عند "حجر السلايا" شمال "رباط" بطاقة إنتاجية 110 آلاف طن سنويًا. وبإضافة مشروعات صناعية أصغر- معظمها متداخل مع الزراعة- ازدادت قيمة الأصول الصناعية من 67 إلى 143 مليون جنيه سوداني عام 1975. وقد تضمنت البرامج المؤقتة بوجه خاص إنفاقًا حكوميًا أكبر على البنية التحتية بشراء قاطرات جديدة وتحسين الكفاءة التشغيلية للسكك الحديدية التي تدهورت حالتها بشدة في أواخر الستينيات، وإنشاء أرصفة بحرية جديدة في بورسودان،

وتمهيد الطرق الصالحة للحركة في كل الظروف الجوية من الخرطوم إلى بورسودان ومن "واد مدني" إلى "سنار" و"كوستي" على النيل الأبيض. ومن المعروف أن من أكبر المشكلات التي واجهت الحكومات السودانية على الدوام مشكلة ندرة وسائل الاتصال بين أطرافها المتباعدة، وقد حلت هذه المشكلة جزئيًا عام 1974، بإتمام إنشاء شبكة ميكرويف واسعة مرتبطة بالأقمار الصناعية.

أما مشروع شق قناة "جونقلي" فهو المشروع الأكثر طموحًا ولم يتضمنه البرنامجان المؤقتان، وكان "السير وليم غارستن Sir William Garstin" سكرتير مساعد وزارة الأشغال العامة بمصر قد اقترح عام 1901 شق قناة (عرفت بـ"شق غارستن") لنقل المياه الدافقة من البحيرات الاستوائية إلى النيل الأبيض بدلاً من تبددها بفعل التبخر والرشح في منطقة "السُّد". وأُحيي هذا الاقتراح مرة أخرى عام 1946، ولكن لم يتحقق شيء حتى ديسمبر 1971، بتكوين لجنة فرعية من اللجنة الفنية الدائمة المشتركة المصرية السودانية لمياه النيل PJTC (المسئولة عن التنفيذ الهيدرولوجي لاتفاقية مياه النيل لعام 1959). وقدمت اللجنة الفرعية مشروعًا جديدًا تمامًا لقناة طولها 174 ميلاً من قرية "جونقلي" على بحر الجبل إلى ملتقى نهري السوباط والنيل الأبيض، ودون تغيير الحياة الطبيعية في منطقة "السُّد". وتعتبر مساحة الأراضي المنتظر استصلاحها بتحويل مياه المستنقعات إلى القناة قليلة، كما أن أول طريق بري يربط شمال السودان بجنوبه سيقام على طول ضفة القناة. وبعد توقيع اتفاقية أديس أبابا في فبراير 1972، ثم صدور قانون الحكم الذاتي لمديريات الجنوب في مارس من نفس العام، أصبح من الممكن تنفيذ مشروع القناة. وأخيرًا تم توقيع العقد النهائي بين اللجنة الفنية المشتركة و"شركة الإنشاءات الدولية" الفرنسية CCI في 28 يوليو 1974، لإنشاء القناة بتكلفة 52 مليون جنيه سوداني. كما تم تخصيص 18 مليون جنيه سوداني أخرى لمشروعات التنمية في منطقة القناة.

ورغم أنه كان من البديهي أن قناة جونقلي هذه سوف تحدث تأثيرًا هائلاً على حياة النيليين في منطقة القناة فإن الإعلان عن المشروع لم يلق في البداية انتباهًا كبيرًا من المجتمع الجنوبي، فيما عدا أعضاء في مجلس الشعب الإقليمي تآمروا لاستغلال المشروع في إسقاط حكومة "أبل ألير". فتم على نطاق واسع توزيع وثيقة سرية على الطلاب وصغار الموظفين الجنوبيين في البلدات النهرية مثل "جوبا وبور وملكال" تزعم أنه سيتم توطين مليوني فلاح مصري

في منطقة القناة تحت حماية جنود مصريين. كما سرت موجة ثانية من الشائعات الغريبة ولكن تم تصديقها[1] تقول بأن القناة سوف تسحب مياه "السُّد" وتخرب العمليات المناخية الطبيعية، فلن تكون هناك مستنقعات أو بخر أو سحب أو أمطار، وإنما ستترك وراءها أرضًا جافة ليحرثها الفلاحون المصريون. ووجدت كل هذه الشائعات تربة خصبة لها في جوبا، في وقت كانت الخشية من "طغيان الدينكا" قد تعمقت جذورها وسط "الباري" المحليين. وفي 17 أكتوبر 1974، نظم طلاب مدرسة جوبا الثانوية التجارية مظاهرة احتجاجية، ولما لم يكن لدى الشرطة غاز مسيل للدموع أو أي أدوات لمواجهة الشغب فقد انسحبوا بشكل مخز تحت وابل من الحجارة إلى ما وراء أسوار الحماية في مقراتهم. وقد شجع هذا الانتصار الطلاب، خاصة بعد أن انضم إليهم صغار الموظفين، فاجتاحوا الشوارع يحطمون المحلات ويشعلون النار في السيارات. ولم يتفرق الجمع إلا عندما بدأ الشرطة في إطلاق النار وقتلوا طالبين. وأعلنت حالة الطوارئ وفرض حظر التجول وتم اعتقال مائتين من المتظاهرين، بينما تمكن عدد قليل من الفرار إلى شرق أفريقيا ليوفروا المادة الدعائية المتعاطفة والجاهلة لحفنة من نشطاء حماية البيئة الذين كانوا على قناعة بأن القناة سوف تؤدي إلى تصحير منطقة "السُّد".

وتحركت -الحكومتان المركزية والإقليمية- بسرعة لاستعادة التحكم في الموقف. فألقى "أبل ألير" خطاب تهدئة مفصل أمام مجلس الشعب الإقليمي أكد فيه عدم إرسال فلاحين أو جنود مصريين إلى الجنوب، وشرح الفوائد الكثيرة التي ستحققها القناة. وأنهى كلمته بتحدٍ قوي قائلاً: "أود القول بأنه وإن كانت هذه القناة (جونقلي) مشروعًا للحكومة المركزية فإن الحكومة الإقليمية تؤيده وستقف وراءه. وإذا تحتم علينا أن نقود الناس إلى الفردوس باستخدام الهراوات فإننا سنفعل ذلك من أجل خيرهم وخير كل من سيأتي بعدنا"[2] .

على الفور قام الرئيس "نميري" بتشكيل مجلس قومي لتنمية منطقة قناة جونقلي NCDJCA ليتولى "وضع خطط التنمية الاجتماعية- الاقتصادية لمنطقة جونقلي"، وكذلك

---

(1) تجاهل المؤلف الحديث عن الأسباب السياسية- الاستراتيجية الحقيقية وراء حملة الإعلام الغربي والمنظمات غير الحكومية الشمالية ضد المشروع، ومن ثم الترويج لهذه الشائعات التي ارتدى بعضها مسوح التنبؤ العلمي- المترجم.

(2) Abel Alier، "Statement to the peoples' Regional Assembly on the Proposed Jonglei Canal"، National Council for the Development of the Jonglei Canal Area، Khartoum، 1974.

هيئة تنفيذية لجونقلي JEO، تتولى مسئولية إجراء الدراسات عن الآثار المتوقعة لإنشاء القناة والمشروعات التنموية لسكان منطقة القناة. وما كادت تبدأ عملها عام 1976، حتى تعرض مشروع القناة لهجوم عاتٍ من حماة البيئة المتحمسين. وكان مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بمثابة البؤرة التي أطلق من خلالها حماة البيئة صيحات الحرب على المشروع، والتي التقطتها الصحافة الغربية، خاصة في ألمانيا وفرنسا. فبدأ تيار متواصل من المقالات الرصينة أحيانًا والحادة غالبًا والجاهلة كثيرًا يصب في وسائل الإعلام تحت قيادة ائتلاف من الجماعات البيئية في أوربا والولايات المتحدة، عرف باسم "مركز الارتباط البيئي الدولي" ELCI، الذي اتخذ مقره الرئيسي في نيروبي، وطالب بالوقف الفوري لكل الأعمال في منطقة جونقلي. وكان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التصحر عام 1977، في نيروبي بمثابة منبر عالمي قام من خلاله هؤلاء بإدانة مشروع القناة، وكان على رأسهم البروفيسور "ريتشاد أودينغو Richard Odingo" من جامعة نيروبي والذي أعلن بطريقة درامية: "إنهم يشقون هنا قناة في منطقة يمكن بكل بساطة أن تصبح صحراء أفريقيا القادمة"، وهو ما كان في الحقيقة هراءً مطلقًا[1].

ووصلت المجادلات الدولية الحامية إلى الذروة في اجتماع موسع بلندن رعته الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في 5 أكتوبر 1982، تحت عنوان "الآثار المتوقعة لقناة جونقلي بالسودان". وكان الفريق البحثي بشأن قناة جونقلي قد أثبت بشكل حاسم قبل ذلك بخمسة وعشرين عامًا أن القناة لن يكون لها أثر مهم على معدل سقوط الأمطار. كما أن الدراسات العلمية التى أجرتها مؤسسة "مفيت– بابتي Mefit–Babtie Srl"، في جلاسجو لحساب الهيئة التنفيذية لقناة جونقلي خلال الفترة من (1979 – 1983) والمسجلة في مجلدات عديدة قد أكدت الاستنتاج نفسه بقوة.

ولم يكن من الممكن شق أطول قناة ملاحية في العالم بشكل اقتصادي وسريع بدون "بكتويل Bucketwheel" وهو حفار رهيب يبلغ ارتفاعه خمسة طوابق ويزن 2300 طن، ويستهلك من الوقود في اليوم الواحد 10400 جالون (40 ألف لتر أو 900 طن). وكان لا بد لهذه الآلة العملاقة أن تكون مؤتمتة تمامًا من أجل ضمان حركة ودوران دولابها

(1) Envionmental Liasion Center Press Conference، Nairobi، September 1977

الكبير وقساطلها الاثني عشر معًا بمقدار 180 درجة بالضبط وباستقامة في أرض مسطحة لا يزيد معدل الانحدار فيها عن بوصتين وربع في الميل الواحد. وكان الدولاب الموجه بأشعة الليزر يدور دورة كاملة حول محوره كل دقيقة ليحفر قناة بعرض 130 قدمًا وعمق 20 قدمًا، بينما تقوم القساطل برفع ناتج الحفر عبر سير حامل إلى الضفة الشرقية، وهكذا يتم أيضًا إنشاء الطريق الصالح للاستخدام طوال العام. وما كاد "بكتويل" يعمل بطاقة عالية حتى تم إدخال تعديل كبير على خط القناة في العام 1981. ففي المشروع الأصلي كانت القناة تبدأ من جونقلي وتنتهي عند مصب نهر السوباط. ولكن عندما علمت الهيئة التنفيذية للمشروع أن قاع نهري الأتم وبحر الغزال القريبين من جونقلي يتسمان بعدم الثبات إلى حد كبير تقرر تحريك مدخل القناة إلى أعلى عند بور، وهو ما أضاف 56 ميلاً أخرى إلى طول القناة بتكلفة 10 ملايين جنيه سوداني (وهي صفقة غير عادية بأسعار 1981)، ومن ثم زحف "بكتويل" دون توقف ليلتقي مع بحر الغزال عند بور.

وهناك مشروع تنموي ضخم آخر لم يكن جزءًا من البرنامجين المؤقتين، وهو البدء في التنقيب عن النفط في منطقة تبلغ مساحتها 200 ألف ميل مربع جنوبي كردفان وأعالي النيل، والذي بدأته شركة "شيفرون للنفط فيما وراء البحار" COPI. و لم يكن السياسيون الشماليون متحمسين تمامًا لهذا المشروع. ففي الجلسات الخاصة وحتى اكتشاف النفط كان السودانيون الشماليون يرحبون بانفصال الجنوب وانتهاء النزيف اللعين للخزانة العام. أما في العلن فقد ظل السياسيون والمسئولون الحكوميون الشماليون يعربون عن اقتناعهم بأنه إذا وجدت احتياطيات نفطية في جنوب السودان فإن هذا سيقضي على رابطة أساسية للوحدة ويمكن الجنوب من الانفصال. وسرعان ما بدا هذا الاقتناع غير قابل للدحض بعد وقوع سلسلة من الاختلافات وسوء الفهم بشأن النفط. فعندما قام الرئيس "نميري" بزيارة الولايات المتحدة عام 1978، وبرفقته الدكتور "شريف التهامي" وزير الطاقة والتعدين الجديد، الذي قلل علنًا من إمكانية أي تنمية نفطية في الجنوب، نشر الإعلام الأمريكي أنه قد تم اكتشاف كميات تجارية من النفط في "الجزء الجنوبي من غربي السودان" ويمكن ضخها عبر الأنابيب بطول 900 ميل إلى بورسودان ومن هناك إلى الأسواق الدولية. وأذيع هذا التقرير على نطاق واسع من خلال إذاعة صوت أمريكا، وعلى الفور انفجرت الاحتجاجات في الجنوب.

اندلعت موجات من التظاهرات الكبيرة في سائر المدن الجنوبية مطالبة بأن يمر الأنبوب الناقل "للنفط الجنوبي" عبر جنوب السودان وشرق أفريقيا إلى ميناء "مومباسا" في كينيا. وردت الخرطوم على هذه المظاهرات بأن نقلت الحامية الجنوبية في "بنتيو" التي كان يقودها النقيب "سلفا كير ميارديت Salva Kiir Mayardit" (الذي سيصبح عام 2005 رئيسًا لحكومة الحكم الذاتي في جنوب السودان) وأحلت محلها كتيبة من القوات الشمالية قوامها 600 رجل استقدمت من القيادة الغربية. وعلى الفور تلاحقت حوادث مثيرة أخرى. فعندما سعت الخرطوم في يوليو 1980، إلى إعادة رسم الخط الحدودي بين الشمال والجنوب ليشمل حقول النفط والمراعي الغنية في أعالي النيل وبحر الغزال بكردفان، خرج طلاب الجنوب إلى الشوارع محتجين على هذا الخرق الصريح لاتفاقية أديس أبابا. واضطر الرئيس "نميري" كارهًا إلى إلغاء مرسومه، ولكن وجهات نظر الشماليين والجنوبيين بشأن التنقيب عن النفط واستغلاله أصبحت أكثر تباعدًا وحِدة من أي وقت مضى.

ففي نوفمبر 1980، خطب الرئيس "نميري" أمام مجلس الشعب عارضًا السياسة البترولية لحكومته. ومنها أن معمل التكرير المخطط بناؤه في "بنتيو" سيحل محله إنشاء خط أنابيب بطول 400 ميل لضخ نفط "بنتيو" إلى معمل كبير عند "كوستي" في الشمال. وعلى الفور خرج الطلاب الجنوبيون إلى الشارع مرة أخرى، كما أدان القرار المجلس التنفيذي ومجلس الشعب الإقليميان في الجنوب لأن سحب مشروع معمل التكرير من منطقة "بنتيو" سيعني الحكم عليه بإدامة التخلف. ورغم رفض "نميري" التراجع عن قراره هذا فقد وافق على مجموعة مبادرات للحكومة وشركة "شيفرون" تضمنت إنشاء هيئة للتنمية في "بنتيو" كما تعهدت "شيفرون" بتحسين خدمات الصحة والتعليم ومياه الشرب بالمنطقة. وشعر الجنوبيون بالإذلال والعجز، وهو الشعور الذي لم ينجح "نميري" في مساعدتهم على نسيانه عندما أعلن التخلي عن إقامة معمل التكرير في "كوستي" مقابل إنشاء خط أنابيب بطول 870 ميلًا لضخ خام "بنتيو" مباشرة إلى بورسودان للتصدير للأسواق الدولية.

على أية حال كانت تلك سنوات غنية بالاستبشار والخير وشهدت دخول رأس المال العربي والدولي إلى السوق المحلية وتسربه إلى جيوب السودانيين، حتى أكثرهم فقرًا. بل إن الأجنبي الزائر للسودان عرَضًا في ذلك الوقت كان يلاحظ بالضرورة سيادة روح التفاؤل والإيمان العريض بمستقبل وردي عند السودانيين، وخاصة في العاصمة المثلثة حيث أدى

النمو الاقتصادي إلى استمرار توسع الفجوة بين المركز والأطراف التي افتُرِض أنها ستقنع بالحصول على الفتات من المائدة العامرة للتنمية في الخرطوم. ولقد أظهر الرئيس "نميري" قيادته القومية التي يستحقها السودانيون، وشكل الاتحاد الاشتراكي السوداني بناءً للتعبئة السياسية للشعب، أما الاقتصاد فقد أخذ في الازدهار. ولم يكن من الممكن تحقيق الاستقرار والنمو بدون الحل الواضح للمشكلة الجنوبية والذي بموجبه اقتنع كثير من الشماليين بضرورة ترك الجنوبيين يدبرون أمرهم بأنفسهم. استفاد "نميري" كثيرًا من ارتفاع وتوهج مكانته، ومن التأييد الكبير الذي حظي به نظامه في مختلف أنحاء البلد. ومع رأس السنة الجديدة عام 1976، كان هناك القليلون من السودانيين الذين تكهنوا بقرب انفجار الفقاعة، وبأن نظام "جعفر نميري" سيمضي باتجاه تفكك لا يتوقف ودون أن يذرف عليه رعاياه أي دمعة حسرة.

الفصل الخامس

حكم جعفر نميري سنوات الخيبة والتفسخ (1976 - 1985)

يوليو 1976: المصالحة الوطنية والنزعة الإقليمية

في عام 1976، كان "نميري" قد أحكم سيطرته على الحكم. فقد حل مشكلة الجنوب، وأنشأ الاتحاد الاشتراكي السوداني، وأعاد تنظيم حكومته، وشجع مجيء كميات ضخمة من رؤوس الأموال العربية والعالمية لإنجاز طائفة من مشروعات التنمية ذات الشعبية الواسعة والتي كان السودان في أمس الحاجة إليها. ولكن المؤسف أنه في قمة شعبيته وارتفاع مكانته أصابت "نميري" النشوة بآفاق السلطة المطلقة، ومن ثم بدأ يضل طريقه في المستقبل. فتزايد اعتقاده بأنه يمكن أن يحكم بدون مؤسسات الحكم المعتادة، وأن يسترشد بدلاً من هذا بالخرافات والروحانيات الدينية محيطًا نفسه ببطانة منافقة من "المبررين". ولم يعرف عن "نميري" في شبابه وسنواته الأولى بالجيش سوى اهتمام قليل بالدين لم يتجاوز أداء الفروض الإسلامية الروتينية. فقد كان يدخن السيجار، ويستمتع بشرب "الإسكوتش"، ويحب أفلام الويسترن للممثل الأمريكي "جون واين". وبدا أنه قد وجد عزاءه الروحي في الإيمان بالخرافة والإلهام. ففي عام 1974، عين "الشريف عبد الله"- وهو "فقي" مريب من الأبيّض- "مفتيًا" أكبر في قصر الشعب. وعلى نحو مفاجئ امتنع "نميري" عن الشراب وأرسل "أمر قيادة" إلى كبار مسئوليه بالالتزام بعدم تناول المسكرات. ورغم تجاهل هذا الأمر

إلى حد بعيد فإنه أنبأ بإصرار متنام على أن يتحول أتباعه إلى مسلمين أتقياء. وكلما ازداد مضي "نميري" في هذا الاتجاه كلماً قل احتياجه إلى مراعاة أحكام الدستور.

وقد نشأت بطانة القصر سالفة الذكر– تحت قيادة الدكتور "بهاء الدين محمد إدريس"– فيما بدا أول الأمر كاتجاه محمود. كان "إدريس" محاضرًا في علم الحيوان بجامعة الخرطوم إلى أن أجبر على الاستقالة بتهمة تسريب أسئلة الامتحان لإحدى الطالبات. ثم أصبح مساعدًا للدكتور "يماني يعقوب" السكرتير العام للمجلس القومي للبحوث العلمية، الذي كان "نميري" يتولى رئاسته بنفسه. واقترب "إدريس" بسرعة من "نميري" الذي كافأه على هذا بتعيينه وزير دولة للشئون الخاصة في أكتوبر 1972، على الرغم من الاعتراضات القوية للوزراء. ولم يعرف أحد ما هي بالضبط الوظائف التي يقوم بها وزير الشئون الخاصة، ولكن "نميري" منحه في أغسطس 1973، سلطة كاملة للتفاوض باسم الحكومة في كل الاتفاقيات ذات الصلة بمشروعات التنمية، وما إن جاء العام التالي حتى تغلغل "إدريس" في القصر الرئاسي نفسه كمساعد للرئيس. واستقدم "محمد محجوب" وهو كاتب مغمور في مجلة الجيش ليكتب خطب "نميري". كما أدخل أيضًا "سالم عيسى"، وهو صحفي لبناني تحوم حوله الشبهات، وقد قام الأخير بدوره بتقديم "عدنان خاشقجي" لكل من "إدريس" و"نميري".

و"عدنان خاشقجي" المعروف بـ AK هو رجل أعمال سعودي لامع وتاجر سلاح من أصول تركية تعلم في "كلية فيكتوريا" بالإسكندرية، ثم في جامعتي "تشيكو ستيت" و"ستانفورد" بكاليفورنيا. وقد وصل "خاشقجي" إلى الخرطوم عام 1974، ليقيم بسرعة صداقة وثيقة مع "جعفر نميري" توطدت عبر رحلات جوية بطائرته الخاصة ونزهات بحرية على "نبيلة"، اليخت الفخم الخاص به. افتتن "نميري" بشخصية "خاشقجي" الكاريزمية، وأعجب بصلاته الحميمة مع الأسرة الملكية بالسعودية، و"إميلدا ماركوس" أرملة الرئيس الفلبيني المخلوع، وحتى الرئيس الأمريكي "نيكسون". وهكذا سرعان ما مارس "خاشقجي" نفوذًا كبيرًا على شخصية "نميري" القابلة للتأثر من بيت الضيافة الرئاسي الذي عين "إدريس" عاملين فيه انتقاهم بنفسه.

وخلال العامين التاليين كان "خاشقجي"– بفضل سحره الشخصي وحذقه– يتفاوض باسم السودان للحصول على ستة من القروض الدولية، كل واحد منها بعدة ملايين من الدولارات، وكانت جميعًا بمثابة التفاف على عملية وخطط التنمية المعدة بعناية في إطار

البرنامج المؤقت الأول (73–1974) لخطة التنمية الخمسية المعدة عام 1970، حيث حصل المستثمرون الدوليون على أسعار فائدة مجحفة لقروضهم كانت فوق طاقة السودان على السداد، ولكنها بالطبع كانت ذات مكاسب هائلة لـ"خاشقجي". وبوقوع "نميري" في وهم الرخاء الثابت الذي تسبب في خلقه الضخ الحقيقي والاحتيالي لكميات كبيرة من رؤوس الأموال، لاح أنه لم يخطر بباله قط التساؤل عن جدوى أو الحاجة إلى تلك المشروعات الباهرة. فعلى العكس من نصائح مستشاري "نميري" الماليين عامي (1973 و1974) تمكن "خاشقجي" من تأمين قرض سعودي بقيمة 200 مليون دولار، كما تفاوض على قروض إضافية لبناء مصفاة نفطية لم تُبْن قط، واستيراد شاحنات ألمانية لم تكن مناسبة للأجواء السودانية، وبناء مصنع نسيج لم يعرف الأرباح قط. وقد تم هذا كله بالالتفاف على العملية المؤسسية التي تفترض توقيع اتفاقيات مالية وتجارية، مما أسهم أيضًا في تدهور العلاقة بين "نميري" ووزرائه.

ففي 25 يناير 1975 استقال بشكل مفاجئ وزير المالية "إبراهيم منعم منصور"– المشهور بقدرته ونزاهته– بعد اتهامات كاذبة وجهت له في مجلس الشعب. وغضب "نميري" غضبًا شديدًا، وأوعزت إليه "البطانة" بأن يأخذ حذره من الوزراء المحبين للسلطة، فما كاد ظهر اليوم التالي يأتي حتى كان "نميري" قد أقدم بشكل مفاجئ على طرد وزرائه الأكثر كفاءة من "التكنوقراط" الذين تم تعيينهم بشكل خاص في المناصب الوزارية من أجل تحويل ثورة مايو إلى واقع من خلال الاعتماد على الدراسات العلمية والتخطيط السليم والطابع المؤسسي الصلب للحكم. وحل محل الوزراء المفصولين رجال من "البطانة" والمتملقين وقليلي الموهبة. وبعد هذا بيومين ألقى "نميري" خطابًا لاذعًا أدان فيه وزراءه السابقين، كتبه "محمد محجوب" رجل "إدريس" المفضل، وهو الخطاب الذي أعلن مجلس الشعب بالإجماع أنه يمثل نقطة تحول في تاريخ ثورة مايو.

وفي عصر يوم الخميس 5 سبتمبر 1975 قاد العقيد "حسن حسين" محاولة انقلابية للمظليين الساخطين الذين كان معظمهم من "أولاد الغرب" المستائين من إهمال الخرطوم لغرب السودان، وهو الشعور الذي بدأ يعبر عنه بشكل أوضح بعدما تم منح الحكم الذاتي لجنوب السودان. قام الانقلابيون باعتقال كبار قادتهم واستولوا على إذاعة أم درمان لإعلان نجاحهم، وادعوا على سبيل الخداع أن الرئيس "نميري" رهن الإقامة الجبرية في منزله. وفي

حقيقة الأمر أن "نميري" قد قرر فجأة قضاء ليلة الخميس في مقره الرسمي داخل الثكنات العسكرية، ولكنه بدلاً من أن يقود القوات الموالية له كما فعل عام 1971 هرب من الخرطوم بطريقة مخزية ليختبئ في بيت صديق مقرب في "جيريف". وبعد أن أخلى "نميري" القيادة تقدم ضباطه الموالون تحت قيادة "محمد الباقر" النائب الأول للرئيس ورئيس أركان حرب الجيش، لسحق الانقلاب، وفي غضون ساعتين كان المتمردون قد استسلموا. كان هذا الانقلاب حادثة صغيرة في حد ذاته إلا أن تبعاته كانت جسيمة.

إن الصدفة البحتة التي كانت وراء قرار "نميري" بتغيير روتينه اليومي الثابت وعدم النوم في استراحته ليلة ذلك الخميس قد عززت من طبيعته الميالة إلى الخرافات. وعلى أساس من هذه الغرائز أقدم على التخلص من كافة القيود الدستورية المتبقية في طريق الحكم الفردي المطلق. فالمادة 82 من دستور 1973، الدائم التي منحت السلطات الواسعة للرئيس أصبح[1] والشخصي لإرادة الشعب، وهو ما لم يخطر قط ببال واضعي الدستور. ومن فوره قام عبر مجلس الشعب الخانع له بتعديل المادة المذكورة لتتضمن أن للرئيس "أن يتخذ من الإجراءات وأن يصدر من القرارات ما يراه مناسبا وتكون قراراته في هذا الشأن ملزمة ونافذة وفق أحكامها". وهو ما أزعج معارضي "نميري" وسخروا من هذا بقولهم: إن شعاره قد أصبح "أنا الشعب le puple، c'est moi". و لم يبد البعض الآخر انزعاجًا بنفس القدر لأن الشخصيات المهمة كانت على الدوام في قلب الحياة السياسية السودانية، سواء كانوا رؤساء قبليين أو شيوخًا أو نظارًا أو قادة لإخوانيات صوفية. بينما نظر سودانيون كثيرون إلى الموقف بقدر من الاعتدال أو حبذوا الشخصية القوية ذات المهارات السياسية الفائقة وفضلوها على المؤسسات غير المألوفة والمصطنعة التي ينيها "التكنوقراط". بعد هذا أخذت المؤسسات الدستورية تزاح جانبًا لصالح حكم رئاسي يتصف بالتلاعب السياسي أكثر من الالتزام الدستوري، وخاصة بعد أحداث يوليو 1976 الدرامية.

فقبل فجر يوم الخميس 2 يوليو 1976، بقليل كان اللواء "الباقر" النائب الأول للرئيس والوزراء وكبار المسئولين في الدولة مجتمعين في المطار للترحيب بالرئيس "نميري" بعد عودته

(1) نص المادة: "رئيس الجمهورية هو رمز الوحدة الوطنية والسيادة ويمثل الإرادة الشعبية ويتولى مسئولية حماية انتصارات ثورة مايو ومكاسب الشعب ودعم تضامن قوى الشعب العاملة وتحقيق الحرية والعدل والرفاهية للشعب"- المترجم.

من زيارة للولايات المتحدة وفرنسا. وقد كان من المقرر أن تصل الطائرة في تمام الساعة الخامسة صباحًا، ولكن لسبب غير معلوم لكل من الرئيس والحاشية على ظهر الطائرة والمستقبلين على أرض المطار، لامست عجلات الطائرة الرئاسية الأرض قبل الموعد المقرر بنصف ساعة. وبعد بدء مراسم الاستقبال المعتادة اهتز المطار والعاصمة فجأة بوابل من القصف المدفعي في تمام الساعة الخامسة صباحًا. وعلى الفور انطلق "نميري" بحثًا عن مخبأ، بينما اندفع اللواء "الباقر" صوب قصر الشعب لتنظيم المقاومة وكله شك في ما إذا كانت القوات القليلة تحت إمرته بالخرطوم يمكن أن تحتفظ بالعاصمة إذا لم يتمكن من الاتصال بوحدات الجيش في وادي سيدنا وشندي فضلاً عن دمازين البعيدة جدًا. ولكن وزير الإعلام "بونا ملوال Bona Malwal" (وهو من الدينكا) جعل هذا ممكنًا بفضل مهارته، فقد استخدم مكاتب وكالة الأنباء السودانية SUNA، لبث رسائل اللواء "الباقر" إلى وحدات الجيش في مختلف أنحاء السودان وعلى الجبهة المصرية في قناة السويس وغيرها من خلال محطة إذاعة صغيرة في جوبا ومنها إلى نيروبي. وعندما بدأت الوحدات العسكرية في التدفق باتجاه الخرطوم من الشمال والنيل الأزرق بعد ظهر الجمعة، كان الهجوم قد توقف، وبنهاية يوم السبت أكمل الجيش القضاء على آخر جيوب المقاومة. وتمت ملاحقة المتمردين الفارين وقتلهم في الصحراء. وقد قتل عدد كبير من المدنيين الأبرياء، وحدث دمار واسع في الممتلكات، وخرج "نميري" من مخبئه مقتنعًا أكثر من أي وقت مضى بأن العناية الإلهية هي التي جعلته يصل المطار مبكرًا بنصف ساعة.

وقد أشاعت مصادر مختلفة أن ليبيا قد خططت للمحاولة لانقلابية في يوليو 1976، منذ وقت طويل بالتواطؤ مع إثيوبيا والاتحاد السوفيتي. ذلك لأن "معمر القذافي" لم يسامح "نميري" مطلقًا على رفضه الاشتراك في "ميثاق طرابلس"، كما كانت لديه رؤية لإمبراطورية ليبية– سودانية عربية تشمل دارفور[1] ، وهو الحلم الذي لم يشاركه فيه "نميري". كما كان الإثيوبيون مقتنعين بأن التمرد الإريتري سوف ينهار إذا توقف دعم السودان له، أما الاتحاد السوفيتي فقد تحول ضد "نميري" بعد فشل الانقلاب الشيوعي وطرد المستشارين السوفيت.

---

(1) سيلاحظ القارئ هنا وفي فصول تالية، خاصة الفصل الأخير، أن تفسير المؤلف للعامل الرئيسي وراء "حلم" الوحدة عند القيادة الليبية لا يخرج عن الرغبة في التوسع والهيمنة، وهي رؤية غربية معتادة. ولا نعني بهذا التعليق تحبيذ التناول الليبي للمسألة، إنما يهمنا التنبيه للرؤية الغربية التي لا تعترف هنا بجوانب ثقافية واقتصادية واجتماعية أخرى في الطموح لوحدة عربية أو فوق قطرية– المترجم.

وقد ترك التخطيط الفعلي للانقلاب لـ"صادق المهدي" الذي هرب إلى طرابلس بعد هزيمة قوات الأنصار في جزيرة "أبا". وهناك التحق به "الشريف الهندي، حيث أسس الزعيمان "الجبهة الوطنية" في المنفى التي ضمت كلاً من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الاتحادي الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي التي أسمت نفسها فيما بعد الجبهة الإسلامية القومية، وكانوا جميعًا معارضين لنظام "نميري". وأقام لهم "القذافي" عشرين معسكرًا للتدريب في جنوب ليبيا حيث أشرف المستشارون السوفيت على تدريب وتسليح مجندي الفيلق الإسلامي. وتم تخصيص اثنين من هذه المعسكرات ("جداعيم" و"معرة") لتدريب حوالي ألفين من المرتزقة للإطاحة بنظام "نميري". كان بعض المجندين في هذين المعسكرين من الفيلق الإسلامي بينما جاءت الغالبية من الأنصار في دارفور المهمَلة والموالين لـ"صادق المهدي". وقد قاموا بعبور الصحراء في ربيع 1976 ودفنوا أسلحتهم السوفيتية في الرمال خارج أم درمان، ثم تسللوا إلى المدينة كعمال موسميين. وقبل 2 يوليو بيومين عادوا إلى الصحراء ليخرجوا السلاح ويعيدوا تنظيم أنفسهم، ثم آبوا إلى الخرطوم متأهبين لبدء الهجوم في تمام الخامسة صباحًا بمساعدة الإخوان المسلمين. ولو لم تكن طائرة "نميري" قد وصلت قبل موعدها لكان من المؤكد أنه سيصبح في عداد القتلى ومعه معظم المسئولين المهمين في الحكومة السودانية.

لم يمر وقت على هزيمة المرتزقة الأنصار في شوارع الخرطوم وصدمة السودانيين من مستوى العنف، حتى يصدموا مرة أخرى من المحاكمات الهزلية والإعدامات الفورية بعد الانقلاب بوقت وجيز. وتمت محاكمة "صادق المهدي" و"الشريف الهندي" غيابيًا وحكم عليهما بالإعدام. غير أن هذا الانقلاب الفاشل قد كشف لـ"جعفر نميري" عن حجم الخطر المعرض له، وأن معارضة الجبهة الإسلامية القومية، التي بدت ساكنة وقتئذٍ في الخرطوم، لم يعد من الممكن تجاهلها. ومن خلال تلويحه بغصن الزيتون للمصالحة الوطنية، استهدف "نميري" إحداث الانقسام في صفوف المعارضة بين أولئك الذين تغريهم العودة إلى السودان وبين من يختارون البقاء في المنفى. وبطلب من "نميري" بدأت عائلتان سودانيتان بارزتان في دولة الإمارات العربية المتحدة التفاوض مع "صادق المهدي"، وهي المفاوضات التي لم تسر على نحو طيب أول الأمر، ولكن بعد اجتماع ثانٍ عقد يوم 7 يوليو 1977، في بورسودان تم الإعلان عن عقد المصالحة الوطنية الذي أذيع على نطاق واسع في الإعلامين السوداني والعالمي.

لم يتضمن الاتفاق إجراء أية تغييرات كبيرة في النظام، وقبل "صادق المهدي" بالحزب الواحد– الاتحاد الاشتراكي السوداني– باعتباره أكثر ملاءمة لظروف السودان من التعددية الحزبية القديمة الفاشلة، ولكنه أصر على أن يصبح الاتحاد الاشتراكي منفتحًا وممثلاً للسودانيين بشكل أكبر. وتم تعيين "صادق المهدي" في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، لكنه لم يشترك قط في اجتماعاته أو مناقشاته. وتم إطلاق سراح السجناء السياسيين، وتوقفت ملاحقة قوى الأمن للأنصار، كما تم إدراج الكثيرين من مؤيدي "صادق المهدي" في الجهاز الحكومي. وأعلن عن عفو عام شمل الإخوان المسلمين، بل إن كثيرًا من الشيوعيين عادوا من المنفى. ورغم أن "صادق المهدي" فد أطلق تصريحات كثيرة عن دوافعه للمصالحة فإن الأسباب الحقيقية لا تزال غامضة إلى اليوم.

وفي واقع الحال أن الخيارات أمامه كانت قليلة. فبعد فشله في انقلاب يوليو لم يعد بوسعه التفكير بالمجازفة بمحاولة أخرى من الخارج، كما أنه لن يكون بوسعه– إن بقي بالمنفى– تقليل حدة التمييز الممارس ضد أتباعه في الداخل. فقرر العودة، وعاد بالفعل في سبتمبر 1978، ولكن قبل نهاية هذه السنة كانت الشكوك قد بدأت تساوره عما إذا كان "نميري" سيحفظ وعوده التي بُذلت في بورسودان بإدخال إصلاحات مؤسسية، ومن ثم رحل إلى المنفى مرة أخرى.

و لم يتفق "الشريف الهندي" مع هذه المواقف الملتبسة لـ"صادق المهدي"، فلم يكن في نيته الرجوع، وكذلك موقف "حسن الترابي" الذي أكد التزامه بالنظام علنًا، مستهدفًا إعادة بناء الإخوان المسلمين تحت رعايته. وعلى الرغم من المعارضة التي صادفها من قبل الإخوان الأكثر تشددًا بقيادة "صادق عبد الله عبد المجيد" فقد نجح الترابي في إقناع الأغلبية بتأييد برنامجه طويل الأمد لتوسيع حركة الإخوان بصفتها "شورى" وليس البناء الحزبي القديم المكرس "لإحياء النشاط الإسلامي" بالدعوة والتعليم. وبدأ بشكل منهجي في بناء منظمة أوسع مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية ولتكون أساس الدولة الإسلامية. وفي محاولة من "الترابي" لإظهار تمسكه بالمصالحة شارك بحماس في اجتماعات الاتحاد الاشتراكي السوداني. وفي المقابل عينه "نميري" في منصب المدعي العام، الأمر الذي مكنه من إحياء مسألة الشريعة التي تصور البعض أنها قد ماتت ودفنت مع توقيع اتفاقية أديس أبابا واعتماد دستور 1973.

كانت المصالحة الوطنية بمثابة انتصار واضح لـ"نميري"، فقد استطاع تقسيم المعارضة وتحييد معارضة الجبهة الإسلامية القومية، وتجاهل في استهتار البدء بالإصلاحات التي وعد بها عام

1977، ونظر إلى تعددية الاتحاد الاشتراكي السوداني كمسألة شكل لا مضمون. كما كان "الحرس القديم" في الاتحاد الاشتراكي معادين للمصالحة الوطنية من الناحيتين الأيديولوجية والشخصية، ولكن "نميري" المتحالف مع العائدين من الجبهة الإسلامية القومية- الذين أصبحوا يعتمدون عليه الآن- استطاع أن ينهي كل الاعتراضات ويحافظ على سلطته كاملة. و لم يعد بوسع "نميري"، المنشغل بالمصالحة الوطنية، أن يتجاهل الغضب المتنامي في الأطراف، في الغرب خاصةً ووسط النوبة أيضا. ففي خطابه بتاريخ 10 مارس 1979، أمام الاجتماع السنوي للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي أعلن أمام الخمسمائة مندوب المجتمعين عن تقسيم إقليمي للشمال مماثل للحكم الذاتي الإقليمي الذي أُرسِي بالفعل في الجنوب، وهو ما قوبل بالترحيب خاصة من ممثلي الغرب الشاعرين بالاستبعاد. ثم صدق المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي في فبراير 1980، على خطة "نميري" لإعادة التنظيم الإقليمي، وبالفعل أقر مجلس الشعب قانون الحكم الإقليمي لعام 1980، الذي أنشأ خمسة أقاليم في شمال السودان (الشمالي، الشرقي، الأوسط، دارفور، وكردفان). وهكذا فإن السلطة المخولة للبيروقراطيين في الوزارات المركزية ويصعب التحكم فيهم قد نُقلت إلى هذه الأقاليم حيث يجب أن يكون لكل إقليم مجلس منتخب يرشح ثلاثة أسماء يختار رئيس الجمهورية من بينهم حاكمًا للإقليم، ويقوم الأخير بتعيين الوزراء الإقليميين الذين سيضطلعون بممارسة السلطات المنتقلة من الخرطوم.

ولكن ثبت في نهاية الأمر أن مركز الجاذبية في الخرطوم قوي جدًا بما فيه الكفاية للحيلولة دون نقل السلطة للأقاليم، فيما خلا التعليم الذي كان بالفعل في قبضة السلطات المحلية منذ وقت طويل. كانت هناك مقاومة عنيدة من جانب بعض الوزارات في الخرطوم لنقل السلطات للأقاليم على الرغم من التظاهر بالتنفيذ. أضف إلى هذا أن ولع "نميري" المتزايد بسلطته الشخصية قد أقنع كثيرًا من السودانيين بأنه في طريقه ليصبح رئيسًا إمبراطوريًا أقرب في الشبه للحاكم العام البريطاني في ماضي السودان منه إلى النموذج الرئاسي في الولايات المتحدة، وهو الانطباع الذي تؤكده اختياراته لحكام الأقاليم من الموالين له. وقد أصيب السودانيون بالإحباط سريعًا حين اكتشفوا أنهم بدلاً من الحكم الإقليمي ظلوا يعتمدون بشكل كامل علي الحكومة المركزية لتمويل المشروعات المحلية بدءًا بالمدارس والوحدات الصحية ووصولاً لأكثر مشروعات التنمية طموحًا. أما الوفورات التي تحققت من الإنقاص

المتواضع لحجم موظفي الحكومة المركزية فقد عوضها وأكثر، ذلك التوسع السريع في الإدارات الإقليمية بهدف شراء الولاء السياسي، وهو ما تزامن مع الإدراك الناشئ بأن السودان على حافة انهيار اقتصادي.

بدا التقسيم الإقليمي متناقضًا– من الزاوية الاقتصادية– مع تحبيذ "نميري" للمشروعات التنموية كبيرة الحجم. فقد تركزت الاستثمارات منذ أوائل السبعينيات في الأقاليم الوسطى التي عرفت بـ"المثلث الذهبي"، مثل: مشروع سكر كنانة في النيل الأبيض، مشروع مزارع الرهد في النيل الأزرق، الزراعة الآلية في كسلا وكردفان.. أما الأطراف فقد كان نصيبها من الاستثمارات قليلاً جدًا. والآن أصبحت التنمية مسئولية الأقاليم، وهو ما أدى على الفور إلى نشأة مواقف غير مناسبة لحكومات إقليمية ترسل وفودها إلى خارج البلاد بحثًا عن التمويل العربي، وذلك في وقت كانت وزارة المالية والبنك المركزي يجاهدان عبثًا لتأجيل الأزمة المالية الوشيكة. كما أنه كلما تحدث "نميري" عن أهمية نشر الديمقراطية على المستوى المحلي في سائر أنحاء السودان كلما كشف هذا أكثر عن طبيعة حكمه الفردي وغير الديمقراطي. واتسعت بسرعة دائرة منتقدي النظام الذين سخروا من التقسيم الإقليمي باعتباره "مجرد وسيلة لتعزيز النظام الرئاسي، وتخليص الخرطوم من إزعاج السياسة الحزبية مع الاحتفاظ بالوضع في الأقاليم هادئًا وطيعًا"[1].

صعود وسقوط الحكم الإقليمي في الجنوب

في ديسمبر 1977، انتهت مدة مجلس الشعب الإقليمي الجنوبي الأول، فحُل وبدأ الإعداد لانتخابات جاءت أكثر إثارة للنزاع من تلك التي جرت عام 1973. وقد مثلت السنوات الأربع السابقة التجربة السياسية الأولى على الإطلاق التي خاضها الجنوبيون في حكم أنفسهم، وليس هناك ما يدعو للدهشة في أن أعضاء مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي قد شرعوا على الفور في تشكيل جماعات سياسية متباينة على أسس عرقية وأيديولوجية وجهوية وشخصية. وبالنسبة للسياسيين القدامى الذين لم يدمجوا في المجلس

(1) Africa Confidential، 27 June 1983.

التنفيذي العالي أو خسروا في الانتخابات السابقة فقد أصابهم هذا بالمرارة وأخذوا يسعون للانتقام. كذلك فإن قيام "أبل ألير" رئيس المجلس التنفيذي بفصل أربعة وزراء إقليميين عام 1974، ثم اعتقال "كليمنت مبورو" لفترة وجيزة عام 1975، قد زاد من استقطاب الحياة السياسية في جوبا. وفي العام التالي (1976) أمر "أبل ألير" باعتقال اثنين آخرين من السياسيين القدامى البارزين هما "بنجامين بول Benjamin Bol" و"جوزيف أودوهو" بتهمة تحريض "أنيانيا" على الاستيلاء على مطار جوبا واستئناف القتال من الأحراش. ثم أطلق سراحهما فيما بعد في إطار العفو العام الذي أصدره الرئيس "نميري" في ديسمبر 1977، كأحد شروط المصالحة الوطنية. غير أنهما قد استمرا في حمل الضغينة لـ"أبل" مثل كثير من الاستوائيين الذين تزايد انزعاجهم من "عصبة الدينكا" المحيطة برئيس المجلس التنفيذي العالي.

وسرعان ما تجمع معارضو "أبل" حول الفريق "جوزيف لاقو" القائد الجنوبي للفرقة الأولى، والذي كان يشعر بالمرارة والغيرة بسبب تفضيل "نميري" لـ"أبل"، ربما لأنه- أي "لاقو"- هو الذي كسب الحكم الذاتي لجنوب السودان في ميدان المعركة وفي أديس أبابا. وفوق هذا حصل "لاقو" على الدعم المعنوي والمالي من "صادق المهدي" الذي كان لا يزال يمثل المعارضة لـ"نميري" على الرغم من المظاهر المرتبطة بالمصالحة. وكان "نميري" من الدهاء ليسعده أن يؤيد ظاهريًا تطلعات "لاقو" السياسية، ذلك لأنها تمنحه الفرصة لإبعاده عن الجيش، الأمر الذي سيسعد كبار الضباط الذين كانوا يتوقون للتخلص من هذا الفريق "الجنوبي". وتطبيقًا لسياسة "فرق تسد" مع الجنوبيين أرسل "نميري" النائب الأول لرئيس الجمهورية "أبو القاسم محمد إبراهيم" لإغراء "لاقو" للانسحاب بهدوء من الجيش. وانتخب مجلس الشعب الإقليمي بالإجماع "لاقو" رئيسًا للمجلس التنفيذي العالي حيث لم يكن هناك مرشحون آخرون. وهكذا فقد اصبح مدينًا بمنصبه لـ"نميري" الذي بادر على الفور بتسريحه من الجيش.

امتلك "لاقو" القليل من الميزات التي توفرت في "أبل" كرئيس لحكومة إقليمية. ففي بعض الأوقات كشف "لاقو" عن سذاجة وبلادة سياسية، فأبعد أولئك الذين حملوه إلى السلطة، وتلاعب بمجلس الشعب الإقليمي، فضلاً عن عدم امتلاكه للمقومات الشخصية أو المهارات السياسية اللازمة لتأسيس علاقة عمل إن أمكن مع "نميري" أو أي من الشماليين

أصحاب النفوذ. وقد استخدم سلطاته الرئاسية ليخلق طائفة من المديرين الإقليميين ذوي الرواتب السخية، وكانوا جميعًا من الاستوائيين، الأمر الذي أسهم في تفاقم العداء العرقي بينهم وبين الدينكا. وفوق هذا فقد لاح أن السياسيين الجدد في الجنوب لم يتعلموا سوى القليل من الحرس القديم، ذلك أن المجادلات الحادة في مجلس الشعب الإقليمي اتسمت عادةً بالتهجم الشخصي والثأري والقدح والاتهامات الجزافية. وثارت الاتهامات ضد "لاقو" بالاختلاس، و لم يكن هناك شك كبير في جوبا بأن الفساد قد أصبح جليًا بالتناسب المباشر مع إدارته لسياسة شراء الولاء، خاصة مع الدينكاوي "صمويل أريو بول Samuel Aru Bol" نائب رئيس المجلس التنفيذي العالي ورئيس مجلس الشعب الإقليمي، وهو منصب خلقه "لاقو". وسرعان ما تورط "صمويل" في سوء استخدام مبلغ 30 ألف جنيه سوداني مخصصة لإعادة توطين اللاجئين، ما أثار عاصفة من المعارضة قادها "كليمنت مبورو" و"بونا ملوال" و"أبل ألير" حيث اتضح أن "عصبة الدينكا" قد عقدت العزم على عزل "لاقو". فاتهم 24 عضوًا في مجلس الشعب الإقليمي "لاقو" بالتعدي على سلطات المجلس والتصرف بشكل غير دستوري. وفي أواخر 1979 رفعوا التماسًا إلى "جعفر نميري" بعزل "لاقو"، موفرين بذلك المبرر عند "نميري" ليس فقط للتخلص منه وإنما لحل مجلس الشعب الإقليمي أيضًا في فبراير 1980. وكان "نميري" قد غضب بشدة من قبل عندما نظم أعضاء في ذلك المجلس تظاهرات احتجاج على الاتفاق الذي وقعته حكومة السودان مع شركة "شيفرون" الأمريكية لتصدير النفط الخام من بنتيو عبر خط أنابيب إلى بورسودان، بدلاً من المطلب الجنوبي بمرور هذا الخط عبر جنوب السودان وشرق أفريقيا إلى ميناء مومباسا في كينيا. وهو لم يسامح "لاقو" قط على عدم إدانة أو إيقاف تلك التظاهرات.

انتهت الانتخابات لثالث مجلس شعب إقليمي في مايو 1980، وانتخب "أبل ألير" بأغلبية ساحقة لفترة رئاسية ثانية. وبنيت حكومته الثانية على توازن دقيق بين الدينكا والاستوائيين، بينما ركز هو معظم جهده على المسائل المحلية وخطة عريضة بدأت أثناء ولايته الأولى وتشمل برامج للتدريب وخدمات التوسع الزراعي والتعليم والرعاية الصحية الأولية. غير أن خيبة الأمل الكبرى في الجنوب تمثلت في إخفاق التنمية الاقتصادية التي كانت معتمدة كليًا على الحكومة المركزية، بينما كانت الأخيرة أكثر اهتمامًا بالمشروعات كبيرة الحجم داخل "المثلث الذهبي" من الانشغال بالجنوب النائي الغارق في المستنقعات. وكان كثير من

المسئولين في الشمال حانقين على الحكم الذاتي و لم يكن لديهم استعداد لتخصيص مبالغ ولو ضئيلة لمشروعات تنموية في الجنوب. ولكن لم يعد باستطاعة "نميري" الاستمرار في تجاهل الشكاوى الحادة الصادرة من الجنوب، فأرسل وزير ماليته "بدر الدين سليمان" عام 1981، إلى الجنوب بصحبة كبار المسئولين في بنك السودان والبنوك الزراعية والصناعية والتجارية، حيث تمت الموافقة على افتتاح فروع لها في جوبا، وتقديم 9 ملايين دولار من الصندوق الكويتي لإصلاح مشروع الزاندي للقطن في نزارا. ولكن كل هذه المسائل الحيوية سرعان ما طغت عليها الخلافات بشأن تقسيم الجنوب.

صدر كتيب صغير في صيف 1980، أصدرته جماعة التضامن من أجل وحدة جنوب السودان برئاسة "أبل ألير". وقد نشرته الحكومة الإقليمية بجنوب السودان (دار النيل للطباعة، جوبا) تحت عنوان "لماذا نرفض إعادة تقسيم جنوب السودان؟" وعرف اختصارًا بـ"كتاب التضامن". انتقد الكتاب "نميري" والمسئولين الشماليين بشدة، بل اتهم الكتاب "نميري" بالجبن بسبب هربه للاختباء أثناء الأيام الثلاثة لانقلاب 1976، الفاشل، تاركًا الانطباع لدى القارئ بأن إنقاذه تم بفضل شجاعة الضباط والقوات الجنوبية في الجيش الذين تمكنوا من صد هجوم المرتزقة. والأسوأ من هذا إشارة الكتاب إلى العلاقات العربية- الإسرائيلية بشكل فيه حط من شأن العرب. صُعق "نميري" مما ورد بالكتاب، وانتاب الغضب الشديد كبار المسئولين في الحكومة المركزية ليس فقط بسبب الاتهامات الواردة بالكتاب وإنما أيضًا لأن الجنوبيين كتبوه بالإنجليزية! وعلى نحو مفاجئ أحيا "نميري" اقتراحًا سبق أن تلقاه من "اللجنة المركزية للمثقفين بالاستوائية" ECCI برعاية "إليابا جيمس سرور Eliaba James Surur" استخدم فيه كلمة "كوكورا" (وتعني بلغة باري: التقسيم بالتساوي) والذي أصبح شعارًا شعبيًا حتى اليوم. وطالب الاقتراح بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم منفصلة، ولكن المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوداني لم يتخذ موقفًا من الاقتراح. وبعد هذا بعشرة أيام، وبالتحديد في 4 أكتوبر 1980، قام نميري بطريق أحادي وغير دستوري بحل مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي العالي، وعين اللواء "قسم الله عبد الله رَصاص" رئيسًا لحكومة إقليمية انتقالية، وهو مسلم جنوبي ومن أصدقاء "لاقو" الذي أوصى "نميري" به ليكون على رأس حكومة كهذه.

وجاء رد فعل الجنوبيين بالرفض السريع والحاد. وكان "نميري" بالمثل على أتم الاستعداد للصدام، لعلمه أن بإمكانه الاعتماد في أي مواجهة مع الجنوبيين على الجبهة الإسلامية القومية

والحكومة المركزية والبيروقراطية وأيضًا "جوزيف لاقو" الذي كان قد ألف كتيبًا بعنوان "اللامركزية: ضرورة لولايات جنوب السودان" ونشره القصر الرئاسي على ورق مصقول، قال فيه إن "سيطرة الدينكا" تبرر تقسيم الجنوب. وبالمثل فإن السكرتير العام للمجلس الوطني السوداني للصداقة والتضامن والسلام بالاتحاد الاشتراكي السوداني والمفوض الأسبق لولاية أعالي النيل في الفترة 76–1978 "فيليب أوبانق Philip Obang" وهو من الأنواك ومعروف بعدم محبته للدينكا، وزع بالخرطوم نشرات منسوخة على الاستنسل تصدّق على اقتراح "لاقو" بالتقسيم. وقد جاء حل مجلس الشعب الإقليمي وتعيين "رصاص" (الذي لم تكن لديه أي خبرة جنوبية ولا تعليمات واضحة سوى فعل ما يُطلب منه) مفاجأة كاملة للجنوبيين مما فجر مظاهرات طلابية ضد تعيين "رصاص" وتقسيم الجنوب، ولكن المفارقة أن هذه المظاهرات لم تتعرض لـ"نميري" نفسه. وفي مفاجأة ثانية ودون سابق إنذار تراجع "نميري" نفسه في فبراير 1982، حيث أجل بشكل درامي اتخاذ أي قرار بشأن التقسيم، وذلك في سياق تظاهر ماكر بالديمقراطية، ودعا إلى انتخابات جديدة في الربيع. كان الناخبون الجنوبيون في الانتخابات السابقة معنيين أساسًا بالمسائل والشخصيات المحلية، أما في انتخابات ربيع 1982 فقد تسببت مسألة تقسيم الجنوب في انقسام عميق وسط جمهور الناخبين بين أنصار لإعادة التقسيم ممثلين في لجنة المثقفين بالاستوائية تحت رعاية "لاقو" ومجلس وحدة جنوب السودان CUSS برعاية "أبل ألير". فقد رأى كثير من الاستوائيين أن التقسيم "سوف يحررهم من الدينكا". وكان لهذا الشعار صدى كبير وسط أعداد غفيرة من اللاجئين- من الجنود والنخب ورجال الأعمال- الذين عادوا إلى الاستوائية بعد سقوط نظام "عيدي أمين" بأوغندا في أبريل 1979، ليجدوا أنفسهم بلا وظائف أو فرص وأرجعوا سوء حظوظهم الاقتصادية إلى هيمنة الدينكا. وامتد هذا العداء إلى الريف حيث كانت قطعان هائلة من ماشية الدينكا قد غزت الاستوائية إبان الفيضانات الكبرى في الستينيات، مما أشعل صراعًا مفتوحًا مع فلاحي الاستوائية حول استغلال الأرض: للرعي أم الزراعة؟ وجاءت الانتخابات بـ"جوزيف جيمس طمبرة Joseph James Tambura" (قائد الأزاندي المؤيد للتقسيم) كرئيس للمجلس التنفيذي الجديد بأغلبية 61 صوتًا مقابل 49 صوتًا لـ"كليمنت مبورو" من أنصار وحدة الجنوب، وذلك بعد أن حصل الأول على دعم قوي من القائد الشمالي للقيادة الجنوبية، ووفد قدم من الخرطوم على رأسه رئيس مجلس الشعب، وأعضاء من التنظيمات الأصولية الإسلامية جاءوا محملين بكميات كبيرة من

الأموال.. مما ضمن هزيمة أنصار وحدة الجنوب[1] ، وأثارت فيما بعد المخاوف الكامنة من التعريب والأسلمة. بينما حصل "لاقو" على المكافأة التي ابتغاها مقابل تأييده للتقسيم، وهو منصب النائب الثاني للرئيس الذي كان يشغله "أبل ألير" وطالما تطلع إليه.

بعد ذلك بستة أشهر قام الرئيس "جعفر نميري" في ديسمبر 1982، بثاني جولة له في إقليم الجنوب. وفي رومبك التي كانت تهتف بحياته في (1972 و1975) كمنقذ الجنوب، قوبل بتظاهرة شديدة العداء من الطلاب الذي أطلقوا صيحات الاستهجان وقذفوه بالحجارة من داخل مدرسة "رومبك الثانوية" التي عرفت بمعارضة التقسيم. وفقد "نميري" أعصابه وسب الطلبة علنًا وأغلق المدرسة وألقى القبض على أعضاء بارزين في مجلس الشعب الإقليمي من مؤيدي وحدة الجنوب.

ومما كان له وقع الصدمة على الاجتماع العاجل الذي عقده المجلس التنفيذي العالي في مساء ذات الليلة بجوبا، أن "نميري" قد طلب منهم تسليمه توصية فورية بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. ورفض المجلس هذا الطلب بقوة، خاصة وأن "نميري" لم يكن يملك السلطة الدستورية للقيام منفردًا بتعديل قانون الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب. وبعد هذا بشهر صوت المؤتمر الإقليمي لجنوب السودان بالاتحاد الاشتراكي بأغلبية ساحقة لصالح الحفاظ على اتفاقية أديس أبابا ووحدة الجنوب. فتريث "نميري" في اتخاذ قراره، ولكنه لم ينس و لم يغفر الاستقبال العدائي لطلبة رومبك الذي طغى على تقديراته فلم يضع الحادثة في حجمها المناسب.

وبشكل مفاجئ أعلن الرئيس "نميري" في 5 يونيو –1983 عبر التلفزة الوطنية وفي فترة ذروة المشاهدة– أمره الجمهوري رقم (1) بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم: أعالي النيل، بحر الغزال، الاستوائية؛ بثلاث عواصم منفصلة هي: واو، جوبا، ملكال. وفي الحقيقة أن الأحكام القاطعة في مرسومه قد قضت على ما تبقى من اتفاقية أديس أبابا 1972، التي أسست للحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب، والذي توج فيما بعد بالنص في دستور 1973، على قانون الحكم الذاتي للجنوب. وهكذا فإن "نميري" قد ألقى– بشكل درامي وبحسابات

(1) من الواضح ميل الكاتب إلى وحدة الجنوب بدرجة لا تتوفر في موقفه من وحدة السودان ككل– المترجم.

باردة- باتفاقية أديس أبابا في سلة مهملات التاريخ. وربما لم يكن في هذا الرمز المرئي لنمو نزعته نحو الحكم الفردي أي مفاجأة، ذلك لأن إيمانه السياسي بالحكم المطلق قد اكتملت دائرته الآن باعتماد التعريب والإسلام الأصولي بشكل أكثر قوة من نظام "عبود" وإرساء الحكم في السودان على أساس التعريب والآسلمة اللذين اتبعهما بثبات منذ ذلك الوقت.

كان هناك دومًا في تاريخ السودان المستقل افتراض مستمر وواسع الانتشار بأن السودان بلد عربي، وأن على كل مواطنيه فعليًا تبني لغة وثقافة وديانة العرب. وتكمن المأساة في أن هذا الاقتناع العميق كان بعيدًا تمامًا عن الحقيقة. فنصف السودانيين ذوو أصل "عربي"، ويعيشون في بلد يوجد به أكثر من أربعمائة جماعة عرقية متمايزة وتتكلم الكثير من اللغات المنفصلة عن بعضها، وثلثهم ليسوا مسلمين. ورغم أن هذا المشهد الثقافي شديد التلون سائد في كل البلد فهو أكثر وضوحًا في جنوب السودان. ولما كان الشماليون ينظرون إلى الجنوب كمكان قصيّ يرتبط في أذهانهم بتاريخ الاسترقاق، فإنهم كانوا على جهل فادح بالجنوب، سكانًا وثقافات وديانات تقليدية. وعلى الرغم من أن الكثير من السودانيين الشماليين يرون أن إدخال المسيحية إلى جنوب السودان في القرن العشرين يمثل السبب الأساسي للصدع بين الشمال والجنوب، فإن المسيحية- كما الإسلام- كانت في أفضل الأحوال بمثابة طبقة خارجية لم تستطع أن تمحو قط القيم الثقافية والدينية المحلية غائرة الجذور في المجتمعات الجنوبية التقليدية. وقد لا يدعو هذا للاستغراب لأن الباحثين في التاريخ الأفريقي، والذين يستهويهم البحث في ظهور المسيحية والإسلام هناك، قد بخسوا عادةً الدور الذي لعبته الديانات التقليدية في تشكيل تاريخ الشعوب الأفريقية. ولقد كانت المسألة المركزية في السودان الحديث هي بحث السودانيين عن هوية يمكن أن تتعايش فيها الثقافات المحلية الأفريقية مع ثقافة عربية وافدة في سودان لا يهيمن فيه طرف على الآخرين. وقد ساعدت اتفاقية أديس أبابا في حل هذه المعضلة لعدد قليل من السنوات. ولكن "جعفر نميري"، في مسعاه لتوطيد الحكم الفردي والسيطرة العربية، دمر تلك الرؤية مخلفًا إرثًا لا أساس له من الحرب الثقافية والعنف المدمر لا تزال لعنته تطوق السودان حتى اليوم.

ألغى الأمر الجمهوري رقم (1) المجلس التشريعي للجنوب ليحل محله ثلاثة مجالس إقليمية ضعيفة ذات سلطات محدودة للغاية. فلم يعد بإمكانها مساءلة أو حتى مناقشة التشريعات الوطنية، وأزيح العائق الدستوري أمام أي تدخل من جانب الرئيس وغيره من الساعين

لإحياء نظام الحكم الثيوقراطي المبني على الأصولية الإسلامية. أما الحكام الإقليميون فلم يعودوا يأتون بالانتخاب وإنما يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي. كما جرد المسئولين الجنوبيين من سلطاتهم المالية والاقتصادية في أيدي الحكومة المركزية، ما يعني الإنهاء الفعلي للاستقلال المالي الذي منحته للجنوب اتفاقية أديس أبابا. ومنذ اليوم أضحت العربية اللغة الرسمية الوحيدة في السودان وتم تخفيض وضع اللغة الإنجليزية إلى وضعية اللغات المحلية. بيد أن الردة الرئيسية في الأمر الجمهوري المذكور تمثلت في تفكيك الترتيبات الأمنية المصوغة بعناية في اتفاقية أديس أبابا، وكذلك إلغاء النسبة المقررة للجنوبيين في القوات المسلحة. أما القوات المسلحة الموجودة في جنوب السودان فوضعت من الآن فصاعدا تحت القيادة المباشرة للقادة العسكريين المحليين ووزير الدفاع وأخيرًا الرئيس الذي قرر نقل الوحدات المستوعبة في الجيش بالجنوب إلى حاميات في الشمال والغرب.

لقد مثل الأمر الجمهوري رقم (1) في الحقيقة تتويجًا للمصالحة الوطنية مع "صادق المهدي" وقادة الجبهة الإسلامية القومية في 17 يوليو 1977، ببورسودان حيث وعدهم "نميري" بمراجعة اتفاقية أديس أبابا. وعندما جاء العام 1978، كان عدد من الشخصيات قوية التأثير من الجبهة الإسلامية القومية ينشطون داخل الاتحاد الاشتراكي السوداني بأجندة خاصة للجنوب، يرجع جزء منها لما قبل ثورة مايو. فقد كانوا يرفضون بإصرار قيام إقليم واحد للجنوب والدستور العلماني والحكم الذاتي واللغة الإنجليزية والترتيبات الأمنية التي تمنح الجنوبيين دورًا مساويًا في القيادة الجنوبية. وفوق هذا كانت عناصر من الجبهة الإسلامية القومية، وخاصة الإخوان المسلمون، قد أعلنت بوضوح تام تأييدها للرئيس "نميري" مشروطًا بإحباط اتفاقية أديس أبابا وفرض دستور إسلامي.

و لم يكن أمام "نميري" الوقت الكافي لاكتشاف حماقة قراره. فأستاذ الحسابات أصبح الآن مقتنعًا بأن الجنوب لا حول له كي يعارضه. ولكم كان مخطئًا في هذا. فبعد أن كان يواجه لجنة من السياسيين الجنوبيين الذين يحاولون الدفاع عن الحكم الذاتي للجنوب، وجد نفسه فجأة في مايو 1983، ليس في مواجهة مقاتلي "أنيانيا" الهواة فحسب وإنما في مواجهة تمرد مسلح متمرس بقيادة ضباط جنوبيين شباب تلقوا التدريب في جيش "نميري" نفسه ولديهم عزيمة قوية على التخلص من نظامه.

وكان "نميري"– من أجل تصفية وجود القوات المسلحة الجنوبية على أرض الجنوب– قد أصدر أوامره أواخر 1982، بنقل الكتائب المستوعب بها جنوبيون في الفرقة الأولى بالقيادة الجنوبية (الكتيبة 105 في بور، الكتيبة 110 في أويل، والكتيبة 111 في رومبيك) إلى حاميات في الشمال والغرب. وقد رفعت حامية أويل شكوى مريرة من النقل ولكنها اضطرت للمغادرة إلى دارفور في ديسمبر 1982، ولكن الكتيبة 105 في بور، رفضت المغادرة في يناير 1983. كذلك فإن الكثيرين من العناصر السابقة في "أنيانيا" لم يكونوا راضين عن إدماجهم في القوات المسلحة السودانية الذي لم يرق إلى مستوى تطلعاتهم، كما نما الإحساس بالدونية عند آخرين، حينما أدركوا أن مستواهم التعليمي والتدريبي لا يرقى إلى مستوى نظرائهم النظاميين في الجيش القديم الذين يخدمون معهم. غير أن الأمر الأكثر ضررًا كان التمييز الواضح ضد عناصر "أنيانيا" الراغبين في الالتحاق بالكلية الحربية. وطبقًا لاتفاقية أديس أبابا كان يجب أن يشكل الجنوبيون ثلث كل دفعة جديدة تلتحق بالكلية الحربية، إلا أن نسبة الجنوبيين في الدفعات من (1974 إلى 1982) لم تتجاوز 5%. وقد بلغت كل هذه المظالم ذروتها في الأسبوع الأول من مايو 1983، حينما رفضت مقار قيادة فرقة جوبا دفع رواتب شهر أبريل بعدما وصل الرائد الدينكاوي "كاربينو كوانين بول Kerubino Kuanyin Bol" قائد الكتيبة 105 في بوتشالا ليتولى قيادة حامية بور التي كانت على شفا التمرد. فقام "كاربينو" على الفور بـ"اقتراض" 250 جوالاً من الذرة لتغذية القوات الجائعة، كما أشرف على تحصين البلدة. وتم إعدام جندي بتهمة التجسس لحساب مقر القيادة. وفي يوم 8 مايو منع "كاربينو" باخرة تحمل سرية من الفرقة المدرعة من النزول إلى بور، لأنه ظن عن حق أن هذه القوات المدرعة قد أحضرت لنزع سلاح الحامية.

بعد هذا بأسبوع عادت الفرقة المدرعة مرة أخرى وقامت في فجر 16 مايو 1983، بشن هجوم على تحصينات الكتيبة 105 في كل من بور وبيبور. واستمر القتال الشرس في بور حتى حلول الظلام، وعندئذ تسللت الكتيبة تحت قيادة الرائد "كاربينو" المصاب تاركة ثكناتها باتجاه الأحراش. وقبل فجر اليوم التالي– 17 مايو– كانت قوات الكتيبة 105 في بيبور قد اختفت، وعبرت حامية بوتشالا بلدة أكوبو باتجاه إثيوبيا ومعها أسلحتها. وبعد هذا الهجوم وفرار الكتيبة 105 بأقل من ثلاثة أسابيع صدر الأمر الجمهوري رقم (1) في 5 يونيو 1983، الذي ألغى اتفاقية أديس أبابا وحلّ حكومة الجنوب، ومن ثم بدأ التمرد الجنوبي

الثاني والحرب الأهلية. وفي يوليو من نفس العام انشق 2500 جندي في القيادة الجنوبية والتحقوا بقاعدة حرب العصابات في بيلبام بإثيوبيا، كما كان هناك 500 آخرون موزعين في أحراش بحر الغزال.

وفي أول الأمر كان قلة من الجنوبيين هم الذين يعطون اهتمامًا للمتذمرين من "أنيانيا" القديمة الذين رفضوا الانصهار في القوات المسلحة السودانية بعد اتفاقية أديس أبابا. فخلال السنوات الأخيرة من السبعينيات لم يعد المدنيون الجنوبيون ينظرون إليهم كمقاتلي عصابات يحاربون العرب، وإنما كقطاع طرق يختبئون في مستنقعات منطقة "السُد" والأحراش المحيطة بها، ومعنيين أكثر بشكاوى محلية، وغالبًا ما كانوا يقاتلون رفاق السلاح السابقين الذين أرسلوا لنزع سلاحهم باسم اتفاقية أديس أبابا. وعندما ألغى "نميري" هذه الاتفاقية من جانب واحد، فإن "قطاع الطرق" الذين عارضوا اتفاقية أديس أبابا وعرفوا في مجموعهم باسم "أنيانيا 2" قد عقدوا العزم على العمل من أجل الاستقلال ووضعوا خلافاتهم جانبًا وبدأوا في البحث عن القادة ورجال الشرطة والجنود الجنوبيين ليشرحوا لهم أن القتال لا يستهدفهم وإنما يستهدف العرب. وقد اتسم أداؤهم بالانضباط والدافع القوي، على العكس من القوات الشمالية غير المنضبطة في المناطق الريفية والتي كانت تتحرش بالمدنيين الجنوبيين وكثيرًا ما كانت تطلق النار عليهم. وكان "أكوت أتيم Akwot Atem" وهو تويك دينكا من كونقور يقوم منذ 1982 بغارات على أعالي النيل انطلاقًا من إثيوبيا، وسرعان ما دخل في اتصالات مع ثلاثة ضباط من العناصر السابقة في "أنيانيا" الذين خدموا معًا في أعالي النيل، وهم العقيد "جون قرنق John Garang" والمقدم "صمويل جاي توت Samuel Gai Tut" (وهو نوير من أكوبو وتدرب في إسرائيل وفصل عام 1974، من القوات المسلحة بعد الاستيعاب بتهمة العصيان بعدما قام بتهديد الفريق "جوزيف لاقو" بمسدسه) والثالث هو الرائد "وليام عبدالله شول William Abdullah Chuol" (وهو لاك نوير استقال من الجيش تعاطفًا مع "جاي توت"). وحتى الرائد "كاربينو كوانين" الذي كان في السابق يطارد وحدات "أنيانيا 2" في جونقلي أصبح على اتصال معها في 1982. وقام بزيارة معسكراتها في الأحراش قبل أن ينتقل إلى قيادة حامية بور. أما المهمة الخاصة بصهر وحدات "أنيانيا 2" مع الجنوبيين المنشقين عن الجيش السوداني النظامي والشرطة وحرس السجون، من أجل التحول إلى جيش فعال لممارسة حرب العصابات، فقد وقعت على الضابط الجنوبي ذي الرتبة العالية العقيد "جون قرنق دي مابيور".

لم يكن العقيد "جون قرنق" ضابطًا عاديًا. فهو من تويك الدينكا، ولد في 23 يونيو 1945، في قرية وانجكولي التي تبعد حوالي 60 ميلاً شمال بور في مديرية أعالي النيل. وبعد وفاة والديه وهو في العاشرة من عمره دفع أحد أعمامه المصاريف الدراسية لالتحاقه بالمدارس الابتدائية والمتوسطة في واو ورومبك، ثم تقدم للانضمام إلى "أنيانيا" عام 1962، فرفضوا قبوله لصغر سنه، وأرسل إلى مدرسة ماجامبا الثانوية في تنزانيا حيث أظهر تفوقًا نال بفضله منحة دراسية في "جرينل كوليدج"- وهي كلية آداب ليبرالية معروفة في أيوا بالولايات المتحدة- والتي حصل منها على درجة البكالوريوس في الاقتصاد عام 1969. وحصل "قرنق"، المعروف بهدوئه وذكائه ومثابرته، على منحة أخرى لدراسة الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا- بيركلي- ولكنه قرر العودة إلى شرق أفريقيا لدراسة الاقتصاد الزراعي الأفريقي- "زمالة توماس واطسون"- بجامعة دار السلام في تنزانيا. وكانت الستينيات هي العقد السعيد للاستقلال في أفريقيا، وحيث كان جميع طلاب الجامعات لا يستطيعون مقاومة الانجذاب للعمل السياسي. ولم يشذ "جون قرنق" عن هذا فقد نشط في "الجبهة الثورية الأفريقية للطلاب الجامعيين" حيث التقى و"يوري موسفيني Yoweri Museveni"الذي أصبح رئيسًا لأوغندا فيما بعد والحليف الوثيق لـ"قرنق" أثناء الحرب الأهلية الثانية في السودان.

بعد قضاء "قرنق" عامين في جامعة دار السلام لم يستطع مقاومة إغراء الانضمام إلى "أنيانيا" مرة أخرى، والتي باتت الآن- -1971 موحدة تحت قيادة "جوزيف لاقو" وتمكنت من إلحاق هزائم متوالية بالجيش السوداني المنهار معنويًا. وكواحد من أفضل المتعلمين الملتحقين بـ"أنيانيا" مُنِح "قرنق" رتبة نقيب وخدم مع "صمويل جاي توت" و"وليام عبد الله شول" في أعالي النيل. وقد تضايق كثيرون في "أويني كيبول" من هذا القادم الجديد ذي التعليم العالي والذي لم يمر على دخوله "أنيانيا" ستة أشهر لم يشترك فيها في أي قتال ذي مغزى ولا جرب الحياة الصعبة في الأدغال. وبعد عام تم استيعابه في الجيش السوداني وفق شروط اتفاقية أديس أبابا، وعلى مدى الإحدى عشرة سنة التالية ترقى بانتظام في صفوف الجيش من رتبة نقيب لرتبة عقيد بعد أن نجح بامتياز في مقرر الدراسات المتقدمة لمعهد ضباط المشاة بالجيش الأمريكي بفورت بينتج (جورجيا) عام 1974. وفي عام 1977، حصل على تصريح من الجيش بالعودة إلى أيوا لدراسة الدكتوراة في الاقتصاد الزراعي بجامعة ولاية أيوا في أميس، وبالفعل حصل عام 1980، على الماجستير في الاقتصاد الزراعي، ثم الدكتوراة في العام التالي. وقد كانت أطروحته للدكتوراه عن قناة جونقلي، حيث زعم فيها أن السهل النيلي

هو أكثر أقاليم السودان ملاءمة للزراعة بمياه الأمطار، وقلل من شأن بنية الهيئة التنفيذية لقناة جونقلي وانعدام كفاءتها الإدارية، ورأى أنها غير قادرة بالمرة على تطوير أي مشروعات في منطقة القناة وأنها "على الأرجح لن تحقق سوى احتواء وإدارة الفقر والبؤس اللذين يعمّان المنطقة"[1] . ولا شك أن الخبرات التعليمية في جرينل كوليدج الليبرالية والدراسة فيما بعد بجامعة أيوا في قلب أمريكا، قد تركت أثرًا عميقًا في "جون قرنق". فإذا كانت الولايات المتحدة تمثل مجتمعًا متحررًا علمانيًا ديمقراطيًا ومتحدًا في تنوعه العرقي وتعدديته الثقافية وتُمارس فيه شعائر أديان عديدة تعيش معًا بسلام. فلم لا يكون هذا هو حال السودان أيضًا؟ وبعد عودته إلى السودان عام 1982، تم تعيينه في مركز مرموق على رأس كلية اركان الحرب في أم درمان.

استهان "نميري" بالغضب الذي ساد الكتيبة 105 في بور في مايو 1983، وتصور أن حل هذه المشكلة سيكون سهلاً بإرسال العقيد "جون قرنق" لتسوية الأمر مع رفاقه من الدينكا في موطنه الأصلي. ولكن بعد يوم من فرار الكتيبة المذكورة في ليلة 16 مايو تظاهر "قرنق" بالذهاب لرؤية زوجه وطفليه في وانجكولي، ليقابل "أبل ألير" الذي عبر له عن قلقه على سلامته. رد "قرنق" بهدوء بأنه سيكون آمنًا، ثم ترك "أبل" و لم يره ثانيةً، وذهب للموعد المضروب مع الكتيبة 105 في بيلبام. وفي الحقيقة أنه لم يكن هناك شيء يخيف "قرنق" لأنه كان في قلب المخططين لهروب الكتيبة كنقطة البداية لتمرد من أجل الإطاحة بنظام "نميري". ورغم أن تمرد بور بدا في نظر "نميري" حادثة تلقائية ومعزولة بكل تأكيد، فقد كان من خطط لها "قرنق" و"كاربينو" وحفنة من المتآمرين في ربيع 1983. بل إن "قرنق" نفسه قد أسس "الحركة الشعبية لتحرير السودان" SPLM-SPLA، رسميًا في أبريل 1983، كما أنه في سياق التحريض على تمرد بور بعد هذا بستة أسابيع كتب مسودة "مانفستو الحركة الشعبية لتحرير السودان"، والذي نشر فيما بعد في 31 يوليو 1983، وهو ما يعد أوضح برهان على أنه من الصعب اعتبار تمرد بور حادثة عفوية لأن أهدافها كانت موضع نقاش قبل وقوع التمرد بشهور.

---

(1) John Garang de Mabior، "Identifying، Selecting، and Implementing Rural Development Strategies for Socio-Economic Development in the Jonglei Projects Area، Southern Region، Sudan"، PhD dissertation، Iowa State University، Ames، IA، 1981، p. 227.

ونظرًا لأن "قرنق" كان الأفضل تعليمًا والأعلى رتبة بين زملائه من الضباط المتمردين فقد كان الخيار الواضح لقيادة الجناحين المدني والعسكري للحركة الجديدة، أي: الحركة والجيش الشعبيين لتحرير السودان SPLM/A، ومع ذلك فإن قيادته للحركة لم تمضِ دون تحدٍ من أعضاء أقدم منه في القيادة العليا للحركة الشعبية، والذين استهلكوا الكثير من الوقت والطاقة في السعي من أجل بقائهم وترقيهم الشخصي بالإعداد للمؤامرات مدفوعين بمشاعر الحقد والغيرة وتضخم الأوهام الذاتية. وسعى "قرنق" لاستغلال هذه الخصومات بمهارة فوضع أولئك المحبَطين في قيادات بعيدة و لم يكن يدعو لاجتماع القيادة العليا إلا لكي يحصل على موافقتهم الروتينية على أجندته التي حددها مسبقًا. وجدير بالذكر أن هذه القيادة العليا لم تجتمع على مدى ست سنوات منذ العام 1985.

كانت المشكلة الأولى والأكثر إلحاحًا هي كيفية بناء جيش جديد من: المنشقين في الكتيبتين 104 و105 والخارجين على "أنيانيا 2" والشرطة وحرس السجون والمتمردين الآخرين، وكذلك الأعداد الكبيرة من الجنود الجنوبيين الذين تركوا الجيش السوداني في "واط، ورومبك، وملكال، وفنقك، ونازر، وبنتيو"، وحتى في المناطق النائية مثل نزارة في الاستوائية الغربية. كما اندلع خلاف لا يتوقف بشأن الأولويات، وتحديدًا الخلاف الأكبر حول سودان موحد أم دولة منفصلة في الجنوب، وهو الخلاف الذي تم تسويته وقتيًا بالحفاظ على التعاون من أجل الإطاحة بنظام "نميري" والذي يتطلب دعم إثيوبيا، وقد كانت وحدة السودان هي الثمن الذي تدفعه الحركة للحصول على هذا الدعم. فلم يكن الإمبراطور "هايلا سيلاسي" ولا الرئيس الشيوعي "هايلا ميريام منجستو" ليؤيدا انفصال جنوب السودان في وقت كانت إثيوبيا تخوض صراعًا طويل الأمد ضد الإريتريين الانفصاليين، كما أن عدم التأييد الأفريقي للحركات الانفصالية لم يتزحزح كثيرًا منذ سنوات بناء الأمم الأفريقية في الستينيات. ومن ثم فإن "قرنق" قد تخلى في خطاباته عبر إذاعة الحركة عن الرطانة الماركسية المصطنعة التي شابت "المانفستو" وأكدت لدى الكثيرين في الولايات المتحدة الاعتقاد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان حركة ماركسية، وأخذ "قرنق" يتغلب على هذا بترديد جملة من المظالم والمطالب المشروعة وبلغة عملية يمكن أن تجد آذانًا صاغية بين السودانيين: الاقتصاد المنهار، ندرة المواد الغذائية الضرورية، تفاقم البطالة، التضخم، انخفاض قيمة الجنيه السوداني. وأكد أن الثورة لا تستهدف انفصال الجنوب، لأن هذا لن

يحل شيئًا، وإنما هي ثورة لجميع السودانيين من أجل بناء "سودان جديد" واتحاد فيدرالي ذي حكومة مركزية تتعهد بالكفاح ضد العنصرية والقبلية. وتزايدت أعداد السودانيين الشماليين الذين يستمعون بشغف لتلك الأهداف عبر إذاعة الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي لا يجدونها في الإعلام الذي تسيطر عليه الحكومة. كان جنوبيون كثيرون يقبلون بالوحدة كخطوة نحو الاستقلال الفعلي. بينما اعتقد آخرون أن بإمكان الشمال والجنوب العيش معًا، ولكنهم قبل أن يلزموا أنفسهم بهذه الوحدة يريدون أن يقدم الشماليون تنازلات مخلصة. بينما ظل فريق ثالث- وخاصةً "أنيانيا 2"- على التزامه الواضح بالقتال من أجل الاستقلال التام وليس أقل من ذلك.

وسرعان ما عاد إلى الظهور الانقسام العميق بين أنصار الوحدة والانفصال بعد الأيام العصيبة لتأسيس الحركة والجيش الشعبيين لتحرير السودان، حيث تعرضت زعامة "قرنق" للتحدي من جانب محاربي "أنيانيا" القدامي، والضباط النوير مثل "صمويل جاي توت" و"وليام عبد الله شول"، والتويك دينكا مثل "أكوت أتيم"، وسائر الانفصاليين الذين احتفظوا بوحداتهم منفصلة عن الحركة الشعبية. وفي أول الأمر قرر "قرنق" أن يترك "أنيانيا 2" وشأنها، ولكنه تحت الضغط الإثيوبي المتزايد، قامت الحركة الشعبية والقوات الإثيوبية باصطياد "جاي توت" وقتله في مايو 1984، بينما قام "وليام عبد الله شول" في أغسطس من نفس العام بقتل المقاتل الأقدم والذي يتمتع باحترام كبير "أكوت أتيم" كي يتولى بدلاً منه قيادة بقايا قواته في "أنيانيا". وفي أواخر 1984، بدأ "دي كيه ماتيوز D. K. Mathews" حاكم أعالي النيل (وهو جاجاك نوير) وبناء على تعليمات "نميري" بتزويد "شول" ورجاله الثلاثمائة بالسلاح والذخائر والزي الموحد من أجل إعادة إنشاء "أنيانيا 2" بعد تسليحها كميلشيا حكومية متحالفة مع نوير بول تحت قيادة "باولينو ماتيب Paulino Matip" لقطع خطوط إمداد الحركة الشعبية من إثيوبيا والحد من تدفق المجندين للحركة الآتين من شمال بحر الغزال وأعالي النيل إلى معسكرات الحركة الشعبية في إيتانج وبونجا وبيلبام للحصول على السلاح والتدريب. كان حضور الحركة الشعبية في الاستوائية ضعيفًا في تلك السنوات حيث كان الاستوائيون المعادون ينظرون إليها كمجرد "جيش الدينكا". وعندما أرسلت الحركة الشعبية طابورين فقيرين في التسليح والانضباط- قوامهما 1500 مقاتل- إلى الاستوائية في يناير 1985، تعرض أولهما لهزيمة سريعة على أيدي الجيش مدعومًا

بمسلحي الاستوائيين المونداري، أما الطابور الثاني فقد فتك به الجيش ومسلحو الأتشولي في فبراير بالقرب من "توريت" وهرب المتبقون منه إلى أوغندا طلبًا للأمان. ومع ذلك لم يتراجع "قرنق"، وبالفعل تمكنت الحركة الشعبية بحلول نهاية 1985، من اختراق هضبة بوما في الاستوائية الشرقية بالقرب من الحدود الإثيوبية وإقامة مقر قيادتها داخل السودان هناك.

وفي نوفمبر 1984، قرر "قرنق" أيضًا ضرورة شن غارات ومناوشات نوعية وأكثر إعلامية للبرهنة على أن الحركة الشعبية تمثل قوة يعتد بها. فأصدر أوامره لوحدات مقاتلة في الحركة بضرب أكبر مشروعين تنمويين ناجحين في جنوب السودان من أجل إحراج الحكومة وإيقاف عمليات التنقيب عن النفط التي تقوم بها "شيفرون" وشركة الإنشاءات الدولية CCI. ففي 3 فبراير 1984، قامت "أنيانيا 2"- بعلم وموافقة "جون قرنق"- بضرب الموقع الأساسي الجديد الذي كانت "شيفرون" تنشئه عند روب كونا عبر نهر بحر الغزال من بنتيو، حيث قام المتمردون في الليل بإطلاق النار دون تمييز على الصنادل التي يستخدمها الموظفون الأجانب، فقتلوا ثلاثة منهم وجرحوا آخرين كثيرين كانوا يقرأون أو هاجعين في غرفهم، وذلك على الرغم من البيانات المتكررة لوزير الطاقة الدكتور "شريف التهامي" والتي أكد فيها أن الجيش قادر تمامًا على الدفاع عن آبار النفط وحماية العاملين في "شيفرون". وبعد مناقشة حادة بين رئيس "شيفرون للنفط عبر البحار" وموظفيه مع "التهامي"- حيث طلب الأخير معرفة عدد الموظفين الذي تقبل الشركة التضحية به قبل أن تنسحب من السودان- أغلق الوفد حقائبه وغادر القاعة، ولم يعد قط. وقد احتفظت "شيفرون" بامتياز التنقيب حتى عام 1991، حين باعته لكونسورتيوم سوداني وشركة "أراكيس" الكندية للنفط، و"تاليسمان" للطاقة الكندية أيضًا، وأخيرًا شركة النيل الكبرى للنفط GNOPC، التي جمعت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC و"بتروناس" الماليزية و"سودابت" السودانية المحدودة.

كما كان "قرنق" قد قرر إيقاف شق قناة جونقلي قبل ثلاثة أشهر من هجوم روب كونا. وقد تزامن هذا القرار مع انعقاد مؤتمر بور في 10 نوفمبر 1983، والذي دعت إليه الهيئة التنفيذية لقناة جونقلي، وضم مشاركين من اللجنة الدائمة الفنية المشتركة بين مصر والسودان، وشخصيات عامة من الدينكا، كما وجد بشكل واضح مسئولون من الحركة الشعبية. وقد رأى ضباط الحركة في هذا الاجتماع فرصة مغرية للتعبير بوضوح وبلغة نيلية عن جميع الشكاوى المضادة لشق القناة، وتبع هذا صدور إنذار من الحركة لشركة

الإنشاءات الدولية بالإيقاف الفوري للعمليات في منطقة القناة. وعندما لم تستجب الشركة للتهديد قامت الحركة الشعبية باختطاف سبعة فرنسيين وباكستانيين اثنين من العاملين بالشركة مما أدى إلى إيقاف الحفار. وفي بادرة لإظهار حسن النية من جانب "قرنق" قام بإطلاق سراح الرهائن، ولكن الشركة عادت لاستئناف العمل بالقناة في يناير 1984. فكان الرد هو هجوم قامت به كتيبة "جاموس Jamus" في الحركة الشعبية يوم 10 فبراير، حيث تغلب مقاتلوها بسهولة على الحراس من الجيش في مخيم السوباط مترامي الأطراف لشركة الإنشاءات الدولية، وأسروا ستة رهائن وغادروا المكان بهدوء بعد أن دمروا المخيم وأبلغوا مديره الفرنسي أنهم سيعودون بعد الظلام. ومن حسن حظ العاملين المذعورين وذويهم أن الباخرة "بيارتز" التابعة للشركة قد وصلت وقتذاك لتنقلهم إلى موقع آمن في ملكال. وأخلي مخيم السوباط وقبع الحفار "بكتويل" صامتًا مهجورًا، كفيل ميت، عند الميل 166 ليصدأ بفعل قيظ ورطوبة أعالي النيل.

تحول "جعفر نميري"، الإخوان المسلمون، والانهيار الاقتصادي

لا يزال من غير الواضح حتى الآن ما إذا كان تحول "جعفر نميري" إلى الإسلام الأصولي مسألة إيمان أم تلاعب سياسي، أم الاثنين معًا. وعلى أي حال فإنه بعد الانقلاب الشيوعي الفاشل في 19 يوليو 1971، قد بدأ في إظهار لفتات الورع في العلن، وعبر عن محبته للأولياء. كما كان ديوان الرئيس يعلن كل يوم خميس اسم البلدة أو القرية التي سيؤدي بها صلاة الجمعة. ولا يبدو أن أحدًا قد تيقن ما إذا كان هذا من علامات التقوى الحقة أم عملاً سياسيًا بامتياز. وخلال شهر رمضان كان يرسل دعوات خاصة إلى مشايخ الصوفية للحضور إلى القصر الرئاسي حيث يوزع عليهم العطايا دعمًا لاحتفالاتهم الدينية وبناء المساجد ولدعم زواياهم. بل إنه في تقريره أمام المؤتمر الوطني للاتحاد الاشتراكي السوداني في يناير 1974، أكد على أن الدين ليس مجرد شأن للإيمان الفردي، وإنما هو "حجر الزاوية وأساس لكل المؤسسات الاجتماعية والسياسية في المجتمع ككل". وخلال العامين التاليين، وفي مواجهة اعتراضات وزارة الشئون الدينية التي أنشأها حديثًا ومثلت توجهات العلماء التقليديين، قام بتسريب عضوية الصوفيين إلى الاتحاد الاشتراكي بهدف تقوية دعمهم للنظام.

وخلال السنوات نفسها بدا "نميري" كما لو كان بهذا يحدد بنفسه كيف تكون العلاقة بين الدين والمجتمع، وهي الرؤية التي نشرها فيما بعد في كتابه "النهج الإسلامي.. لماذا؟" (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1980). وفيه نسب الوضع المتخلف للسودانيين إلى التفسخ الذي يعم المجتمعات الإسلامية وإدخال طرق الحكم والتعليم والاقتصاد والقيم الغربية في ظل الحكم الاستعماري، والتي عملت- حتى بعد الاستقلال السياسي- على التشويش على ممارسة صحيح الإسلام في السودان. ومن أجل صد هذا التدهور ينبغي على السودانيين البحث عن الاستقلال الثقافي بالتطهر من القيم الغربية السائدة وإعادة التأكيد على إيمانهم والتزامهم بالإسلام. ومضى "نميري" بهذه الفكرة خطوة أبعد في أبريل 1977، عندما شكل اللجنة الفنية لتعديل القوانين السودانية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ومن المؤكد أن هذه الخطوات قد لعبت الدور الأكبر في تسهيل المصالحة التي تمت في يوليو من نفس العام مع "صادق المهدي" والجبهة الإسلامية القومية.

ومن المفارقة أن هذا التحول نحو طريقة الحياة الإسلامية لم يتحقق بفعل إيمانه الديني فحسب، وإنما أيضًا جراء هوسه المتزايد بالخرافات. فقد فسر الطريقة الإعجازية التي نجا بها من المحاولتين الانقلابيتين في يوليو من (1971 و1976) على أنه نتاج للصفاء الروحي، حيث ألهمه الله ورسوله للبقاء في قيادة شعبه. وفي أثناء هذه السنوات نفسها أصبح "نميري" منشغلاً باحتمال الموت بعدما شخص الأطباء في مستشفى "والتر ريد" بواشنطن عام 1979، حالته بوجود مرض خطير يتهدد قلبه وشرايينه. ومنذ هذا الوقت بدأت تتراءى له علامات الرحيل وتطارده الهواجس، فقام ببناء ضريحه الخاص، أي مسجد النيلين عند مدخل النيل الأبيض في أم درمان والذي تكلف عدة ملايين من الجنيهات السودانية. وبعد أن نجا "بشكل إعجازي" من عملية جراحية ثانية أجريت له عام 1982، عاد إلى الخرطوم وهو أكثر عزمًا من أي وقت مضى على إتمام أجندته الإسلامية. ففي سبتمبر 1983، فاجأ الجميع- بمن فيهم الإخوان المسلمون- بإعلان قوانين سبتمبر لتطبيق الشريعة الإسلامية في سائر أنحاء السودان، بما فيها الجنوب. كما نصب نفسه إمامًا وطلب البيعة من كبار المسئولين في الحكومة، بالضبط مثلما فعل "محمد أحمد المهدي" وخليفته في الحقبة المهدية.

وسرعان ما صاحب تطبيق الشريعة فرض الحدود الإسلامية والإنشاء المتعجل لما سميت "محاكم العدالة الناجزة" برئاسة أفراد من الإخوان المسلمين. ووسط تغطية إعلامية شاملة وبتشجيع من الحكومة سُكبت آلاف الجالونات من ويسكي "ديوارس سكوتش" (المشروب

المفضل عند النخب السودانية) في مياه النيل، بينما قامت البلدوزرات بدهس مئات القنينات على الطريق المؤدي إلى كورنيش النيل بين القصر والنيل الأزرق. ومنذ ذلك الوقت فُرِض حظر صارم على استهلاك المشروبات الكحولية- بما فيها "المريسا" وهي نوع من الجعة تمثل المشروب الرئيسي للسودانيين العاديين أو "الناس"- مع عقوبات شديدة لمن يقوم بتقطيرها أو تناولها. وخضع أكثر من 150 رجلاً للشنق أو بتر الأطراف أمام حشود من الناس جُمعت عمدًا لمشاهدة تنفيذ الحدود، كما طلب من جميع الوزراء أيضًا الحضور بمن فيهم المدعي العام "حسن الترابي" الذي سقط مغشيًا عليه بعد مشاهدة أول عملية بتر. أما أولئك السودانيون النافرون من المشاهدة الحية لهذه المشاهد المروعة فقد كان بإمكانهم الاستماع إلى وصف تفصيلي لها عبر الإذاعة ليلاً، أو مشاهدة تغطية لها في تلفزيون أم درمان متبوعةً بساعات من الوعظ الإسلامي. وكان 30 سبتمبر من نفس العام بمثابة "يوم تاريخي" حيث أطلق "نميري" سراح 13 ألف سجين، كثيرون منهم من عتاة المجرمين، مشبهًا العفو عنهم بعفو الرسول-ص- عن أهل مكة الذين سبق أن اضطهدوه.

وقد سادت تخمينات كثيرة في هذا الوقت، داخل السودان وخارجه، عن دوافع "نميري" للتطبيق المفاجئ للشريعة. فرأى البعض أنه قد بات فاقد الاتزان وغير عقلاني نتيجة مرضه مع بقائه في السلطة لسنوات طويلة. ورأى كثيرون في سلوكه هذا نقطة الذروة لعملية طويلة في التحول إلى الإسلام الأصولي. أما الساخرون منه فقد نظروا ببساطة إلى هذا التحول على أنه مجرد مناورة سياسية أخرى لمخادع كبير للتغطية على اتساع الاضطراب جراء التدهور السريع للاقتصاد. وقد تباين رد الفعل الشعبي على "تطبيق الشريعة" من الجزع في المدن التي كان المواطنون فيه يتمتعون بكثير من أشكال الترويح التي تحظرها الشريعة وبالتواصل المتزايد مع المجتمع الدولي، بينما شعر آخرون بالفزع من "محاكم التفتيش" التي تلوح في الأفق. وبالنسبة للجنوبيين كان إعلان "نميري" تطبيق الشريعة بمثابة المسمار الأخير في نعش اتفاقية أديس أبابا والنهاية لأي تأييد يمكن أن يلقاه بينهم. ومع هذا فإن الكثيرين من السكان القرويين في شمال السودان قد ابتهجوا على أمل أن يؤدي تطبيق الشريعة إلى تطهير العاصمة من المواخير والقضاء على الفساد المناهض للدين، بالضبط مثلما فعل "محمد أحمد المهدي" قبل قرن من السنين.

وخلال الثمانية عشر شهرًا التالية ألقى "نميري" خطابات وأحاديث كثيرة بدأها جميعًا بآيات من القرآن الكريم، وتصف "رسالته" في إرساء الإسلام بين السودانيين كما فعل الرسول. فحاضر سكان واد مدني عن مجونهم الجنسي. وأبلغ أهالي كسلا- بعدما غمرهم بوجبات سريعة- بأنهم يجب أن يوبخوا أنفسهم لارتكابهم المعاصي بحق الله وشريعته. وفي خطبة منذرة باليوم الآخر ألقاها في 30 أبريل 1984، هاجم أولئك الذين يُضربون عن العمل "لتنكبهم السير في طريق الله". وأصبحت خطابات "نميري" أكثر حدة، فرفض أن يتحمل أي قدر من المسئولية الشخصية عن الانهيار الاقتصادي، مشبهًا نفسه بالرسول إلى حد يقترب من الهرطقة، وأدان أفرادًا سودانيين معينين يقدمون المتع المسائية لسودانيين مندهشين وغير مصدقين. وقد ظهرت مانشيتات جريدة "الصحافة" التي تصدر بالخرطوم بالمداد الأحمر: "حصيلة محاكم الطوارئ في شهر واحد، 333 سنة سجنًا، غرامات بإجمالي 557.141 جنيهًا سودانيًا، 19.351 جلدة"[1].

بلغ تطبيق الحدود الذروة بإعدام "محمود محمد طه" الذي كان يدافع منذ الخمسينيات عن الإصلاح الاجتماعي والسياسي والديني في الإسلام، عبر إلقاء المحاضرات العامة والنشر في الصحف وتأليفه لاثني عشر كتابًا. فعارض قومية عبد الناصر العربية، وبشر بالتعايش السلمي بين الدول العربية وإسرائيل، وامتدح اتفاقية أديس أبابا. بل إنه استنكر حل الحزب الشيوعي السوداني رغم معارضته للماركسية، ودافع بالمثل عن حقوق النساء في المساواة، وقد التحقت الكثيرات منهن- في أم درمان والخرطوم- في حماس، بحركته "الإخوان الجمهوريين". ولما مُنع من وسائل الإعلام القومية أخذ إخوان وأخوات "طه" يظهرون بشكل مألوف في شوارع العاصمة المثلثة يوزعون الكتيبات والنشرات على المواطنين المتسامحين الذين عاملوهم بلطف وإعجاب كأناس غير ضارين ولهم مبادئ. ولكن بعد إعلان تطبيق الشريعة أعلن الإخوان الجمهوريون معارضتهم لنظام "نميري" ونشر "طه" في 23 ديسمبر 1984، منشورًا معتدلاً بعنوان "هذا أو الطوفان" طالب فيه بالرجوع عن إجراءات تطبيق الشريعة وعودة الحريات المدنية. وقرر "نميري" أن يجعل من "طه" عبرة لمن لا يعتبر. ففي 5 يناير 1985، تم إلقاء القبض عليه وأربعة من الجمهوريين، وحوكموا بتهمة الزندقة، وأدينوا

(1) Al-Sahafa، 25 May 1984، quoted in Mansur Khalid، Nimeiri and the Revolution of Dis-May، KPI، 1985، p. 264.

سريعًا. وفي فجر يوم الجمعة 18 يناير شُنق "محمود محمد طه" في سجن كوبر بحضور عدة مئات، وألقي بجثمانه في مكان ما من الصحراء غرب أم درمان. وفوجئ "نميري" بموجة الغضب الحاد للحكومات الغربية والإعلام العالمي. و لم يكن السودانيون أقل جزعًا لإعدام "طه"، فقد صُدِم كبار المهنيين والتجار ورجال الأعمال. ورأى سودانيون كثيرون أن بلوغ هذا المستوى من الانتقام الوحشي والشخصي وغير الضروري هو بداية النهاية للرئيس "جعفر نميري".

بل إن بعض الإخوان المسلمين قد أشفقوا رعبًا من شنق "طه"، بالرغم من أنهم كانوا المستفيدين الرئيسيين من تحول "نميري" وقيادة "حسن الترابي" الماهرة. ففي تلك السنوات رأى "الترابي" أن المصالحة الوطنية يمكن أن تساعد في استعادة وتوسيع نفوذ الإخوان المسلمين عبر اختراق الاتحاد الاشتراكي السوداني. ورغم المعارضة القوية من قيادات أقدم، قام "الترابي" بإعادة تنظيم شاملة للحركة من أجل الفوز بكتلة كبيرة من المقاعد في انتخابات مجلس الشعب الجديد، الأمر الذي مكنه من التخلص من نفوذ الأعضاء المتشددين. وكان قد بدأ في 1980، ينفذ جملة من المبادرات الهادفة إلى كسب مجندين جدد لفكرة السودان الإسلامي من بين طلبة المدارس الثانوية وجامعة الخرطوم، والذين سيصبحون يومًا ما مدرسين بالمدارس الثانوية وأساتذة جامعات ومحامين وأطباء ومهندسين وموظفي حكومة وطلابًا بالكلية الحربية. ومع ذلك فإن أيًا من تلك المبادرات لم يكن له أثر فوري على حظوظ الحركة الإسلامية، ولكن "الترابي" المثابر سيجنى ثمارها عند نهاية القرن العشرين.

غير أن دعم الطلاب وتوسيع عضوية الإخوان المسلمين لم يكن ممكنًا بدون توفر الموارد المالية. وقد قام "الترابي" وإخوانه ببناء شبكة مالية واسعة لجمع التبرعات من عرب الخليج والسودانيين بالخارج ورجال الأعمال السودانيين الموسرين الذين رأوا أن المشروع التجاري الناجح يجب أن يكون في خدمة "الله"، وخاصة البنوك الإسلامية الجديدة، وكان جميع هؤلاء شديدي التعاطف مع التربية الإسلامية التي يضطلع بها تنظيم يتمتع بقيادة متفانية وفعالة. وكان "حسن الترابي" على صلة وثيقة بمجلسي إدارة بنكي فيصل والتضامن الإسلاميين، الأمر الذي مكنه من ضخ تيار مستمر من التبرعات للحركة من أجل بناء مسجد جديد ضخم بالقرب من جامعة الخرطوم وتأسيس جامعة أم درمان الإسلامية.

وسرعان ما أصاب الانزعاج "صادق المهدي" وأنصاره والطرق الصوفية- وبشكل خاص الختمية- من تغلغل الإخوان المسلمين في الاتحاد الاشتراكي السوداني والمدارس الثانوية والجامعات والبنوك الإسلامية. لقد اشترك "صادق المهدي" مع الإخوان في الاعتقاد بضرورة أن يلعب الإسلام دورًا مركزيًا في المجتمع الإسلامي السوداني، وكمصدر أساسي للتشريع، ولكن كانت لديه قناعة قوية بأن الأسلمة لا تتطلب تفسيرًا للقرآن والشريعة مطابق لما كان في زمن النبي محمد. ورأى أن الشريعة كما شرحها الرسول كانت مرنة بما فيه الكفاية لاستيعاب الأحداث المختلفة في الأزمان والأماكن المتغايرة، وأن الإنسان قادر تمامًا على القيام بهذا التكيف بما يمكّن مدارس الفقه الإسلامي من إرساء العدالة فعليًا في سياق الظروف المعاصرة. ومن ثم رأى أن الإسلام يجب أن يكون هاديًا للتشريع، دون أن يصاغ هذا في أي دستور إسلامي دائم كما يدعو الإخوان المسلمون. أما الطرق الصوفية فإنها مثل الإخوان والأنصار قد آمنت بضرورة أسلمة مؤسسات الدولة والمجتمع، ولكن هذه الأسلمة يجب أن تشمل إسهام الفقهاء، وبحيث يتجاوب التشريع الإسلامي مع القياس والاجتهاد، وهما مُبْغَضان عند الإخوان.

ومن المفارقة أن عودة الزعامات الدينية إبان فترة المصالحة قد تزامنت مع صعود "طبقة جديدة" من رجال الأعمال السودانيين العلمانيين والمرفهين، ولكنهم في الوقت نفسه من ذوي المكانة القليلة في المجتمع التقليدي بشمال السودان. وكان عددهم صغيرًا، فلم يتجاوز عدد المليونيرات بينهم العشرين شخصًا في العام 1981، ولكن ظهورهم كان قويًا للغاية. فقد تفاخروا بثرائهم بشكل بدا مستهجنًا عند معظم السودانيين الذين ازدروا أولئك الأثرياء الجدد كمحدثي نعمة وانتهازيين ذوي خيلاء وتباهٍ دون مكانة اجتماعية. واعتقد كثير من السودانيين، ربما بدافع الغيرة، أنهم قد كونوا ثرواتهم بطرق ملتوية لا تتفق مع "الأمانة" التي شكلت حجر الأساس للحياة التجارية في السودان. ومن المفارقة أن هذه "الطبقة الجديدة" قد قامت بالقليل لدعم مكانة "نميري"، وإن فعلت الكثير لإحراجه في أعين السودانيين بالحضر، لأن فقدانهم للمكانة الاجتماعية جعلهم يختارون طريق الإثراء باستغلال حماس "نميري" الساذج للمشروعات الكبرى التي يقوم بها رجال أعمال مبهرجون ومتسلقون انتهازيون.

لم يكن الاستهلاك الترفي حكرًا على الأغنياء الجدد، فقد كان "بارونات الزراعة" هم أول من لحق بالبرجوازية السودانية في هذا المسلك، ونعني بهم أولئك الذين حققوا صعودًا سريعًا باستغلال مسعى النظام لأن يكون السودان "سلة خبز الشرق الأوسط" عن طريق مشروعات الزراعة الآلية. فقد شهد عام 1968، إنشاء مؤسسة الزراعة الآلية MFC بتمويل سخي من البنك الدولي. وفي العام 1977، كان هناك ما يزيد على ثمانية ملايين فدان تزرع زراعة كثيفة لتوليد الأرباح السريعة. وفي أول الأمر تم تسوية الغابات، الأمر الذي زاد من معدل تآكل وتدمير المصدر الثمين للوقود الذي كان 90% من "ناس" الريف يطهون به طعامهم، وأيضًا مصدر الأخشاب الجيدة التي كان يصنع منها الأثاث لسكان الحضر. ثم تكفلت الزراعة الآلية الكثيفة المستخدمة للجرارات والمحاريث الآلية بإفقار التربة السطحية الهشة، ما لم يتم استخدام الأسمدة المكلفة والإجراءات الحديثة لمنع التآكل، وهو نادرًا ما تم. وبعد عدة سنوات من العوائد المربحة جدًا قلت خصوبة الأرض بشكل متزايد وتشققت بفعل الغبار الذي تحمله الرياح الشمالية العفية القادمة من آسيا والصحارى. ورغم أن مؤسسة الزراعة الآلية قد وضعت تنظيمات صارمة لإدارة الأرض فقد تجاهلها بكل بساطة "السادة" الفلاحون والموظفون الفاسدون. وعندما لم يعد محصول الفدان مربحًا أخذ أولئك الفلاحون ينتقلون لاستئجار أراضٍ أخرى خصبة ليمارسوا فيها "زراعة متنقلة" وهو نمط الزراعة الذي يستخدمه الأفارقة منذ قرون، ولكنه هنا يتم باستخدام الآلات.

وبالنسبة للتنظيمات العمالية، وكذلك الشيوعيين، فإنها لم تتعاف أبدًا من أحداث يوليو 1971، واستيعاب النقابات في الاتحاد الاشتراكي السوداني. وفوق هذا فإن العمالة غير الماهرة لم يكن لديها– على النقيض من العمالة الماهرة في الحضر– أي تقاليد للعمل النقابي، وكان معظمها يعمل في قطاع التشييد الذي لا توجد به أي نقابات. ومع تصاعد التضخم وارتفاع أسعار السلع الغذائية الضرورية، والتناقص المستمر في الدعم الاجتماعي، بمعدلات أعلى من ارتفاع الأجور، اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في السودان، ما أنتج الحقد والغضب والاضطراب في المدن، وقد تفاقم كل هذا أكثر بفعل التقشف وإعادة هيكلة الاقتصاد اللذين طلبهما صندوق النقد الدولي.

وقد أدى تدفق فقراء الريف على المدن ليس فقط إلى الضغط على هيئات تقديم الخدمات العامة، وإنما أنتجت أيضًا أعدادًا غفيرة من العاطلين والمشردين في الشوارع الذين جاء

معظمهم من الجنوب والغرب، الأمر الذي أصاب سكان المدن من الطبقة المتوسطة بالذعر، حتى أن تعداد سكان الخرطوم كان ينمو بنسبة 6.6% سنويًا ليبلغ 1.344 مليون نسمة عام 1983. ونظرًا لأن النظام لم يكن يتمتع بخيال جيد لمواجهة هذه التحديات، فإنه لم يستخدم أكثر من القبضة الغليظة. ففي بداية عام 1980، كان يتم إلقاء القبض على الوافدين إلى المدن ووضعهم في شاحنات ("الكشة") وترحيلهم إلى مَواطنهم في أرياف الجنوب والغرب، وهي الممارسة التي لم تتوقف كل الحكومات السودانية التالية عن استخدامها. وفي العام 1981، بدأ الشعور بعدم الرضا يأخذ منحى عنيفًا، ففي يونيو 1981، أضرب ثمانية آلاف عامل بتعليمات نقابة عمال السكك الحديدية في عطبرة، محدثين حالة من الشلل في البلد. وغضب "نميري" غضبًا شديدًا فقام بنشر الجيش وحظر النقابة وفصل كل أعضاء نقابة عمال السكك الحديدية (45 ألف عامل) من سجلات العاملين بالحكومة، ثم قام بتعديل قوانين العمل بشكل جعل تنظيم الإضراب عملاً من أعمال الخيانة. و لم تجرؤ أي نقابة أخرى على تأييد عمال السكك الحديدية الذين اضطروا للعودة للعمل شاعرين بالغربة والغضب والعداء. وخاطب "نميري" الأمة داعيًا السودانيين إلى التضحية وذلك بأكل "البليلة" (قمح رخيص مغلي لا طعم له) بدلاً من "الدرة"، وفي ديسمبر خرجت مظاهرات ضخمة ووقعت أعمال شغب تم سحقها بوحشية على أيدي الشرطة وقوى الأمن والجيش.

ولكن التهديد الخطير للنظام لم يأت من إضرابات العمال المنظمين، وإنما أتى – للمفارقة – من مهنيي الطبقة المتوسطة مدعومين بسكان المدن رجالاً ونساءً. فبسبب تدهور شروط عملهم وأجورهم رفض القضاة والأطباء والمهندسون وأساتذة الجامعة الذهاب إلى العمل، ودانت القيادة للقضاة في "صيف الغضب" هذا من العام 1983. وغضب "نميري" ولكن رده على المهنيين كان شيئًا مختلفًا عن سحق حركة عمال السكك الحديدية. أضرب القضاة بشكل جماعي لثلاثة أشهر، وسرعان ما التحقت بهم نقابة المحامين واسعة النفوذ. وبقليل من الفطنة نجح "نميري" في إعادة بعض القضاة لأعمالهم في 12 أغسطس 1983، مسترضيًا إياهم بزيادة سخية في الرواتب والمزايا وصفتها "الصحافة" بشكل لاذع بـ"الرشا". وبعد القضاة طالب الأطباء بزيادة الرواتب، واستيعابًا منهم لدرس القضاة قدموا استقالة جماعية. وبعد أن هدد "نميري" بمقاضاتهم بتهمة الخيانة العظمى عاد ليتروى، وأطلق سراح الأطباء المعتقلين، وأنكر إن كان قد أصدر إنذارًا لهم من الأصل، واستجاب لجميع مطالبهم. غير أنه

للحيلولة دون وقوع إضرابات أخرى في المستقبل أصدر المرسوم الرئاسي رقم 258 بتاريخ 30 أبريل 1984، بإعلان الأحكام العرفية التي ظل معمولاً بها حتى أطيح به بعد سنة من إعلانها.

وقد تزامن صعود الطبقة المتوسطة الجديدة مع التدهور المستمر في الاقتصاد وفشل "نميري" ومسئوليه في منع وقوع التفكك. وكان في صلب هذا التدهور تركيز "نميري" المستمر لعملية صنع القرار في يديه وحده، كصورة نمطية للمدير على المستوى الأصغر. ومن سوء حظه أن سيطرته الشخصية على صنع القرار كان من الممكن أن تُضبط أو تتوازن لو وُجد تخطيط وإدارة مناسبان للاقتصاد ومشروعات التنمية، ولكن وزارة التخطيط تم تنزيلها في العام 1981، إلى مجرد مصلحة لا سلطة لها لفرض التنسيق بين الوزارات المختلفة. وحتى لو كان هناك تخطيط اقتصادي سليم، فإن المشكلات القائمة داخل الجهاز الحكومي جعلت التنفيذ أمرًا مستبعدًا. فبعد ثورة مايو أصبح هذا الجهاز سياسيًا بشكل متزايد، بمعنى أن المسئولين فيه أصبحوا يترددون في اتخاذ حتى القرارات العادية ويفضلون تصعيدها إلى الوزراء أو حتى الديوان الرئاسي. وأصبحت الحكومة كجسد بيروقراطي متضخم بلغ قوامه ربع المليون موظف عام 1976، ويفترض فيهم خدمة حوالي 15 مليون سوداني. وتكونت هذه البيروقراطية أساسًا من أناس غير قابلين للتوظيف أو موالين سياسيًا، وقد يرعوا جميعًا في اختلاق الأعمال لملء الزمان والمكان. وبلغ حجمهم 120 ألفًا في الحكومة المركزية، و130 ألفًا في الحكم المحلي. هذا عدا 100 ألف آخرين يعملون في ستين مؤسسة عامة حيث كانت الوظائف تُخلق ليشغلها أفراد قليلو المهارة ولكنهم عُينوا بفضل الولاء السياسي أو الآباء أو الصلات القوية. وقد صُمم هذا النظام خصيصًا لدعم الفساد على كل مستوى، ابتداءً ببطانة القصر وانتهاءً بأصغر موظف أو "جلاّب" في بعض المناطق النائية. وهناك شكوك بشكل خاص في أن الستين مؤسسة عامة تعج بالفساد، وقد سُجل في الفترة من (1975 إلى 1982) أكثر من 800 قضية اختلاس بقيمة تزيد عن ألف جنيه سوداني، ومع ذلك فإن الملاحقة القضائية لم تنجح سوى في 81 حالة.

أما مشروعات التنمية فقد كانت مكلفة ومُوّلت غالبًا بالاقتراض من الخارج. وعندما فشلت هذه المشروعات في تحقيق عائد على الاستثمار بسبب سوء التخطيط والإدارة والفساد، كان يتم سد الفجوة عادةً باستخدام الإعانات الحكومية التي يتم تمويلها باقتراض

المزيد من الأموال. وفي عام 1973، تساوت قيمة واردات السودان بالكاد مع صادراتها، حيث كانت معدلات التضخم منخفضة وأعباء خدمة الديون في حدود يمكن الوفاء بها. أما في العام 1983 فقد وصل الدين الأجنبي إلى 7 مليارات دولار تقريبًا، مع خدمة ديون الاستثمار السنوية من فوائد وتسديدات بلغت حوالي مليار دولار، وبلغ العجز التجاري 1.2 مليار دولار. ذلك كله في بلد يبلغ تعداد سكانه 17 مليون نسمة يحصل أغلبهم على دخول تكفل لهم البقاء بالكاد. و لم يعد الاقتصاد السوداني قادرًا منذ العام 1978، على تحمل هذا الدين الخارجي الضخم، وحيث أصبح من المعتاد أن تفشل الحكومة في سداد أعباء ديونها. وقد تسببت الزيادة الكبيرة بحجم الديون الأجنبية في إشعال التضخم وانخفاض الموارد المالية المتاحة لشراء واردات أساسية مثل البترول والسكر والأسمنت وقطع الغيار، الأمر الذي صاحبه أيضًا انخفاض كبير في قيمة الصادرات. ففي العام (1974/73) بلغ محصول القطن 1.74 مليون بالة بمعدل إنتاجية للفدان يأتي في المرتبة الثانية بعد القطن المصري، ولكن في العام (1984/83) لم يزد المحصول عن 550 ألف بالة بمعدل إنتاجية للفدان يساوي ربع المعدل المصري، ذلك لأن التربة الزراعية المنهكة في أرض الجزيرة كانت في حاجة ماسة للإصلاح. وعلى الرغم من الخطط الطموحة الواردة في البرنامج المؤقت لتجديد السكك الحديدية، فإن طاقة حمولتها قد انخفضت بشكل درامي من 2.8 مليون طن عام 1971 إلى 1.5 مليون طن عام 1983. وبدا "نميري" كما لو كان غافلاً عن التردي المتواصل للاقتصاد السوداني، حتى أن السودانيين سخروا من هذا بالحديث المتهكم عن "المقاييس النميرية".

كان "روبرت مكنمارا Robert McNamara" رئيس البنك الدولي قد رفض في العام 1974، مساعدة الفوضى المالية المتزايدة في السودان، مشيرًا بشكل خاص إلى معدل الفائدة الفلكي الذي فرضته العمليات المصرفية التي ينظمها "عدنان خاشقجي" والتي لا تعكس سوى سوء الإدارة أو الفساد. وبعد هذا بأربع سنوات وافق البنك الدولي على تقديم مساعدة منتظمة نظير القيام بإعادة هيكلة صارمة للمالية الحكومية: تخفيض قيمة الجنيه السوداني، تخفيضات كبيرة في الدعم السخي للسلع الاستهلاكية الرئيسية، السوق الحرة بدلاً من احتكارات الدولة، إعادة تأهيل مشروع الجزيرة لاستعادة المستويات السابقة في إنتاج القطن.. ومن المؤكد أن جميع السودانيين قد غضبوا من هذه القيود المذلّة. فقد أدى خفض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة التضخم، وأصبحت الواردات التي يعتمد عليها السودانيون

في حياتهم أكثر كلفة، كما تسبب إلغاء دعم السلع الأساسية في إيذاء المواطنين العاديين ("الناس") الذين بدت لهم الإدارة المالية الدولية كنوع من الألغاز. فقد أدت الإصلاحات وتحرير الأسواق إلى زيادة محاصيل القطن والذرة والقمح، ومع ذلك كان لهذه الزيادة قليل الأثر فيما يتعلق بتوفير السلع الغذائية الأساسية للفقراء. ومع مجيء العام 1984، أصبح البنك الدولي رمزًا كريهًا للتقشف الذي أثار سلسلة من التظاهرات التي ازدادت حجمًا وعنفًا، ما افضى في نهاية الأمر إلى سقوط "جعفر نميري".

وقد تزامن التقشف الاقتصادي بشكل مأسوي مع الجفاف العظيم في غرب السودان الذي أنتج المجاعة واللاجئين والكثير من المعاناة والوفيات التي كان من الممكن تخفيفها. فلم يتجاوز مستوى سقوط المطر عام (1984/83) في الفاشر ثلث معدله السنوي، الأمر الذي أدى إلى تسارع معدل التصحر. وقام المسئولون في الإقليم (وخاصة "أحمد إبراهيم الدريج" حاكم دارفور المحترم) بنشر تقرير شامل يحذر من كارثة وشيكة، وتم توزيع التقرير على السفارات والمنظمات الدولية في الخرطوم. وفي أول الأمر تجاهل "نميري" كل التحذيرات إلى حد الإعلان عن أنه لا يوجد جفاف في دارفور، وأن تلك مجرد شائعات مغرضة، وذلك في وقت كان السودانيون يتزاحمون لمشاهدة فيلم عن الجوع في إثيوبيا، مصحوبًا بتعليق يهاجم الحكومة الإثيوبية التي لا تطعم شعبها. بينما شهد العام 1984، تدفق 300 ألف "غربي" ("أولاد الغرب" المنظور إليهم بازدراء) من دارفور وكردفان على بلدات "أولاد البحر" النيلية، وخاصة أم درمان، بحثًا عن الطعام والماء مثلما فعل أجدادهم إبان الحقبة المهدية. وصدرت الأوامر للجيش بإلقاء القبض على أولئك اللاجئين وشحنهم مرة أخرى إلى دارفور بشجيراتها الذابلة المتعطشة للماء. ومع ذلك فقد تمكن أكثر من 50 ألفًا من أبناء الغرب الجائعين عام 1985 من المكوث بمخيمات للاجئين غرب أم درمان. بل إن البعض تمكن (بفضل الصلات الشخصية التي وسمت الحياة التجارية السودانية) من المضي لأبعد من هذا للاستقرار في "دار السلام" التي تبعد 30 ميلاً جنوب شرقي الخرطوم على طريق مدني، لتشكل أول تجمع للعشوائيات في ما أصبح يعرف بـ"الحزام الأسود" للاجئين من الغرب والجنوب، وهو الحزام الذي طوّق العاصمة تمامًا في التسعينيات.

ولم يعد من الممكن إخفاء الخراب الذي أحدثه الجفاف العظيم بإثيوبيا والسودان عن أعين المجتمع الدولي، والذي استجاب في ظل جهود إعلامية كبيرة بتقديم الغذاء للجائعين

في السودان. فنشرت هيئة المعونة الأمريكية USAID تقريرًا في يناير 1984، عن الأحوال البائسة في دارفور، وكانت الولايات المتحدة أول بلد يرسل معونة (82 ألف طن من "الدرة") ووصلت أولى شحناتها في نوفمبر 1984. وباستخدام شركة سودانية- أمريكية خاصة ("أركيل- طلب") تم تنظيم قوافل الشاحنات التي تنقل المعونة غربًا، الأمر الذي أضر بالكارتل القوي لملاك الشاحنات السودانيين. وفي العام التالي (1985/84) كان الحصاد كارثة بمعنى الكلمة لأن الجفاف كان قد انتشر في المناطق المزروعة آليًا بمياه الأمطار في كردفان التي كانت تزود السودان عادةً بحوالي 80% من احتياجاته من الحبوب. وبعد هذا لم يعد بإمكان أحد حماية "نميري" من الأقلام اللاذعة في الإعلام العالمي، خاصة عندما علمت الصحافة أنه لم يحرك ساكنًا في مواجهة هذه المأساة. وفي مارس 1985، أفادت المنظمات الأجنبية التطوعية الخاصة PVOs العاملة بغرب السودان- مثل "كير" الأمريكية و"أوكسفام"- بأن مليون دارفوري يتضورون جوعًا على الرغم من حقيقة أن المزارع الآلية في السودان لا تزال تحصد "الدرة". وتوفي أكثر من 95 ألف دارفوري في عام 1985 بسبب المجاعة، كما تضرر أكثر من 60% سكان شمال السودان- البالغ عددهم أكثر من 14.163 مليون نسمة- بفعل الجفاف أيضًا، من بينهم 2.201 مليون يعانون من سوء التغذية ومعرضون للأمراض.

هكذا مع قدوم العام 1985، لم يعد أمام "أستاذ التلاعب" سوى القليل من الأفراد أو الجماعات السياسية أو الإخوانيات الدينية التي يمكن أن يمارس بينها لعبة "فرق تسد". فعلى مدى سنوات حكمه الست عشرة التي تعتبر أطول حكم شخصي في تاريخ السودان الحديث، تعاون "نميري" مع الشيوعيين و"أنيانيا" والجبهة الإسلامية القومية والأصولية الإسلامية والزعماء القبليين التقليديين وشيوخ الطرق الصوفية، من أجل تأمين سلطته الشخصية ثم خيانتهم عند أول منعطف. وكان الإخوان المسلمون هم آخر مؤيدي "نميري" وآخر من تخلوا عنه بعدما حققوا غرضهم منه. وقد تقلد "نميري" ألقاب: المشير، القائد الأعلى، والإمام. وقد نظر الكثيرون للقب الأخير كنوع من التجديف المحض. ولكن ليس بوسع الألقاب أن تصنع الكثير لتحسين الصورة، ذلك لأنه في فترة حكمه الفردي المطلق وصل الاقتصاد إلى حافة الانهيار، وضرب الجفاف والمجاعة البلد، ونشبت الحرب الأهلية الثانية في الجنوب. و لم يعد بوسع خُطبه المتعالية إلى الأمة- والتي ألقى منها الكثير جدًا- أن تخفي ازدراءه بالسودانيين "اللامبالين" به و"الساخرين" منه.

وأخيرًا تحول "نميري" إلى آخر مؤيديه السياسيين، الإخوان المسلمين، متخذًا منهم كبش الفداء لكل خطأ وقع في السودان. فعبر خطاب أذيع من الإذاعة الحكومية يوم 10 مارس 1985، اتهم "طائفة دينية" بالتآمر لقلب نظام الحكم، وسارع باعتقال "حسن الترابي" مستشار الرئيس للشئون الخارجية، و"أحمد عبد الرحمن" القيادي بالاتحاد الاشتراكي ووزير الداخلية السابق، و"المكاشفي الكباشي" رئيس المحكمة العليا، وانضم إليهم ألف آخرون من الإخوان المسلمين على مدى الأسابيع التالية. وفي يوم 26 مارس– أي بعد الخطاب المذكور بحوالي أسبوعين– نظم طلاب جامعة أم درمان الإسلامية (وهي معقل من معاقل الإخوان المسلمين) تظاهرة كبيرة معادية للحكومة. وفي اليوم التالي اندلعت مظاهرة عفوية ضخمة في كل أنحاء الخرطوم اشترك فيها طلاب جامعة الخرطوم والعاطلون وغيرهم من الساخطين الكثيرين بالسودان، وجاءت المظاهرة رد فعل على مرسوم جديد برفع الدعم أدى إلى تضخم كبير في أسعار السلع الأساسية، ولأول مرة هتفت هذه المظاهرات ضد "نميري" شخصيًا، وتم قمعها بقسوة.

وأعلن "نميري" حالة الطوارئ لتعزيز قانون الأحكام العرفية المعلن في العام السابق، وأحيا المحاكم الهزلية "للعدالة الناجزة" التي يترأسها عادة قاض من الإخوان المسلمين يقيم "العدل الإسلامي" بشأن قائمة طويلة من الاتهامات المبتكرة، والتي يوقع العقاب عليها علنًا بالجلد أو البتر أو الشنق. وراقب السودانيون هذه المحاكمات بإحباط واشمئزاز، وتجاوب المجتمع الدولي بإدانة ماحقة في وقت كان الرئيس "جعفر نميري" يستقل طائرته الرئاسية مصحوبًا بكل مباهج عالمه الخرافي الخاص، في زيارة خاصة إلى واشنطن لاستشارة أطبائه الأمريكيين وللبحث عن مزيد من الأموال والقروض من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة.

وفي يوم الثالث من أبريل، سارت مظاهرة سلمية معادية للحكومة قادها المهنيون (الأطباء والمحامون وموظفو الطيران والمهندسون) واشترك فيها عشرون ألفًا من السودانيين الغاضبين. ونتج عن المظاهرة تشكيل تحالف للمنظمات المهنية والنقابات العمالية بقيادة "خالد ياجي" على نمط جبهة المهنيين عام 1964، ورفع التحالف العلم السوداني القديم ووجه الدعوة إلى إضراب وطني عام في اليوم التالي، 4 أبريل. وحتى في الجيش، المصدر الرئيسي لسلطة "نميري" بدأ كبار الضباط ينظرون إلى بقائه في القصر الرئاسي كأمر لا يشرف مؤسسة كانت فخورة بنفسها ذات يوم. وبقي "نميري" في واشنطن غير مكترث، ولكن صبر السودانيين

كان قد نفد. وأدى الإضراب العام في 4 أبريل إلى الشلل الكامل للعاصمة، ولكن اليومين التاليين شهدا عزم كبار الضباط المحافظين- بقيادة الفريق "عبد الرحمن محمد سوار الذهب" القائد العام ووزير الدفاع- على عدم العودة إلى الثكنات مثلما فعل أسلافهم عام 1964، وإنما أخذ المبادرة من "القوى الشعبية".

في مساء السادس من أبريل أطل "سوار الذهب" من الإذاعة والتلفزة الحكومية ليعلن "تسليم الجيش برغبة الشعب" ولكنه في الوقت نفسه سيحافظ على أمن البلد. وفي اليوم التالي- 7 أبريل- قطع "نميري" زيارته القصيرة لواشنطن وأسرع عائدًا إلى السودان لاستعادة النظام، ولكن تم تحويل طائرته إلى القاهرة، حيث منحته مصر ملجأ آمنًا في فيلا فاخرة بضاحية مصر الجديدة، ليظل في منفاه هذا الأربعة عشر عامًا التالية. ومثلما حدث في أكتوبر 1964 خرج السودانيون مبتهجين إلى شوارع المدن يحتفلون بانتصارهم. وقليلون هم السودانيون الذين حزنوا الرحيل "نميري"، فقد كانوا يبحثون عن قائد قومي يمكنه تجاوز قيود الولاءات الطائفية والعرقية والجهوية، من أجل بناء سودان متنوع ومتعدد الثقافات، سودان لكل السودانيين.

الفصل السادس

المجلس العسكري الانتقالي والحكومة البرلمانية الثالثة

المجلس العسكري الانتقالي

في اليوم التالي لخطابه المذاع إلى الأمة، دخل الفريق "سوار عبد الرحمن محمد الذهب" في سلسلة من المفاوضات مع قادة تحالف التنظيمات المهنية والنقابات العمالية الذي غيّر اسمه ليتماشى مع المناسبة إلى "التجمع الوطني لإنقاذ البلاد" الذي عرف اختصارًا بـ"التجمع". ولم يكن التجمع حزبًا سياسيًا وإنما مجلس تنسيقي يضم أكثر من اثنتي عشرة منظمة لكل منها أجندتها الخاصة، ولكن جمع بينها العداء لـ"نميري" وإيمان بديمقراطية غير معرّفة بشكل واضح. ضم التجمع الكثير من السودانيين ذوي القدرات، ولكن لم يكن لأي منهم الكاريزما والشخصية والرؤية لقيادة الجميع. وبعد ساعات طويلة من الجدال والمناقشة بنادي هيئة التدريس بجامعة الخرطوم يوم 8 أبريل تمكن قادة التجمع أخيرًا من صياغة ميثاقه الذي لخص أهدافهم المشتركة. دعا الميثاق إلى فترة انتقال لا تزيد عن ثلاث سنوات يتم خلالها تنقيح دستور 1956، المعدل في 1964، وطرح مشروع الدستور الجديد في استفتاء شعبي. كما دعا إلى ضمان الحريات الأساسية واستعادة الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب. وكان في الميثاق القليل مما يمكن اعتباره استثناءً، ولكنه كما كانت الحال في أوقات سابقة أخلى الخطاب الثقافي الطريق أمام الصفقات الفجة والمصالح الشخصية والادعاءات غير المعقولة بالأحقية في السلطة من جانب الأحزاب الطائفية القديمة أو "القوى الشعبية" في 1964، والتي أصبحت "القوى الحديثة" عام 1985.

أما "سوار الذهب"، المعتد بنفسه والمحافظ المتعاطف مع الإخوان المسلمين والجبهة الإسلامية القومية وزعيمها "حسن الترابي" (الذي رفض التوقيع على الميثاق المذكور) فقد رفض الوثيقة بدوره. وأعلن تشكيل المجلس العسكري الانتقالي من 15 عضوًا من كبار الضباط الذين كانوا على رأس وحدات النخبة المحيطة بالعاصمة، ولكل منهم اختلافاته الأيديولوجية والشخصية مع الآخرين. فقد كان بعضهم مواليًا في صمت لـ"جعفر نميري"، والبعض الآخر من الراديكاليين المتعاطفين مع تجمع الإنقاذ، وقلة معارضة للحكم المدني، بينما كانت البقية من المتعاطفين مع الإخوان المسلمين والجبهة الإسلامية القومية.

وأعلن المجلس العسكري الانتقالي حالة الطوارئ في البلاد وعلّق الدستور وحلّ الاتحاد الاشتراكي السوداني ومجلسي الشعب القومي والإقليمي وأطلق سراح سجناء سياسيين، ثم قرر بعد حركة احتجاجات جماهيرية تفكيك القوى الأمنية المكروهة. وتم إلقاء القبض على عدد قليل من أعوان "نميري" البارزين– "السدنة"– لتقديمهم إلى محاكمات استعراضية، وخاصة "عمر محمد الطيب" النائب الأول للرئيس، ولكن الغالبية العظمى من أركان النظام القديم تُرِكوا وشأنهم. وحظيت محاكمة "الطيب" بتغطية إعلامية كبيرة حيث ظلت تُبث على التلفزيون يوميًا لمدة ستة أشهر وجذبت انتباه المواطنين في الخرطوم، إلا أنها أصابت المسئولين في واشنطن بالإحباط. فقد كان "الطيب" هو العقل المدبر للعملية "موسى" التي تم خلالها تهريب ستة آلاف من يهود الفلاشا جوًا من السودان إلى إسرائيل عام 1984، بالتواطؤ مع المخابرات المركزية الأمريكية. وحكم عليه بالسجن 64 سنة وغرامة 4 ملايين جنيه سوداني ومصادرة جميع ممتلكاته. لم تكن واشنطن سعيدة بكم المعلومات المفصلة التي أفصح عنها خلال المحاكمة عن الدور الذي لعبه المسئولون في السفارة الأمريكية وعملاء وكالة المخابرات المركزية الذين دفعوا– حسب الادعاء– مليوني دولار "للطيب" نظير خدماته.

وخلال المفاوضات التي دارت بين المجلس العسكري الانتقالي والتجمع، وافق "سوار الذهب" وزملاؤه على تعيين حكومة مدنية مؤقتة. وهو ما استدعى مفاوضات شاقة داخل التجمع نفسه لاختيار رئيس الوزراء الجديد. وأخيرًا تم الاتفاق في 22 أبريل على اختيار الدكتور "جزولي دفع الله" نقيب الأطباء الذي تعرض للسجن في عهد "نميري"، وبعد ثلاثة أيام كانت الحكومة المؤقتة المكونة من 15 وزيرًا تعقد اجتماعها الأول. وتمثّل المجلس العسكري داخل الحكومة المؤقتة بكل من الفريق "عثمان عبد الله محمد" الذي ظن البعض

خطأً أنه الشخصية المسيطرة داخل المجلس العسكري الانتقالي، و"عباس مدني" وهو مسئول شرطي سابق كُلف بتصفية جهاز أمن الدولة الذي أنشأه "نميري" وقيل إن قواته تبلغ 45 ألف رجل. أما الراديكاليون فقد مثلهم الدكتور "أمين مكي مدني" و"محمد بشير حامد" وزير الثقافة والإعلام. ثم كانت الحقائب الرمزية الثلاثة المخصصة للجنوب، وذهبت إلى كل من: "صمويل أريو بول" قائد جبهة الجنوب وقتها والرابطة السياسية لجنوب السودان- النيلي SSPA المكونة حديثًا وذات النفوذ، وقد عين نائبًا لرئيس الوزراء، و"أوليفر بتالي ألبينو" الذي كان وزيرًا للخدمات العامة في حكومة "نميري" حتى تم صرفه بعد ضبط مخدرات بحيازته في مطار جدة، أما المقعد الثالث فقد ظل شاغرًا بانتظار "جون قرنق" الذي امتنع بترو عن الالتحاق بالنظام العسكري الجديد في الشمال حتى تتضح نياته. كذلك لم يتمثّل أي من الأحزاب التقليدية في الحكومة المؤقتة.

كان كل من المجلس العسكري الانتقالي والحكومة المؤقتة على دراية تامة بأنهما سيختفيان تمامًا عند انتهاء الفترة الانتقالية، وهو لم يشجع أيًا من الهيئتين على تبديد طاقاتهما المحدودة في القضايا الخلافية. فلم يكن هناك تشجيع لمبادرات، وتم تحاشي المجازفات وتأجيل القرارات الصعبة، وقد كانت هذه السلبية مبررة على أساس ضرورة ترك هذه القرارات لمن سيخلفهما في هيئات منتخبة. وتحولت الحكومة المؤقتة تدريجيًا إلى حالة من الجمود، كما امتنع المجلس العسكري الانتقالي عن صنع سياسات بدونها أصبح من الصعب على الوزارات التعافي من التناحر الداخلي وتدهور الأداء الوظيفي والمعنويات في أواخر سنوات "نميري". ومع ذلك لم يتسن إخفاء الخلافات الثلاثة الرئيسية بين الحكومة المؤقتة والمجلس العسكري الانتقالي، والتي سبق أن أحاطت بكل الحكومات السابقة منذ الاستقلال، ألا وهي: الدستور، والشريعة، والجنوب. فقد أصر كل من المجلس العسكري والحكومة المؤقتة على أنه المصدر الوحيد للتشريع الدستوري إبان الفترة الانتقالية. وبعد جدل مرهق تم الاتفاق في اجتماع مشترك ندر أن يتكرر بين المجلسين، على أن تبادر الحكومة المؤقتة بطرح مسودة التشريع، ثم يقره المجلس العسكري ويقوم رئيسه "سوار الذهب" بالتوقيع عليه ليصبح قانونًا. وتبع هذه التسوية جدل دستوري طويل وحاد انتهى إلى التصديق على دستور مؤقت في أكتوبر 1985. ومن المفارقة أنه قد عاد إلى دستور 1956، المؤقت بتعديلاته في 1964، والذي أثبت أنه الوثيقة الأكثر دوامًا في تاريخ السودان منذ الاستقلال رغم تسميته بالمؤقت.

وتم الحفاظ على المواد الخاصة بالحكم الذاتي في الجنوب والإقليمية التي أدخلها "نميري"، إلى جانب تشريع خاص للفترة الانتقالية. أما المسألة الأكثر تعميقًا للانقسام بين المجلسين فقد كانت مسالة الشريعة. وبعد نقاش طويل استطاع المجلس العسكري الانتقالي إقناع الحكومة المؤقتة- المترددة- بترك القرارات الخاصة بالشريعة للجمعية التأسيسية الجديدة، ومن ثم التملص عمليًا من أي مسئولية إزاء هذه المسألة الحساسة. ولم يكن هذا خيارًا أمثل خاصة في ما يتعلق بالشريعة وقوانين سبتمبر 1983، لأن المجلس العسكري الانتقالي كان يملك سلطة إزاحة هذه الصخرة الكبيرة التي تعترض سفينة الدولة السودانية، ولكن الجنرالات المحافظين- وعلى رأسهم "سوار الذهب"- لم يكن باستطاعتهم من حيث الجوهر التخلي عن الشريعة كأساس للجمهورية السودانية.

وبينما كان المجلس العسكري الانتقالي والحكومة المؤقتة والأحزاب السياسية يناورون من أجل إرساء حضور نافذ لهم في الخرطوم، بقي الجنوبيون ملتزمين جانب الصمت والحذر والشك. فقد كانت ثقتهم ضعيفة في أشقائهم الشماليين، كما أنهم لم يكونوا في عجلة من أمرهم لتكرار تجربة مؤتمر المائدة المستديرة عام 1964، التي فشلت فشلاً ذريعًا. وكان معظم الجنوبيين، والنخب منهم بشكل خاص، على يقين بأن الإطاحة بحكم "نميري" لا تعني تغييرًا بالضرورة في مواقف وتصورات وانحيازات الشماليين. وقد لخص "جون قرنق" المشاعر الجنوبية بوضوح عبر حديث من محطة إذاعته السرية من إثيوبيا، حيث قال: إن المجلس العسكري الانتقالي يمثل "النميرية بدون نميري". فوزير دفاع "نميري" أصبح الآن على رأس الدولة، ورئيس عمليات جيشه أصبح وزيرًا للدفاع، وقائد شرطته أصبح وزيرًا للداخلية. وحرص "قرنق" على الابتعاد عن الحكومة المؤقتة، ولم يشغل مقعده المحجوز فيها، لأن تقاسم المسئوليات بين المجلس العسكري والحكومة المؤقتة لم يكن واضحًا في أحسن الأحوال، إن لم يكن شديد الغموض. وقد كان "التجمع الوطني لإنقاذ البلاد" تجميعًا لجماعات مصالح غير قادرة على الحكم، كما كانت مشروعية الأحزاب السياسية الطائفية محل تساؤل بسبب سابق تأييدها لنظام "نميري". وعبر "قرنق" بوضوح عن موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها في المذكرة التي رفعها لمنظمة الوحدة الأفريقية في 18 يوليو 1985، بقوله:

"... تكمن المشكلات الرئيسية للحرب السودانية في سيطرة قومية واحدة، والتعصب الطائفي والديني الذي هيمن على المشهد السياسي السوداني منذ الاستقلال، والتنمية غير

المتساوية في أقاليم البلد... وما لم يتم حل المسألة القومية على نحو سليم، والقضاء على التعصب الديني، وإنجاز تنمية متوازنة لكل أقاليم السودان، ستظل الحرب الخيار الحتمي والوحيد في السودان"[1].

وبالفعل واصلت الحركة الشعبية شن حربها. وكان حجم القوات المسلحة السودانية قد بلغ أكثر من 56 ألفًا في العام 1985، ولكن لم يكن لدى المجلس العسكري الانتقالي الموارد الكافية لشن هجوم كبير على الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن ثم فضل اتخاذ الوضع الدفاعي نظرًا لتقادم الأسلحة التي تملكها القوات، وعدم توفر الغطاء الجوي لها، وبالتالي ضعف الروح المعنوية. وربما كان حجم القوات المقاتلة الفعالة للحركة الشعبية في ذلك الوقت أقل من 10 آلاف مقاتل، ولكن كان هناك ما يقدر بـ 20 ألفًا آخرين بمعسكرات التدريب في إثيوبيا. وفي نهاية ذلك العام كانت الحركة الشعبية قد أكملت سيطرتها فعليًا على كل الجنوب فيما عدا المدن الحصينة.

وبعد بدء العام الجديد 1986، أخذ رئيس الوزراء "دفع الله" على عاتقه شخصيًا المبادرة بالدخول في مفاوضات مع الحركة الشعبية وجيشها اللذين كان "قرنق" الممثل العلني لهما. وتواصلت دبلوماسية المكوك بين التجمع الوطني لإنقاذ البلاد والحركة الشعبية طوال شهري فبراير ومارس، لتتوج بالاجتماع الذي عقد بين وفد التجمع برئاسة الدكتور "خالد ياجي" ووفد الحركة الشعبية عند "كوكادام" التي تبعد 60 ميلاً عن أديس أبابا، وتوقيع "إعلان كوكادام" كبرنامج مقترح للعمل الوطني. وتضمنت هذه الوثيقة ثماني نقاط من أجل "سودان جديد يتمتع فيه كل مواطن سوداني بالحرية المطلقة من الظلم والجهل والمرض والقيود. بالإضافة إلى التمتع بمنافع الحياة الديمقراطية الحقيقية. وقيام سودان جديد متحرر من العنصرية والقبلية والطائفية وكافة أسباب التمييز والتفاوت". وكذلك الاتفاق على عقد مؤتمر دستوري عاجل لمناقشة "مشكلة القوميات" و"المشكلة الدينية". واتفق على أن من المتطلبات الأساسية لتهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري المقترح "الالتزام بأن تحل الحكومة المذكورة نفسها وتستبدل بها حكومة وحدة وطنية مؤقتة وجديدة تمثل جميع القوى

(1) Quoted in Douglas H. Johnson، The Root C، uses of Sudan's Civil Wars، Oxford: James Currey، and Bloomington: Indiana University Press، and Kampala: Fountain Publishers، respectively، 2003، p. 71.

السياسية، بما في ذلك الحركة والجيش الشعبي والقوات المسلحة". وصدقت الحركة والجيش الشعبي بحماسة على هذا الإعلان، وأحزاب شمالية وجنوبية أخرى، بما فيها حزب الأمة، ولكن الحزب الاتحادي الديمقراطي رفضه، وكذلك أدانته بشدة الجبهة الإسلامية القومية المدعومة من الإخوان المسلمين. ولما لم يكن من الممكن عام 1986، تحقيق كل ما اتفق عليه، فقد أضحى الأمر معلقًا بأيدي الحكومة الجديدة المنتظر انتخابها ديمقراطيًا.

أثبت الفريق "سوار الذهب" صدق التزامه بكلمته وقام بالفعل بحل المجلس العسكري الانتقالي والحكومة المؤقتة عند نهاية الفترة الانتقالية. وكان المجلس والحكومة قد أصدرا في نوفمبر 1985، قانون الانتخابات الذي أعاد ببساطة العملية الانتخابية التي كان معمولاً بها في الستينيات، مع زيادة المقاعد المخصصة "للخريجين" وتوسيع قاعدة ناخبيها لتشمل كل الحاصلين على التعليم الثانوي، مع تخصيص هذه المقاعد على أساس إقليمي، حتى أنه في المناطق النائية بالسودان كان يكفي المرشح الحصول على مئات قليلة من الأصوات كي يُنتخب الخريج في المجلس التشريعي. وقاطعت الحركة والجيش الشعبي الانتخابات، لأنها لم تعقد– مرة أخرى بسبب انعدام الأمن– في 29 دائرة من إجمالي الدوائر الانتخابية الجنوبية البالغ عددها 66 دائرة. بدأ التصويت يوم 6 أبريل –1986 أي بعد عام من سقوط "نميري"– واستمر على مدى 12 يومًا. اشترك في الانتخابات 4.5 مليون ناخب أدلوا بأصواتهم بسلام في 28 ألف مركز اقتراع.

لم يبدُ أي اختلاف في نتائج انتخابات 1968، عن كل الانتخابات السابقة منذ 1954، حيث لم يفز طرف واحد فوزًا ساحقًا. فقد فاز حزب الأمة بـ 99 مقعدًا بحصوله على 38.2% من أصوات الناخبين، والحزب الاتحادي الديمقراطي على 66 مقعدًا و29.5% من أصوات الناخبين. غير أن الذي ميز انتخابات 1986، عن كل الانتخابات السابقة هو ذلك الصعود المدهش للجبهة الإسلامية القومية التي حصدت 52 مقعدًا بعد حصولها على 18.5% من أصوات الناخبين، وجاء معظمها في المناطق الحضرية، كما فازت في 23 دائرة من إجمالي دوائر الخريجين البالغ عددها 28 دائرة. وقد تمكنت من تحقيق هذا بفضل التلاعب بسجلات الناخبين بما يضمن للجبهة المقاعد الممثلة لبحر الغزال وأعالي النيل، بل وحتى مقعد في جوبا. وبدا تمثيل الأصوليين الإسلاميين العرب لأفارقة غير مسلمين أمرًا غريبًا يثير السخرية من الدوائر المخصصة "للخريجين" وزيف العملية الديمقراطية. فقد رفض معظم

الجنوبيين المشاركة في التصويت، حتى أن 12 من إجمالي 34 جنوبيًا تم انتخابهم، حصل كل واحد منهم على أقل من ألف صوت. وقد برر الانتصار المدهش للجبهة الإسلامية القومية أهداف وتخطيط وتنظيم ومثابرة "حسن الترابي" لوضع الأسس الديمقراطية لدولة إسلامية في السودان، على الرغم من حقيقة أنه هو نفسه قد واجه هزيمة شخصية ومذلة في دائرته الانتخابية جنوب الخرطوم. ولقد بنت الجبهة الإسلامية القومية تنظيمًا سياسيًا فعالاً موّلته البنوك الإسلامية بسخاء، وخاصة بنك فيصل الإسلامي، وهو الأمر الذي لم يعد من الممكن التغاضي عنه. أما الحزب الشيوعي السوداني الذي لم يتعاف قط منذ انقلاب يوليو 1971، الفاشل فقد حصل على ثلاثة مقاعد فقط ليستمر في التدهور إلى عالم النسيان. وجاء أداء الجنوب جيدًا مقارنة بالأطراف الإقليمية الأخرى، فحصل "سانو" (الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني) على 11 مقعدًا، وحزب الشعب التقدمي 9 مقاعد، المؤتمر الشعبي الأفريقي 8 مقاعد، حركة تحرير جنوب السودان 7 مقاعد، ولكن تأثير هذه الأحزاب منفردة كان قليلاً على تكوين الجمعية التأسيسية الجديدة.

حكومة "صادق المهدي" البرلمانية

في 15 مايو 1986، أعلن "السيد صادق المهدي" تشكيل حكومة ائتلافية من 9 وزراء من حزب الأمة و6 من الحزب الاتحادي الديمقراطي، بينما خصص الباقي لأربعة أحزاب صغيرة لم يحقق أي منها أكثر من تسعة مقاعد في الجمعية التأسيسية. وأنشئت وزارة جديدة للسلم والشئون الدستورية القومية استجابة لمطالبة "قرنق" في كوكادام بعقد مؤتمر دستوري قومي. وكان "صادق المهدي" البالغ من العمر 50 عامًا وقتذاك قد برز بعد عدة سنوات من الصراع الداخلي كقائد لا ينازعه أحد لحزب الأمة وكإمام للأنصار. وهاهو الآن كزعيم سياسي وديني يعود رئيسًا للوزراء في وضعية سياسية أقوى بكثير مما كان عليه حاله في رئاسته القصيرة للوزراء عامي (66-1967) حينما كان شابًا غير متعاطف مع المد المتصاعد للأصولية الإسلامية بقيادة صهره "حسن الترابي" الذي رفض- بعد أن أصبح زعيمًا للجبهة الإسلامية القومية- الانضمام إلى حكومة "صادق المهدي" الائتلافية.

وفي الستينيات كان يُنظر لـ"صادق المهدي" بإعجاب كخريج أكسفورد الشاب الحديث والمتسامح، وفي هذه المرة وُضعت آمال كبيرة عليه باعتباره الزعيم الذي يمكن أن يقود

السودان وينهض به من الخراب الذي أحدثته سنوات حكم "نميري". ولكنه فشل. ولا يوجد حتى اليوم تفسير مقنع لانهيار حكومته. فبعد عشرين عامًا من الفقر السياسي، سواء في المنفى أم كمستجدٍ للمصالحة الوطنية مع "نميري"، يبدو أن حيوية ومثالية الوريث الشاب للتقليد المهدي قد اختفيتا، حيث زُرِع فيه قدر كبير من عدم الحسم إزاء القضايا الكبرى التي يواجهها السودان، وفي مقدمتها: الشريعة والجنوب. فقد بدا كالنبت الغريب الذي يشعر بالألفة أكثر في المملكة العربية السعودية كوريث لتقاليد الإسلام الأصولي عند جدوده العظام، أو في انجلترا كابن للتقاليد الأكاديمية الغربية في أكسفورد وللتسامح البريطاني في الحكم والمجتمع. ولأنه لم يكن قادرًا على التخلي عن دوره الطائفي، أو أن يتحالف مع المهنيين العلمانيين ذوي التعليم الغربي في التجمع الوطني من أجل إنقاذ البلاد، فقد أهدر فرصته للوفاء بمتطلبات القيادة الوطنية التي كان يطمع فيها.

وفي سلسلة من الكلمات التي ألقاها "صادق المهدي" في شهري يونيو ويوليو 1986، قبل انعقاد الجمعية التأسيسية كشف عن أجندة جديدة بزعيم وطني. فتعهد بإلغاء قوانين سبتمبر 1983، لتطبيق "الشريعة"، وحبذ "ميثاق الدفاع عن الديمقراطية" الذي صاغه التجمع، كما دافع عن إنشائه للوزارة الجديدة المعنية بالسلام والشئون الدستورية القومية من أجل حل مشكلة الجنوب بالتفاوض مع "جون قرنق". وفي السياسة الخارجية أوضح ضرورة المحافظة على السودان كبلد غير منحاز. وبالنسبة للفساد الذي تفشى أثناء حكم "نميري"، تعهد بإجراء تحقيقات مكثفة، خاصة في الجهاز الحكومي والمصارف ومجتمع الأعمال. كما وعد بإدخال إصلاحات على الجيش الذي أهمل إعادة تسليحه منذ 1967. ورغم أن "صادق المهدي" قدم أفكارًا قليلة فيما يتعلق ببعث الحياة في عروق الاقتصاد الفاشل، فإن سودانيين كثيرين استقبلوه براحة وتفاؤل كقائد قومي ذي أجندة قومية.

ولكن الأشياء انهارت بعد ذلك. فسرعان ما تعرض "صادق المهدي" للهجوم من داخل الحكومة وخارجها. فما إن جاء منتصف الصيف حتى كانت المشاحنات الصغيرة والخلافات حول السياسات الواجب اتباعها قد شلت عمل الحكومة. فبعد سقوط "نميري" تعهد "صادق المهدي" مرارًا بإلغاء "قوانين سبتمبر" ولكنه تعثر في هذا بسبب ميله للمساومة وعدم حسمه في وقت أصبحت مسألة الشريعة هي المسألة الرئيسية في المفاوضات الممتدة مع الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي 31 يوليو 1986، انسحبت الأحزاب

الجنوبية- التي عرفت بكتلة الجنوب- من الجمعية التأسيسية معلنة أنه "من غير المقبول اعتبار الإسلام هو توجه البلد ككل"، وتبعهم في هذا الأب "فيليب عباس غبوش" وحزبه القومي السوداني SNB الممثل للنوبة. ومع مجيء خريف 1986، كان وعد "صادق المهدي" بإلغاء قوانين سبتمبر قد اختفى، حيث رفض أن يجازف بالتصويت على "الشريعة" في الجمعية التأسيسية بشكل يجبر أعضاءها على إظهار ألوانهم الحقيقية. ولا شك أن عدم حسمه، وفشله حتى في تقديم قوانين إسلامية مقبولة بدلاً من تلك التي صدرت في سبتمبر 1983، قد حال دون الوصول لأي اتفاق مع الحركة والجيش الشعبي. أما "القوى الحديثة" بالعاصمة وداخل التجمع الوطني من أجل إنقاذ البلاد، والتي أيدت "صادق المهدي" متوقعة منه تشجيع الديمقراطية وإلغاء تشريعات سبتمبر 1983، ومن ثم عقد التسوية مع الحركة والجيش الشعبي، فقد شعروا أنه قد خذلهم.

ومع بداية 1987، عادت الحياة السياسية السودانية إلى سابق عهدها من الخلافات الطائفية والنزاعات الشخصية والمناورات الحزبية التي طبعت الحكومتين البرلمانيتين السابقتين في الفترة من (1965 – 1969). فلم يستطع الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة العمل معًا في حكومة ائتلافية، وفشلت الجمعية التأسيسية في الاضطلاع بدورها كمنتدى قومي للجميع، فضلاً عن انتهاج سياسة خارجية متذبذبة والتدهور الاقتصادي المستمر. ونشبت أزمة أخطر في مايو 1987 بسبب قيام "صادق المهدي" بتغيير وزاري لأسباب ذات طابع شخصي بالدرجة الأولى، وذلك في تكرار "بالعرض البطيء" لما حدث في الستينيات. فقد قام رئيس الوزراء بفصل وزير التجارة والتموين الدكتور "محمد يوسف أبو حريرة" وهو شاب من الحزب الاتحادي الديمقراطي عرف بنقده العلني للحكومة، وذلك بدعوى فشل وزارته في القضاء على السوق السوداء، والفساد الظاهر في منح الرخص التجارية، وهو من مصادر الرشوة العريقة في السودان. ثم أقال "شريف زين العابدين الهندي" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والقيادي في الحزب الاتحادي الديمقراطي، وبعد ذلك حلّ مجلس الوزراء متهمًا الجميع بالتسبب في انهيار حكومته. أصيب الحزب الاتحادي الديمقراطي بالصدمة والغضب، ورأى في إقالة وزرائه نوعًا من التآمر الفج لإضعاف الحزب بتعميق انقسامه الداخلي بين أسرتي "الهندي" و"الميرغني". وبدا أن هذا الاتهام قد تأكد أكثر بعد مقابلة أجرتها "بي بي سي" مع "صادق المهدي" في 31 مايو 1987، استغل فيها السياسة

والدين باستهتار لحماية والدفاع عن أسرته الممتدة حتى بعد أن أعاد إليها المجلس العسكري الانتقالي كل أصولها من أراضٍ وممتلكات.

وأخيرًا اقترح "صادق المهدي" في يونيو 1987، إدخال طائفة جديدة من القوانين لتحل محل قوانين "الشريعة" التي صدرت في سبتمبر 1983، وكذلك تشريعات جديدة للقانون الجنائي والعمل المصرفي والزكاة والصدقات. وعلى الرغم من الاعتراضات القوية للسياسيين الجنوبيين بأن التشريعات البديلة لقوانين سبتمبر لن تجلب السلام، وكذلك اعتراضات العلمانيين الشماليين ونقابة المحامين وحتى الإخوان المسلمين الذين رأوا أن رئيس الوزراء لم يقدم شيئًا جديدًا فيما يتعلق بمشكلة الجنوب، فقد أقرت الجمعية التأسيسية في 21 يونيو 1987، مقترحات "صادق المهدي" بأغلبية 138 مقابل 52 صوتًا، وجاءت أصوات غير الموافقين من تركيبة غريبة ضمت الكتلة الجنوبية والشيوعيين والجبهة الإسلامية القومية، كان لكل منهم أسبابه المختلفة. وبعد موافقة الجمعية هذه على أجندة "صادق المهدي"، تشجع أكثر فوافق على إلقاء الخطاب الافتتاحي في مؤتمر عُقد بالخرطوم للنظر في بناء سودان إسلامي. وأثناء حديثه في هذا الخطاب عن التزامه بإلغاء قوانين سبتمبر "بقوانين إسلامية أفضل وأكثر إنسانية وتقدمًا" قاطعته هتافات أعضاء الجبهة الإسلامية القومية بأنه "لا بديل عن شرع الله". كما بدأ الخوف يتنامى وسط الجنوبيين والعلمانيين الشماليين من أن يكون الإسلاميون المتطرفون الأجانب– الذين أخذوا يظهرون في السودان منذ منتصف الثمانينيات– قد أصبح لهم نفوذ طاغ وضار على تيارات من الأصولية الإسلامية السودانية محلية المنشأ. هذا كله دعا "بونا ملوّال" الصحفي الجنوبي البارز، وزير الإعلام والثقافة السابق، ورئيس تحرير"سودان تايمز" فيما بعد، لأن يكتب في تعمق: "إن الجدل الحالي بشأن دستور إسلامي ينهل من الفكر السياسي الإقطاعي أكثر من الفكر الديمقراطي. فتحت شعارات الديمقراطية يتم سحق روح الديمقراطية نفسها"[1] .

وبمجرد تشكيل حكومة ائتلافية جديدة دخلت على الفور في أزمة أخرى، بدت مصطنعة مرة أخرى واتخذت طابع المشاكسة، بسبب إقدام رئيس الوزراء على إهانة الحزب الاتحادي

(1) Sudan Times، 20 October 1986

الديمقراطي شريكه في الائتلاف. ففي أغسطس 1987، استبدل حزب الأمة واحدًا من عضوين اثنين للحزب الاتحادي في المجلس الأعلى للدولة بآخر من حزب الأمة، وبعد هذا أقال رئيس الوزراء نائبه ووزير الداخلية عن الحزب الاتحادي "سيد أحمد الحسين" واتهمه بتلقي رشوة قيمتها نصف مليون جنيه سوداني من السفارة المصرية بالخرطوم مقابل الإدلاء بمعلومات. وتسبب الشلل المستمر لحكومة الائتلاف في تزايد التكهنات بقرب تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل الجبهة الإسلامية القومية التي كانت قد صعدت معارضتها، ففي سبيل تعظيم الجبهة لنفوذها بالثأر من حزب الأمة شنت حملة تشهير مكثفة على "صادق المهدي" وحكومته الائتلافية بسياستها وشخصياتها. كانت الحملة شرسة جدًا لكنها فعالة لأقصى حد. فبعد أسابيع من الحملة أدان "صادق المهدي" خصومه في اليسار بتهمة محاولة فرض نظام علماني "على أسنة رماح" الحركة الشعبية، وهاجم خصومه في اليمين لتخريبهم للاقتصاد وتقويض العملية الديمقراطية. وعند وصول حكومة الائتلاف إلى هذا الحضيض السياسي، سواء من زاوية الوقار أم الفعالية، حصلت أخيرًا على فترة قصيرة لالتقاط الأنفاس، ومن المفارقة أن الحركة الشعبية هي التي منحتها هذه الفرصة.

ففي 11 نوفمبر1987، استولت الحركة الشعبية على مدينة الكرمك وهي معبر تجاري على الحدود السودانية- الإثيوبية، وتبعد 450 ميلاً فقط عن العاصمة، وليست بعيدة عن دمازين وسد الروصيرص الذي يمد الخرطوم بـ 60% من استهلاك الكهرباء. ورغم أن الاستيلاء على الكرمك أضاف المزيد من الإحراج للحكومة، فقد قررت الأحزاب الحاكمة استغلال الحادثة لصرف الأنظار عن فشلها في الحكم والأزمة السياسية المتفاقمة في الخرطوم. فقامت الصحف المحلية- ذات التمويل غير المحدود من الجبهة الإسلامية القومية- بتصوير الاستيلاء على مدينة ذات سوق غير كبيرة على أنه غزو كبير للأغراب من خارج البلد. وتفشت هستيريا الحرب في العاصمة، التي أصبح مواطنوها يتوقعون رؤية أفارقة الحركة الشعبية السود وهم يزحفون على كورنيش النيل باتجاه القصر. وبعد شهر من الدعوات المحمومة للدفاع عن الوطن تمكن الجيش من استعادة الكرمك في 22 ديسمبر 1987، بينما اختفى مقاتلو الحركة الشعبية المتقهقرون في الغابات عبر الحدود. وقد لخصت "سودان تامز" هذه التجربة بقولها: "لقد أدت الكرمك دورها بتركيز انتباه الأمة على الحرب. نأمل أيضًا أن تساعد الكرمك في تركيز اهتمام الأمة على الحاجة للسلم"[1] .

في واقع الأمر كانت الكرمك بمثابة مناوشة صغيرة في مسار حرب أهلية طويلة، ولكن كان لها تبعات بعيدة المدى أصبحت تمثل حقيقة متزايدة في أواخر التسعينيات. فقد ثار حديث كثير في منتديات الخرطوم المسائية عن أنه ربما حان الوقت لتقسيم السودان إلى شمال وجنوب، وهو التصور المضاد تمامًا لرؤية "قرنق" عن سودان موحد جديد. وفوق هذا زادت معركة الكرمك من التفرقة في الوعي السوداني بين "العربي" و"الأفريقي". فقد تعهد جيرانهم العرب (ليبيا، العراق، السعودية، الأردن) بالدعم العسكري للسودان. وحافظت مصر على صمت أبو الهول. ولكن بمجمل مسألة ثنائية "الهوية" السودانية أخذت تزداد حدة باستمرار، بسبب تصورات بطغيان "الكفار" الأفارقة من "دار الحرب" على العرب والإسلام. ومع هذا فبعد انتهاء معركة الكرمك، وبدء العام الجديد، عادت الحياة السياسية إلى سابق عهدها من غياب للقيادة وتبادل الاتهامات والصراعات الشخصية وسوء استخدام الأجهزة الأمنية وإعادة توزيع المناصب الوزارية وسلطات رئيس الوزراء. كل هذا حفز "صادق المهدي" على أن يطلب من الجمعية التأسيسية في 15 مارس 1988، منحه سلطات غير محدودة أو أن تقبل استقالته. أصاب هذا التحدي الجسور من جانب "صادق المهدي" الكثيرين من أعضاء الجمعية بالارتباك، ولكنهم ترددوا في طرح تصويت بعدم الثقة، حيث كانوا مندهشين لمظهر الحزم المفاجئ هذا من جانب "صادق المهدي"، فوافقوا بأغلبية ساحقة على برنامجه المختلف عليه. وكانت هذه واحدة من أفضل ساعات "صادق"، ولكنها كانت لحظة نصر قصيرة، فقد كان اليأس والسخط الكبيران تجاه العملية السياسية قد تمكنا من المواطنين في العاصمة المثلثة.

عندما تحدى "صادق المهدي" الجمعية التأسيسية كي تمنحه سلطة أكبر لتنفيذ برنامجه السياسي، لم يكن قادرًا على تعبئة التأييد الكافي إلا بتمتين التحالف مع "حسن الترابي" والجبهة الإسلامية القومية". فمقابل التنازل عن تعهده بإصدار "قوانين شريعة بديلة" في غضون شهرين، سيقدم له "الترابي" والجبهة الإسلامية الدعم الكافي في الجمعية التأسيسية ليحصل على السلطات التي يريدها. كان البلد يكابد حربًا أهلية، وانهيارًا اقتصاديًا، وحجمًا كبيرًا من البؤس الذي كان من الممكن تجنبه، كما تشكك السودانيون إلى أقصى حد في

(1) Sudan Times، 27 December 1987

أن يتمكن تحالف غير مقدس كهذا بزواج المصلحة الجديد بين أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية، أن يتمكن من إنتاج حكومة فعالة أو أن تستمر طويلاً بين أطراف يضعون في اعتبارهم مصالحهم الشخصية ونزواتهم السياسية قبل تقديم حلول أكثر عملية للمشاكل التي تواجه الأمة.

خلال الشهرين التاليين ظلت مسألة قوانين سبتمبر تشتعل كالنار تحت الرماد، بإلحاح العلمانيين والجنوبيين على رئيس الوزراء كي يفي بوعده بإلغائها بينما استمر هو على تردده، الأمر الذي قوّض المزيد من مصداقيته. شكل "صادق المهدي" وزارته الجديدة في 15 مايو 1988، وعين فيها "الترابي" وزيرًا للعدل كي يصوغ القوانين البديلة التي تعهد بها "المهدي" لقوانين سبتمبر، بينما كان هو نفسه المهندس الرئيسي لقوانين سبتمبر عندما كان وزيرًا للعدل في عهد "نميري" عام 1983. وهكذا دخلت السياسة في الخرطوم دائرة مغلقة. فقد رفضت المعارضة بقوة قانون "الشريعة" الجديد، ولكن كان من الصعب جدًا أن تفرض رأيها ما لم تُحَل حكومة الائتلاف، وهو المقدر له أن يتم في يوليو 1988.

وفجأة وقف السيد "محمد عثمان الميرغني" رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيم الطائفة الختمية ليحذر الجمعية التأسيسية من أي محاولة للتمرير السريع لقوانين "الشريعة" الجديدة من وضع "الترابي"، وأصدر التعليمات لأعضاء حزبه في الجمعية (62 عضوًا) بالتصويت ضدها. وعرضت القوانين الجديدة على الجمعية في 19 سبتمبر 1988، ووقف رئيس الوزراء في صف صهره، ولكن كلاً من اتحاد الأحزاب الأفريقية السودانية والشيوعيين وأحزاب يسارية أخرى انسحبوا من الجمعية. واستمرت مناقشة القوانين الجديدة حتى 4 أكتوبر، وعندئذ أحالها المشرعون المرهقون إلى لجنة لمزيد من الدراسة. وأطلق أعضاء كثيرون زفير الراحة للحظة، على الرغم من حقيقة أن قوانين سبتمبر لا يمكن أن تموت بلجنة.

ومنذ إطلاق "الميرغني" تحذيره للجمعية التأسيسية في شهر يوليو بشأن القوانين الجديدة، والحزب الاتحادي الديمقراطي يتعرض للتهميش المتزايد من جانب حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية، وتحديدًا من جانب رئيس الوزراء المتصالح الآن مع صهره "حسن الترابي". وصاحب انزواء الاتحاديين في الهامش، أن أصبح محور حزب الأمة/ الجبهة الإسلامية القومية أكثر تصلبًا ليس فقط في ما يتعلق بالقوانين البديلة الجديدة وإنما بشأن الحرب أيضًا. وهو ما دعا "محمد عثمان الميرغني" إلى فتح محادثات مباشرة مع الحركة

الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا. وتوصل الطرفان في 16 نوفمبر 1988، إلى اتفاق على وقف إطلاق النار، وإلغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة مع مصر وليبيا، ورفع حالة الطوارئ، وتأجيل قوانين "الشريعة" المقترحة إلى ما بعد انعقاد المؤتمر الدستوري الموعود قبل نهاية 1988. وعاد "محمد عثمان الميرغني" إلى الخرطوم كبطل فاتح، "ملِك السلام"، واستقبله بالمطار آلاف السودانيين الذين اندفعوا إلى الشوارع احتفاءً بخطوته الجسورة لكسر حالة الجمود السياسي الذي اتسمت به قيادة "صادق المهدي". وهكذا وجد الأخير نفسه محصورًا بين تصلب الجبهة الإسلامية القومية والشعبية المتقدة للاتحاديين، فطلب من البرلمان الموافقة على عقد مؤتمر دستوري قومي في 31 ديسمبر 1988، وحصل على ما أراد، رغم أن الجبهة الإسلامية القومية قد صوتت بقوة ضد الاقتراح لأنها لم توافق على الاتفاقية بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية، واستقال وزراؤها من الحكومة، كما ترك وزراء الحزب حكومة الوفاق في 28 ديسمبر 1988، أي بعد أسبوع من أعمال الشغب المناهضة للحكومة في شوارع الخرطوم تأييدًا للسلام.

وبعد شهر من المفاوضات الشاقة تمكن "صادق المهدي" من إعادة بناء حكومة الائتلاف في الأول من فبراير 1989، بوزارة جديدة تتألف من 10 وزراء من حزب الأمة، و8 من الجبهة الإسلامية القومية، وأعطيت أربع حقائب وزارية للجنوبيين. ولأول مرة في التاريخ أعطيت الحقيبة الأخيرة للنوبة. وما إن أعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة حتى وجد حزب الأمة نفسه يعاني نكستين كبيرتين. ففي منتصف فبراير استقال وبشكل مفاجئ الفريق "عبد الماجد حامد خليل" وزير الدفاع الذي يتمتع بشعبية واحترام كبيرين، احتجاجًا على عدم دعم "صادق المهدي" للاتفاقية بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية. وبعد افتقاد الحكومة لنفوذه ونصائحه العملية، انجرفت إلى الخلافات السياسية حيث كان النفوذ المتعاظم للجبهة الإسلامية القومية قد بلغ ذروته بتعيين "الترابي" نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية، كما حصل أعضاء آخرون من الجبهة على حقائب إستراتيجية مثل الداخلية والعدل والشئون الاجتماعية. وفي يوم 20 فبراير 1989، قام خليفة "خليل" في منصب القائد العام للقوات المسلحة الفريق "فتحي أحمد علي" بتسليم رئيس الوزراء إنذارًا وقعه 150 من كبار الضباط يطالبون فيه بتشكيل حكومة قومية، والقبول باتفاقية الحزب الاتحادي الديمقراطي– الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وإيقاف التدهور الاقتصادي. وبدأ

سيل من المفاوضات الحرجة في العاصمة، بلغت قمتها في 6 مارس 1989، عندما وقع 48 حزبًا ونقابة الإعلان القومي للسلام الذي صدّق على اتفاقية الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية. ورفضت الجبهة الإسلامية القومية التوقيع على الإعلان. أما "صادق المهدي" غير القادر على اتخاذ قرار فقد لجأ إلى المماطلة والمكر، وطلب أن تناقش الجمعية التأسيسية ذلك الإعلان.

وخلال الأسابيع اللاحقة تزايدت الضغوط على "صادق المهدي في البرلمان والصحافة لتنفيذ مذكرة الجيش والإعلان القومي للسلام، فاضطر في 11 مارس 1989، لإعلان تأييده الكامل للاتفاقية الموقعة بين الاتحاديين والحركة الشعبية، وقام بحل حكومته. فتنفس مواطنو العاصمة المثلثة الصعداء وملأهم الأمل بالسلام الذي طال انتظارهم له. أما المواطنون الأقل تفاؤلاً فقد مالوا لاستنتاج أن "صادق المهدي"، بعد الخسائر الثقيلة في الحرب وتردي الأوضاع الاقتصادية، قد استنفد كل الخيارات المتاحة أمامه، فيما عدا خيار واحد هو تشكيل حكومة جديدة، حكومة الوحدة الوطنية التي ضمت الأحزاب السياسية الرئيسية فيما عدا الجبهة الإسلامية القومية. ولكن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية تزامن مع تعليق النقاش بشأن "الشريعة" في الأول من أبريل 1989، وبالأحرى إعادة إدخالها في جدول الأعمال فيما بعد، الأمر الذي تسبب في تنظيم الجبهة الإسلامية القومية لتظاهرات عنيفة في الشارع استمرت لأسبوع قبل أن تخمدها شرطة مكافحة الشغب، وقتل فيها أحد المتظاهرين. وأدانت صحيفة "الرياض" - الناطقة باسم الجبهة- قرار التأجيل باعتباره نوعًا من "التزوير". وفي الوقت نفسه حاول بعض متظاهري الجبهة اقتحام السفارة البريطانية احتجاجًا على نشر رواية "آيات شيطانية" للكاتب "سلمان رشدي".

ومما يؤسف له أن حكومة الوحدة الوطنية الجديدة لم تفعل شيئًا يبرر تسميتها، وسرعان ما وصلت إلى طريق مسدود. فتعمق الشعور بعدم الرضا عن "صادق المهدي" وحكومته. وسرت الشائعات بالخرطوم طوال ربيع 1989، بوجود مخططات مدعومة خارجيًا لإعادة "جعفر نميري" إلى السلطة. ووصل السخط مداه إلى الجمعية التأسيسية لتطالب باستقالة رئيس الوزراء والإلغاء الكامل لقوانين سبتمبر 1983، وقد كانت هذه الخطوة حاسمة ودرامية بشكل أقنع رئيس الوزراء أخيرًا بإصدار أمره في 10 يونيو بإيقاف إطلاق النار مع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان، وإنهاء حالة الطوارئ، وتجميد قوانين سبتمبر، وإلغاء

الاتفاقات العسكرية مع مصر.. وذلك كمقدمة لانعقاد المؤتمر الدستوري في سبتمبر 1989 والذي ينتظر أن يضفي الشرعية على هذه القرارات. وفي 29 يونيو وقع "صادق المهدي" مبدئيًا على مشروع تجميد قوانين سبتمبر 1983 وتحويلها إلى مجلس الوزراء للتصديق في اليوم التالي، ثم الجمعية التأسيسية في الأول من يوليو. ولكن انقلابًا وقع في ليلة 30 يونيو شاركت فيه قوات المظلات والمهندسين العسكريين، من تخطيط الجبهة الإسلامية القومية وبقيادة العميد "عمر حسن أحمد البشير"، ليجرف أمامه كرياح "الهَبوب" كل أمل في بناء سودان علماني وديمقراطي وموحد. ومرة أخرى أخفق السودان في إنتاج زعيم وطني. وقد كان تردد "صادق المهدي" طوال السنوات الثلاث السابقة فيما يتعلق بمسألة "الشريعة" وأسلمة القانون والمجتمع، وكذلك مسألة السلام والحرب الخاسرة.. قد خلق فجوةً قررت الجبهة الإسلامية القومية التقدم لملئها من خلال التخطيط لانقلاب عسكري.

حقائق الحرب الأهلية

عندما شكّل "صادق المهدي" حكومته الأولى في مايو 1986، بدا أنه مهتم حقًا بالسلام من أجل وحدة السودان، فأنشأ وزارة جديدة للسلام والدستور، كما التقى "قرنق" في قمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا 31 يوليو 1986. غير أن المحادثات التي استغرقت منهما تسع ساعات لم تَسِر على ما يرام. فقد ألقى "صادق المهدي" درسًا مطولاً على "قرنق" فحواه أن الوقت "قَصير"، وأنه إذا اختار مواصلة الحرب فسوف يستنفر كامل قوة الجيش. ورد "قرنق" بأن الوقت ليس "قصيرًا" وأنه في صالح الحركة الشعبية، لأن الجيش ببساطة لن يستطيع الانتصار في الحرب بجنوب السودان. ورحل كل منهما متمسكًا باختلافاته غير القابلة للمساومة، ومع ذلك فقد اتفقا على مواصلة الحوار بروح كوكادام. ووفق هذه الروح نفسها قام وفد مكون من 25 عضوًا في التجمع من أجل إنقاذ البلاد بالاجتماع مع وفد من 31 عضوًا من الحركة الشعبية لمدة خمسة أيام من 5 إلى 11 أغسطس 1986. اتسمت الاجتماعات بالصراحة ولكن بروح ودية وعملية، وساد التفاؤل الجانبين بأن هذه الاجتماعات تمثل بداية إيجابية لإنهاء الخلافات. وللأسف كان كل جانب أسيرًا لأحكامه الخاصة المسبقة أو التفاؤل الساذج. فبعد أسبوعين فقط، وتحديدًا في 26 أغسطس 1986، قام فصيل "شيلوك" تابع للحركة الشعبية بإسقاط طائرة ركاب سودانية كانت تقترب من

ملكال مستخدمًا صاروخ سام7- سوفيتي الصنع، ما أودى بحياة ستين مسافرًا. وعندما علم "صادق المهدي" بالشماتة الحمقاء التي أبداها قادة الحركة الشعبية عبر اللاسلكي، بادر بإدانة الحركة الشعبية "كجماعة إرهابية" ورفض إجراء أي محادثات معها في المستقبل، كما استخدم قوات "أنيانيا 2" لتدمير مساحات واسعة من قرى الشيلوك من بابوجو في الجنوب إلى باديت شمالاً، مما نتج عنه هجرة كبيرة من الشيلوك باتجاه الشمال.

عندما التقى "قرنق" بـ"صادق المهدي" كان لديه ما يكفي من الأسباب للاعتقاد بأن الوقت في جانبه. فرغم أن حملات الحركة الشعبية في عامي (1985، 1986) قد وُجهت أساسًا ضد ميلشيات قبلية جنوبية (المورل والتوبوسا والفرتيت) مدفوعة بالثأر لتصفية حسابات قديمة، وللحصول على الإمدادات التي كانت تذهب لـ"أنيانيا 2"، ومنع المنشقين الجنوبيين الآخرين من تنظيم ميلشيات خاصة بهم؛ فقد قرر "قرنق" تغيير تكتيكه عام 1987، وأمر قوات الحركة الشعبية بأن تكسب إلى جانبها الميلشيات التي كانت معادية فيما سبق، بدلاً من مطاردتها ودفعها للاستسلام، وقد تحقق بعض النجاح بالفعل في هذا الجانب. ففي الاستوائية أنشأت الحركة الشعبية وحدات سريعة الحركة لحصار الجيش في البلدات المحصنة وقطع إمدادات الطعام التي يحصل عليها من القرى القريبة. وفي بحر الغزال وأعالي النيل فرض ضريبة الغذاء التي بمقتضاها يُترك المدنيون وشأنهم دون التعرض للاستيلاء العشوائي. وأخذت شعبية الحركة تزداد تدريجيًا، وساعدها في ذلك تلك المعاملة القاسية من جانب الجيش للجنوبيين المشتبه في تأييدهم للحركة الشعبية.

وبينما كان على الجيش الاستمرار في التصدي لتمرد الحركة الشعبية، بقيت حكومة الخرطوم السلطة المدنية الشرعية في جنوب السودان، إلا أنها ووجهت بجملة من المشكلات المدنية: اللاجئين، النازحين داخليًا بالإقليم، نقص الغذاء، وانتشار الأمراض. وفي محاولة من "صادق المهدي" لحل تلك المشكلات أدخل إلى الجنوب إدارة جديدة في 23 مارس 1987، بقيادة مجلس وزراء يضم حكام الاستوائية وبحر الغزال وأعالي النيل، ومجلسًا للجنوب وثلاث إدارات إقليمية. ورفض أربعة من أحزاب الجنوب الستة الإدارة المدنية الجديدة التي أدخلها رئيس الوزراء، باعتبارها تركيبة غريبة من مكونات مختلطة ومتناقضة تمثل "شيكًا مدفوعًا مقدمًا" للقيام بأعمال لا معنى لها.

وشهد ربيع 1987، جملة من الاتصالات العدائية والمتناقضة بين الحكومة والحركة الشعبية تناولت اتفاقية كوكادام، والتي لا بد أنها قد أربكت "صادق المهدي" لكي يعلن أمام

الجمعية التأسيسية في 22 أبريل 1987، أن اتفاق كوكادام وثيقة معيبة، وبعد هذا ببضعة أيام (27 أبريل) رفض الاعتراف بشرعية الحركة الشعبية وجيشها قائلاً: "إن حركة قرنق لا تعدو أن تكون مخلبًا لإثيوبيا". كان "قرنق" قد وزع في فبراير 1987، على نطاق واسع بالسودان مذكرته المكونة من عشر صفحات التي تؤكد أن الحركة الشعبية حركة ذات طابع قومي وليس إقليميًا، حركة تسعى من أجل الآمال القومية "المشروعة" وليست مخلبًا لإثيوبيا أو ليبيا أو الاتحاد السوفيتي أو كوبا، وهي الاتهامات التي درج الإعلام الحكومي على ترديدها. وقد أكد كثير من الشماليين الذين زاروا أديس أبابا فيما بعد (ومنهم أعضاء في حزب الأمة، الحزب الاتحادي الديمقراطي، كتلة الجنوب) أن من الأخطاء الكبيرة النظر إلى حركة "قرنق" على أنها مجرد دمية يحركها النظام الإثيوبي. وعلى النقيض من القيادة المتخبطة للحكومة كان "قرنق" شديد الوضوح حينما قال: "إن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستظل تقاتل وتنتصر حتى تبدأ مفاوضات جادة على أساس اتفاق كوكادام".

وفي الوقت الذي استمر "صادق" و"قرنق" في تراشقهما الخطابي العقيم وغير المنتج، تمكنت الحركة الشعبية من تسجيل نجاحات عسكرية مهمة في العام 1987. فخلال السنوات الأربع السابقة توسعت الحركة الشعبية بشكل سريع، حيث اندفع للالتحاق بها الآلاف من الفلاحين والرعاة والأطفال الجنوبيين بحثًا عن المغامرة والأمن والطعام، ولكنهم كانوا مدفوعين أيضًا بشعور عميق وغير محدد لما يمكن وصفه على نحو أفضل بـ"الوطنية الجنوبية". وكان هناك ظهور قليل للمتطوعين، وفعليًا لم يتم توفير أحد، حتى الأطفال الذين أصبحوا محاربين مدججين بالسلاح، وهو ما أصبح موضع إحراج كبير للحركة الشعبية فيما بعد مع المنظمات الإنسانية الغربية التي تدعمها. وكان التدريب الشاق بالمعسكرات يجري في ظروف معيشية صعبة في بونجا ومعسكرات متفرقة أخرى في بيلبام وديما وبوما، كان يتخرج فيها كل عام فرقة مقاتلين: فرقة جاراد عام 1984، مومور 1985، كازوك 1986، زالال 1987، انتفاضة 1988، انتصار 1989. كانت الدوافع قوية عند الضباط والمقاتلين المتخرجين في تلك المعسكرات، وبانتقالهم من نصر إلى نصر ترتفع معنوياتهم أكثر.

بعد جولات من القتال العنيف والخسائر الثقيلة على الجانبين استطاعت الحركة الشعبية الاستيلاء على بيبور، أيود، وجوكاو. كما شنت هجمات ناجحة على بنتيو، فاشودة، كابويتا، ومريدي. وتم تدمير مستودع الوقود الرئيسي في مطار ملكال. وإزاء الفوضى التي حلت

بالجيش ومواجهة شبح الهزيمة اتخذ "صادق المهدي" قراره الخطير بإطلاق ميلشيا البقارة "المراحلين" لاحتواء الحركة الشعبية في بحر الغزال وأعالي النيل، وهو القرار الذي تزامن بشكل مأساوي مع المجاعة الناجمة عن الجفاف الكبير الذي وصل إلى جنوب السودان. وفوق هذا فإن جفاف الثمانينيات الكبير قد صاحبه قرار "نميري" السيئ بتفكيك "الإدارة الأهلية" للسلطات التقليدية (الشيوخ والنظار والعُمد) في السبعينيات. وحل محلهم مجالس محلية لدى أعضائها معرفة قليلة– وربما لا معرفة على الإطلاق– بالأعراف المحلية التي كانت تستخدم لتسوية المنازعات في الماضي، وهي في الغالب قواعد غير مكتوبة. وأدى افتقاد هذه السلطات التقليدية إلى خسارة الاحترام التي كانت تتمتع به وسط شباب تلك الجماعات. وفي الواقع أن الشباب في كل المجتمعات يتضجرون دائمًا من سلطة كبار السن، ولكن تآكل السلطات التقليدية في مجتمع البقارة قد تم بفعل عوامل خارجية كان للكبار تأثير قليل عليها.

كان هناك تنافس تاريخي بين البقارة (الرزيقات، المسيرية، الحمر) ودينكا شمال بحر الغزال (الملوال، التويك، النجوك، الرونج) على المراعي الخصبة في جانبي بحر العرب (كير) فيما يمكن أن نطلق عليه "صداقة الألداء" التي تتراوح بين التعاون الوثيق والمذابح العرقية، ومن أمثلة هذا تلك المذبحة التي وقعت عند موجلاد عام 1965، وراح ضحيتها مائتان من نجوك الدينكا. و لم يعد قادة البقارة الرزيقات يجلسون مع ملوال الدينكا في مجالس عرفية لتسوية المنازعات التي لا تنتهي على الرعي والمياه والسلام على الحدود بينهما. وفي العام 1983، فشلت المجالس المحلية الجديدة في حل مشاكل معقدة بين البقارة والدينكا حول الماشية ونزاعات أخرى. وتزامن هذا مع الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في عهد "نميري" وقضت على الفرص المعتادة لكسب العيش بالنسبة لشباب البقارة، والتي تفاقمت الآن بسبب الجفاف الكبير الذي لم يتوقف عن الانتشار بعد 1983، إلى الجنوب الغربي في دارفور وجنوبي كردفان عام 1984، وبحر الغزال عام 1985. وفجع الرعاة في ماشيتهم التي تموت أمام أعينهم، وهو ما يعني القضاء على الثروة المتراكمة منذ العصور الوسطى والإرث المستحق للشباب. وقد تسببت هذه الكوارث البشرية والطبيعية في خلق أعداد ضخمة من الشباب العاطل والساخط والمستهتر، والذين أصبح بإمكانهم الآن الحصول على السلاح الآلي الرخيص من السوق لإعادة تكوين الثروة عن طريق "الرزية" (الإغارة)

التي أصبحت عند شباب البقارة فاقد الصبر مغامرة وتحديًا لنهب وقتل الدينكا وفق التقاليد الحربية لأسلافهم المهديين.

وهكذا على مدى خريف 1986، وشتاء 1987، حدثت موجة نزوح كبيرة للدينكا الفارين من غارات "المرحلين" باتجاه جنوبي دارفور وكردفان. جدير بالذكر أنه منذ اندلاع تمرد "أنيانيا" في الحرب الأهلية الأولى في الستينيات أخذت أعداد كبيرة من الدينكا في عبور بحر الغزال والاستقرار وسط البقارة، حيث تم تشغيلهم في أعمال دنيا بأجور زهيدة (عمالة يدوية في الزراعة، رعاة، خدم، عمال بناء) وفي مايو 1986، كان 17 ألفًا من الدينكا قد تجمعوا في بلدة "الضعين" جنوبي دارفور. ونشط تابعون للجبهة الإسلامية القومية في تحريض البقارة المقيمين على هدم كنيسة الدينكا التي لم تكن فحسب مكان العبادة الوحيد الخاص بهم، بل كانت أيضًا مركزًا اجتماعيًا مزدهرًا على سطحه ألواح لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، والتي ظن البعض أنها وسيلة للاتصال بالحركة الشعبية. وفي يوم الجمعة 27 مارس 1987، قام الرزيقات بالهجوم على الكنيسة بعد أداء الصلوات وطردوا الدينكا الذين لجأوا إلى مركز الشرطة طلبًا للحماية. وخشي رجال الشرطة من عدم القدرة على التحكم في الجمهور الغاضب، فقاموا في صبيحة اليوم التالي بوضع كل دينكا يجدونه في قطار شحن متجه إلى نيالا. وقامت حشود البقارة بمحاصرة القطار وأحرقوا عربات الشحن الخشبية وأشعلوا النيران تحت العربات الحديدية، وتعرض سعداء الحظ للاختناق أما التعساء فقد التهمتهم النيران. وبينما كان القطار يحترق سارع البقارة بمهاجمة البلدة وقتل وتشويه كل دينكا يجدونه. هلك في هذه الأحداث ألف وخمسمائة من الدينكا، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، أما الحكومة فقد أنكرت بشدة وقوع مذبحة من أي نوع.

وخلال الشتاء نفسه في (1987/86) قام "المرحلين" في شمال بحر الغزال بتدمير عشرات من قرى الدينكا وإحراق محاصيلهم واستولوا على مئات الألوف من رؤوس الماشية. واضطر ربع مليون من الدينكا إلى الفرار جنوب نهر اللول طلبًا للأمن والحماية في كنف الحركة الشعبية التي اندفع مقاتلوها لإنقاذهم وطردوا "المرحلين" إلى ما وراء بحر العرب، بل تتبعوهم في يناير 1987، حتى جنوبي كردفان حيث أوقعوا بفصيل كبير منهم مدعوم بالجيش، وقتلوا ما يزيد عن 150 منهم واستعادوا 4 آلاف من رؤوس الماشية. وعندما فشل الجيش في إيقاف هجوم الشتاء هذا للحركة الشعبية عين "صادق المهدي" اللواء "فضل الله

برمة نصر" (وهو من بقارة الرزيقات من لاجوا في جنوب كردفان) وزير دولة للدفاع في فبراير 1987، وأعطاه الأوامر بصد تقدم قوات الحركة الشعبية. فاقترح أن تقوم الحكومة بتسليح شباب بقارة الجنوب (الرزيقات، المسيرية، الحمر) بأسلحة آلية- كلاشنيكوف السوفيتية- وإطلاق أيديهم في نهب وقتل الدينكا الذين ستُشَل الحركة الشعبية لو خسرت دعمهم. وهكذا في واحد من أخطر القرارات السياسية لـ"صادق المهدي" قرر في فبراير 1987، تحويل المراعي الخضراء في بحر الغزال إلي حقول للقتل.

غير أن الحركة الشعبية قامت في بقية عام 1987، بتوسيع رقعة الحرب في الشمال. ففي يوليو من هذا العام تمكنت كتيبة "البركان" بقيادة "يوسف كوة" (الذي تحولت جسارته ومهاراته الحربية لأسطورة) باحتلال جبال شرق النوبة ومحاصرة تالودي، وتمكنت من تجنيد أعداد كبيرة من النوبة في الحركة الشعبية. وفي واو ساعدت قوات الحركة شرطة الدينكا المحاصرة على الإمساك بمقاليد الأمور في مواجهة قوات متفوقة عليها من الجيش وميلشيا فرتيت المسماة "جيش الإسلام" بقيادة اللواء "أبو قرون" المعروف بشراسته داخل الجيش باسم "هتلر". وقد كان رحيله في نوفمبر 1987، فرصة لعقد سلام صعب بين الدينكا وفرتيت. وفي وقت كان القتال مشتعلاً في بحر الغزال استولت الحركة الشعبية على الكرمك وقيسان على بعد 450 ميلاً فقط جنوب شرقي الخرطوم، ما أشعل هستيريا الحرب في العاصمة، وأظهر عجز الحكومة عن شن حرب ناجحة أو التفاوض من أجل سلام قابل للحياة. وفي يناير 1988، التحق بصفوف الحركة الشعبية أفراد "أنيانيا 2" الذين قبلوا باتفاق السلام بين الحركة والحزب الاتحادي الديمقراطي، ومعهم سلاحهم الذي حصلوا عليه من الحكومة، وهو التطور الذي ساعد الحركة الشعبية وقتها على الاستمرار في الهجوم. غير أنه لا يمكن القول إن كل أعضاء "أنيانيا 2" قد دخلوا في قوات الحركة الشعبية. فمثلاً كان هناك "باولينو ماتيب" قائد وحدات البول نوير الذي كانت له خلافات طويلة مع القيادة العليا للحركة الشعبية، ورفض الانضمام للحركة لأن جماعته العرقية حصلت على مكافآت سخية لتكوين ميلشيا حكومية تدافع عن حقول النفط في بنتيو.

ومن المفارقة أن نجاح الحركة الشعبية هذا قد رافقه اتساع الشقاق الداخلي بسبب السلطات المطلقة التي بحوزة "جون قرنق". فمن أجل صهر رجال من أعراق مختلفة- ومتنازعة في الغالب- في قوات منضبطة مدربة على حرب العصابات ومعرفة مبسطة

بالتجانس العسكري، تطلب الأمر من "قرنق" فرض سيطرة حازمة، خاصة على النيليّن الذين تشككوا في سلطته لأسباب تاريخية عميقة. لم يكن "قرنق" يتسامح مع عدم الخضوع للأوامر، وهو وحده الذي كان يحدد استراتيجية الحركة، ورفض أن يشرك قادته الميدانيين في عملية صنع القرار، وهو ما ولّد حالة من الضيق بين كبار ضباطه. وبعد أن تلقى "قرنق" تحذيرًا من "منجستو" في سبتمبر 1987، بأن "كاربينو" يتآمر ضده قام باعتقاله. وتبع هذا سلسلة اعتقالات أخرى في فبراير 1988، لقادة في الحركة شملت "أروك طون أروك" وهو من مقاتلي "أنيانيا" ذوي السمعة، بتهمة اتصاله مع الحكومة عارضًا تحدي قيادة "قرنق". كما اعتقل السياسي المخضرم "جوزيف أودوهو" بسبب انتقاده العلني لسيطرة الدينكا. وهناك آخرون اتهموا بعدم الخضوع للأوامر، وتم إعدام بعضهم بينما سجن الآخرون في ظروف بالغة القسوة. وبمجيء صيف 1988، كان "قرنق" قد تمكن من سحق الانشقاق الداخلي ونقل مقر قيادته من بيلبام في إثيوبيا إلى هضبة بوما شرقي الاستوائية.

أقنع الاستيلاء على الكرمك، والهزائم في النيل الأزرق وجنوبي كردفان وبحر الغزال، "صادق المهدي" بحتمية الرد بهجوم مضاد على الحركة الشعبية. فحاول أن يمرر قانونًا من الجمعية التأسيسية يضفي الشرعية على "الرزايا" التي يقوم بها "المرحلين" وغيرهم من الميلشيات، ولكن هذا قوبل بالرفض الحازم من الحزب الاتحادي الديمقراطي وكتلة الجنوب وحتى الجنوبيين المعادين للحركة الشعبية وجيشها. واعترف بعض المسئولين الحكوميين في مجالس خاصة بأن تسليح الميلشيا كان استراتيجية "دفاعية" انحرفت إلى طريق خاطئ تمامًا. وهكذا وضع مشروع القانون على الرف مرحليًا، ولكن "صادق المهدي" كان قد عقد عزمه على الحل العسكري في عام 1988، أكثر من أي وقت مضى. وحقق هجوم الربيع الذي قام به الجيش نجاحًا مدهشًا أول الأمر، حيث تمكنت القوات المسلحة السودانية من إلحاق الهزيمة بوحدات عديدة تابعة للحركة الشعبية، وفي شهر يونيو دمرت أكبر معسكراتها في أعالي النيل، ثم تمكنت في أول يوليو 1988، من إعادة الاستيلاء على توريت فيما يعد نكسة كبيرة لعمليات الحركة الشعبية في الاستوائية الشرقية. وكان "صادق المهدي" في مارس 1988، قد أطلق منفردًا "مُرَحّلين" المسيرية على المدنيين الدينكا، ما أثار كثيرًا من اشمئزاز الضباط المحترفين في الجيش. وسارت أغلب غارات "المرحلين" على نمط واحد، وهو ذاته الذي اتبعه "الجنجويد" في دارفور بعد خمسة عشر عامًا. فعند الفجر تتم مهاجمة قرية الدينكا ويُقتل

جميع الذكور البالغين الذين لم يتمكنوا من الفرار، وتُغتصب النساء، ويُستعبد الأطفال. ثم تحرق القرية وتطمر الآبار بجثث الدينكا، ويتم تدمير المدارس والعيادات الطبية، أما قطعان الماشية فتؤخذ كغنيمة.

وهكذا فإن "فرسان نهاية العالم الأربعة" (الطاعون، الحرب، المجاعة، الموت) قد هبطوا فعليًا على جنوب السودان. فانتشرت الأوبئة الفتاكة لتحصد أرواح آلاف الجنوبيين، وهلك عشرات الألوف جراء سوء التغذية والجوع مصحوبين بالطاعون البقري الذي قتل ما يزيد على المليون من رؤوس الماشية في بحر الغزال وأعالي النيل. وعندما هطلت الأمطار في أغسطس 1988، هرب ثلاثة ملايين جنوبي (ثلث سكان جنوب السودان) باتجاه مخيمات اللاجئين أو المراكز الحضرية في الشمال، حيث انتصبت بسرعة مستوطنات الصفيح العشوائية على أطراف المدن التي تضم قرابة مليوني جنوبي. أما مخيمات اللاجئين في إثيوبيا (إيتانج، ديما، أسوسا) فقد طفحت بموجة جديدة قوامها 300 ألف جنوبي جائع وعلى شفا الموت. كذلك تفشت المجاعة في الاستوائية الشرقية حيث استخدمت الحركة الشعبية المجاعة كسلاح للحرب، فدمرت الجسور ولغّمت طريق نيمولي- جوبا الاستراتيجي ونصبت الكمائن لقوافل الإمداد بالغذاء للحيلولة دون وصول شحنات الإغاثة إلى الحاميات الجائعة في بلدات الجنوب. وبنهاية 1988، توفي أكثر من ربع مليون جنوبي على أرض الجنوب وحده، ناهيك عن آلاف آخرين سقطوا على الطريق الطويل إلى الخرطوم، ومن بين كل عشرة دينكا فارين من بحر الغزال إلى إثيوبيا تمكن أربعة فقط من الوصول إلى مخيمات اللاجئين هناك، بل إن واحدًا من كل أربعة وصلوا سرعان ما توفي جراء سوء التغذية أو المرض.

وفجأة عادت الأمطار إلى السودان بشكل درامي لتكسر الجفاف العظيم الذي ساد الثمانينيات. وقد حملتها رياح النينو التي تحكم الحركة الشمالية الشرقية للفاصل المداري من جنوب الأطلنطي. فبعد سقوط كميات غزيرة من الأمطار على جنوب السودان تحركت كتلة الفاصل المداري بشكل غير متوقع باتجاه الخرطوم حيث اصطدمت برياح عنيفة قادمة من المحيط الهندي. وفي خلال 24 ساعة سقطت على الخرطوم أمطار بمنسوب 9 بوصات بينما المعدل السنوي لا يزيد عن 7 بوصات. ولقي سبعون مواطنًا مصرعهم وأصيب المئات وتم تدمير ما يزيد عن مائة ألف منزل. واحتاجت عملية إعادة البناء 400 مليون دولار تم توفيرها عن طريق قيام البنك الدولي والمانحين الغربيين بتحويل الأرصدة التي كانت

مخصصة في السابق للجنوب إلى الغوث من المجاعة. وإذا كانت الأمطار قد جلبت التعافي للسودان فقد استعادت الحركة الشعبية أيضًا. وكان "قرنق" قد حسن وضعه السياسي بتوقيع اتفاقية السلام مع "محمد عثمان الميرغني" في نوفمبر 1988، وهو ما سهل عليه البدء بهجوم عسكري بعد بداية العام الجديد.

ففي يوم 28 يناير 1989، قامت قوات مشتركة من الحركة الشعبية بقيادة "وليم نيون بانيWilliam Nyuon Bany" ومن "أنيانيا 2" سابقًا بقيادة "غوردون كونغ" بالاستيلاء على بلدة ناصر الاستراتيجية في أعالي النيل بعد قتال شرس وخسائر فادحة على الجانبين. وهو ما شكل ضربة قاصمة وجهتها الحركة الشعبية للحكومة، وتبع هذا سلسلة من الانتصارات العسكرية المتوالية للحركة أدت إلى تغيير جذري في مسار الحرب الأهلية في أواسط صيف 1989. فقد استعادت الحركة توريت في 27 فبراير 1989، وتم اجتياح باراجوك ونيمول وموبخالا وجميزة في مارس. وفي أبريل سقطت أكوبو، وتبعتها واط في مايو. أما في جبال النوبة فقد تمكنت الحركة الشعبية من سحق قوة مشتركة للجيش و"المرحلين" عند كورونجو عبد الله في يناير 1989، ثم دخلتها في مارس كتيبة "كوش الجديدة" بقيادة "يوسف كوة". ومع منتصف الصيف كانت الحركة الشعبية تتحكم في مساحات شاسعة من الأرض تمتد من شمال بحر الغزال إلى الاستوائية الشرقية، مما سمح لها بمحاصرة جوبا. وكان من نتائج هذه الهزائم انهيار ميلشيا "المراحلين". فمع القوة التي اكتسبتها الحركة الشعبية اضطر "المراحلين" إلى طلب الحماية من الجيش النظامي الذي أهملهم. وباتت غارات "المراحلين" في بحر الغزال قليلة مع نهاية 1989، أما في جبال النوبة فقد فتحت القوات المسلحة النار فعليًا على "مراحلين" المسيرية بعدما رفضوا إيقاف غاراتهم على النوبة. وكانت معنويات الجيش قد تدهورت كثيرًا مع قدوم ربيع 1989، بينما أظهرت الحركة وحدة انضباطية وراء الهدف تحت القبضة الحديدية لـ"جون قرنق دي مابيور" الذي ترجم انتصارات العسكرية إلى زيارة ناجحة لواشنطن ولندن أعطى فيها الانطباع بأنه المتحكم في الأمور وليس المرتبك "صادق المهدي".

سياسة خارجية غامضة وتدهور اقتصادي

سعى كل من المجلس العسكري الانتقالي و"صادق المهدي" بنشاط من أجل فك الارتباط مع سياسة "نميري" الخارجية. فقد كانت الأولوية الأولى عند المجلس العسكري هي استعادة العلاقات مع الزعيم الليبي "معمر القذافي" الذي كان قد دخل مع "نميري" في خلاف بعد رفض الأخير المشاركة في ميثاق طرابلس عام 1969، وكذلك بسبب جهود "القذاني" السرية التي لا تتوقف من أجل إدخال دارفور في فلك إمبراطورية ليبية سودانية عظمى. وقد قاده عداؤه لـ"نميري" إلى تزويد الحركة الشعبية بالمال والسلاح. ولكنه عاد في يوليو 1985، ليوقع اتفاقية بتزويد المجلس العسكري الانتقالي بالأسلحة الخفيفة والشاحنات والدعم الجوي، وفي سبتمبر أنهى كل أشكال الدعم لـ"قرنق". وبالمقابل قام المجلس العسكري الانتقالي بطرد مجموعة من معارضي "القذافي" سبق أن منحهم "نميري" لجوءًا سياسيًا بالخرطوم، كما لم يعترض المجلس عندما أرسل "القذافي" الأموال ومائتين من رجاله إلى الخرطوم ودارفور، حيث كان يأمل أن تنفصل الأخيرة في نهاية الأمر عن السودان. وواصل "صادق المهدي" توثيق الروابط مع الرجل الذي سبق أن منحه ملجأ بالمنفى والموارد اللازمة لمحاولته الإطاحة بـ"نميري" في يوليو 1976، ولكنه سرعان ما وجد نفسه بين طرفي معضلة تسببت طبيعته غير الحاسمة في شل قدرته على الاختيار. فهو من ناحية كان ملتزمًا بـ"القذافي"، ومن ناحية أخرى لم يكن مستعدًا لأن تنسلخ دارفور وتنضم إلى إمبراطورية ليبية سودانية. وقد حل هذا اللغز بنفي كل التقارير التي تحدثت عن الحضور العسكري الليبي في دارفور، وفي ذات الوقت نأى بنفسه عن دعوات "القذافي"– عندما زار الخرطوم في سبتمبر –1986 للوحدة بين السودان وليبيا، خاصة بعدما أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة "السوداني" في أبريل 1987، أن 12% فقط من السودانيين يؤيدون توثيق الروابط مع ليبيا. ذلك أن معظم السودانيين نظروا إلى "القذافي" كرجل متقلب الأطوار.

بعد ذلك نما الحضور الليبي في دارفور بشكل سريع. وقام "الفيلق العربي" التابع "للقذافي" بفتح طريق من الكفرة إلى كوتوم شمال دارفور قدمت عبره قافلة من 400 شاحنة تحمل قوات ليبية إلى كوتوم وتينيه على الحدود التشادية. وفي مكان آخر قام "الفيلق الإسلامي" بتجنيد المئات من شباب البقارة الذين جاسوا حول بلدات دارفور مرتدين الزي الليبي،

وسرعان ما غُمِر شمال ووسط دارفور بالسلاح الليبي[1]، وخاصة الكلاشنيكوف المفضل. ورغم أن حشد الجنود الليبيين والفيلق الإسلامي في دارفور كان تحضيرًا لغزو تشاد، فإن تعرضهم للهزيمة على أيدي القوات المسلحة الوطنية التشادية في أبو سروج وتندلتي في واداي أعادهم إلى دارفور حيث التحقت بهم قوة فولكان سيئة الصيت بقيادة "الشيخ ابن عمر"، ومن ثم سيطروا على شمال وغرب دارفور. وقف المسئولون السودانيون عاجزين عن فعل شيء وهم يراقبون تجمع قوة فولكان حول الجنينة غرب دارفور، كما استمر تدفق السلاح الليبي إلى دارفور من معاطن السرة إلى عرب جوران وسط دارفور، ورزيقات البقارة في الجنوب، وحتى إلى دار فرتيت غرب بحر الغزال. غير أن التطور الأكثر شؤمًا كان أن برز من ثنايا التجمع العربي المسمى "الفيلق الإسلامي" مجموعة شديدة السرية وغير محددة المعالم من العرب العرقيين في دارفور، والذين أمدهم "القذافي" بالسلاح والأموال والتدريب العسكري في واحة الكفرة.

وفي سبيل حماية الفور لأنفسهم من التهديد العربي الليبي/ البقارة قاموا بإنشاء جيشهم الخاص (جيش دارفور الاتحادي) الذي تكون من ستة آلاف مقاتل "جاكاب" وفرت لهم تشاد السلاح الآلي. وردًا على هذا طالب "موسى ماديبو"– شيخ الرزيقات– "صادق المهدي" بتوفير مزيد من السلاح للقادمين من ليبيا، وهو الطلب الذي لبّاه على الفور اللواء "برمة نصر". وفي خريف 1988، نشب الصراع بين الفور والرزيقات الذي عرف بـ"حرب القبائل" التي أحيت العداء القديم بين الجانبين منذ أيام "السلطان تيراب" في القرن الثامن عشر. لقي جيش الفور هزيمة ساحقة وذبح من تبقى منهم في ما وصفته صحيفة الأيام بالمذبحة العرقية. واختفت في دارفور كل سلطة تابعة للخرطوم.

وقد أثار الحضور العسكري الواضح لليبيين في دارفور، وانهيار الفور الذين لم تستطع الحكومة، أو لم تسع لحمايتهم.. ضيقًا كبيرًا في الخرطوم، وخاصة بسبب النفي الحكومي المتكرر لأي وجود عسكري ليبي. وعندما لم يعد ممكنًا الاستمرار في هذا الموقف المراوغ،

(1) يركز الكاتب بشكل كبير على دور السلاح الليبي في تأجيج الصراع في دارفور، رغم أنه لم يبد الانطباع نفسه عندما كان يتحدث عن شحنات السلاح الإسرائيلي للحركات المسلحة في جنوب السودان، ولا لتدريب عدد كبير من قادة هذه الحركات على أيدي الجيش الإسرائيلي، فضلا عن دور المستشارين العسكريين الإسرائيليين في التقييم العسكري وبرامج التدريب والتخطيط– المترجم.

طلب "صادق المهدي" من "القذافي" على استحياء سحب قواته، ولكنه رفض مذكرًا إياه بدعمه في السبعينيات، موقنًا في الوقت نفسه أن "صادق المهدي" لا يملك الموارد اللازمة لطرد القوات الليبية أو الفيلق الإسلامي أو قوات فولكان. وهكذا أصبحت دارفور ميدان قتال على مدى عامي (1988 و1989) في إطار حرب الأربعين عامًا بين ليبيا وتشاد للسيطرة على حوض بحيرة تشاد. و لم تعد للخرطوم أي سلطة شمال وغرب ومعظم وسط الإقليم، وهو ما دفع إلى تبادل متواصل للوفود بين نجامينا والخرطوم لم ينتج عنه سوى كم هائل من الخطب والاتفاقات غير القابلة للتنفيذ. وكانت الجمعية التأسيسية قد طالبت مرارًا بغلق الحدود مع ليبيا وتشاد، ولكن لم يكن بوسع الحكومة أن تغلق حدودًا ليس لها أصلاً سيطرة عليها.

أما العلاقات مع مصر فقد مضت في طريق المزيد من التعقد، ولكن بدون عنف. فقد قام "سوار الذهب" بزيارة القاهرة في أكتوبر 1985، وطلب منها تسليم "نميري" لمحاكمته في الخرطوم. و لم يكن الرئيس "مبارك" على استعداد لتسليمه، وبعد مرور عام على تلك الزيارة لم يعد موضوع التسليم مطروحًا بين الجانبين. وبعد انتخاب "صادق المهدي" لم تتحسن العلاقات على الفور، فهو يمثل عداء المهدية التاريخي لمصر. وبعد شهور من السجال اللفظي الهادئ أدرك "صادق المهدي" أنه بحاجة إلى دعم شريكه في الحكومة الائتلافية: الحزب الاتحادي الديمقراطي (الموالي لمصر)، كما لم تكن لديه القوة ولا الموارد للوقوف ضد النفوذ المصري في السودان. ومن جانب الرئيس "مبارك" فقد أراد الحفاظ على السودان الصديق والمستقر والموحد، وبما يمنع وقوع انقلاب عسكري آخر لا يمكن التنبؤ بعواقبه على مصر، وكذلك احتواء المد المتصاعد "للترابي" والجبهة الإسلامية القومية. وبالنسبة لجنوب السودان فقد أرادت مصر تحقيق السلام فيه داخل سودان موحد بما يسمح باستكمال مشروع قناة جونقلي وإنجاز الخطط الكبيرة لشق القنوات والحفاظ على مياه النيل المتدفقة من مستجمعات نيل الكونغو. ومن ثم حرص المصريون بمنتهى الدقة على عدم الانحياز لأي جانب في محاولة لم يصبها النجاح لإرضاء الطرفين معًا، ولكنها لم ترض أيًا منهما. وفي العام 1989، تزايد سخط المصريين على انعدام الحسم عند "صادق المهدي" وممارسته للخداع الفج والمراوغة، وحيث بدا وكأن كل الأطراف تحاول استغلال العلاقات التاريخية بين مصر والسودان لتنمية مصالحها الخاصة على حساب المصريين. ويبدو أن الصبر المصري بلغ حده النهائي عندما

أقدم "صادق المهدي" على تعيين "الترابي" وزيرًا للخارجية، وهو الأصولي المتطرف المكروه من المصريين. ومن ثم فإن القاهرة لن تغضب عند الإطاحة بـ"صادق المهدي"– وإن أسفت لهذا فيما بعد– وسترحب بانقلاب "البشير" في 30 يونيو 1989.

وكانت علاقات السودان مع إثيوبيا أكثر تعقيدًا من العلاقات مع ليبيا أو مصر. فقد كان الإثيوبيون مقتنعين بأن المجلس العسكري الانتقالي وحكومة "صادق المهدي" لن يمثلا أي تغيير في سياسات الخرطوم. بل زادت الريبة على الشك. وخلال سنوات الحكومة البرلمانية الثالثة ترددت على أديس أبابا الوفود من المجلس العسكري الانتقالي والأحزاب السودانية المتصارعة وحكومة الوفاق، لتترك خلفها انطباعًا بالتشوش والتناقض وعدم إخلاص النية في الحديث عن السلام. فقد تحدث "صادق المهدي" مرارًا وتكرارًا عن استخدام إثيوبيا لصنيعتها "جون قرنق" لتحقيق أغراضها الذاتية الشيوعية وإقامة حكومة ماركسية في السودان، أو على الأقل في جنوبه. ووصلت العلاقات العدائية بين الجانبين إلى ذروتها في نوفمبر 1987، عندما استولت الحركة الشعبية على الكرمك، ولكن الأمور هدأت بعض الشيء بعد استعادة الكرمك في ديسمبر من العام نفسه. واتفق "صادق المهدي" و"منجستو" على عقد اجتماع بينهما أثناء مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا احتفالاً بمرور ربع قرن على إنشاء المنظمة. وبالرغم من مساعي التوفيق المكثفة التي بذلتها مصر فقد فشلت مباحثاتهما في أن تنتج أكثر من التزام غامض بتحسين العلاقات.

ولا شك أن الانتصارات العسكرية التي حققتها الحركة الشعبية لتحرير السودان من جانب، والإريتريون والتجراي من جانب آخر،هي التي دعت كلاً من السودان وإثيوبيا لاتخاذ مواقف عملية في شتاء وربيع 1989، وليس دبلوماسية منظمة الوحدة الأفريقية. ومن الواضح أن الطرفين كان بإمكانهما إقامة علاقات ودية شكليًا لو توقف كل منهما عن دعم المتمردين في بلد الآخر، ولكن خلافات رئيسية بين الحركة الشعبية وبين الإريتريين والتجراي حدّت من قدرة كل من الطرفين على التخلي عن راعيهما. فقد كان الإريتريون عازمين على الانفصال عن إثيوبيا، بينما الحركة الشعبية تسعى إلى سودان موحد ذي حكم جديد ديمقراطي وعلماني. وفوق هذا كانت علاقات كل حكومة بفصيل المتمردين الذي ترعاه مختلفة. فمن ناحيتها وفرت الحكومة السودانية الملجأ للاجئين الإريتريين والتيجراي ومكاتبهم السياسية بالخرطوم، وتركت مقاتلي جبهة التحرير الإريترية وجبهة تحرير تيجراي

الشعبية يتحركون بحرية داخل السودان وعبر الحدود، ولكنها لم تزودهم بالسلاح والمعدات العسكرية. غير أن إثيوبيا وكوبا على الجانب الآخر قدمتا أول الأمر للحركة الشعبية لتحرير السودان كميات ضخمة من السلاح والمعدات ووفرت لها التدريب العسكري، ورغم أن الحركة الشعبية أصبحت مكتفية ذاتيًا بشكل متزايد في هذا الشأن فإنها ظلت ترحب بالصلة مع إثيوبيا.

وبينما كانت علاقات "صادق المهدي" غامضة في أحسن الأحوال مع ليبيا ومصر وإثيوبيا، فقد كانت علاقاته مع السعودية ودول الخليج إيجابية ومربحة. فقد رحب الملك "فهد" بسقوط "نميري" وعودة النخبة الشمالية السودانية التي تملك السعودية علاقات تاريخية ودية معها، وتعهدت المملكة بتقديم قرض ضخم بقيمة مليار دولار كل عام لمدة ثلاثة أعوام، بالإضافة إلى سلع بقيمة 700 مليون دولار– معظمها من النفط الذي احتاج السودان إليه بشدة– و300 مليون دولار أخرى لمساعدة السودانيين على علاج الخلل في ميزان المدفوعات. ورحب السودانيون ترحيبًا شديدًا بهذا التطور في العلاقات السودانية– السعودية، مما صبّ في مصلحة رئيس الوزراء. أما علاقات "صادق المهدي" مع الولايات فلم تتطور بشكل جيد. فقد غضبت واشنطن بشدة من إعلان أسماء موظفي السفارة الأمريكية والمخابرات المركزية أثناء محاكمة اللواء "عمر محمد الطيب". كما تدهورت العلاقات أكثر بعد إصابة "وليم جيه كوكالز William J. Cokals" ضابط الاتصال في السفارة الأمريكية بجروح خطيرة على يد أحد أعضاء منظمة أيلول الأسود الفلسطينية في الخرطوم. وبالطبع كانت هذه الحادثة مناسبة لتوجيه لوم شديد والمطالبة باعتقال الجاني، ولكن الولايات المتحدة لم تنس ما حدث قبل 13 عامًا عندما قامت المنظمة ذاتها التابعة لـ"ياسر عرفات" باغتيال السفير الأمريكي المعين حديثًا وقتها "كليو إيه نويل Cleo A. Noel" وضابط الخدمة الخارجية "جورج كورت مور George Curt" Moore" يوم 2 مارس 1973، داخل مقر السفارة السعودية بالخرطوم. فقامت الإدارة الأمريكية باستدعاء سفيرها "ألكسندر هوران Alexander Horan" على عجل، وخفضت حجم العاملين بالسفارة من 200 إلى 50 موظفًا، و لم تتم استعادة العلاقات الطبيعية قبل ديسمبر 1986، عندما التقي وزير الخارجية "جورج شولتز George Schultz" مع "صادق المهدي" في واشنطن، وإن ظلت الولايات المتحدة على حذرها وشكوكها.

كان المجلس العسكري الانتقالي بعد "ثورة أبريل" قد رفض اتخاذ أي قرار اقتصادي كبير باستثناء إلغاء الصفقات التي عقدها "نميري" مع "عدنان خاشقجي" ورجل الصناعة الألماني "هنري جيه لير Henry J. Leir" لدفن النفايات النووية في الصحراء الشمالية الشرقية. وفي وقت تشكيل "صادق المهدي" لحكومته الائتلافية الأولى كان الاقتصاد قد تدهور إلى حالة من التأزم الدائم. وكانت الأسباب عديدة ومختلفة: النقص في المحاصيل القابلة للتصدير، أسعار القطن في الأسواق العالمية، الجفاف المتواصل، الحرب الأهلية التي تكلف الدولة مليوني دولار يوميًا، والدين الأجنبي. و لم تكن المفاوضات واعدة مع صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة المالية. ففي 1986، كان على السودان متأخرات سداد بقيمة 500 مليون جنيه سوداني، ومن ثم لم يكن من المتوقع الحصول على قروض جديدة بدون فرض شروط صارمة، من بينها إلغاء كل أشكال الدعم عن الخبز والزيوت والسلع الأساسية. ولكن بعد اندلاع أعمال الشغب في أكتوبر بسبب نقص المواد الغذائية، رفضت الحكومة إلغاء دعم الغذاء، ووافقت على تخفيض قيمة الجنيه السوداني. كان "صادق المهدي" يعول كثيرًا على تحويلات السودانيين العاملين بالخارج بالعملات الأجنبية، كي تساعد في تمويل الاحتياجات الأساسية وخفض الديون الخارجية، ولكنه عندما رفض رفع كل القيود المفروضة على تحويل العملة وإعادة فتح بيوت الصيرفة الخاصة– حيث كانت سبل تحويل العملة الأجنبية محدودة– فقد أدى هذا إلى نقص حاد في العملة الصعبة لاستيراد السلع الأساسية والآلات وقطع الغيار. واضطرت معظم مصانع الصابون إلى غلق أبوابها لعدة أشهر عام 1987، كما أن عدم القدرة على استيراد دقيق القمح قد أربك خطوط إنتاج الخبز بالخرطوم. وفي صيف 1987 وصلت الفوضى في الاقتصاد إلى مرحلة أجبرت الحكومة على إعلان حالة الطوارئ.

خيم الدين الأجنبي الأزلي على الوضع الاقتصادي بالسودان وأسهم في تدهوره. ففي مارس 1987 بلغت ديون السودان 10.6 مليار دولار، أكثر من 32% منها مستحق للدول العربية والكتلة السوفيتية، ومعظمها كان مقابل أسلحة تم شراؤها في عهد "نميري". وتوصل السودان في 1987، لاتفاقية مع الأوربيين الشرقيين يتم بمقتضاها دفع نصف الديون في صورة سلع وعملة صعبة، ورغم هذا فقد أدت الاتفاقية إلى خفض حاد في قدرة السودان على الحصول على النقد الأجنبي الذي كان يحتاجه بشدة بسبب شحن صادراته السلعية إلى

أوربا الشرقية سدادًا لديونه. وفي محاولة يائسة للخروج من المأزق اقترح "صادق المهدي" في أبريل 1987، عقد مؤتمر دولي لمناقشة مشكلة الديون الأجنبية في العالم الثالث، وطرح للمناقشة خطة من عشر نقاط، ولكن مبادرته لم تصل لشيء ملموس. وفي تقرير لوزير المالية الدكتور "عمر نور الدائم" أرجع أسباب أزمة الديون إلى سوء الإدارة، والافتقار إلى المساءلة، وعدم استقرار المؤسسات السياسية، إلا أنه لم يستطع تقديم أي حلول جاهزة. ومع نهاية ذلك العام كان السودان قد أصبح ثالث أكثر البلدان الأفريقية استدانة وواحدًا من البلدان الأربعة الأقل تنمية فيها.

وعلى الرغم من الوعود العديدة بضبط وتطوير البيروقراطية الحكومية، سواء على المستوى المركزي أم الإقليمي، فلم يفعل "صادق المهدي" سوى القليل في هذا الاتجاه بالتأكد من أن عائلته الممتدة قد حصلت على أفضل فرص التوظيف والرخص التجارية القيمة. وشكل الموظفون 3% من السكان عام 1988، ولكنهم كانوا يحصلون على 70% من الموازنة العامة للدولة. وفي سبتمبر من ذات العام لم يكن أمام الحكومة خيار آخر غير التمشي مع متطلبات صندوق النقد الدولي، فتم التوقيع في واشنطن على اتفاقية بهذا الشأن في 3 أكتوبر 1988. وبالفعل خفضت الحكومة قيمة الجنيه السوداني بنسبة 80% تقريبًا، ورُفع الدعم عن السكر والبنزين ولكنه لم يرفع عن سلع أساسية مثل الخبز والزيوت والكيروسين، وذلك مقابل الحصول على حزمة مساعدات بقيمة 4.8 مليار دولار على مدى أربع سنوات. غير أنه عندما تم الإعلان عن شروط هذه الصفقة اجتاح الطلاب الغاضبون الشوارع، وطالب كل من الجبهة الإسلامية القومية والحزب الشيوعي السوداني الحكومة بإلغاء الاتفاقية.

أدى استمرار الأزمة الاقتصادية إلى اندلاع الإضرابات والمظاهرات المحتجة على خفض الكهرباء تسع ساعات يوميًا، ونقص الخبز الذي أثار غضب اتحاد الخبازين القوي الذي دعا لإضراب لمدة ثلاثة أيام في يونيو 1988. وتواصلت التحركات الجماهيرية في يوليو احتجاجًا على نقص مياه الشرب، وذهب اتحاد المحاسبين إلى إضراب استمر خمسة أيام كلّف الخزانة 9.5 مليون دولار من إيراداتها. وفي منتصف يوليو انضم العمال الزراعيون إلى المتظاهرين في الحضر ليبدأوا إضرابًا لمدة عشرة أيام احتجاجًا على تدني الأجور. ونظم موظفو البنوك واثنتان وعشرون نقابة أخرى على الأقل احتجاجات على خصخصة حوالي 76 مشروعًا من المشروعات المملوكة للدولة، بما فيها أربعة من مصارف القطاع العام. وخفّت

المظاهرات بعض الشيء في فصل الخريف بعدما تقدمت الحكومة في نوفمبر 1988، بخطة الإنعاش الاقتصادي والتنمية التي طال انتظارها، لإنجاز النمو الاقتصادي المستدام، وخفض التضخم، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، وتقليل الاعتماد على المعونة الأجنبية. وجاء رد فعل "نادي باريس" (جماعة غير رسمية تتكون من مسئولين ماليين في 19 من البلدان الأغني في العالم، وتقوم بتقديم الخدمات المالية وخاصة الإعفاء من الديون وإعادة هيكلتها..) وستة صناديق تنمية إسلامية وعربية وأفريقية، جاء رد فعلها على الخطة المذكورة إيجابيًا تمامًا. والتزموا جميعًا بتقديم العون الملموس إذا تم تطبيق الخطة بنجاح إلى جانب وقف إطلاق النار في الحرب الأهلية الدائرة.

غير أن موجة التفاؤل المفاجئ هذه سرعان ما انقلبت إلى شك عميق عندما أعلنت الحكومة في ديسمبر 1988 عن رفع الحد الأدنى للأجور بالتوازي مع زيادات كبيرة في أسعار السلع، فزاد سعر السكر مثلاً بنسبة 500%. ونشبت التظاهرات الجماهيرية وأعمال الشغب الواسعة مرة أخرى في كل المدن الرئيسية. خرج آلاف المحتجين إلى الشوارع في الخرطوم وواد مدني وعطبرة مطالبين باستقالة الحكومة، وبلغت ضخامة المظاهرات حدًا يصعب معه على بضع مئات من شرطة مكافحة الشغب أن تتمكن من احتواء هذه المظاهرات بشكل كامل. وبعد ثلاثة أيام من الاحتجاجات العنيفة والإضرابات تراجعت الحكومة وألغت زيادة أسعار السكر، ولكن الشغب استمر في اليوم الرابع الذي لقي فيه مواطنان مصرعهما وأصيب مئات آخرون. ورغم أن الحكومة كانت المستهدف الأساسي للاحتجاجات فقد هتف المتظاهرون ضد "تجار الدين" المتهمين بتحقيق أرباح طائلة عن طريق احتكار السلع النادرة. وألغت الحكومة أيضًا مهمة البنك وصندوق النقد الدوليين، وعلقت المفاوضات حتى ربيع 1989، حيث كان التضخم قد خرج عن السيطرة ليبلغ معدل 80% سنويًا.

تتمثل المأساة الكئيبة لسنوات الحكم البرلماني الثلاث في أنها أودت بموجة الأمل والتفاؤل التي طغت في أعقاب سقوط "جعفر نميري". فقد أطاحت "ثورة أبريل" بـ"ثورة مايو". وتنحى طغيان الدكتاتورية العسكرية ليفسح الطريق والقيادة أمام "صادق المهدي" وريث المهدية، والذي رمز بتعليمه الغربي إلى الماضي التاريخي والمستقبل الفائر. غير أن "صادق المهدي" قد فشل في الارتفاع إلى مستوى التحديات، ومن المفارقة أن الحال قد وصلت به في النهاية إلى تقليد "نميري" في الرغبة في البقاء بالسلطة على حساب أي شيء أو شخص آخر،

وهو ما دعاه إلى عقد صفقات سياسية مع الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية والجيش، ولكنه افتقر إلى مهارات سلفه "سيد التلاعب". وقد أدت كل العوامل السابقة إلى تقويض العملية البرلمانية. وبسبب تذبذبه وعدم الحسم في ما يتعلق بقوانين سبتمبر تفاقم نفوذ الأصوليين الإسلاميين، وتم تهميش السودانيين العلمانيين، كما اقتنع معظم الجنوبيين بأنه لا يمكن الثقة في "صادق الهدي". وعندما أبدى الأخير رغبته في يونيو 1989، في التفاوض مع الحركة الشعبية وإنهاء الحرب الأهلية، رأى سودانيون شماليون وجنوبيون في دعوته هذه مجرد مناورة أخرى لتحاشي المواقف الصعبة والبقاء في السلطة، ومع ذلك فإنه لم يستطع البقاء في السلطة.

الفصل السابع

الثورة الإسلامية
سنوات "الترابي" (1989-1996)

في ليلة الثلاثين من يونيو 1989، قامت مجموعة من نخبة ضباط الجيش ذوي الرتب المتوسطة بقيادة العميد "عمر حسن أحمد البشير" بالإطاحة بحكومة "صادق المهدي" الائتلافية المدنية في انقلاب غير دموي. ومثل انقلاب "نميري" 1969، تم تنفيذ هذا الانقلاب بشكل خاطف بواسطة رفاق سلاح "البشير" السابقين في لواء المظلات مدعومًا بالمهندسين العسكريين في مطار الخرطوم الإستراتيجي. كان "البشير" قد ترقى إلى رتبة العميد في العام 1988، وأسندت إليه قيادة اللواء الثامن مشاة الذي كان يقاتل تمرد الحركة الشعبية في جنوبي السودان، ولكنه اختير في ربيع 1989، للالتحاق بدورة الحرب العليا بأكاديمية ناصر للعلوم العسكرية بالقاهرة. وفي أوائل يونيو غادر مقر قيادة اللواء بجنوب كردفان متجهًا إلى الخرطوم، بدعوى الإعداد لدراسته المقبلة في أكاديمية ناصر. والتقى بالعاصمة "علي عثمان محمد طه" رئيس كتلة الجبهة الإسلامية القومية في الجمعية التأسيسية، ليقضي ثلاثة أسابيع بعد هذا اللقاء في الإعداد للاستيلاء على السلطة.

واتسم الضباط الذين أسموا أنفسهم "مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني" أو اختصارًا "مجلس قيادة الثورة" في مجموعهم بالسذاجة السياسية وقلة الجاذبية الشخصية، ونظرت النخبة السودانية لانقلابهم في أحسن الأحوال كمجرد فورة تلقائية لمجموعة من الضباط الشبان لن تستغرق أكثر من ستة أشهر. وفي الخطاب الذي ألقاه "البشير" صبيحة الانقلاب

من إذاعة أم درمان لم يوضح أهداف الانقلاب، واكتفى ببساطة بإدانة "ديمقراطية المهدي...و إخفاقات الحكومة الديمقراطية في احترام حقوق الإنسان العالمية وإقامة علاقات خارجية جيدة مع أفريقيا الوسطى"، وقد كان هذا هو التعبير الأكثر غرابةً لتبرير الانقلاب على الحكومة. وفي الحقيقة لم يدر بخَلَد معظم مواطني العاصمة المثلثة أن أولئك الضباط عديمي الدهاء هم الذين سوف يقيمون نظامًا إسلاميًا.

لم تمضِ ساعات قليلة على الانقلاب حتى تم اعتقال عشرين من كبار القادة السياسيين بالسودان مع حوالي مائة من ضباط القوات المسلحة وأودعوا سجن كوبر، وفي مقدمتهم "صادق المهدي" رئيس الوزراء، "محمد عثمان الميرغني" زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، "محمد إبراهيم نُقُد" سكرتير الحزب الشيوعي السوداني. ورغبةً منهم في إظهار حياديتهم قاموا أيضًا باعتقال راعيهم الأيديولوجي "حسن الترابي"، وإن كانوا مع ذلك قد سمحوا له بالذهاب إلى منزله وتجهيز حقيبته لقضاء فترة اعتقاله الرمزي في زنزانة متحررة أمنيًا. وأبدى "الترابي" رباطة جأش وصبر كاريزميين في سجن كوبر، حيث حاضر رفاق السجن عن كيف أن فصلاً جديدًا في تاريخ السودان على وشك أن يُكتب، وأن "الشريعة" سوف تبقى قانون الله على الأرض، وسيتم بناء الدولة الإسلامية على الرغم من احتجاجات "الكافرين" من السودانيين الجنوبيين وزنادقة المسلمين. وافتضحت تمثيلية اعتقاله الرمزي بشكل أوضح بعدما تم الإفراج عنه في ديسمبر 1989، حيث قام كل أعضاء مجلس قياد الثورة-.بمن فيهم "البشير"- في مشهد غير عادي من الإجلال بأداء قسم "البيعة" لـ"حسن الترابي". وهو التطور الذي أكد الشكوك التي كانت عند الجميع بأن "الترابي" هو بالفعل المهندس الفقهي والراعي والشيخ بالنسبة للثورة الإسلامية. وكان "البشير" راضيًا تمامًا- إن لم يكن فخورًا- بتنفيذ تعليمات "الترابي" للحركة "دون تردد".

لم يكن "البشير" معروفًا خارج السودان، وبالنسبة للداخل كان شخصًا غامضًا. وقد ولد في أول يناير عام 1945، لأبوين من الطبقة العاملة بقرية صغيرة تسمى "حوش بانقا" بالقرب من شندي، وتخرج في مدرسة شندي الأهلية المتوسطة. وفي نهاية الخمسينيات انتقلت أسرته إلى الخرطوم حيث تلقى تعليمه الثانوي، وفي نفس الوقت كان يساعد أسرته ماديًا بالعمل في إصلاح السيارات. ثم قُبل بالكلية الحربية وتخرج فيها كضابط مظلات، وقد أحسن القتال إلى جانب المصريين في حرب 1973، العربية- الإسرائيلية، الأمر الذي

سمح له بالترقي السريع وانتقاله إلى لواء المشاة. وفي هذه الفترة حصل على درجة الماجستير في العلوم العسكرية من كلية القادة والأركان في السودان، ثم ماجستير آخر من الأكاديمية العسكرية في ماليزيا. ورغم أنه أبقى نفسه بعيدًا عن أي انتماء سياسي ظاهر، فلم يكن من المعجبين بالأحزاب السياسية "الطائفية"، كما كان يكن كراهية خاصة- مثل "نميري"- لحزب الأمة القوي والأنصار بزعامة "صادق المهدي"، إلا أنه كان يكره أيضًا الحزب الاتحادي الديمقراطي ومؤيديه من الطائفة الختمية التي تقودها أسرة "الميرغني".

وفي أول الأمر بدا أن انقلاب 30 يونيو يختلف قليلاً عن الانقلابين السابقين، ولكن كان هناك قدر من الأيديولوجية الفكرية والسياسية في خلفية "ثورة يونيو" أكبر من أن يُعتبر الانقلاب مجرد مغامرة أخرى لحفنة من الضباط الشبان للاستيلاء على الحكم. وعندما قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل حكومة في أكتوبر 1989، استخدم مصطلح "الإسلامية" الذي يفضله "حسن الترابي" لتمييز أنفسهم والموالين لهم عن أي أصوليين مسلمين آخرين، وكذلك تمييز سياستهم وفكرهم الديني عن الأحزاب السياسية العلمانية كالشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين. وخلال أسبوع واحد تمكن مجلس قيادة الثورة من خنق كل الاحتجاجات، حيث قام بحظر كل النقابات والأحزاب مع مصادرة ممتلكاتها. كما قام فعليًا بفصل مهين من الخدمة لكل كبار ضباط الجيش والشرطة غير المنتمين للجبهة الإسلامية القومية. وأغلقت كل الصحف فيما عدا "القوات المسلحة"، ووضعت الإذاعة والتلفزة تحت الرقابة المباشرة للحكومة، كما قام المجلس بحملة إعلامية جماهيرية ليؤكد للسودانيين أن أعضاء مجلس قيادة الثورة ملتزمون بأصول الإسلام وشريعته وحتى زِيّه. وتم تعريف الهوية الثقافية السودانية كنضال بين المقدَّس والمدَّنس، بين الديني والعلماني، بين العروبة- الإسلام والمسيحية الغربية. وقد تأسس الأول على القرآن، وفيه يصبح المسلم الحق جزءًا من مجتمع الأمة الإسلامية الجديدة.

وعلى الرغم من تماسك الزمالة الظاهر في مجلس قيادة الثورة، كان المثقفون العلمانيون في الخرطوم مقتنعين بأن القرارات الرئيسية لم تكن في يد "البشير" أو مجلس قيادة الثورة وإنما بيد "مجلس" غامض عرف على نطاق واسع باسم "مجلس المدافعين عن الثورة"، وأطلق عليه في الأوساط الشعبية اسم "لجنة الأربعين" التي ضمت قيادات في الجبهة الإسلامية القومية وصغار الضباط الإسلاميين في الجيش وأعضاء بمجلس قيادة الثورة، وكانوا يجتمعون

في فترة حظر التجول بمسجد مقام حديثًا بوسط الخرطوم، ثم بعد ذلك في مقر قيادتهم الخاص بضاحية امتداد المنشية. وترأس هذا المجلس "علي عثمان محمد طه" رئيس الجبهة القومية الإسلامية. وبعد أشهر قليلة في الحكم عقدت لجنة الأربعين المتنفذة العزم على فرض عروبتهم وأيديولوجيتهم الإسلامية على السودانيين غير الراغبين في ذلك وعبر حكم لا يتمتع بأي تأييد شعبي في المناطق الريفية وإن حظي بتأييد قليل في المدن. بيد أن ما أزعج الكثير من السودانيين، وخاصةً المثقفين، أن فرض هؤلاء لرؤيتهم السياسية والدينية والموكول إلى ضباط مجلس قيادة الثورة قد بدأ تنفيذه سريعًا بقسوة منهجية لم يكن المجتمع السوداني يعرفها حتى ذلك الوقت. فقد كان للسودان تقاليد عريقة في حرية التعبير والتسامح في المجال العام بشكل كان مصدر فخر عظيم للسودانيين. فمثلاً عندما كان يُطاح بحكومة ما كانت تُصرف للحكام المعزولين رواتب تقاعد أو يسمح لهم بالخروج إلى المنفى. ومن ثم لم تكن حمامات الدم والثأر من معالم الحياة السياسية في السودان.

كانت المخابرات السودانية تخضع رسميًا لسلطة وزير الداخلية، كما كانت كل الأجهزة الأمنية مسئولة أمامه، ولكن في ديسمبر 1989، أسند مكتب أمن السودان الخامل الذي كان تابعًا لـ"صادق المهدي" إلى واحد من القادة الأصليين لانقلاب 30 يونيو هو العقيد (اللواء فيما بعد) "بكري حسن صالح"، وهو مدافع متحمس وشرس عن الثورة، فقام بعملية إعادة بناء كاملة لجهاز مخابرات جديد صيغت قواعده المؤسسية في قانون الأمن الوطني لعام 1990، والذي عُدل عامي (1991 و1992) ليضيف المزيد من السلطات والصلاحيات للأجهزة الأمنية. وقد عُرف في الأصل باسم أمن الثورة أو جهاز الأمن الثوري، ولكن هذا الاسم كان غامضًا فاستبدل اختصارًا بـ"الأمن الداخلي" أو الأمن الإسلامي، أما "الأمن الخارجي" فقد عمل خارج البلاد، وبشكل خاص في مراقبة السودانيين بالمنفى، وكان هناك جهاز ثالث هو "المخابرات العامة" الذي عُني أساسًا بالمعلومات العسكرية. واتهم خصوم النظام الجديد "بكري صالح" بتجنيد الإسلاميين المتشددين من الجبهة الإسلامية القومية للعمل في الأمن الداخلي لإرهاب المدنيين. وقال آخرون إن "البشير" قد أنشأ الأمن الداخلي تلبيةً لطلب "الترابي" و"علي عثمان طه". وأيًا كان من اتخذ القرار فإن الجهاز سرعان ما صار على غير صلة به وأظهر استقلاله الذاتي في ممارسة الفظاعات.

ففي مسعى غير مسبوق لسحق أي انشقاق واقعي أو محتمل، قام الأمن الداخلي بتفريغ الخرطوم من الحياة السياسية، حيث كان أفراده يجوسون في العاصمة المثلثة والمراكز الحضرية الإقليمية ليعتقلوا نشطاء حقوق الإنسان والمثقفين وأساتذة الجامعات والمهنيين، خاصة الأطباء والمحامين والصحفيين. وتعرض البعض للسجن بشكل تعسفي، بينما ظل البعض الآخر في مراكز الاعتقال سيئة السمعة التي عرفت باسم "بيوت الأشباح"، وكان يديرها فرع في الأمن الداخلي حصل على شهرة مرعبة في الاستجواب الوحشي والتعذيب بكل الوسائل المتصورة بما فيها الإيهام بالإعدام واستخدام العقاقير والصدمات الكهربائية وانتهاءً بالقتل الفعلي.

وبكل بساطة "اختفى" سودانيون كثيرون دون معرفة أدنى معلومات عن أماكن وجودهم، ولم تُسجل أسماؤهم في دفاتر الوفيات. وتعرض آخرون للجلد علانيةً بتهمة صناعة أو حيازة أو تعاطي الكحوليات، كما شُنق آخرون في ميادين عامة لحيازتهم هيروين أو عملة أجنبية غير مسجل مصدرها. وتعرض علماء بارزون للاعتقال والتعذيب وفي مقدمتهم العالم المرموق "محمد عمر بشير" الذي فُصل من الجامعة وتوفي بعد هذا بالسرطان. وفُصل عدد كبير من النساء العاملات، أما من كانت حاجة العمل تتطلب بقاءهن فقد تم إلزامهن بارتداء "الزي الإسلامي".

وشهد شتاء (1990/89) بداية خروج أعداد كبيرة من ألمع أبناء السودان إلى الشتات في مصر والسعودية والخليج، وكذلك أوربا وأمريكا الشمالية وباكستان وماليزيا، حيث كانوا موضع ترحيب بفضل مهاراتهم وحصلوا على الملجأ الذي يريدونه. أما من بقي في السودان فقد ظل عرضة لأعمال القبض والاعتقال العشوائي بدون وجود اتهام، والحبس الانفرادي والتعذيب، وهي العمليات التي أضفي عليها الطابع المؤسسي في ربيع 1990، وكانت تستخدم بشكل روتيني في بيوت الأشباح المنتشرة في كل مدن وبلدات السودان الرئيسية.

وبالرغم من الإنكار الرسمي لممارسة التعذيب في هذه البيوت، فإن هناك أدلة قاطعة مستخلصة من شهادات الناجين من التعذيب بغمر الرؤوس في الماء البارد، والتعليق من الأيدي، والحرق بالسجائر، واستخدام الأقطاب الكهربائية والإيهام بالقتل الوشيك والاغتصاب، مصحوبة جميعًا بالضرب والإذلال في الحبس الانفرادي. وعاني كثير من

السودانيين من الإعاقة البدنية بعد إطلاق سراحهم. وقد تعرض بعض المعتقلين للتعذيب ثم أفرج عنهم ببساطة، بينما وُجِّهت اتهامات إلى آخرين وقُدموا إلى محاكم إسلامية خاصة أجريت على وجه السرعة ودون أي مداولات يعتد بها. و لم يكن حق الاستئناف مكفولاً، بينما نُفِّذت العقوبات في الحال، وخاصةً الجلد العلني.

ومن سبل الإذلال أيضًا إجبار المشتبه بهم على مراجعة الأمن بشكل دوري حيث كانوا يُعتقلون لساعات، ثم يُطلق سراحهم بشكل عشوائي ويُطلب منهم العودة في اليوم التالي لتكرار عملية الإذلال هذه معهم. وكثيرًا ما كان يتم التحرش بأقارب وأصدقاء المعتقلين ويُطلب منهم عدم مغادرة المدينة دون إذن مسبق. وكان ضباط الأمن يفضون الاجتماعات ذات الطابع الاجتماعي وليس السياسي بشكل مزاجي. وتعرض أقارب المنفيين السياسيين للاعتقال والتعذيب المتكرر.

وكان قادة الحزب الشيوعي والنقابات هدفًا أثيرًا لتلك العمليات، على اعتبار أن الشيوعيين ملحدون لا إله لهم، أما الاعتقالات الكثيرة وتعذيب النشطاء النقابيين فقد تبعها إصدار قانون النقابات لعام 1992، الذي جرم الحق في التنظيم أو الانضمام إلى نقابة بالنسبة لقائمة واسعة من المهن. و لم يضيّع مجلس قيادة الثورة الوقت بعد 30 يونيو 1989، لحظر كل أشكال الإعلام غير الحكومي، وعلى الرغم من الوعد في العام 1993، بتخفيف القيود على النشر فإنه لم يصرح لصحيفة مستقلة واحدة بالوجود. بل إن إسلاميًا صلبًا هو "محجوب محمد الحسن عروة" صاحب ورئيس تحرير الصحيفة الإسلامية اليومية "السوداني الدولية" تم إغلاق مكاتبه والاستيلاء على مطابعه.

بمجرد الاستيلاء على السلطة قام "البشير" بتعيين نائبين للرئيس ومجلس وزراء والقائد العام للقوات المسلحة السودانية. وقد كان هذا متوقعًا. ولكن الجديد كان قيامه بتطهير القضاء. فتم تجميد نقابة المحامين ذات التقاليد العريقة والاستقلال المميز، كما قام مجلس قيادة الثورة بالتدخل في النظام القضائي بتعيين "جلال علي لطفي" الإسلامي المناصر للجبهة الإسلامية القومية في موقع كبير القضاة، وهو المنصب الذي كان ينتخب في الماضي بواسطة القضاة الجالسين. وبسرعة جدًا قام "لطفي" بفرض منظومة قضائية إسلامية على السودان شملت جميع المحاكم المدنية والجنائية ومحاكم أمن الدولة، بالإضافة إلى المحاكم القبلية في المناطق الريفية النائية. واحتفظ مجلس قيادة الثورة أيضًا بمسئولية الإشراف على المحاكم العسكرية

السرية حيث لم يكن مسموحًا فيها بالإجراءات القانونية المعتادة. بيد أن "لطفي" لم يكن يتصرف هكذا من تلقاء نفسه. فبسبب تخصص "الترابي" العلمي في القانون، وكونه ابنًا لقاضٍ وتوليه لعمادة كلية الحقوق بجامعة الخرطوم ومنصب المدعي العام، كان لديه اهتمام خاصٌ بإدارة القضاء. ورأى الترابي أن القضاة لهم أهمية كبيرة لنجاح العمليتين السياسية والاقتصادية. فقد كان عليهم أن ينشطوا في البنوك الإسلامية و"كمراقبين غير رسميين" للممارسات المصرفية لتحديد ما إذا كانت "متفقة مع الشريعة الإسلامية أم محرمة، مرغوبًا فيها أم غير موصى بها". كما يجب على القضاة مراجعة القوانين البرلمانية لبحث اتفاقها مع الشريعة، حيث يجب أن تكون الشريعة الإسلامية جوهر كل النظام القانوني "لضبط الحكم وإرشاده"[1] . وهكذا أصبح الإسلاميون يسيطرون على القضاء بعدما أحكموا قبضتهم على الجيش والحكومة.

نظر مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني والجبهة الإسلامية القومية إلى الأحزاب السياسية الطائفية كمخلفات لا طائل منها للحضور العلماني الغربي الخبيث. وهو ما دعا الكثير من أعضاء تلك الأحزاب للهرب من الطغيان الشديد للنظام والالتحاق بالجاليات السودانية الكبيرة في أنحاء العالم المتفرقة. وحل محل تلك الأحزاب "المجلس الوطني الانتقالي" الذي عين مجلس قيادة الثورة أعضاءه من أشخاص موثوق فيهم وملتزمين بصحيح الإسلام، والذين دأبوا فعليًا على المباركة الروتينية لكل السياسات الداخلية للحكومة. وتطلب الأمر أن يقوم المجلس الوطني الانتقالي بمهامه حتى تتمكن حكومة ثورة الإنقاذ من بناء بنية سياسية جديدة في ريف السودان الشاسع من خلال مقاربة تطورية في الحكم ظل "الترابي" يدعو لها لسنوات طوال، باعتبارها شرطًا مسبقًا لتأسيس دولة إسلامية تقوم على الشورى والإجماع. ولا يجوز الخلط بين مفهوم المناقشة من أجل الوصول للإجماع وبين الديمقراطية الغربية، لأن الأفراد المتكاملين أخلاقيًا هم وحدهم الذين يتصرفون بالنيابة عن جموع المسلمين.

وفي جمهورية السودان الإسلامية بمفهوم "الترابي" يجب أن تحل اللغة العربية مقام الإنجليزية، ويصبح المسيحيون– ناهيك عن الأفارقة ذوي الديانات التقليدية– مواطنين من

(1) al-Qa'ida estaria buscando arams de destruccion masiva"، N.C.O.، Argentina، 20 November 2001، p. 14، from AP dateline Manama، Bahrein

الدرجة الثانية. والحكومة الثيوقراطية (الدينية) هي التي تحدد قواعد العلاقات بين النوعين الاجتماعيين بما يكفل حماية شرف وعرض المرأة. ويجب حظر البغاء والإباحية واستغلال جسد المرأة في الأغراض التجارية. وينبغي على السودانيات ارتداء "التوب" التقليدي، كما يجب التحكم في التقدم الذي حققنه من أجل المساواة مع الرجل في العمل، وذلك على الرغم من الآراء النسوية التحررية المعروفة لزوج "الترابي" نفسه ("وصال المهدي"، شقيقة "صادق المهدي").

هكذا أنهت الثورة الإسلامية كل فرص التوصل إلى حل وسط فيما يتعلق بقوانين سبتمبر 1983، لتطبيق الشريعة الإسلامية. فبعد مناقشات مطولة امتدت لشهور أصدر مجلس قيادة ثورة الإنقاذ في 31 ديسمبر 1990، قوانين لتطبيق الشريعة أكثر شمولاً وتشددًا من قوانين سبتمبر نفسها، وتسهر على تنفيذها "قوات الشرطة الشعبية"، وهي وحدات خاصة شكلها الأمن الداخلي من أعضاء الجبهة القومية الإسلامية المخلصين. غير أن التغيير الأهم فيما يتعلق بالشريعة قد تمثل في المادة 126 من قانون العقوبات السوداني الصادر عام 1991، والتي قضت بعقوبة الموت لأي مسلم يدعو للزندقة، وإن كان بإمكانه أن ينقذ نفسه بالاعتراف بفشله في الالتزام بالإيمان[1]. وعمومًا كان العبء الأثقل على السودانيين المسلمين فيما يتعلق بالتفسير الأصولي للشريعة هو التمييز العام ضد النساء، والانتهاك المتواصل لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا. فخلال سنوات الاندفاع الأولى في تطبيق الشريعة تم الفصل التعسفي لآلاف النساء من وظائفهن، ذلك لأن الوضع الأمثل للمرأة في نظر الجبهة الإسلامية القومية كمسلمة ورعة هو حماية سمعتها ورعاية الزوج والأطفال والأسرة وأن تظل بمنأى عن اقتصاد السوق. وبعد تمرير قانون الشرطة الشعبية في ديسمبر 1991، توجب على النساء اللاتي يظهرن في الأماكن العامة ارتداء زي يغطي كل جسد المرأة وشعرها بشكل مناسب، كما مُنعن من ارتداء السراويل، وتم تحديد سلوكهن في الفضاء العام بتزمت. ويقدر بالمئات عدد الاعتقالات التعسفية للنساء– دون مبرر– بتهمة "السلوك الفاضح" أو "الزي المتبرج"، حيث تم توقيع عقوبات قاسية عليهن وفقًا للقانون المذكور، كان الجلد هو أكثرها تكرارًا.

(1) نص المادة 126: "-1 يعد مرتكبًا جريمة الردة كل مسلم يروج للخروج عن ملة الإسلام، أو يجاهر بالخروج عنها بقول صريح أو بفعل قاطع الدلالة. -2 يستتاب من يرتكب جريمة الردة ويمهل مدة تقررها المحكمة، فإذا أصر على ردته و لم يكن حديث عهد بالإسلام يعاقب بالإعدام. -3 تسقط عقوبة الردة متى عدل المرتد قبل التنفيذ"– المترجم

وقد خلق هذا الفرض الصارم "للشريعة" معضلة خطيرة لثلث السودانيين، أي غير المسلمين. ومن الناحية النظرية كان يجب إقصاء كل غير المسلمين الذين يترأسون على مسلمين من كل المناصب الحكومية الرئيسية، ولكن ممارسة هذا التمييز الصارخ كانت أكثر قسوة على معتنقي الديانات الأفريقية التقليدية "الكافرين" عن تلك التي مورست ضد أهل الكتاب (المسيحيين، اليهود، الزرادشت). وكان هناك أكثر من مليونين من أبناء الجنوب النازحين الذين يعيشون على أطراف الخرطوم يمارسون طقوس دياناتهم الأفريقية التقليدية أو المسيحية، ناهيك عن عشرات الألوف من الأقباط والمسيحيين عامة الذين يعيشون داخل العاصمة.

وفي جبال النوبة كان مئات الألوف يمارسون الديانات الأفريقية أو المسيحية، فضلاً عن عدة ملايين آخرين في جنوب السودان، والذين أُخضِعوا جميعًا للحدود الإسلامية. وتعرض الكهنة والقساوسة والأبرشيات للتحرش المنهجي، وجرت إعاقة أنشطتهم في الإغاثة الإنسانية، وذلك في تمييز صارخ على عكس المعاملة التفضيلية التي حصلت عليها منظمات الإغاثة الإسلامية. وفي عام 1992، تم التصديق على مجموعة من القوانين الدينية الجديدة. فبالنسبة لعقوبة السرقة تمثلت في بتر إحدى اليدين عند السرقة الأولى وبتر اليد المتبقية عند ارتكاب الجريمة للمرة الثانية. أما عقوبة الزنا فهي الرجم حتى الموت، والبغاء عقوبته الجلد العلني. وقد انتهكت حقوق الإنسان بشكل متكرر، خاصة في المناطق التي تدور بها صراعات، وهناك تقارير كثيرة وذات مصداقية تتواتر من داخل السودان عن فرض السخرة والتجنيد الإجباري للأطفال والتعريب القسري، وهي الأعمال التي كانت تقوم بها أساسًا ميلشيات عربية سلحتها الحكومة.

وكجزء من الفرض المؤَصَّل أيديولوجيًا لعمليتي الأسلمة والتعريب، قرر النظام الجديد زيادة حجم القوات المسلحة للتمكن من إتمام برنامجها المحلي وإيقاف سلسلة الهزائم التي تعرض لها الجيش في الحرب الأهلية المتواصلة ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان. ولا شك أن البرنامج الطموح للجيش والأمن الداخلي قد مثل ضغطًا هائلاً على الموارد المحدودة جدًا للاقتصاد السوداني، والذي ازدادت أوضاعه صعوبة بالارتفاع الكبير في معدل التضخم بين40 و80% سنويًا، وقد بلغت ميزانية الدفاع حوالي 2.15 مليار جنيه سوداني (478.2 مليون دولار)، والتي لا تشمل مبلغًا آخر بقيمة 450 مليون جنيه سوداني (105 ملايين

دولار) للأمن الداخلي. وكان من نتائج هذا أنه في نهاية 1990، لم تتوفر موارد سوى لزيادة الجيش بنسبة 20% ليصل إلى 65 ألف جندي (بدلاً من العدد المستهدف وهو 78 ألف جندي) وقد جاءت هذه الزيادة بسهولة من صفوف الأعداد الكبيرة من العاطلين، ولكنها لم تكن كافية لتحقيق النصر في الحرب الأهلية والدفاع عن الثورة. وقد تضاعف حجم القوات الجوية ولكن عدد الطائرات المقاتلة تناقص فعليًا نتيجة لنقص الصيانة وقطع الغيار جراء ندرة العملات الأجنبية. وعندما وجد مجلس قيادة ثورة الإنقاذ نفسه غير قادر على تحقيق هدف الوصول إلى 78 ألف جندي، وتحت الضغط المتنامي من الجبهة الإسلامية القومية لحماية الثورة، اضطر المجلس من أجل تنفيذ الوعد الذي قطعه على نفسه عند المجيء للسلطة إلى فرض التجنيد الإجباري لأول مرة في تاريخ السودان.

كان مجلس قيادة الثورة قد تيقن في صيف 1989، من أنه لا يمكن الاعتماد على القوات المسلحة لتغيير الاتجاه الذي تسير فيه الحرب الأهلية، كما لا يمكنه الوثوق في الضباط المحترفين العلمانيين للدفاع عن الثورة. ومن ثم، وبضغوط من الجبهة الإسلامية القومية، قرر المجلس بناء ميلشيا أكثر تنظيمًا من ميلشيا "المرحلين" غير المنضبطة، وأسميت "قوات الدفاع الشعبي"، لتأمين النظام ونشر الايمان حيثما لم يعد ممكنًا الاعتماد على الجيش. ويتم تجنيد أفراد هذه القوات غير العسكرية في إطار تجنيد شامل لم يتمتع بالشعبية بلغ قوامه 150 ألفًا عام 1991، غير أنه كان بإمكان العديد من الآباء الموسرين في الخرطوم شراء إعفاء أبنائهم من هذا التجنيد. ودرب ضباط الجيش السوداني المجندين على الأسلحة، ولكن التوجيه المعنوي لهم كان دينيًا بدرجة أكبر من برامج الجيش، وحيث ألقى عليهم أعضاء معروفون في الجبهة الإسلامية القومية والإخوان المسلمين عددًا كبيرًا من المحاضرات. وكان "حسن الترابي" قد دأب منذ وقت طويل على تأكيد أنه من المستحيل "أسلمة" الجيش السوداني لأن الضباط المحترفين قد "تعلمنوا". ومن أجل تحقيق "الإجماع" يحتاج بناء السودان الإسلامي إلى إنشاء "جيش نظامي صغير وقوات دفاع شعبي كبيرة لمقاتلة تمرد غير المسلمين في الجنوب والانشقاق السياسي أو الديني في الشمال. وكان مجلس قيادة ثورة الإنقاذ أقل حماسة لخلق الجبهة الإسلامية القومية لمنافس له، ولكن كان من الصعب جدًا بالنسبة للمجلس أن يعترض، مع الأخذ في الاعتبار نجاح "المرحلين" في الماضي. وربما يمكن إدماج الأخيرين (ميلشيا "المرحلين"غير المنضبطة) في قوات الدفاع الشعبي بعد فرض قدر من الانضباط عليهم.

وعُهد بمهمة التوجيه الإسلامي لقوات الدفاع الشعبي إلى "إبراهيم السنوسي" الذي تشير إليه الصحافة المصرية باعتباره قائد الجناح العسكري للجبهة الإسلامية القومية. وكثيرًا ما ألقى "السنوسي" المحاضرات في معسكرات قوات الدفاع الشعبي، كما كانت خطبه ودعوته الإسلامية توزع بأعداد كبيرة على المجندين. وتتضمن فترة التدريب التي تمتد لأسابيع قليلة في معسكرات قوات الدفاع الشعبي الكثير من المحاضرات ذات الطابع الإسلامي والقليل عن الجندية. و لم يكن سرًا سواء في السودان أو مجتمع الاستخبارات العالمية أن قوات الدفاع الشعبي لن تكون نسخة من الحرس الثوري الإيراني ولا ميلشيا شبه رسمية ذات تنظيم كفؤ. فقد كانت حشدًا مختلطًا من مسلحين يستخدمه الجيش السوداني كوقود للمدافع في حربه الأهلية بالجنوب، وحيث كان يتم بشكل منتظم استعواض صفوفه المستنزفة عن طريق التجنيد الإجباري. وقد واجهت قوات الدفاع الشعبي الجديدة أول اختبار لها في ولاية النيل الأزرق، حيث لحقت بها خسائر فادحة على أيدي قوات الحركة الشعبية الأمر الذي أوقع الذعر في قلوب الكثير من الأسر في الخرطوم وأم درمان. وفيما بعد لم تكن قوات الدفاع الشعبي تُستخدَم إلا حينما يتعرض الجيش لهزيمة قاسية. أما الوحدات التي يمكن الاعتماد عليها في تلك القوات فقد سُلمت لإشراف مدني لقيادات في الجبهة الإسلامية القومية لتشكل "شرطة النظام العام"، وهي بمثابة ميلشيا حزبية للجبهة تم الاعتماد عليها أكثر من الشرطة النظامية لقمع المظاهرات المدنية أو الطلابية.

المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي

كان اسم "حسن الترابي" نادرًا ما يذكر في وسائل الإعلام الحكومية خلال السنوات الأولى لثورة يونيو، فقد قضى معظم هذا الوقت في السجن أو قيد الإقامة الجبرية بمنزله، حيث كان منشغلاً مع زوجه ببناء "المنظمة العالمية للنساء المسلمات" التي تأسست بالخرطوم في نوفمبر 1989. وبعد إطلاق سراحه أصبح "الترابي" مبعوثًا متجولاً لوزارة الخارجية وممثلاً شخصيًا للرئيس "البشير". و لم يلق هذا اهتمامًا كبيرًا، غير أنه بعد النهاية السريعة لحرب الخليج الأولى (1990،1991) برز "الترابي" من الظل كأقوى سياسي مدني بالسودان. وكانت الهزيمة المذلة للقوات العراقية على أيدي قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، واستمرار بقاء هذه القوات على الأرض الإسلامية، قد تسبب في إثارة

المشاعر الإسلامية شديدة العداء في سائر أنحاء السعودية واليمن، والتي انطلقت من أن الهجوم على أي بلد عربي شقيق- بغض النظر عن مبرراته- لا يبرر هذا الوجود الكبير للقوات الغربية، المسيحية، على الأراضي السعودية. كما لم يكن بوسع الإسلاميين هضم الخضوع الظاهر في السياسة السعودية للغرب والأمم المتحدة. ولم يعد "الترابي" قانعًا الآن بدور القائد غير الرسمي في الجبهة الإسلامية القومية ونظام البشير، لأن المهانة التي لحقت بالأمة العربية على أيدي الدول الغربية والدول العربية العلمانية تتطلب إعادة تقييم جذرية للدور الذي يجب على الإسلاميين في سائر العالم الإسلامي الاضطلاع به في حقبة ما بعد حرب الخليج.

وفي مارس 1990، أعلن الرئيس "البشير" أمام ندوة للمستثمرين العرب والأجانب بالخرطوم أنه من الآن فصاعدا سيسمح لكل "الإخوة العرب" بدخول السودان دون تأشيرة. وهكذا أصبحت الأبواب مفتوحة أمام "المجاهدين" العرب- الأفغان الباحثين عن ملاذ آمن بعد انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان وإقامة الصلات مع المنظمات الإرهابية الإسلامية. وظهر "حسن الترابي" في ديسمبر 1990، أمام مؤتمر اللجنة الإسلامية من أجل فلسطين ICP الذي لم يُنشر عنه سوى النزر اليسير، وانعقد في شيكاغو تحت عنوان "الإسلام: الطريق إلى النصر" حيث اجتمع شخصيًا مع كثير من الأعضاء البارزين في الحركة الإسلامية. وبعد عودته إلى الخرطوم في ربيع 1991، كان قد أرسى بشكل واضح وضعيته المسيطرة في كل من الجبهة الإسلامية القومية والنظام الحاكم، وهي المكانة التي سعى لاستغلالها عندما أعلن في أبريل عن إقامة "المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي" PAIC. وفي الحقيقة أن هذا المؤتمر، أو الجمعية العمومية كما أسماه المندوبون، كان بمنزلة الذروة للجهد الذي بذله "الترابي" على مدى ربع قرن من الدرس والنشاط السياسي والاتصالات الدولية، حيث كانت حرب الخليج الأولى خير مساعد له في إنشاء المؤتمر لتحقيق التقارب بين المنطلقات العربية والإسلامية، ذلك التقارب الذي فشل في تحقيقه كل من منظمة المؤتمر الإسلامي والقوميين العرب بسبب التطلعات الشخصية للقادة ومصالحهم الإقليمية. وانتظر "الترابي" من المؤتمر أن يصبح منتدى للثورة الإسلامية العالمية من أجل التنسيق بين الحركات المناهضة للإمبريالية في حوالي خمسين دولة إسلامية. وفي فورة من الحماس العارم وصفت الحكومة السودانية انعقاد المؤتمر بأنه الحدث الأهم منذ سقوط الخلافة.

استمر انعقاد المؤتمر الأول بالخرطوم لثلاثة أيام (25–28 أبريل 1991) وحضره ثلاثمائة سوداني ومائتا مندوب آخرون جاءوا من 45 بلدًا. وبطبيعة الحال كان تمثيل إسلاميي الشرق الأوسط جيدًا إلى جانب وفود من شمال أفريقيا وبريطانيا والولايات المتحدة فضلاً عن الحضور الغريب جدًا لممثلين لحركة "أبو سيّاف" في الفلبين. ومن المفارقة أن المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الأول لم يحصل على تغطية واسعة حتى في صحف الخرطوم، رغم أن المندوبين اتفقوا على إنشاء "الدولية الإسلامية المسلحة" كمظلة للإرهاب الدولي الإسلامي السني. وفي ختام المؤتمر تم تشكيل أمانة دائمة يتولى فيها "الترابي" منصب الأمين العام، ليصبح منذ ذلك الوقت قائدًا لنهضة فكرية إسلامية وللمؤتمر كأداة للإسلام الثوري. وزار "الترابي" باكستان وأفغانستان بنفسه في سبتمبر 1991، ويبدو أنه في ديسمبر من نفس العام قد وطد ترتيبات خاصة لجلب إسلاميين من جنوب آسيا للتدريب في معسكرات "المجاهدين" العرب– الأفغان بالقرب من بيشاور في باكستان.

وبقدوم 1992، أصبح "الترابي" خطيبًا شعبيًا في أنحاء العالم الإسلامي بفضل انتشار مقالاته وأشرطته الصوتية والمرئية وأحاديثه الإذاعية. وفي الحقيقة أن السودان قد قبع عند حدود العالم الإسلامي مهمشًا– ثقافيًا وسياسيًا وفقهيًا–بالنسبة للمسارات الرئيسية للعالمين العربي والإسلامي، وبدا كمكان غريب لتفريخ ثورة إسلامية عالمية. غير أن حكومة مجلس ثورة الإنقاذ/ الجبهة الإسلامية القومية كانت الدولة العربية الوحيدة الراغبة في اعتناق الثورة الإسلامية ونشرها في جميع أنحاء العالم الإسلامي باستخدام كل الوسائل الضرورية. وبسرعة أصبح السودان مركز تدريب "المجاهدين" العرب– الأفغان من أجل مواصلة "الجهاد" في الجزائر والبوسنة واليمن. وضمت المعسكرات "مجاهدين" من الجماعة الإسلامية في باكستان والهند، والحزب الإسلامي والجماعة الإسلامية في أفغانستان، وحزب المجاهدين في كشمير، إلى جانب إسلاميين من مصر، وحزب الله في لبنان، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، والجبهة الإسلامية القومية في السودان. وفي ديسمبر 1991، رحب "الترابي" بحماسة كبيرة بقدوم "أسامة بن لادن" للخرطوم.

كان "أسامة" قد اشترى بالفعل مكتبًا فخمًا في شارع "الملك نمر" بوسط الخرطوم، وفتح حسابات في بنوك الشمال والتضامن وفيصل الإسلامية، وانتقل للعيش في فيلا باذخة بضاحية الرياض الراقية بالقرب من منزل زعيم الجبهة الإسلامية القومية "علي عثمان محمد

طه". ونظم "الترابي" حفل استقبال كبير على شرف "أسامة بن لادن" تبرع فيه الأخير بمبلغ خمسة ملايين دولار للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي. وتوطدت أواصر التحالف أكثر بين الرجلين بعد أن اتخذ "أسامة" من إحدى قريبات "الترابي" زوجة ثالثة له، وفي المقابل سهل له الأخير استيراد مركبات ومعدات بناء ثقيلة بدون جمارك. واستقر "أسامة" مع عائلته في الفيلا التي استقبلت مرارًا "الترابي" و"طه" وغيرهما من قيادات الجبهة الإسلامية القومية، وشعر قادة القاعدة أنهم في بيتهم حيث استقبلهم بيت الضيافة الكبير، وأخذوا يتحركون بحرية من السودان وإليه. وقد تم تسهيل الإجراءات الجمركية بواسطة مكتب خاص لهم، كما حصل "المجاهدون" العرب- الأفغان على جوازات سفر سودانية والتقوا بانتظام مع العقيد "عبد البشير حمزة" ضابط اتصال المخابرات السودانية مع تنظيم القاعدة. كما حصل أفراد مميزون في القاعدة على جوازات سفر دبلوماسية، وأصبح آخرون مواطنين سودانيين، وفي المقابل أمنت القاعدة مجيء العرب- الأفغان إلى السودان.

بعد ذلك قام "أسامة بن لادن"، رجل الأعمال الشرعي، بإنشاء "طابا للاستثمار" وكذلك "لادن إنترناشيونال" وهي شركة قابضة تشمل "شركة القدرات" للنقل وشركات أخرى للمخابز وتصدير الأثاث والفواكه والخضروات، و"شركة الإخلاص" التي تستورد الحلوى والعسل. أما "شركة الهجرة للإنشاءات" فقد وظفت 600عامل لشق طريق رئيسي من الخرطوم لبورسودان. وفي مساء الخميس من كل أسبوع كانت قيادة القاعدة تجتمع في مزرعة "بن لادن" الواسعة بالقرب من صوبا، كما اعتاد أعضاء التنظيم على الاستماع لدروس يلقيها عليهم حول القضايا الإسلامية. وتم تخزين معدات البناء المجلوبة من أفغانستان في مزرعة صوبا بالإضافة إلى خيوله الأثيرة، كما استخدمت هذه المعدات لبناء 19 معسكرًا لتدريب "المجاهدين" العرب- الأفغان في المناطق شبه الصحراوية المحيطة بالخرطوم. وقد قام "بن لادن" شخصيًا بتوفير التمويل اللازم لثلاثة من تلك المعسكرات، بينما موّل أغلب المعسكرات الأخرى أكثر من اثنتي عشرة منظمة خيرية إسلامية- معظمها سعودية- كانت قد افتتحت مكاتب لها في شارع الجمهورية بالخرطوم، ومن خلالها تدفقت الأموال لدعم معسكرات التدريب، وغسل النقود أيضًا من أجل شراء الأسلحة وتمويل العمليات في الخارج.

واصل مجلس قيادة ثورة الإنقاذ تقديم الدعم المتفق عليه "للزوار" العرب- الأفغان بتوفير الضيافة السودانية المعتادة، والتغاضي عن إنشاء معسكرات التدريب الإرهابية، وترتيب الخدمات الأمنية، وتسهيل الإجراءات والعمل الورقي الذي اشتهرت به البيروقراطية السودانية. وبشكل عام تجاهل السودانيون وجود العرب- الأفغان الذين قبعوا في معسكراتهم. وأبدى أعضاء الجبهة الإسلامية القومية حماسا كبيرًا في تدبير الأموال والفرص للزوار، وسرعان ما نشأت علاقة تكافلية بين المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي وبين ثوريي القاعدة الإسلاميين من أكثر من 12 بلدًا. وفي المقابل أيدت القاعدة أهداف "الترابي" السياسية في السودان، واستخدمت المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي كغطاء لعملياتها الدولية. وبعد اضطرار "أسامة بن لادن" إلى ترك السودان عام 1996، علق "البشير" بأن "أسامة" لم يملك أي أنصار أو "شبكة" في السودان، ولكنه امتنع عن التعليق على رفض حكومة السودان أن تدفع له مقابل أعمال إنشاء الطرق.

وبعد ثلاثة أعوام في السلطة شعر مجلس قيادة ثورة الإنقاذ بأهمية تحسين صورته التي بدت كزمرة عسكرية مغلقة على نفسها. فقام المجلس بحل نفسه في 16 أكتوبر 1993، على أن يصبح "عمر حسن البشير" رئيسًا لجمهورية السودان الإسلامية. غير أن هذا التغيير التجميلي لم يكن يعني أي تراجع عن الثورة الإسلامية، ففي المرسوم الدستوري السابع الذي تضمن المبادئ المرشدة للسياسات الحكومية ظل الإسلام مصدر قوانين وتنظيمات وسياسات الحكم لسودان موحد. وفيه أصبح الالتزام بالإسلام إجباريًا ولن تكون هناك عودة للتعصب الحزبي البغيض والأحزاب الطائفية البائدة. وأصبح أهم المسئولين الآن من أتباع "الترابي" الذين شكلت أيديولوجياتهم الإسلامية السياسة الرسمية للدولة، ومع ذلك فإن "الترابي" الراعي الأيديولوجي للثورة الإسلامية ترفع عن تولي أي منصب قيادي في الحكم تاركًا هذه التفاصيل اليومية الصغيرة للتنفيذيين من العسكريين والمدنيين. وخلال الفترة من 1992 حتى 1996، بدا "عمر حسن البشير" وكأنه قد وطّن نفسه على علاقة أساسها الخضوع "للترابي" من أجل تأمين الثورة والتمتع بصلاحيات السلطة، ولكن الديناميات الداخلية للنظام الإسلامي ظلت غامضة- وفي أحسن الأحوال ملتبسة- في أعين السودانيين و"الخواجات" (الأجانب). وفي تلك الأثناء كان "الترابي" يسافر في كل الاتجاهات للترويج لأيديولوجيته الإسلامية وألمعيته الشخصية وبناء شهرته العالمية، وتصور في نفسه وسيطًا للتوفيق بين السنة والشيعة، وبين المسيحية والإسلام.

ففي أبريل 1992، طرح "الترابي" رؤيته الإسلامية للعالم أمام الجمعية الملكية لتشجيع الفنون والصناعات والتجارة في لندن، والتي أدان فيها "إدخال الدولة القومية" على حساب جماعة المسلمين ("دار الإسلام") وأن "حرب الخليج (الأولى) قد أسهمت أكثر من أي شيء آخر في إغضاب جماهير المسلمين وأعطت دفعة قوية لبروز الرابطة الإسلامية على المسرح الدولي"، ومن ثم تصاعد الايمان بضرورة إنجاز "المثال الكامل" للعالم الإسلامي[1] . وفي شهر مايو وصل إلى الولايات المتحدة للاشتراك في مائدة مستديرة للعلماء الأمريكيين المتخصصين في الشئون الإسلامية، والتي رعاها برنامج "إنتربرايز" للدراسات العالمية والإسلامية ولجنة الشرق الأوسط بجامعة "ساوث فلوريدا"، حيث أعلن "الترابي" فيها أن الحركة الإسلامية العالمية هي "ظاهرة شعبوية". ثم رحل من فلوريدا إلى واشنطن حيث أكد في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست" أن الحركة الإسلامية لن تقبل أبدًا بوجود إسرائيل أو وجود القوات العسكرية الأمريكية في الخليج الفارسي، كما حاضر أعضاء لجنة فرعية بمجلس النواب الأمريكي عن "الأصولية الإسلامية" التي أسماها "النهضة الإسلامية"، ولم يصدق المستمعون ما قيل لهم عن أن كل السودانيين يتحدثون العربية وأن معرفتهم بالإسلام أفضل من معرفة "العلماء" في إيران. ثم غادر "الترابي" واشنطن متجهًا إلى أوتوا ليلتقي مع مسئولين حكوميين وأعضاء في البرلمان ومديري شركة "أراكيس" الكندية للنفط، ولدى وصوله مطار أوتوا تعرض لمهاجمة مدرب كاراتيه من السودانيين الساخطين المغتربين في كندا، وهو الهجوم الذي ترك "الترابي" على شفا الموت. وقد تلقى العلاج في مستشفى كندي، وتعافى بعد فترة استجمام في سويسرا، ثم عاد إلى الخرطوم في ربيع 1993، ليتولى رئاسة الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في وقت لاحق من العام.

وقد تزامن اتساع شهرة "الترابي"، والاعتداء عليه في كندا ثم تعافيه، مع الدعم المتواصل من الحكومة السودانية لما أسمته الخارجية الأمريكية "الإرهاب الذي ترعاه الدولة". ففي العام 1992، بدأ مجلس قيادة ثورة الإنقاذ والمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي مساعدة الإسلاميين الراديكاليين في الصومال، وخاصة "الاتحاد الإسلامي الصومالي"، حيث زودهم المجلس

(1) Hasan al-Turabi، "Islam as Pan-National Movement and Nation-States: An Islamic Doctrine of Human Association"، Royal Society fothe Encouragement of Arts، Manufactures، and Commerce، London 27 April 1992، published by the Sudan Foundation، London، 1997.

بالسلاح والغذاء، وأرسل "بن لادن" إليهم مساعديه الموثوقين "أبو حفص" و"أبو عبيدة البانشيري"، وأصدر "فتوى" في نوفمبر من نفس العام بحق الصوماليين المؤمنين في مقاومة أي تدخل من جانب القوات المسلحة الأمريكية في إطار "عملية استعادة الأمل" الفاشلة للأمم المتحدة في الصومال في نوفمبر 1992. وفي 26 فبراير 1993، انفجرت قنبلة في مركز التجارة العالمي بنيويورك أسفرت عن مقتل ستة أمريكيين. وقد خطط لهذا الهجوم الشيخ المصري الضرير "عمر عبد الرحمن" ونفذته الجماعة الإسلامية المصرية بمساعدة دبلوماسيين في البعثة السودانية بالأمم المتحدة. وفي 18 أغسطس 1993، اتهمت الخارجية الأمريكية السودان بإيواء طائفة من المنظمات الإرهابية شملت منظمة التحرير الفلسطينية، حركة حماس، الجهاد الإسلامي، حزب الله اللبناني، الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، حركة النهضة التونسية، التجمع اليمني للإصلاح، الجماعة الإسلامية المصرية، ومن ثم أضافت الخارجية الأمريكية السودان إلى قائمتها الخاصة بالدول الراعية للإرهاب. وردت الحكومة السودانية بوابل من الهجوم الإعلامي كما نسقت لتظاهرات معادية لأمريكا بالخرطوم، مع اتهامها بالتآمر على الإسلام.

عقد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الثاني في الفترة من 2 إلى 4 ديسمبر 1993، بالخرطوم التي أصبح "الترابي" يعتبرها مركزًا– إن لم يكن مقر القيادة– للعالم الإسلامي الجديد. فقد كان عنده إيمان عميق بأن ثورة إسلامية تتفتح في أرجاء العالم الإسلامي، وأن السودان أصبح قائدًا للإسلاميين ومركز نفوذ في "النظام العالمي الجديد" الناشئ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. واحتشد في العاصمة السودانية خمسمائة مندوب لحضور المؤتمر، كما اهتم "الترابي" شخصيًا بدعوة بعض أعلام الإسلاميين مثل "آية الله مهدي كروبي" رئيس جمعية العلماء المناضلين في طهران، "حسين فضل الله" من حزب الله اللبناني، "قلب الدين حكمتيار" ممثلاً لإسلاميي أفغانستان، "راشد الغنوشي" زعيم حركة النهضة التونسية، "عبد الله جاب الله" و"رابح كبير" من الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر. كما حضر الإسلامي الروسي "جيدار جمال" لمناقشة "الترابي" بشأن محنة المسلمين في روسيا. وحضر كضيف شرف الجنرال "ميرزا أسلم بك" رئيس الأركان السابق للجيش الباكستاني، وذلك بسبب علاقته القديمة مع "أسامة بن لادن" ولدوره في دعم الاستخبارات الباكستانية ISI لكل من حركة "طالبان" الإسلامية في أفغانستان و"المجاهدين" في كشمير و"مركز الدعوة والإرشاد" وهو منظمة خيرية باكستانية تتباهى علنًا بتمويل الإرهاب الإسلامي الدولي. وحتى العقل المدبر

للهجوم على مركز التجارة العالمي الشيخ "عمر عبد الرحمن" استطاع تضليل السلطات المصرية واللحاق بالمؤتمر في الخرطوم. وانخرط المشاركون بحماسة في مناقشة "النظام العالمي الجديد"، ودور المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي في تشجيع هيمنة الإسلاميين على العالم الإسلامي، واضطهاد الأقليات الإسلامية في أوربا والولايات المتحدة، والتحدي الذي يمثله الغرب للإسلام. وقد فُرضت رقابة صارمة على الإعلام مثلما حدث أثناء انعقاد مؤتمر عام 1991، حتى إن التغطية التليفزيونية الوحيدة له التي وصلت إلى الغرب قدمتها شبكة سي بي سي الكندية التي تضمنت إذاعة هتافات "تسقط أمريكا" باللغة الإنجليزية و"الموت لليهود" باللغة العربية. وفي نهاية المؤتمر أعلن "الترابي" بثقة: "المستقبل لنا". وفي المؤتمر السادس لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم الذي أعقب المؤتمر الشعبي، دعا "الترابي" شباب المسلمين في جميع أنحاء العالم لأن يكونوا على مستوى التحدي بتوحيد "الجهاد" الإسلامي، "لأن الإسلاميين سوف يسودون عندما تهزم الحقيقة الزيف، وعندئذ سيعيش كل المسلمين في أمة إسلامية موحدة". وبمجيء العام 1994، كانت الأيديولوجيات الإسلامية للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي قد تغلغلت في كافة التطورات السياسية والاجتماعية بالسودان، وكذلك تغلغلت فعليًا في كل الحركات الإسلامية النشطة في أفريقيا وآسيا وأوربا.

الحرب ضد الجنوب والحروب الأهلية داخله

بعد الفشل الذريع الذي منيت به لجنة غير موسعة شكلها مجلس قيادة ثورة الإنقاذ لبحث السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذلك فشل الجهود الحثيثة للرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر Jimmy Carter" في التوصل إلى تسوية في ديسمبر 1989، ما شكل إحراجًا لكل من الحركة الشعبية ومجلس ثورة الإنقاذ، توصل كلا الجانبين إلى نتيجة خاطئة مفادها؛ أن الحل العسكري هو الحل الوحيد الذي يلوح في الأفق. كانت الحركة الشعبية قد حققت سلسلة من الانتصارات المدهشة خلال الفترة من يناير إلى مايو 1989، في الجنوب وجنوبي كردفان وجبال النوبة، ثم عادت في أكتوبر من نفس العام لتستولي على الكرمك لفترة وجيزة. وكما حدث في نوفمبر 1987، أثار الاستيلاء على الكرمك موجة هائلة من الحمى الوطنية في الخرطوم. وتم تحويل وحدات مسلحة من الجبهة الجنوبية لاستعادة الكرمك وكل القرى التي استولت عليها الحركة الشعبية في جنوبي النيل الأزرق ليتم هذا قبل نهاية العام، الأمر الذي جعل أعضاء مجلس قيادة ثورة الإنقاذ يقعون في وهم أن النصر قريب.

وخلال الفترة من أواخر الشتاء حتى أوائل صيف 1990، ساد هدوء عام في القتال واتفق الجانبان على وقف لإطلاق النار تبعه تعاطف وتأييد دولي غير متوقع للحركة الشعبية، وخاصة من جانب الدول الأفريقية التي حرصت حتى هذا الوقت على النأي بنفسها عن التمرد في جنوب السودان. وقام "جون قرنق" بجولة ناجحة في أوربا والولايات المتحدة، وتبعتها زيارات لبوتسوانا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي، والتي كانت تسمى دول المواجهة[1]، بالإضافة إلى تنزانيا وزائير. وقد شدد "قرنق" في كل مكان حلّ فيه على أن خطة الحركة الشعبية للسلام تستهدف بناء سودان موحد علماني وديمقراطي، وهو الطرح الذي وجد صدىً كبيرًا عند تلك الدول الأفريقية التي أخذت ترتاب بشكل متزايد من الخطاب الإسلامي والعربي "العنصري" الذي يتبناه الحكم الثنائي للمجلس العسكري والجبهة الإسلامية القومية، والذي تبددت مصداقيته بسبب استخدامه للإذلال والإرهاب وانتهاكاته لحقوق الإنسان. كذلك منح السلام النسبي عام 1990، الحركة الشعبية الفرصة لإقناع الاستوائيين المتشككين بتليين عدائهم التاريخي للدينكا. وقد كان لدى كثير من الاستوائيين نزعة انفصالية قوية منذ أيام "أنيانيا"، وكانت لديهم شكوك عميقة في تشديد "قرنق" على فكرة السودان الموحد. ورغم أن "قرنق" عمل جديًا مع وفود السياسيين الاستوائيين للتوصل إلى وفاق، فإن استخدام حكومة الإسلاميين للسجن الاعتباطي والترويع وتطبيق "الشريعة" ورفض اتفاقية السلام بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية، إلى جانب ممارسات خاطئة للجيش السوداني وجهود "قرنق" لإرساء الانضباط داخل الحركة الشعبية، كل هذه العوامل أسهمت في تخفيف عداء الاستوائيين للحركة الشعبية بدرجة أكبر من المجاملات الودية مع سياسييهم.

في أثناء السنوات الأولى لتمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان أصبح "جون قرنق" معتمدًا على "منجستو" والجيش الإثيوبي في الحصول على السلاح والدعم اللوجستي والتدريب العسكري، وكذلك على بث إذاعة الحركة ذات الشعبية والفعالة جدًا من موقع بالقرب من أديس أبابا. وبالمقابل تورطت الحركة الشعبية بشكل متزايد في حملات "منجستو" العسكرية على ميلشيا قاجاك النوير في إقليم جامبيلا، وجبهة تحرير شعوب أنواك جامبيلا

(1) ضد جنوب أفريقيا العنصرية- المترجم.

GPLF وجبهة تحرير أورومو OLF الإسلامية ذات الشأن، وجميعها كانت تحصل على الدعم من حكومة الخرطوم. وكلما ازداد نجاح الحركة الشعبية ضد جبهة تحرير أورومو- وخاصة بعد -1985 كلما حظيت بدعم أكبر من أديس أبابا. ولكن كل هذا انتهى فجأة بعد انهيار حكم "منجستو" في مايو 1991. كما دأبت كل الحكومات التي توالت على الخرطوم في الثمانينيات على دعم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا EPLF، والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي TPLF اللتين أصبحتا منذ 1991، القوة الأساسية في الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية EPRDF، المقاتلة ضد حكم الدِرْج الشيوعي بقيادة "منجستو". وقد ردت الجبهة الجميل للسودان سريعًا بعد الوصول للسلطة، فقطعت كل الروابط مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأغلقت محطة إذاعة الحركة وكل معسكراتها للتدريب في إثيوبيا وأوقفت تدفق الأسلحة والإمدادات إليها. وبعد أن فقدت الحركة الشعبية قواعدها الآمنة في إثيوبيا أصيبت بنيتها التنظيمية بالخلل، خاصة بعدما أغلقت المقار السياسية للحركة في أديس أبابا وتم تسليم ملفات المخابرات الإثيوبية السابقة بشأن الحركة الشعبية إلى الحكومة السودانية.

ومع ذلك فإن الخسارة الأعظم لم تكن للحركة الشعبية وإنما لحوالي ربع مليون لاجئ سوداني توزعوا على مخيمات إيتانغ وفونجيدو وديمًا بإثيوبيا. وعندما تيقنت الحركة الشعبية في فبراير 1991، أن نظام "منجستو" في طريقه للسقوط بادرت بتنظيم عملية إجلاء واسعة من المعسكرات الثلاثة. فعبر حوالي 132 ألف لاجئ باتجاه الناصر بينما توجه 100 ألف آخرون إلى إقليم بوتشالا الأكبر على طول نهري أكوبو وبيبور، كما وصل حوالي 20 ألفًا إلى أطراف باكوك بالقرب من هضبة بوما. وفي ظل الاضطراب الناجم عن تحركات بشرية ضخمة كهذه تصبح جهود الإغاثة الدولية بالطبع غير كافية بشكل ميئوس منه وسيئة التنسيق لتكون على مستوى تلبية احتياجات أعداد هائلة لا تجد سوى القليل، كما تعثرت جهود الإغاثة أيضًا بفعل قرار هيئة المعونة الأمريكية باستخدام مساعداتها الغذائية الكبيرة للمساعدة في استقرار الحكم الجديد الموالي للغرب، وخاصة في الأقاليم الغربية أسفل المرتفعات الجبلية. وإلى جانب الفشل في تنفيذ برامج إغاثة مناسبة كان هناك الحصاد الضعيف للمحاصيل هذا العام في المناطق المحيطة بأنهار السوباط وبيبور وأكوكو، الأمر الذي أتاح أمام الخرطوم فرصًا غير محدودة لاستغلال معونات الإغاثة لصالحها والتدخل في توزيعها بغية إيقاع الفرقة بين أولئك الذين كانوا يتعاطفون مع الحركة الشعبية وجيشها حتى ذلك الوقت.

كانت عسكرة الحركة الشعبية قد استغرقت ثماني أعوام لتكتمل عام 1991، بتبلور هرمية عسكرية متسلطة ذات اهتمام قليل ببرامج التأهيل في المناطق المحررة، بل واهتمام أقل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المدنيين. وقد كانت الحركة الشعبية من حيث الأساس جيشًا فلاحيًا ذا وعي سياسي ضعيف، ومنقطعة الصلة بانشغالات المواطنين العاديين في الجنوب، وركزت بشكل أحادي على القوة العسكرية لتحقيق النجاح ودون أي مشاركة شعبية. فكان الطريق الوحيد أمام السودانيين الجنوبيين للمشاركة في النضال التحريري هو الالتحاق بالحركة الشعبية كمقاتلين. ومن ثم لم يكن غريبًا أن تتخلق داخل الحركة نخبة عسكرية من كبار الضباط الذي استغلوا سلطاتهم لصالح صعودهم الذاتي وتراكم الثروة التي اتخذت عادة صورة قطعان الماشية. كما كانوا محصنين ضد أي نوع من المساءلة أو المحاسبة أو النقد. أما "جون قرنق" المحاط بالمتملقين الذين يغرقونه بالإطراء فقد أصبح أقل تسامحًا وأكثر ميلاً للانتقام، الأمر الذي شجع ضباطه الباحثين عن الترقي على التآمر وتشويه زملائهم المنافسين أكثر من اهتمامهم بقتال العدو. و لم يصحب تطور هذه الآلة العسكرية الكبيرة أي تطوير سياسي أو أيديولوجي، حتى أن ضباط وجنود الحركة الشعبية كانوا يسيئون معاملة المدنيين من أجل جني المكاسب أو حتى لمجرد التسلية، وهو ما جعلهم لا يختلفون في الغالب عن ميلشيا "المرحلين" أو قوات الدفاع الشعبي أو القوات المسلحة السودانية.

وحدث في 28 أغسطس 1991، أن أعلن ثلاثة من كبار قادة الحركة وجيشها، وهم "لام أكول أقاون Agawin Lam Akol" و"رياك مشار Riek Machar" و"جوردون كونغ كيول Gordon Kong Cuol" أن "جون قرنق" قد تم عزله من منصبه كرئيس للحركة. وبرروا قرارهم هذا في كتيب بعنوان "لماذا يجب أن يرحل جون قرنق الآن؟". وهو ما يمكن تلخيصه في قيادته "الدكتاتورية". ووعدوا باحترام حقوق الإنسان واستقلال جنوب السودان. ومن المؤكد أن قيادة "قرنق" كانت دكتاتورية، ولكن هذه القيادة قد أنتجت مستوى من الوحدة والتنسيق أثمر سلسلة من الانتصارات العسكرية والسيطرة فعليًا على كل جنوب السودان. و لم تكن تلك القيادة تتسامح مع الانشقاق، أما المنتقدون فيطاح بهم أو يلقون في السجن. وفي أبريل 1993، أعدم "قرنق" اثنين من كبار القادة بزعم التآمر عليه. أما القيادة السياسية- العسكرية العليا PMHC للحركة الشعبية فلم يحدث أن اجتمعت

قط منذ منتصف صيف 1991، أي بعد ثماني سنوات من تأسيس الحركة، وكانت جميع القرارات تتخذ بواسطة "جون قرنق" منفردًا ومعه مجموعة صغيرة من المعاونين الموالين له. وحسب رغبته ظل "قرنق" مبتعدًا بالقرار عن زملائه وفي حالة حركة دائبة بين أديس أبابا وهضبة بوما ومعسكرات تدريب الحركة الشعبية في إثيوبيا والسودان بالإضافة إلى القيام بجولات دولية، ومن ثم فقد مرت السنوات دون انعقاد أي هيئة مركزية لمناقشة المسائل المتعلقة بالإستراتيجية السياسية أو المالية أو العسكرية.

ويبدو أن المبادرة بالانقلاب عليه جاءت من "لام أكول" وهو من الشيلوك (تشوللو) وقد امتلك قدرة غير محدودة على تنفير مرؤوسيه بل وحتى أخلص مؤيديه. ونُظِر إليه كشخص متعجرف تنقصه الحساسية، وكانت أول مهمة قيادية تولاها للحركة الشعبية في أرض الشيلوك بمثابة فشل محقق. فلم يكترث على الإطلاق ببناء قاعدة سياسية وسط الشيلوك، وتورط– وهو القائد– في خلاف مرير مع "ريث" الشيلوك (سلطانهم) "أيانق كور نيدهوك Ayang Kur Nyidhok" الموقَّر من جماعته، بسبب عمليات النهب التي تقوم بها الحركة واغتصاب النساء وسرقة الماشية، الأمر الذي نفّر منه الكثير من رعاياه. بعد ذلك حقق "لام أكول" نجاحًا أكبر كمدير لدائرة العلاقات الخارجية في الحركة الشعبية، حيث استطاع كسب الكثير من التعاطف والدعم للحركة. غير أن أسلوبه المتعجرف والاستقلالي دفع "جون قرنق" عام 1990، إلى تنزيله إلى مستوى قائد منطقة ليلحق بـ"رياك" في أعالي النيل، حيث اعتبر كل منهما هذه الوضعية بمثابة إقصاء سياسي تزامن مع تحول بؤرة عمليات الحركة الشعبية من أعالي النيل إلى الاستوائية الشرقية تحت قيادة "قرنق" شخصيًا وابن جلدته "كول مانيانق جوك Kuol Manyang Juk". ولم يتوقف "لام" الغاضب عن كيل الانتقادات– شفويًا وكتابة– لـ"قرنق" وهو ما أدى عمليًا إلى تدمير العلاقة بينهما واحتداد الصراع الشخصي.

أما "رياك" فعلى سبيل الإعداد لإزاحة "قرنق" أقام اتصالاً مع الحاكم الذي عينته الخرطوم لأعالي النيل في ملكال، والذي أسعده تقديم الدعم العسكري للمتمردين على "قرنق" في الناصر. غير أن المؤامرة سرعان ما بدأت تتكشف. وإذا كان الضباط من الشيلوك هم أول من ينبغي أن يتبعوا "لام" بقوة التضامن العرقي، فإنهم هم من نصحوه بقوة بالتخلي عن تلك المغامرة الحمقاء، بل إنه حتى الضباط والجنود الذين كانوا تحت إمرة "لام" مباشرة في "مابان"

رفضوا إطاعة أوامره. وفوق هذا فإن القادة المتعاطفين فعليًا مع "لام" و"رياك" أصبحوا غير ميالين لأي تغيير درامي في القيادة قبل أن تتعافى الحركة وتعيد تنظيم صفوفها بعد الخسارة التي سببها تغير النظام في إثيوبيا. كما رفض الكثير من القادة الآخرين الاستجابة تمامًا، تاركين "لام" و"رياك" دون حلفاء أقوياء سوى القادة النوير في محيط الناصر مع "غوردون كونغ كيول" القائد السابق في "أنيانيا 2" وذي الميول الانفصالية الثابتة. وبعدما أعلن الثلاثة أن "قرنق يجب أن يرحل الآن" لم يعد أمامهم خيار سوى تشكيل قوتهم المسلحة الخاصة التي أطلق عليها "جناح الناصر" أو "الحركة الشعبية لتحرير السودان- الناصر" والتي تكونت فحسب من وحدات النوير حول الناصر، والبول نوير، واللو نوير من "أنيانيا 2"، وهو ما حول الخلاف على القيادة بشكل كامل إلى صراع عرقي بين النوير والدينكا.

وفي رد فعله الأولي تجاهل "قرنق" متمردي الناصر، وأخبر الجنوبيين في المنفى أنه لا يخطط لمهاجمتهم، غير أن الصراع بين نوير الناصر ودينكا الحركة الشعبية أصبح محتومًا في خريف 1991. اندلع القتال أول الأمر في أواخر سبتمبر حول أيود، واضطرت قوات الحركة الشعبية إلى التراجع مما سمح للنوير بإيقاع خسائر فادحة بالمدنيين الدينكا. وعندما وصلت تعزيزات من بور لوحدات الحركة الشعبية اندفعت شمالاً إلى كونجور ودمرت كميات ضخمة من الوقود والإمدادات التي نقلتها طائرات الشحن الحكومية إلى لير لمساعدة الحركة الشعبية- جناح الناصر. وقام "رياك" بشن هجوم مضاد رئيسي- على العكس من نصائح ضباطه- على أمل تحقيق نصر سريع يدفع قادة الحركة الشعبية إلى الالتحاق بجناح الناصر وإزاحة "جون قرنق". وتم غزو النوير لأراضي الدينكا بقوات تألفت من وحدات من الحركة الشعبية- جناح الناصر، "أنيانيا 2"، ومئات من المدنيين النوير الذين تم تسليحهم بفضل تيار السلاح المتدفق من الخرطوم وعرفوا باسم "جيش مابور" (الجيش الأبيض). وزحفوا جنوبًا من كونجور إلى بور حيث ذبحوا الآلاف من الدينكا، كان من بينهم نساء وأطفال وشيوخ، ولم يستثنوا رجلاً واحدًا صادفهم من الدينكا.

وفي موجة من الفظائع الوحشية تم تشويه الكثيرين، ودمرت بور تدميرًا منهجيًا وذُبح مواطنوها. وعندما وصلت إلى "قرنق" التقارير عما أصبح يعرف في الثقافة الشعبية الجنوبية باسم "مذبحة بور"، قام بتعبئة قوة كبيرة من توريت وأعاد الاستيلاء على بور وشتت جموع النوير دافعًا إياهم باتجاه أيود بعد أن تكبدوا خسائر فادحة. أما "رياك" المحاط بحلقة صغيرة

أطلقت عليه "موسى جنوب السودان" و"محرِر النوير"، فقد أعلن في تفاخر تشكيل لجنة تنفيذية وطنية انتقالية INEC واللجنة المؤقتة للتحرير الوطني INLC تحت رئاسته، كما عين "لام كول" سكرتيرًا للعلاقات الخارجية، ولكن أيًا من هاتين الهيئتين لم يكتب لها الوجود خارج تلك الحروف المختصرة التي تعد من الخصائص المميزة للحياة السياسية في جنوب السودان.

وبدلاً من أن تؤدي المذبحة العشوائية للآلاف من المدنيين الدينكا إلى تحقيق النصر على قادة الحركة الشعبية المرتعدين، فقد أثارت الغضب وسط الجنوبيين وفي المجتمع الدولي، ومن ثم عززت قبضة "قرنق"على الحركة. فذهب أدراج الرياح التزام جناح الناصر المعلن باحترام حقوق الإنسان، أما الوعد بتحقيق استقلال الجنوب فقد اتضح هزله كمحاولة مكشوفة للتغطية على التحالف مع الخرطوم مقابل الحصول على السلاح والإمدادات ومبالغ مالية كبيرة. ففي يناير 1992، اجتمع "لام أكول" مع "الحاج محمد"– مبعوث "البشير"– في العاصمة الكينية نيروبي ثم في فرنكفورت بألمانيا، ووقعا بيانًا مشتركًا يمنح الجنوب "وضعية سياسية ودستورية خاصة دون الإتيان على أي ذكر لتقرير المصير أو الاستقلال. ويبدو أن "رياك" قد اقتنع جديًا بقبول الدعم الحكومي كمناورة تكتيكية للدفاع عن نفسه في مواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان التي التفت حول "جون قرنق". ولم يَقنع "البشير" أو الجبهة الإسلامية القومية باستغلال ذلك الانشقاق وتسليح وتمويل الحركة الشعبية– الناصر، وإنما اقتنصا هذه الفرصة الذهبية لشن هجوم في فبراير 1992، حصل خلاله الجيش على ممر آمن عبر المنطقة التي يسيطر عليها جناح الناصر، ومن ثم استطاع استعادة بوكاتشالا وبيبور وبور وكابويتا ومدينة توريت ذات الأهمية الاستراتيجية للحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو التطور الذي أجبر "قرنق" على نقل مقر القيادة العسكرية من تشوكوندوم إلى أعماق الغابات في تلال ديدنجا. وحاول "قرنق" تشتيت الهجوم الحكومي فأصدر أوامره بشن هجوم شامل على جوبا في يونيو ويوليو 1992، ولكن تم صده وتكبدت قوات الحركة الشعبية خسائر كبيرة كما جرت إعدامات فورية لجنود ومدنيين جنوبيين.

ومما زاد الأمور سوءًا أنه أثناء الفوضى التي أعقبت الهجوم الفاشل على جوبا انشق "وليام نيون باني" وقادة استوائيون آخرون، وانضموا إلى جناح الناصر، بينما تمكن "كاربينو كوانين بول" و"أروك طون أروك" من الفرار من سجن الحركة الشعبية شديد الحراسة،

وعرضا خدماتهما على جناح الناصر. وفي 26 مارس 1993، اجتمع كل أولئك القادة المعارضين للحركة الشعبية في كدقور ليحولوا الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الناصر إلى الحركة الشعبية وجيش تحرير السودان/ A– المتحدة، كما نسقوا العمليات العسكرية ضد قوات "قرنق". وتواصل القتال الشرس طوال 1993، حول كونجور وأيود وواط بين الحركة الشعبية/ التيار الرئيسي والحركة الشعبية/ المتحدة. وفي يونيو من هذا العام بدأت القوات المسلحة السودانية هجومها في مثلث يي– جوبا– نيمولي ولكنها لم تستطع أكثر من احتلال موروبو، بينما فشل طابور آخر قادم من واو ومسلح تسليحًا ثقيلاً في الاستيلاء على رومبك بالرغم من القصف الجوي المتواصل. غير أن النجاح الأكبر للقوات الحكومية تحقق في جبال النوبة. ففي 25 أغسطس 1993، سقطت "أم دورين" آخر المواقع التي كانت بحوزة الحركة الشعبية، وهو ما شجع "البشير" لأن يعلن في أكتوبر أن القوات المسلحة سوف تكمل تحرير النوبة خلال فصل الجفاف المقبل.

استطاعت الحركة الشعبية على مدى شهور الشتاء (1995/94) أن تتعافى من الخسائر الكبيرة التي لحقت بها في 1992، وواصلت بنجاح صراعها ضد الحركة الشعبية/ المتحدة بفضل تحقيق وحدة أكبر بين أطراف الحركة المبعثرة، وتفسخ الحركة الشعبية/ المتحدة، ودعم المجتمع الدولي. وتمكن القادة الدينكا من توحيد صفوفهم والبقاء مؤيدين لـ"قرنق"، كما أن الحركة الشعبية/ جناح الناصر والمتحدة فيما بعد لم تستطع تحقيق الصلح على أساس الوصول لمطالبها باستقلال الجنوب في ظل تبعيتها لنظام الجبهة الإسلامية القومية في الخرطوم الذي كان عازمًا على منع الاستقلال. وقد أدت هذه المفارقة غير القابلة للتوفيق إلى تقويض مصداقية قادتها وتفكك حركتهم في نهاية الأمر. وبالنسبة للمجتمع الدولي الذي كان ينأى بنفسه حتى ذلك الوقت عن الحرب الأهلية في السودان، فقد شرع في عمليات وساطة نشطة. ففي مايو 1992، قام الرئيس النيجيري والرئيس الجديد لمنظمة الوحدة الأفريقية "إبراهيم بابانجيدا Ibrahim Babangida" بعقد مؤتمر للسلام في أبوجا، ولكن أجنحة الحركة الشعبية لتحرير السودان المختلفة على الكثير اتفقت على المطالبة بتقرير المصير، وهو ما رفضته الحكومة السودانية على الفور. وأثناء جولة ثانية من المحادثات في مايو 1993، فشلت الحكومة في التوصل إلى أي اتفاق ملموس مع أي من تلك الأجنحة. ودفع فشل أبوجا 2 رؤساء إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا كأعضاء في المنظمة الحكومية للتنمية

ومكافحة الجفاف "إيجاد" IGAD إلى الحلول محل الوسيط النيجيري، وهي المبادرة التي رد عليها بإيجابية "البشير" و"قرنق" و"رياك" في شهر سبتمبر. وبضغوط من الكونجرس الأمريكي- الذي بدأ يعطي اهتمامًا خاصًا للحرب الأهلية في السودان- اجتمع "جون قرنق" و"رياك مشار" في واشنطن يومي 21 و22 أكتوبر 1993، وهو الاجتماع الذي صدر عنه "إعلان واشنطن" الذي استهدف بالأساس تخفيف ضغوط الكونجرس أكثر من أن يكون جهدًا جادًا من أجل المصالحة.

وعلى الرغم من الاعتراضات القوية من جانب الحكومة السودانية وحتى زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي في المنفى، تمكنت إيجاد من الجمع بين الجناحين المتصارعين في الحركة الشعبية في 4- 6 يناير، ثم في لقاء بنيروبي في الفترة من 17 إلى 22 مايو 1994، حيث قبل الجميع المسودة الإثيوبية المعنونة "إعلان المبادئ" الذي التزمت فيه حكومات إيجاد والحركة الشعبية/أ والحركة الشعبية/ المتحدة بحق تقرير المصير للسودانيين الجنوبيين وقيام سودان ديمقراطي علماني. وقد نوقشت هذه المبادئ بالتفصيل في جولة ثالثة لمحادثات السلام بنيروبي التي ترعاها إيجاد، وعقدت يومي 18 و19 يوليو من ذات العام، ولكنها رفضت ثانيةً من قبل الحكومة. ثم عقدت جولة خامسة ونهائية يوم 19 سبتمبر 1994، وفيها عاودت الحكومة السودانية الاعتراض بشكل قاطع على تقرير المصير وقيام دولة علمانية، ومع ذلك فإن إعلان المبادئ لم يطوه النسيان وظل الأساس للمفاوضات المستقبلية التي أيدتها الدول الغربية تأييدًا كاملاً بوصفها "أصدقاء لإيجاد"[1].

وطوال عامي (1993،1994) استطاع قائدا الحركة الشعبية/ المتحدة "وليام نيون باني" و"كاربينو كوانين بول" (بعد أن قامت القوات المسلحة السودانية بإعادة تسليحهما وتقديم الدعم لهما) أن يشيعا عدم الاستقرار وأن يعيثا فسادًا في معاقل الحركة الشعبية لتحرير

(1) من أهم بنود إعلان المبادئ:
"- يجب تأكيد حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلي عن طريق الاستفتاء.
- يجب على كل الأطراف أن تعطي الأولوية للمحافظة على وحدة السودان، شريطة أن تتضمن المبادئ التالية في الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- السودان مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات والديانات والثقافات. يجب الإدراك والاستيعاب والتأمين لكل أنواع التنوع هذه.
- يجب أن يكفل القانون المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة بين كل المواطنين في السودان.
- يجب تأكيد حق تقرير المصير، على أساس الفيدرالية، الحكم الذاتي،..إلخ. لكل أهل المناطق المختلفة.
- يجب أن تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية، تكفل حرية الاعتقاد والعبادة لكل المواطنين السودانيين. يجب فصل الدين عن الدولة. ويجوز للدين والأعراف أن تكون أساسًا لقوانين الأحوال الشخصية.
- يجب تحقيق تقسيم الثروة بطريقة مناسبة وعادلة بين كل المواطنين في السودان." - المترجم.

السودان في الاستوائية الشرقية وبحر الغزال. غير أنه في الوقت الذي كانت الحركة الشعبية/ المتحدة تحقق نجاحًا عسكريًا حدث انشقاق في الحركة الشعبية/أعلى أساس عرقي (بين نوير الحركة الشعبية/ الناصر ودينكا الحركة الشعبية) مما خلق للمفارقة المزيد من الانقسامات داخل النوير، وهو ما أدى في النهاية إلى تفكك الحركة الشعبية/ المتحدة. وكان الحصاد الضعيف في عام 1991، قد تسبب في إثارة الغارات المتبادلة بين نوير جاوار واللو عام 1992، فتفاقمت صراعات النوير الداخلية التي كان من واجب "رياك" التدخل لحلها لكنه تجاهلها ببساطة. بل إنه فضل نوير جيكاني– الذين كان يعتمد عليهم مباشرة– في نزاعاتهم على المراعي النادرة مع خصومهم التاريخيين من اللو. وسعى الأخيرون للحصول على السلاح من الحكومة في ملكال وحصلوا عليه بالفعل، فاشتعلت حرب مفتوحة بين الجيكاني واللو بلغت ذروتها بتدمير أولانج والناصر حيث وقعت خسائر مدنية ثقيلة. وتبع هذا فشل مؤتمر للسلام بين الجانبين عقد في الفترة من 6 إلى 15 سبتمبر 1994. وفي محاولة لإصلاح هذا الضرر عقدت الحركة الشعبية/ المتحدة أول مؤتمر وطني لها في أكوبو في الفترة من 26 سبتمبر إلى 16 أكتوبر 1994، وفيه أعيد تسمية الحركة باسم حركة/ جيش استقلال جنوب السودان SSIM/A، كما التزم المشاركون التزامًا حاسمًا باستقلال جنوب السودان. وبعد أن قام "رياك" بفصل القادة الذين تعاونوا مع الحكومة (نيون، كاربينو، لام أكول) أصبح هو القائد بلا منازع للحركة/ الجيش.

وبعد فترة وجيزة من طرد "لام" من الحركة الشعبية/ المتحدة في فبراير 1993، ذهب "راياك" ليستقر في مقر الحكومة في كودوك على النيل الأبيض في 7 سبتمبر 1994، ليعلن من هناك أنه قائد الحركة الذي لا ينازعه أحد. وبمجيء العام 1995، كان جميع القادة الجنوبيين قد نأوا بأنفسهم فعليًا عن "رياك". إذ نفر القادة النوير في الاستوائية من قيادته الفاشلة، ومضى البعض إلى بيته بينما التحق آخرون بالحركة الشعبية كما فعل "نيون باني". أما "أروك تون أروك" فقد اتهم "رياك" "بالسلوك الدكتاتوري". ولما كان "رياك" أقرب إلى قاطع الطريق من مقاتل العصابات، فقد رحل يائسًا إلى أديس أبابا في محاولة بائسة للالتحاق بتحالف المعارضة السودانية المسمى "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي كان "قرنق" الشريك المهيمن فيه. و لم تلق طلباته آذانًا صاغية، وسرعان ما طلبت منه الحكومة الإثيوبية مغادرة البلاد. وبينما كان يعبر الحدود عند جوكاو اتجه إلى موطنه بالقرب من لير، حيث

واصل قيادة مجموعته الصغيرة من أنصاره المتناقصين عددًا، ووقع اتفاقًا بوقف إطلاق النار مع الفريق "الزبير محمد صالح" النائب الأول للرئيس السوداني، قبل زيارته للخرطوم وبرفقته "كاربينو"، حيث استسلما بتوقيع "ميثاق السلم" مع الرئيس "البشير" في 4 أبريل 1996.

وبتوقيع هذا الميثاق وافق "رياك" فعليًا على التخلي عن إصراره على استقلال الجنوب وتأييد وحدة السودان في إطار نظام من 26 ولاية، وضعته الجبهة الإسلامية القومية وتكون الشريعة هي المصدر لكل تشريعه. ووعدت البنود الأخيرة في هذا الميثاق بإجراء استفتاء بين الجنوبيين لتقرير "تطلعاتهم السياسية" بعد فترة من الزمن، ولكن هذا لم يكن وعدًا ولا ضمانة[1]. وفي دهاء منه فسر "رياك" هذه العبارة الغامضة بأنها تعني أن الجنوب سوف يُمنح الاستقلال يومًا ما، ولكن أحدًا من الجنوبيين لم يعتقد في هذا الوهم سوى مؤيديه من النوير. و الآن بعد أن أصبح حليفًا للحكومة واصل فصيله (حركة/ جيش استقلال جنوب السودان) محاربة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بهدف الإبقاء على النوير كقوة سياسية، أكثر من كونه نضالاً من أجل الفكرة الغامضة عن استقلال سيتم الحصول عليه من أولئك الذين لا توجد لديهم أدنى نية لمنحه. وازدادت عزلة "رياك" وتعرضت مصداقيته وسط الموالين له إلى مزيد من التدهور عندما رفض "باولينو ماتيب"- وقد أصبح الآن لواءً في الجيش السوداني ولكنه كان حانقًا من اختيار الحكومة "رياك" لقيادة ميلشيا النوير- أن يخدم تحت قيادته أو أن يعيد نشر قوات البول نوير من مهمتها المدفوع لها جيدًا بحماية حقول النفط في بنتيو نيابةً عن الحكومة.

وفي الوقت الذي صار "رياك" قائدًا سودانيًا فاشلاً آخر، كان "جون قرنق" قد بذل جهدًا منسقًا للتعافي من "الانشقاق" الكبير والانتقادات الموجهة لأسلوبه في القيادة، بهدف استعادة السيطرة على الحركة الشعبية/ الجيش والتي كان قد افتقدها تقريبًا. ففي أواسط فبراير 1993، قرر- لعدة أسباب- عقد "مؤتمر قومي" للسودانيين الجنوبيين. وكان هناك

(1) من أهم بنود الاتفاق (بتصرف): اللجوء للحل السلمي والسياسي لمشكلات السودان- الحفاظ على وحدة السودان بحدوده المعروفة- بعد تحقق كامل للسلام والاستقرار يُخصص قدر معقول من التنمية الاجتماعية في جنوب البلاد وفي نهاية الفترة الانتقالية يُجرى استفتاء بين مواطني الولايات الجنوبية لتحقيق التطلعات السياسية للمواطنين- المواطنة هي منشأ الحقوق والواجبات في البلاد- التطور الدستوري وتطبيق النظام الاتحادي والممارسة السياسية المؤسسة على قيم المشاركة الديمقراطية الشعبية- الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع ويجوز للولايات سن تشريعات مكملة للقانون الاتحادي في المسائل ذات الخصوصية في تلك الولايات- الاعتراف بالتنوع الثقافي- حرية التدين والمعتقد...- المترجم.

ضغط متزايد على "قرنق" منذ 1991، لتحديد أكبر لتسلسل القيادة العسكرية، وبناء أسرع للإدارة المدنية، وحوار أكثر ديمقراطية داخل الحركة في وقت كانت القدرات العسكرية لجيشها آخذة في التراجع بعد سقوط "منجستو" وانشقاق مجموعة الناصر. ولكن ربما كان السبب الأقوى وراء عقد المؤتمر هو استغلال تجمع الجنوبيين هذا لإظهار أن الحركة الشعبية لم تُهزم، وأنه على الرغم من حقيقة أن الجبهة الإسلامية القومية كانت قد شنت أقوى هجوم لها على مدى 11 عامًا، "فإن الفيل لم يمت بعد". وانعقد المؤتمر القومي للحركة في تشوكودوم بالاستوائية الشرقية في الفترة من 2 إلى 11 أبريل 1994. ومن بين 825 مدعوًا للمؤتمر تمكن من الوصول إلى تشوكودوم 516 مندوبًا، وهو رقم مدهش. وقد قام "قرنق" باختيار أكبر مجموعة منهم سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. بينما مثل الآخرون أقاليمهم الجغرافية، بما فيها جبال النوبة والنيل الأزرق الجنوبية، وقد اختارهم أساسًا القادة العسكريون الإقليميون للحركة، بينما كان البعض الآخر رؤساء قبليون.

ورغم أن المدنيين مثلوا 40% فقط من إجمالي المندوبين- مقارنة بـ60% للقادة العسكريين- فإن حضورهم كان ملموسًا وكافيًا لإضفاء المشروعية على زعم "قرنق" بأن الحركة تقاتل بالنيابة عن المدنيين. بل كان بعض المندوبين من المسيرية والبقارة الرزيقات- الأعداء السابقين- لإعطاء الاجتماع مظهرًا قوميًا. ونظرًا لقلة فروع الحركة بالخارج ونفقات السفر الكبيرة لم يصل إلى مكان المؤتمر سوى ثلاثين مندوبًا من الشتات. ولكن المدهش أنه من بين 80 عضوًا في المجلس العام للقيادة الميدانية العامة وجهت لهم اللجنة المنظمة دعوة للحضور لم يتمكن من الوصول سوى 18 مندوبًا فقط، وربما كان السبب أن اهتمامهم بالحرب كان أكثر من السياسة.

أصدر المؤتمر قرارات وانتخب مسئولين واختتم أعماله في 11 أبريل بخطابة مليئة بالفخر والتفاؤل. وكان "قرنق" قد أوضح في كلمته المطولة بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر الهدف من عقده وجدول أعماله، ولكن المناقشات التي جرت في الأيام التالية شملت طائفة واسعة من الاهتمامات، ولم تجرِ المناقشات في الجلسات العامة فقط، وإنما أيضًا في اللجان الفرعية وفي اجتماعات منفصلة مع "قرنق". ولم تكن هذه الاجتماعات المهمة والحميمة ذات طابع رمزي فقط، لأنه حتى ذاك الوقت لم تكن قيادة الحركة قد قبلت بسهولة أن تناقش وتقرر السياسات باشتراك أعداد كبيرة من القيادات المحلية والجنوبيين العاديين.

وقد نُظر إلى المؤتمر القومي على نطاق واسع في هذا الوقت كنجاح كبير، وظل على مدى السنوات التالية رمزًا لما اعتبره بعض الجنوبيين "سودانًا جديدًا"، بينما كان عند آخرين تظاهرة من أجل استقلال جنوب السودان لأن الغالبية الساحقة من المؤتمرين صدقت على مبدأ تقرير المصير. كما مثل المؤتمر تجديدًا سياسيًا طال انتظاره للحركة الشعبية بإعلان نيته إنشاء إدارة مدنية في المناطق الجنوبية تحت سيطرة الحركة. وقد دعّم المؤتمر وضعية أعضاء القيادة بوصفهم الممثلين الشرعيين لشعب جنوب السودان.

وسرعان ما انعكس التفاؤل والتجديد واستعادة الوحدة والروح المعنوية التي خلقها المؤتمر في صورة تعاظم القدرات العسكرية للحركة في مواجهة الحركة الشعبية/ المتحدة وحركة/ جيش استقلال جنوب السودان وميلشيات النوير المدنية والجيش السوداني. ومما ساعد على التعافي العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان: انهيار "رياك" وحركته التي سبق وأن تسببت في انشقاقات خطيرة للحركة الشعبية، مصحوبًا بتزايد التوتر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي التي أصبحت تتحمل الآن عبء القتال متكبدة خسائر ثقيلة، بما في ذلك مصرع شقيق الرئيس البشير نفسه. وأحرزت الحركة الشعبية سلسلة من الانتصارات المتوالية في الاستوائية في الفترة من يوليو إلى أكتوبر 1993، وفي بحر الغزال فبراير 1995، وجبال النوبة في مايو من العام نفسه.

وفي محاولة من "البشير" لإعادة بناء الجيش المضعضع وزيادة حجم قوات الأمن، سعى خلال عامي (1994-1995) إلى تطبيق صارم للتجنيد الإجباري لكل الذكور بين 16 و26 عامًا مستخدمًا فرق التجنيد التي كانت تلقي القبض على الشباب في الشوارع وتسلمهم لقوات الدفاع الشعبي. ولم يعد بإمكان الآباء الموسرين شراء إعفاء أبنائهم من التجنيد، ما جعل الشباب يتحاشى مغامرة الخروج من المنزل نهارًا حتى لا يجبرون على الالتحاق بقوات الدفاع الشعبي للقتال في الجنوب. كانت القوات المسلحة قد تكبدت 9 آلاف قتيل و15 ألف جريح خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 1995، معظمهم من المجندين في قوات الدفاع الشعبي. وتضاعفت أعداد الفارين، فعلى الرغم من الرقابة الصارمة على الإعلام انتشرت في الخرطوم والمدن الشمالية الشائعات والأخبار التي تتحدث عن هزيمة وخسائر كبيرة للقوات في المستنقعات والغابات ومراعي الفيلة. وفي بداية 1996، رفضت كتيبتان من القوات النظامية رفضًا مباشرًا التحرك من قواعدهما إلى الريف، ولم تفلح زيارات "حسن

الترابي" و"علي عثمان محمد طه" في رفع معنوياتهم. وقام البشير بطرد 162 ضابطًا آخرين من القوات المسلحة باعتبارهم من المتسببين في الهزيمة.

في أكتوبر 1995، أعادت الحركة الشعبية الاستيلاء على باراجوك وأويني كي بول (مقر قيادة "جوزيف لاقو" القديم بالقرب من أوغندا)، ثم تلاحقت الانتصارات السريعة. ففي نوفمبر استعادت الحركة الشعبية أوبو وبانيكوارا، آمي، مولي، باجيري، لوا، وكيت. أما ميلشيا المونداري– ذات العداء الطويل مع الحركة الشعبية– فقد اصطفت الآن مع الحركة، كما عقد الحوازمة البقارة من كدوقلي بجبال النوبة سلامًا مع "يوسف كوه" وأنصاره من متمردي الحركة الشعبية في الجبال. وبالنسبة للهجوم المضاد الفاشل الذي شنته القوات الحكومية بطول نهر كيت فقد انهار تمامًا في منتصف ديسمبر. وبحلول العام 1996، أصبح واضحًا أن هجوم الحركة الشعبية لتحرير السودان لا يمكن إيقافه، حيث أعادت الاستيلاء على "أسوا" في 8 يناير 1996، وتبع هذا الاستيلاء على خور يابوس وبوتشالا وكالي بجنوب النيل الأزرق في مارس، واستسلام كامل أفراد الكتيبة السودانية في يرول جنوب شرقي رومبك. وبالتوازي مع إعادة تشكيل الحركة الشعبية وجيشها مدعومة بسلسلة من الانتصارات العسكرية عام 1996، كانت هناك تغييرات أقل درامية وأكثر حذقًا– لكنها تغييرات مهمة تمامًا– في الجبهة الإسلامية القومية وحكومة "البشير".

التحالف الديمقراطي الوطني،
المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الثالث،
ومحاولة الاغتيال الفاشلة

في غضون شهور قليلة من انقلاب 30 يونيو 1989، التأمت قوى المعارضة الضعيفة في صورة التجمع الوطني الديمقراطي، وهو تحالف سياسي فضفاض جامع تعهد بالإطاحة بالنظام الإسلامي للجبهة القومية الإسلامية، وتكون التجمع من 13 حزبًا سياسيًا و65 نقابة وبعض الفصائل المسلحة وشخصيات عامة بارزة. وفي النهاية أقام التجمع مقره الرئيسي في مبنى السفارة السودانية السابقة في أسمرة بإريتريا. وقد أعلن "مبارك الفاضل المهدي" تأسيس التجمع رسميًا في 21 أكتوبر 1989، ثم وقع في 31 أكتوبر ميثاق تعاون مؤقت مع

الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد كان بمثابة لفتة قليلة المغزى، وإن أضفى عليها "جون قرنق" شيئًا من الرمزية بمنح التجمع مساحة إذاعية في راديو الحركة. و لم يتوقف "مبارك المهدي" عند هذا، فواصل مفاوضاته المتعرجة مع الحركة الشعبية، والتي توجت في مارس 1990، بتوقيع اتفاق رسمي أكثر تحديدًا بالقاهرة في مارس 1990، بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والأحزاب السياسية المعارضة والنقابات العمالية والمنظمات المهنية. ومع هذا فلم يُبدِ أي من الأطراف أي رغبة ملحة في صياغة برنامج مشترك لإسقاط الحكومة، ذلك أن خصومات مريرة وقعت في الماضي بين كثير من أعضاء التجمع، وجاء كل منهم إلى المنفى حاملاً أجندته السياسية الخاصة. فقد كانوا منقسمين بشأن تقرير المصير للجنوبيين، والتزموا الصمت حيال مسألة الشريعة التي لا يمكن التهرب منها.

ورغم الترحيب الحار الذي لقيه "قرنق" والحركة الشعبية داخل التجمع، فقد ظلت هناك شكوك عميقة لدى الجنوبيين وينظرون بريبة إلى احتضان الأحزاب الشمالية المفاجئ لهم بعد قرابة خمسين عامًا من العداء، معتبرين أن الباعث الرئيسي وراء هذا هو حقيقة أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل القوة المسلحة الوحيدة القادرة على الإطاحة بالحكم نيابة عن شركائها الشماليين في التجمع الوطني الديمقراطي. وعلى الرغم من الميثاق الجامع الذي يفترض أن يوحد الأعضاء حوله، فلم يتجاوز التجمع كونه مظلة يتجمع تحتها جملة الساخطين من السياسيين والنقابيين والمتمردين والمنفيين السودانيين، لتوجيه الإدانات للنظام والتخطيط لإسقاطه، ولكنه لا يفعل شيئًا من أجل إنجاز هذا الهدف.

وفي العام 1991، فوجئ التجمع بالانقسام الذي وقع داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، فحتى ذلك الوقت كانت الأطراف الشمالية في التجمع مقتنعة بصدق التصريحات الصادرة عن "قرنق" بأن السودان الموحد هو الحل الوحيد، لتكتشف أطراف التجمع الأخرى أن "قرنق" يواجه تحديًا خطيرًا من جانب الانفصاليين في جيش تحرير شعب السودان/ الناصر والحركة الشعبية لتحرير السودان/ المتحدة، واللتين تطالبان بانفصال الجنوب. وأصبحت هذه العلاقات القلقة أكثر إثارة للمتاعب عندما لم يعد بوسع التجمع التهرب من مسألة اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر التشريع للسودان الموحد رغم تردد الأعضاء ذوي النفوذ بحزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي في إلزام أنفسهم بأي شيء. وبقدوم العام 1994، كان "حسن الترابي" والجبهة الإسلامية القومية قد أصبحا الشريك المسيطر في الحكم الثنائي الذي يقف

على رأسه "عمر حسن البشير"، فحتى بالنسبة لجهود الأخير من أجل استيعاب حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي فقد استطاع "الترابي" بحذق إخراجها عن مسارها، إذ كان يكره عودة الأحزاب الطائفية القوية لتحدي السلطة الأحادية للجبهة الإسلامية القومية. كما أن أطراف التجمع الوطني الديمقراطي، المعزولة والعاجزة والمفتقرة للقيادة القوية، كانت مضطرة لأن تقبل على مضض مزاعم "قرنق" القوية بأن تقرير المصير يتمشى تمامًا مع التزام التجمع بالديمقراطية وحقوق الإنسان كما صدق عليها أعضاء إيجاد والمجتمع الدولي.

ورغم أن "محمد عثمان الميرغني"- زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي- قد شجب تقرير المصير والدولة العلمانية في العام 1994، فإن "صادق المهدي" وحزب الأمة قد قبلا بالتدريج تقرير المصير للجنوب- من حيث المبدأ- باعتباره البديل الوحيد للانفصال الصريح، كما وقع اتفاقية مع الحركة الشعبية في ديسمبر عام 1994، في تشوكودوم قبل فيها معظم بنود إعلان المبادئ الصادر عن إيجاد. ورغم أن "صادق المهدي" وحزب الأمة قد تعهدا في تشوكودوم بتقرير المصير للجنوب فإن اجتماع قيادة التجمع في 17 يونيو 1995، بمقره في أسمرة وبرئاسة "جون قرنق" هو الذي شهد توقيع كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة وتجمع الأحزاب الأفريقية السودانية والنقابات وقوات التحالف السوداني ومؤتمر البجا وشخصيات وطنية مستقلة، على إعلان الاتفاق السياسي بمواصلة الحرب حتى تتم الإطاحة بحكم الجبهة الإسلامية القومية. وتقضي "مقررات أسمرة" بتشكيل حكومة انتقالية والاعتراف بتقرير المصير "كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب" وإجراء استفتاءات بين سكان "أبيي" وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق حول ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام للجنوب أم لا. بيد أن الإعلان ظل غامضًا فيما يتعلق بالدين، حيث اكتفى بالتأكيد على عدم استخدام الدين في السياسة بينما التزم الصمت بشأن الدولة "العلمانية". ومن المثير أن اتفاق تشوكودوم ومقررات أسمرة جاءت مطابقة تقريبًا لمقترحات الحركة الشعبية التي قُدمت إلى اجتماعات أبوجا في (1992، 1993) ورفضتها الأطراف الشمالية في التجمع الوطني الديمقراطي. وقد تحقق هذا التطور داخل التجمع على الطريق إلى مؤتمر أسمرة كنتيجة أساسية لجهود الحكومة الإريترية. فقد تشبث الإريتريون بإعادة صياغة المسودة الإثيوبية لإعلان المبادئ بما يضمن- دون أي لبس- حق تقرير المصير للجنوب وقيام دولة علمانية للشمال، خاصة بعد

أن قطعوا علاقاتهم الدبلوماسية مع الخرطوم بسبب تدخل حكومة الجبهة الإسلامية القومية في الشئون الإريترية الداخلية. وقبل شهرين من قبول "صادق المهدي" في تشوكودوم لحق تقرير المصير، كان "حسن الترابي" قد افتتح وترأس المؤتمر الثاني للحوار بين الأديان الذي عُقد بالخرطوم في أكتوبر 1994.

واستهدف هذا المؤتمر- مثل المؤتمر الأول الذي عقد في أبريل -1993 "إيجاد الأرضية المشتركة بين الإسلام والمسيحية". وحث "الترابي" المندوبين في كلمته الافتتاحية على تعميق الحوار وتضييق "الفجوة" بين الحضارتين الغربية والعربية- الإسلامية، متجاهلاً الحرب المدمرة في جنوب السودان التي أودت بحياة مليونين من غير المسلمين[1] . وقوبل نداؤه هذا بالتصفيق الحاد. وبعد أن تعززت انتصارات "الترابي" الشخصية دعا إلى عقد الدورة الثالثة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي بالخرطوم في الفترة من 30 مارس إلى 2 أبريل 1995، والذي تحمس للاشتراك فيه حوالي 300 مندوب من ثمانين بلدًا، وكان من بينهم الإسلاميون الأكثر نشاطًا في العالم. فقد تمثل جيدًا أربع من أكثر المنظمات الإرهابية[2] نفوذًا وفعالية- حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي والقاعدة- كما حضرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الجزائر إلى جانب منافستها الأكثر تطرفًا الجماعة الإسلامية المسلحة، بالإضافة إلى تنظيم الجهاد المصري، وكذلك منافسته الجماعة الإسلامية التي كان يقودها الشيخ السجين "عمر عبد الرحمن". كما حضر إلى المؤتمر "أبو سيّاف" من الفلبين وعصبة الأنصار اللبنانية الأقل شهرة.

وعلى العكس من التعتيم الذي صاحب الدورتين الأولى والثانية اتسمت الدورة الثالثة للمؤتمر بتغطية إعلامية دولية كاملة من الشرق والغرب. وعلى الرغم من سحر "الترابي" الشخصي وذكائه وإلقائه الخطاب الافتتاحي أمام جمهور متحمس، فإن فعاليات المؤتمر سرعان ما انزلقت إلى ما كان "الترابي" يخشاه فعليًا بالتحول إلى مجتمع يعج بالجدل الانقسامي

(1) لا يقتصر ضحايا الحرب على غير المسلمين فقط، كما أن الحركة الشعبية وانشقاقاتها قد قتلت أيضًا الكثير من المسلمين والمسيحيين وذوي الديانات التقليدية. وهذا تناول سطحي من المؤلف على الرغم من سعة اطلاعه، ولكن هذه الرؤية التبسيطية كثيرًا ما تسود للأسف الإنتاج الأكاديمي الغربي- المترجم.

(2) نموذج واضح على التحيز السياسي والثقافي الغالب على طرح بعض الأكاديميين في الغرب، حيث الخلط الفج بين التحرر الوطني والإرهاب، والتغاضي في نفس الوقت عن دور العامل الديني (الكنسي والتبشيري أحيانًا) والإرث الاستعماري وراء الحركات الانفصالية، ومع هذا اعتبار الأخيرة حركات تحرير وطني دون شوائب فيها- المترجم.

والعقيم. ففي اليوم الثاني من المؤتمر طالب الشيخ "محمد بشير عثماني" من بنين برفع كلمة "عربي" من اسم المؤتمر باعتبار أن هذا يمثل موقفًا تمييزيًا وعنصريًا. ولقي هذا الاقتراح تأييدًا حماسيًا من مندوبي إريتريا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا، بل وحتى من منظمة الأمريكيين ذوي الأصول الأفريقية التي يقودها "لويس فركان Louis Farraka" أما الفلسطينيون- الذين كان "الترابي" يلعب دور الوسيط الناجح بين فصائلهم- وكذلك إسلاميون آخرون من شمال أفريقيا فقد أصابهم الغضب الجام واعترضوا على اقتراح تغيير الاسم في وقت يواجه العالم الإسلامي تحديًا خطيرًا من الغرب. ومضى النقاش صاخبًا وخرج عن السيطرة، حتى إن بعض المندوبين العرب انسحبوا ساخطين من الجلسات، وعندما سعى "الترابي" إلى استعادة السيطرة بالوعد بالنظر مستقبلاً في تغيير الاسم، وصل شعور المسلمين الأفارقة من غير العرب بالاغتراب إلى الذروة.

وعلى الرغم من كل هذه النكسات والجدل الخلافي فقد اتفق المؤتمرون آخر الأمر على أن يبدأ "الإسلاميون" في صيف 1995، حملتهم لزعزعة استقرار النظم العربية المعتدلة وتدريب "أعداد أكبر وأكثر احترافية من الكوادر الإرهابية، في باكستان والسودان وإيران تمهيدًا لنشرهم في مصر والتصاعد الحتمي للكفاح المسلح"[1] . وقد تنبه الرئيس السوري "حافظ الأسد" جيدًا لحضور الإسلاميين السوريين في المؤتمر (على الرغم من أنه كان قد سحق المعارضة الإسلامية في بلده) فبدأ في تطوير العلاقات بين دمشق وطهران من أجل احتواء الإسلاميين في سوريا والخرطوم. وبالطبع كانت الحكومة المصرية أكثر انزعاجًا من "الأسد" بسبب حضور مندوبين من جماعة الإخوان المسلمين وحزب العمل في وقت كان "الترابي" يتوسط من أجل عقد هدنة بين منظمتي الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية الراديكاليتين المصريتين، لتكون هذه المرة الأولى منذ 1983، التي تتفق فيها الحركتان المتمردتان على العمل معًا. ومع مغادرة المندوبين في طريقهم للإعداد للجهاد الإسلامي، انكب أحد المثقفين المغاربة هو "خالد دوران" على دراسة أعمال المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، ودور "حسن الترابي" في الحركة الإسلامية، وكتب: "يحرص الترابي على أن يخبر وسائل الإعلام الغربية بما تريد أن تسمع منه، ولكنه في الواقع العملي يطبق برنامجًا للمجتمع يعد

(1) Yossef Bodansky، "Peres and the New Middle East' ، The Maccabean Online، Houston: The Freeman Institute، December 1995.

الأكثر ظلامية والأكثر وحشية من زاوية حقوق الإنسان... فما الذي جلبه الإسلاميون إلى إيران والسودان وأفغانستان وكشمير وفلسطين والجزائر سوى الكراهية؟"[1].

وبالنسبة للرئيس "حسني مبارك" فقد كان يتابع عن كثب أنشطة وجولات "حسن الترابي" واجتماعات المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وتصريحاته التي لا حصر لها تأييدًا للإسلاميين. وفي مارس 1992، اندلع خلاف عنيف بين مصر والسودان بشأن السيادة المتنازع عليها على مثلث حلايب وشلاتين، واعتبر الرئيس "مبارك" أن "الترابي" هو المثير الأساسي للمشاكل على البحر الأحمر. وأثناء زيارته الرسمية لواشنطن في أبريل 1993، ندد الرئيس "مبارك" بالإسلاميين في السودان والمغرب العربي والشرق الأوسط، وخص "حسن الترابي" بالذكر، باعتبارهم خطرًا على مصر. وبعد هذا قامت الأجهزة الأمنية المصرية بحملات على التنظيمات الإسلامية في مصر بما في ذلك الإخوان المسلمين والمنظمات الخيرية الإسلامية العاملة في البوسنة والصومال واليمن. وتزامن هذا الهجوم في (1995/1994) مع الاجتماعات التي عقدها "الترابي" في مارس 1995، مع الإسلاميين المصريين وقادة الجماعة الإسلامية في بيشاور والدكتور "أيمن الظواهري" من تنظيم الجهاد المصري للتخطيط لاغتيال الرئيس المصري. ثم بعد تأجيل الجمعية العمومية للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، تقابل "الترابي" مع "الظواهري" مرة ثانية في جنيف حيث من المؤكد أن الأخير قد أطلعه على تفاصيل المؤامرة التي لم يبذل "الترابي" أي جهد لإثناء المتآمرين عنها.

وصل الرئيس المصري "حسني مبارك" إلى أديس أبابا في يونيو 1995، لحضور الاجتماع السنوي لمنظمة الوحدة الأفريقية. ومن حسن الحظ أن المخابرات المصرية كانت قد تحسبت للأمر وأرسلت السيارة المصفحة للرئاسة مسبقًا، ففي يوم 26 يونيو فتح المتآمرون من الجماعة الإسلامية النار على السيارة. وقُتل اثنان منهم في تبادل إطلاق النار العنيف مع الحرس الشخصي للرئيس "مبارك"، بينما تمكن ثلاثة آخرون من الهرب. وبعد الحادثة بخمسة أيام عثرت عليهم قوات الأمن الإثيوبية مختبئين في أديس أبابا وقتلت أحدهم، ولكن تمكن ثلاثة ممن كانوا معه من الفرار، وكان بين هؤلاء الثلاثة أحد من أطلقوا النار على سيارة الرئيس.

---

(1) Aicha Lemsine، "muslim Scholars Face Down Fanaticism"، Washington Report on Middle East Affairs، June 1995، pp. 17- 92.

وعلى الفور أكدت الحكومة الإثيوبية أن حكومة الجبهة الإسلامية القومية بالخرطوم هي التي زودت المتآمرين بجوازات السفر والسلاح الذي هربته الخطوط الجوية السودانية. وأدانت إذاعة القاهرة الخرطوم، وبشكل خاص "حسن الترابي" باعتباره "العقل المدبر" للمؤامرة. وكان "الترابي" قد أصدر بيانًا أذيع في مساء 26 يونيو 1995، من راديو أم درمان أنكر فيه أي صلة للسودان بمحاولة الاغتيال وعبر عن أسفه لما وقع.

وفيما بعد لم يبذل "الترابي" جهدًا يذكر لتهدئة غضب الرئيس "مبارك"، بل إنه وصف التيار الذي قام بالمحاولة بأنهم رسل الإيمان الإسلامي، وأعلن أن مصر تشهد اليوم نكوصًا في الإيمان والعقيدة ولكن الله أراد لهما أن يبعثا في السودان ليتدفقا عبر مياه النيل ويطهرا مصر من الأدران[1] . ولدى استضافته بمنزله للصحفيين الأجانب بالسودان قال إن السودان ليس لديه شيء ليفعله مع الجماعة الإسلامية التي أعلنت مسئوليتها عن الاعتداء على الرئيس "مبارك"، بيد أنه "حيّا" "المجاهدين" الذين طاردوا "فرعون مصر" حتى أديس أبابا.

وعندما علم المصريون أن البيت الذي اختبأ فيه القتلة بأديس أبابا مستأجر لسوداني يدعى "محمد سراج"، وهو عميل خاص لرئيس استخبارات الجبهة الإسلامية القومية المدعو "نافع على نافع"، أطلقت وسائل الإعلام القاهرية حملة اتهامات بالغة العنف ضد الجبهة الإسلامية القومية والرئيس البشير. وسارت تظاهرات كبيرة في شوارع القاهرة تدين السودان "كمنبع للإرهاب" و"عصبة من القتلة والمتآمرين". وعلى الرغم من التهديد بضرب معسكرات تدريب الإرهابيين بالسودان، فقد عاد المسئولون المصريون إلى الاعتدال، وبعد مواجهة عنيفة حول حلايب وشلاتين بدأ الغضب والعداء في التراجع، ولكن مع عدم نسيان ما حدث. وفي الحقيقة أن محاولة الاغتيال الفاشلة كانت بمثابة نقطة تحول في القلق الغربي المتصاعد إزاء الإرهاب "الإسلامي"، كما أيقظت الدول العربية إزاء التحدي الداخلي الذي يمثله، كما تسببت في حدوث تغير في توجهات حكم الرئيس "عمر حسن البشير".

وعلى الرغم من فشل المتآمرين في تنفيذ غرضهم، فقد تسببوا رغمًا عنهم في قتل المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، وكان هذا بمثابة البداية لتدهور نفوذ "الترابي" في العالم الإسلامي وفي السودان، كما بدأ تحرك داخل الجبهة الإسلامية ذاتها من أجل إنهاء عزلة السودان كدولة

(11) جريدة الشرق الأوسط، لندن، 6 يوليو 1995.

منبوذة. وهنا ظهر انشقاق واضح بين المعتدلين والمتشددين الذين حرصوا حتى ذلك الوقت على الظهور بمظهر الوحدة غير القابلة للاختراق. وفي 6 أغسطس 1995، قامت الحكومة السودانية- بهدوء وبتجاهل كاملين من الإعلامين السوداني والعالمي- بالتخلي عن سياستها السابقة بالسماح لأي عربي أو مسلم بدخول السودان دون تأشيرة، وهو ما أدى إلى توقف تدفق "المجاهدين" الباحثين عن ملجأ آمن ومزيد من التدريب الإرهابي في السودان. وتبلور قلق متنام داخل حكومة الجبهة الإسلامية القومية من وضع السودان المحاط بأصدقاء ضعفاء وأعداء حازمين شكلوا "دائرة للعداء" تمتد من ليبيا في الغرب إلى إريتريا وإثيوبيا في الشرق.

وفوق هذا كله فقد أدان القادة الأفارقة علنًا حكم الجبهة الإسلامية القومية بقيادة "البشير" و"الترابي" كحكم شمولي عنصري ومتعصب. واتخذت كل من مصر وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا جانب العداء للحكم في السودان. أما على الحدود الجنوبية الغربية للسودان فقد دخلت زائير حالة من الفوضى، كما عم الفقر والاضطرابات كلاً من جمهورية وسط أفريقيا وتشاد. وهكذا أصبح السودان مع بداية العام 1996، محاطًا بحلقة مكتملة من الدول المعادية. وكان بإمكان الحكومات السودانية في الماضي الارتكان علي دول الخليج والغرب للتغلب على المشكلات السياسية الداخلية والتوترات الخارجية على حدودها. في الداخل، بات على الجبهة الإسلامية القومية الآن مواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد إعادة تجديدها وإحيائها تحت القيادة القوية لـ"جون قرنق" وقيام جيش الحركة بهجوم الشتاء في أكتوبر 1995، محققًا سلسلة من الانتصارات المتوالية. وفي الوقت نفسه بدأ مؤتمر البجا- المسلح من الإريتريين- في القيام بسلسلة من الهجمات الخطيرة في سائر أنحاء شرق السودان، كما كشف الرئيس الإثيوبي "ميليس زيناوي Meles Zenawi" عن موقف شديد العداء تجاه نظام الخرطوم، ليس فقط بسبب دوره في المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس "مبارك"، وإنما أيضًا بسبب استمراره في دعم حزب الاتحاد الإسلامي الصومالي في شمال الصومال.

وفي ديسمبر 1995، بلغت النتائج الوخيمة لمحاولة الاغتيال الفاشلة ذروتها بصدور قرار من مجلس الأمن الدولي يطالب السودان بتسليم المسلحين الثلاثة الهاربين. وحاول ممثل السودان في الأمم المتحدة المراوغة مجيبًا بأن المنظمة الدولية لا تملك أي دليل على وجود الثلاثة بالسودان. ونتيجة لهذا الرد المتشدد أصدر مجلس الأمن القرار 1044 في

يناير 1996، بفرض عقوبات على السودان بسبب رفضه التعاون مع التحقيقات في محاولة الاغتيال. بينما اتهمت الولايات المتحدة السودان بالتواطؤ وتوفير الملجأ الآمن للإرهابيين. وعندما أصر السودان على رفض التعاون فرضت الأمم المتحدة عقوبات أشد عليه في القرار 1054 الصادر في 26 أبريل 1996، والذي تضمن تخفيض حجم البعثة السودانية في الأمم المتحدة وتقييد حركة الدبلوماسيين السودانيين داخل الولايات المتحدة. وهكذا شهد عام 1996، عزلة سودانية كدولة منبوذة من الأسرة الدولية. وهو ما ساعد على وقوع المزيد من الصدع داخل الجبهة الإسلامية القومية، وإعادة تنظيم أجهزة الأمن السودانية، وتراجع نفوذ "الترابي" ونهاية مؤتمره الشعبي العربي والإسلامي، كما اتخذ القرار بتقديم "أسامة بن لادن" ككبش فداء من أجل تحسين علاقات السودان مع العرب والأفارقة والغرب.

الفصل الثامن

سنوات "البشير"
الحصار والتحدي
(2006-1996)

سقوط "حسن الترابي"

في العام 1994، كان العقيد "بكري حسن صالح"- أحد القادة الأصليين للانقلاب- قد نجح في تحويل جهاز الأمن الداخلي وغيره من الأجهزة الأمنية إلى قوة فعالة ومخيفة وذات حضور واسع في السودان. كما أرسى لنفسه وضعًا لا يمكن الاستغناء عنه، حيث أظهر كفاءة كانت موضع احترام ورهبة حتى من رؤسائه. ومثلت الخدمات الأمنية التي قدمها حالة منيعة لا تُقهر، غير أنها تعرضت لاهتزاز مفاجئ بفعل حادثتين منفردتين تسببتا في شق المجتمع الاستخباري بين المؤيدين والمعارضين لتسليم الإرهابيين، وهو الخلاف الذي سرعان ما امتد ليحدث الانقسام حتى بين ممثلي الجبهة الإسلامية القومية في الحكومة. وكانت الحادثة الأولى هي وصول "كارلوس- ابن آوى" (إليتش راميريز سانشيز "Carlos the Jackal "Ilich Ramirez Sanchez) إلى السودان، والثانية هي محاولة اغتيال الرئيس "مبارك" الفاشلة.

وصل "كارلوس" إلى الخرطوم عام 1993، وسرعان ما سبب الإحراج بسبب تقنّعه المزيف بالماركسية والإفراط في الشراب والمجون. وكان الفرنسيون يتتبعون "سانشيز" منذ تفجيره الإرهابي لصيدلية "سان جيرمان" في باريس عام 1974، ما جعل "البشير" والجبهة الإسلامية القومية و"الترابي" على أتم الاستعداد لتسليم "ابن آوى" للدائرة العامة

الفرنسية للأمن الخارجي DGSE ليلة 13 أغسطس 1994. وقد أمل النظام أن يساعد هذا في محو صورته كملاذ آمن للإرهاب العالمي، ومقابل الحصول على معدات عسكرية فرنسية وتدريب الشرطة السودانية والحصول على مساعدة مالية للخطوط الجوية السودانية وإقامة محطة لتحلية مياه البحر في بورسودان. وبالفعل أعلن "شارل باسكوا Charles Basqua" وزير الداخلية الفرنسي بعد اجتماع مع "الترابي" يوم 16 أغسطس 1994، أن النظام في الخرطوم قد قطع صلاته مع الإرهاب. وهو ما صدقه القليلون، ولكن "بيع كارلوس"– كعملية صغيرة ظاهريًا وسرعان ما تُنسى– قد ساعد في تفاقم الخلافات داخل صفوف الجبهة الإسلامية القومية التي كانت موحدة حتى ذلك الوقت. فقد أدان "علي عثمان طه" علنًا خطف "كارلوس" وبدأ في الابتعاد عن "الترابي" مفضلاً عليه "البشير" ورفاق السلاح في مجلس قيادة الثورة.

وبالرغم من نفي "علي عثمان طه" الشديد في اجتماع لوزراء الخارجية العرب في سبتمبر 1995 للشائعات القائلة باتساع الشق بين "البشير" و"الترابي" بعد محاولة اغتيال الرئيس "مبارك" (انظر بعده) فإن "البشير" وبعض زملائه من العسكريين بدأوا يناقشون ويقيّمون ويتساءلون عن الثمن الذي تدفعه الخرطوم جراء الاستمرار في التعاون مع "بن لادن" وأعوانه في تنظيم القاعدة.

كما أن الصراع المتنامي بين الأجهزة الأمنية والجبهة الإسلامية القومية من ناحية و"البشير" والجيش من ناحية أخرى قد تفاقم أكثر بفعل التظاهرات الضخمة التي سارت ضد النظام في سبتمبر 1994، عندما قاد طلاب جامعة الخرطوم حوالي 15 ألف محتج في شوارع الخرطوم ضد ارتفاع الأسعار ونقص المواد الغذائية الأساسية. وفشل جهاز الأمن الداخلي في توقع اندلاع تلك الاحتجاجات أو تحذير "البشير" من أعمال شغب وشيكة الوقوع، وهو ما تطلب مساعدة من ميلشيا الجبهة الإسلامية القومية والإسلاميين من العرب الأفغان لمطاردة الطلاب في الشوارع وقمع المحتجين المصرين علي الاستمرار في التظاهر، فلقي عشرون منهم مصرعهم مع امتداد العنف من الخرطوم إلى الأبيض ووادي مدني وبورسودان وغيرها من البلدات الكبرى في شمال السودان. وطالبت الجبهة الإسلامية القومية بإجراء عملية إعادة تنظيم سريعة للأجهزة الأمنية، استنادًا إلى قانون الأمن العام الصادر في يناير 1995، الذي أعطى هذه الأجهزة صلاحيات غير مسبوقة، مع ملاحظة أن أعضاءً مدنيين من الجبهة

الإسلامية القومية باتوا يملكون الآن سلطات أكبر على الأجهزة الأمنية. بيد أن إعادة التنظيم تلك لم تنه يومين من التظاهرات في بورسودان في أبريل من نفس العام احتجاجًا على النقص الحاد في إمدادات الكهرباء والمياه، كما قام طلاب جامعة الخرطوم بقيادة تظاهرة ثانية معادية للحكومة احتجاجًا على ارتفاع الأسعار ونقص المواد الغذائية، فقام "البشير" ومجلس قيادة الثورة مرة أخرى بتغيير قادة الأجهزة الاستخبارية والأمنية وإعادة السيطرة عليها إلى الجيش بدلاً من المدنيين الأعضاء في الجبهة الإسلامية القومية. ورغم أن الجبهة رأت في التغييرات بالأجهزة الأمنية "عملية تجميلية"، فقد كان من المؤكد أنها ليست مجرد إعادة تنظيم شكلية.

كان نظام الخرطوم قد أصبح معزولاً تمامًا في العام 1996، وسط جميع الحكومات العربية والأفريقية تقريبًا والكثيرين في الأسرة الدولية الغربية، بسبب التواطؤ في محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس "حسني مبارك"، واستضافة الإسلاميين والإرهابيين المعروفين في اجتماعات المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، والدعم المعنوي والمالي والمادي الذي تقدمه الحكومة السودانية للـ"مجاهدين" الذين يحاربون في البوسنة وألبانيا والشيشان. وكانت تقارير المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في السودان "جاسبار بيرو Gaspar Biro" قد قدمت منذ العام 1994، الأدلة الدامغة على ممارسة نظام حكم الجبهة الإسلامية القومية للإعدامات السريعة والاعتقالات التعسفية والتعذيب والتهجير القسري لقطاعات كبيرة من السكان في جبال النوبة وجنوب السودان. وبعد هذا بعامين، تحديدًا في فبراير 1996 أدانت المفوضية حكومة السودان في واحد من أقوى قرارات التوبيخ الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تضمنت القتل خارج نطاق القضاء والرق واحتجاز السجناء السياسيين دون محاكمة. كما قدم العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية تقارير بشأن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فأسهمت كل تلك التقارير في تأكيد صورة السودان كدولة منبوذة يجب على الجماعة الدولية حصارها.

وإزاء هذه العزلة الخارجية والانخفاض المرير في شعبية النظام بالداخل، فإن "البشير" وأعوانه القريبين- المشكلين أساسًا من القادة العسكريين للأجهزة الأمنية- قد باتوا مقتنعين في العام 1996، بأن "أسامة بن لادن" وتنظيم القاعدة قد أصبحا عبئًا غير ضروري، خاصة بعد فشل محاولة اغتيال الرئيس "مبارك"، حيث بدأت الشائعات تنتشر في الخرطوم بأن القاعدة تخطط لاغتيال "صادق المهدي"، وهو ما أثار عداء أتباعه كثيري العدد من الأنصار

وفي حزب الأمة، والذين يشكلون التهديد الأخطر لاستمرار حكم الجبهة الإسلامية القومية الذي لا يتمتع بالشعبية.

وقد عرض "البشير" في أول الأمر أن يقوم بتسليم "بن لادن" للسعودية ولكن السعوديين رفضوا خشية التداعيات الداخلية لذلك، ومن ثم طلب منهم أن يلعبوا دور الوسيط لتسليم "بن لادن" للولايات المتحدة. وفي فبراير 1996، التقى "فتحي عروة" المقرب من "البشير" بممثلين لوكالة الاستخبارات المركزي الأمريكية في روسلين (فيرجينيا)، وعرض عليهم أن يقوم السودان بالقبض على "بن لادن" وترحيله إلى جدة حيث يقوم السعوديون بدورهم بتسليمه للسلطات الأمريكية. ولكن مسئولين في وزارة الخارجية الأمريكية أصابوا مجلس قيادة الثورة والجبهة الإسلامية القومية بالإحباط الشديد عندما أبلغوا السودانيين بأن لديهم ثقة قليلة في إمكانية دعم إتمام الصفقة، متناسين أن الفرنسيين سبق وأن أظهروا ذات التحفظ أثناء الحصول على "كارلوس". ذلك أن المسئولين الأمريكيين في مجلس الأمن القومي رفضوا العرض في ذلك الوقت خشية التورط في عملية اختطاف خارج نطاق القضاء، ومن المفارقة أن السفير الأمريكي بالخرطوم "تيم كارني Tim Carney" كان يُعد- رغم إرادته تمامًا- لغلق السفارة حيث لم يعد من الممكن توفير الحماية للدبلوماسيين من هجمات محتملة "للمجاهدين" المتواجدين في معسكرات تدريب الإرهابيين المحيطة بالخرطوم.

وبينما كان هذا هو المسار الذي اختاره "البشير" للتخلص من "بن لادن"، فقد اختار "الترابي" طريقًا آخر، إذ كان يدرك مقدمًا الفضيحة التي يمكن أن يسببها التسليم والتي ستقضي على صورته ودوره السياسي في المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي وزعامته للجبهة الإسلامية القومية، ومن ثم اتصل بالسفير السوداني لدى أفغانستان "عطية بدوي" (وهو من العرب الأفغان السابقين ويتحدث لغة البشتو) وحثه على تسهيل عودة "بن لادن" إلى هناك. ووافق "يونس خالص"، القائد السابق للمجاهدين الذي يعمل انطلاقًا من جلال أباد في أفغانستان، على توفير ملجأ آمن لـ"بن لادن" والقاعدة. وبالفعل في يوم 18 مايو 1996، اختفى "أسامة" من الخرطوم في هدوء مستقلاً طائرة مستأجرة إلى بيشاور وجلال أباد، ومعه أفراد أسرته وعدد قليل من الأصدقاء وعشرين من حراسه في تنظيم القاعدة. ومثلما كان رحيله سريعًا، فقد قام "أسامة بن لادن" قبل هذا بتصفية جميع أعماله في السودان، واشتكى مر الشكوى من أن هذا ألحق به خسارة أكثر من 160 مليون دولار، واصفًا حكومة الجبهة

الإسلامية القومية بأنها تمثل خليطًا من التدين والجريمة المنظمة. ومن خلال الوساطة التي قام بها الدكتور "أيمن الظواهري" أعاد "بن لادن" إنشاء مقر قيادة القاعدة في قندهار، ولكن في غضون أيام من قيام القاعدة باستهداف أبراج الخُبَر بالظَهْران في السعودية والتي قتل فيها 19 وجرح 250 من رجال الخدمة الأمريكيين، اختفى "بن لادن" من جلال أباد والتحق بحركة طالبان.

وفي محاولة من الرئيس "البشير" لتحسين صورة حكمه التسلطي اعتمد مجلس قيادة الثورة المرسوم الدستوري الثالث عشر الصادر عام 1995، الذي يُحِل مجلسًا منتخبًا شعبيًا محل المجلس الوطني الانتقالي. وكان مجلس قيادة الثورة والجبهة الإسلامية القومية قد أصدرا إعلانات واضحة بشأن عقد انتخابات بعد إنشاء مؤتمرات "الشورى" على المستوى المحلي. وقد انعقد أكثر من 16 ألف مؤتمر محلي في العام 1995، لانتخاب مجالس إقليمية قامت بدورها بانتخاب مندوبين إلى مؤتمر قومي في الخرطوم. وبعد مناقشات موسعة في المجلس الوطني الانتقالي تمت الموافقة على "ميثاق الشعب السوداني" الذي رخص بإجراء انتخابات مباشرة وحدد صلاحيات الرئيس والمجلس الوطني. فيتم انتخاب الرئيس بأغلبية الأصوات لمدة خمس سنوات، ويُنشأ مجلس وطني منتخب قوامه 400 عضو، كثيرًا ما كان يسمى خطأً بالبرلمان أو مجلس "الشورى" حسب تصور "حسن الترابي".

ومن بين الأربعمائة مقعد في المجلس الوطني تم تعيين 125 في يناير 1996، وحجز 50 مقعدًا أخرى لأعضاء في الجبهة الإسلامية القومية وموالين لها، وترك 225 مقعدًا لاختيار الناخبين. ولما كانت هناك حالة إحباط شديد بسبب عدم إجراء أي انتخابات منذ سقوط حكومة "صادق المهدي" فقد تنافس أكثر من ألف مرشح تنافسًا قويًا على الـ 225 مقعدًا، واستمرت الانتخابات من 6 إلى 17 مارس 1996. وقد "حظي" مرشحون كثيرون بدعم "اللجان الشعبية" لمؤيدي الجبهة الإسلامية القومية في كل دائرة انتخابية لضمان هيمنة الجبهة على المجلس. وفي الحقيقة أن فقدان سجلات الناخبين كان من الأمور المألوفة، وشكا آلاف الناخبين من عدم تمكنهم من الإدلاء بأصواتهم، وخاصة في دوائر المرشحين من غير أعضاء الجبهة الإسلامية القومية. وقد تأمنت الأغلبية للجبهة من خلال كبار مرشحيها و47 مرشحًا آخرين انتخبوا بالتزكية. وحرص "الترابي" أثناء فترة الانتخابات على تأكيد أنه لا يطمح في أي منصب سياسي، ولكن هذا لم يمنعه من التقدم للانتخابات بدائرة الصحافة جنوب

الخرطوم والتي عاني فيها من هزيمة مذلة عام 1986. وقد نافسه مرشحان إسلاميان لديهما سمعة لا تشوبها شائبة، إلا أنهما انسحبا من المنافسة بطريقة غامضة، ليعود "الترابي" مظفرًا إلى الحياة العامة، ويتم انتخابه بأغلبية ساحقة رئيسًا للمجلس الوطني.

وتم انتخاب "عمر حسن أحمد البشير" رئيسًا بأغلبية 75% من الأصوات، ومن ثم ضمن استمرار سيطرته على الجيش والحكومة. و لم تؤدِ العملية الانتخابية سوى إلى تغير قليل، فقد جاءت بسياسة الإسلاميين المعتادة، وحكومة تسيطر عليه الجبهة الإسلامية القومية بالكامل، كما أصبح أكثر الإسلاميين المعاصرين دهاءً- "حسن الترابي"- على رأس المجلس الوطني باعتباره الزعيم المعترف به لنخبة الكوادر الشابة التي تحتل أهم المواقع في الخدمة المدنية والجيش والحكومة، والذين انفصلوا عن بقية المجتمع السوداني و لم يعودوا يمثلونه. وقد وصف "صادق المهدي" الانتخابات بالمهزلة والبرلمان الجديد باللامعقول. أما "مصطفى منصور" المرشد العام للإخوان المسلمين فقد اعتبره هيئة مشكّلة بالتعيين، وليس "مجلس الشورى"- النموذج الإسلامي الذي يتحدث عنه "الترابي"- لأنه قد تكون عن طريق الجيش وبقي تابعًا له. واستوعب المنصب الجديد طاقات الترابي، حيث انغمس في السياسة البرلمانية وبدأ في تغيير صورته بمهارة من رجل الدين الإسلامي إلى البرلماني العتيد. ويبدو أن "أسامة بن لادن" قد عاد إلى الخرطوم لفترة وجيزة في أغسطس 1997، حيث اجتمع و"الترابي"، ولكن لم يكن هناك أموال في هذه المرة ولا حماس لانعقاد المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي. واستمر "الترابي" على حالة العداء المزمن للرئيس "مبارك" الذي أعلن بشكل قاطع أن ليس لديه ما يفعله مع الحكومة السودانية. وقد غاب السودان بشكل مريب عن اجتماع وزراء الداخلية العرب الخمسة عشر الذي أصدر قرارًا قويًا بحرمان الإرهابيين من تخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الأعمال الإرهابية انطلاقًا من بلادهم، وذلك من خلال تحقيق تنسيق أكبر بين أجهزة الأمن العربية.

إن تشكيل المجلس الوطني الذي يصعب اعتباره ممثلاً للسودانيين، إلى جانب عزلة السودان- التي تسبب فيها لنفسه- عن العالم العربي والمجتمع الدولي، والتدهور المتواصل للاقتصاد، كل هذا لم يوح للسودانيين بأي ثقة في "البشير" و"الترابي". ولكن الدولة الإسلامية لم تتنبه للخطر إلَا بعد الهروب المثير لـ"صادق المهدي" من الخرطوم بينما كان "حسن الترابي" يحضر حفل زفاف في الحديقة الخاصة ببيت "المهدي"، حيث تمكن من التسلل بعيدًا دون أن يلحظه أحد من الجمع الكبير. ولقي "صادق المهدي" ترحيبًا كبيرًا

في أسمرة عام 1996، من قادة التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية، وبالطبع كان الترحيب الأكبر من أعضاء حزبه (الأمة) هناك. وكان قد ذهب إلى القاهرة في يناير حيث اجتمع وخصمه السياسي والطائفي التاريخي "عثمان الميرغني" الزعيم الشرفي للتجمع الوطني الديمقراطي، كما اجتمع الاثنان والرئيس "مبارك" ووزير الخارجية آنذاك "عمرو موسى"، لمناقشة معارضتهما لحكم الجبهة الإسلامية القومية. غير أن "حسن الترابي" ظل غير مكترث لهروب صهره، بل إن المتشككين في الخرطوم رأوا أن "البشير" و"الترابي" هما اللذان سمحا عمدًا بهروب "صادق المهدي" إلى أسمرة مدركين أنه لن يجلب لمعارضة التجمع الوطني الديمقراطي سوى المزيد من التشوش، وهو ما تمكن "صادق" من تحقيقه في نهاية الأمر.

وقد اتضحت سيطرة الجبهة الإسلامية القومية على الحكم بشكل أكبر في الشهور الأولى من العام 1998، بعد أن حاولت طائرة حربية من طراز أنتونوف 26 الهبوط في مطار الناصر يوم 12 فبراير وسط أنواء عاصفة ولكنها تجاوزت الممر وغرقت في نهر السوباط، مما أدى إلى مصرع 26 راكبًا كان من بينهم الفريق "الزبير محمد صالح" النائب الأول للرئيس. أما الخمسة والعشرون الآخرون فقد كانوا من كبار المسئولين الحكوميين وعلى رأسهم المقاتل الجنوبي العتيد "أروك تون أروك Arok Thon Arok". وبعد فقد "الزبير" وعدد كبير من وزراء الجبهة الإسلامية القومية أعلن "البشير" في 8 مارس 1998، تعيين 15 وزيرًا جديدًا وأربعة مستشارين للرئيس. كما تم تعيين "علي عثمان طه" رئيس الجبهة الإسلامية القومية نائبًا أول للرئيس، ومن بين الأربعة والعشرين وزيرًا كان هناك ستة عشر وزيرًا من قادة الجبهة، وترك مقعدان لعضوين سابقين في حزب الأمة، وثلاثة مقاعد رمزية للجنوبيين كان من بينهم بالطبع "لام أكول" رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/ المتحدة والذي أسندت إليه وزارة النقل. غير أن إعادة التشكيل الوزارة على هذا النحو كانت مجرد مقدمة لتمرير المجلس الوطني بعد هذا بثلاثة أسابيع، تحديدًا في 28 مارس 1998، لمسودة دستور أصبحت "الشريعة"

(I) من النصوص المهمة في هذا الصدد المادة 4 التي تقول: "الحاكمية في الدولة لله خالق البشر، والسيادة فيها لشعب السودان المستخلف، يمارسها عبادة لله وحملا للأمانة وعمارة للوطن وبسطا للعدل والحرية والشورى، وينظمها الدستور والقانون.
والمادة 18: "يستصحب العاملون في الدولة والحياة العامة تسخيرها لعبادة الله، يلازم المسلمون فيها الكتاب والسنة، ويحفظ الجميع نيات التدين، ويراعون تلك الروح في الخطط والقوانين والسياسات والأعمال الرسمية وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدفع الحياة العامة نحو أهدافها ولضبطها نحو العدل والاستقامة توجها نحو رضوان الله في الدار الآخرة".
والمادة 65: "الشريعة الإسلامية وإجماع الأمة استفتاء، ودستورا وعرفا هي مصادر التشريع، ولا يجوز التشريع تجاوزا لتلك الأصول، ولكنه يهتدي برأي الأمة العام وباجتهاد علمائها ومفكريها، ثم بقرار ولاة أمرها"- المترجم.

بمقتضاه هي المصدر الوحيد للتشريع[1]، كما زيدت السلطات الرئاسية بشكل كبير، وخاصة الرئيس "البشير"[1] . وفي يوم 8 مايو ذهب السودانيون إلى مراكز الاقتراع للاستفتاء بنعم أم لا على مسودة الدستور، والتي ووفق عليها بنسبة 96% وتم توقيعها كقانون أساسي في 30 يونيو 1998، أي بعد مرور تسع سنوات على انقلاب 1989. ومثَّل الدستور الجديد التتمة القانونية للثورة، ويفترض أنه قد حسم مرة واحدة وإلى الأبد كل المسائل المتعلقة بـ"الشريعة" والتي أربكت كل الحكومات منذ الاستقلال.

واستفاد "البشير" من السلطات الكبيرة التي منحت له بمقتضى استفتاء مايو 1998، وحسم تلك المسألة الدستورية الحساسة، ليواصل حملته المتعثرة من أجل تحسين صورة السودان بتوسيع الحيز الديمقراطي دون التضحية بسلطته أو سطوته. فوقع في 8 ديسمبر 1998، قانونًا بتنظيم العمل السياسي استعاد التعددية السياسية التي كانت محظورة منذ يوليو 1989. فسمح بتنظيم الأحزاب تحت واجهة "التوالي السياسي" الذي يبدو أنه كان نتاج قريحة "الترابي" الذي حث الكثير من الأحزاب السودانية السابقة في نوفمبر 1998، على الانخراط في العملية السياسية القائمة.

والآن أصبح بإمكان حزب الأمة بزعامة "صادق المهدي"، والحزب الاتحادي الديمقراطي برعاية أسرة "الميرغني" أن ينهضا بعد عقد من السُبات. غير أن "صادق المهدي" نكأ الجراح القديمة داخل الأنصار، مما دفع "ولي الدين الهادي المهدي" إلى تحدي سلطته السياسية والدينية فأنشأ "حزب الأمة الإسلامي" المنشق. وكان من نتائج "التوالي" الفورية الأخرى دخول قوى أخرى إلى الحياة السياسية الرسمية شملت الشيوعيين وحركة الوسط والإخوان المسلمين والحزب الشعبي الاشتراكي والحركة الإسلامية والحزب القومي السوداني وعددًا كبيرًا جدًا من الأحزاب الصغيرة قليلة الأهمية إلى جانب كم هائل من الأحزاب الجنوبية. بل قد وجد حتى حزب للخضر معنيٌّ بالقضايا البيئية. كما تم إحياء التقليد السوداني القديم

---

(1) ورد في المادة 43: " يمثل رئيس الجمهورية الحكم والسيادة العليا للبلاد، يقوم قائداً أعلى لقوات الشعب المسلحة والشرطة والقوات النظامية الأخرى، ويختص بصيانة أمن البلاد من الأخطار وحفظ عزتها ورسالتها، والإشراف على علاقاتها الخارجية، ويرعى سيرة القضاء والعدل والأخلاق العامة، ويرعى المؤسسات الدستورية، ويعنى نهضة الحياة العامة". ومن بين أخطر سلطاته: "تعيين شاغلي المناصب الدستورية الاتحادية، رئاسة مجلس الوزراء، إعلان الحرب وفق أحكام الدستور والقانون، إعلان حالة الطوارئ وفق أحكام الدستور والقانون، حق ابتدار مشروعات التعديلات الدستورية والتشريعات القانونية والتوقيع عليها"– المترجم.

بالمعاملة الكريمة للحكام السابقين عندما سُمح للرئيس السابق "جعفر نميري" بالعودة إلى البلاد بعد 14 عامًا في المنفى والترشح لمنصب الرئاسة. وقد لقي "نميري" ترحيبًا حارًا من رفاقه القدامى، ولكن حزبه المسمى "تحالف قوى الشعب العامل" لم يؤخذ قط مأخذ الجدية.

ولما كان "الترابي" عازمًا على الاستمرار في السيطرة السياسية في ظل هذا الانتشار الحزبي، فقد قرر إعادة تنظيم الجبهة الإسلامية القومية لتصبح "حزب المؤتمر الوطني" بعد إحكام قبضته على المجلس الوطني السوداني، وهو هيئة استشارية وطنية تتكون من ستمائة عضو، معظمهم من الموالين له شخصيًا. واعتزم عمل هذا بالحصول على رئاسة لجنته التنفيذية– اللجنة العامة للشورى– المكونة من ستين عضوًا. وعندما يتحقق له هذا ستكون لديه السلطة اللازمة لإعادة تنظيم حزب المؤتمر الوطني بما فيه المكتب القيادي المكون من ثلاثين عضوًا والمجلس القيادي المكون من مائة وعشرة أعضاء، وذلك تحت السيطرة الصارمة وقتذاك للرئيس "البشير" الذي صدّق على الترشيحات لمناصب نواب الرئيس والوزراء وكبار المسئولين قبل تسليم أسمائهم للمجلس الوطني للموافقة الشكلية. ورغم أن "البشير" قد عارض بشدة أي تغييرات دستورية تحد من سلطاته الرئاسية، فقد استغرق "الترابي" صيف وخريف 1999، وهو يجوب أنحاء السودان لتعبئة الحلفاء القدامى ونيل الولاء الشخصي لأعضاء الجبهة الإسلامية القومية. أما "البشير" فقد انحصرت قاعدته السياسية في الجيش. واقترح "الترابي" إلغاء كل من المكتب والمجلس القيادي لحزب المؤتمر الوطني، ونقل صلاحياتهما إلى رئيس المجلس الوطني. وهو ما شكل البداية لمرحلة من المواجهة الكبرى مع "البشير".

وبفضل الإدارة الماهرة "للترابي" أيدته الجمعية العمومية لحزب المؤتمر الشعبي كقائد حزبي، ومن ثم صوتت بما يشبه الإجماع لصالح اقتراحه بحل المكتب والمجلس القياديين. وحل محلهما سلطة قيادية واحدة تتكون من ستين عضوًا موالين "للترابي"، ومُنحت صلاحية الموافقة على الترشيحات لمناصب نواب الرئيس والوزراء وكبار المسئولين الحكوميين قبل تسليم أسمائهم للمجلس الوطني للتصديق عليها، وهو المجلس الذي يترأسه "الترابي" أيضًا. وهكذا في حركة انقلاب سياسي حاذق وماكر أصبح "الترابي" يملك من الأدوات ما يكفي من ناحية لتقليص كبير في سلطات الرئيس "البشير"، ومن ناحية أخرى ضمان إحكام قبضته

على الإدارة المدنية. ورغم موافقة "البشير" الغريبة على تولي رئاسة حزب المؤتمر الوطني- وهو منصب شرفي بلا صلاحيات- فقد استقرت السلطة الفعلية الآن في يد "الترابي" الأمين العام للحزب ورئيس سلطته العليا التي شكلت لجنة من سبعة أعضاء برئاسته لصياغة تشريع بنقل السلطات الدستورية للرئاسة إلى المجلس الوطني الذي يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطني ويترأسه "الترابي". وعلى سبيل مراضاة "البشير" تقرر أن يكون مرشح الحزب للرئاسة في الانتخابات التالية، المخطط لإجرائها في العام 2001، ليتسلم عندئذ رئاسة خانعة ومفرغة من المحتوى.

ولو كان "الترابي" يتوقع من "البشير" أن يستسلم في هدوء، فإنه لا بد قد أساء التقدير لأقصى حد. ففي خطاب ألقاه "عمر البشير" أمام أفراد لواء حماة الوطن بقوات الدفاع الشعبي أكد عزمه على مواصلة الطريق الذي اختطه مجلس قيادة الثورة لإنقاذ الشعب السوداني من "التفكك والتفسخ". وبعد قيامه بإعادة كل الأصول التي سبق مصادرتها لزعيمي حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي بعد انقلاب 30 يونيو 1989، سعى فعليًا إلى عقد المصالحة مع التجمع الوطني الديمقراطي في نوفمبر 1999، وهو ما أزعج "الترابي" إزعاجًا شديدًا، فقام بدوره باقتراح الاجتماع مع قادة التجمع المعارض في مكة، وهو الاقتراح الذي رفضه "محمد عثمان الميرغني" باعتباره "مخططًا مخادعًا ومريبًا".

وبعد عودته إلى الخرطوم قام "البشير" بتوريط "الترابي" في حوارات عامة واستفزازية حول التعديلات الدستورية الرامية إلى الحد من سلطات رئيس الجمهورية، ووصلت هذه الحوارات إلى الذروة في اجتماع استمر أربع ساعات لم يصل إلى شيء. ولما فشلت المصالحة بين الاثنين، دعا "البشير" أكثر من مائة من أعضاء المجلس الوطني إلى عشاء فاخر ببيته في محاولة منه لإقناع ضيوفه بالحماقة التي يرتكبها "الترابي" في محاولة إضعاف الرئاسة، وبدا أن "البشير" لم يحقق سوى نجاح قليل في هذا الاتجاه. ففي ديسمبر 1999، اقترح "الترابي" تشريعًا بإجراء انتخابات مباشرة للولاة في الست وعشرين حكومة محلية، ما يعني إلغاء سلطة "البشير" في اختيار الولاة. وأكثر من هذا سعى "الترابي" إلى الدفع بتعديل دستوري يسمح بإعفاء الرئيس من منصبه بأغلبية الثلثين. وبدا أن هذا هو القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للرئيس "البشير". فمن الناحية الأيديولوجية كان "البشير" والجيش أقل التزامًا بالمثال الإسلامي، والسياسات الاقتصادية الغامضة المنسوبة له، فضلاً عن مخططات "الترابي"

للاستيلاء على السلطة عبر العملية التشريعية وعلى حساب الرئيس وقائد الجيش. ففي يوم 12 ديسمبر 1999، أي قبل يومين من تصويت المجلس الوطني على الحد من سلطات الرئيس قام الجنود والدبابات بمحاصرة مبنى المجلس التشريعي، واستبق "البشير" الأحداث بعزل "الترابي" من منصبه وحل المجلس.

أعلن "البشير" حالة الطوارئ، ووعد بإجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني في ديسمبر 2000. وبالرغم من مقاطعة حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي للانتخابات، وعقدها في شمال السودان فقط، حصل "البشير" على 86% من الأصوات. كان "البشير" خلال السنوات العشر الأولى من حكمه قد كوّن شعبيته داخل الجيش، وخصوصًا وسط الضباط الذين كان واحدًا منهم. ولم يخسر قط قاعدته للسلطة هذه، كذلك لم ينس قط أنه جندي في المقام الأول وسياسي ثانيًا. كما أن كبار الضباط لم يثقوا قط في "الترابي" أو "طه"، وعقدوا العزم على ألا يسمحوا "للغوغاء" في قوات الدفاع الشعبي أن يعتدوا على سلطتهم في القوات المسلحة. أضف إلى هذا أن سقوط "الترابي" لقي ترحيبًا كبيرًا من زعماء الدول المجاورة باعتبار أن هذا يمثل النهاية للتجربة الإسلامية. فحصل البشير على تأييد قوي من السعودية والبحرين والإمارات، وبشكل خاص من الرئيس المصري "حسني مبارك" الذي أكد له "البشير" أن "الترابي" لن يعود إلى المسرح مرة أخرى. وفي يناير 2000 أقال الرئيس "البشير" تسعة وزراء مقربين من "الترابي"، ولكنه احتفظ بالعديد من أنصاره السابقين، وفي مقدمتهم في منصب النائب الأول للرئيس "علي عثمان محمد طه" الذي تحول من إسلامي متشدد إلى سياسي إسلامي براجماتي. وقيد "البشير" مصالح وأعمال أسرة "الترابي" وأنهى تدفق الموارد الحكومية إليه والتي كان يدعم بها المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، فضلاً عن الاستيلاء على المقرات الخاصة بهذا المؤتمر في 10 فبراير 2000.

وفي مايو 2000، ظهر "الترابي" للمرة الثالثة والسبعين، والأخيرة، على قناة الجزيرة ذات الشعبية الواسعة في العالم العربي، فدعا السودانيين للخروج إلى الشارع كما فعلوا عامي (1964 و1985)، دفاعًا عن الثورة الإسلامية وتحرير السودان من الديكتاتورية العسكرية. ومنذ هذا الوقت تم منعه من ممارسة النشاط السياسي وأزيح من منصب الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني، كما فُصل على وجه السرعة كل الموالين له في الأجهزة الأمنية والخدمة المدنية. ومع ذلك فلم يكَن "الترابي" من النوع الذي يسهل قمعه أو تهميشه.

ففي 27 يونيو 2000 جمع الموالين له واستقالوا من حزب المؤتمر الوطني وأسسوا حزبه الجديد الذي أسماه "حزب المؤتمر الشعبي". وأخذت جريدة الحزب "رأي الشعب" تنشر الانتقادات السياسية التي تدين "البشير" وحكومته. وفي لحظة استثنائية و"دون كيشوتية" وقّع في فبراير 2001 ولأسباب غير مفهومة "مذكرة تفاهم" باسم حزب المؤتمر الشعبي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان– عدو العمر– بالبحث عن حل نهائي للحرب الأهلية التي استمرت ثمانية عشر عامًا. وعلى الرغم من ذكائه الحاد فقد ارتكب "الترابي" بهذا التوقيع خطأً سياسيًا فادحًا، ذلك لأنه من الخيانة بالنسبة لهذا الإسلامي الشهير أن يصبح حليفًا بين يوم وليلة للمتمردين الأفارقة "الكافرين". فتم اعتقاله يوم 21 فبراير 2001، وأودع سجن كوبر، ثم نقل فيما بعد رهن الإقامة الجبرية في منزله، وتم تهديده بمحاكمته جنائيًا بتهمة الاتصال بالعدو. وفي اليوم التالي لاعتقاله تم إلقاء القبض على ثلاثين من معاونيه، وأعلن حظر حزب المؤتمر الشعبي.

هكذا جاء الوقت المناسب كي يتخلص الجيش من "البابا الإسلامي". وبالنسبة للمؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، ذلك الضوء الذي سطع بقوة عام 1991، فقد تم إطفاؤه، كما بادر العرب الأفغان بمغادرة السودان بأعداد كبيرة. إن احتكار السلطة من قِبل الجبهة الإسلامية القومية– المخلوق السياسي "للترابي"– قد أدى فعليًا إلى وقوع الشرخ في صفوفه، ولم يؤدِ إلى حل للحرب الأهلية المهلكة. لقد تمثل دوره في تحديد الأيديولوجية والأهداف التي توحي للآخرين بقيادة "الجهاد" الإسلامي عمليًا ضد المسلمين وغير المسلمين من الزنادقة والمرتدين والكفار. وحينما كان يواجَه بالمؤيدين والمعارضين والمتشككين، فإن كلماته كانت بمثابة النداء اللفظي بحمل السلاح دون إصدار الأوامر الفعلية بالتقدم لتحقيق المثال الإسلامي. ربما كانت أيديولوجيته الإسلامية موحية، ولكن التناقضات الكائنة في فكره وخطابه قد أظلمت الطريق إلى العالم الطوباوي للسلام والأخوة الذي تحكمه قواعد الإسلام الخيرة. وربما كانت قيادته ملهمة ولكن حينما احتاج أتباعه إلى تعليمات بشأن أساليب بناء المجتمع الإسلامي لم تكن لديه أي إجابات عملية سوى تعابير الورع مع ارتباطه بشبكة من الإرهابيين البغضاء. وكلما كان "الترابي" يُمعن في توظيف مهاراته الخطابية كلما برزت أكثر التناقضات في فكره ورسالته. وكلما كان يرفع من شأن الحكومة الثورية في السودان إلى مصاف النموذج للنهضة الإسلامية كلما بات سجينًا أكثر لغروره الشخصي. وكلما ازداد اعتماده على الإرهاب للإطاحة بالدول الإسلامية العلمانية ثم في الغرب كلما سقط أكثر في

وهدة الإنكار. لقد ظل "حسن الترابي" في أذهان مؤيديه كرجل المبيعات الساحر لرسالة مختلة، حيث انكشف في 19 فبراير 2001 بتوقيعه لمذكرة التفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، فبدت هذه الخطوة للجميع، وليس المخلصين له فقط، كآخر صيحة يائسة- إن لم تكن هازلة- لعجوز خاب أمله ويبحث عن مكان له في التاريخ.

النفط: لعنة وفورة

في 31 مايو 1999، افتتح الرئيس "البشير" رسميًا رصيف ناقلات النفط الجديد في مرسى بشاير جنوب بورسودان، لخدمة خط الأنابيب بطول ألف ميل من حقول نفط هيقلق والوحدة، والذي بناه كونسورتيوم من الصين وكندا وماليزيا بتكلفة 600 مليون دولار. وقد صمم الخط أول الأمر بطاقة استيعابية 250 ألف برميل يوميًا، وبفضل هذا الخط تمكن السودان عام (2000/1999) من تسجيل أول فائض في ميزانه التجاري مع توقع نمو اقتصادي بمعدل 6% سنويًا، وذلك بعد مغادرة الناقلة الأولى لرصيف مرسى بشاير في 27 أغسطس وعلى متنها 600 ألف برميل من الخام السوداني.

كانت شركة شيفرون الأمريكية للبترول فيما وراء البحار قد أوقفت أعمال التنقيب والحفر الناجحة التي تقوم بها، بعد الهجوم الذي شنه متمردو "أنيا نيا 2" في فبراير 1984 على معسكر الشركة وقتل أربعة من العاملين، وقصرت الشركة أعمالها بالسودان حتى يونيو 1992، على المسح السيزمي من أجل الاحتفاظ بالامتياز لا أكثر، كما قررت شيفرون عدم استثمار أي أموال جديدة في السودان وباعت حقوق الإنتاج والتنقيب لشركة بناء سودانية (كونكورب -Concorp) بقيمة 12 مليون دولار. وكانت شركة البترول الكندية ستيت بتروليوم SPCC، أول شركة أجنبية تبدي اهتمامًا بشراء كونكورب لامتياز شيفرون. والشركة الكندية شركة صغيرة غير مشهورة ورئيسها ومديرها التنفيذي هو "لطف الرحمن خان Lutfur Rahman Khan" الذي أسسها عام 1991. وعلى الرغم من حقيقة أن الشركة الكندية لم تكن من المنتجين الرئيسيين للنفط فقد أعطى "الترابي" وأصدقاء الجبهة الإسلامية القومية دعمهم المطلق لها، والذي كان كافيًا كي تقوم وزارتا الطاقة والتعدين والمالية بالتفاوض على اتفاقية سخية للشركة تحصل بمقتضاها على 70% من عوائد الإنتاج حتى تسترد استثمارها الأولى، وبعد هذا يتم تقسيم العوائد بالتساوي بين الشركة والحكومة السودانية. حصلت الشركة على 34 بئرًا، ولكن الأكثر أهمية كان حصولها على قاعدة

البيانات السيزمية الثرية من شيفرون والتي ستسمح للشركة الكندية بالعمل على احتياطيات قائمة تقدر بـ300 مليون برميل وقابلة للزيادة.

وبدلاً من السعي للتعاون مع منتجي نفط كبار طلبت الشركة الكندية في نوفمبر 1992 من شركة كندية أخرى غير معروفة هي شركة "أراكيس Arakis" الكندية للطاقة أن تساعد في تمويل مشروعها بالسودان. و لم يكن لدى أراكيس سوى قليل من الخبرة في أعمال التنقيب والإنتاج، كما لم يكن لديها من قبل أي قدرات في مجالات التسويق أو التكرير. والأسوأ من هذا أنها لم تكن تملك أي حقل نفطي منتج، ومن ثم لم يكن لديها تدفق نقدي مهم يسمح لها بالمضي في العمليات، ولكن اتفاقًا تم توقيعه بين شركة ستيت بتروليوم ورئيس أراكيس "جيه تيري ألكسندر J. Terry Alexander" ذي الحديث الناعم، تحصل أراكيس بمقتضاه على امتياز ستيت بتروليوم في حقول هيقلق والوحدة وكايكانج. وفي 29 أغسطس –1993 أي بعد سنة من توقيع الاتفاق بين "خان" و"ألكسندر" وقعت أراكيس اتفاقًا بالمشاركة في الإنتاج مع الحكومة، وهكذا بين عشية وضحاها أصبحت شركة صغيرة ومجهولة (أراكيس) تمتلك امتيازا على منطقة تبلغ مساحتها 12.2 مليون فدان، فيما مثل فرصة مذهلة لـ"تيري ألكسندر". ولاح أن تنمية الحقول النفطية تشكل الأمل الوحيد لإحياء الاقتصاد السوداني واستعادة الثقة وسط المجتمع المالي الدولي، وهكذا باتت أراكيس هي الحل.

قررت أراكيس في مايو 1994، بناء خط أنابيب بطول ألف ميل من هيقلق إلى بورسودان، واشترت الحصة المتبقية من الأسهم المملوكة لستيت بتروليوم، وأعلنت أنها سوف تنفق 30 مليون دولار على التجارب والحفر الاستكشافي الذي سيشمل 14 بئرًا جديدةً. وارتفعت أسهم شركة أراكيس بقوة بعدما توصلت إلى اتفاق مع مجموعة AGI العربية للاستثمار والاستحواذ التي يترأسها "الأمير سلطان بن سعود بن عبد الله"، وقد وافق الأخير على تقديم مبلغ 750 مليون دولار للمساعدة في أعمال التنقيب والحفر وتنمية الحقول وإنشاء أنبوب قطره 24 بوصة. وسرعان ما بدأت ألغاز الصفقة في الافتضاح بعدما أبلغت السفارة السعودية بواشنطن وزارة الخارجية الأمريكية بأن "الأمير سلطان" المذكور هو في الحقيقة قريب بعيد جدًا للأسرة المالكة، وأن مصداقيته وقدرته على تدبير الأموال محل شك. وبالفعل فقد تخلت AGI في 18 سبتمبر 1995، عن اتفاقية التمويل التي عقدتها مع أراكيس، فقام "تيري ألكسندر" رئيس الشركة الأخيرة ومديرها التنفيذي الجديد "جون مكلاود

John McCloud" بفتح محادثات مباشرة مع الشركة الوطنية الصينية للتنمية النفطية CNODC وبتروناس كاريجالي عبر البحار "Petronas" وهي إحدى فروع شركة النفط الوطنية الماليزية.

وكانت للصين علاقة طويلة ومرحب بها- رغم غموضها- مع السودانيين منذ قدوم أول صيني محمل ببرامج المساعدة إلى الخرطوم في السبعينيات. فمن ناحية رحب السودانيون بالصينيين الذين أنشأوا وحدات صحية ممتازة وبنوا مستشفيات ومعامل نسيج وسدودًا لتوليد الطاقة الهيدروليكية وقاعة الصداقة الكبرى بالخرطوم دون المطالبة بأي شيء في المقابل. بل إن "الترابي" دافع ذات مرة عن فكرة غريبة بدعوة الصينيين للهجرة إلى السودان ليتزوجوا وينجبوا أجيالاً قادرة على العمل الشاق. ومن ناحية مقابلة شكل الصينيون لغزًا بالنسبة للسودانيين الميالين للعشرة الاجتماعية، فلم يختلطوا أو ينفتحوا اجتماعيًا ومكثوا داخل مجمعاتهم السكنية منكبين على أعمالهم اليومية ثم يهجعون إلى عزلتهم في نهاية يوم العمل، بينما يقضي السودانيون أمسياتهم الاجتماعية الحية مستمتعين بالجو اللطيف في المساء. وعلى الصعيد العسكري كانت الصين هي مصدر السلاح الذي يمكن الاعتماد عليه أكثر من أي مصدر آخر. ومن الناحية السياسية اعتبرت الصين واحدة من البلدان التي يمكن الاعتماد عليها للدفاع عن المصالح الإسلامية في محافل السياسة الدولية. ولما كان السودان معزولاً عن الغرب بسبب تحالفه مع الرئيس العراقي صدام حسين، فقد كانت الخرطوم في أمس الحاجة إلى صديق داخل مجلس الأمن الدولي، وقد أوفت الصين بهذا الغرض. أما الصين فقد كانت من جانبها تبحث في صمت عن مصادر جديدة للبترول. وكانت لجنة سودانية مشتركة للتعاون التجاري والفني برئاسة وزير الصناعة والتجارة "تاج السر مصطفى" قد قامت بزيارة لبكين في أغسطس 1995، للبحث في التعاون الصيني في التنقيب عن النفط السوداني واستغلاله. وتبع هذا قيام الرئيس "البشير" نفسه بزيارة رسمية للصين في أكتوبر من العام نفسه، حيث قوبل بترحاب كبير.

وفي 2 ديسمبر 1996، أعلن "لطف الرحمن خان" رئيس شركة "SPCC" في ابتهاج كبير تأسيس شركة "النيل الكبرى للعمليات النفطية" التي توزعت الحصص بين شركائها كالآتي: 25% لشركة SPCC، 40% لشركة النفط الصينية CNPC، 30% لبتروناس الماليزية، و5% لشركة النفط الوطنية السودانية (سودابت) لضمان استمرار احترام مصالح

الحكومة السودانية. واتفقت الشركات الثلاث الأخيرة على بناء وتشغيل خط أنابيب لنقل الخام بقدرة 250 ألف برميل يوميًا إلى محطة التصدير في مرسى بشاير على ساحل البحر الأحمر. وفتح تأسيس شركة النيل الكبرى الباب أمام شركات نفطية أصغر للاشتراك في هذه الفورة العظيمة. ففي عام 1997، بدأت شركة بترول الخليج القطرية الحفر في حقول أدار يال شمال أعالي النيل، وقامت شركة لوندن ببدء العمليات في منطقة أدوك-لير بالمشاركة مع بتروناس. وفي أغسطس 1998 باعت شركة SPCC حصتها البالغة ربع أسهم شركة النيل الكبرى إلى شركة تاليسمان "Talisman" للطاقة وهي كبرى شركات النفط والغاز في كندا مقابل 175 مليون دولار لتصبح شريكًا مع الصينيين والماليزيين. وأكد الدكتور "جيم بوكي" Jim Buckee رئيس تاليسمان أن شركته سوف تستثمر 780 مليون دولار من أجل إتمام المشروع السوداني في العام 2001.

وحققت شركة النفط الوطنية الصينية نجاحًا كبيرًا في المنافسة بسوق النفط العالمية، إلى حد أن حفل التوقيع بالخرطوم تمت إذاعته على الهواء من راديو وتلفزة بكين في مارس 1997. وكان هدفها المباشر هو زيادة إنتاج السودان من النفط الخام من 10 آلاف برميل يوميًا إلى 150 ألف برميل يوميًا في منتصف العام 1999، وتحقيق اكتفاء السودان ذاتيًا من النفط بالبترول المنتج في مصفاة نفط الخرطوم في الجيلي التي تبعد 20 ميلاً شمال العاصمة وبناها الصينيون بطاقة 50 ألف برميل يوميًا، أي ما يساوي الاستهلاك اليومي للسودان. وفي 28 فبراير 1998، بدأت الشركة الصينية كبرى عملياتها بالخارج حينما حصلت على النسبة الأكبر من امتياز شركة أراكيس البالغ 12.2 مليون فدان كما أسلفنا القول. وبعد اكتمال خط الأنابيب ومحطة التصدير في مرسى بشاير في أغسطس 1999، بدأ النفط في التدفق محققًا الإيرادات التي تنتظرها الخزانة السودانية الفارغة على أحر من الجمر. فبدأت وزارة الدفاع تشتري الأسلحة، ووعدت فرنسا بدعم السودان في الاتحاد الأوربي، وأعادت بريطانيا التشغيل الكامل لسفارتها بالخرطوم، ولكن كانت هناك انتقادات واسعة استهدفت شركة تاليسمان الكندية عندما قامت الحكومة السودانية بإجبار الآلاف من القرويين على الخروج من مناطق الحقول النفطية التي تعمل بها الشركة. ومن سوء الطالع أن كل الآفاق الجديدة أمام تحقيق السلم قد قُبرت بسبب الذهب الأسود الذي قدرت عوائده بمليار دولار سنويًا عند الوصول إلى درجة الإنتاج الكامل. فالسقوط السياسي "للترابي" وبروز السودان كبلد منتج للنفط بدرجة مراقب في منظمة الأوبك، قد أسهما إلى حد بعيد في تهدئة خواطر أعداء

السودان سابقًا في شبه الجزيرة العربية والخليج. ومع ذلك فقد استمر السودان ينوء بالعبء الهائل للمديونية الخارجية، ولكنها كانت المرة الأولى على مدى عقد كامل التي تتجاوز فيها صادرات السودان قيمة وارداته.

وعلى الرغم من الصراعات العرقية الضروس بين الجنوبيين فقد كانوا معارضين جميعًا وبكل إصرار لاستغلال الأجانب للنفط الجنوبي لمصلحة عرب السودان الشماليين المحميين بميلشيات جنوبية وقوات الدفاع الشعبي والجيش. وعندما بدأت القوات المسلحة السودانية وميلشيات البقارة "المُرَحَّلين" عملياتهم النظامية لإخلاء السكان من تلك المناطق في غرب النيل المخصصة لحفر آبار النفط في 2001، وجدت المساعدة في هذا من العمال الصينيين المسلحين و"المجاهدين" من العرب الأفغان. فقد اجتاحوا المنطقة يحرقون القرى ويقتلون السكان ويستولون على قطعان كبيرة من الماشية، قبل خوض اشتباكات بالأسلحة النارية مع الحركة الشعبية. وبعد تطهير الأرض مما عليها تم تأمين المنطقة وخفارتها بدوريات من البول نوير بقيادة "باولينو ماتيب" الذي أصبح الآن برتبة لواء في الجيش، وميلشيته المستقلة التي تدفع لها الحكومة السودانية، واستأجرتها فيما بعد شركة النفط الوطنية الصينية وشركة بتروناس لأعمال الحراسة الأمنية. وقامت شركات النفط بتشييد طرق صالحة للاستخدام في كل الأجواء، ومدارج لهبوط الطائرات استخدمتها القوات المسلحة السودانية بحرية للهجوم على المستوطنات المدنية ومعسكرات اللاجئين في دائرة أخذت تتوسع باستمرار حول حقول النفط[1].

غير أن هذا التدمير والقتل المنهجي قد أزعج منظمات الإغاثة العاملة في إطار عملية شريان الحياة في السودان OLS وجعل من غير الممكن تصديق الادعاءات الحكومية بالعمل من أجل "السلام من الداخل". وكانت منظمات حقوق الإنسان المستقلة، مثل منظمة العفو الدولية وكريستيان أيد وهيومان رايتس واتش، قد أصدرت منذ 1999، تقارير ضافية عن الانتهاكات الكبيرة التي تتم في مناطق حقول النفط، مدعومة بتوثيق كافٍ ومدين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان و"تقرير هاركر Harker Report" للحكومة

(1) نلاحظ أن المؤلف يذكر وقائع خطيرة كهذه دون ذكر مصادر محددة مما يدعو إلى ضرورة أخذها بجانب كبير من الحذر- المترجم.

الكندية. وقد لعب تحالف من الكنائس الكندية دورًا كبيرًا في انسحاب أراكيس وبيع حقوقها إلى تاليسمان التي أصبح عليها مع "لوندن بتروليوم Lundin Petroleum" أن تتحمل وطأة النقد اللاذع. وقد دأبت لوندن على إنكار وجود أي عمليات للنزوح الإجباري للسكان المحيطين بآبارها ذات الأرباح المذهلة، بل زعمت في دهاء أن المكاسب الاجتماعية- الاقتصادية والإنسانية الناجمة عن إنتاج النفط سوف تفتح آفاق السلام.

أما الحكومة الكندية نفسها فقد بدأت تتملص من تهديداتها السابقة بفرض عقوبات على شركة تاليسمان بعد نشر تقرير هاركر. فتحت ضغوط من لوبي النفط القوي في كندا قبلت الحكومة بـ"مدونة سلوك أخلاقي" منمقة أصدرتها تاليسمان و لم تفعل شيئًا يذكر لتهدئة نشطاء حقوق الإنسان. ومثلما فعلت لوندن، واظبت تاليسمان على إنكار طرد المدنيين من أراضيهم، وذلك على الرغم من توفر كم كبير من الأدلة الدامغة على عكس ما تقول الشركة.

مرت تاليسمان بحالة من الحرج وظلت محلاً للسخط لكونها شركة خاصة معرضة لمطالبات المساءلة من نشطاء حقوق الإنسان المسلحين بحرية التعبير والنشر، ومن ثم فقد ظلت هدفًا للرقابة الشعبية، بينما شركات النفط الوطنية (الحكومية) المتورطة بنفس الدرجة، تمتعت بالحصانة و لم يمسها أحد. ومن ثم فقد رفعت دعوى جماعية أمام محكمة نيويورك الفيدرالية تتهم شركة تاليسمان بالتعاون مع الحكومة السودانية في حرمان السودانيين من حقوقهم الإنسانية، الأمر الذي أجبر "جيم بوكي" على الإنكار الصارم قائلاً إن "الانخراط البناء" كان خيارًا حيويًا في منطقة حرب توجد بها آبار النفط غرب النيل. ورغم أن الدعوى الجماعية كانت ستستغرق سنينًا طويلة إلا أنها كانت الدافع وراء دخول "بوكي" في مفاوضات من أجل تخليص تاليسمان من أعمالها بالسودان. ففي نهاية 2002، باعت الشركة حصتها البالغة 25% من أسهم شركة النيل الكبرى للأعمال النفطية بقيمة 690 مليون دولار إلى شركة فيدش المحدودة OVL، وهي إحدى أذرع شركة النفط والغاز الهندية ONGC المدعومة من الحكومة الهندية للحصول على كل فرصة دولية ممكنة في مجال اكتشاف وإنتاج البترول. وقد أثارت هذه الصفقة الارتباك وسط الشركاء الآخرين في شركة النيل الكبرى، والذين كانوا قد ضغطوا بقوة على تاليسمان كي تبيع حصتها لهم. واقتفت شركات أخرى أثر الشركة الكندية وبدأت في إنهاء عملياتها بالسودان. فقامت شركة سلافنفت Slavneft

الروسية- البيلاروسية بإغلاق مكاتبها في السودان عام 2002، وفي صيف 2003، قامت شركة لوندن بتروليوم ببيع أعمالها في المنطقة "-5 أ" من امتيازها لشركة بتروناس، ولكن شركة توتال الفرنسية استمرت في التمسك بامتيازها الكبير الذي يمتد على طول الضفة الشرقية لبحر الجبل من أرض النوير إلى الاستوائية. ولكنها لم تقم بأي أعمال استكشافية أو إنتاجية بسبب العمليات الحربية، إلا أنها قنعت بانتظار يوم حلول السلام بالجنوب، والذي سيوفر جوًّا آمنًا يسمح بتطوير امتيازها دون التعرض للمخاطر الأمنية التي أجبرت شيفرون وتاليسمان ولوندن وسلافنفت على الانسحاب تاركة عمليات الاستكشاف والإنتاج لشركات النفط الوطنية في الصين وماليزيا والهند التي لا توجد عليها ضغوط المحاسبة من قبل الإعلام أو الشركاء الاجتماعيين أو المنظمات الإنسانية.

كانت كل حكومة جديدة تتشكل في تاريخ السودان المستقل ترث الحطام الاقتصادي من الحكومة السابقة عليها. و لم يكن نظام حكم "عمر البشير" الثوري استثناءً من هذه القاعدة. فعلى الرغم من أن التقارير الاقتصادية الصادرة في السودان لم يعد من الممكن الاعتماد عليها منذ القلاقل الاقتصادية في عهد "نميري"، فإن الحقائق الآن أصبحت محجوبة أكثر بسبب السرية التي اتصف بها عمل مجلس قيادة ثورة الإنقاذ والجبهة الإسلامية القومية. بل إن سقوط "الترابي" أضاف المزيد من التعتيم على العمليات الداخلية غير القابلة للاختراق لزمرة شديدة التماسك قوامها ستة من المسئولين- معظمهم من أصول أمنية- المحيطين بالرئيس "البشير". وقد أوضح "البشير" أولوياته الاقتصادية خلال السنوات التالية لانقلاب 30 يونيو 1989، في عدد هائل من الخطابات المذاعة عبر راديو أم درمان، والتي حفلت بالترهات البلاغية عن مكافحة الفساد والاكتناز، والتحكم في تداول النقد الأجنبي، وإعلانات غامضة عن تكوين لجان من الخبراء للبحث في تعثر الاقتصاد السوداني. و لم يفلح أي من هذه الحلول في حل مشكلة الديون المستعصية. ففي يوليو 1989، كان دين السودان الخارجي قد بلغ 13 مليار دولار، أي ما يوازي ربع الناتج المحلي الإجمالي السنوي، كما كان التضخم يسير بمعدل كبير يتراوح بين 80% و100% سنويًا. وأدى نقص العملات الأجنبية إلى ندرة قطع الغيار مما قلص قدرات الموانى والسكك الحديدية والمصانع بنسبة 20%. وأصدر صندوق النقد الدولي في 14 سبتمبر 1990، تحذيرًا قويًا بـ"عدم التعاون" مع السودان. وفي أبريل 1993، علّق البنك الدولي في غضب منح السودان أي قروض جديدة، وبعد هذا بأربعة أشهر طُرِد

السودان من صندوق النقد الدولي. وعندما أضافت الولايات المتحدة السودان عام 1994، لقائمتها الخاصة بالدول الراعية للإرهاب، تم حرمان البلد من مساعدة قيمتها 190 مليون دولار. لم يكن الدين الخارجي محل الاهتمام الأول للمواطنين العاديين "الناس" وإنما النقص الدوري المزمن في المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والأرز وزيت الطعام، والوقوف في طوابير طويلة لشراء أرغفة من الخبز الرديء بأسعار متضخمة للغاية، وهو ما كان السبب في اندلاع المظاهرات التي تتهم البنك الدولي والحكومة. وربما كان المؤشر الذي يمكن الاعتماد عليه أكثر من غيره بالنسبة لحالة الاقتصاد القومي هو ذلك الخاص بالتدهور المأسوي في قيمة الجنيه السوداني من 17 جنيهًا مقابل الدولار الأمريكي الواحد، إلى ما يتراوح بين 300 و500 جنيه في صيف عام 1994، وعلى الرغم من تخفيضه بنسبة 75% عام 1993، الذي أعيدت فيه تسمية العملة الوطنية بالدينار على سبيل إصلاحه أيديولوجيًا. وقد مر البلد بشكل متكرر بفترات تتراوح بين أربعة وستة أسابيع دون أي نقد أجنبي.

ويبدو أن الاقتصاد السوداني قد بدأ يشهد نوعًا من التعافي البسيط في عام 1995، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 6%، الأمر الذي مكّن السودان ذات السبعة والعشرين مليون نسمة وقتذاك من محاولة تطبيق برنامج متفق عليه لسداد ديونه لصندوق النقد الدولي البالغة 1.7 مليار دولار، وعلى الرغم من استمرار تجميد عضويته. ذلك أن فرض رقابة مشددة على أسعار السلع الأساسية قد ساعد في كبح الأسعار والتضخم، مع بدء حظر واسع لاستيراد قائمة مطولة من السلع الأجنبية في يناير 1995. وجاء عام 1996 ليحمل ارتفاعًا في أسعار القطن والصمغ العربي في الأسواق العالمية، إلى جانب تحسن استثنائي في أحوال الطقس وسقوط الأمطار، وكذلك السياسات الاقتصادية الحكومية والصبر الذي أبداه صندوق النقد الدولي. كل ذلك سمح للسودان بالتخلص من مرضه الاقتصادي الذي تسبب في خفض سقف أهداف النظام وقلل من احتمالات النجاح العسكري بالجنوب. وتواصل التحسن في التنمية الزراعية (التي تمثل حياة ثلاثة أرباع السودانيين) خلال السنوات الأربع التالية، على الرغم من استمرار العراقيل المعتادة مثل عدم كفاية وسائل النقل والاضطرابات التي تتسبب فيها الحرب الأهلية. وفي يناير 1999 تجاوز محصول "الذرة" الرقم القياسي المسجل عام 1986 بنسبة 33%.

ورغم أن معظم العوائد النفطية المتزايدة بسرعة قد أنفق على شراء الأسلحة، فإن أثر الدولارات النفطية أصبح مرئيًا في العام 2003. وتواصل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6% سنويًا، وكذلك بلغ متوسط الدخل السنوي للفرد (في البلد البالغ تعداده آنذاك 32 مليون نسمة) حوالي 450 دولارًا، الأمر الذي ساعد الحكومة على المضي في برنامجها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واجتذاب رأس المال الأجنبي والمضي في عمليات الخصخصة التي أفرخت عددًا قليلاً ولكن متزايد من المليونيرات في السودان. وبالرغم من رفض صندوق النقد الدولي منح السودان قروضًا جديدة فقد قامت الحكومة بسداد مبلغ 1.5 مليار دولار عام 2002، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة من الدين الأجنبي الكبير الذي كان قد بلغ أكثر من 23 مليار دولار. مع ذلك كان حكم "البشير" عازمًا على عدم إنفاق عائدات النفط على سداد الديون، ورفض رفضًا قاطعًا أن يدفع أكثر من 5 ملايين دولار شهريًا في وقت كانت الخزينة السودانية تراكم عدة مئات من ملايين الدولارات.

وفوق هذا فإنه بعد سنوات من تناقص الصادرات بدأ السودان يشهد بعد عام 1999، زيادات متواصلة في قيمة الصادرات، ويُعزى معظم هذه الزيادات إلى النفط، إلا أنه كانت هناك أيضًا زيادات ملموسة في صادرات المنتجات الزراعية (القطن، السكر، الصمغ العربي) إلى كل من اليابان والصين اللتين أصبحتا الآن مصدر 20% من واردات السودان. كما تعافى ميزان المدفوعات أيضًا من خلال البترول المكرر محليًا والتدفق المتواصل لتحويلات السودانيين بالخارج الذين زاد عددهم عن المليون، ولكن هذا كله لم يكن كافيًا لتعويض العجز السنوي المستمر في الموازنة العامة والذي بلغ 32 مليار دولار، أو ما يعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي لا يشمل الأرصدة الكبيرة الموجهة للجيش والأجهزة الأمنية، والتي ظلت مخفية من المحاسبة الرسمية. وكانت السياستان الأكثر نجاحًا للحكومة هما برنامج الخصخصة والحرب على التضخم، اللذان بدءا يعطيان نتائج مهمة مع بداية القرن فيما يتصل بالاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي المتواصل المدعوم بالزيادة المتسارعة في عائدات النفط. فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% في العام 2005، ثم 12% عام 2006، بفعل بلوغ الإنتاج النفطي 512 ألف برميل يوميًا.

وأدى الاستقرار الاقتصادي وتزايد العوائد النفطية إلى اجتذاب رؤوس الأموال من السعودية وبلدان الخليج وآسيا. فخلال الفترة من عام 2000 حتى 2006 حدثت زيادة

انفجارية في الاستثمار الأجنبي المباشر من 128 مليون دولار إلى أكثر من 2.3 مليار دولار. ففي العام 2001، قام الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والصندوق الكويتي للتنمية العربية بتقديم أول القروض للسودان على مدى عدة سنوات من أجل بناء سد مروة الكبير الذي يبلغ 4 أميال طولاً و200 قدم ارتفاعًا، ولتشييد محطته الهيدروليكية لتوليد الكهرباء في هنداب عند الشلال الرابع للنيل والتي ينتظر أن يكملها الصينيون عام 2008. بينما قامت شركة الكهرباء الألمانية العملاقة سيمنز "Siemens" ببناء شبكة كهرباء حيوية لتزويد الخرطوم لأول مرة في تاريخها بتيار كهربي يمكن الاعتماد عليه. كما افتتحت شركتا كوكاكولا وبيبسي مصانع جديدة وكبيرة، وفي عام 2004، افتتحت شركة تركية مجمعًا تجاريًا ضخمًا أتاح للسودانيين الحصول على كثير من السلع التي لم تكن موجودة قبل ذلك. أما الطوابير الطويلة التي عرفتها الخرطوم للحصول على أرغفة الخبز الرديء فقد باتت الآن جزءًا من التاريخ. غير أن النمو الأكبر كان ذلك الذي شهده قطاع الاتصالات. ففي العام 2003 أصبح لدى شركة الهاتف المخصخصة "سوداتيل SudaTel" أكثر من مليون مشترك، أما شركة الهاتف النقال "موبيتيل Mobitel" فقد بلغ عدد مشتركيها قرابة 200 ألف مشترك. والأكثر إثارة هو مشروع تبلغ قيمته 4 مليارات دولار لمجمع على مساحة 1500 فدان يشمل أبراجًا إدارية وفيلات من طابقين وملعبًا للجولف عند السُنط على النيل الأبيض جنوب الخرطوم، فيما يُعد أكبر موقع تجاري في أفريقيا، والذي تتوقع له الحكومة السودانية أن يصبح المركز التجاري والمالي الرئيسي لشمال شرقي أفريقيا الإسلامي، وحيث يغير مشهد سماء الخرطوم بأبراجه التي ستضم مقار شركة النيل الكبرى وبتروناس الماليزية.

هكذا بدأت الثروات تتراكم تدريجيًا، وبشكل غير محسوس تقريبًا، عند طبقة جديدة وآخذة في التوسع السريع لرجال الأعمال السودانيين الأثرياء الذين استغلوا تفكيك الحكومة للشركات غير الناجحة المملوكة للدولة، واشتروها بأموالهم الخاصة أو من خلال الدخول في مشروعات مشتركة مع رأسمال أجنبي لإقامة مشروعات فائقة الربحية وتوجد مقراتها الرئيسية بالخرطوم. وقد استثمرت "مجموعة دال" السودانية وحدها أكثر من 700 مليون دولار في البنية التحتية بالسُنط. وعلى العكس من الثروات الجديدة المبهرة التي شهدتها سنوات حكم "نميري" وولع أصحابها بإنشاء الفيلات الفخمة، فقد حرص الأثرياء الجدد في عهد "البشير" على عدم لفت الأنظار والابتعاد عن المعارضة السياسية، وامتنعوا عن نقد

الحكومة بشأن تطبيق اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية، أو فيما يتعلق بدارفور، أو تنظيماتها الدينية. لقد حذروا أن يتركوا ثراءهم يؤثر في ورعهم، ولكنهم كرجال أعمال براجماتيين احتفظوا بمسافة بينهم وبين الحركة الإسلامية التي نظر إليها بعضهم كمسخ للتقليد الديني، بل إن بعض أعضاء حزب المؤتمر الوطني توصل إلى أنها لم تعد تملك قوة الدفع الكافية لتحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها. وقد استفاد كلا الجانبين كثيرًا من هذا التحالف غير المقدس بين رجال الأعمال التجاريين الأقوياء في الخرطوم وبين الثوار الإسلاميين في عهد "الترابي"، وهو التحالف الذي سهله وجود شبكات حميمة من الأعضاء ذوي النفوذ في الجبهة الإسلامية القومية القديمة- المتشددين منهم والمعتدلين- والذين أصبحوا متداخلين بشكل لا ينفصم مع الصفوة التجارية. وبمجيء العام 2007، كان "اتفاق جنتلمان" صامت قد انعقد في الخرطوم، بمقتضاه تظل طبقة رجال الأعمال الأثرياء مبتعدة عن المعارضة السياسية، تاركة مهمة الحكم للرئيس "البشير" والحلقة الضيقة من مؤيديه في القوى الأمنية وحزب المؤتمر الوطني. وسيواصل "البشير" وزمرته التمتع بمزايا السلطة السياسية التي أصبحوا أكثر اعتيادًا عليها، كما أصبحوا آمنين على مناصبهم أكثر من أي وقت مضى منذ القيام بالثورة. وكان الثمن الذي يجب أن يدفعوه مقابل ولاء حلفائهم من النخبة التجارية البراجماتية هو عدم تدخل الدولة في طريق سعيهم لجني الأرباح: فلا ابتزاز سياسي أو ترهيب ديني أو تنظيمات بيروقراطية.

وربما كان الثراء الجديد والمتسع من الوقائع الجديدة في الخرطوم، إلا أنه في مناطق أخرى من السودان لم يزد كثيرًا عن كونه خرافة. فقليل جدًا من الأثرياء الجدد هم الذين "التفتوا" إلى الريف، و لم تشترك الغالبية العظمى من السودانيين في الرفاهية التي نعمت بها الخرطوم. وبقي السودان على حاله كبلد عاصمته غارقة في الثراء، بينما يغرق ريفه في الفقر. ففي العام 2005 بقي متوسط الدخل الفردي في السودان على جموده عند 640 دولارًا سنويًا، بينما نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 12%. فمنذ تأسيس الخرطوم عام 1825، وهناك تركيز منذ القرن التاسع عشر للسلطة السياسية والإدارية والمالية في المركز بالخرطوم على الرغم من اتساع مساحة السودان.

وإذا كان من الممكن إرجاع التناقض الفادح بين المركز والأطراف إلى ذلك القرن فإن طريقة توطيد الدولة في ظل الحكم البريطاني وتطورها على مدى خمسين عامًا من الاستقلال

قد جعلت من الحتمي استمرار الصراع بين المركز والأطراف، وهو ما ظهر جليًا في الحرب الأهلية بجنوب السودان، والكارثة التي حلت بدارفور، والسخط الذي يعم شرق البلاد، وحتى إذكاء مشاعر الغضب الملتهبة وسط النوبة في الشمال. أما الأبراج الشاهقة التي تشق سماء الخرطوم الجديدة وفنادقها الفاخرة فهي رمز واضح على الانقسام العميق بين "من يملكون" في المركز و"من لا يملكون" في الهوامش، أكثر من كونها رمزًا لنشوء أمة جديدة.

تشريح السياسة الخارجية

بالرغم من رحيل "أسامة بن لادن" استمرت العلاقات في التدهور بين الحكومتين السودانية والأمريكية بعد العام 1996. وخلال توقف قصير لوزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين ألبرايت Madeleine K. Albright" بالخرطوم في آخر مارس 1994، أبلغت الوزيرة الرئيس "البشير" بوضوح أنه إذا كانت الخرطوم تريد تحسين العلاقات مع واشنطن فإن عليها أن تحترم حقوق الإنسان الفردية، وتوقف دعم الإرهاب، وتبحث عن حل سلمي للصراع مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهي الطلبات التي لقيت إدانة قوية من كبار القادة في الجبهة الإسلامية القومية. وفي الحقيقة أن الولايات المتحدة لم تكن تملك سوى القليل من وسائل الضغط الدبلوماسية والتجارية والمالية على نظام "البشير" الذي تحيط به جملة من التنظيمات الإرهابية. وفي ظل حالة الغضب تلك قررت الولايات المتحدة أخيرًا في فبراير 1996، ترحيل دبلوماسييها والعاملين الأمريكيين بالسفارة وأسرهم، وكان بعضهم قد تعرض لتحرشات صغيرة، ولكن واشنطن امتنعت عن القطع الرسمي للعلاقات الدبلوماسية. وثبت أن هذا القرار المتسرع كان خطأً خطيرًا في الحسابات، لأن غياب وجود سفارة فعالة في الخرطوم حرم الولايات المتحدة من موقع استماع حيوي في عالم الإرهاب الدولي، وهو الإهمال الذي لم تقدره واشنطن أو تفهم نتائجه على النحو السليم في حينه.

بعد ذلك ظلت العلاقات الأمريكية- السودانية على حالها من العداء. وعلى الرغم من تقدم الخرطوم بطلبات متكررة بإعادة تنشيط السفارة الأمريكية، أصدر الرئيس الأمريكي "كلينتون" أمرًا تنفيذيًا في 4 نوفمبر 1997، بحظر استيراد أي سلع أو خدمات ذات منشأ سوداني، وتجميد جميع الأصول السودانية بالولايات المتحدة، ومنع سلسلة من المعاملات المالية. وجاءت هذه العقوبات أكثر حدة من تلك التي فُرضت عام 1993، ومن المثير للسخرية

والابتسام أنه من بين كل السلع المحظور استيرادها من السودان تم استثناء الصمغ العربي الذي يعد مكونًا رئيسيًا لصناعة المشروبات والمواد اللاصقة بالولايات المتحدة. وبعد ثلاثة أسابيع من قيام القاعدة بتدمير السفارتين الأمريكيتين بنيروبي ودار السلام في 7 أغسطس 1998، أصدر الرئيس الأمريكي أوامره بإطلاق 13 صاروخ كروز من طراز توماهوك من على ظهر السفن الحربية الأمريكية في البحر الأحمر لتدمير مصنع الشفاء للأدوية الكائن شمال الخرطوم، والمشتبه في إنتاجه غاز "إمبتا" Empta، المستخدم في صناعة غاز الأعصاب الفتاك "في إكس" VX. ويبدو أن قرار ضرب المصنع كان رد فعل عصبيًا من جانب البيت الأبيض أكثر من كونه محصلة لتوافق آراء في مجتمع الاستخبارات الأمريكي، فقد ثبت فيما بعد أن الدلائل التي شُن الهجوم على أساسها مشكوك فيها، وأن إنتاج "إمبتا" كان محض اختراع. و في محاولة لحفظ ماء الوجه تم في مايو 1999، الإفراج عن الأصول التي سبق تجميدها لمالك مصنع الشفاء "صالح إدريس". وسرعان ما تبددت مخاوف نظام "البشير" من وقوع تدخل عسكري أمريكي، خاصة بعدما لم تقع أي أعمال عدوانية أخرى.

ولعدة سنوات تالية ظلت العلاقات بين البلدين على حالها، حيث ظل كل طرف ملتصقًا بأجندته الخاصة، وهو ما تسبب في ألا تتحسن العلاقات العدائية. ونظرت الخرطوم إلى تعيين عضو الكونجرس "هاري جونستون Harry Johnston" ممثلاً خاصًا للرئيس "كلينتون" لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، نظرت إليه كلفتة غير ودية، خاصة مع قيام إدارة "كلينتون" بتقديم مساعدة "غير قتالية" بملايين الدولارات للحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي اعتقدت الخرطوم أنها تشمل معدات عسكرية. كما أصبح الكونجرس الآن منخرطًا بشكل متزايد في قضية الحركة الشعبية من خلال أقل التحالفات قداسة في التاريخ الأمريكي بين كتلة السود واليمين المسيحي الجديد واللوبي اليهودي. وفي يونيو 1999، قام وفد برئاسة السناتور عن ولاية كنساس "سام براونباك Sam Brownback" بالاجتماع مع "جون قرنق" والقادة الآخرين للحركة الشعبية في نيروبي، ثم عبر الوفد الحدود إلى منطقتي بي ولافون اللتين تسيطر عليهما الحركة. و لم يُفاجأ "البشير" بهذا. وبعد "براونباك" قامت وزيرة الخارجية "مادلين ألبرايت" بجولة في ستة بلدان أفريقية اجتمعت خلالها مع "قرنق" في نيروبي أيضًا يوم 23 أكتوبر 1999، لمناقشة تقديم المساعدات الغذائية للجنوبيين، تمهيدًا لتوقيع الرئيس "كلينتون" على قانون يسمح بتقديم هذا العون. وهو التصرف الذي أثار

اعتراض الكثير من الجماعات العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، بل وبعض الأفراد داخل الإدارة الأمريكية، باعتبار أن هذا يمثل استخدامًا للغذاء كسلاح في الحرب.

وبالرغم من هذا الحرج قامت الولايات المتحدة بإعادة تنشيط سفارتها بالخرطوم في أبريل 2000، وزودتها بدبلوماسيين مناوبين غير أكفاء أو منتجين، ولكن حتى هذا المسعى المتواضع لإعادة فتح الاتصال بين واشنطن والخرطوم قد تضرر عندما قامت "سوزان رايس Susan Rice" مساعدة وزيرة الخارجية للشئون الأفريقية بالتسلل مع "هاري جونستون" إلى مناطق تسيطر عليها الحركة الشعبية، بدون التشاور مع الخرطوم. وهو ما أثار حنق السودانيين الذين بادروا بإعلان أن تلك الزيارة تمثل انتهاكًا فاضحًا للسيادة، وكان ردهم عليها هو رفض منح تأشيرات للمبعوثين الأمريكيين وإبلاغ أحد الدبلوماسيين الأمريكيين أنه "شخص غير مرغوب" بسبب لقائه داخل السودان مع شخصيات من التجمع الوطني الديمقراطي. بيد أن التأثير الأكبر على العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، كان للمسيحيين الأمريكيين الراغبين في مساعدة المسيحيين الجنوبيين الذين يقال إن كنائسهم ومستشفياتهم تتعرض للقصف المنهجي، وكذلك المسيحيين السودانيين في المناطق التي تسيطر عليها القوى الأمنية ويتعرضون لتحرشات كثيرة. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الأولى من الحرب الأهلية في جنوب السودان المعزول، كانت تغطية الإعلام العالمي لها تتسم بالسطحية ولم تتمكن الحركة الشعبية من استغلالها لصالحها. ولكن مع العام 2001، أصبحت المأساة الكبيرة للسودانيين الجنوبيين أكثر وضوحًا في أعين أعضاء حركات اليمين المسيحي، سواء الإنجيلي أم الأرثوذكسي، بعد أن استقبلت الولايات المتحدة حوالي 4500 من "الأطفال الضائعين" الذين فروا من غارات "المُرَحّلين" في الثمانينيات إلى معسكرات اللاجئين في إثيوبيا. ثم فروا من هناك عام 1991، بعد سقوط "منجستو" وشقوا طريقهم لمئات الأميال عبر أراضٍ مليئة بمخاطر الزواحف والوحوش المفترسة صوب معسكر كاكوما للاجئين في كينيا، ليُمكث من تبقى منهم أحياء عشرة أعوام قبل أن يعاد توطينهم في الولايات المتحدة بمعرفة وزارة الخارجية. وقد نالت الأهوال التي صادفوها تغطية إعلامية واسعة كان لها أثرها باستخدام تلك الشهادات البليغة، وذلك برعاية جماعات كنسية لا حصر لها عملت على تركيز اهتمام الرأي العام على السياسة الأمريكية تجاه السودان وتعزيز الرسالة الجديدة التي تحملها "المنظمة الدولية للتضامن المسيحي" CSI.

وما كان الرئيس "جورج دبليو بوش" ليتجاهل الحركة المسيحية التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في انتخابه رئيسًا. فأعلن وزير الخارجية "كولين باول Colin Powell" في شهادة له في مارس 2001، أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأفريقيا في مجلس النواب أن المأساة الأكبر على ظهر الكرة الأرضية هي تلك التي تجري في السودان. وفي مايو من نفس العام خص الخطاب الرئاسي السودان بتهمة انتهاك الحرية الدينية. وقام أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ بجولات منتظمة في دوائرهم الانتخابية أدانوا فيها السودان بسبب سجله في مجال حقوق الإنسان والإرهاب واضطهاد المسيحيين. ومن أجل تهدئة خواطر المسيحيين اليمينيين وأعضاء الكونجرس، وإبراز اهتمامه بقضايا حقوق الإنسان، قام الرئيس "بوش" بتعيين السيناتور "جون دانفورث John C. Danforth" مبعوثًا خاصًا للسودان في 6 سبتمبر 2001، وهو قد رُسِم كاهنًا في الكنيسة الأسقفية وخدم عشرين عامًا في مجلس الشيوخ، كما سبق له أن تولى منصب السفير الأمريكي بالأمم المتحدة، وقد أصبح الآن مكلفًا بإحلال السلام في السودان. وبعد تعيينه بخمسة أيام قام إرهابيون إسلاميون انتحاريون بخطف أربع طائرات مدنية أمريكية، حيث صدموا اثنتين ببرجي مركز التجارة العالمي في نيويورك والثالثة بمبنى البنتاجون (وزارة الدفاع) في واشنطن. ولقي حوالي 3 آلاف أمريكي مصرعهم في هذه الكارثة، إلى جانب 19 من الإرهابيين الذين انتسبوا جميعًا لتنظيم القاعدة. وهو ما ركز اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بشكل درامي على موضوع "الحرب على الإرهاب".

وبالرغم من أن "بن لادن" قد أجبر على مغادرة السودان، وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين، وتعثر التجربة الإسلامية في السودان.. فإن المنظمات الخيرية الإسلامية وبعض المنظمات الإرهابية والعاملين بها ظلوا في الخرطوم وحولها، وحيث تذكر سكان العاصمة على الفور التدمير الذي سبق أن أحدثته هجمات صواريخ كروز الأمريكية على مصنع الشفاء. وأدرك المسئولون السودانيون سريعًا أن أفضل سبيل لخدمة مصالحهم في تخفيف العقوبات الكثيرة التي فرضتها الولايات المتحدة على بلدهم، هو توسيع التعاون الناشئ بين أجهزة الاستخبارات الأمريكية والسودانية في مجال جمع وتبادل المعلومات عن الإرهاب. وبعد عدة أسابيع من أحداث 11 سبتمبر رفعت الولايات المتحدة حظر التنقل المفروض على أعضاء الحكومة السودانية. وتجاوب السودان بتعيين الفريق أول "صلاح عبدالله غوش"

رئيس جهاز الأمن القومي مسئولاً عن توسيع وتنسيق التعاون الاستخباري مع الأمريكان في مجال مكافحة الإرهاب. و"غوش" هو من الشيقية، بدأ حياته المهنية بالعمل في الأجهزة الأمنية أوائل الثمانينيات، وترقى إلى مواقع قيادية في منتصف التسعينيات بسبب ولائه للجبهة الإسلامية القومية. وتزامن هذا الذوبان اللحظي للجليد في العلاقات الأمريكية-السودانية مع وصول السيناتور "دانفورث" إلى الخرطوم، الأمر الذي كان له أكبر إسهام في خلق المناخ الودي.

قام المبعوث الخاص "دانفورث" بجولة في المناطق الجنوبية الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية، وتفاوض بنجاح لإيقاف إطلاق النار في جبال النوبة، والذي أشرف على تطبيقه فريق من المراقبين الدوليين. كما اتفق الجانبان على وقف "استهداف" المدنيين في الجنوب والاعتراف بمناطق آمنة لتمكين المنظمات غير الحكومية من تنفيذ حملات التحصين ضد شلل الأطفال والدودة الغينية والطاعون البقري. وفي يناير 2002، وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان رسميًا في سويسرا على اتفاقيات بوقف إطلاق النار والمراقبة، وبعدها تحركت الولايات المتحدة صوب استئناف العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بتعيين "جيف ميلنجتون Jeff Millington" قائمًا بالأعمال في نهاية مايو من ذات العام. ومع هذا فقد ظلت الخرطوم تنظر إلى هذه اللفتات بعين الشك، خاصة بعد أن وقع الرئيس الأمريكي "بوش" ما سمي "قانون سلام السودان" في 21 أكتوبر 2002، والذي كان بالدرجة الأولى من عمل الحركة المسيحية و"لوبي السودان" في الكونجرس. وقد رخص القانون منح 100 مليون دولار سنويًا في الأعوام (2003 و2004 و2005) لأغراض الإغاثة والتنمية في المناطق خارج سيطرة الحكومة السودانية، وهو ما يعني عمليًا منحها للحركة الشعبية. وفوق هذا كان القانون واضحًا في أنه إذا لم يتم التعامل بحسن نية مع مفاوضات السلام، فإن التشريع يخول وزير الخزانة استخدام نفوذه، والأهم استخدام صوته، في صندوق النقد والبنك الدوليين لمنع تقديم قروض جديدة للسودان. أما إذا انهارت المفاوضات تصبح لدى الرئيس الأمريكي السلطة لفرض حظر على تصدير السلاح للسودان، والحيلولة دون استخدام عوائد النفط في شراء الأسلحة، وتخفيض المبادرة الدبلوماسية التي بدأت في الربيع. ولم يكن هذا ليسعد "البشير" والجبهة الإسلامية القومية.

شنت الحكومة السودانية حملة ممتدة لإدانة قانون السلام للسودان، زاعمة أن الحركة الشعبية تحاول إعادة صياغة نفسها من منظمة ماركسية لينينية متشددة- وهو ما لم يكن

حقيقيًا قط- ورد الجميل للكونجرس الأمريكي بالاصطفاف مع المنظمة الدولية للتضامن المسيحي ومنظمة المعونة الشعبية النرويجية والمنظمة الأهلية للكنائس النرويجية. وردت وزارة الخارجية الأمريكية بتسمية السودان في تقريرها السنوي عن الحرية الدينية والذي صدر في نوفمبر 2002، ووزع في سائر أنحاء العالم، كواحد من أكثر البلدان انتهاكًا للحرية الدينية. ورغم ما بدا من أن نافذة فُتحت أمام فرصة لتحسين هذه الصورة المحزنة للعداء الدبلوماسي عندما تم توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في 9 يناير 2005، وانتهاء الحرب الأهلية التي استمرت 22 عامًا، فإن هذه النافذة سرعان ما أغلقت جراء اندلاع الصراع المدمر في دارفور. فلم تكن الإدارة الأمريكية أو الكونجرس راغبيْن في تجاهل، وهما في الحقيقة لم يتجاهلا، عاصفة الاحتجاجات على الفظائع المرتكبة في دارفور، كما لم يكن "تحالف إنقاذ دارفور" ولا الرأي العام الأمريكي ليقبلا رفع العقوبات المفروضة على السودان وإقامة علاقات طبيعية معه مكافأة له على توقيع اتفاقية السلام الشامل وبدء حقبة جديدة في الجنوب.

كانت الولايات المتحدة قد شاركت في المفاوضات الطويلة والشاقة التي انتهت بتوقيع الاتفاق، ومارست ضغوطًا دبلوماسية وسياسية هائلة على مفاوضي الجبهة الإسلامية القومية كي يتوصلوا إلى حلول وسط تمنح شروطًا كريمة للحركة الشعبية لتحرير السودان. والآن بعد توقيع الاتفاق انتظر المعتدلون في الجبهة الإسلامية القومية أن يحصلوا على مكافأة أمريكية برفع العقوبات عن السودان. ولكن بعد وقوع كارثة دارفور كان من المستحيل بالنسبة لإدارة الرئيس "بوش"- في ظل السياق الأمريكي- منح مكافأة على "الإبادة الجماعية"، وهو ما جلب للمعتدلين في الجبهة الشعور بالمرارة وبأنهم قد تعرضوا لخيانة مخزية.

وإذا كانت العلاقات السودانية- الأمريكية قد تردت خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من نظام حكم "البشير" فإنها كانت أسوأ حالاً مع مصر، الجارة التاريخية القوية. فقد اتسمت السنوات الأولى بارتياب الرئيس "مبارك" في نوايا "الترابي"، والنزاع الطويل المزعج على مثلث حلايب الذي دخلته القوات المصرية في سبتمبر 1992، وأكدت السيادة المصرية عليه. وبعدما أُخرج من حلايب، وظهر ضعفه بالقاهرة بعد ذلك بعشر سنوات (17 أغسطس 2002) أعلن "البشير" في وهن أن مثلث حلايب لا يزال ينتمي للسودان، وهو ما لم يصدقه أحد. فبعد السقوط السياسي لـ"حسن الترابي" عام 1999، سعت كل من

القاهرة والخرطوم لترميم علاقاتهما الممزقة. ورحب الرئيس "مبارك" بالمساعي التي يبذلها السودان للخروج من العزلة في العالم العربي والمجتمع الدولي. وخلال اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية استجابت مصر للجهود الدبلوماسية السودانية من أجل استعادة العلاقات مع الإمارات والجزائر وسوريا والسعودية. وكما هي الحال دائمًا فإن جغرافيا مياه النيل قد جعلت المصالح المصرية الأبدية لا تتحقق في ظل عداء لا ينتهي مع الخرطوم، ومن ثم فقد رتب الرئيس "مبارك" لعقد "اجتماع مصالحة" بالقاهرة يوم 22 مايو 1999، قام السودان خلاله بتقديم بادرة حسنة بإعادة الممتلكات المصرية بالسودان التي سبق للخرطوم مصادرتها، بما فيها 22 منشأة مهمة مملوكة لوزارة الري المصرية. وأعقب هذا الاجتماع توقيع اتفاق ثلاثي بين مصر والسودان وإثيوبيا في شهر نوفمبر للتعاون في تنمية مياه النيل. وأخيرًا في 24 ديسمبر 1999، قرر السودان ومصر استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة. وبالفعل وصل السفير المصري الجديد "محمد عاصم إبراهيم" إلى الخرطوم في مارس 2000، وليعاد افتتاح فرع جامعة القاهرة بالخرطوم بعد إغلاقه عام 1993، بعد إعلان السيادة المصرية على حلايب.

ولما كانت مصر تضع مياه النيل دائمًا في صلب تفكيرها، فقد اشتركت مع ليبيا في لعب دور نشيط في عملية السلام التي اضطلعت بها إيجاد. وفي مايو عام 2000، اجتمع "جون قرنق" مع الرئيس "مبارك" بالقاهرة، وأكد له أن الحركة الشعبية لا تسعى إلى ما تخشاه مصر من تقسيم للسودان، وإنما تريد سودانًا جديدًا، موحدًا وديمقراطيًا وعلمانيًا، وهو الطرح الذي وجد ترحيبًا من الرئيس "مبارك". وعلى الرغم من استمرار الشك العميق لدى الرئيس المصري تجاه نظام "البشير" فإنه كان قانعًا بالعمل من خلال القنوات الدبلوماسية المنتظمة، وفي الوقت نفسه استمر في ممارسة التأثير على الخرطوم، ومع إيجاد من أجل حماية مياه النيل. واستعادت مصر موقعها في تشكيل وجهات النظر العربية والعالمية إزاء السودان، تاركة للسودانيين الحرية في مواصلة تلاعبهم التاريخي لابتزاز الجار الشمالي القوي.

الفصل التاسع
الحرب والسلام
في جنوب السودان

الحركة الشعبية تأخذ المبادأة الهجومية

مع بداية العام 1996، كان "جون قرنق" قد تعافى من الانشقاق الكبير في الحركة الشعبية لتحرير السودان. فقد حصل على تصويت بثقة أنصاره في تشوكودوم عام 1994، ثم قام في أكتوبر 1995، بشن هجوم فصل الجفاف الناجح جدًا (استمر حتى بدء سقوط الأمطار قي أبريل 1996، والتي حالت دون المضي في الهجوم من جانب الحركة الشعبية المنتصرة) واضطرت القوات السودانية النظامية المهزومة وقوات الدفاع الشعبي الواقعة في الفوضى للتراجع من أجل إعادة التنظيم. وفي يناير 1997، قامت الفرقة 13 التابعة للحركة بشن عملية "الثعلب الأسود" كمقدمة لهجوم فصل الجفاف، واستعادت مرة ثانية كورمك وكيسان ومواقع أخرى جنوبي النيل الأزرق، الأمر الذي أثار في العاصمة دعوات هيستيرية– مثلما حدث عام –1989 بالتحرك لصد الغزاة. وقامت الحكومة بحشد طابور محمول على العربات أجبر قوات الحركة الشعبية على الانسحاب من كورمك واستعاد ميبان وشال الفيل جنوب النيل الأزرق، قبل أن تلحق قوات الحركة الهزيمة به وتستولي على كميات كبيرة من السلاح والعتاد وتقتل الجزء الأكبر من القوة المكونة من ألفي فرد. كما فشلت قوة حكومية أخرى في استعادة السيطرة على مينزا، واستطاع لواء تانا من الفرقة 13 التابعة للحركة صد هجوم مضاد كبير شمال النيل الأزرق قامت به خمس كتائب من الجيش السوداني وقوات الدفاع الشعبي عند خور قنا وياكورو.

وهكذا بعد صد الهجوم المضاد الذي قام به الجيش في منطقة النيل الأزرق في نهاية فبراير 1997، بدأت الحركة الشعبية شن عملية "الصاعقة" في مارس من العام نفسه. وانتشر الهجوم سريعًا في شمال الاستوائية موقعًا خسائر كبيرة بالقوات الحكومية، بقتل حوالي 8 آلاف جندي وأسر 1700 آخرين. كما تمكنت قوات الحركة الشعبية من القضاء على جبهة ضفاف غرب النيل WNBF وهي ميلشيا حكومية، بعد معارك شرسة عند موروبو وييي، وقتلت منها حوالي 800 وأسرت أكثر من ألف فرد تم تسليمهم للحكومة الأوغندية. وعندما قامت حامية جوبا بهجوم مضاد لتأمين طريق جوبا– ييي، تمكنت الحركة الشعبية من صدها بعد أن أوقعت بها خسائر فادحة. وسرعان ما أدت قوة الدفع هذه في شهر مارس إلى مضي الحركة الشعبية نحو تحقيق المزيد من الانتصارات في شهر أبريل، حيث استولت على أمادي ولوي والحاميات المتبقية في الاستوائية الوسطى، ثم تبعتها رومبك وونروك على نهر لول في بحر الغزال والتي استعادتها من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان/ بحر الغزال بقيادة "كاربينو". وفي شهر مايو سقطت تونج وواراب قبل بداية فصل الأمطار.

وبعد المحاولة الفاشلة لإيقاف موجة الانتصارات التي حققتها الحركة الشعبية، عملت الخرطوم على توحيد الفصائل الجنوبية الستة المناوئة للحركة الشعبية، وزودتها بتسليح إضافي، وتكفلت بتنسيق أعمالها الهجومية. ورغم أن كلاً من: "رياك مشار" (حركة/ جيش استقلال جنوب السودان)، "كاربينو كوانين" (الحركة الشعبية لتحرير السودان/ بحر الغزال)، "أروك تون أروك" (جماعة استقلال بور)، الدكتور "ثيوفولس تشانق لوتي Theopholus Chang Loti" (قوات دفاع الاستوائية)، "كواك ماكوي" (حركة استقلال جنوب السودان)، و"محمد هارون كافي" (الحركة الشعبية لتحرير السودان/ جبال النوبة)، قد وقعوا جميعًا في 21 أبريل 1997، على اتفاق بالتعاون فيما بينهم، فإن صراعاتهم الشخصية وضعف كفاءاتهم القيادية قد حالت دون القيام بهجوم فعال على الحركة الشعبية لتحرير السودان. وأصبح فشلهم أكثر اتضاحًا حينما تم تأسيس القيادة العسكرية المشتركة الجديدة لقوات التجمع الوطني الديمقراطي في يوليو 1997، واختيار "جون قرنق" قائدًا أعلى لها، والفريق أول "عبد الرحمن سعيد" (النائب السابق لرئيس أركان الجيش السوداني) نائبًا له.

وبعد فشل الحكومة في تعبئة المعارضة الجنوبية المتناحرة ضد الحركة الشعبية، أصدر الرئيس "البشير" قرارًا في أكتوبر 1997، بتوسيع عمليات التجنيد الإجباري الذي أدخل عام 1993، وبمقتضاه أصبح على كل الطلاب الذكور في الفترة العمرية (–18 32) عامًا قضاء فترة تجنيد إجباري تتراوح بين 12 و18 شهرًا. وبعد ذلك بستة أسابيع أمر "البشير" جميع المصالح الحكومية بتطبيق تعبئة مخططة يحصل الموظفون بمقتضاها على مكافآت مجزية نظير الالتحاق بقوات الدفاع الشعبي. وقد أدى التجنيد الإجباري لحوالي 70 ألفًا إلى إثارة سخط كبير في الخرطوم، خاصة بين الآباء. وتم تشكيل وحدات خاصة لضبط المتهربين من التجنيد، كانت تقوم باختطاف الشباب من الشوارع والأسواق، بل وحتى تسحبهم من السيارات الخاصة والحافلات العامة، وترسلهم إلى معسكرات التدريب. وفي أبريل 1998، وقعت عمليات فرار كبيرة من المعسكرات، حتى إن مئات المجندين تمكنوا من الهرب من معسكر إيلاف جنوب الخرطوم، وسط حالة من الغضب العام.

كذلك حاول "البشير" استعادة المبادرة الإدارية في الجنوب بإنشاء مجلس تنسيق لجنوب السودان من 23 عضوًا، وعرف اختصارًا باسم مجلس الجنوب. تم تعيين أعضاء المجلس في أغسطس 1997، تحت رئاسة "رياك مشار". ورغم أن دور المجلس– على الورق– كان الاضطلاع بالحكم المدني للجنوب للسنوات الأربع التالية، فإنه لم ينل أي مصداقية وسط الجنوبيين، وقليلاً ما كان ينتظم في عقد الاجتماعات، كما لم تكن بحوزته الموارد اللازمة لتنفيذ قراراته التي كان يتم تجاهلها بكل بساطة. وبعد فشل "البشير" في التنسيق بين الفصائل الجنوبية حاول أن يحقق سيطرة أكبر على الميلشيات الجنوبية عن طريق إعادة قيد قادتهم رسميًا في الجيش النظامي. فتمت ترقية "كاربينو كوانين" إلى رتبة اللواء، وحصل الآخرون على رتبة عميد. غير أن ترقية "كاربينو" لم تكن كافية لإرضاء تقديره المتضخم لذاته، وشعر بالإهانة حينما تم تعيينه نائبًا لـ"رياك مشار" في مجلس الجنوب. وفي ظل شعوره بالغضب والمرارة قام بعد هذا بستة أشهر (يناير 1998) في سورة غضب بالانشقاق والعودة إلى الحركة الشعبية، آخذًا معه قوات الحركة الشعبية/ بحر الغزال. بينما كان "لام أكول" قد عقد سلامه مع الحكومة في 20 سبتمبر 1997، بتوقيع "اتفاق فاشودة" الذي بمقتضاه تتحكم قواته من الحركة الشعبية/ المتحدة (قوامها الأساسي من الشيلوك) في المنطقة الإستراتيجية المحيطة بملكال وفي ضفتي النيل الأبيض إلى مالوت، نيابةً عن الحكومة. أما "لام أكول" فقد

أصبح في حال من العزلة المتزايدة بين الجنوبيين، خاصة أن الشيلوك- من بين مختلف شعوب الجنوب- لديهم تاريخ طويل من التعاون مع جيرانهم العرب.

بمجرد انشقاق "كاربينو" وانضمامه للحركة الشعبية قام بتنسيق هجوم على واو، عاصمة بحر الغزال. وقد زودته الحركة الشعبية بألفي رجل تسللوا- ومعهم أسرهم- إلى المدينة كي يدعموا من الداخل الهجوم المنتظر. وتم الهجوم يوم 29 يناير 1998، ليحقق نجاحًا مذهلاً ولكن قصير. فتم الاستيلاء على المطار ومحطة السكك الحديدية ومعظم أجزاء المدينة، إضافة إلى البلدات والزراعات المجاورة، واستمر هذا لمدة يومين حتى قامت الحكومة بشن هجوم مضاد. واستمر القتال الشرس لعشرة أيام حتى تمكن الجيش والميلشيات المعاونة له من استعادة السيطرة تدريجيًا على واو، حيث قتل المئات من الدينكا المقيمين بها واعتقل 150 طالبًا من جامعة واو، "اختفوا" بعد هذا. وفر أكثر من 80 ألف شخص بحثًا عن الأمان في المناطق الريفية. ولا يزال من غير الواضح حتى الآن من الذي بدأ خطة الاستيلاء على واو، والاحتمال الغالب أنها كانت من أفكار "كاربينو"، لأنه كان يعلم جيدًا القوة التي تتمتع بها القوات الحكومية في بحر الغزال، وكان في أمَسّ الحاجة إلى تحقيق انتصار يدعم عودته إلى الحركة الشعبية. وعلى الرغم من خلافات "قرنق" الشخصية مع "كاربينو" فقد كان من الواضح أنه يريد الاحتفاظ به داخل الحركة الشعبية. وإذا كان الهجوم على واو مغامرة متهورة قامت بها الحركة الشعبية ذات الباعث القوي والتسليح الجيد، فقد أظهر أيضًا الفشل الذي مُني به الهجوم، الانكشاف الذي يمكن أن يلحق بالمقاتلين عند مواجهة حامية متحصنة تملك المدفعية الثقيلة والدعم الجوي، ومن ثم يجب عدم تكرار مواجهة من هذا النوع.

ومع بداية فصل الأمطار عام 1998، دخل القتال في مناطق بحر الغزال في حالة من الجمود، فتم إعلان ثنائي بوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر، بينما دخل غرب أعالي النيل في قتال دموي بين قوات حركة/ جيش استقلال جنوب السودان بقيادة "رياك مشار"- بعد إعادة تسميتها بقوات الدفاع عن جنوب السودان SSDF- وقوات حركة/ جيش وحدة جنوب السودان SSUM/A بقيادة "باولينو ماتيب". وكان الأخير أقرب إلى قاطع الطريق الراغب في التحالف مع الرب أو الشيطان على السواء، حيث يتوقف الأمر عنده على من يمده بالموارد للاحتفاظ بقيادته وجيشه الخاص. وكان "ماتيب" يكن الضغينة منذ وقت طويل

لـ"رياك" بسبب ميثاق السلم عام 1996، والذي رفض توقيعه. ومما زاد شعوره بالإهانة تعيين "البشير" لـ"رياك" رئيسًا لمجلس الجنوب بدرجة نائب رئيس الجمهورية، الأمر الذي دفع "باولينو ماتيب" إلى الانسحاب من جيش استقلال جنوب السودان، وتأسيسه فيما بعد لحركة وحدة جنوب السودان لتصبح خصمًا لقوات الدفاع عن جنوب السودان بقيادة "رياك". واتخذ الصراع بين "باولينو" و"رياك" أبعادًا أكثر عدائية بعد إطلاق للنار في يونيو 1998، بين حراس الرجلين حول مقر إقامة "باولينو" في أطراف الخرطوم، ثم وقعت حادثة ثانية في أغسطس من نفس العام أثناء حفل زفاف في أم درمان، وبعدها انفجرت دائرة العنف بين الجانبين في ولاية الوحدة غرب أعالي النيل. وفي أغسطس أيضًا قامت قوات حركة وحدة جنوب السودان بمهاجمة لير– وهي بلدة "رياك"– حيث قتل أكثر من 400 شخص في القتال الذي دار حول بنتيو قبل أن تتدخل الحكومة للتفاوض على وقف لإطلاق النار.

وانخرط "رياك" في عمليات للثأر الشخصي أثارت غضب قادة ميلشيات أخرى في أعالي النيل وبحر الغزال. فانسحب "لورنس لوال لوال" وقوات الحركة الشعبية/بحر الغزال من قوات الدفاع عن جنوب السودان في أكتوبر 1998. وفي الشهر التالي انشقت كتيبة بحر الغزال في قوات الدفاع عن جنوب السودان لتلحق بالحركة الشعبية بقيادة "قرنق". وتسبب "رياك" في إضعاف موقفه أكثر حينما قام في يناير 1999، بتأسيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة وسجلها كحزب سياسي استعدادًا للانتخابات الجديدة التي أعلن عنها "البشير". وقد تسببت هذه الخطوة غير المجدية في استعداء الكثير من الجنوبيين، لأن كل الأحزاب المسجلة كانت تُلزم بالدفاع عن وحدة السودان والقبول بالشريعة كأساس لكل القوانين. وسبق في الماضي أن أعلن "رياك" عن نفسه كمقاتل من أجل استقلال جنوب السودان إبان "الانشقاق" الكبير على "قرنق" عام 1991، ثم أعاد تأكيد هذا الالتزام بتأسيسه حركة استقلال جنوب السودان، ثم تخلى للخرطوم عن كل هذا بتوقيعه ميثاق واتفاقية السلام عام 1996، والآن ها هو يعيد الكرة عام 1999، بحزبه السياسي الجديد الذي أدى عمليًا إلى هدم مصداقيته. وسرعان ما انشق قائد ميلشيا النوير "جتويك قاتكوث Gatwic Gatkuoth" عن "رياك" وباشر تنظيم قوات الدفاع عن جنوب السودان/2. بل إن "البشير" نفسه الذي كان قد ضاق ذرعًا بازدواجية "رياك" قد حول دعم الحكومة إلى "باولينو ماتيب" في أبريل 1999، الأمر الذي أشعل قتالاً شرسًا بين قوات الرجلين حول آبار "ثارجاث" النفطية.

وتفشت مشاعر السخط داخل قوات الدفاع عن جنوب السودان، وأعلن "رياك" رسميًا في 31 ديسمبر 1999، استقالته من منصبه كوزير لشئون الجنوب ورئيس لمجلس الجنوب الخامل، وعودته إلى جذوره للقتال من أجل استقلال جنوب السودان. وهكذا فإن "رياك مشار" المعزول والمحاط بعدد متناقص من الأتباع الموالين له، لم يعد بإمكانه الاستمرار في اللعبة. وتواصلت المناقشات البيزنطية المجهدة في نيروبي طوال العام 2001، بين ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان والجبهة الديمقراطية الشعبية SPDF، بعد أن تحللت قوات الدفاع عن جنوب السودان. وتم التوصل إلى اتفاق مبدئي في مايو 2001، ليتوج بإعلان نيروبي في 6 يناير 2002، والذي تأكدت بمقتضاه الوحدة بين "جون قرنق" و"رياك مشار". وكان الأخير قد سبق له- مع "لام أكول" و"غوردون كنق"- أن أسقط "قرنق" تقريبًا، ونجح في إشعال حرب أهلية عنيفة وسط النوير، ومكن الحكومة من السيطرة على آبار النفط في غرب أعالي النيل.. ليسجل اسمه في قائمة الزعماء الفاشلين بالسودان. وكان "قرنق" من الكرم لدرجة تعيين "رياك" نائبًا لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورغم أنه ظل متشككا تمامًا في رفيق السلاح القديم إلا أنه في الحقيقة لم يكن عند "رياك" الكثير الذي يمكن أن يخشاه.

ومثل "كاربينو كوانين بول" حالة أخرى. فقد كان له عداء طويل مع "قرنق"، وذكريات مريرة لست سنوات قضاها في سجن الحركة الشعبية. وبالرغم من عودته للانضمام أخيرًا للحركة في يناير 1998، فإن إخفاقه في الاستيلاء على واو قد أدى فيما يبدو إلى تفاقم الكراهية الشخصية المتأججة بين الرجلين. فقد تكون اعتقاد لدى "كاربينو" بأن "قرنق" قد تعمد عدم دعمه بما فيه الكفاية في معركة واو، بينما من المحتمل أن "قرنق" قد ندم على موافقته على قيام "كاربينو" بمحاولة الاستيلاء على واو، والتي انتهت بالهزيمة العسكرية وخسارة فادحة في الأرواح بين الدينكا. وفي نوفمبر 1998، شق "كاربينو" طريقه إلى نيروبي حيث وقعت مواجهة حادة مع "قرنق"، فأمر الأخير رجال أمنه بمهاجمة مقر إقامة "كاربينو". وبعد هذا بخمسة أيام (15 نوفمبر 1998) قامت مجموعة من أنصار "كاربينو" بالهجوم على مقر إقامة "قرنق" في حي كليلشوا بنيروبي وتبادلوا إطلاق النار مع حرسه الشخصي قبل أن تصل الشرطة الكينية. وبعد هذا بشهر تسلل "كاربينو" سرًا لينضم إلى "باولينو ماتيب" في مانكين، ليلقى حتفه على أيدي قوات الحركة الشعبية في 10 سبتمبر بعد

قتال عنيف. وبالرغم من استمرار تردد الشائعة القوية بأن "قرنق" قد أمر باغتيال "كاربينو"، فإن الأخير ظل من حيث الجوهر وحتى النهاية أمير حرب تتكرر انشقاقاته بدافع المصلحة الشخصية أكثر من القناعة الأيديولوجية. وبسببه تعرض عشرات الألوف من الدينكا في بحر الغزال للقتل أو النزوح الإجباري، كما هلك 60 ألف شخص في مجاعة 1998، التي كانت غارات رجاله من أهم أسبابها. من ثم فقد أسف القليلون لرحيله.

على النقيض من "رياك" و"كاربينو" و"لام أكول" كان لدى "جون قرنق" الكثير من الاهتمامات الأخرى من أجل الاحتفاظ بقوة الدفع العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان. فأثناء فصل الجفاف عام 1999، قامت الحكومة بشن هجومها في جبال النوبة في وقت مبكر عن المعتاد، وتم الهجوم في شهر نوفمبر بقوة قوامها 2000 من الجنود النظاميين على أربع جبهات، واستطاعت الاستيلاء على 8 مهابط جوية للحركة الشعبية لم يكن قد تم الاستيلاء عليها حتى مارس 1999. وعاد الجيش مرة أخرى في مارس 2000 بقوات أكبر قوامها 8 ألوية من الجنود النظاميين من كدوقلي، الأمر الذي أدى إلى نزوح 14 ألفًا من النوبة وتدمير قرى كثيرة، إلى أن قامت قوات الحركة الشعبية بهجومها المضاد في منتصف أبريل. وأثناء هجوم فصل الجفاف في يناير 2001، اتضح لأول مرة أثر الإيرادات النفطية على دعم القوات المسلحة في جبال النوبة حيث بدأت الحركة الشعبية تخسر الأرض. وبالرغم من أنها كانت قادرة على تثبيت خط المعركة مع بداية موسم الأمطار، فإن الذي ضمن استمرار وجود الحركة الشعبية في جبال النوبة هو وصول "جاك دانفورث" المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي "بوش".

لم يتم إرسال "دانفورث" إلى السودان للتوسط من أجل تحقيق السلام، وإنما لقياس مدى استعداد الحركة الشعبية والحكومة في العمل من أجله. وقد وضع أربعة "اختبارات" إنسانية لقياس صدقهما في هذا الاتجاه: وقف إطلاق النار، "مناطق آمنة" في جبال النوبة، ووقف الغارات الجوية على المدنيين، والتزام واضح من الحكومة بإنهاء الاسترقاق. وبالرغم من النقد الذي وُجه لهذه "الاختبارات" باعتبارها ضعيفة و لم تأتِ بجديد، حيث شددت على المسائل الإنسانية دون التطرق لأسباب الصراع الجذرية، فقد نجح تفاوضه بالنسبة لأحد "الاختبارات" بتوقيع اتفاق بوقف إطلاق النار بين الحركة الشعبية والجيش السوداني، وذلك في 19 يناير 2002 بجنيف. وفي الشهر التالي مباشرة تجاهلت القرات الحكومية اتفاق

جنيف بشكل سافر، حيث قامت هليكوبتر مسلحة من طراز "هند دي" يوم 22 فبراير بمهاجمة مركز إغاثة رئيسي للأمم المتحدة في بيه، مما أدى لمصرع نساء وأطفال كانوا في انتظار استلام الغذاء. واحتلت القوات المسلحة مهبط نيالديو للطائرات، وتوقفت رحلات برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة التي كانت تحمل الغذاء والأدوية لحوالي 45 موقعًا في مختلف أنحاء الجنوب، مما أثار احتجاجات دولية كبيرة. وفي أواخر مارس 2002، وافقت الحكومة على مقترحات "دانفورث" الثلاثة المتبقية، وكذلك فعلت الحركة الشعبية.

ومن اجل ضمان التزام الطرفين بتعهداتهما أرسى "دانفورث" مبدأً مهمًا باستقدام "وسطاء أجانب"، أي فرق من المراقبين الدوليين للتحقق من الالتزام بـ"الاختبارات"، فتم نشر بعثة الرقابة المشتركة JMM، واللجنة العسكرية المشتركة JMC، وفريق مراقبة حماية المدنيين CPMT. وفوق هذا فإن النوبة الذين أظهروا تقليديًا نزعة فردية شديدة في شئونهم السياسية قد أسسوا مجلسًا موحدًا للتنسيق بالنسبة لمستقبل جبال النوبة تكون من الجماعات الثلاث التي كانت متعادية حتى ذلك الوقت: الاتحاد العام لجبال النوبة، الحزب القومي السوداني، الحزب الوطني الحر، والتي وقعت معًا ميثاق التحالف بينها بالخرطوم في سبتمبر 2001. وبفضل العمل المخلص للمراقبين الدوليين لم تعد جبال النوبة خطًا للمجابهة في الصراع من أجل السيطرة على السودان.

وبينما استطاعت الحركة الشعبية الحفاظ على مواقعها في جبال النوبة، كانت قواتها في جنوب النيل الأزرق وشرق السودان أكثر نجاحًا بفضل المساعدة من التجمع الوطني الديمقراطي ومؤتمر البجا. ويتكون البجا من: الهدندوة والأمارار والبشاريين وبني عامر، وهم مسلمون غير عرب لديهم تقاليد رعوية عريقة واشتهروا بتربية أنواع ممتازة من الإبل والماشية، ولكن 80% من ثروتهم الحيوانية هلكت إبان القحط الكبير في الثمانينيات، مما أنزل وضعيتهم إلى عمال زراعيين وعمال شحن وتفريغ في ميناء بورسودان. ومع عودة الأمطار للسقوط في نهاية الثمانينيات سرعان ما امتلأت مراعيهم المجدبة بفلاحين وافدين من غرب أفريقيا ونوبيين ليستقروا هنا بعد فقدانهم لنخيلهم الأثير الذي غمرته بحيرة ناصر. ولكن الجماعة الأكثر طموحًا للاستفادة من تحسن أحوال البجا كانت عرب الرشايدة الرعاة على الحدود الإريترية السودانية، والذين أرادوا انتهاز الفرصة للاستيلاء على أراضي البجا.

وبالإضافة إلى المليون فدان التي مُنحت لـ"بن لادن" تم تأجير قطع كبيرة من الأرض بمبالغ زهيدة للطبقة الجديدة من "السادة المزارعين"- وهم تجار موسرون وموظفو حكومة لهم صلات قوية وضباط بالجيش- الذين حولوا المراعي ذات التربة السطحية الهشة إلى مزارع آلية ضخمة ومربحة لزراعة القطن و"الدرة" والسمسم. وبعد سقوط نظام "منجستو" في إثيوبيا عام 1991، تمت مصادرة مساحات إضافية من أراضي البجا لإقامة معسكرات تدريب للإرهابيين وإحاطتها بالمزارع لتغذية المجندين من "المجاهدين" العرب الأفغان وحركة الجهاد الإسلامي الإريترية وحزب الله وحماس ومنظمة الجهاد الإسلامي للأورومو[1].

أعاد البجا إحياء مؤتمرهم عام 1994، متأثرين سلبًا بأنشطة الجبهة الإسلامية القومية الرامية لفرض الثقافة العربية والإسلام السياسي علي البجا غير العرب، وغاضبين كذلك من التجنيد الإجباري في قوات الدفاع الشعبي، فضلاً عن الحسرة لفقدان أراضيهم. بعد ذلك قام مقاتلو مؤتمر البجا- الذين بلغ عددهم 500 مقاتل فقط- بتنفيذ غارات على المنشآت العسكرية على طول الحدود الإريترية، والطريق الاستراتيجي بين الخرطوم وبورسودان، والمزارع الآلية.. وذلك كجزء من نضالهم من أجل اعتراف الخرطوم بالمظالم التي يعانون منها منذ زمن طويل، ولكن العبء الأكبر في التمرد بشرق السودان وقع على عاتق جيش تحرير الأمة ولواء السودان الجديد بالحركة الشعبية والذي يتكون من حوالي 2000 مقاتل عصابات. وبدأ جيش تحرير الأمة المكون من 400 رجل عملياته في شرق السودان بتحقيق نجاحات بسيطة إلى أن انضم إلى القوات الموحدة للتجمع الوطني الديمقراطي والتي تمكنت من اجتياح حامية الجيش في دار العمدة حامد واستولت على أمبريجه بالقرب من كسلا في أبريل 1999، وفي الشهر التالي تمكنت من صد الهجوم الذي قام به الجيش لاستعادة السيطرة على المدن الحدودية: الكورمك، أولو، ميبان.

غير أن نكسة خطيرة وقعت للتجمع الوطني الديمقراطي في يناير 2000 بعدما تمكن السودان من استعادة العلاقات الدبلوماسية مع إثيوبيا وإريتريا. فتم إعادة مقر قيادة التجمع في السفارة السودانية السابقة في أسمرة إلى حكومة الخرطوم، كما تسبب الرفض الإثيوبي

(1) خلط واضح من الكاتب في تعريفه للإرهاب، وكذلك مبالغة شديدة في الأراضي التي يمكن أن تشغلها تلك المعسكرات المزعومة- المترجم.

للاستمرار في تأييد التجمع الوطني الديمقراطي في تسهيل الهجوم الذي قامت به الخرطوم في شهر مارس على طول الحدود وأدى إلى نزوح 160 ألف سوداني آخرين. و لم تضيع الحكومة السودانية الوقت لاستغلال نجاحها الدبلوماسي من أجل تحقيق النصر العسكري. ففي نوفمبر عام 2000، شنت القوات المسلحة السودانية هجومًا على قوات التجمع الوطني الديمقراطي عند هميش كريب، شمال شرقي كسلا. فتم طرد معظم أفراد الحامية (وتتكون أساسًا من لواء السودان الجديد) من البلدة بعد وقوع خسائر بشرية كبيرة، ولكن في بقية العام وعام 2001، وصل القتال في شرق السودان إلى نقطة الجمود، حيث خبر كل جانب انتصارات وهزائم مع دخول الحرب في مرحلة جديدة. ومن ناحية أخرى بدأ الجيش وقوات الدفاع الشعبي يحصلان على أسلحة ومعدات ومجندين جدد، ليبلغ حجم الجيش 104 آلاف مقاتل نشط، من بينهم 20 ألف مجند، وارتفع حجم قوات الدفاع الشعبي إلى 15 ألف رجل إلى جانب احتياطي مكون من 85 ألفًا. من ناحية أخرى كانت إيجاد والمجتمع الدولي-بمن فيهم بعض جيران السودان عازمين بشكل متزايد على التوسط من أجل تحقيق سلام مستدام.

تزامنت عملية بعث الحيوية في الجيش السوداني مع تصدير أول برميل نفط من مرسى بشاير في مايو 1999. وبعد ذلك ظلت النسبة الأكبر من الإيرادات النفطية تُستخدم في تحديث الجيش. ففي عام 2000، بلغت ميزانية الدفاع قرابة نصف الموازنة العامة للدولة، حيث تجاوزت النصف مليار دولار. وفي ذات اليوم الذي شحن السودان أول ناقلة بترول بنفطه وصلت شحنة دبابات قادمة من بولندا. وفي مارس 2000، وقع السودان مع بلغاريا اتفاقية سرية لتوريد السلاح، وتبعها توقيع اتفاق آخر أكثر سخاءً للتعاون العسكري مع الصين التي أصبحت منذ هذا الوقت المصدر الرئيسي لتسليح الجيش السوداني. وتردد على الخرطوم الكثير من البعثات العسكرية القادمة من العراق وإيران وكازخستان. ومع قدوم العام 2002، بلغت ميزانية الدفاع السودانية 665 مليون دولار بما يكفي لشراء الأسلحة الجديدة، لتبلغ بهذا أكثر من نصف الموازنة وما يعادل حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن المفارقة أنه رغم تلك الزيادة ظلت نسبة الإنفاق العسكري السوداني أقل بكثير من معظم البلدان الأفريقية بمن فيها البلدان التي تحتل مرتبة متقدمة في هذا مثل نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنجولا وجنوب أفريقيا. كذلك فإن الإيرادات النفطية لم تكن بمثابة الدواء لإحياء صورة "المقاتل السوداني" التي كانت موضع فخر ذات يوم. فقد توقف سلاح

الضباط منذ وقت طويل عن كونه نخبة احترافية وعلمانية، ذلك أنه في ظل حكم الإسلاميين قد تم "تطهيره" من أولئك ذوي الاتجاهات غير السليمة دينيًا. وأصبح الالتزام بالتوجه الديني الرسمي من شروط دخول الكلية الحربية، ومن ثم للترقي داخل صفوف الجيش. وبعدما بات السودان في حالة من العزلة التامة في أوائل التسعينيات أغلقت فرص التدريب المتقدم للضباط ليس في الغرب وحده وإنما في البلدان العربية أيضًا، إلا أن اكتشاف الصينيين للنفط قد مكّن الضباط السودانيين من الحصول على مزيد من التدريب في الصين وماليزيا، ومع ذلك فإن الحصول على هذه الدورات التدريبية لم يعد من شروط الترقي مثلما كان الحال في عهد "نميري". كما لا يزال "أولاد البحر" يهيمنون على تركيب سلاح الضباط السوداني، والذين سادت وسطهم المحسوبية التاريخية للشيقية.

ولما أصبح من غير الممكن الاعتماد على سلاح الضباط السوداني في تخطيط وتنفيذ حملات عسكرية ناجحة، فإن الجيش النظامي- بمجنديه العشرين ألفًا- وقوات الدفاع الشعبي ظلا عاجزين تمامًا عن مقاتلة التمرد. فقد كان هناك القليل من التدريب على حرب العصابات، بل إن الحافز لخوض معارك من هذا النوع كان قليلاً. وكانت القوات المسلحة السودانية بالأساس قوات حاميات تقنع بالبقاء خلف تحصيناتها في المدن الرئيسية، وحيث تتسبب رتابة وإحباطات الحياة داخل الحامية في تقويض الانضباط وتدهور المعنويات. ذلك أن انعزال القوات داخل حصونها وتحاشي الظلام والأدغال الكثيفة قد انتشر كسرطان أدى إلى تآكل فاعلية تلك القوات. وكانت صفوف الجيش مليئة تاريخيًا بأعداد كبيرة من الجنوبيين والنوبة والدارفوريين الذين كانت لديهم تقاليد عسكرية مشرفة كمقاتلين، ولكن ولاءهم أصبح الآن محل شك كبير، ذلك لأن المتمردين من عشائرهم يقاتلون من أجل تأمين المساواة والعدل والاحترام لأقوامهم. ولم تكن أوضاع ضباط الصف المهمشين بالجيش السوداني لتتحسن بنجاح وقف إطلاق النار في جبال النوبة تحت الرقابة الدولية، وآفاق التوصل إلى تسوية مُرضية في جنوب السودان، واندلاع التمرد في دارفور. وفوق هذا لم يستطع المجندون تعويض التدهور الذي حدث لكفاءة الجيش السوداني، ذلك لأن معظم المجندين جاءوا من البلدات النهرية ولا يملكون تقاليد حربية، كما لم يكونوا يحترمون النظاميين الآتين من المناطق الطرفية. وظل هؤلاء جنودًا ينفرون من القتال إلى حد بعيد رغم تواصل دعوات "الجهاد"، وحينما وُضِعوا في المواجهة مع محاربي الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يكن الصراع متكافئًا.

وبالرغم من استخدام الإيرادات النفطية الجديدة في شراء معدات عسكرية وأسلحة وطائرات أحدث، فإن هذا لم يؤدِ إلى التغلب على نقص الكفاءة أو ينتج ضباطًا أكفاءً وجنودًا مدربين جيدًا. امتلك الجيش 280 دبابة قتال رئيسية، معظمها من طراز تي 55 السوفيتي القديم وغير الصالح للاستخدام في مستنقعات وأدغال جنوب السودان، حيث لا تكون الطرق– فيما عدا مناطق الحقول النفطية– صالحة للمرور في موسم الأمطار، أما في موسم الجفاف فلا يتاح سوى اختراق ممرات ضيقة ويكون في انتظارها الكمائن ورجال العصابات المختبئين. أما العربات المدرعة فهي خليط غريب من الأنواع السوفيتية والصينية والبريطانية والأجنبية الأخرى، وتحتاج كل منها إلى ذخائر وقطع غيار مختلفة، الأمر الذي عقّد عمليات الإحلال والإصلاح والصيانة بواسطة فنيين قليلي المهارة والتدريب بالنسبة لإنجاز أعمال كهذه. و لم يُظهر السودانيون– تاريخيًا– اهتمامًا أو موهبة أو تقديرًا كبيرًا لأهمية الصيانة السليمة، وهو ما كان محل شكوى شائعة من المستشارين العسكريين الأجانب الساخطين على هذه الأوضاع. فقد كانت هناك ندرة في الفنيين المدربين تدريبًا عاليًا للاحتفاظ بقدرة تلك الآليات على العمل، كما كان الفنيون محبَطين بسبب الافتقار إلى قطع الغيار والأدلة العملية المفهومة، فضلاً عن المشكلة المزمنة لعدم كفاية إمدادات الوقود والتي لم تُحل إلا بعدما حقق السودان الاكتفاء الذاتي من البترول.

أما سلاح الجو السوداني– فمثله كالدبابات والعربات المدرعة– فقد تكوّن من طائرات صناعة بلدان مختلفة، وذات قدرات واحتياجات مختلفة. ويبلغ تعداد القوات الجوية السودانية حوالي 3 آلاف فرد فقط، وأهم أسلحتها قاذفات أنتونوف آن24– السوفيتية، ومقاتلات تكتيكية سوفيتية وصينية، بالإضافة إلى الطائرات العمودية المسلحة المرهوبة من طراز هند– دي السوفيتية والتي تم شراؤها من بيلاروسيا عام 2002، وجدير بالذكر أنها قد أثبتت في أفغانستان أنها الطائرة الأكفأ في مواجهة حرب العصابات. وبالنسبة لقاذفات الأنتونوف الست فقد كانت في الأصل طائرات نقل بلا قدرات على القصف الدقيق، ولذلك فبمجرد إسقاط القنابل من مؤخرة الطائرة ينتشر الرعب وسط المدنيين مع خسائر قليلة بين مقاتلي الحركة الشعبية. وبالنسبة للنفاثات المقاتلة سوفيتية وصينية الصنع فغالبًا ما يقودها مرتزقة يبحثون عن أهداف للقصف ليسوا معتادين عليها. أضف إلى هذا أن تلك النفاثات بحاجة إلى صيانة متخصصة جدًا، وكان يقوم بكثير من هذا العمل فنيون إيرانيون

وعراقيون وصينيون. كما اعتمدت حاميات الجيش السوداني على طائرات النقل للحصول على الإمدادات والمعدات الحربية، وكان هناك عدد من طائرات النقل البريطانية والفرنسية والألمانية والكندية، إلى جانب ثلاث طائرات أمريكية من طراز لوكهيد هيركوليس سي-130 القادرة على نقل الأحمال الثقيلة. وكانت كل حاميات الجيش في الجنوب تعتمد على الإمداد الجوي طوال موسم الأمطار، رغم تكلفته الكبيرة ومخاطر التعرض لهجمات صواريخ سام7- (أرض- جو) التي تملكها الحركة الشعبية. أما في موسم الجفاف فيصبح بإمكان قوافل الشاحنات السير، ولكن في ظل تهديد كبير من الكمائن التي أصبحت الحركة الشعبية على مستوى احترافي رفيع في نصبها بفضل شبكاتها الاستخبارية لجمع المعلومات وتمركزها على الأرض.

وقد واجهت الحركة الشعبية لتحرير السودان على مدى التمرد الذي قامت به الكثير جدًا من الميلشيات المدعومة من الحكومة، وخاصة بعد الانشقاق "النيلي" الذي وقع عام 1991، إلا أن كل هذه الميلشيات الجنوبية (مثل: مونداري، تابوسا، أنواك، نوير) تم احتواؤها بواسطة الحركة، إن لم يكن إدماجها فيها. غير أن الحركة الشعبية ووجهت فجأة في العام 1994، بميلشيا غير جنوبية داعمة للحكومة تظهر في فنائها الخلفي شرق الاستوائية هي "جيش الرب للمقاومة" LRA، كذراع لتمرد الأتشولي. ورغم أن بعض الأتشولي يعيشون في جنوب السودان فإن موطنهم الأصلي يوجد في شمال أوغندا، ويعتبرهم الاستوائيون أوغنديين بالأساس، ومن هنا كان يُنظر لجيش الرب كميلشيا أجنبية. فبعد الإطاحة بالرئيس الأوغندي "تيتو أوكيللو" (وهو أتشولي) في يناير 1986، على أيدي جيش المقاومة الوطنية NRA بقيادة "يوري موسفيني Yoweri Museveni" شعر الأتشولي أن جيش المقاومة الوطنية سوف ينهي الدور المهيمن لهم داخل الجيش الأوغندي، فضلاً عن إشعال روح الانتقام من حملة الأتشولي الوحشية في مواجهة التمرد عليها في مثلث لويرو، موطن عرقية "موسيفيني". وفي أغسطس من ذات العام شن الأتشولي تمردًا كبيرًا في شمال أوغندا، وفي غمار هذه القلاقل نشأت حركة الروح القُدُس بقيادة "أليس (أروما) لاكوينا Alice (Aruma) Lakwena" مستلهمة رؤىً تقول إن من يستجيب لرسالتها الألفية السماوية سيكون محصَنًا ضد طلقات الرصاص. بيد أن حركتها تم تنظيمها في صورة جيش نظامي اختفت قوته التي لا تُقهر قبل إطلاق أي طلقات حقيقية إبان الهجوم الفاشل للاستيلاء على

العاصمة كمبالا في أغسطس 1987. وهربت "أليس" إلى ملجأ آمن في كينيا. وبالرغم من إنكار عائلتها المباشرة لها فقد تم تسمية ابن عمها "جوزيف كوني Joseph Kony" خليفة لها، وقد وظف مثلها الرؤية المقدسة والكاريزما الصوفية لتعبئة الأتباع. وجمع "كوني" بين قدسية الوصايا العشر والتقليد الأتشولي من أجل فرض سلطته بواسطة مزيج من القسر والسرية والانعزال، مدعومًا بانضباط فائق تحولت معه حركة "أليس" الألفية إلي جيش متفرد لخوض حرب العصابات.

وعلى مدى السنوات العشرين التالية نجح "كوني" وجيشه في الإفلات من كل المحاولات التي بذلها الجيش الأوغندي للإيقاع به، كما مورست سياسة الترهيب مع الأتشولي (الذين أيده بعضهم في صمت) وتم دفعهم إلى معسكرات متناثرة للاجئين في أنحاء شمال أوغندا. وخلال الغارات الرهيبة لجيش الرب من أجل الاستيلاء على الإمدادات كان يصطاد الأطفال أيضًا ليتم نقلهم إلى الأحراش والغابات الكثيفة في أرض الأتشولي. وهناك يتم تدريبهم الجهنمي على قتل الأصدقاء، والزملاء من الجنود الأطفال، وحتى الآباء، والقيام بعمليات التشويه والإخصاء إن تلقوا أوامر بهذا من "كوني" ومرؤوسيه. وبعد الفشل الذريع للجيش الأوغندي في اعتقال "كوني" أو منع غاراته أو إنهاء عمليات اختطاف الأطفال وتربيتهم على العنف، أجريت مفاوضات غير ناجحة على فترات متباعدة، وصلت ذروتها بصدور إنذار الرئيس "موسيفيني" لـ"كوني" في فبراير 1994، بتسليم نفسه، وهو ما رفضه "كوني".

بعد هذا قام "كوني" وجيش الرب بالتسلل عبر الحدود إلى جنوب السودان، بحثًا عن الملاذ الآمن في الجبال والمسطحات ذات الغابات الكثيفة على الحدود. ولما كان "كوني" في مسيس الحاجة إلى الإمدادات والسلاح والذخائر فقد وافق على الفور على ضم ميلشيته إلى الجيش السوداني في الاستوائية ضد الحركة الشعبية. ورغم أن جيش الرب واصل عملياته في ميدانه الأساسي في أرض الأتشولي بأوغندا، فقد أنشأ شبكة من المعسكرات الحصينة في الأراضي الحدودية بجنوب السودان، كان أكبرها في جبلين التي تقع على بعد 25 ميلاً جنوب جوبا، واستولت عليها الحركة الشعبية في 14 سبتمبر 1998، وأصيب "كوني" إلا أنه تمكن من الفرار. فقام بعبور الحدود هو وجيشه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أعاد تجميع قواته قبل أن يعود إلى جنوب السودان ليقوم بأعمال نهب ويطرد السكان من قرى المادي والكوكو، وهناك عرف جيش الرب بتسمية "تونجا- تونجا" (أُفرم- أُفرم).

واستطاعت الحركة الشعبية احتواء وإضعاف جيش الرب إلى حد بعيد. وفي ٢٠٠٦، بادر "رياك مشار" نائب رئيس حكومة جنوب السودان، بالوساطة بين جيش الرب والحكومة الأوغندية، ولكن التسوية السلمية ظلت بعيدة المنال.

وعندما بدأت الحركة الشعبية في مايو 2000، تحويل قواتها في بحر الغزال إلى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق وعلى طول حد كسلا، اقتنصت الحكومة الفرصة لإرسال حاميتها العسكرية القوية في بابانوسا لاستعادة السيطرة على خط السكة الحديدية المؤدي إلى واو وإعادة بناء الجسور التي تسير عليه القطارات على نهري كير ولول. واستغلت الحكومة نجاحها هذا لشن هجوم فصل الجفاف في يناير 2001، بالزحف عبر غرب أويل بوحدات من القوات المسلحة النظامية وقوات الدفاع الشعبي و"المُرَحَّلين" من المسيرية والرزيقات، وتمكنت من إلحاق الهزيمة بقوات الحركة الشعبية وتدمير عشرات القرى، والاستيلاء على أعداد كبيرة من قطعان الماشية، وطرد أعداد كبيرة من المدنيين الدينكا من أراضيهم. وصاحب هذا الهجوم قدوم رعاة البقارة الذين حاولت الحكومة- بنجاح قليل- توطينهم على أراضي الدينكا التي فرغتها القوات المسلحة من سكانها. أما الحركة الشعبية، فبدلاً من محاولة استعادة الأراضي التي فقدتها شمال بحر الغزال، قامت للمرة الأولى بفتح جبهة جديدة غرب بحر الغزال في مايو ويونيو 2001. وكان هذا قرارًا غريبًا. ربما تكون الحركة الشعبية التي يهيمن عليها الدينكا قد نظرت لهذا الهجوم كممارسة أخرى للتوسع التاريخي لشعب الدينكا، ولكن غرب بحر الغزال- دار فرتيت- كان ملاذًا آمنًا بعيدًا أثناء تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر، وأصبح منسيًا إلى حد كبير في القرن العشرين، ولكن مع بداية القرن الحادي والعشرين بات هذا المكان الموحش والمنعزل مسكونًا بأخلاط من الأقوام النازحة الذين تجمعوا حول زعماء صغار هم أقرب لزعماء العصابات وقطاع الطرق من كونهم رؤساءً قبليين. قامت الحركة الشعبية بالاستيلاء على رجا والدايم زبير في شهر يونيو، الأمر الذي أدى إلى فرار عشرات الألوف أمام ما اعتبروه غزوًا من الدينكا. وعندما وجدت الحركة الشعبية نفسها في أكتوبر 2001، غير قادرة على إمداد قواتها المنتشرة في هذا المكان القصي عبر "طريق رجا" الطويل والمحفوف بالمخاطر اضطرت إلى سحب قواتها، ولأنه لم يكن هناك الكثير الذي يمكن الحصول عليه من البقاء في قفار غرب بحر الغزال ومن قاطنيه المعادين.

وفي أغسطس 2001، استؤنف القتال في مناطق الحقول النفطية. واستطاع كوماندوز النخبة في الحركة الشعبية تحقيق الاستيلاء السريع على التجهيزات النفطية في هيقلق، وأغرقوا باخرة ضخمة في النيل الأبيض كانت تحمل معدات لاستخراج النفط، مما أجبر شركة لوندن على إيقاف عمليات الحفر في البلوك رقم 5 داخل منطقة امتيازها. ووقعت أشرس المعارك على طريق بنتيو– لير الممهد الذي أنشأته لوندن، والذي كان يسمح لدبابات وعربات الجيش السوداني المدرعة بالتوغل في أعماق الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية. وهنا كانت قوات الحركة بقيادة "بيتر قاتديت Peter Gatdet" تقاتل ميلشيا "باولينو ماتيب" من البول نوير التي تحمي حقول النفط، ومع اشتعال القتال على مدى شهر فبراير 2002، دفعت الحكومة بمزيد من التعزيزات من جبال النوبة وكسلا على الطريق إلى حاميتها عند بولتوني بالقرب من آبار شركة لوندن، واستطاعت احتواء الهجوم المضاد الذي قام به "قاتديت". وشنت الحكومة حملة قصف جوي مركزة في العمق الجنوبي لشرق الاستوائية في يونيو 2002، أي قبل توقيع اتفاق مشاكوس مباشرة (انظر بعده) الذي قضى بوقف لإطلاق النار بين الحكومة والحركة الشعبية واستمر ساريًا حتى سبتمبر من العام نفسه حيث اندلع القتال من جديد. واستطاعت الحركة الشعبية استعادة بلدة توريت الاستراتيجية بعد تعليق محادثات السلام في مشاكوس (كينيا). ولما كان الجيش السوداني عازمًا على الثأر لخسارة توريت فقد قام بشن هجوم كبير في أكتوبر تمكن خلاله من استعادتها قبل توقيع الطرفين على اتفاق آخر لوقف إطلاق النار. وبالرغم من اندلاع أعمال قتالية متفرقة بسبب مهاجمة البقارة "المرحلين" لقرى في غرب أعالي النيل على مدى شهري يناير وفبراير 2003، فقد اجتمع الرئيس "البشير" و"جون قرنق" للمرة الأولى بالعاصمة الأوغندية كمبالا في يوليو 2003، ليؤكدا التزامهما بعملية مشاكوس للسلام، وهو ما مثل نقلة رئيسية من الحرب إلى السلم بعد عشرين عامًا من صراع لا يهدأ.

لقد دفع المدنيون في جنوب السودان ثمنًا باهظًا لمنع سيطرة الشماليين المسلمين العرب عليهم. حيث هلك أكثر من مليوني إنسان، وتعرض للنزوح ما بين 4 و6 ملايين فرد سواء إلى أماكن أخرى بالسودان أم إلى معسكرات اللاجئين المتناثرة فيما وراء الحدود في إثيوبيا وأوغندا وزائير وجمهورية وسط أفريقيا. ولمدة عشرين عامًا قاسى الجنوبيون الويلات بتدمير بنيتهم التحتية الهشة وتخريب مواردهم. وقد اتسمت الحرب في الجنوب بدورات

من الهدوء الحذر قد تستمر لأسابيع أو شهور، ثم يندلع القتال فجأة في معارك شرسة قبل أن يتوقف الجانبان لإعادة تجميع الصفوف وخوض القتال من جديد. ورغم امتلاك القوات الحكومية لميزات التفوق في عدد المقاتلين والتدريع وقوة النيران، فقد عانت القوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبي من قصور واضح لاضطرارهما إلى القيام بحملات عسكرية في مناطق المستنقعات والأحراش والأدغال الكثيفة، الغريبة تمامًا عليها. فغلب عليهم المرابطة في المواقع المحصنة و لم يتبعوا أسلوب "فتش ودمر". فقد كان جنوب السودان مكانًا مخيفًا وغريبًا بالنسبة لمن لم يتدربوا على حرب كهذه من ضباط وجنود الجيش النظامي والمجندين والشماليين المنخرطين في قوات الدفاع الشعبي، إذ وجدوا أنفسهم يخوضون حربًا ليسوا متحمسين لها ولا يمكن تحقيق النصر فيها. وبالمثل فإن الأعداد الكبيرة من المجندين إجباريًا قد قُذف بهم في صراع لا يفهمونه، و لم يكونوا مقتنعين بعدالة القضية التي أرسلوا للقتال من أجلها، ومن ثم كانوا يعدون الأيام المتبقية على انتهاء مدة تجنيدهم ليعودوا إلى قراهم ومدنهم النهرية. و لم يكن المجندون الشماليون وحدهم في الشعور بالتشوش بشأن لماذا يحاربون، ذلك أن معظم المتمردين المنضوين في الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يكونوا معنيين كثيرًا بفكرة "قرنق" عن سودان جديد موحد. فقد كانوا رجالاً وصبية قليلي الوعي عقدوا العزم على الدفاع عن موطنهم ضد ما تصوروه من استيلاء العرب التاريخي على أراضيهم ومواردهم وحتى رقيقهم، أكثر من اهتمامهم ببناء سودان جديد في اتحاد غير مقدس مع أعدائهم التاريخيين والمكروهين[1].

التقدم البطيء نحو التسوية

خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت هناك عروض منتظمة بالسلام من الجانبين، ولكن ثبت أنه سلام مراوغ إلى أبعد الحدود، لأن أيًا من الحكومة أو الحركة الشعبية لم يظهر الإرادة الكافية لتقديم التنازلات الضرورية

(1) يعرض المؤلف هنا للتفكير الواقعي وسط الجنوبيين العاديين، ولكنه يتطرق إلى هذا كما لو كان تضاريس لا يمكن أن يمحوها الزمن أو السلم. كما يتضح تكراره- تصريحًا وضمنًا- لمقولة استحالة الإبقاء على وحدة السودان، مع الغمز الخفي من قناة فكرة "قرنق" عنها كما لو كانت محض تفكير خيالي من جانبه ولا توجد أسس موضوعية لها، أو حتى أسس ذاتية يمكن تطويرها، لتحويل هذه الفكرة إلى واقع- المترجم.

والشروع في التفاوض الجاد من أجل تحقيقه. ومن ثم فإن أجندة ومداخلات اجتماعاتهما التفاوضية العقيمة كانت معقدة واتسمت بالهجوم الجارح من كل طرف على الآخر، وغالبًا ما تم استخدام هذه الجولات التفاوضية للحصول على دعم من الدول المجاورة، أو لجلب تعاطف المجتمع الدولي. وكان في كل جانب متشددوه المقتنعون بأن الحل العسكري بات وشيكًا، وحينما لا يتم هذا الحسم العسكري نجد أن الأطراف الأكثر اعتدالاً في كل من الجبهة الإسلامية القومية والحركة الشعبية غير مؤهلين لتقديم التضحيات السياسية والدينية والأرضية اللازمة لاستدامة السلم. ولهذا امتدت الحرب عامًا وراء الآخر وتراجع الأمل في التسوية، ثم تفاقمت أكثر في أواخر التسعينيات بسبب بدء استغلال حقول النفط. وكان الوسطاء الرئيسيون الباحثون عن حل للصراع هم أعضاء إيجاد ذوي الصبر والدأب، والذين بدا أن جهودهم الكبيرة قد اقتربت من نهايتها في سبتمبر 1994، قبل أن يرفض المفاوض السوداني في محادثات نيروبي (غازي صلاح الدين عتباني) النظر في إعلان إيجاد للمبادئ رفضًا مطلقًا. وبالرغم من هذا الرفض الصريح واصلت إيجاد ضغوطها على الحكومة السودانية كي تقبل إعلان المبادئ كأساس حيوي للتفاوض. وكان "جون قرنق" قد وافق بالفعل على الإعلان، بينما اعترض "حسن الترابي" بصلابة، وحاول استخدام سحره الشخصي لإقناع الرئيس الكيني "موي Moi" للنأي بنفسه عن مبادرة إيجاد. وهو ما رفضه الرئيس الكيني بهدوء وأعاد "الترابي" إلى الخرطوم خالي اليدين. وخلال السنوات الثلاث التالية واصلت إيجاد جهودها دون نجاح في كسر الجمود بين الجانبين، ولم تنتعش عملية السلام هذه بمجرد توافر النوايا الطيبة وإنما أيضًا بالتدخل الاقتحامي من جانب الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" الذي كان يتوسط من أجل عقد اتفاق بوقف إطلاق النار.

ففجأة وبشكل لا يخلو من الدراما أعلنت الخرطوم في اجتماع إيجاد (8-9 يوليو 1997) قبول إعلان المبادئ كنقطة بدء غير ملزمة لإنهاء الحرب الأهلية، مع الاحتفاظ بالحق في رفض أي من هذه المبادئ. ولا تزال أسباب تغيير الخرطوم لموقفها غير واضحة. فهل كان هذا إدراكًا لأن "قرنق" قد تعافى فعليًا من "الانشقاق" الكبير في 1991، وأنه الآن أصبح في موضع قوة بعد الدعم القوي الذي ناله في مؤتمر الحركة الذي عقد في تشوكودوم 1994؟ أم كان إقرارًا بأن القوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبي لن تستطيعا فرض الحل العسكري بعد سلسلة الانتصارات التي حققتها الحركة الشعبية عام 1996؟ وربما عكس القرار تغيرًا

داخل الجبهة الإسلامية القومية لصالح أولئك الراغبين في التسوية على حساب المتعنتين، وذلك في تزامن مع تدهور نفوذ "الترابي" وتزايد براجماتية "البشير" ورحيل "أسامة بن لادن" وإنهاء دعم الإرهاب "الجهادي"، أم كانت هذه محاولة لإخراج السودان من عزلته كدولة منبوذة؟

فالوثيقة التي قبلها الآن كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان لم تكن في الحقيقة أكثر من مجموعة من المبادئ، ولكن المصاعب تكمن دائمًا في التفاصيل. وخلال المفاوضات الدائرة برعاية إيجاد في الفترة من 27 أكتوبر حتى 11 نوفمبر 1997، انخرط الجانبان في الجدل بشأن الأسئلة المستعصية لخياري الوحدة والانفصال. فاقترحت الحكومة السودانية حلاً فيدراليًا دائمًا، بينما أصرت الحركة الشعبية على حق تقرير المصير بعد عامين من الاتحاد الكونفيدرالي بين الشمال والجنوب، وهو حل تلفيقي توصل إليه "جون قرنق" عام 1992، للتوفيق بين رؤيته الخاصة القائمة على الوحدة وبين النوازع الانفصالية لأنصاره. وردت الخرطوم بقبول مبدأ تقرير المصير، ولكن فقط داخل سودان موحد وفيدرالي بين الشمال والجنوب. وتم تعليق المفاوضات، ليلتقي الجانبان مرة أخرى بنيروبي خلال الفترة من 4 إلى 6 مايو 1998، حيث وقع الخلاف بينهما بشأن مسائل الدين والدولة وكذلك الحدود مع شمال السودان. غير أن كل جانب لم يرد أن يظهر كمعطل للعملية السلمية، وهو ما مكن إيجاد من إقناعهما بتوقيع وثيقة غير ملزمة وغامضة إلى حد ما تعترف بحق الجنوب في تقرير المصير بطريق الاستفتاء الشعبي الذي يشرف عليه مراقبون دوليون، ولكن إجابة السؤال عن متى يتم بالضبط إجراء هذا الاستفتاء.. ظلت غامضة.

وقد شجع هذا الحوار "إيجاد" على رعاية اجتماع آخر في 4 أغسطس، ولكنه استغرق يومين آخرين في الجدل حول تحديد المناطق التي يتشكل منها جنوب السودان. وقدمت الحركة الشعبية تنازلاً مهمًا فحواه أن يتم عقد استفتاءات منفصلة لسكان جبال النوبة وجنوبي النيل الأزرق وأبيي لتحديد ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام لشمال السودان أم جنوبه. وفي الواقع أن الحركة الشعبية أرادت التخلي عن حلفائها في الخط الأمامي للحرب الأهلية لصالح تأمين الاستفتاء في أقاليم الداخل (الاستوائية، بحر الغزال، أعالي النيل). وبدت كل المسائل الأخرى– وخاصة مسألة "الشريعة"– غير قابلة للتفاهم وبشكل ميئوس منه. وبعد تواصل النقاش العقيم دون ظهور أي مؤشر على تحقيق تقدم، اتفق الجانبان تحت

ضغوط إيجاد على الاجتماع ثانيةً. ولما كان وسطاء إيجاد قد شعروا بالإحباط واستنفاد جهودهم، فقد قرروا عقد اجتماع أخير في أكتوبر 2000، على شاطئ بحيرة بوجوريا في كينيا، ولكن من دون جدوى. ولاح أن مبادرة إيجاد قد انتهت، حتى أنعشها مرة أخرى التدخل الشخصي من جانب الرئيس الكيني "موي". فبعد جهود مصرية وليبية لاستكشاف إمكانية استئناف عملية السلام في صيف 2001، قام الرئيس الكيني بتعيين الجنرال القدير والصبور والمليء بالحيوية "لازاروس سمبيو Lazarus Sumbeiywo" مبعوثًا كينيًا خاصًا لعملية السلام التي ترعاها إيجاد. وعقد "سمبيو" أول "اجتماع فني" في نيروبي في الفترة من 2 إلى 5 مايو 2002، حيث طُلب من الحكومة السودانية والحركة الشعبية الموافقة على جدول الأعمال، وقد حضر الاجتماع مراقبون من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، حيث شكلت البلدان الثلاثة "ترويكا" نشأت فكرتها في غداء بلندن عام 2000، لتتكون مجموعة نواة لتأمين قيادة قوية للمناقشات الصعبة لأصدقاء إيجاد.

ومع مجيء العام 2002، كان لدى الحكومة السودانية والحركة الشعبية أسباب أكثر للتوجه نحو المصالحة والتسوية أكثر من أي وقت مضى في العشرين عامًا السابقة. وإذا كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر باختطاف الطائرات وتدمير مركز التجارة العالمي قد أحدثت تحولاً في السياسة الخارجية الأمريكية، فلا شك أنها تركت أثرها أيضًا على الخرطوم. فبعد 11 سبتمبر أملت الحكومة السودانية في تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة من خلال التعاون ضد الإرهاب الدولي ومن أجل السلام في السودان. وعلى الرغم من مضاعفة الميزانية العسكرية لشراء الأسلحة الحديثة، لم يستطع الجيش السوداني وقوات الدفاع الشعبي الادعاء بتحقيق نصر مهم على الحركة الشعبية. وفوق هذا تسبب السلوك الحربي لهذه القوات في تزايد الإدانة الدولية لاستهداف مراكز الإغاثة والنساء والأطفال الباحثين في يأس عن المعونات الغذائية التي حظرتها الحكومة. وبدلاً من الانتصارات تفاقم عدد الأكفان القادمة من الجنوب، وفي الوقت نفسه تراجع بشكل كبير عدد الراغبين في الالتحاق بالجيش. وأخيرًا فإن تحويل العائدات النفطية إلى الإنفاق العسكري قد أدى ببساطة إلى مضاعفة المشكلات الاقتصادية المزمنة منذ عهد "نميري". فعلى الرغم من اختفاء ظاهرة نقص الغذاء فقد ارتفعت أسعاره بشكل أثار السخط العميق. وبلغت نسبة البطالة 70% تقريبًا وسط خريجي الجامعة الذين أنهوا فترة تجنيدهم، و لم تعد شركات الأعمال الصغيرة قادرة على تدبير القروض، وأصبحت

الخدمات الطبية غالية جدًا وقاصرة على الموسرين فقط، واستمر عدم انتظام صرف مرتبات موظفي الخدمة المدنية، واختفت معاشات التقاعد، وتعرضت المدارس للإغلاق بسبب عدم دفع أجور المدرسين الذين ذهبوا بحثًا عن فرص عمل أخرى. ولم تتوازن الميزانيات قط، واستمر الدين الخارجي في التضخم دون توقف ليبلغ 21 مليار دولار عام 2002. وفي ظل هذه الظروف بدأ أعضاء حزب المؤتمر الوطني يقبلون بفكرة السلام باعتباره أفضل الحلول الممكنة، على الأقل لتخفيف المشكلات الاجتماعية- الاقتصادية التي يعاني منها السودان.

كما كان لدى "جون قرنق" أسبابه القوية أيضًا للعمل من أجل هذا السلام المراوغ. ذلك أن مصالحاته مع "رياك مشار" عام 2002، و"لام أكول" في 2003، قد أنهت فعليًا عشر سنوات من الحرب الأهلية الداخلية وصراع الأشقاء بين الدينكا والنوير، وهو ما أدى إلى تقوية موقف الحركة الشعبية على مائدة التفاوض. وفوق هذا كان جيش الحركة قد تطور مع مجيء العام 2002، إلى قوة قتالية فعالة استطاعت إلحاق هزائم كبيرة متتالية بالجيش السوداني وقوات الدفاع الشعبي. وفهم "جون قرنق" أن الإيرادات النفطية لن تؤدي على الفور إلى تغيير مجريات الحرب لمصلحة الشمال، ولكنها ستعرض جيش الحركة لمخاطر متزايدة على المدى الطويل، ومن ثم نبذ فكرة إمكانية تحقيق الحل العسكري. وأخيرًا كان "قرنق" على وعي مرهف بأن شعبه قد سئم الحرب، وأن الجنوبيين يتشوقون إلى السلام. ومن ثم فإنه إذا تمكن من تقديم حل عادل لهم سيكون هذا ضمانة لتعزيز سلطته في الجنوب وتحسين صورته في الشمال كزعيم وطني، وتسجيل اسمه في التاريخ كمؤسس لسودان جديد، علماني وديمقراطي وموحد.

وعقد الجنرال "سمبيو" اجتماعًا ثانيًا بمشاكوس في 18 يونيو 2002، حيث أصر على ضرورة إجراء المحادثات ضمن إطار زمني محدد، وذلك على العكس من الاجتماعات السابقة التي رعتها إيجاد التي اتسمت بحوارات مستفيضة لا تنتهي. وفوق هذا أصبح "سمبيو" يتمتع الآن بدعم مبعوثين من إريتريا وإثيوبيا وأوغندا ووجود مراقبين دوليين من "الترويكا" وإيطاليا. وبعد شهر من المفاوضات المكثفة انتهى المؤتمر في 20 يوليو 2002، بإعلان "بروتوكول مشاكوس" الذي وقعه "غازي صلاح الدين عتباني"- الذي سبق له أن حمل رفض الخرطوم لإعلان مبادئ إيجاد عام -1994 و"سلفا كير" بالنيابة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وشهد "سمبيو" على توقيع الوثيقة. وكانت هذه الوثيقة علامة

مهمة على الطريق واختراقًا دراميًا لما كان الكثيرون ينظرون إليه كمواجهة مستعصية وغير قابلة للتوفيق بين وجهتي نظر مختلفتين جذريًا. ومن حيث الجوهر كان البروتوكول بمثابة حل وسط وافق الشمال بمقتضاه على تقرير المصير للجنوب مقابل القبول بأن تكون "الشريعة" مصدر التشريع في الشمال[1] . وسيتم تطبيق حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات، مع التزام الحكومة السودانية بقبول نتائج الاستفتاء بما في ذلك إمكانية استقلال جنوب السودان. ورأى بعض المعارضين أنه لا يوجد أي تنازل جديد في هذا الصدد، فقد سبق للحكومة أن اعترفت بحق الجنوب في تقرير المصير عدة مرات في أعوام (1994 و1997 و1998)، ولكن الخرطوم كانت تتراجع بشكل أحادي في كل مرة عن هذا المبدأ تحت ضغط الجيش، وليس من جراء مفاوضات مباشرة بين طرفين متحاربين اتفقا على بروتوكول صيغ بعبارات شديدة الدقة وشهد عليه مراقبون دوليون. وقد ألمح البروتوكول إلى أن "الشريعة" ستكون مصدر التشريع في الشمال، ولكنه كان واضحًا جدًا بقوله إن "التوافق الشعبي" سيكون مصدر التشريع بالنسبة للجنوب. والمغزى الحقيقي وراء هذا الاختلاف هو تخلي الشمال عن عملية الأسلمة التاريخية للجنوب عن طريق تطبيق "الشريعة"، بينما تخلى الجنوب عن التزامه بسودان علماني.

هكذا نجح بروتوكول مشاكوس في تنشيط عملية السلام التي تقودها إيجاد، وأعطى لها قوة دفع جديدة باتجاه تحقيق السلم كانت غائبة حتى هذا الوقت عن المفاوضات. وعلى الرغم من الفورة الحماسية التي أحدثها التوقيع، فقد تزايدت أعداد المتشائمين الذين أدركوا وجود معارضة قوية للبروتوكول من جانب النواة الصلبة المتشددة داخل حزب المؤتمر الوطني ووسط علماء الدين وضباط الجيش الإسلاميين. ونظر كثيرون إلى حق تقرير المصير على أنه مجرد خطوة أخرى ستقود منطقيًا إلى استقلال الجنوب. كما اهتم بعض القادة الميدانيين في الجيش السوداني بتراجع مناطق أبيي وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق في سلم أولويات الحركة الشعبية. واعترض آخرون لتغييب الكثير من الجماعات العرقية والسياسية عن مفاوضات مشاكوس، بما في ذلك التجمع الوطني الديمقراطي، وواصلوا المطالبة بالحق في

---

(1) نص الاتفاقية في هذا الصدد: "التشريعات التي تسن على الصعيد القومي والتي تتأثر بها الولايات خارج جنوب السودان مصدرها الشريعة والتوافق الشعبي". وكذلك: "التشريعات التي تسن على الصعيد القومي، المطبقة على الولايات الجنوبية و/أو الإقليم الجنوبي يكون مصدرها التوافق الشعبي وقيم وعادات شعب السودان (بما في ذلك تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية، احترامًا للتنوع في السودان)"- المترجم.

الحضور والتمثيل في أي مفاوضات مستقبلية لتوقيع اتفاقية السلام الشاملة في نيفاشا بكينيا (انظر بعده). ولم تؤدِ هذه المطالبة المتصاعدة سوى إلى تقوية عزم كل من الحكومة والحركة الشعبية على استبعاد خصومهما في الشمال والجنوب من المفاوضات المعقدة، وكان هذا الاستبعاد سببًا رئيسيًا- دون شك- في نجاح المفاوضات.

وفي ذلك الوقت كان القليلون هم الذي توقعو أن يمر حوالي ثلاثين شهرًا أخرى طويلة ومؤلمة قبل أن يتحول بروتوكول مشاكوس إلى اتفاقية السلام الشامل التي وقعت في 9 يناير 2005. فما السبب في استطالة المفاوضات هكذا؟ لقد استخدم المراقبون الدوليون مهاراتهم الدبلوماسية للاحتفاظ بالطرفين على مائدة التفاوض، ولكن كان لديهم تأثير قليل على الإيقاع الذي تسير به المحادثات، وتأثير أقل على الشروط التي يتم الاتفاق عليها. أضف إلى هذا أن التفاصيل الصغيرة كانت بالغة التعقيد وحافلة بالجدل والانفعالات من جانب المتفاوضين، وكان لها بالتالي ظلال على صحة أحكامهم. وأخيرًا كان لاندلاع كارثة دارفور في فبراير 2003، دورها في خلق المزيد من التشوش في المجتمع الدولي وقللت القدرة التفاوضية للحكومة إبان قيام المراقبين الدوليين بتشكيل فرقهم في جبال النوبة، وكذلك تمرير الكونجرس الأمريكي لقانون سلام السودان.

بدأت بعثة الرقابة المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة عملياتهما بجبال النوبة في مارس 2002، تحت قيادة العميد "جان إريك فيلهلمسن Jan Erik Wilhelmsen" النرويجي الجنسية. واعتُبرت مهمتهما ناجحتين إلى حد كبير، لأنه لم تقع انتهاكات لوقف إطلاق النار، الأمر الذي تمكن معه 150 ألفًا من النوبة من العودة إلى موطنهم، كما استأنفت المنظمات غير الحكومية برامج المساعدة. غير أن عمل فريق حماية المدنيين الجنوبيين من هجمات الجيش السوداني وقوات الدفاع الشعبي والميلشيات المتحالفة معهما كان شيئًا آخر. فقد بدأ الفريق عمله في سبتمبر 2002، متشكلاً من أفراد سابقين في القوات الخاصة الأمريكية، توظفهم شركات أمن خاصة قليلة المعرفة بالسودان فضلاً عن جنوبه بالتحديد. وقد نظر هؤلاء إلى مهمتهم على أنها مهمة رقابة عسكرية صرف ولم يكترثوا بإقامة صلات محلية أو جمع المعلومات أو وضع الخطط. وقد نجحوا بالفعل في رصد الانتهاكات الحكومية لحقوق الإنسان وجهودها المستمرة لإشاعة عدم الاستقرار في الجنوب، ولكن لم يكن لدى الفريق ما يكفي من الأفراد والخبرات لفعل شيء أكثر من كتابة التقارير.

وبعد أن استولى الجيش على بلدة توريت الاستراتيجية في أكتوبر 2002، توسطت إيجاد لإيقاف إطلاق النار وتوقيع مذكرة تفاهم- على طريقة "دانفورث"- في ديسمبر 2002، لتحقيق "فترة هدوء" قصيرة انهارت فعليًا في فبراير 2003، حينما اندلعت معارك شرسة مرة ثانية بين الميلشيات الموالية للحكومة وجيش الحركة الشعبية حول حقول النفط بالنيل الأبيض. غير أن الإيجاد تدخلت عندئذ لفرض تنفيذ مذكرة التفاهم بتشكيل فريق للتحقق والمراقبة VMT، ولكن فعالية هذا الفريق تأثرت بسبب نقص تحديد العلاقة بينه وبين فريق مراقبة حماية المدنيين، الأمر الذي خلق جملة من الخلافات الداخلية- الصغيرة غالبًا- بشأن توزيع المسئوليات مما قلل من كفاءة التعاون بين الجانبين. يُضاف إلى هذا أن فريق التحقق والمراقبة كان تحت القيادة الشخصية للجنرال "سمبيو" الذي كان مستغرقًا تمامًا في عملية السلام، كما لم يكن لدى سكرتارية إيجاد أي خبرات أو معدات أو كفاءات قادرة على الإشراف على المهمة في الميدان. وتسبب الاضطراب الناجم عن هذا في عرقلة مساهمات المانحين، ما جعل فريق التحقق والمراقبة على حاله من حيث نقص الأرصدة والكفاءات والدعم اللوجستي. وأمست حدود إمكانات هذا الفريق واضحة بشكل أكبر بعدما انشق "لام أكول" وعاد إلى الحركة الشعبية في أكتوبر 2003، مما أشعل قتالاً مريرًا بين الحركة الشعبية وميلشيا الحركة الشعبية/ المتحدة التي ترعاها الحكومة، وطالت هذه الحرب الأهلية عشرات القرى التي دُمرت، وعشرات الألوف من الشيلوك الذين اضطروا إلى النزوح من أراضيهم. واستمر القتال حتى أبريل 2004، عندما قرر فريق التحقق والمراقبة أخيرًا أن يجري تحقيقاته الخاصة، ولكن هذا كان قليلاً جدًا ومتأخرًا للغاية، لأن الكثير من الدمار وإزهاق الأرواح كان قد وقع بالفعل.

وإذا كان نشر المراقبين الأجانب قد أدى لنتائج مختلطة فإن أثر قانون سلام السودان كان رمزيًا أكثر منه ملموسًا. فالقانون الذي وقعه الرئيس "بوش" في 21 أكتوبر 2002، لم يتضمن أحكامًا بعقوبات خاصة ضد شركات النفط الأجنبية العاملة بالسودان أو صناديق التمويل بالأسواق الرأسمالية الأمريكية. وقد طُلب من الرئيس أن يقدم تقريرًا للكونجرس كل ستة أشهر، يحدد فيه ما إذا كان كل من الطرفين يتفاوض بنية حسنة في إطار "عملية سلام مصدق عليها دوليًا"، ولكن "بوش" كان قلقًا من محاولة الكونجرس استخدام هذا القانون كعقبة أمام سلطته الرئاسية في إدارة الشئون الخارجية. يُضاف إلى هذا أن أنواع العقوبات

التي يمكن للإدارة استخدامها لم تكن تمثل تهديدًا كبيرًا لحكومة الإسلاميين في السودان. فقد تم منذ وقت طويل بالفعل، وبجهود من وزارة الخزانة الأمريكية، إغلاق فرص حصول السودان على قروض من صندوق النقد والبنك الدوليين، وبدا أن استخدام قانون سلام السودان لفرض عقوبات عليه يتعارض مع رغبة الإدارة الأمريكية في إشراك السودان في الحرب على الإرهاب.

وبعد تبدد المناخ العصيب بين الجانبين في مشاكوس، خيمت سحابة الواقع فوق المشاركين، ذلك لأن البروتوكول لم يتطرق إلى المسائل الصعبة الثلاث: تقاسم السلطة، تقاسم الثروة، والأمن. وكانت العلاقات بين حكومة السودان المركزية والحكم الإقليمي الذاتي خلال السبعينيات قد تشتت بفعل تنصل الخرطوم للاتفاقات، الأمر الذي يتذكره الجنوبيون بمرارة، وجعل الحركة الشعبية لتحرير السودان تعمل على عدم تكرار التجربة، وذلك بالإصرار على الصياغات الدقيقة والضمانات غير القابلة للتغيير في كل اتفاقية. ولم يكن هذا النوع من الصياغة جزءًا من التقاليد السياسية عند السودانيين الشماليين، حيث كانوا يميلون إلى وضع الاتفاقات بلغة حاذقة تفتح مساحة للمناورة وتسمح بالمرونة والتغيير. وجدير بالذكر أن من مثل الحكومة في مفاوضات ما بعد مشاكوس: "علي عثمان محمد طه" النائب الأول للرئيس، و"مصطفى إسماعيل" وزير الخارجية، و"مُطرف الصادق" وكيل وزارة الخارجية.. وكل هؤلاء لم يسبق استشارته قبل توقيع بروتوكول مشاكوس. وفي الأثناء نفسها كان "جون قرنق" محاطًا بمجلسه التشريعي الذي كان الكثير من أعضائه أقرب إلى النزعة الانفصالية، وأغلبهم من القادة الميدانيين الذين لم يكونوا يحاربون بالتأكيد من أجل سودان موحد.

افتتحت أول مفاوضات بعد مشاكوس في 14 أكتوبر 2002، تحت الإدارة الحازمة للجنرال "سمبيو"، ثم تأجلت لشهر في 18 نوفمبر بعد التوصل إلى اتفاق حول المبادئ العامة لتقاسم السلطة والانتخابات أثناء فترة الانتقال. وبعد انتهاء شهر رمضان استؤنفت المفاوضات يوم 23 يناير 2003، ولأول مرة اجتمع المتفاوضون وجهًا لوجه، بعد أن كانوا حتى ذلك الوقت يباشرون التفاوض من خلال عملية غير ملائمة يتم خلالها تبادل المقترحات عبر الوسطاء من جانب لآخر. وأدى هذا التطور إلى تمكين المتفاوضين من الانقسام إلى لجان عمل فرعية مشتركة. وعندما تم تأجيل المفاوضات مرة أخرى في أوائل فبراير 2003، كان

قد تم التوقيع على وثيقتين إضافيتين بشأن تقاسم السلطة والثروة. وبدأت جولة المباحثات التالية في 8 أبريل 2003، قدم خلالها الجنرال "سمبيو" صيغة جديدة لتسريع إيقاع التفاوض بإشراك القيادات الرئيسية من أجل حل العقد الكبيرة على طاولة المفاوضات، وكذلك "خطة تسوية" كأساس للنقاش عند افتتاح الجولة السادسة في 6 يوليو 2003، في ناكورو. وهو ما قبلته الحركة الشعبية بالفعل، ولكن الوفد السوداني بدا مأخوذًا ورفض الاقتراح بحسم. وأدان مفاوضو الحكومة خطة "سمبيو" باعتبارها انحيازًا معيبًا للحركة الشعبية، وقال "البشير": إن على وسطاء إيجاد أن يذهبوا إلى الجحيم، وشكا بمرارة من أن الهدف من التنازلات المقترحة لصالح الجنوبيين هو تفكيك وحدة السودان. وكان أكثر ما يقلقه هو تلك المواد الخاصة بالعاصمة القومية ووثيقة تقاسم السلطة التي تقوي سلطة الحكومة الإقليمية في الجنوب على حساب السلطات الرئاسية. فلم يكن هناك شيء أكثر حساسية عند "البشير" من محاولة الحد من سلطاته الرئاسية، وهو ما تعلمه "حسن الترابي" عام 1999. وقد استطاع "البشير" تعليق المفاوضات حتى تم استبعاد وثيقة ناكورو بهدوء.

في الحقيقة كان السؤال: أين إذن خريطة الطريق لتحقيق الوحدة؟ ذلك كان اللغز الذي يحوم فوق رأس كل من "قرنق" و"البشير". وقد حاول "قرنق" تحقيق بحثه عن وحدة التنوع من خلال مشروعه للاتحاد الفيدرالي الذي قدمه عام 1992، لتهدئة خواطر الانفصاليين مع الاحتفاظ بمظهر للوحدة. و لم يتمتع هذا الاقتراح الملتف قط بتأييد عدد كبير. ورأت الحركة الشعبية أنه لا يمكن الحفاظ على الوحدة باستخدام بعض الصياغات الملتبسة لعلماء السياسة، وإنما بإنهاء المظالم التي يشكو منها الجنوبيون، وهو الثمن الذي لم تكن حكومة الإسلاميين راغبة في دفعه. وخشي الكثيرون من تيارات عدة داخل حزب المؤتمر الوطني- بشكل غريب وغير ضروري- من أن يؤدي تقديم تنازلات كثيرة جدًا في التفاوض إلى خسارة قطاع من جماهيرية الحزب لصالح حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه "الترابي" أو أحزاب المعارضة في التجمع الوطني الديمقراطي. ورفضت الحكومة الإسلامية وثيقة ناكورو التي قدمها "سمبيو" باعتبارها مجرد ميثاق للانفصال، كما تمني "البشير" لو يوقف التفاوض ولكنه اكتشف أنه لا يستطيع ذلك. فالقوات المسلحة السودانية كانت في حالة دفاعية في دارفور، ومن ثم لم يكن هناك حماس كبير وسط الشعب والسياسيين بالخرطوم لإنهاء العملية السلمية، بل إن حتى مصر والجامعة العربية لم تحبذا التخلي عن مبادرة الإيجاد التي حازت على التأييد الساحق من المجتمع الدولي.

استؤنفت المفاوضات في منتصف أغسطس 2003، في نانيوكي، ولكنها سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود بسبب إصرار الحركة الشعبية على اعتماد وثيقة ناكورو كأساس للتفاوض، وهو ما رفضه الوفد الحكومي على الفور. ومن أجل حلحلة الوضع اقترح وزير الخارجية الكيني "كالونزو موسيوكا Kalonzo Musyoka" عقد مناقشة بشأن المبادئ وجهًا لوجه بين رئيسي الوفدين، وهو ما وافق عليه بالفعل "علي عثمان محمد طه" و"جون قرنق"، وتم اللقاء في منتجع سيمبا على شاطئ بحيرة نيفاشا في أوائل سبتمبر 2003" وبدون أي تدخل من الوسطاء أو المتطرفين من الجانبين أو المتطفلين الأجانب. ومع تقدم المحادثات الحميمة بين الرجلين، وهو ما يحدث غالبًا في مثل تلك المواقف، بدأ الاثنان في بناء آصرة للثقة استطاعت منذ هذا الوقت تجاوز المطالبات التعجيزية والمقترحات مستحيلة التحقق. وبدون اللجوء للمستشارين والوسطاء وضع الرجلان جدولاً لاجتماعات متواصلة بينهما. ولم يعد بإمكان المراقبين الأجانب الالتحاق بالمباحثات، ولكنهم ظلوا على علم وثيق بمجرياتها وتابعوا المقترحات والأقاويل والشائعات عن مدى التقدم المحرز في المفاوضات. وفي أكتوبر 2003، قام وزير الخارجية الأمريكي "كولين باول" بزيارة منتجع سيمبا لتشجيع كل من "طه" و"قرنق" على الإسراع بإتمام التسوية، ولكن الدور الذي قام به المجتمع الدولي، بما في ذلك "الترويكا"، كان محل مبالغة الإعلام الغربي المتحمس.

إلا أن شبح دارفور خيّم على التقدم الذي أحرزته المباحثات بجوار بحيرة نيفاشا. ففي فبراير 2003، اشتعل الغضب المضطرم في غرب السودان منذ وقت طويل عندما أعلنت حركة تحرير السودان SLM، وحركة العدل والمساواة JEM، التمرد واجتاحتا مراكز الشرطة ومواقع الجيش ومطار الفاشر في أبريل حيث تم تدمير طائرة حربية وأسر عميد في القوات الجوية السودانية. وحتى ذلك الوقت لم يكن في دارفور سوى 4 آلاف من القوات الحكومية، ذلك لأن الغالبية الساحقة من الجيش وقوات الدفاع الشعبي كانت لا تزال متمركزة في الجبهتين الجنوبية والشرقية، ولعل هذا كان حافزًا للحكومة كي تسرع بالتوصل إلى اتفاق مع الجنوبيين حتى يتسنى تحويل القوات غربًا وإحباط إدراج أي مطالبات متوقعة من الحركات المتمردة– في الشرق وفي الغرب الآن– في إطار عملية السلام. واتفق الجانبان بهدوء على تأجيل عملية السلام بنيفاشا حتى يناير 2004. ومع تبخر إمكانية تحقيق انتصار سريع في دارفور، تم تدويل التمرد، الأمر الذي جلب الغضب والنقمة على الخرطوم التي

فعلت كل شيء ممكن من أجل التوصل لتسوية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في نيفاشا قبل أن تفقد الحكومة السودانية ما تبقى لديها من مصداقية في المجتمع الدولي كباحثة عن السلام. وبالفعل تم في مايو 2004، توقيع البروتوكولات الخاصة بتقاسم السلطة والترتيبات المستقبلية لجبال النوبة وأبيي وجنوب النيل الأزرق، والتي كانت لا تزال تمثل العقبات المتبقية في الطريق، ولكن الحكومة أحجمت عن إزالتها في يوليو 2004، حيث رفض وفدها في نيفاشا مساعي إيجاد للتوصل إلى سبل تطبيق مصاحبة للبروتوكولات الستة الموقعة، ذلك لوجود مخاوف لا مبرر لها لدى الخرطوم- وكانت إشاعات أكثر منها حقائق- من أن تؤدي العقوبات الدولية المفروضة بسبب الفظائع المرتكبة في دارفور إلى انهيار نظام الحكم الإسلامي.

وعندما عقد مجلس الأمن الدولي دورة خاصة غير عادية في نيروبي يومي 18 و19 نوفمبر 2004، فشل في التوصل لإدانة الحكومة السودانية بعدم الانصياع لمطالب سابقة متعلقة بدارفور، ولكن أعضاء المجلس شددوا على ضرورة إتمام الحكومة السودانية للمفاوضات التي ترعاها إيجاد. وقد كان هذا التدخل حاسمًا. فقد التزم كل من الحركة الشعبية والحكومة السودانية بتحقيق السلام مع بدء العام الجديد، ومن ثم جرى توقيع كل البروتوكولات ومذكرات التفاهم الخاصة بتطبيقها. وقد جاءت اتفاقية السلام الشامل كوثيقة معقدة تتعامل مع قضايا الأمن وتقاسم السلطة وتقاسم الثروة، مع ملاحق وآليات عمل تشمل بروتوكول مشاكوس الموقع في 20 يوليو 2002، اتفاقية الترتيبات الأمنية في 25 سبتمبر 2003، اتفاقية تقاسم الثروة في 7 يناير 2004، بروتوكول حل النزاع في جنوبي كردفان والنيل الأزرق وأبيي، وبروتوكول تقاسم الثروة، وجميع الوثائق الأخيرة وقعت في 26 مايو 2004. بالإضافة إلى هذا كان هناك ملحقان تم توقيعهما في 31 ديسمبر 2004، وتضمنا آليات تنفيذ مفصلة لوقف إطلاق النار الدائم.

كانت مسألة الأمن هي أهم المسائل واجبة الحل، فأصبح لكل من الشمال والجنوب قوات مسلحة منفصلة، واتفق على سحب القوات الشمالية المتمركزة بالجنوب- قوامها 91 ألف جندي- في غضون عامين ونصف، كما يسحب جيش الحركة الشعبية قواته من الشمال في غضون ثمانية أشهر. وتضمن البروتوكول تشكيل قوات مشتركة خلال السنوات الست لفترة الانتقال، تتألف من 21 ألف جندي، نصفهم من القوات المسلحة والنصف الآخر من جيش الحركة الشعبية، ويُزاد حجم هذه القوة إلى 39 ألفًا إذا قرر الجنوب عدم الانفصال

على أن يتوحد فيها الطرفان. وقد كان "جون قرنق" والحركة الشعبية على وعي كامل بأن القصور الكبير في اتفاقية أديس أبابا عام 1972، كان التنازل الذي قدمه "جوزيف لاقو" وحركة تحرير جنوب السودان بشأن الوحدات المدمجة مع عدم الاحتفاظ بقوات منفصلة خاصة بجنوب السودان تستطيع الدفاع عن اتفاقية أديس أبابا نفسها إذا تم إلغاؤها من جانب واحد، وهو ما دفع "جون قرنق" عام 1983، إلى البدء من نقطة الصفر لبناء قوة مقاتلة جديدة وكفوءة.

أما المسألة الشائكة الخاصة بتقاسم الثروة، والنفط أساسًا، فقد تم تذليلها بالتقسيم المتساوي للإيرادات النفطية بين الحكومة المركزية في الخرطوم والحكومة المؤقتة في جنوب السودان. ولكن تقاسم السلطة كان أكثر تعقيدًا. فخلال السنوات الست لفترة الانتقال يتم حكم جنوب السودان بواسطة حكم ذاتي حتى يتم إجراء الاستفتاء بشأن مستقبل الجنوب تحت إشراف مراقبين دوليين عام 2011. وسيقرر الجنوبيون في هذا الاستفتاء ما إذا كانوا يفضلون البقاء داخل السودان الموحد كإقليم يتمتع بالحكم الذاتي، أم يصبحون جمهورية مستقلة. وإلى أن يأتي هذا الوقت يتم اقتسام الحكومة المركزية الانتقالية بنسبة 70% لحكومة السودان و30% لحكومة جنوب السودان. أما بالنسبة لتوزيع المناصب الحاكمة والإدارية في المناطق مثار النزاع– جبال النوبة وأبيي والنيل الأزرق– فيتم التوزيع بين الجانبين بنسبة 55% و45% على التوالي. وتم التأكيد على موقع "عمر حسن أحمد البشير" كرئيس للدولة، على أن يصبح "جون قرنق" نائبًا أول له، أما "علي عثمان محمد طه" فيتم تنزيله إلى منصب النائب الثاني للرئيس في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

وإذا أتينا للمشكلة المستعصية المتعلقة بالشريعة، وهي الصخرة التي تحطمت عليها الكثير من المحاولات السابقة لتحقيق السلام، فيقتصر تطبيقها على الشمال، ولكن يجب تعديل الدستور بما يضمن عدم إخضاع غير المسلمين لأحكام قانونية مبنية على الشريعة. كما كانت مسألة تطبيق الشريعة في العاصمة مسألة مستعصية على الحل، وسبق لها أن قضت على وثيقة ناكورو، لأن وجود الجنوبيين بنسبة 30% في الحكومة المركزية بالخرطوم سيعني خضوعهم لأحكام الشريعة، ناهيك عن أربعة ملايين نازح جنوبي في المناطق المحيطة بالعاصمة. ومن أجل حل هذه المسألة التي قد تبدو صغيرة وهامشية لا يجوز أن تحول دون إتمام التسوية، اتفق ببساطة على تأجيلها وتركها للمجلس النيابي المنتخب.

وقد تضمنت اتفاقية السلام الشامل الكثير من البنود ذات الطابع الرمزي والمادي في آن. فتم خلق نظام مصرفي مزدوج، وامتلكت حكومة جنوب السودان مصرفها المركزي الخاص وعملتها الخاصة، جنيه حكومة جنوب السودان، بينما احتفظ الشمال بالدينار. وكان تطبيق هذا النظام المزدوج من أكثر النقاط غموضًا في اتفاقية السلام الشامل، لأنه لم يتضح قط ما إذا كان مصرف حكومة جنوب السودان سيصبح منفصلاً أم فرعًا من البنك المركزي السوداني، وهو ما سيؤدي بلا شك إلى مصاعب مستقبلية. وهناك أيضًا لفتات رمزية أخرى لكنها كانت تعني الكثير بالنسبة للجنوبيين، فقد أصبح لحكومة جنوب السودان أن تمتلك علمًا ونشيدًا وشعارات وأختامًا خاصة بها.

وفي التاسع من يناير 2005، أقيم احتفال كبير في نيروبي لتوقيع اتفاقية السلام الشامل: "جون قرنق دي مابيور" عن الحركة الشعبية لتحرير السودان و"علي عثمان محمد طه" عن حكومة السودان. وشهد على التوقيع الرئيس الكيني و"كولين باول" وزير الخارجية الأمريكي وفي حضور عدد كبير من الضيوف المهمين. وبعد التوقيع بخمسة شهور بالضبط (8 يوليو) كانت عودة "جون قرنق" الظافرة إلى الخرطوم وبصحبته زوجته "ربيكا دي مابيور" ووزراؤه، لأداء اليمين كنائب أول للرئيس السوداني في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الجديدة. وقد استقبله في المطار وشوارع الخرطوم ما يزيد على المليون شخص من الشماليين والجنوبيين الذين خرجوا للترحيب بـ"الدكتور جون" كزعيم وصاحب بصيرة، فيما ظهر كبداية رمزية لعهد جديد ومجيد. وبعد هذا بثلاثة أسابيع فقط قُتل "جون قرنق" يوم 30 يوليو 2005، حيث كان عائدًا من اجتماع في رواكيتورا بأوغندا مع صديقه القديم الرئيس "يوري موسيفيني"، مستقلاً طائرة الرئاسة العمودية طراز مي172- من عنتيبي، والتي تحطمت بعد الظلام مباشرة فوق جبال ديدنجا الوعرة، وعلى بعد 15 دقيقة فقط من مقر قيادته في تشوكودوم. وبعد هذا بأربعة أيام تم دفنه على تل صغير خارج جوبا وسط مشاعر حزن غامر لم يعرفها السودان في تاريخه الحديث. وقد تسببت وفاته المفاجئة والغامضة، وهو في قمة انتصاره، في الانتشار السريع لكثير من نظريات المؤامرة، واندفع الألوف إلى الشوارع في كل المدن الكبرى يتنازعهم الغضب والإحباط والألم. ولقي 45 شخصًا حتفهم في أعمال الشغب التي اندلعت بأم درمان والخرطوم. كان أعداء "جون قرنق" كثيرين، ولكن فريقًا من الخبراء الدوليين لم يجد دليلاً على وقوع تخريب، وتوصل

إلى وجود احتمال كبير لخطأ الطيار وسط الجبال والوديان المظلمة. وسيُذكر "قرنق" دائمًا ليس بسبب عدم تسامحه مع المنشقين عليه، أو أسلوبه المتغطرس والمتعالي، أو إصراره على أن يدير بنفسه الأشياء الصغيرة وعدم قدرته على تفويض السلطة، فكل هذا قابل للغفران والنسيان سريعًا، وسيذهب مع الريح، ذلك لأنه كان الزعيم السوداني الوحيد في تاريخ السودان الحديث الذي ظل على مدى ربع قرن يدافع ويخطط ويقاتل بثبات من أجل سودان ديمقراطي وعلماني وموحد. ولا أحد يعرف ما إذا كان هذا الهدف سوف يتحقق أم لا، ولكنه سيظل مذكورًا بهذه الرؤية كزعيم وطني لكل السودانيين.

الفصل العاشر

الكارثة في دارفور

دارفور في المنظور التاريخي

رغم أن أزمة دارفور قد استقطبت تعليقات وتقارير وتغطية إعلامية في السنوات الأخيرة أكثر مما نالته عشرون سنة من العنف في الحرب الأهلية في جنوب السودان، فإن القليلين هم الذين فهموا أن هذه الكارثة لم تكن مجرد احتجاج عفوي على الإهمال والحكم السيئ والعنصرية، وإنما هي آخر حلقات صراع مأساوي استمر لأربعين عامًا حول السيطرة على الحوض الكبير لبحيرة تشاد. ومن الناحية الجغرافية تقع دارفور في الإقليم الشرقي لهذا الحوض، وليست جزءًا من وادي النيل كما يظن البعض. ورغم أنه من الصعب تحديد الخط الفاصل بين الحوضين والذي يتعرج شمالاً من نيل الكونغو على طول الحدود الإدارية بين دارفور وكردفان، فإن السهل السوداني بدارفور ينحدر برفق تجاه الغرب، ويقطعه الجسم الرئيسي من جبل مَرّة، وهو جبل بركاني شاهق يطل على السهل ويبلغ ارتفاعه 10 آلاف قدم تقريبًا. وقد شكل هذا الاتجاه الجغرافي صوب الغرب تاريخ دارفور (أرض الفور) قبل الحقبة الاستعمارية، وحيث ما زالوا ينظرون بتبجيل إلى تورا، الواقعة شمال جبل مرة باعتبارها موطن الأجداد.

وفي وقت ما من القرن السابع عشر أسس "سليمان صولونغ" سلالة "كيرة" الحاكمة، وحول مملكة الفور القبلية إلى سلطنة متعددة الأعراق. وتقول التقاليد إنه كان محاربًا بنى إمبراطوريته بعد أن هزم المساليت والمراريت والزغاوة والبرجيد والتونجور، تاركًا لنا أطلال قصره الفسيح في تورا. وقد أثار توسعه غربًا سلطان واداي الذي كان مثل "سليمان" قد حول

مجموعة من المشيخات القبلية الصغيرة إلى دولة قوية ولكن توقف توسعها شرقًا على أيدي "سليمان" وجيشه من الفور. غير أن انتصار "سليمان" كان مجرد الحلقة الأولى من عدد كبير من الحروب التي اندلعت بين سلطنتي الفور ووادا ي في القرن الثامن عشر حول السيطرة على المناطق الحدودية بينهما. وفي الوقت الذي يكون السلاطين من "كيرة" أقوياء يبادرون بغزو واداي، وحينما يكونون ضعفاء ينكفئون إلى حصونهم الدفاعية في جبل مرة. وحكم خلفاء "سليمان" دولة الفور حكمًا مطلقًا، وكانت تُدار بموظفين من الفور، وشملت عددًا متزايدًا من الجماعات العرقية المختلفة والتي تُحكم من خلال سلطاتها التقليدية. واستطاع سلاطين الفور توسيع مملكتهم غربًا وشمالاً على مدى القرن الثامن عشر، وحيث اضطر الزغاوة إلى الرضوخ في النهاية بعد أن أبدوا مقاومة صلبة.

وبعد صراع على الاستخلاف داخل السلالة الحاكمة وقع في أواخر خمسينيات القرن السابع عشر تولى السلطنة "محمد تيراب بن أحمد بكر" (1752–1787) الذي تمكن من كبح جماح السادة الأقوياء، وأضفى الطابع المركزي على دولته، وعقد سلامًا مع واداي استمر لمدة قرن آخر، بغض النظر عن المناوشات الحدودية المعتادة. ولقد ورّث السلطان "تيراب"، أعظم سلاطين "كيرة"، دولة متعددة الأعراق يلعب فيها الفور دورًا أقل سيطرةً ويتشاركون مع غير الفور في المناصب الكبيرة بالدولة. كما قام بنقل "فاشره" إلى السهل شرق الجبل، ومن ثم أعاد توجيه مركز الحكم باتجاه الشرق نحو كردفان. وهنا أصبح سلاطين الفور تحت التهديد المستمر من جانب المُسَبّعات الذين سبق أن طردهم "سليمان" من جبل مرة إلى كردفان، ومنذ هذا الوقت عملوا بحماس للإطاحة بأسرة "كيرة". وفي العام 1782، قام حاكم المسبعات "هاشم بن عيسوي" بحشد جيش كبير من المرتزقة لغزو دارفور، ولكن الفور بقيادة "تيراب" تمكنوا من سحق جيش "هاشم" واحتلوا كردفان التي أخضعت لحكم "كيرة" أربعين عامًا.

ووقع صراع جديد على الاستخلاف بعد وفاة السلطان "تيراب" انتهى بتنصيب أشراف "كيرة" وجيشها للسلطان "عبد الرحمن" حوالي عام 1792. وقد مات الأخير بعد عشر سنوات ولكن ليس قبل أن يضفي المزيد من الطابع المركزي على المملكة، بعاصمة مركزية عند الفاشر شمال شرقي جبل مرة، وبعد هذا السلطان المحارب عرفت السلطنة سلسلة من السلاطين الضعفاء ودسائس القصر وانتشار الإسلام على مدى 75 عامًا. وقد ساعد

استقرار احتلال الفور لكردفان في أوائل القرن التاسع عشر على توفير المناخ الآمن لوصول الفقهاء المسلمين الرحالة القادمين من وادي النيل حتى دارفور التي كانت تُعتبر حتى ذلك الوقت أرضًا قصية غير متمدنة. وتشكل الفقهاء من جماعات متنوعة منها قلة تلقت العلم في الأزهر، ولكن الأكثرية كانوا بسطاء وأنصاف متعلمين وأقرب إلى مستنزلي الأمطار والروحانيين منهم إلى رجال الدين. وقد استقر الفقهاء بالمنطقة وتزوجوا وأصبحوا أعضاءً مندمجين في المجتمع القروي. وشجع السلاطين مجيء الفقهاء بإصدار مواثيق بمنحهم أراضٍ وإعفائهم من الضرائب العرفية (جاه) والخدمة العسكرية، كما أنشأوا المساجد، وخاصةً حول الفاشر. وفي المقابل طُلب من الفقهاء أن يسخروا مهاراتهم الكتابية والدبلوماسية- التي اكتسبوها من العالم الأوسع- في خدمة السلطان، وهو ما خلق بمرور الوقت كادرًا جديدًا من البيروقراط الموالين والمتحررين من الالتزامات العشائرية والقبلية.

اتسم انتشار الإسلام واللغة العربية في دارفور بالبطء والتشتت والاختلاف الكبير عن مساريهما في وادي النيل. وقد ترك القبول بالإسلام والعربية في القضاء أثرًا قليلاً على ريفية الفور. أضف إلى هذا أن الإسلام الذي عرفه الفور والمساليت قد تبنى الكثير من الطقوس الأفريقية، وهو ما ميز الإسلام المحلي غرب دارفور عن الإسلام الأكثر أصولية للدارفوريين شرق جبل مرة مثل البرجيد والميما والبرتي، وهو ما ميز الانقسام تقليديًا بين الأسلمة والتعريب في دارفور. فحتى نهاية القرن العشرين لم تتمكن اللغة العربية من الحلول محل اللغات النيلو- صحراوية لأولئك الدارفوريين في السهول الشرقية. وقد مضت عملية التثاقف هذه ببطء ولكن بثبات، حتى تسارعت بفعل الفتوحات العسكرية التي قام بها محمد علي عام 1821، ثم بعد هذا بخمسين عامًا على يد الجعلي تاجر الرقيق وقاطع الطريق "الزبير رحمة منصور" الذي تمكن مرتزقته المسلحون ببنادق رمنجتون متعددة الطلقات من القضاء على جيش الفور وقتل سلطانهم، وإدماج هذه السلطنة المستقلة، التي حكمها عشرة سلاطين من الفور على مدى 200 عام، في الإمبراطورية التركية- المصرية بوادي النيل إلى أن تقوّض هذا الحكم بالتمرد الديني الذي قاده "محمد أحمد المهدي" عام 1885. ولكن "المهدي" توفي يوم 22 يونيو 1885، وهو في ذروة انتصاره الكبير. وخلَفه "عبد الله محمد تورشين" وهو من بقارة التعايشة من جنوبي دارفور. وكان على الخليفة طوال الفترة من (1885 إلى 1892) مواجهة المؤامرات الداخلية والتمردات الخارجية لإزاحته عن الحكم، وقد تمكن من إخمادها جميعًا

بأقصى درجات العنف. وفي العام 1892، كان الخليفة يحكم من مقره في أم درمان محاطًا برجال عشيرته من التعايشة الذين كانوا ينعمون بالأمن في ظل حاكمهم المطلق ومستعدين تمامًا لمواجهة أي تحد سوداني له. ولكن الذي لم يتنبأ به الخليفة، بل ربما لم يكن يفكر فيه من الأصل، هو الغزو الذي قام به جيش انجليزي- مصري مصمم على تدمير الدولة المهدية وتأمين مياه النيل لبريطانيا ومصر. وأحرز الجيش الغازي انتصاره الحاسم في سهول كراري خارج أم درمان يوم 2 سبتمبر 1898، بفضل قوة نيران التكنولوجيا البريطانية (سبق تفصيل هذا). وبالفعل انهارت الدولة المهدية، ولكن "علي دينار زكريا محمد الفاضل"، المدعي بالحق في سلطنة دارفور والذي كان محتجزًا ورهن رقابة رجال الخليفة، تمكن من جمع عدد قليل من الأنصار وتوجه غربًا لاستعادة عرشه من هناك. فاستولى على الفاشر من أيدي حاميتها المهدية، وهزم منافسًا آخر على السلطنة، وتولّى عرشه. وفي العام 1900، اعترفت حكومة السودان الانجليزي- المصري (التي كانت بريطانية عمليًا) به رسميًا كحاكم لسلطنة دارفور المستقلة مقابل دفع خراج رمزي. ونظم "علي دينار" دويلته بأسلوب فعال وإن كان بدائيًا، واستطاع سحق كل معارضيه فيما عدا بقارة الرزيقات. فعندما رفض الرزيقات أن يدفعوا له الخراج عام 1901، أرسل "علي دينار" قائد حرسه الشخصي "تيراب سليمان" على رأس قوة لتأديبهم، غير أن الحملة لم تصل إلى نتيجة حاسمة. وبعد ذلك انشغل السلطان بالتغلغل الفرنسي على حدوده الغربية، واستلزم الأمر مزيدًا من الوقت حتى العام 1913، ليصبح قادرًا على العودة لعدائه القديم مع الشيخ "موسى ماديبو"- القائد القوي للرزيقات الجنوبيين- مطالبًا إياه بالخراج والاعتراف بسيادته الأعلى وتسليم المنشقين الدارفوريين الذين لجأوا إلى دار رزيقات. وعندما رفض موسى هذه الطلبات في أكتوبر 1913، تقدم جيش الفور (المكون من ستة آلاف رجل نصفهم من الفرسان) نحو دار رزيقات، يحرق وينهب كل شيء في طريقه، حتى واجه قوات الرزيقات في تمبوركو. واستمر القتال بين الجيشين لخمسة أيام ووقعت خسائر فادحة- بمقاييس الحروب الأفريقية- على الجانبين، ولكن الفور اضطروا إلى التقهقر يوم الأول من نوفمبر يطاردهم عدوهم، ليتحقق انتصار لا يزال حيًا في فولكلور الرزيقات. وتحت ضغط شديد من السير "سلاطين باشا Sir Slatin Pasha" حاكم دارفور السابق إبان الحكم التركي، وسجين الخليفة أثناء الدولة المهدية، والذي أصبح الآن المفتش العام القوي للحكم الثنائي في السودان، اضطر "موسى ماديبو"- شيخ الرزيقات- إلى التسليم بسلطة "علي دينار" كسلطان على كل الفور. و لم يكن أمام "موسى"

خيار آخر، ذلك لأن دار رزيقات كانت قد خُربت تمامًا و لم ينقذها من الإبادة التامة سوى الانتصار غير المتوقع في تمبوركو، ومن ثم احتاج إلى حليف قوي بالخرطوم كي يضمن استمرار سلطته كـ"شيخ" واحترام سيادة الرزيقات البقارة.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914، بدأ الحكام الإنجليز في الخرطوم يفكرون بطريقة أخرى بشأن "علي دينار"، فلم تعد حكومة السودان الآن بحاجة ماسة إلى جهود "علي دينار" لمنع التقدم الفرنسي إلى الدويلات التابعة له على الحدود الغربية، كما أنه أصبح مشاكسًا بشكل متزايد للحكومة السودانية التي أصبح سادتها البريطانيون الآن حلفاءً لأعدائه الفرنسيين. وعندما قام خليفة المسلمين وإمبراطوريته العثمانية بدخول الحرب إلى جانب ألمانيا، وقيام بريطانيا المسيحية بخلع الخديوي التركي في مصر، تحول مزاجه المتعكر إلى عداء سافر، والتحق "بالجهاد" ضد الأوربيين "الكفرة". وفي عام 1916، أرسل تعزيزات كبيرة إلى مواقعه عند حدود كردفان، وهو ما منح البريطانيين الذريعة اللازمة كي يرسلوا حملة عسكرية ضده. واستطاع طابور إنجليزي- مصري قوامه 2500 رجل ومدعوم بالطيران هزيمة جيش الفور والاستيلاء على الفاشر واحتلال قصر السلطان الفخم بحدائقه وارفة الظلال وبرك الأسماك وأروقته ذات الأعمدة يوم 23 مايو 1916. وبعد هذا بخمسة أشهر قامت وحدة "هدلستون Huddleston" للخيالة المكونة من مائة رجل بمفاجأة "علي دينار" في معسكره بجوبو وقتله. وتم التوصل إلى اتفاقية حدودية مع الفرنسيين عام 1919، حيث ظلت دار مساليت جزءًا من دارفور، ولكن السلطنات الحدودية- دار تاما ودار سيلا ودار قِمر- التي سبق واعترف لها "علي دينار" بالسيادة- أصبحت الآن جزءًا من أفريقيا الاستوائية الفرنسية.

وبعد قهر هذه الإضافة الشاسعة غير المرغوب فيها للسودان الإنجليزي- المصري، باتت سياسة الإدارة البريطانية طوال فترة الحكم الثنائي هي حفظ السلام في دارفور بأقل التكاليف. وتم تنفيذ هذه السياسة بكل مثابرة، وبواسطة عدد قليل من الموظفين السياسيين البريطانيين الذين حكموا دارفور من خلال "إدارة أهلية"- أو "الحكم غير المباشر"- حيث تم الاعتراف بسلطة الشيوخ والنظار والعُمَد والشارتاي، طالما كانوا قادرين على إدارة شئونهم بأنفسهم وتسوية المنازعات بين القبائل ومراعاة القانون والنظام. وامتنع البريطانيون عن فرض أي ضريبة مرهقة واكتفوا بالحصول على خراج رمزي. وبالنسبة للموظفين الإداريين المصريين

فقد اعتبرهم الانجليز صناع متاعب فتم إبعادهم عمدًا، أما أولئك المتبقون منذ الحقبة التركية فقد تم فصلهم من الإدارة. وكان بقارة دارفور بعد هزيمتهم عام 1898، قد استلهموا تعاليم المهدي ليعيدوا إنعاش المهدية التي أصبحت غائرة الجذور وسط الدارفوريين. وفي أول الأمر كانت أنشطة التطرف الإسلامي للأنصار المندفعين قليلة ومنعزلة ويسهل احتواؤها، إلى أن وقعت هبّة نيالا في سبتمبر 1921، عندما قام حوالي 6 آلاف من الأنصار تحت قيادة "فقي" من المساليت بالاستيلاء تقريبًا على موقع نيالا وقتل ضابطين بريطانيين و 41 جنديً سودانيًا، قبل أن يتم إجبارهم على التراجع مخلفين وراءهم حوالي 600 قتيل. و لم يتم استعادة السلام في جنوب دارفور بشكل كامل قبل نهاية العام على أيدي حملة حكومية قوية أوقعت خسائر ثقيلة بالبقارة وعرقلت انتشار المهدية.

كانت المشكلة الأكبر بالنسبة للإدارة الأهلية في دارفور هي الفشل في استيعاب أي شكل من أشكال الحداثة. فحتى عام 1935، كان في دارفور مدرسة ابتدائية واحدة ومدرستان قبل الابتدائية، وبلغ إجمالي ميزانية التعليم 1200 جنيه إسترليني في منطقة يبلغ تعداد من في سن التمدرس نصف مليون. وطلب مدير التعليم 55 جنيهًا إسترلينيًا لإدخال "بعض التعليم" ولكن طلبه قوبل بالرفض. وكان الكثير من الموظفين البريطانيين يشعرون بالخوف من "أنصاف المتعلمين"، أي أولئك الذين لديهم تعليم سطحي وأصبحوا يشكلون طبقة صناع المتاعب من الساخطين المنفصلين عن العادات القبلية. ومن ثم فقد حلت "الكتاتيب" التي ترعاها الحكومة (لتعليم القراء والكتابة والحساب) محل "الخلوات" التي ركزت على تحفيظ القرآن تحت إشراف "فقي" شبه متعلم. وقد تم حجز كل الأماكن المتاحة في الكتاتيب الحكومية المتبقية لأبناء الشيوخ والنظار والشارتاي كي يرثوا الإدارة القبلية لآبائهم. وأمكن لحاكم دارفور البريطاني أن يتباهي في عام 1938، قائلاً: "لقد استطعنا أن نحدد التعليم في أبناء الشيوخ القبليين والإدارة الأهلية، وبإمكاننا أن نتطلع للاحتفاظ بالطبقات الحاكمة على قمة الشجرة الأساسية لسنوات كثيرة قادمة". ومثل التعليم كان الإهمال نصيب الصحة العامة، فكانت دارفور الولاية الوحيدة بالسودان التي لا توجد بها عيادات شعبية للأمومة، أما الأوبئة فقد توطنت، كما شاعت الأمراض التي يجلبها غالبًا حجاج غرب أفريقيا، مثل الجدري والالتهاب السحائي والحمى الراجعة والحمى السوداء (الليشمانيا).

وعندما رحل الانجليز عن السودان بعد الاستقلال عام 1956، فقد تركوا وراءهم في دارفور سجلاً واضحًا لنقص الاهتمام وعدم الاكتراث المدروس. فلم يتم فتح أي مدرسة للبنين منذ عام 1932. وحتى عام 1947، لم يكن هناك بالإقليم قضاة أو مسئولون عن التعليم أو الزراعة، على العكس من أي مكان آخر بالسودان. واتسمت الإدارة الأهلية بسيادة قادة تقليديين كبار السن وغير أكفاء ومدمني شراب في الغالب، وكانوا معنيين بمصالحهم الشخصية أكثر من مصالح رعاياهم. وعلى مدى السنوات الأربعين من حكم البريطانيين لدارفور لم يوجد بها في أي عام أكثر من اثني عشر موظفًا بريطانيًا يشرفون على إدارة الزعماء التقليديين في إقليم يضاهي فرنسا في مساحته. وهكذا فإنه على مدى مائتي عام لم تقم أي حكومة– سواء التركية أم المهدية أم البريطانية أم السودانية بالتأكيد– بأي مظهر يفيد حكمها لدارفور، حيث كانت الإدارة إما عابرة وإما محض وهم، بينما السلطة الحقيقية في أيدي الشيوخ والنظار والشارتاي والعمد.

وبعد ثلاثة شهور من استيلاء العقيد "جعفر نميري" على السلطة في السودان، وبالتحديد في الأول من سبتمبر 1969، نفذ العقيد "معمر القذافي" انقلابًا أطاح بالملك "إدريس السنوسي" في ليبيا. وأعلن "القذافي" من نفسه مصلحًا من أجل "ليبيا العروبة والإسلام" وعلى طريق التقدم نحو "الحرية والاشتراكية والوحدة" التي سبق أن بشر بها الرئيس "جمال عبد الناصر" قائد حركة الضباط الأحرار في مصر. كان "القذافي" مولعًا بالجغرافيا السياسية، وحلم بـ"دولة الصحراء الإسلامية" الليبية العربية العظمى، التي ستسير على خطى التجار والفقهاء المسلمين لمواصلة الرسالة التاريخية لتوسيع حدود الإسلام. غير أنه سعى أول الأمر من خلال "ميثاق طرابلس" إلى توحيد ليبيا ومصر والسودان في دولة، ولكن فكرته وجدت الصدّ من الرئيسين "السادات" و"نميري"، رغم أنه قد هبّ لمساعدة "نميري" أثناء محاولة الانقلاب الشيوعي في يوليو 1971. وهو لم يغفر لـ"نميري" قط هذا الرفض المهين لمطلب الوحدة، ومن ثم وجّه كل طاقاته وموارده الكبيرة لبناء الإمبراطورية السودانية الليبية العربية التي تلعب فيها دارفور دورًا إستراتيجيًا.

جعل "القذافي" من نفسه راعيًا لـ"جبهة التحرير الوطني التشادية FROLINAT"، كما استضاف "صادق المهدي" وزوده بالسلاح ومعسكرات التدريب في معرة والجداعيم جنوبي ليبيا حيث تم تدريب أكثر من ألفين من البقارة الأنصار من دارفور ووحدات من

المرتزقة في "الفيلق الإسلامي" الذي يرعاه "القذافي"، وذلك استعدادًا للمحاولة التي قام بها "صادق المهدي" في يوليو 1976، للإطاحة بحكم "نميري". وبعد إخماد الانقلاب بتكلفة باهظة، قرر "القذافي" تركيز طاقاته على بناء وجوده في دارفور. وكانت "القوات المسلحة الشمالية" التشادية FAN بقيادة "حسين حبري" تتحكم في معظم غرب دارفور، حيث كان على رأس حوالي 10 آلاف من الزغاوة والبديات الباحثين عن ملاذ آمن بعد الهزيمة التي ألحقها بهم الجيش الوطني التشادي عام 1980. وفي هذا الوقت أصبح شمال ووسط دارفور مليئًا بالأسلحة الآلية، وخاصة الكلاشينكوف المفضل، المتسرب إلى أنصار "صادق المهدي"، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في الغارات والغارات المضادة بين فلاحي الفور الأفارقة والرعاة الرزيقات العرب، بينما ظلت القوات الحكومية السودانية عاجزة عن التدخل. وفي عام 1981، واصلت الولايات المتحدة شحن السلاح إلى "نميري" على أمل ساذج بأنه سيتمكن بطريقة ما من احتواء الفيلق الإسلامي المدعوم من الجيش الليبي والمكون من 5 آلاف رجل، والذي أصبح يسيطر الآن على كل أراضي دارفور شمال كوتوم، المركز الإداري لشمال دارفور.

وبعد إزاحة "نميري" عن السلطة عام 1985، استعاد المجلس العسكري الانتقالي العلاقات الودية مع "القذافي" مقابل الحصول على النفط، وتأسست على الفور لجنة سودانية– ليبية مشتركة لبحث توثيق العلاقات بين الخرطوم وطرابلس. غير أن المجلس العسكري الانتقالي رفض طلبات "القذافي" بإطلاق يد الفيلق الإسلامي في دارفور، على الرغم من أن المجلس لم يعترض عندما قام حوالي 200 عميل ليبي بتأسيس حضور فعال وظاهر جدًا في العاصمة نفسها. وبعد الانتخابات التي أجريت في أبريل 1986، حاول "صادق المهدي" تحويل علاقاته الدافئة السابقة مع راعيه إلى علاقات أكثر واقعية لكنه لم يفلح في هذا، مما أفسح المجال أمام "حسين حبري"، رئيس تشاد الآن، كي يعبئ قواته المسلحة الشمالية القديمة (بعد أن أعاد الفرنسيون تسليحها وتغير اسمها إلى القوات المسلحة الوطنية التشادية FANT) لطرد وحدات الفيلق الإسلامي عبر شمال دارفور إلى كوتوم، قبل أن تتوغل قوات "حبري" مائة ميل أخرى إلى وادي هوار، وعندئذ كانت الذخائر والإمدادات قد نفدت فاضطرت للانسحاب إلى تشاد. وخلال الشهور التالية أعاد "القذافي" تسليح وتجهيز الفيلق الإسلامي والتحقت به قوات "الشيخ بن عمر" ليقوم بهجوم مضاد عبر الحدود شمال أردي في نوفمبر

1987، بمباركة من "صادق المهدي". وفي هذه الشهور نفسها كان "حسن الترابي"– الذي فازت جبهته الإسلامية القومية بـ 51 مقعدًا في انتخابات –1986 قد بدأ في تعبئة العرب البقارة في إطار "حزام بشري" من الإسلاميين العرب يمتد عبر جنوبي كردفان ودارفور ليتكامل مع نشأة "التجمع العربي" (الفيلق الإسلامي).

وفي 5 أكتوبر 1987، خرج التجمع العربي إلى العلن بنشر خطاب مفتوح إلى "صادق المهدي" في صحيفة الأيام، وقّعه ثلاثة وعشرون من عرب دارفور البارزين، أكدوا فيه على الفضل العربي، منذرين بوقوع "كارثة" إذا استمر إهمال العنصر العربي. وفي نشرات تالية كانوا أقل حذرًا حينما أكدوا العزم على قتل جميع "الزرق" (الأفارقة)، وأن دارفور هي دار العرب.

وبعد هذا بثلاثة أشهر، وفي خطابه السنوي بمناسبة بدء العام 1988، كرّس الرئيس التشادي "حسين حبري" معظم حديثه لشجب سيطرة "القذافي" على شمال وغرب دارفور. وأعيد تمركز قوات فولكان للشيخ "ابن عمر" في الجنينة، كما تواصل بثبات تدفق السلاح الليبي من معاطن السرة بشريط أوزو جنوبي ليبيا إلى عرب الغوران في دارفور الوسطى والرزيقات البقارة الجنوبيين، بل وحتى إلى أقصى الجنوب لمناطق مثل دار فرتيت غرب بحر الغزال. وقد كان تدفق السلاح هو أخطر ما قام به "القذافي" في الحرب التي استمرت ثلاثين عامًا للسيطرة على حوض تشاد وأشاعت عدم الاستقرار في دارفور. وحتى يحمي الفور أنفسهم من التهديد العربي– الليبي والبقارة، قاموا على الفور بتشكيل جيش دارفور الاتحادي الذي تكون من 6 آلاف من مقاتلي الفور (جاكاب) سلحتهم تشاد بأسلحة آلية. وردًا على هذا طلب "موسى ماديبو" شيخ الرزيقات من "صادق المهدي" المزيد من الأسلحة لتتكامل مع تلك المستقدمة من ليبيا، وهو الطلب الذي استجاب له بسرعة اللواء "برمة نصر". وفي خريف 1988، اندلع الصراع بين الفور والرزيقات، والذي عرف بـ"حرب القبائل" التي أحيت الصراع القديم بين الطرفين منذ عهد السلطان "تيراب" في القرن الثامن عشر. وتم سحق جيش الفور الاتحادي، وذُبح من نجا منهم في ما وصفته صحيفة الأيام بـ"الإبادة"، وهو ما لم يظهر أي شيء منه في الإعلام الدولي.

تسبب الحضور العسكري الليبي الواضح تمامًا في دارفور، وانهيار الفور الذين لم تستطع الحكومة حمايتهم، أو لم ترغب في ذلك، تسببا في إحراج كبير للحكومة في الخرطوم التي

دأبت على إنكار أي وجود ليبي. وعندما لم يعد من الممكن الاستمرار في هذه المراوغة المكشوفة، طلب "صادق المهدي" بحياء من "القذافي" أن يقوم بسحب قواته. ولكن الأخير رفض، وهكذا اختفت عمليًا أي سلطة لـ"صادق" في دارفور، سواء في غربها أم شمالها، أم حتى في الكثير من الأراضي بوسطها. وقد طالبت الجمعية التأسيسية مرارًا بإغلاق الحدود مع ليبيا وتشاد، ولكنها كانت عاجزة عن إغلاق حدود لا تتحكم فيها أصلاً. وتواصل تقاطر الوفود الليبية إلى الخرطوم للضغط دائمًا من أجل الاتحاد بين ليبيا والسودان، ولكن "صادق" المقيّد وغير القادر على الحسم كان يتعلل بمعارضة المصريين والسعوديين والأمريكان ليخفف من إصرار "القذافي" على مطلبه.

وفي أول أبريل 1989، حاول "إدريس ديبي إتنو" القائد العام للقوات المسلحة الوطنية التشادية الإطاحة بالرئيس "حسين حبري". وبعد تبادل إطلاق النار حول القصر الرئاسي اضطر "ديبي" وحرسه من الزغاوة للهرب والبحث عن ملاذ آمن في دارفور، وهناك التحقت بهم وحدات منشقة هاربة أخرى جاءت من حدود النيجر ووسط تشاد إلى جانب ألفي جندي كانوا يحرسون العاصمة. وذهب "صادق المهدي" بنفسه إلى الفاشر للاجتمع مع "ديبي" ثم أقلّه معه في الطائرة إلى طرابلس. واقتنص "القذافي" الفرصة ليزيد نفوذه في دارفور، وأمر "ديبي" بإعادة تنظيم قواته والفيلق الإسلامي وجماعات من المرتزقة الآتين من تشاد (معظمهم الزغاوة وعرب العبالا في دارفور) وتوافدوا للالتحاق بـ"ديبي" والاستفادة من السخاء الليبي. استقر "ديبي" في غرب دارفور، وأعاد بناء تمرده تحت اسم "حركة الأول من أبريل"، أو الاسم الأكثر ادعاءً "حركة الخلاص الوطني" MPS. وخلال الشهور التالية والأكثر قتامة في عهد "صادق المهدي"، تعرض لانتقادات حادة من المعارضة في الجمعية التأسيسية بسبب فشل الحكومة في الدفاع عن دارفور، وسخر المعارضون منه بأنه قد أقام "جمهورية دارفور المستقلة".

واندلعت الحرب الأهلية في ربيع 1989، لتملأ الفراغ الذي تركته الحكومة. وتم "قتل" (أو استئصال) 3000 من الفور في بالقرب من نيالا، وقتل 1500 آخرون على أيدي ميلشيات بني حلبة والسلامات العربية حول جبل مرة. واشتبك الفور مع البقارة المدعومين بالفيلق الإسلامي في معركة استمرت ليومين وانتهت بخسائر باهظة للفور بفضل القوة النيرانية الكبيرة للأسلحة التي وفرها الليبيون للبقارة. وفي أبريل أرسل الليبيون 4 ملايين

دولار أخرى إلى "صادق المهدي" للإعداد لغزو تشاد وإعادة بناء القاعدة الاستراتيجية للجيش السوداني في ساق النعام بمركز كابكابيا شمال دارفور لاستقبال الفيلق الإسلامي. وفي شهر مايو اتسع القتال من جبل مرة إلى الحدود الجنوبية الغربية للإقليم مع تشاد، حيث تم توزيع السلاح الليبي على المئات من اللاجئين التشاديين من الزغاوة والبديات كي يسووا حسابهم القديم مع الفور. وبعد أسبوع من القتال الذي أوقع خسائر على الجانبين، احتكم المتحاربون المنهكون إلى مؤسستهم التاريخية المعروفة باسم "مؤتمرات الأجاويد للصلح"، وهو مؤتمر تقليدي قام في الماضي بحل المنازعات، وقراراته غير قابلة للنقض. وقاطع شيوخ البقارة المؤتمر. وهو تصرف يمثل إهانة كبرى، وتعبيرًا عن تعالي أولئك المقتنعين بتفوقهم- بفضل القوة النيرانية لأسلحتهم- على الفور الذين اعتبروا في عداد المهزومين. واعتقد البقارة أن المفاوضات غير ضرورية، لأن النزاع قد تمت تسويته فعليًا لصالحهم بقوة السلاح. غير أن النزاع لم يكن قد سُوِّي بعد. فسرعان ما استؤنف القتال بين البقارة والفور بشراسة خارجة عن السيطرة وسقط عدة مئات من القتلى على الجانبين في مواجهة عنيفة يوم 22 يونيو 1989. وفر أكثر من 50 ألفًا من الفور بحثًا عن ملجأ في نيالا. و لم يملك المسئولون السودانيون أي قدرة لإيقاف القتال. وأعلن حاكم دارفور في تحدٍ أنه سيعتبر أي غزو من تشاد "عملاً عدائيًا"، ولكنه قبع عاجزًا في الفاشر عندما قامت قوات "حبري" أواخر يونيو بعبور الحدود مرة ثانية لتتوغل 100 ميل وتُعمل الدمار في غرب دارفور قبل أن ترجع إلى واداي.

وفي 30 يونيو 1989، أطاح العميد "عمر حسن أحمد البشير" بحكومة "صادق المهدي" العاجزة، وشكل مجلس قيادة الثورة الإسلامي لتنفيذ الأجندة العربية- الإسلامية للجبهة الإسلامية القومية. وتوجه "البشير" على الفور إلى القذافي الذي أمل على الأقل في دعم رؤيته للاتحاد العربي بين ليبيا والسودان. وتشكلت لجنة وزارية مشتركة بين البلدين للتفاوض حول الشروط، وفيما بعد كان أعضاء مجلس قيادة الثورة لا يكفون عن الذهاب إلى طرابلس، ليعودوا محملين بالسلاح والنفط مقابل القبول الرسمي السوداني بالحضور الليبي في دارفور. وتم تعيين "مسئول سياسي" لدارفور هو العميد "التيجاني الطاهر"، المسلم الملتزم الذي ولد بالقرب من كوتوم وكان ضيفًا منتظمًا على السفارة الليبية في الخرطوم. ورغم أنه من الفور فقد استنكف عن الدفاع عن أبناء جلدته مفضلاً مصالحه الشخصية. ولما

أصبح من المترددين بكثرة على طرابلس، فقد وقّع معاهدة سبق أن اقترحها "صادق المهدي" عام 1988، وتعطي للفيلق الإسلامي وضعًا متميزًا في دارفور. ولم تكن هناك أي نية عند "الطاهر" (الذي كان يمقت "طوبو" رجل "حبري") ولا عند رفاقه في مجلس قيادة الثورة لخفض تأييدهم للحضور الليبي في دارفور، بل كانوا مستعدين لإعادة تأسيس التقاليد العربية الإسلامية التاريخية لأولئك الذين حكموا "بلاد السودان" لقرون.

في 16 أكتوبر 1990، شن "حسين حبري" هجومًا كبيرًا آخر لطرد الفيلق الإسلامي والنفوذ الليبي مرة واحدة وللأبد من دارفور، وأطلق عليه "العملية ريزو" حيث قطعت قواته 120 ميلاً وأمعنت في التدمير حتى وصلت إلى كوتوم لتواجه قوات "ديبي" المسماة حركة الخلاص الوطني والفيلق الإسلامي. واندلع قتال بالغ العنف حول كوتوم أوقع خسائر كبيرة في كل الأطراف، وخاصة الفيلق الإسلامي الذي اضطر إلى الانسحاب بمصابيه إلى القواعد الليبية في أبونو ومعاطن بيشالا. وبعد أن نفدت الإمدادات والذخائر من القوات المسلحة الوطنية التشادية اضطرت للتراجع إلى واداي، ولكن هزيمة قوات الخلاص الوطني التابعة لـ"ديبي" والفيلق الإسلامي أنتجت المزيد من التقارب بين ليبيا ومجلس ثورة الإنقاذ بالخرطوم. وعرض "القذافي" في شهر نوفمبر أن يعبّد طريق القوافل القديم من واحة الكفرة إلى الفاشر ليصبح طريقًا صالحًا للاستخدام في كل الأجواء، وبحيث تصبح رابطة دارفور مع طرابلس أقوى من الخرطوم، وهو المشروع الذي كان العميد "الطاهر" من أشد المتحمسين له. وفي المقابل وعد "البشير" بإنشاء "منطقة تكامل" بين دارفور في السودان والكفرة في ليبيا، وسارع بتوقيع ميثاق التكامل بين ليبيا والسودان في أبريل 1990. وبهذا يكون "معمر القذافي" قد أنجز- على الورق على الأقل- الحلم الذي راوده عشرين عامًا باتحاد ليبيا والسودان، والذي سعى إليه منذ توقيع ميثاق طرابلس عام 1969. كان "البشير" في حاجة إلى الأموال والموارد والأسلحة الليبية لتحقيق نهاية ناجحة للحرب الأهلية في جنوب السودان. ولكن بقيت هناك العقبة القديمة الكأداء والتي تتمثل في أن دارفور معقل الأنصار الموالين لـ"صادق المهدي"، ومن ثم برزت الحاجة لاحتوائهم. كان الاعتراف بالنفوذ الليبي في دارفور هو الثمن الذي كان "البشير" مستعدًا لدفعه طالما أن اتفاق الوحدة سيأتي بالنفط الليبي لتحريك الاقتصاد السوداني، وبالأسلحة الليبية لإحياء الجيش الذي تدهورت حالته كثيرًا في عهد نميري.

وفي ذات اليوم من أبريل 1990، الذي نشرت فيه صحف الخرطوم ميثاق التكامل بين ليبيا والسودان أطلق "إدريس ديبي" قوات حركة الخلاص الوطني- بعد إعادة تنظيمها وتسليحها- عبر الحدود إلى تشاد مدعومة بعواصف "الهَبوب" العاتية، لتجتاح المواقع الحدودية للقوات المسلحة الوطنية التشادية وتوقع بينها خسائر كبيرة وتأخذ أكثر من ألف أسير. وفي يوم 7 أبريل أمر "حسين حبري" بشن هجوم مضاد على جبهة عرضها 100 ميل، ولكن "ديبي" الذي كان قد حصل على إنذار مقدمًا من "البشير" بقرب وقوع الهجوم، قام بسحب قواته إلى العمق الآمن في الداخل، ومرة أخرى احتلت القوات التشادية معظم غرب دارفور وأحرقت القرى وأجبرت المئات على النزوح بحثًا عن ملاذ آمن. ودفعت ليبيا بتعزيزات من الكُفرة مدعومة بقاذفات مقاتلة سوفيتية. واستغل العرب من زنقلة فرصة غزو القوات المسلحة الوطنية التشادية لاستئناف صراعهم القديم مع الفور حيث لقى كثير من العرب مصرعهم، وهو ما زود "البشير" في المقابل بالمبرر لاعتقال المنشقين من غير العرب- الفور والمساليت والميدوب- وعلى رأسهم مائة من زعماء الفور، وتم إيداع الجميع في سجن شالاّ جنوب الفاشر. كما تم القبض على ثلاثين آخرين من وجهاء الفور في شهر يونيو، وسرت تقارير تقول إن القوات الحكومية السودانية تتدخل لمساعدة ميلشيا البقارة. وفي دارفور كان "علي شِمال" العضو البارز في الجبهة الإسلامية القومية والمرتبط بالإخوان المسلمين والمعروف بعلاقاته مع التجمع العربي، قد بدأ في تأسيس "قوة الدفاع الشعبي" التي استبعد منها الفور عن عمد. غير أن التشاديين والفرنسيين قد فقدوا الآن ثقتهم في "حسين حبري" الذي أصبح سيء السمعة بسبب انتهاكه الصارخ لحقوق الإنسان. كما سئمت قواته من الحرب ومن نقص الذخائر، وعندما رفض الفرنسيون تقديم أي مساعدة عسكرية أخري قُضِي على "حبري" عمليًا. ففي أوائل نوفمبر من العام نفسه قام ألفان من قوات "ديبي" في حركة الخلاص بعبور الحدود إلى تشاد على جبهة واسعة، وبعد أسبوع من القتال انهارت القوات المسلحة الوطنية التشادية، ومن ثم قفزت القوات "الميكانيكية" المهاجمة إلى عمق تشاد ليدخل "إدريس ديبي" العاصمة نجامينا في يوم 2 ديسمبر 1990، بينما فرّ "حبري" إلى منفاه.

وبعد رحيل "ديبي"وقواته من دارفور، حدث أن فشل المجلس العسكري الحاكم في الخرطوم في التعامل مع المجاعة، مثلما سبق وأن فشل "نميري"عامي 1983-1984. وبمجيء

عام 1991، تسبب نقص الغذاء بغرب دارفور في نزوح آلاف اللاجئين إلى واداي بحثً عن الطعام، أما من بقي في مكانه فقد هلك الكثيرون منهم، ومع هذا فقد أبدى المجلس العسكري الحاكم قليل اهتمام بمعاناة أهل الغرب حتى أن المسئولين العرب الإسلاميين الذين قدموا من الخرطوم متباطئين لملء الفراغ الناجم عن رحيل حركة الخلاص الوطني التشادية.. تجاهلوا ببساطة محنة الدارفوريين- عربًا كانوا أم غير عرب- بينما الموت كان يحصد الأرواح. وفوق هذا كانت هناك نظرة في نجامينا والخرطوم إلى "معمر القذافي" كناصريّ متوسط العمر يمثل أيديولوجية سياسية لا تتفق مع التقاليد الإسلامية المقبولة عند كل من السنة والصوفية. وهو لم يكن قط ممن يسيرون على خطا الإصلاحيين المسلمين في القرن التاسع عشر أو "السنوسي" الكبير في ليبيا، ذلك الذي تعقب "القذافي" أتباعه. وهو أيضًا- على العكس من "حسن الترابي" راعي الثورة الإسلامية بالسودان- لم يكن مؤهلاً أو قادرًا لأن يلعب أي دور فكري أو سياسي خطير الشأن في تشكيل مستقبل الإسلام عند نهاية القرن العشرين. ولكنه عندما حذر "البشير" في يناير 1991، من أن مستشاريه الإسلاميين- وعلى رأسهم "الترابي"- يقودون السودان إلى طريق خطر ومظلم في دارفور، تم تجاهل تحذيره بلطف. كان "القذافي" قد سئم الحرب، وازداد انزعاجه بعودة "المجاهدين" العرب- الأفغان الراديكاليين الباحثين عن ملجأ آمن بالسودان، ومن ثم احتمال أن يتسربوا إلى ليبيا. وكان العرب- الأفغان بمن فيهم "بن لادن" موضع ترحيب حار من الإسلاميين و"حسن الترابي"، كما كان مجلس قيادة ثورة الإنقاذ والجبهة الإسلامية القومية منخرطيْن بحماس في بناء دولة دينية كمقدمة لعدم استقرار الحكومات العربية العلمانية، وخاصة جيران "القذافي" في تونس والجزائر. فبادر الزعيم الليبي بشن حملة اعتقالات واسعة للأصوليين الإسلاميين في ليبيا، كما لم يعد مجلس الثورة والجبهة الإسلامية القومية يرحبان بوجوده في دارفور.

وبينما كان "إدريس ديبي" و"معمر القذافي" منشغلين بالنزاع التاريخي حول شريط أوزو الحدودي، عملت حكومة "البشير" الإسلامية دون توقف على إعادة إحكام قبضتها على دارفور. فقامت في أغسطس 1991، بتعيين حاكم جديد لدارفور هو العقيد "الطيب إبراهيم محمد خير" الذي عُرف بميوله العنيفة وكان قائدًا لقوات الأمن الإسلامية المعروفة باسم "السّكة" التي كانت تستخدم لفض التظاهرات المعادية للإسلاميين في شوارع الخرطوم. وبدأ الحاكم الجديد عمله بالقمع المنهجي للفور، وللزغاوة أيضًا، حيث قام بنزع سلاحهم

وترحيل 12 ألفًا منهم حتى فبراير 1992، إلى موطن أهليهم في تشاد. وفي فبراير 1994، قام "علي الحاج" وزير الشئون الاتحادية والعضو المخلص في الجبهة الإسلامية القومية، بإعادة رسم غير منطقية لحدود المراكز الإدارية في دارفور وتحويلها إلى ولايات منفصلة. وبدا هذا كعملية إعادة ترتيب للأوراق تمهيدًا للبرنامج الجديد للفيدرالية والذي تم تصميمه بعناية لدعم تعريب دارفور من خلال إعادة تقسيم المراكز المتجانسة بشكل يجعل الفور أقلية مهمشة في كل المراكز. كذلك جرى تعيين المسئولين الإداريين في الولايات الجديدة بدارفور دون استشارة أحد، وهو التصرف الذي أثار السخط المرير عند الدارفوريين من المسلمين غير العرب. وفي سياق لهفة أولئك المسئولين الجدد على الإسراع بعملية التعريب ازدروا العادات والتقاليد المحلية، بما في ذلك الآليات الأهلية لحل الصراعات مثل "أجاويد مؤتمرات الصلح" التي حل محلها الآن الأحكام الاعتباطية التي يصدرها "أولاد البحر" من إسلاميين ينتمون للجبهة الإسلامية القومية قدموا من الخرطوم ولديهم معرفة قليلة بالعادات والمؤسسات التقليدية.

وهكذا بعد أن تمكن الإسلاميون من منع أي تعبئة منسقة لمعارضة الفور تحولوا بعد هذا عام 1997، إلى الضغط على التراتبية التقليدية للمساليت، حيث نُزعت كل السلطات من شيوخهم التقليديين الذين كانوا يتمتعون بنفوذ كبير في دار مساليت، بل ألقي بعضهم في السجن وعُذب نفرٌ آخر. وأخذ المساليت المعروفون بميلهم الحاد للاستقلال يستعدون للرد على هذا بحرب العصابات التي نشبت فعليًا في العام التالي (1998) عندما بدأ عرب "بني حسين" تحركهم الموسمي بقطعانهم جنوبًا في وقت مبكر عن المعتاد، الأمر الذي أدى إلى تدمير الكثير من محاصيل فلاحي المساليت والتي لم تُحصد بعد. وقُتل عدة مئات من المساليت في المصادمات، وتم تدمير أكثر من مائة قرية، وفرّ حوالي خمسة آلاف إلى الجنينة كنازحين داخليّين، أو إلى تشاد كلاجئين.

وبالرغم من عقد اتفاق صلح هش فرض بمقتضاه تسعة ملايين جنيه سوداني على سبيل ديّة الدم، فسرعان ما استؤنف القتال في يناير 1999، عندما وصل بني حسن مرة أخرى إلى دار مساليت. واشتعل الصراع أكثر بفعل الرغبة في الثأر لما وقع في العام الماضي، ليتحول إلى صراع بالغ الشراسة سقطت فيه أعداد كبيرة من الضحايا. واعتبرت الخرطوم أن متمردي المساليت يمثلون "الطابور الخامس للحركة الشعبية لتحرير السودان"، ومن ثم أطلقت يد

الميلشيات العربية. و لم تكن هذه الميلشيات قد اكتسبت بعد لقب "جنجويد" الشائن، وهو تعبير قديم شائع في دار مساليت يطلق على عصابات قطاع الطرق القادمة من تشاد، بغض النظر عن عرقيتها. وتم سحق المساليت تمامًا، حيث قُتل ما يزيد على الألفين منهم وأُحرق ثلاثة آلاف كوخ ("تُوكُل") ونُهبت أعداد ضخمة من الماشية، وقضت محاكم خاصة شُكلت على عجل بإعدام أربعة عشر رجلاً من زعماء المساليت. وهرب حوالي أربعين ألفًا من المساليت إلى معسكرات اللجوء في تشاد، بل قُتل من هؤلاء أيضًا أكثر من مائة لاجئ عندما قامت الميلشيات العربية بعبور الحدود ومهاجمة بعض هذه المعسكرات. أما المساليت الذين قبعوا حول أطلال ديارهم فقد أقسموا على الانتقام.

وران صمت مشئوم في سائر أنحاء دارفور عندما تم تعيين اللواء "عبد الله الصافي النور" (من العبالا) حاكمًا لولاية شمال دارفور عام 2000، وهو معروف بنفوذه في التجمع العربي ومن المدافعين علنًا عن فكرة التفوق العربي. وكان أول أمر يصدره هو جمع السلاح من جميع أفراد الشرطة من غير العرب ("الزرق") الذين شكلوا تاريخيًا 80% من قوة شرطة دارفور منذ الحكم الانجليزي وبعده. وبعد أن نجح في تحييد القوة الوحيدة المسلحة بشكل شرعي من بين سائر القوي التي يمكن أن تعترض طريق التعريب، قام بتسليم السلاح لـ"موسى هلال" (من عبالا أم جلول) "شيخ القوات السريعة والمخيفة" الذي قام بتجنيد ألفين من العرب التشاديين والبقارة ليشكلوا نواة "الجنجويد" أو "البشمرجة" حسبما عُرفوا في غرب دارفور.

وفي العام نفسه قام سياسيون دارفوريون مقيمون في الخرطوم بنشر "الكتاب الأسود" سرًا. ومن المفارقة أن هذا الكتاب لم يتضمن سوى القليل من معلومات لم تكن معروفة على نطاق واسع وقتذاك، ولكن نشره أصاب المجتمع السوداني بالصدمة. فقد جرؤ الكتاب على فضح حقيقة أن 80% من كل الوظائف الحكومية (من الوزراء إلى سائقيهم) على مدى الخمسين عامًا التالية لاستقلال السودان قد ذهبت إلى "أولاد البحر"، وخاصةً الدناقلة والشيقية والجعليين، وحيث حُرم من هذه الوظائف "أولاد الغرب" من كردفان ودارفور، وذلك في سياق تاريخ طويل من التمييز والتهميش من جانب أولئك السودانيين الساعين لتأكيد أنهم "عرب" أنقياء. من المؤكد أن "أولاد الغرب" مسلمون، ولكن ممارساتهم الدينية تأثرت تأثرًا عميقًا بالطقوس الصوفية والأفريقية التقليدية، ومن المؤكد أكثر أنهم لم يكونوا

على نفس الدرجة من النقاء الديني التي كانت "للسلفيين" في الخرطوم. ومما زاد الأمر تعقيدًا أن حوالي 40% من أفراد الجيش السوداني هم من "أولاد الغرب" والذين كان ضباطهم من "أولاد البحر" يحاولون إقناعهم بأنهم حتى يصبحوا مسلمين صالحين يجب أن يشنوا الحرب ضد الجنوبيين "الكفار" باسم "العروبة" التقدمية وضد "الأفريقية" الرجعية.

وفي العام التالي، وتحديدًا 21 يوليو 2001، التقت مجموعة من النشطاء الفور والزغاوة عند أبو قَمْرة فوق جبل مَرَّة وأقسموا على المصحف الشريف بالتعاون فيما بينهم لمواجهة تعريب دارفور. ومثل الفور: "عبد الواحد نور" المحامي الشيوعي، "أحمد عبد الشافي" الطالب بالتعليم، "عبده عبد الله إسماعيل" خريج اللغات الحديثة. ومثل الزغاوة: "ختير تور الكلا"، "عبد الله أبكر"، "جمعة محمد حجر".. وجميعهم من فرع طاير للزغاوة السودانيين الذين صاحبوا "إدريس ديبي" في مسيرته المظفرة إلى نجامينا في نوفمبر 1990. و لم يكن عند جميع المجتمعين أي خبرة بالتمرد، فضلاً عن سذاجتهم سياسيًا، ولكن "عبد الواحد نور" كان قد تولّى تنظيم الوحدات المسلحة في جبل مرة منذ 1998. وعاد "عبد الشافي" إلى الخرطوم ليجمع مبالغ كبيرة من "الجمعيات الثقافية" للفور مثل مركز علي دينار لتعليم وثقافة الفور، وهو اتحاد استهدف دعم معسكرات التدريب العسكري في أحراش جبل مرة. وشرعوا في نسج تحالف مع الشعوب غير العربية في دارفور، فاجتمعوا مع نشطاء المساليت في نوفمبر 2001، للبحث في الدعم اللوجستي والسياسي للحركة، وبدأ تدريب رجال حرب العصابات من الفور والزغاوة في المعسكرات المخفية بالجبل. وفي يوم 25 فبراير 2002، شنوا أول عملية مشتركة بالهجوم على حامية منعزلة جنوب الجبل بين نيالا وتور، فيما يعتبر نقطة البداية لكارثة دارفور.

تشكل هذا التجمع من الفور والمساليت والزغاوة المرورين (وكان أغلبهم يملك سلاحه الخاص) الذين كانوا معنيين أساسًا بالدفاع عن مُرُوجهم ومصالحهم، ومن أجل تكوين قيادة أكثر توحيدًا لهم عقد رؤساؤهم اجتماعًا غرب جبل مرة في أكتوبر 2002 حيث انتخبوا قيادة ثلاثية برئاسة "عبد الواحد نور"، وأعطي منصب النائب لـ"عبد الله أبكر" من المساليت، وحصل الزغاوة على منصب رئيس الأركان. وهو ترتيب أملته الحزازات العرقية القديمة ولا يليق بحركة موحدة. وسرعان ما أدت الانقسامات العرقية العميقة إلى تآكل المظهر الهش لجبهة متحدة، وانعكس بالسلب على علاقاتها بالمنظمات الإنسانية الدولية

وعلى أي مفاوضات مستقبلية مع الحكومة. كما كان أولئك القادة الجدد صغارًا في السن وناقصي الخبرة بالنسبة لمجتمعات توقر حكمة الشيوخ، ونُظِر إلى الكثيرين منهم كزمرة قضت معظم حياتها بالخارج كـ"مناضلي فنادق"، أكثر من أن تناضل بالداخل من أجل بناء الكوادر السياسية والعسكرية كما فعل "جون قرنق"- بتضحيات شخصية كبيرة- في بناء الحركة الشعبية وجيشها بجنوب السودان.

التمرد المسلح في دارفور

في يوم 26 فبراير 2003، قام حوالي 300 متمرد بقيادة "عبد الواحد محمد أحمد النور" ويطلقون على أنفسهم "جبهة تحرير دارفور" DLF، قاموا بالاستيلاء على بلدة قولو عاصمة محافظة جبل مرة بغرب دارفور، وأغاروا على مواقع متفرقة للجيش والشرطة قبل أن ينسحبوا إلى معسكرات تدريبهم في جبل مرة. وبعد ذلك بأسبوعين قامت الجبهة المذكورة (التي أصبح اسمها الآن حركة/ جيش تحرير السودان SLM/A) بإعادة الاستيلاء على قولو بشكل خاطف بعد قتال شرس وقتلوا 195 جنديًا حكوميًا مما أجبر حامية المدينة على الهرب. وبعد هذا أعلن الأمين العام للحركة "ميني أركو ميناوي" إعلانها السياسي الذي تعترض فيه على سياسات التعريب والتهميش السياسي والاقتصادي و"القمع الوحشي والتطهير العرقي والإبادة الجماعية التي ترعاها حكومة الخرطوم".

أما المنظمة المتمردة الثانية في دارفور، حركة العدل والمساواة، فقد اختلفت كثيرًا عن حركة تحرير السودان العلمانية، وكانت خصمًا لها أكثر من أن تكون حليفة في الصراع ضد الحكومة السودانية على أرض دارفور. فعلى النقيض من حركة تحرير السودان ذات الأصول الفور الأفريقية، كانت بدايات حركة العدل والمساواة وسط الدارفوريين الذين تبنوا نمط حياة "أولاد البحر"، وكان أنصار التقليد ينظرون إليهم بتعالٍ لاكتسابهم الكثير من عادات وخصائص أهل الخرطوم العرب. ولكن الكثير من هؤلاء، مثلهم مثل أبناء عمومتهم، أصبحوا ساخطين بشكل متزايد على المعاملة التهميشية والتمييزية الممارسة ضدهم، على الرغم من اندماجهم الجزئي في الحياة الحضرية بالعاصمة. ومن المفارقة أنهم في أوائل التسعينيات قد اعتنقوا بحماس كبير الثورة الإسلامية التي هندسها "حسن الترابي" وأصبحوا مؤيدين أقوياء

للجبهة الإسلامية القومية. وتحت قيادة الدكتور "خليل إبراهيم محمد"، وهو طبيب تولى منصب وزير التعليم في ولاية دارفور القديمة وكان إسلاميًا متحمسًا، تشكلت خلايا سرية في الفاشر في أوائل 1993، وكردفان 1994، والخرطوم 1997. وتشكلت خلايا الخرطوم من دارفوريين تخرجوا في الجامعة، ومعظمهم من الإسلاميين الذين تزايد سخطهم بسبب احتكار وسوء استخدام "أولاد البحر" للسلطة على كل المستويات الحكومية. وعلى النقيض من أعضاء حركة تحرير السودان لم يكن أعضاء حركة العدل والمساواة على استعداد للتخلي عن معتقداتهم الإسلامية العربية، وإنما بدلاً من هذا سعوا إلى إصلاح الجبهة الإسلامية القومية من الداخل بما يؤدي إلى حصول "أولاد الغرب" على الاعتراف المناسب في الحكومة المركزية– والإقليمية الآن– بعدما أدارت ظهرها لهم منذ أن ترك البريطانيون السودان عام 1956.

كان طلاب جامعة الخرطوم مطبوعين على التنظيم دائمًا، و لم يكن الخريجون الدارفوريون استثناءً من هذا. فقد شكلوا لجنة من 25 فردًا عام 1997، بدأت في جمع الإحصاءات الدامغة التي تكشف مدى التهميش السياسي والاقتصادي الممارَس بحقهم، ليصل هذا النشاط إلى ذروته بنشر الكتاب الأسود سابق الذكر في مايو 2000، والذي أوصل أولئك الخريجين إلى الاقتناع بضرورة التخلي عن فكرة الإصلاح من الداخل واعتماد برنامج أكثر فعالية للإصلاح من الخارج. ولا يزال من غير الواضح حجم من رغبوا في التخلي عن مبادئهم الإنسانية، ولكنهم لم يعودوا مقتنعين بأنها تحمل الإجابات الشافية لمشكلة دارفور التي لن يمكن حلها إلا بتمرد مسلح أطلقوا عليه "حركة العدل والمساواة. وفي أغسطس 2001، أعلن الدكتور "خليل إبراهيم" في مؤتمر صحفي بهولندا تأسيس هذه الحركة، ودعا إلى "مؤتمر شامل لإعادة النظر في الممارسات الظالمة لمجموعة صغيرة من الحكام المستبدين". ودعت حركة العدل والمساواة إلى حل طوباوي في السودان يحصل بمقتضاه جميع السودانيين– وليس الدارفوريين وحدهم– على مساواة في الحقوق والخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية في كل الأقاليم، وبما يفضي إلى استئصال الظلم الاجتماعي والطغيان السياسي. وعلى العكس من حركة تحرير السودان التي طالبت بفصل الدين عن الدولة، فإن قادة حركة العدل والمساواة لم يستطيعوا التخلي كليًا عن جذورهم الإسلامية، ووافقوا بشكل ملتبس على ضرورة عدم فرض الشريعة على غير المسلمين، إلا أنهم دعوا "معتنقي الديانات الأخرى إلى عدم اعتراض مساعي المسلمين لتطبيق قوانين الدين على أنفسهم".

بعد أيام قليلة من النصر الذي حققته حركة تحرير السودان في قولو باشرت لجنة الأمن الحكومية بغرب دارفور المفاوضات مع الحركة، وتم ترتيب اتفاق هش لوقف إطلاق النار، سرعان ما انهار. ففي 18 مارس 2003، قامت ميلشيا عربية باغتيال أحد زعماء المساليت الموقرين هو "شيخ صالح دكورو" بالقرب من الجنينة. وتبع هذا قيام الطائرات العمودية الحكومية بتدمير بلدة كارنوي. وجاء رد حركة تحرير السودان سريعًا في 25 مارس بالاستيلاء على بلدة التينة الاستراتيجية على الحدود التشادية واستولت على كميات ضخمة من السلاح والمعدات كانت بحوزة حاميتها. وبعد هذا اشتعل القتال في مختلف أنحاء ولاية غرب دارفور، لتثبت الانتصارات السهلة التي أحرزتها حركة تحرير السودان بشكل درامي أن القوات الحكومية المتمركزة في دارفور وتتكون من عدة آلاف تعاني من سوء الإعداد وعاجزة عن احتواء تمرد كبير. ومن ثم فقد قامت قوة مشتركة من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة (ويطلق عليها أحيانًا التسمية المضللة "قوات المعارضة") يوم 25 أبريل 2003، بتنفيذ هجوم خاطف على طريقة "اضرب واهرب" ضد المطار الكائن خارج الفاشر، وتمكنت من تدمير طائرات عمودية وقاذفات أنتونوف، واحتلت مقار القيادة العسكرية وأسرت اللواء "إبراهيم بُشرى"، بينما قامت وحدة أخرى تابعة لحركة تحرير السودان بالاستيلاء على أربع دبابات بعد صدامات خارج كوتوم وأسرت العقيد "مبارك محمد السراج" رئيس جهاز المخابرات شمال جبل مرة. وفي أواخر مايو من العام نفسه تمكنت قوات حركة تحرير السودان من تدمير كتيبة سودانية شمال كوتوم، حيث قتلت 500 من أفرادها وأسرت 300 آخرين. كما هاجمت التينة مرة أخرى في منتصف يوليو وأوقعت خسائر فادحة بالقوات الحكومية، ثم استولت على كوتوم نفسها يوم أول أغسطس 2003، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر قبل أن تعود أدراجها.

ولما تبين عدم قدرة الجيش على إخماد التمرد أسرعت الخرطوم بإعادة تسليح وإطلاق ميلشيات عرب دارفور (الجنجويد) لإنقاذ الجيش، وهو التصرف نفسه الذي سبق أن قام به "صادق المهدي" و"برمة نصر" عندما أطلقا البقارة "المُرَحّلين" ضد دينكا بحر الغزال عام 1986، وهو ما كان له نتائجه المدمرة أيضًا. كان الجنجويد قد بدأوا فعليًا حملتهم للتطهير العرقي قبل هذا في أكتوبر 2002، انطلاقًا من معسكراتهم في جبل كارقو وبوني وعِدّ الغنم في جنوب دارفور. وقد بلغ عدد الجنجويد حوالي 5 آلاف فرد قام الجيش السوداني

بتسليحهم وتدريبهم. ومثل الفور الاستهداف الأول لكوماندوز الجنجويد الخيالة بعدما تعهد باستئصالهم علنًا "صلاح علي الغالي" حاكم جنوب دارفور. كانت المجموعة المهاجمة تتألف عادة من مئة فارس يهبطون على القرية المستهدفة قبل الفجر. وكان نمط التدمير واحدًا، فيتم قتل الرجال- ذبحًا في الغالب- واغتصاب النساء، وفي بعض الأحيان يتعرض الأطفال للخطف أو القتل. ثم تُحرق القرية ويتم الاستيلاء على الماشية، وتُضرم النار في الحقول، أما البنية التحتية من آبار وأعمال ري ومدارس وعيادات طبية فيتم تدميرها بشكل منهجي في إطار مخطط يرمي لطرد السكان الأفارقة من أراضي أسلافهم، وباختصار التطهير العرقي لتمكين العرب من الاستيطان مكانهم. وبمجيء يناير 2003، كان المئات من الفور قد قتلوا، وأصيب الألوف، ونزح عشرات الألوف فارين من الأرض التي عاث فيها الجنجويد فسادًا، والذين تزايد عدد وحداتهم التي يتم تدريبها بمعسكرات في ولاية شمال دارفور.

وتصاعد الموقف بشكل خطير في صيف وخريف 2003، في ظل قيام الجنجويد بممارسة القتل والإزاحة للفور والمساليت والزغاوة، مدعومين بالطائرات العمودية المسلحة وقاذفات أنتونوف، بينما تمكن الجيش السوداني في أغسطس من إلحاق الهزيمة بقوات حركة تحرير السودان شمالي كوتوم، وألحق بها خسائر كبيرة شملت اثنين من أبرز قادتها. واضطرت الحركة إلى توقيع اتفاق بوقف إطلاق النار في الشهر التالي، حتى تتمكن من إعادة تجميع قواتها واستعادة المبادأة، وبالطبع كان ذلك الاتفاق قصير العمر. حيث اشتعل القتال طوال الفترة المتبقية من العام 2003، وخاصة في غرب دارفور، وتبارى الجانبان في الادعاء بتحقيق الانتصارات، ولم توجد تقارير مستقلة يعتمد عليها في هذا الصدد. وفي 27 ديسمبر كمنت قوات حركة العدل والمساواة لطابور من الجنجويد كان يتحرك صوب بلدة التينة على الحدود التشادية والواقعة حينئذ تحت سيطرة المتمردين، وكبدته خسائر كبيرة جدًا. وفي يناير 2004، أحبطت حركة العدل والمساواة محاولة أخرى لاستعادة تلك البلدة وألحقت بالمهاجمين المزيد من الخسائر. وتزايدت أنشطة الجنجويد في ملاحقة وقتل من تطاردهم، إلى حد عبور الحدود إلى تشاد واصطياد اللاجئين الفارين هناك. وعندما فقد الجيش كل أمل في إخماد التمرد قام في فبراير 2004، بتطهير صفوفه من حوالي 25 ألف ضابط وجندي من أصول دارفورية كان هناك شك كبير في ولائهم، ووضع محلهم وحدات من قوات الدفاع الشعبي غير الكفؤة، تاركًا للجنجويد حرية العربدة. ولأنه لم يكن هناك

أي رادع للجنجويد فقد مضوا في خطتهم الخاصة بالتطهير العرقي وطرد الأفارقة "الزرق"، حيث تقول تقديرات متحفظة إن الأخيرين تكبدوا 30 ألف قتيل إلى جانب نزوح مليون إنسان من أراضيهم إلى مناطق أخرى داخل السودان، فضلاً عن 200 ألف آخرين ذهبوا إلى معسكرات اللاجئين في تشاد. كما كان هناك توقع بهلاك 350 ألف دارفوري[1] من المتبقين بالجوع والأمراض خلال الأشهر التسعة المقبلة قبل سقوط الأمطار أواخر الربيع. وكتب "جيمس موريس James Morris" : "في كل الجولات التي قمت بها على رأس برنامج الغذاء العالمي لم أر قط أناسًا مرَوَّعين مثل نازحي دارفور".

وعندما أدركت الهيئات الإنسانية الدولية تمامًا حجم التدمير والنزوح في دارفور، وُوجِهت بالعراقيل والتحايلات من جانب الخرطوم، حتى "وصلت العمليات الإنسانية إلى التوقف عمليًا" في بدء العام 2004. وتوالت التقارير الصادرة من الهيئات الإنسانية الدولية مثل مجموعة الأزمات الدولية ICG، العفو الدولية، الصليب الأحمر، أطباء بلا حدود MSF ومختلف وكالات الأمم المتحدة.. التي تحدثت عن فداحة الكارثة وانتهاكات حقوق الإنسان والحاجة الماسة لمساعدات الإغاثة. وفي هذه الأثناء أصبح من الشائع استخدام تعبير "التطهير العرقي" وسط الدبلوماسيين وعمال الإغاثة وأجهزة الإعلام. فصدر تقرير لمنظمة العفو الدولية في 3 فبراير 2004، عبر عن مدى انفعال المجتمع الدولي حيث جاء عنوانه "أناس كثيرون جدًا يموتون بلا سبب". وبعد هذا بستة أيام أعلن الرئيس "البشير" أن الجيش السوداني والميلشيات قد تمكنا من سحق التمرد. غير أن قوات المتمردين التي كان حجمها قد بلغ 27 ألف مقاتل تمكنت في 12 فبراير 2004، من إسقاط طائرتين عموديتين للجيش السوداني. وواظبوا في الأسابيع التالية على شن هجمات بطريقة "اضرب واهرب" بالقرب من الفاشر وقطعوا الطريق من الخرطوم إلى نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور.

---

(1) من الضروري الانتباه لعدم تقديم المؤلف أية مصادر داعمة لهذه الأرقام المثيرة للتحفظ ما لم تتأكد. صحيح أن الخسائر البشرية فادحة جدًا للأسف، ولكن مما يؤسف له أيضًا أن تؤخذ بيانات منحازة أو تقارير إعلامية أو تقديرات منظمات غير حكومية على علاتها في عمل أكاديمي حتى وإن كان المؤلف يتحدث في مقدمة الكتاب عن أنه يتوجه للقارئ غير المتخصص- المترجم.

انزعج الرئيس التشادي "إدريس ديبي" انزعاجًا بالغًا من تدفق اللاجئين السودانيين وخشي أن يمتد العنف المضطرم في دارفور إلى تشاد، فعرض الوساطة بين المتحاربين في أواخر مارس، وبالفعل تم في 8 أبريل 2004، بالعاصمة نجامينا توقيع اتفاق بوقف إطلاق النار لمدة 45 يومًا، ليعقبه اتفاق سياسي في 25 أبريل بالعمل من أجل حل شامل ونهائي، وهو ما تنصلت منه على الفور حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بدعوى أن ممثليهما قد تجاوزا التعليمات. وكشف هذا عن عمق الانقسامات داخل الحركتين، ممثلة في الخلافات بين الزغاوة والفور/ المساليت داخل حركة تحرير السودان، وبين الجناح السياسي في حركة العدل والمساواة بقيادة الدكتور "خليل إبراهيم" وقائده العسكري "جبريل عبد الكريم" وحيث اتهم الأول الثاني بأنه يتلقى مخصصات من المخابرات العسكرية السودانية. و لم تجد أي من الحركتين شيئًا مفيدًا في عقد مؤتمر يشمل جميع الدارفوريين، وأصرتا على عقد مباحثات مباشرة مع الحكومة للتوصل إلى "تسوية شاملة". وأعلنت الحكومة أنها ستواصل الإعداد لعقد المؤتمر في وقت ما بالمستقبل.

وبالرغم من احتجاجات الرأي العام الدولي والإعلانات الصادرة من الاتحاد الأوربي والقرارات الصادرة بالإجماع من الكونجرس الأمريكي مطالبة "بالسماح الفوري غير المشروط لمنظمات الإغاثة الدولية بالوصول إلى دارفور"، واصلت الحكومة السودانية إحباط الجهود الإنسانية الغربية في دارفور بجدار من الإجراءات البيروقراطية شديدة التعقيد. كذلك لم تثبت حركة تحرير السودان قدرتها على المساعدة في وصول الإغاثة بسبب رفضها القاطع للمساعدات الإنسانية القادمة عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بدعوى أن هذا سوف يسمح للجنجويد بمهاجمة قواتها ونهب المعونات المقررة لمعسكرات النازحين. وبعدما نجحت حكومة الجبهة الإسلامية القومية في الضغط على المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين UNHCR، بعدم تعيين مقرر خاص آخر لحقوق الإنسان، وكذلك بعدما أيقنت أن مجلس الأمن الدولي لن يضع مسألة التطهير العرقي على جدول أعماله، بدأت الحكومة بشكل سافر في تعبئة التأييد داخل المفوضية لرفض مناقشةالتقرير الذي أعده "برتران رمشاران Bertrand Ramcharan" القائم بأعمال المفوض السامي لحقوق الإنسان، حول الوضع الإنساني في دارفور، وهو التقرير الذي تحدث عن "سيطرة الرعب... بواسطة حكومة السودان والجنجويد المتمتعين برعايتها". وجاء الرد من وزير الخارجية السوداني

"مصطفى إسماعيل" في 14 مايو 2004، بالرفض القاطع "لنزع سلاح الميلشيا طالما ظل السلاح في أيدي القوات المتمردة". وبعد ذلك بأربعة أيام وصل الرئيس "البشير" إلى نيالا دون إعلان مسبق ليظهر تضامنه مع الجنجويد الذين قاموا باستعراض عسكري أمامه وهم يمتطون خيولهم مزمجرين وملوحين بأسلحتهم الآلية.

وعلى مدى صيف طويل من الرعب والنزوح والصراع من أجل البقاء، لم يكف الإعلام الغربي (صحف ومجلات ودوريات وتلفزة وإنترنت) عن بث التقارير عن محنة المدنيين المحاصرين في دارفور، وصاحب هذا تسيير المظاهرات في أوربا والولايات المتحدة، وعقدت مؤتمرات وألقيت خطب لا حصر لها، التحريضي منها والعملي، التي تحث الحكومات على فعل شيء لحماية أفارقة دارفور. وبالنسبة للإعلام العربي، فحتى قناة الجزيرة ذات الصوت العالي شعرت بالارتباك والحرج جراء صراع بين العرب والأفارقة، وليس بين الأفارقة مثلما كان في رواندا، وكذلك النداءات الخطابية بالتضامن مع الإسلاميين السودانيين. وعلى الرغم من الخطاب الإنساني الصادر من الغرب فقد جاءت استجابته السياسية ملتبسة. فالولايات المتحدة التي كانت قواتها متورطة في أفغانستان والعراق، لم تكن لديها رغبة في إلزام ما تبقى لديها من قوات قليلة بمهمة عسكرية صعبة في بلد إسلامي آخر. وبالرغم من تواتر اشتراك القوات البريطانية والفرنسية في مهام لحفظ السلام بالقارة الأفريقية، لم ترغب أي منهما في التهور بدفع قواتها إلى دارفور المنعزلة لتحدي حكومة إسلامية عربية.

سعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي لحل هذه المعضلة بحث الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على التدخل. وفي أغسطس 2004، تم دعم بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار في دارفور (والمكونة من 125 مراقبًا تحت قيادة الجنرال النيجيري "أوكونكوو Okonkwo" بقوات بلغ عددها 305 جنود من رواندا ونيجيريا، ولتتخذ مسمى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان AMIS. وقد انحصرت مهمة هذه البعثة في حماية مراقبي الأمم المتحدة وتوفير الأمن الذي يسمح للنازحين بالحصول على المساعدات الإنسانية، وهو ما يعني أن البعثة لم تكن قوة حفظ سلام. وفي منتصف يوليو من العام نفسه شكلت الأمم المتحدة "آلية التنفيذ المشتركة" JIM لمراقبة الأحداث في دارفور. وتضامنت الضغوط الأمريكية مع التقارير التي رفعتها هذه الآلية إلى مجلس الأمن الدولي كي يصدر القرار رقم 1556 الذي يطالب الحكومة السودانية بالوقف الفوري لكل العمليات العسكرية الهجومية

ونزع سلاح الجنجويد واعتقال قادتهم وإفادة المجلس فيما بعد بما تم في هذا الصدد، وجاء تقرير "كوفي عنان Kofi Annan" في 30 أغسطس ليفيد بأن السودان "لم يفِ بالتزاماته" بوقف "الهجمات على المدنين وضمان حمايتهم". بل إن الرئيس النيجيري ورئيس الاتحاد الأفريقي وقتذاك "أولسيجون أوباسانجو Olusegun Obasanjo" قد أخفق في إقناع الحكومة السودانية وحركتي تحرير السودان والعدل والمساواة بالتوصل إلى اتفاق خلال اجتماع عقد في أبوجا بنيجيريا.

وبحلول فبراير 2005، كانت حملات التطهير العرقي[1] المدمرة التي يقوم بها الجنجويد متواصلة وآخذة في الاتساع، مما دفع المنظمات الدولية إلى البدء في إعلان أن ما تشهده دارفور هو من أعمال الإبادة الجماعية. واتخذ الكونجرس الأمريكي قرارًا بالإجماع في يوليو 2005، أعلن فيه أن مذابح دارفور تمثل "إبادة جماعية"، ولكن المسئولين في إدارة الرئيس "بوش" والاتحاد الأوربي والاتحاد الأفريقي أحجموا عن الذهاب إلى هذا المدى. فبعد زيارة لدارفور قام بها "كولين باول" و"كوفي عنان" في يونيو 2004، ترددا في التصريح باعتبار الوضع في دارفور يشكل "إبادة جماعية". وفي يوليو 2004، توصلت قمة الاتحاد الأفريقي إلى أنه لا توجد إبادة جماعية في دارفور، وكذلك فعلت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ذات النفوذ. بينما استخدم "جان إيجلند Jan Egeland" مبعوث "كوفي عنان" الشخصي للسودان تعبيرًا أقل حدة هو "التطهير العرقي"، وهو التعبير الذي أصبح ملائمًا للكثيرين. وتمثل رد فعل حكومة الجبهة الإسلامية القومية في الإنكار التام. بيد أن "كولين باول" في شهادته أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ بتاريخ 9 سبتمبر خلص إلى أن "جريمة الإبادة الجماعية قد ارتكبت في دارفور، وأن المسئولية تقع على الحكومة السودانية وميلشيا الجنجويد، وأن الإبادة لا تزال جارية". غير أنه كان حريصًا في إعلانه هذا بالإشارة إلى المادة الثامنة من الاتفاقية الخاصة بالإبادة العرقية والتي تخول الموقعين عليها برفع الموضوع إلى الأمم المتحدة لاتخاذ ما تراه مناسبًا من إجراءات "لمنع

(1) مرة أخرى يلاحظ القارئ "السهولة" غير العلمية في استعانة الكاتب في أحيان كثيرة بتوصيفات ومصطلحات بعينها دون تمحيص مدى توافر الأركان اللازمة لاكتمال جريمة التطهير العرقي أوالإبادة الجماعية– المترجم.

الإبادة". وبهذه الطريقة تكون الولايات المتحدة قد أوفت بالتزامها القانوني "بمنع الإبادة" دون تكليف قواتها المسلحة بالعمل على هذا. وأُرسل مشروع قرار أمريكي إلى مجلس الأمن ولكن في الحقيقة دون التزام بعمل جديد من جانبها بمقتضى الاعتراف بوقوع "الإبادة".

بعد ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1564 بشأن دارفورفي 18 سبتمبر 2004، الذي أعلن في البند الأول منه "القلق العميق لعدم قيام حكومة السودان بالاستجابة الكاملة لالتزاماتها الواردة بالقرار 1556" (القرار السابق الصادر في 31 يوليو) وأقر المجلس "جهود الاتحاد الأفريقي لدعم وزيادة بعثة المراقبة الخاصة به" (بند 2)، ولكنه صمت بشأن إمكانية إرسال "قوة حفظ سلام" إلى دارفور، وهو ما كانت الخرطوم ترفضه رفضًا باتًا. وأخيرًا طلب القرار (بند 12) من الأمين العام للأمم المتحدة " تشكيل بعثة تحقيق دولية على وجه السرعة، لتحديد ما إذا كانت أعمال إبادة قد وقعت، وتحديد مرتكبيها". وفي حالة عدم انصياع السودان للقرار 1556 (31 يوليو) "أو هذا القرار" فإن مجلس الأمن "سوف ينظر في اتخاذ تدابير إضافية، مثل إجراءات بحق قطاع البترول في السودان" (بند 14). وتحاشى القرار بعناية أي حديث عن العقوبات. وهكذا فإنه بدون "قوات لحفظ السلام"، والاكتفاء بمراقبين ومطالبات غير محددة بالمحاسبة، دون بنود تتعلق بالتنفيذ الإجباري، تكون الحكومة السودانية قد أرضت منتقديها في الداخل والخارج بالتعهدات اللفظية المعتادة والتخفيف الرمزي للقيود المفروضة على المنظمات الإنسانية. وكان الإعلان الأمريكي عن وقوع "أعمال إبادة" في دارفور قد ألهب الجدل حول هذه المأساة المخيفة، ولكن الحكومة السودانية ظلت متخفية وراء قناع الإنكار متأكدة أن التهديد بالتدخل الأجنبي سيتبدد في النهاية ولن يكون أمام أصحابه سوى ممارسة دبلوماسية "العزل الرائع".

أبوجا وما بعدها

أدى إعلان "كولين باول" في سبتمبر 2004، بأن الحكومة السودانية والجنجويد قد ارتكبا أعمال إبادة، إلى إثارة حملة التضامن مع دارفور في الولايات المتحدة وأوربا، والتي شملت تظاهرات عامة وتغطية إعلامية واسعة وفعاليات طلابية، وكذلك تكوين "تحالف أنقذوا دارفور" ذي النفوذ والتمويل القويين. ولم يكن البرلمان الأوربي ليتجاهل هذه الصيحات العالمية، فصدر عنه قرار بنسبة غير مسبوقة (566 صوتًا مقابل 6 أصوات) تضمّن

أن الصراع في دارفور "يرقى إلى أعمال الإبادة". غير أن فورة هذا الضجيج الإنساني سرعان ما هدأت تحت تأثير حقائق الجغرافيا السياسية. فلم تكن لدى الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوربي أي نية للتدخل في دارفور، كما لم تكن هناك أي رغبة جدية للالتزام بإرسال قوات من حلف الناتو على منوال ما حدث في حرب البلقان. وفي الوقت نفسه أصبح الانقسام داخل حركة تحرير السودان أكثر وضوحًا بين "ميني أركو ميناوي" و"عبد الواحد نور" بعد فشل جولة المباحثات الأولى في أبوجا، وهو ما لم يشجع المجتمع الدولي على التحرك نحو اتباع أجندة للتدخل.

ومع التوقفات والاستئنافات للمفاوضات المحبطة وغير المثمرة في أبوجا، تواصل تدهور الموقف في غرب دارفور طوال عام 2005، فقد بدأت كل من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان تفقدان السيطرة على أتباعهما المسلحين جيدًا، الذين انزلق بعضهم إلى أنشطة "الحرابة" (قطع الطريق) مستهدفةً قوافل الإغاثة الإنسانية المحملة بالغذاء والإمدادات. وبحلول سبتمبر 2005 كانت الأمم المتحدة قد سحبت معظم أفرادها من دارفور جراء انعدام الأمن المتزايد، وتناقص بشكل خطير تدفق المساعدات الإنسانية التي يعتمد عليها مئات الألوف من الدارفوريين. وأدى العنف المتصاعد إلى كشف حدود قوة المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقي البالغ عددها 7 آلاف فرد، وهو الأمر الذي كان معروفًا للجميع من قبل. والآن لم يعد هناك مفر من الاعتراف بأن قوة المراقبين غير ملائمة عددًا، وأنها قد أرسلت لمهمة غير مناسبة إن لم تكن مستحيلة.

في الوقت نفسه تواصلت المفاوضات كثيرة التوقفات في أبوجا و لم تحرز سوى القليل من التقدم. كما شهد عام 2005، احتدام الصراعات والخلافات بين حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة حول القيادة واستراتيجيات التفاوض والسياسات، وهو ما نجح ممثلو الحكومة في استغلاله لإحباط ومضايقة الوسطاء والمراقبين الدوليين في أبوجا. ولكن الضغط القوي من الجماعة الدولية مع تدخل إيجابي من تشاد في نوفمبر سهل دفع جناحي حركة تحرير السودان إلى المصالحة وترك خلافاتهما جانبًا من أجل التعاون مع حركة العدل والمساواة في جبهة واحدة ثبتت هشاشتها مثل كل أنواع زيجات المصالح. ومما يؤسف له أن الانقسامات داخل حركة العدل والمساواة كانت مماثلة في جدتها لتلك داخل حركة تحرير السودان، فشهد شهر يناير وقوع صدامات– لا تبدو عَرَضية– بين ممثلي الحركة بسبب خلافاتهم الصغيرة.

بحلول فبراير 2006، ازداد الموقف على الحدود تدهورًا بقيام عدد من الفارين من الجيش التشادي والمتمردين بعبور الحدود إلى غرب دارفور ونشطوا كقطاع طريق ألحقوا الأذى بالمنظمات الدولية غير الحكومية إلى حد اضطرارها للتعليق الفعلي للمساعدات الإنسانية. وهو التطور الذي دفع إلى مزيد من المطالبات للجماعة الدولية بالعمل الفوري من أجل كبح انتشار العنف في دارفور. وطوال خريف 2005 وشتاء 2006، انصبت جهود الولايات المتحدة وحلفائها على تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من وضعية المراقبين إلى قوة تدخل سريع لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وهو المسعى الذي لقي دعمًا قويًا من "كوفي عنان" الأمين العام للأمم المتحدة. وتعرضت الجهود الإنسانية الكبيرة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للانهيار الكامل تقريبًا بسبب التحرش المتواصل من جانب الجنجويد، والزيادة الخطيرة في نشاط عصابات قطاع الطرق. وفي غمار هذه الصراعات التي لا مبرر لها هلك فوق المائتي ألف من سكان دارفور، وتحول مليونان ونصف مليون آخرون إلى نازحين داخل السودان أو لاجئين في تشاد. ويقدر إجمالي عدد من تضرروا من هذا العنف بأربعة ملايين نسمة، منهم 700 ألف لا تطالهم يد الغوث الإنساني. وكانت هذه أرقام مخيفة بالفعل، وبدا أن الأمل الوحيد الآن في كسر دائرة العنف هذه، حتى لو كان ضعيفًا، يتلخص في تركيز الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق بين الحكومة السودانية وجماعات المتمردين المنقسمة على نفسها والمستمرة في ممارسة الصغائر.

تعرضت مفاوضات أبوجا لانقطاعات متكررة بسبب رفض هذا الجانب أو ذاك الاستمرار في المباحثات، أو بسبب بروز انشقاق داخل أحد الفصائل، و لم يكن أمام وسطاء الاتحاد الأفريقي والرئيس النيجيري الذي يستضيف المفاوضات والمراقبين الدوليين سوى التمسك بأهداب الصبر والعمل من أجل بدء جولة جديدة من التفاوض. وبعد إعلان الرئيس "بوش" أن "الإبادة الجارية في دارفور يجب أن تتوقف" والتحذيرات الكئيبة الصادرة من عمال الإغاثة المحبطين والذين يخشون وقوع كارثة "بمعايير الكتاب المقدس"، استطاع الاتحاد الأفريقي- ببطء ومعاناة- إقناع الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بأن الوقت قد حان لتحديد موعد نهائي (30 أبريل 2006) للتوقيع على اتفاق سلام. ومع اقتراب نهاية شهر أبريل تم الانتهاء من مسودة نهائية وافقت عليها الحكومة السودانية سريعًا، الأمر الذي أثار دهشة الكثيرين في أبوجا، ذلك أن الممارسة المعهودة من

حكومة الإسلاميين بالخرطوم طوال سنوات التفاوض كانت تتمثل في إثارة الاعتراضات في اللحظات الأخيرة من أجل استخلاص المزيد من التنازلات. وخمّن البعض أن سرعة وروح التعاون التي أظهرتها الحكومة قد أقلقت مفاوضي حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة، خشية أن يكونوا قد تغاضوا أو أهملوا مسألة معينة، وخاصة بالنسبة للبنود التي كانت موضع تحفظ من جانبهم. ومع اقتراب منتصف ليلة الأحد 30 أبريل رفض المتمردون توقيع مسودة الاتفاقية.

وأثار هذا الرفض المفاجئ غضب مبعوثي الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوربي، وبالطبع الجامعة العربية التي أيدت حكومة السودان بثبات في كثير من المواجهات مع الغرب حول دارفور. فقد كان جميع المراقبين– باستثناء مندوبي الجامعة العربية– وخاصة الولايات المتحدة، واقعين تحت ضغوط محلية هائلة من أجل إيقاف أعمال الإبادة في دارفور. وبالنسبة للولايات المتحدة كان تحالف "أنقذوا دارفور" النشيط للغاية قد عبأ– وبدعم ساحق من الكونجرس– تظاهرات ضخمة في واشنطن وسائر الولايات. كذلك كانت هناك تظاهرات كبيرة في بريطانيا وأوربا طالبت الحكومات بإلزام المتحاربين بالتوصل إلى نوع من الاتفاق وجلب السلم لدارفور ووقف المذبحة. ووفق تعليمات وصلت من واشنطن للمبعوث الأمريكي في أبوجا، ضغط الأخير بقوة من أجل تمديد المهلة 48 ساعة حتى منتصف ليلة الثلاثاء، وهو الاقتراح الذي وافق عليه الجميع، مع موافقة مترددة من جانب الحركتين المتمردتين.

وبعد النجاح في شراء مزيد من الوقت تداعت وفود عالية المستوى إلى أبوجا للحصول على مزيد من التنازلات من الحكومة مع ممارسة الضغط على المتمردين للقبول بالحل الوسط والسلام والتوقيع على الاتفاق. فطار إلى أبوجا من واشنطن "روبرت زوليك Robert Zoellick" نائب وزير الخارجية وبصحبته "جينداي فرايسر Jendayi Fraser" مساعدة الوزير للشئون الأفريقية. كما وصلت "هيلاري بن Hilary Benn" وزيرة التنمية الدولية من لندن، ورئيس الاتحاد الأفريقي، و"دنيس ساسو نجويسو Denis Sasson N'Gues" رئيس جمهورية الكونغو قادمًا من كينشاسا. وفي يوم الخميس 5 مايو استمرت المفاوضات طوال الليل، وبعد جولة تفاوض أخرى صبيحة الجمعة 6 مايو وافق "ميني أركو ميناوي" زعيم الجناح الأكبر في حركة تحرير السودان على توقيع آخر تعديل لنسخة الاتفاق والتي

عرفت باتفاق السلام في دارفور، بالرغم من القلق الذي اعتراه بشأن مسألتي تقاسم السلطة والأمن. ووقع "مجذوب الخليفة" عن الحكومة. بينما رفض التوقيع كل من "خليل إبراهيم" عن حركة العدل والمساواة، و" عبد الواحد نور" قائد الفصيل الأكبر والمنافس داخل حركة تحرير السودان. اعتبرت حركة العدل والمساواة أن الاتفاقية تمثل حلاً جزئيًا وليس وطنيًا شاملاً. بينما كان رفض "عبد الواحد نور" أكثر تعقيدًا، فرغم أن عدد من كان يتبعه من مقاتلين كان أقل من جناح "ميناوي" بحركة تحرير السودان، فقد كان يسيطر على أراضٍ أكبر، كما أنه كان يمثل الفور الذين تحملوا القسم الأكبر من التدمير الذي اضطلعت به قوات الحكومة والجنجويد. بيد أن "عبد الواحد نور" لم يكن مسيطرًا بشكل كامل على الوفد الذي مثله في المفاوضات، والذين رأى عدد منهم أنه قد ارتكب خطأً كبيرًا بعدم التوقيع، ومن ثم انحازوا بشكل عاطفي إلى جانب "ميناوي" عندما وضع توقيعه على الاتفاق. وحاول "زوليك" أن يضخم من إنجازه المحدود عندما استخلص في سذاجة بأنه لا يزال من الممكن إقناع الفصيلين المتشددين بالتوقيع، أو حتى تجاهلهما أثناء تنفيذ الاتفاق. وبدا تفاؤله هذا نوعًا من التمني من جانب مفاوض محنك وماهر ولكنه في الحقيقة يجهل السودانيين، فضلاً عن تعجله العودة إلى واشنطن، لأن التحدي الحقيقي لم يكن في التوقيع وإنما في تنفيذ اتفاق أبوجا على الأرض.

جاءت ردود الأفعال الأولى على اتفاق أبوجا مختلطة. فرأى البعض أن الاتفاق– رغم محدوديته– قد ألزم الحكومة وحركة تحرير السودان على الأقل بوقف المذابح ونزوح أهالي دارفور. بينما انتاب التشاؤم آخرين من أن يصمد اتفاق السلام الهش هذا أمام العنف التاريخي المدمر الذي ساد الصحراء الوسطى والساحل والسافانا على مدى العقود الأربعة السابقة، خاصة في ظل عدم إجماع الفصائل على التوقيع والتعهد الجاد بتنفيذه. وقد جاء اتفاق أبوجا بالغ التعقيد، حيث شملته وثيقة من 85 صفحة. وبمقتضاه وافقت حركة تحرير السودان على إدماج مقاتليها في هيئات الأمن الوطنية، وتخلت عن المطالبة بمنصب نائب ثالث لرئيس الدولة وقبلت بموقع يحوز سلطات مشابهة ولكن بدون هذا اللقب الفخم. وكان هناك قلق كبير من أن يشوش اتفاق أبوجا على تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، وهو ما شكل عائقًا كبيرًا أمام مفاوضي الحكومة والمجتمع الدولي وممثلي الاتحاد الأفريقي. وتقرر نزع سلاح الجنجويد، غير أن سلطة القوات المسلحة السودانية على تلك الميلشيات كانت محل شك. ورغم ادعاء الرئيس "بوش" بتحقيق "نصر دبلوماسي" فإن الحكومة السودانية

لم تعرف على مدى الخمسة عشر عامًا السابقة بالالتزام الأمين بكثير من الاتفاقات التي وقعتها.

وبدا الجميع متفقين على أن الضغوط الدبلوماسية قد نجحت في إخراج الاتفاق، والآن أصبح من الواجب استمرارها من أجل إقناع "عبد الواحد نور" بالتوقيع. وفي الواقع أن أهمية الإسراع في تنفيذ اتفاق أبوجا قد بدت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى بعد التحذيرات القوية التي أطلقها "جان إيجلند" وتحدث فيها عن تواصل بلا انقطاع لعمليات التهجير والعنف والقتل بحق المدنيين في جنوب دارفور، ما أجبر وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي على الانسحاب من هناك. وقليلون هم من اقتنعوا بوهم أن الدبلوماسية وحدها يمكن أن تتم تنفيذ اتفاق أبوجا، ولكن احتمال التدخل من جانب الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة قد تم إسقاطه منذ وقت طويل. ومن ثم فإن كل الآمال في الأسابيع التالية قد تركزت على تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من قوة مراقبين خفيفة إلى قوة حفظ سلام كبيرة وسريعة الحركة تابعة للأمم المتحدة، ومن ثم صدر قرار مجلس الأمن رقم 1679 بتاريخ 16 مايو، والذي أقر رسميًا تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوة حفظ سلام نشطة تابعة للأمم المتحدة. ورغم أن الأمر كان يتطلب مرور ستة أشهر على الأقل قبل أن تتمكن أي قوة لحفظ السلام من الوصول إلى دارفور، فقد كان على الأمم المتحدة أن تتوصل إلى اتفاق مع حكومة السودان يجعل تنفيذ المهمة أمرًا واقعيًا. فعندما تم تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في أغسطس 2004، كانت حكومته واضحة تمامًا في التأكيد على أنها ليست قوة حفظ سلام، كما ظلت الحكومة طوال صيف وخريف 2006، على معارضتها القاطعة لأي تدخل للأمم المتحدة في السودان، ولقيت في هذا الموقف الدعم القوي من جامعة الدول العربية. وقد أشار "لام أكول" وزير الخارجية الجديد– وهو جنوبي– إلى أنه لا ذكر في اتفاقية أبوجا لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات حفظ سلام دولية.

وقبل أن يجف الحبر الذي وقعت به اتفاقية أبوجا في 6 مايو 2006، بدأت الاتفاقية في الترنح. ففي يوم 30 يونيو بادرت الجماعات الثلاث المتمردة التي رفضت توقيع الاتفاق (حركة العدل والمساواة بقيادة "خليل إبراهيم"، الجناح المعارض لـ"ميني ميناوي" داخل حركة تحرير السودان والذي يقوده الآن "خميس عبد الله أبكر"، والفصيل الجديد باسم التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني SFDA الذي يتزعمه "أحمد إبراهيم دريج")

بادرت بتأسيس "جبهة الخلاص الوطني" NRF في أسمرة. وكان "دريج" الحاكم السابق من الفور والذي اتسم بالقوة والاحترام قد سبق وحذر الخرطوم، و"نميري" شخصيًا، مرارًا وتكرارًا منذ العام 1983، بأن وقوع كارثة في دارفور سيكون أمرًا محتومًا ما لم تصل مساعدات غذائية منتظمة. وقد لاذ "نميري" بإنكار وجود أي مشكلة، فاستقال "دريج" عام 1984، احتجاجًا وذهب إلى منفاه الاختياري في أوربا حيث مارس أعماله الخاصة بنجاح كبير، ولكنه مع اندلاع التمرد عاد ليؤسس التحالف الفيدرالي الديمقراطي، وبعد ذلك جبهة الخلاص الوطني.

وهكذا بعد انهيار اتفاق أبوجا انطبعت الأزمة بإرث كارثي من ثلاثة أنواع. فأولاً كانت المفاوضات المحبطة بلا نهاية بشأن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (المدعومة من الغرب) مع حكومة البشير" في الخرطوم. وثانيًا، كان التصاعد السريع للعنف الذي يمارسه الجيش والجنجويد- خاصة تحت قيادة "موسى هلال"- وكذلك العنف الذي تمارسه جبهة الخلاص الوطني، وزاد الأمر تعقيدًا وتطرفًا بالمصادمات بين مؤيدي "ميني ميناوي" في جيش تحرير السودان ومؤيدي "عبد الله أبكر" الذي أصبحوا يتسمون الآن باسم جيش تحرير السودان/ مجموعة 19، ناهيك عن التزايد الكبير في أعداد عصابات قطع الطرق المنفلتة والمكونة من متمردين تشاديين ودارفوريين سابقين. أما التطور الثالث فلم يكن متوقعًا، ذلك أنه مع التدهور الأمني الفظيع في دارفور بدأت منظمات الإغاثة الإنسانية (التي كان يعتمد عليها مئات الآلاف من الدارفوريين من أجل البقاء) في سحب عمالها من مناطق القتال، ومن ثم بدأت كل المساعدات الإنسانية "في الذوبان".

وظل الرئيس "البشير" طوال خريف 2006، غير مكترث في وجه الضغوط الدولية الشديدة من جانب "كوفي عنان" ومجلس الأمن والوفود الأمريكية، بما فيها زيارات فاشلة قامت بها "جينداي فرايسر" و"أندرو ناتسيوس Andrew Natsios" المنسق الخاص السابق للشئون الإنسانية بالسودان في برنامج المعونة الأمريكية والذي أصبح الآن مبعوثًا شخصيًا للرئيس "بوش، و لم يقبل "البشير" كل الطلبات بنشر قوة سلام للأمم المتحدة في دارفور قوامها 20 ألف جندي. و لم يكن البشير في موقفه الرافض لما أسماه مبررًا للاستعمار الجديد بدون حلفاء اتسموا بقدر من التردد. فقد اختارت الجامعة العربية أن تنأى بنفسها عن أي التزام في السودان، باعتبار أنه صراع لا مصلحة مباشرة فيه لأعضاء الجامعة. وفي

مداولات عالية المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن الموقف في دارفور عقدت في أديس أبابا بتاريخ 16 نوفمبر 2006، اتفق على ضرورة استمرار بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، وأن حجم قوتها يتحدد بالاتفاق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتم التصديق على هذا الموقف في مجلس السلم والأمن الأفريقي الذي عقد في أبوجا في 30 نوفمبر. ثم شهد شهر ديسمبر موجة من المفاوضات بلغت ذروتها بتوجيه الرئيس "البشير" رسالة إلى "كوفي عنان" بتاريخ 23 ديسمبر – أي قبل سبعة أيام من انتهاء المهلة المحددة في أول يناير 2007، بفرض عقوبات أشد– أوضح فيها تأييده لتكوين قوة "هجين" مشتركة في دارفور من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، شرط أن توفر الأمم المتحدة لهذه القوة المستشارين والاتصالات والنقل والدعم اللوجستي.

أما حجم مساهمة الاتحاد الأفريقي فيتحدد بالتفاوض بين الاتحاد والأمم المتحدة والسودان على أمل أن تسمح دبلوماسية المماطلة التي تنتهجها الحكومة السودانية بمساحة كبيرة للمراوغة. وبينما كان الدبلوماسيون منخرطين بحماس في مداولاتهم طوال خريف 2006، استمر القتال في التصاعد كما أوضحنا سلفًا. وقد عانت القوات المسلحة السودانية، ومعها الجنجويد، من هزيمتين كبيرتين في نوفمبر على أيدي قوات جبهة الخلاص الوطني. وتصاعدت أنشطة النهب في معظم أنحاء دارفور، وقامت ميلشيات الجنجويد في أوائل ديسمبر بنهب الفاشر قبل ثلاثة أيام من تطويق المدينة ثم المواجهة التي وقعت آخر الشهر بين القوات المشتركة لجبهة الخلاص الوطني وجيش تحرير السودان/ المجموعة 19.

ومع بدء العام الجديد كانت كل العمليات الإنسانية في دارفور وشرق تشاد على حافة الانهيار الكامل فعليًا، جراء شهور الخريف وحتى ديسمبر من تفاقم أعمال التحرش والنهب وحتى قتل عمال الإغاثة، حيث بدأ مسئولون رئيسيون يمثلون طائفة كبيرة من المنظمات الإنسانية يخططون للإجلاء الكامل لموظفيهم. وبعد مهاجمة منظمات الإغاثة في قريدا (حيث يوجد أكثر من 130 ألف نازح) وقتل عامليها، تم بالفعل الإجلاء الكامل.

القليلون هم الذين يتمسكون بالأوهام بشأن دارفور. والأمل ضئيل في حدوث تغير نحو الأفضل هناك. فالمجتمع الدولي لا يزال عاجزًا عن التدخل، ولا تزال حكومة السودان غير قادرة على تأكيد سلطتها في الإقليم. وهذه هي أحدث وأكثر الحلقات مأساوية في صراع عمره 45 عامًا من أجل السيطرة على حوض تشاد، حيث لا تملك أي من تشاد أو ليبيا أو

السودان الموارد البشرية والمادية الكافية للسيطرة على دارفور. وقد أثار العنف الناجم عن هذا ثورة زراعية تحول بمقتضاها زراع محاصيل البقاء وأصحاب قطعان الماشية إلى مجتمع لفقراء حضريين يعيشون في مستوطنات دائمة كمعوزين ونازحين تحت جناح المجتمع الإنساني الدولي. وقد تحولت معسكراتهم إلى مدن صفيحية لمن أصبحوا الآن سكان حضر يضربهم الفقر بقسوة ويسدون رمقهم من الصدقات والتجارة الصغيرة. وسوف يظلون في أماكنهم هذه، ولم يعد عندهم أي حافز للعودة إلى الموطن حتى لو هبط السلام على دارفور، لأنه لم يبق هناك سوى أرض قفر ومخربة. سيصبح الدارفوريون "فلسطينيي" أفريقيا.

خاتمة

ليس لدى المؤرخين قدرات المتنبئين أو العرافين كي يتكهنوا بما ستأتي به تصاريف المستقبل في السودان. فالمسائل الثلاث الكبرى التي تواجه السودان، حاضرً ومستقبلاً، ستظل بغير حل لسنوات مقبلة، ألا وهي تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، كارثة دارفور، وانفصال جنوب السودان. ولكن المؤرخ يستطيع- دون اللجوء إلى كهانة ما قبل العلم- بل وينبغي عليه التمعن في الموضوعات الخالدة الأربعة التي أدخلت نفسها في النسيج التاريخي للسودان الحديث.

الموضوع العنيد الأول، والذي شغل كل الحكومات التي عرفتها الخرطوم، يتعلق بالصراع الذي لا يتوقف بين المركز والأطراف، بين العاصمة والأقاليم النائية في الشرق والجنوب والغرب. وهناك الكثير من الأسباب وراء هذا الجفاء الأزلي، والتي اختلفت باختلاف الزمان والمكان؛ اختلافات عرقية وثقافية ودينية، أو سعي الحكومة المركزية وراء هدف مراوغ بفرض تجانس أو أحادية سياسية ودينية- حيث لا يوجد أصلاً- من خلال الاستغلال والتمييز المختلطين باللامبالاة والإهمال من جانب المركز المرفه تجاه سودانيي الأطراف الذين يطحنهم الفقر. وتتعمق كل هذه التناقضات بمرور الزمن. وبالنسبة للتساؤل عما إذا كانت الثورة التكنولوجية في وسائل الاتصال والنقل سوف تمكن المركز من تحقيق الربط مع مواطنيه الغاضبين والمهمشين والمتمردين، فإنه لا يزال جزءًا من مستقبل السودان المُلغز.

ومما تسبب في إدامة العداء بين المركز والأطراف عدم قدرة الخرطوم في أي وقت- طوال المائتي عام المنصرمة- على حكم أقاليمها البعيدة. أما فرض مظهر زائف للسلطة باستخدام القوة فلا ينبغي أخذه على أنه حكم أو إدارة مقبولة تريد التأقلم مع العادات والثقافات والشرائع المحلية. فالحكم يعني أشياء أكبر بكثير من مجرد رفع العلم على مخفر ناءٍ في دارفور أوبحر الغزال أو تلال البحر الأحمر. وقد تفاقم هذا الفشل بفعل السلطة الفكرية والثقافية والاقتصادية لـ"أولاد البحر" الذين تتناقض رفاهتهم الاقتصادية المتزايدة تناقضًا دراميًا مع الفقر الذي يعانيه السودانيون المهمشون. وقد بدأ هذا التمايز إبان حكم محمد علي، ولكنه ظل يتفاقم على مدى المائتي عام التي تلته حتى الآن، حيث يواصل الثراء الذي تنضح به الحياة بالخرطوم المعاصرة في الحد من فعالية الجهود المبذولة لتأكيد قدرة المركز على الحكم، وهي القدرة التي تتراجع- مثلما كان الحال في الماضي- بالتناسب مع بعد المسافة عن الخرطوم.

ويتداخل الموضوعان السابقان تداخلاً لا فكاك منه مع مجموعة من العوامل الثقافية والعسكرية والدينية التي يملك الفرد القليل من السيطرة عليها. أما الموضوعان الآخران في الماضي السوداني فلهما طابع فردي أكثر، بمعنى أنهما يتصلان بقوة وضعف الزعماء السودانيين الأفراد. فأولاً كانت الحياة السياسية في السودان دائمًا مسألة شخصية بشكل مكثف، وحيث اتسمت الشخصيات المسيطرة- بغض النظر عن مواهبها- بالنهم والتعالي اللذين أعاقا تطور النظام الحزبي، وشجعا على التلاعب السياسي والمناورات الشخصية، وتحول الشقاق الشخصي إلى جماعات سياسية عاجزة ومنشقة على نفسها، وهو ما أدى جميعًا إلى صور ممسوخة من الحكم البرلماني أو إلى حكم عسكري فاسد. ومن المؤكد أن قادة الحزبين الطائفيين الكبيرين (الاتحادي والأمة) يمكنهما الاعتماد على الولاء الديني من أجل الاحتفاظ بالسطوة السياسية، ولكن هذا النوع من الولاء لم يكن متطابقًا في غالب الأحوال مع المصالح الوطنية. ومن ثم فإن الشخصيات القوية في الحياة السياسية الشمالية، سواء تكوّنت بالموهبة أم بالإرث، مثل "إسماعيل الأزهري" أو "صادق المهدي" أو "حسن الترابي"، لدى كل منها قائمة أولويات خاصة قليلة الصلة بمصالح جميع الشعب السوداني. وبالتأكيد أن "جعفر نميري" كان له أجندته الشخصية- التي اعتبرها أكثر المراقبين ترفقًا أجندة رديئة- لتحسين حياة السودانيين. كما سادت قوة الشخصيات على نحو خاص الحياة السياسية في الجنوب، ولكن حتى بعد أن تمكن "جون قرنق" من فرض نظامه العسكري

ذي المظهر الحديدي فإن حركته قد انهارت تقريبًا في الفترة (1991-1994) بسبب الانشقاق الكبير وقتذاك داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، والذي تمثلت بواعثه في الأحقاد الشخصية والغيرة والمصلحة الذاتية، أكثر من الرغبة في الإصلاح التي ادعاها آحاد القادة المتنافسين وتستروا بالدفاع عنها. صحيح أن الجوانب الشخصية ستظل تلعب دورًا مسيطرًا في السياسة، ولكنها في السودان ظلت تطغى بثبات على المصلحة الوطنية، وهو ما دعا البعض إلى الزعم بأن السودانيين قد حصلوا على الحكومة التي يستحقونها. غير أن أولئك السودانيين الذي حصلوا على ما يستحقونه هم بالأساس نخبة المثقفين في الخرطوم الكبرى، أما ملايين "الناس" العاديين فقد استحقوا بكل تأكيد قيادة أفضل من القيادة الفاشلة للسياسيين الجشعين أو الدكتاتوريين العسكريين أو الزعماء الدينيين، الذين يرون جميعًا أنهم خُلقوا لقيادة السودانيين.

وأخيرًا فإن البحث المضني عن الهوية السودانية لا يزال مستمرًا إلى الآن، وسيظل كذلك في المستقبل. وقد بدأ هذا المسعى في التطور مع صعود الوطنية السودانية بعد الحرب العالمية الأولى، ليستحوذ على عقول السودانيين المتعلمين في النصف الثاني من القرن العشرين. من هم السودانيون؟ عرب، أفارقة، مسلمون، مسيحيون، أم تقليديون؟ إن الانتماء للعالمين الأفريقي والعربي، مع عدم التماهي الكامل مع أيهما، وكذا التفرد الخاص بعرقيات كثيرة، قد أدى إلى صياغة هوية جديدة وفريدة ومميزة، هي الهوية "السودانية". وفي الوقت الذي حصل تطور هذه الفكرة على أكبر قوة دفع، إذ بها تتعرض فجأة وبشكل درامي للتحدي عام 1989، بعد قيام الثورة الإسلامية التي سعت إلى إنهاء البحث عن الهوية، عن طريق تنميط أحادي للمجتمع السوداني، وحيث يتم تحديد جميع السودانيين في كونهم عربًا ويمارسون الإسلام الأصولي. وبالرغم من استخدام أساليب الترهيب والتعذيب والإذلال والخوف، فقد فشلت الثورة الإسلامية في فرض تعريفها الخاص بكون السوداني عربيًا ومسلمًا. فلم يكن هناك استعداد عند كثير من السودانيين في الأطراف لاعتماد هوية لا يرون أنفسهم فيها، ومن ثم كان لديهم استعداد للقتال والموت حتى لا تُفرض عليهم تلك الهوية. وهناك آخرون، وخاصةً من نخبة المهنيين والمثقفين بالعاصمة، اختفوا ببساطة في العالم الخارجي أثناء حركة الخروج الكبيرة في التسعينيات هربًا من حكم الإسلاميين.

وبعد مرور عشرين عامًا على وجود الثورة الإسلامية في السلطة، يبدو أنها قد فقدت قوة الدفع. وقد اتضح بجلاء من توقيع اتفاقية السلام الشامل في الجنوب، واتفاقية السلام مع مؤتمر البجا في الشرق، واتفاق السلام المجهَض في دارفور، أن الثورة الإسلامية قد فقدت تشددها وأهدافها بعد أن تخلى المؤيدون الموالون لها بالعاصمة عن التحمس لفرض رسالتها بأي تكلفة، مفضلين عليها آفاقًا أكثر رحابة لتحقيق الثراء من خلال العولمة، الأمر الذي جعل الثورة الإسلامية بالسودان جزءًا من الماضي. وهكذا فقد عاد إلى الحياة منذ 2007، البحث المراوغ عن الهوية السودانية، وهو بحث يتواصل فيه تعرض الانتماء للجنس العربي والديانة الإسلامية للتحدي من قبل الدعاوى الخاصة بالانتماءات الأفريقية، وحيث تعود إلى الظهور المخاوف القديمة من أن يصبح السودانيون متلقين بائسين لأسوأ ما في العالمين العربي والأفريقي، لا أن يكونوا مستفيدين من أفضل ما فيهما، وهو ما جعل السودانيين في الماضي متفردين وسط البشر.

المؤلف في سطور

روبرت أو. كولينز، أستاذ غير متفرغ، قسم التاريخ بجامعة كاليفورنيا، سانتا باربارا. من أحدث أعماله المنشورة: الحروب الأهلية والثورة في السودان: مقالات عن السودان وجنوب السودان ودارفور (1962–2004) (2005)، دارفور: الطريق الطويل إلى الكارثة (2006)، تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء– بالاشتراك مع "جيمس إم. بيرنز (2007).

المترجم في سطور

– باحث في العلوم السياسية بمركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة
– مسئول تحرير مجلة "أفريقية– عربية" (مختارات العلوم الاجتماعية)
– كتب العديد من الدراسات العلمية والمقالات بالدوريات والصحافة
– أهم المؤلفات:

أزمة الوطنية المصرية (1987)،

مستقبل تنظيمات الجنوب (2001)،

البوليفاري: جدل الثورة والكاريزما (2008).

– أهم الترجمات: التحرر الوطني في الشرق (1980)،

قضايا الثورة الفيتنامية (1988)،

أفريقيا والتنمية المستعصية (1991)،

الحركات العمالية وصنع السياسات في أفريقيا (1992)،

من تجارب الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي (1995)،

المسألة الثقافية في أفريقيا (1996)،

لفوفة النوبة من الجبال إلى السهول (1999)،

ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطي (1999)،

في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان (2002)،

العولمة والتنمية والديمقراطية (2003)،

قضايا السلم المنشود في أفريقيا (2005)،

التشكيلات الاجتماعية في أفريقيا (2007)،

أحوال الصين (2009)،

الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني في أفريقيا والوطن العربي (2010).

المحتويات

منافذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم
١١٩٤كورنيش النيل - رملة بولاق
مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة
ت: ٢٥٧٧٥٠٠٠ ـ ٢٥٧٧٥٢٢٨
٢٥٧٧٥١٠٩ داخلى ١٩٤

مكتبة مركز الكتاب الدولى
٣٠ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت: ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو
١٩ ش ٢٦ يوليو ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف
٣٦ش شريف ـ القاهرة
ت: ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى
٥ ميدان عرابى ـ التوفيقية ـ القاهرة
ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين
مدخل ٢ الباب الأخضر ـ الحسين ـ
القاهرة
ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان
١٣ش المبتديان ـ السيدة زينب
أمام دار الهلال ـ القاهرة

مكتبة ١٥ مايو
مدينة ١٥ مايو ـ حلوان خلف مبنى
الجهاز

مكتبة الجيزة
١ ش مراد ـ ميدان الجيزة ـ الجيزة
ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة
خلف كلية الإعلام ـ بالحرم الجامعى
بالجامعة ـ الجيزة

مكتبة رادوبيس
ش الهرم ـ محطة المساحة ـ الجيزة
مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون
ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة ـ الهرم
مبنى أكاديمية الفنون ـ الجيزة

مكتبة ساقية عبدالمنعم الصاوى
الزمالك ـ نهاية ش ٢٦ يوليوو
من أبوالفدا ـ القاهرة

مكتبة الإسكندرية
94 ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت: ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية
التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦
مدخل (أ) - الإسماعيلية
ت: ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس
مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية
ت: ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد
بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان
السوق السياحى - أسوان
ت: ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط
٦٠ش الجمهورية - أسيوط
ت: ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا
١٦ ش بن خصيب - المنيا
ت: ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)
مبنى كلية الآداب - جامعة المنيا -
المنيا

مكتبة طنطا
ميدان الساعة - عمارة سينما أمير -
طنطا
ت: ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى
ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور
ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور
مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع
دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة
٥ ش السكة الجديدة - المنصورة
ت: ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف
مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية
مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام
ميدان التحرير - الزقازيق
ت: ٠٥٥/٢٣٦٢٧١٠
ت: ٠١٠٠٦٥٣٣٧٣٣٢

طبعة خاصة بمكتبة الأسرة تصدر عن دار العين للنشر